الكتاب: شرح نظم المقصود

عناصر الدرس

* التعريف بأصل النظم ومؤلفه.
* النظم وناظمه وشروح النظم.
* المبادئ العشرة.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد ..

فنبدأ في هذه الليلة ليلة العشرين من شهر شوال من عام 1424هـ في المتن الثاني من الدورة العلمية التأصيلية، وقد سبق التنبيه أن المراد بهذه الدورة أن يكون هذا الجدول جواباً لما قد يصدر من طلاب العلم كيف نطلب العلم؟ فيقال لهم: هذه الكتب تدرس على توالٍ ننتهي من كتاب ثم نشرع في كتاب آخر، وليس المقصود بها أن نستعجل في كتاب معين أو أن نختصر في الشرح ونحو ذلك وإنما نسير على ما يريد الله عزوجل ويكون هناك اقتصار في بعض المواضيع دون بعض. قد انتهينا من متن المُلْحة في علم النحو، وعلم النحو كما يقال أبو العلوم العربية وعمادها، والصرف أمّ العلوم وميزانها، العربية ذكروا أن لها أباً وأماً. أبوها النحو وأمها الصرف. هكذا قال أربابُ الحواشي. كتاب المقصود هذا الذي بين أيديكم المقصود هو الأصل النثر – نُسب لأبي حنيفة – رحمه الله – ولا تصح نسبته؛ لأن أسلوبه وطريقته تناسب القرن السادس والسابع وما بعده، ولا يُعرف لأبي حنيفة – رحمه الله – كتاب مستقل في علم النحو والصرف وإن كان له كلام في النحو وغيره، ولكن ذُكر أن هذا الكتاب قد ألفه بعض الأتراك الأحناف ونسبه لأبي حنيفة – رحمه الله تعالى – من أجل أن يشتهر، ولذلك كثُرت عليه الشروح والحواشي ونُظم أكثر من نظم، والذي اشتهر نظم أحمد بن عبد الرحيم الذي بين أيديكم، إذاً المقصود هذا مجهول المصنف، يعني مُصنِفه غير معروف، وهو كتاب مبارك كما ذكر صاحب (مفتاح السعادة) قال: ومما اشتهر مختصر مسمى

بالمقصود، – يتكلم عن فن الصرف –، ومما اشتهر مختصر مسمى بالمقصودلم نقف على مصنفه – وإن نُسب لأبي حنيفة – لم نقف على مصنفه، إلا أنه كتابٌ مُبارك وعليه شروحٌ مفيدةٌ مشهورة عند أبناء الزمان، يعني في عصره، وإلى قبل هذا العصر، والمقصود إذا أريد تقريب هو يوازي أو يكون موازياً للامية الأفعال؛ لأن بحث كتاب المقصود هو في الأفعال وتصريفها وما يلتحق بها، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر الميمي إلى آخره، هذه تعتبر من الفروع في فن الصرف والأصل في الفعل لذلك من أتقن الفعل وتصرفاته فقد حاز قصب السبق في فن الصرف، ولذلك قال ابن مالك –رحمه الله– في لاميته:

وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكِمْ تَصَرُّفَهُ ... يَحُزْ مِنَ اللُّغَةِ الأَبْوَابَ وَالسُّبُلاَ

فَهَاكَ نَظْمًا مُحِيطًا بِالْمُهِمّ وَقَدْ ... يَحْوِي التَّفَاصِيلَ مَنْ يَسْتَحْضِرُ الجُملاَ

(وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ) يعني الفعل الماضي، (مَنْ يَحُزْ) يعني يجمع (تَصَرُّفَهُ) تقلباته وتحولاته (يَحُزْ مِنَ اللُّغَةِ الأَبْوَابَ وَالسُّبُلاَ) إذاً يجمع من فن الصرف مالا يجمعه من إتقان باب غير باب الفعل، ولذلك من كتب في فن الصرف من الكتب المختصرة يركزون على الفعل وتصرفاته، المقصود هذا مبحثه في تصريف الأفعال وأنواعها المختلفة وما يتعلق بها كاسمي الفاعل والمفعول واسمي الزمان والمكان، كذلك لامية الأفعال لابن مالك الأصل فيها أنها في تصريف الأفعال وإن قيل: إنها متممة للألفية؛ لأنه ذكر في الألفية نظم في آخر الألفية نظم أبواباً عديدة في فن الصرف وترك كثيراً من مسائل الفعل – تصرفات الفعل – قيل إنه ألّف اللامية تتميماً للألفية، كذلك متن البناء المشهور ومتن تصريف عزي هذه كلها مشهورة وتدرس عند أهل العلم ويتلقاها المبتدئون، أول ما يطلب طالب العلم في فن الصرف يأخذ من هذه الكتب واحداً منها ويعتكف عليه وعلى شرح منها. المقصود تم اختياره دون متن البناء والتصريف ولامية الأفعال موازنة بينه وبين لامية الأفعال؛ لأن الأصل فيما اخترته لنفسي في التدريس أن يكون نظماً؛ ليتمكن طلاب العلم من الحفظ، لامية الأفعال – على – كما سمعتم

وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكِمْ تَصَرُّفَهُ ... يَحُزْ مِنَ اللُّغَةِ الأَبْوَابَ وَالسُّبُلاَ

إذاً هذا ليست من بحر الرجز إنما هي من البحر البسيط، والبحر البسيط هذا فيه ثِقل، وإن كان الرجز هذا فيه سهولة على اللسان، قال السفاريني:

وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ

أَنْ يَعْتَنُوْا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ

لِأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ كَمَا
يَرُوقُ لِلسِّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

هكذا قال السفاريني في الدرة المضية، والمقصود من
وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ
أَنْ يَعْتَنُوْا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ

المقصود به النظم الرجز – بحر الرجز – لسهولته ركِبه أكثر العلماء في تقييد العلوم سواءً كانت علوماً أصليه أم علوماً فرعيه كعلوم الآلات ونحوها، موازنة بين هذا النظم وبين لامية الأفعال نجد أن هذا النظم من البحر الرجز، ولامية الأفعال من البحر البسيط، والأول الرجز أخف على اللسان وأقربُ للحفظ وأسهل من لامية الأفعال، أيضاً لامية الأفعال ابن مالك – رحمه الله – اهتم بالشواذ نظم كثيراً من الشواذ، بخلاف نظم المقصود فإنه أصّل القواعد فقط ولم يتطرق إلى الشواذ. الأصل الذي هو المقصود في علم الصرف هذا مطبوع في ضمن الرسائل المجموعة في مطبعة "مصطفى الحلبي" ولكنه وقفت أخيراً على تحقيق له المقصود في علم الصرف المنسوب للإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، درسه وحققه وعلّق عليه " الدكتور/ عبد الله عبد الكريم بجاد حسن" ومطبعة مكتبة الأهداف، قدم في أولِ الكتاب أو أثبت أن هذا الكتاب لا تصح نسبته لأبي حنيفة – رحمه الله – وهذا واضح أنه لا تُصح نسبته لأبي حنيفة رحمه الله كما سبق بيانه.

المقصود هذا قد شُرح عدة شروح الذي هو الأصل –النثر– ولذلك هو في ورقات تُعد هذه الورقات، شُرح ولم يُطبع على جهة التحقيق إلا ما كان من قديم الزمن مما طبع في "مصطفى الحلبي" (المطلوب شرح المقصود)، وهذا أنفس شرح فيما رأيت ووقفت عليه، وأيضاً مؤلفه مجهول، الأصل المقصود مؤلفه مجهول وإن نُسب لأبي حنيفة، والشرح (المطلوب شرح المقصود) هذا أيضاً مجهول صاحبه مجهول، ولا يطعن في كتاب كون صاحبِه مجهولاً، يعني لا يقلل من شأن الكتاب، نعم إذا عُرف لأن جلالة العالم وجلالة الناظم تدل على ترجيحاته وأنها أمكن في الفن ونحو ذلك، لكن إذا لم يُعلم هذا

لا ينقص من قدر الكتاب بل يُدرس الكتاب نفسه ويُنظر فيه وما وافق الحق قُبل وما لم يوافق فهو موقوف أو مناقشٌ فيه، والذي قد يضُر في باب العقائد ونحوها، أما في علوم الآلة فلا، طُبع مع المطلوب شرحان "شرح الشروح" "وإمعان الأنظار" وكلاهما فيهما من الخروج عن المقصود في فن الصرف، وإدماج كثير من مسائل المنطق ونحوها في فن الصرف، لذلك من أراد أن يقف على أبواب الصرف منثورة على قواعد المناطقة فلينظر "شرح الشروح" أو "إمعان الأنظار"، أما خلاصة الصرف على كتاب المقصود فالمطلوب قد كفانا ذلك، نَظَمَ هذا المقصود أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي هذا توفي سنة 1038هـ نظمه في النظم الذي بين أيديكم، شرحه قرينه وصاحبه وجليسه " محمد بن أحمد بن عليّش" في كتابه (حل المعقود من نظم المقصود) وهذا موجود مطبوع طبعة قديمة أيضاً طبعة "مصطفى الحلبي"، والكتاب من جهة الشرح موسع جداً يكاد أن يكون استوفى فن الصرف فيما ذكر من المسائل في هذا الشرح، وكأنه قد وضع "شرح المقصود، وشرح الشروح، وإمعان الأنظار" في ذلك الشرح، مع ما ذُكر أو حقق على كلام ابن الحاجب في الشافية من تعليقات الجاربردي والرضي وغيرهما مما ذكرمن التعليقات على هذا الكتاب، فقد ضمن هذا الكتاب خُلاصة شرح الشروح وإمعان الأنظار والمطلوب وزاد عليها مما عُلق على الشافية من كلام الجاربردي والرضي رحمة الله على الجميع، إذاً اخترنا هذا الكتاب لأنه نظمٌ أولاًً؛ والنظم أسهل للحفظ، ثانياً/ لأن المشهور أن يُبدأ بالبناء هذا الذي يعرف عند طلاب العلم، متن البناء متن صغير وهو نثر، وخلاصته منظومة في المقصود، خلاصة متن البناء منظومة في متن المقصود، وكذلك خلاصة تصريف عزي منظومة في المقصود، إذاً قد يجمع الطالب كتاباً واحداً أو عدة كتب في نظم، وهذا يعتني به أو ينبغي أن يعتني به طالب العلم ليس كل كتاب يُختار للحفظ أو للتدريس، وإنما يُنظر في شمول هذا الكتاب لأصول مسائل الفن، وخاصة في الكتب التي تعتبر للمبتدئين، ينظر الطالب في هذا الفن وليس نظراً من عنده وإنما يرجع إلى المتخصصين، ينظر في هذا الكتاب هل جمع ما جمعه غيره؟ أو إن صح التعبير أنه يُغني عن غيره وغيره لا يغني عنه، نقول: هذا المقدم من جهة الحفظ ومن جهة التدريس.

قبل الدخول في الكتاب نفسه يذكر العلماء المبادئ العشر، كل طالب علم ينبغي إذا بدأ في فن ما أن يعرف المبادئ العشرة؛ لأنه لا يمكن أن يطلب شيئاً غير معلوم، ولذلك من المقرر في جميع الفنون وخاصة الفنون التي لا تكون متداولة في التدريس، طالب

العلم يدرس النحو ولا يعرف ما هو النحو؟ ولا هو موضوع علم النحو وما هو واضعه ولا حكمه في الشرع، كذلك فن الصرف وفن البيان وفن المنطق أوالمصطلح أوغيره، لابد أن يقف على حد هذا الفن، وهذه المبادئ العشرة أهمها: الحد والموضوع وثمرته وحكُمهُ الشرعي، لأن إذا كان العلم من المُباحات لماذا يشتغل به طالب العلم؟ لماذا يُقدمه على غيره من المقاصد؟ نقول: ما لايتم الواجب إلا به فهو واجب، وما قد يحصل على المقصود بدونه فالاشتغال به من فضول العلم. إذاً لابد من معرفة الحد والموضوع والثمرة وحكم الشارع في ذلك الفن، هذه المقدمة والمبادئ العشرة كما سبق نظمها محمد بن علي الصبان في قوله:

إن مبادي كل فنٍّ عشرة

الحدُ والموضوع ثم الثمرة

وفضلُه ونسبة والواضع

والاسم الاستمداد حكم الشارع

مسائلٌ والبعضُ بالبعضِ اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الشرفا

مسائل والبعض: يعني بعض العلماء، بالبعض اكتفى: يعني ببعض هذه المسائل دون العشرة اكتفى بذكرها لطلاب العلم، فلا يحتاج أن يستوفي جميع المبادئ العشرة، وإنما يُكتفى بثلاث في الغالب وهي الحد والموضوع والثمرة ونزيد عليه حكم الشارع فيه؛ ليعلم طالب العلم حكم العلم الذي يدرسه؛ لأنه إذا كان مُباحاً وليس مما يُحكم عليه بأنه واجب كفائي أو مستحب كان الاشتغال به من فضول العلم وضياع الأوقات.

الصرف والتصريف: يُقال صَرْفٌ ويقال تَصْرِيفٌ يعني له اصطلاحان وهذا عند المتأخرين، الصرف والتصريف، والتصريف تفعيل من الصرف، صرّف يُصرّفُ تصريفاً تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير. إذاً التصريف يدل على الصرف إلا أنه يُشير إلى المبالغة والتكثير لكثرة التغيرات والتحولات التي تتم في هذا الفن، عند المتأخرين نقيد – عند المتأخرين – الصرفُ والتصريفُ لفظان مترادفان، بخلاف الصرف والتصريف عند المتقدمين، فالصرف هو ما ذكرهُ المتأخرون اتفقوا على الصرف وأنه يُحد بكذا كما سيأتي، أما التصريف عند المُتقدمين فهو مُغاير للصرف، هناك باب في آخر أبواب أو كتب الصرف يسمى باب التمارين، باب التمارين هذا ما ثبت استقرائه في كلام العرب

من جهة الأوزان، فيُقال ايت أو كيف تأتي بهذا اللفظ على هذا الوزن ولم يُسمع، مثلاً: سفرجل هذا وزنٌ ولفظٌ نطقت به العرب، لكن هل جيء بهذا الوزن من الضرب الذي هو المصدر؟ الجواب، لا، لم يُسمع من لغة العرب من الضرب وهو المصدر على وزن سفرجل، لكن من باب التمارين وتعليم الطلاب إذا واجه الطالب إعلال أو قلب أو حذف كيف يُطبق؟ يقولون: اِيتِ بضرب على وزن سفرجل فيقول الطالب: ضَرَبْرَب، هل نطقت العرب بضربرب نقول: لا، هذا يُسمى باب التمارين يُسمى تصريف عند المتقدمين، يُخص بمصطلح خاص فيسمى بالتصريف، وأما عند المتأخرين فالصرف والتصريف لفظان مترادفان، وعلى الأول التصريف جزءٌ من الصرف، لم؟ لأن باب التمارين هذا تطبيق للقواعد وتثبيتٌ للمسائل التي تعلمها الطالب من جهة التقعيد الأصلي، فيطبقها على نفس الألفاظ التي ترد عليه؛ لأنه إذا قيل وأْيٌ، وأيٌ هذا فَعْلٌ اِيتِ به على وزن قُفْلٍ، فيقول: وؤيٌ قد يعتريه إعلال قد يعتريه حذف إلى آخره. إذاً التصريف جزء من الصرف عند المتقدمين، والذي يعنينا هو الصرف عند المتأخرين، فنقول: الصرف والتصريف لفظان مترادفان عند المتأخرين، لكلمتي الصرف والتصريف معنيان: معنى لغوي ومعنى اصطلاحي، المعنى اللغوي هذا نسبة إلى اللغة، يعني ما وضعه له واضع العرب، واللغة: هي الألفاظ الموضوعة للمعاني، الصرف والتصريف في اللغة يدوران على معانٍ أصلها التغيير والتحويل. وإن شئت قل: الصرفُ لغةً: التغيير، كما نص كثيرٌ على هذا. التصريف في اللغة التغيير والتحويل، ومن ذلك قيل: (تصريفُ الرياح)، وتصريفُ الأمور، وتصريف الآيات، وتصريفُ الخيل، وتصريفُ المياه، وقالوا أيضاً: صرفتُ الأذى، أو صرف الله عنك الأذى، وصرفتُ فُلاناً عن وجهه، وصرفت الصبيان، كلُ ذلك يُراد به التحويلُ من وجهٍ إلى وجهٍ ومن حال إلى حال، قال تعالى: {انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْأَيَاتِ} [الأنعام: 46] نغيرها ونحولها، {وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ} [البقرة:164] يعني تغييرها من حال إلى حال ومن وجهة إلى وجهة. إذاً معنى الصرف والتصريف في اللغة يدور على معنى التغيير والتحويل، والتحويل المراد به: النقل، نقل الشيء من جهة إلى جهة.

أما في الاصطلاح: وهذا نسبة إلى يعني المعنى الاصطلاحي، نسبة إلى الاصطلاح، والاصطلاح المراد به ما يختص كل أهل فن بفنونهم، هناك ألفاظ يصطلح أرباب هذه الفنون على إطلاق هذه الألفاظ على معانٍ خاصة، ولذلك إذا أردنا حده فنقول: الاصطلاحُ لغةً: الاتفاق يقال: اصطلح زيدٌ وعمروٌ إذا اتفقا، والاصطلاح في

الاصطلاح: اتفاقُ طائفة مخصوصةٍ على أمرٍ معهود بينهم متى أُطْلق انصرف إليه، يعني العام، لفظ العام في اللغة يدل على الشمول، لكن عند الأصوليين هل هو معنى الشمول فقط؟ لا، إنما هو يُراد به معنى خاص. الخاص أيضاً في اللغة يُراد به معنى ما يقابل الشمول، هل هو بهذا المعنى عند الأصوليين؟ الجواب: لا. وهذا ما يُسمى بالحقائق العُرفية. الصرف أوالتصريف في اصطلاح الصرفيين له جهتان:
جهة علمية، وجهة عملية، يعني لأن التصريف تغيير، الطالب أو الصرفي يأخذ المصدر فيغيره ويقلب فيه أو يوجهه من حال إلى حال، إذاً هذا عملي. إذاً يُنظر إلى فن الصرف من جهة كونه عَلَماً ومن جهة كونه صناعة وعملاً، الثاني الذي هو يعنينا الذي هو الصرف العملي أو الصناعي نسبة إلى الصناعة وهي التمرين على القواعد نقول:
هو تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصل إلا بها.
تحويل، ما معنى التحويل؟ المُراد به: التغيير، تغيير الأصل الواحد تغيير أو تحويل الأصل الواحد، المراد بالأصل الواحد هنا المصدر، لأن المصدر كما سيأتي هو أصل الاشتقاق، قال الحريري:
وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ ... وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ

إذاً اشتقاق الفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل كل هذه مشتقة من المصدر، سواء كانت بواسطة أو بدون واسطة، قد يكون الاشتقاق مباشرة كالفعل الماضي من المصدر، وقد يكون بواسطة كاسم الفاعل واسم المفعول. إذاً تحويل الأصل الواحد المُراد بالأصل في اللغة ما يبنى عليه غيره، ولذلك المصدر يُبنى عليه غيره وهو الفعل الماضي وسائر المشتقات، عبر بالأصل الواحد هنا ليشمل المذهبين: المذهب البصري والمذهب الكوفي؛ لأن أصل الاشتقاق مُختلفٌ فيه، عند البصريين: أن المصدر هو الأصل، وعند الكوفيين الفعل الماضي هو الأصل، فلذلك نقول في الحد هنا: تحويل الأصل الواحد، إذاً الأصل الواحد المُراد به المصدر على مذهب البصريين، وتحويلُ الأصلُ الواحد المُراد به الفعل الماضي على مذهب الكوفيين، فالأحسن أن يُعمم قولنا الأصل الواحد فيُراد به المصدر وغيره، لم؟ لأن باب التثنية والجمع والتصغير والنسب هذه من أبواب الصرف، فتحويل الأصل الواحد كـ (زيدٌ) إلى (زيدان)، وتحويل الأصل الواحد (زيد) إلى (زيدون)، وتحويل الأصل الواحد وهو (قُريش) إلى (قُرشيّ)، وتحويل الأصل الواحد (جبل) إلى (جبال)، نقول: هذا تغييرٌ من حال إلى حال، وهذه الأبواب التثنية والجمع والنسب والتصغير والجمع

التصحيح والجمع المؤنث السالم هذه كلها من مباحث فن الصرف، فإذا خصصنا تحويل الأصل الواحد بالمصدر أو الفعل الماضي خرجت سائرِ الأبواب.

إذاً نقول: تحويل الأصل الواحد يشمل على الصحيح المصدر وغيره، المصدر واضح لأنه أصل الاشتقاق للمشتقات، وغيره المُراد به: التثنية والجمع والنسب والتصغير، فهذه من مباحث فن الصرف. تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ المُراد بالأمثلة هنا الأبنية والصيغ كما سيأتي، أبنية وصيغ، هذه الأبنية وهذه الصيغ المُراد بها الكلمات العربية التي هي موضوع فن الصرف، من أي جهة؟ من جهة البحث عن هيئتها، والمُراد بهيئة الكلمة – (عدد) تنبه لهذا مهم – المراد بهيئة الكلمة أو زنة الكلمة أو بناء الكلمة أو وزن الكلمة أو صيغة الكلمة المُراد بها: عدد حروف الكلمة، وترتيبُ هذه الحروف، وحركاتها المعينةُ وسكونها، وما فيها من حروفٍ زائدة أو أصلية كلٌ في موضعهِ، يعني النظر في صفة الكلمة من جهة عدد الحروف، أومن جهة ترتيب الحروف، أو من جهة الحركات المعينة ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكون، أو كون هذه الكلمة كلها أصول كرجل، أو فيها ما هو زائد تكون الكلمة مُشتملة على حروف زائدة، البحث في هذه الأشياء يُسمى بحثاً عن زنة الكلمة أو عن بنية الكلمة. إذاً تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، والأمثلة المُراد بها: الصيغ والأبنية، من أي جهةٍ نبحث عنها؟ من جهة هيئتها هيئة الكلمة، وهذا يترتب تحتهُ أو يدخل تحته عدة أمور: البحث عن عدد حروف الكلمة، البحث عن ترتيب حروف الكلمة، البحث عن حركاتها المعينة وسكونها، البحث عن هل فيها حروف زائدة أم كلها أصلية.

إلى أمثلة مختلفة، المُراد بالاختلاف هنا باعتبار الهيئات؛ لأن المصدر مثلاً الضرب (ضَرْبٌ) هذا على وزن فَعْلٌ وهو مصدر، كيف نحوله إذا أردنا الفعل الماضي نقول: نأتي به على مثال فَعَلَ، إذاً – فَعَلَ – ضَرَبَ نقول: يدل على الحدث وهو الضرب وأنه وقع في زمن ماضٍ، ضَرَبَ فَعَلَ، إذا جئت بالفعل المُضارع منه تقول: يَضْربُ، يضربُ وضرب هل هما مُتحدان في المثال في الزنة؟ الجواب: لا. إذاً إلى أمثلة مختلفة يعني إلى صيغ وأوزان مختلفة، وهذا الاختلاف باعتبار الهيئات، فضرب مغايرٌ ليضرب، ويضرب مغايرٌ لـ (اضرب) هذا التحويل ما المرادُ به؟ المراد أن يدل على معانٍ لذلك قال: لمعانٍ، أمثلةٍ مختلفة لمعانٍ، اللام هذه لام التعليل، يعني الاختلاف والتحويل والتغيير للمصدر الواحد إلى أوزان متعدية لأي أمر؟ هل هو لأمر لغرض لفظي أو لغرض معنوي؟ ذَكر في

الحد الغرض المعنوي، وإن كان هناك غرضاً لفظياً سيأتي بيانه، إذاً لمعانٍ اللام هذه للتعليل، إذاً التغيير بين الأبنية وبين الأوزان وبين الصيغ يكون لأجلِ حصولِ معانٍ.

معانٍ: جمع معنى وهو في الأصلِ مصدرٌ ميميٌ من العناية نُقل إلى معنى المفعول وهو ما يُراد من اللفظ، لمعانٍ نقول المعنى في الاصطلاح عند النحاة: ما يراد من اللفظ أو ما يقصد من اللفظ. ما الذي تقصده إذا قلت: ضَرَبَ زيدٌ عمراً؟ تقصد جئت بالضرب الذي هو المصدر على زنة ضرب للدلالة على أن الفعل قد وقع وحصل الذي هو الحدث في الزمن الماضي. إذاً صياغتك للفعل الماضي على وزن ضرب من الضرب جئت به لمعنىً وهذا المعنى دلالة هو ضَرَبَ على وقوع الحدث في الزمن الماضي. (يضربُ زيدٌ عمراً) لم قلت يضربُ من الضرب؟ للدلالة على وقوع الحدث في الزمن الحال. اضرِب للدلالة على طلب إيقاع الحدث في الزمن المستقبل. إذاً هذه الاختلافات بين الصيغ (ضرب ويضرب واضرب) أنت غيّرت وحولت من الضرب إلى واحدٍ من هذه الأمثلة لمعنىً مقصودٍ لكَ، فلذلك قال في الحد: لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها، لا تحصل تلك المعاني إلا بها، الضمير هنا يعود على الأمثلة المختلفة، لا يمكن أن يُعبر عن إيقاع الحدث في الزمن الماضي بصيغة يفْعُل؛ لم؟ لأن يفعل هذه وضعت للدلالة على وقوع الحدث في الزمن الحال، وأنت تُريد أن تخبر عن إيقاع الحدث في الزمن الماضي، إذاً لا يمكن أن تُعبر بما في نفسك إلا إذا جئت بالصيغة الدالة على ذلك المعنى الخاص. واضح هذا؟. نقول التصريف أو الصرفُ في اصطلاح الصرفيين من جهة كونه صناعةً: تحويل الأصل الواحد الذي هو المصدر وغيره إلى أمثلة مختلفة، فإذا قيل لك مثلاً: ايتِ برجل وهو مثنى، ثنّه تقول: رجُلان ماذا صنعت؟ زدت عليه الألف والنون، الألف هذه علامة رفع في حالة الرفع والنون هذه عوضاً عن التنوين. أين يُبحث هذا؟ في فن الصرف؟، هل هو أمرٌ نظري علميٌ فقط أم عملي؟ نقول: عملي صناعيّ، تحويل الأصل الواحد نحول المصدر إلى الفعل وإلى الوصف. المُراد بالوصف هنا: اسم الفاعل واسم المفعول وإن كان هو بواسطة، لمعانٍ مقصودة لا تحصل تلك المعاني إلا بهذه الأمثلة؛ فالكرم مثلاً هذا مصدر إذا أردت أن تُحوله إلى معنى، هذا المعنى تُريد أن تُخبر عن إيقاع الكرم في الزمن الماضي فتأتي به على وزن أفْعَلَ (أَكَرَم زيدٌ عمراً)، إذا أردت أن تُخبر عن هذا الوصف الذي هو المصدر بأنه يقع ويحصل في الزمن الحاضر تقول: (يُكرم زيدٌ عمراً)، إذا أردت إيجاده وطلبه من غيره فتقول: أَكْرِمْ. إذاً أنت حولت المصدر الذي هو الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، هذه الأمثلة وهذه

الأوزان والصيغ لها معانٍ كل صيغةٍ تدل على معنىً خاص، المعنى هو الذي يوجد في النفس، وهذه الألفاظ هي دليلها وهي عبارةٌ عنها.

أما من جهة كونه علماً فهذا عرفه ابن الحاجب –رحمه الله– بقوله: علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ أبنية الكلم التي ليست بإعراب.

علم التصريف هو علم بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ الكلم التي ليست بإعراب.

الصرف كان عند المتقدمين داخلاً في مُسمى النحو، كان النحو والصرف يشملهما عنوانٌ واحد يُسمى بالعربية ويسمى بالنحو؛ ولذلك ابن مالك –رحمه الله– نظم النحو ونظم في آخر ألفيته الصرف، وقال:

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةْ

"مَقَاصِدُ النَّحْوِ" وهو قد نظم أيضاً الصرف، فدل على أنه يُريد النحو فن الصرف الخاص عند المتأخرين – وهو من المتأخرين –، والنحو الذي هو الكلام على التراكيب.

إذا أردنا أن نحد النحو كما سبق معنا في شرح المُلحة الشامل للصرف فنقول: هو علمٌ بأصول تُعرف بها أحوالُ الكلم إفراداً وتركيباً.

علمٌ بأصول تُعرف بها أحوالُ الكلم – ولا نقيد الآخر– أحوالُ الكلم إفراداً هذا هو فن الصرف، لماذا؟ لأن مبحث علم الصرف عن الألفاظ المفردة الكلمات فقط، لا يتكلم الصرف ولا يتعلق ولا يبحث عن التراكيب، إنما يبحث عن الكلمة قبل التركيب، ولذلك بعض أهل اللغة يرى أن الطالب يقدم فن الصرف على فن النحو، لم؟ لأن الأصل في الكلام أن يكون مفرداً، كلمات تختار من المعاجم ونحوها ثم تركب، والعِلمُ بالمفرد مقدم على العلمِ بالمركب، العلم بالمفردات مقدم على العلم بالمركبات، والنحو مُختص بالمركبات، إفراداً هذا المُراد به فن الصرف، تركيباً هذا المُراد به فن النحو، هذا عند المتقدمين. أما عند المُتأخرين لما فُصل فن الصرف بمصنفات ومباحث خاصة وشروح ونحوها جُعل فن النحو بِلقبٍ خاص وجُعل فن الصرف بلقبٍ خاص، عُرّف النحو الخاص بأنه علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً. إذاً قيدنا أواخر؛ لأن مبحث النحو في أواخر الكلمات المفردة بعد التركيب، وعُرّفَ فن الصرفِ بعد إفراده وميزه عن النحو بأنه علم بأصول تُعرف بها أحوالُ أبنية الكلمِ التي ليست بإعراب ولا بناءً أو ليست بإعراب على قول ابن الحاجب.

علمٌ هذا جنس يشمل المقصود وغيره، يعني يشمل ما يريد تعريفه فن الصرف وغيره، علمٌ هذا جنس، بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم هذا أخرج ماعدا النحو والصرف،

أخرج سائر الفنون، وبقي معنا النحو والصرف، التي ليست بإعرابٍ أخرج النحو، هذا على جهة الإجمال، أما على جهة التفصيل فنقول: قوله: علمٌ العلمُ يُطلق في استعمال العلماء على أحدِ ثلاثة معانٍ: الأول: الإدراك، والثاني: المسائل، والثالث: الملكة، قد يُراد في بعض المواضع بلفظ العلم الإدراك وهو معناه الأصلي في لغة العرب،

الْعِلْمُ إِدْرَاكُ الْمَعَانِي مُطْلَقاً

هذا هو الأصل، العلم هو إدراك المعاني مطلقاً، يعني سواء كان المعنى المدرك من جهة المفردات أو من جهة التراكيب، إذاً المعنى الأول للعلم هو الإدراك وهو المراد هنا.
المعنى الثاني: المسائل، نفس المسائل التي يُبحث عنها في ذلك الفن، المعنى الثالث: الملكة التي يُحصّلها الصرفي أو النحوي من ممارسة العلم. إذاً نقول: علم المراد به الإدراك، ما معنى الإدراك؟ وصول النفس إلى المعنى بتمامه، وهذا الوصول وصول النفس إلى المعنى أو الإدراك قد يكون مُتعلقه مفرد بيت، تعرف كلمة "بيت" معناها تعرف كلمة "مسجد" تعرف كلمة "قام" نقول: هذا إدراك للمعنى، هل هو إدراك معنى مُفرد أو مركب؟ نقول: مفرد، هذا الذي يُسمى بالتصور، قال الأخضري:

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ ... وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

إن كان الإدراك للمعنى، فهمك للمعنى، أنت تسمع اللفظ، فيطلق المُتكلم الألفاظ أنت تفهم الكلمة هذه مُراداً بها معنى كذا، هذا يسمى بالتصور، إن كان مُتعلق الإدراك الذي وصلت إليه نفسك أو فهمته أو تعقلته إن كان مأخوذاً من جُملة اسمية أو جملة فعلية يُسمى تصديقاً.

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ ... وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

(عِلْمٌ) إذاً هذا إدراك، هل فن الصرف بحث في المفردات، من جهة كونه علما هل هو بحث في المفردات أو بحث في قواعد عامة؟ نقول: الثاني. لذلك قال علمٌ بأصول، الأصول جمع أصل، وعدَّ العلم هنا بالباء مع أنه يتعدى بنفسه وبحرف الجر، {يَعْلَمُ مَابَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ} [البقرة:255]، {يَعْلَمُ مَابَيْنَ أَيْدِيهِمْ} تعدى مادة العلم بنفسها، {أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى} [العلق:14] تعدى بحرف الجر، علم يتعدى بنفسه، وقد يتعدى بحرف الجر، ويحتمل أنه ضُمِّن معنى أحاط، والإحاطة تتعدى بحرف الجر وهو الباء، {وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ} {وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ} تعدى بالباء،

والتضمين: هو أن يُشرَب لفظٌ معنى لفظ آخر، كأنه قال إحاطةٌ بأصول، بأصول: نقول أصول: جمع أصل، وهو في اللغة: ما يُبنى عليه غيره، قال العمريطي:

فَالْأَصْلُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ بُنِي ... وَالْفَرْعُ مَا عَلَى سِوَاهُ يَنْبَنِي

أما في الاصطلاح فيُطلق على أربعة معانٍ المراد بها معنا هنا في هذا الحد: القاعدة المستمرة، إذاً المراد هنا إدراك بأصول، والمُراد بالأصول هنا القواعد؛ والقواعد جمع قاعدة، والقاعدة: هي الأمرُ الكلي، أو قضية يُتعرفُ بها أحكام جزئيات موضوعها.

قضيةٌ كليةٌ يُتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها.

قضية المراد بها: الخبر، والمراد بالخبر: المبتدأ مع خبره عند النحاة، والفعل مع فاعله أونائبه. لذلك يسمى في اصطلاح المناطقة الخبر يسمى قضية، والخبر عند البيانيين ما احتمل الصدق والكذب لذاته.

مُحْتَمِلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكِذْبِ الْخَبَرْ

وَغَيرُهُ الْإِنْشَا وَلَا ثَالِثَ قَرْ

إذاً عند الجمهور البيانيين أن الكلام إذا احتمل الصدق والكذب فهو خبر، وإلا فهو إنشاء، هنا المراد بالقضية الخبر، إذاً حُكمٌ كُلي قضية، القضية هذه المبتدأ والخبر يحتمل أنها جُزئية، ويحتمل أنها كُلية، جزئية يعني يكون الحُكم متعلقاً بشخص بفردٍ واحدٍ معين، "جاء زيد" إثبات الحكم وهو المجيء لفرد معين وهو زيد، هذه تسمى قضية جزئية.

"جاء رجُلٌ" رجل هذا مشترك لا يتعين أو لا يختص بفردٍ دون غيره، نقول: هذا قضيةٌ كُليةٌ، إذاً ما كان اللفظ خاصاً من جهة المدلول يسمى اللفظ المفرد يسمى جزئياً، وإن كان يُفهم اشتراكاً بين من أُطلق عليه وغيره يسمى كلياً.

فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّيُّ ... كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

قضية كليةٌ إذاً كلية أخرج القضايا الجزئية؛ لأن البحث في العلوم إنما يكون للقضايا الكلية التي تنطبق على سائر أبواب الفن، علمٌ بأصول أو قضية كلية يُتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها؛ لأن الموضوع كما قلنا: هو كُلي لا يختص بفردٍ دون غيره، إذا أريد أن يُحكم على بعض أفراد موضوعها لابد من وضعه في مقدمة صغرى وأخرى كبرى تحصل بها النتيجة، لذلك نُرجئ هذا الكلام نقول: قضيةٌ كُلية يُتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها. من القواعد العامة عندهم: أن الواو والياء – الآن بحثنا في فن

الصرف، عند النحاة نقول: الفاعل مرفوع، هذا قضية عامه كلية، كل فاعل مرفوع، جاء زيد، نقول: زيد هذا فاعل، طبقنا عليه حد الفاعل. ما حكمه من جهة الإعراب هل هو مرفوع؟ هل هو منصوب؟ نقول: زيدٌ من قولك جاء زيدٌ فاعل، والقاعدة العامة: أنَّ كل فاعل مرفوع إذاً زيدٌ مرفوع – عند الصرفيين يُقال: إذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً. أيُ واو، هل هي من قال قَوَلَ أو من غيره؟ لا، قاعدة عامة: فإذا جئت إلى اللفظ قَوَلَ لأنه مأخوذ من القول نقول: قول هذه واو تحركت وانفتح ما قبلها، ما هي القاعدة؟ ماذا نصنع؟ هل نُبقي الواو كما هي؟ نقول: لا، عندنا قاعدة عامة تنطبق على قَوَلَ وعلى غيرها؛ إذاً قَوَلَ فعل ماضٍ عينه واوٌ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. لم؟ لأن القاعدة العامة التي تشمل هذا المفرد وغيره أن الواو أو الياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلبت الواو أو الياء ألفاً، بَيَعَ نقول: الياء هذه تحركت وانفتح ما قبلها نقلبها ألفاً، لم؟ لأن القاعدة العامة عند الصرفيين التي تنطبق على هذا المثال وغيره أن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً. إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون وجب قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء، سيّد على وزن فَيْعِل أو فَعْيَل على خلاف، "سَيْوِد" اجتمعت الياء والواو، سَيْوِد فَيْ الياء ساكنة، وسيوِد بكسر الواو، نقول: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون وجب قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء، فنقول: "سيّد". ميّت مَيْوِت مَوْيِت على خلاف، نقول: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء. إذاً القاعدة العامة نطبقها على أفرادها. قضية كليةٌ التي هي مثل ماذا؟ إذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها. قضية كلية يتعرف بها بواسطتها، باستعمالها، بتطبيقها أحكام جزئياتِ موضوعها يعني أفرادها، الواو إذا تحركت أيُّ واو؟ كلما وجدت في أي فرد من الكلمات خاصة الأفعال كل ما وجدت الواو متحركة منفتح ما قبلها نقول: وجب قلبها ألفاً.

عِلْم بأصولٍ، نقول: أصول هذا المراد به جمع أصل، والمراد: القاعدة، وقد يُسمى عند بعضهم بالأصل كما ذُكر هنا، أو بالأساس، أو بالقانون، أو بالضابط، كلها ألفاظ من جهة الاصطلاح مترا دفة. علمٌ بأصول إذا تعلمنا هذه الأصول وجمعناها من كتب الصرف ماذا يحصل بها؟ قال: علمٌ بأصول يُعرف بها، هنا غاير، في الأول قال: علم، وهنا قال: يُعرف، لم؟ من جهة الاستعمال عندهم عادة وإن كان فيه خلاف من جهة اللغة أن العلم يُستعمل في الكليات، وأن المعرفة تُستعمل في المواد والجزئيات، لذلك

غاير بينهما. علمٌ بأصول هذه قواعد عامة، الإدراك المتعلق بالقواعد العامة يُسمى علماً، والإدراك المتعلق بالمواد والجزئيات والأفراد يُسمى معرفةً، وإن كان عند أكثر أهل اللغة أن العلم والمعرفة مترادفان. وغاير بعضهم بينهما أن العلم ما لم يُسبق بجهلٍ، والمعرفة ما سبقت بجهل، على خلاف في هذه المسألة.

علمٌ بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم، المُراد بأبنية الكلم كما سبق، أبنية جمع بناء والمُراد به الوزن والزنة والصيغة التي عبّرنا عنها بهيئة الكلمة ترتيب أو عدد حروف الكلمة وترتيبها وحركاتُها المعينة وسُكونها وما فيها من حروف أصلية أو زائدة كلٌ في موضعه هذا يُسمى بناءً، أحواله هو ما يعتري هذه الأبنية من جهة كيفية صياغة هذه الأبنية، إذا أريد فعل الأمر من الضرب كيف نأتي به؟ إذا أردنا الفعل المضارع للمتكلم أو للمتكلمين أو للغائب كيف نأتي به من الضرب؟ هذه أحوال وصيغ، إذا أردنا الفعل الأمر من الضرب كيف نأتي به؟ إذا أردنا اسم الفاعل، إذا أردنا اسم المفعول، إذا أردنا اسم الآلة، إذا أردنا اسم الزمان أو اسم المكان من هذا اللفظ الضرب كيف نأتي به؟ نقول: هذا يتعلق ببنية الكلمة، هذه الكلمة قد يعتريها أحوال أخرى، منها هل هي صحيحة الحروف أم لا؟ هل كلها الحروف صحيحة أم لا؟ يعني هل فيها حرف علة أم لا؟ وإن كان فيها حرف علة هل يعتري هذا الحرف العلة إعلال أو قلب أو حذف؟ أو هناك همز قد يخفف، أو من جهة الابتداء، أو من جهة الإمالة؟ نقول: هذا البحث كله ينظر في فن الصرف.

علمٌ بأصولٍ يعرف بها أحوالُ، وأحوال هذه جمع حال، والمراد به الصفة، صفة هيئة أبنية الكلمة أوالصفة هي نفسها الهيئة، يُعرف بها أحوال يعني صفة أبنية الكلم، الكلم هذا اسم جنس واحدهُ كلمة، وسيأتي المراد بالكلمة؛ لأن الكلمة ثلاثةُ أنواع: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، هل فن الصرف يبحث في هذه المفردات الثلاثة أم لا؟ سيأتي في الموضوع.

التي ليست بإعراب هذا لإخراج فن النحو، لم؟ لأن مبحث النحو في أحوال الكلمة لكن من جهة آخرها؛ لأن الرفعَ صفةٌ للكلمة، والنصبَ صفةٌ للكلمة، والجر والسكون والجزم هذا صفةٌ للكلمة، إذاً هو حالٌ من أبنية الكلم يتعلق بآخر الكلم؛ لأن قوله: أحوال أبنية هذا يشمل الأول والوسط والآخر، الأول والوسط لا مبحث للنحاة فيه، إنما مبحثهم في الآخر، قد يكون متعلق الحرف الآخر ما يتعلق بالصرف دون النحو، وقد يكون متعلق بالنحو دون الصرف، يضربُ زيدٌ، يضربُ الضمة هذه صفةٌ للفعل

المضارع، ما الذي أحدثها؟ عامل الرفع التجرد عن الجازم والناصب، إذاً هو هذا العامل الذي أحدث في هذه الكلمة يضرب أين؟ في أولها أم في أوسطها؟ نقول: في آخرها، من أي جهة؟ من جهة إحداث علامة تدل على أنه مرفوع على مذهب الكوفيين أن الإعراب معنوي، يضرب آخره؟ الباء، صفته؟ الضمة، {قُمِ اللَّيْلَ} [المزمل:2]، اضربِ الرجل، (قُمِ) آخر (قُمِ) الميم، ما حركته؟ السكون أو الكسر؟ السكون والكسر؟! لا، السكون، آخره السكون؛ لمَ؟ لأنه فعل أمرٍ مبني على السكون، أين هو؟ مقدر، لم قدر؟ للتخلص من التقاء الساكنين. إذاً الكسر هذا هل هو مبحث النحويين أم مبحثُ الصرفيين؟ مبحث الصرفيين مع كونه تعلق بحال في آخر الكلمة وهو الميم، نقول: إذاً قد يشترك النحاة والصرفيون في البحث عن حاله وصفته وهيئته أعني الآخر لكن الجهة تختلف؛ جهة بحث النحويين من كون هذه الكلمة قد طلبها عاملٌ وأثر هذا العامل لا يظهر إلا في آخر الكلمة، وأما بحث الصرفيين فهو لامن جهة كون العامل قد أحدث في آخر هذه الكلمة، وإنما من جهة أخرى كالتقاء الساكنيين {قُمِ اللَّيْلَ} [المزمل:2]، أو من جهة الإدغام {قَالَت طَّآئِفَةٌ} [آل عمران:72]، {أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ} [الأعراف:160]، نقول: هذا إدغام تعلق بآخر الكلمة، هل هو من مباحث الصرفيين أو النحويين؟ نقول: هو من مباحث الصرفيين لا من مباحث فن النحو؛ لأن صفة الحرف الأخير لا من جهة كونه مطلوباً لعامل يظهر أثر هذا العامل في آخر الكلمة وإنما من جهة الإدغام هذا هو حدُ فن الصرف عند الصرفيين من جهة كونه علماً، ليس الذي تُطبقه، إنما الذي تعملهُ وتتمرس عليه وتتمرن عليه، هو تحويل الأصل الواحد، عملية تحول المصدر إلى غيره، تحول الفعل الماضي إلى الفعل المضارع، والمضارع إلى ماضٍ أو إلى أمر، أو تشتق اسم الفاعل أو اسم مفعول يعني بواسطة؛ لأن الاشتقاق يكون بواسطة ويكون مباشرة من المصدر، إذا عرفنا هذا حد الصرف العلمي والعملي نقول: ما موضوع فن الصرف؟ في أي شيء يبحث؟ نقول: موضوع فن الصرف هو الألفاظ أو المفردات العربية، من أي جهة؟ نقول: من جهتين:

المبحث الأول: في كيفية صياغتها لإفادة المعاني. كيف نصُوغ الفعل الماضي من الضرب؟ كيف نصوغ الفعل المضارع إذا أردت به المتكلم؟ كيف تأتي باسم الفاعل وعلى أي زنة؟

على زنة فاعل، على زنة أفعل، على زنة فَعِل؟ الوقوف على هذه الكيفيات من مباحث فن الصرف.

المبحث الثاني: يبحث عن الأحوال العارضة لهذه الأبنية، لأنك تقول من القول تأتي به على وزن فَعَلَ على المبحث الأول أردت أن آتي بالفعل الماضي من القول وهو المصدر أريد أن أحوله إلى فِعْلٍ ماضٍ قلت (قَوَلَ) على وزن (فَعَلَ) إذاً طبقت القاعدة الأولى أو المبحث الأول في فن الصرف في كيفية صياغة الأبنية لإفادة المعاني. أريد أن أُخبر عن القول أنه وقع في الزمن الماضي نقول: "قَوَلَ زيد" هذا الأصل لكن نظرنا فإذا هناك حال وصفة وهيئة اعترت الصيغة والبنية وهو كون عين الكلمة واواً تحركت وانفتح ما قبلها. فنقول وجب قلبها ألفاً إذاً نقول تعلق المبحثان بهذا المثال؛ كيفية صياغة الفعل الماضي من القول أتي به على وزن فَعَلَ – هذا هو القاعدة – اعترى هذا الوزن حال وصفة وهيئة لابد من تغييرها. إذاً حصل تغيير. الصرف في اللغة هو التغيير غيرنا قَوْلٌ إلى (قَوَلَ) ولكن يحتاج إلى تغيير آخر وهو من (قَوَل) إلى (قال) إذاً علمُ الصرف يبحث في المفردات العربية من جهتين:

أولاً: البحث عن كيفية صياغة هذه الأبنية لإفادة المعاني الخاصة إذا أريد التفضيل نأتي به على أي وزن نقول: (أفعل) نقول "زيدٌ أكرم من عمرٌ" من أين أخذت أكرم؟ هذا هو فن الصرف كذلك قد يعتري هذه الأبنية أحوال كالحذف والقلب وتخفيف الهمزة والإبدال والإمالة إلى آخره. المفردات العربية هو مبحث فن الصرف المفرد المراد به هنا كلمة والكلمة قولٌ مفرد وهي ثلاثة أنواع (اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ) هل هذه الثلاثة بجميع أنواعها هي مبحث الصرفيين أم هناك تفصيل، نقول هناك تفصيل. ليس كل مفرد يدخل في فن الصرف. بل المقصود بالألفاظ أو المفردات العربية نوعان لا ثالث لهما، وهو الاسم المتمكن والفعلُ المتصرف.

الكلمة أنواع: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، الاسم نوعان: معرب ومبني،

وَالاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي

معرب، المعرب هذا يسمى عند النحاة الاسم المتمكن، يعني متمكن في باب الإعراب، المتمكن هذا ينقسم إلى قسمين: متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن، الثاني هو الممنوع من الصرف، النوع الثاني من أنواع الاسم هو المبني الذي أشبه الحرف شبهاً قوياً، قال ابن مالك – رحمه الله –:

وَالاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

النوع الثاني: هذا لا مبحث للصرفيين فيه، يعني الاسم المبني لا يدخل معنا أصلاً، وإنما الذي يدخل معنا هو الاسم المتمكن، إذاً الاسم هل كل اسم يبحث عنه الصرفيون؟

الجواب لا، الاسم قسمان: متمكن وهو المعرب، وغير متمكن وهو المبني، الثاني لا مبحث للصرفيين فيه. إذاً نقول: المفردات المراد بها الاسم المتمكن.
النوع الثاني: الفعل، الفعل من جهة التصرف وعدمه نوعان: فعلٌ متصرف وفعلٌ جامد، الأول: هو الذي يدخله صرف، لأن الفعل المتصرف هو المشتق، إذاً هو مأخوذ من غيره، والذي يؤخذ من غيره هو الذي يَبحث عنه الصرفيون، تحويل الأصل الواحد، وهنا ليس عندنا تحويل، الفعل الجامد ليس فيه تحويل، إذاً لا مبحث للصرفيين في الفعل الجامد، إذاً خرج الفعل الجامد كما خرج الاسم المبني.

الحرف بجميع أنواعه لا مدخل للصرفيين فيه، سواء كان مشتركاً أو خاصاً، عاملاً أم لا، نقول: لا مبحث للصرفيين فيه. إذاً اختص مبحث الصرفيين في نوعين: الاسم المتمكن وهو المعرب، والاسم المبني لا دخل لنا فيه، النوع الثاني: الفعل المتصرف، لذلك قال ابن مالك:
حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيّ

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ، المُراد بالشبه: الفعل الجامد أشبه الحرف في كونه جامداً، حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي تبرأ من الصرف، وَمَا سِوَاهُمَا الذي هو الاسم المتمكن والفعل المتصرف، بِتَصْرِيفٍ حَرِيّ جديرٌ وحقيقٌ أن يُتصرف فيه؛ لأن مبحث الصرفيين في هذا الفن، يرد إشكال، قلنا: الاسم المبني لا مبحث للصرفيين فيه، سمع من كلام العرب في (ذا وتا والذي والتي)، (ذا) اسم إشارة لمفرد، و (تا) اسم إشارة، الأول مفرد مذكر، والثاني اسم إشارة لمفرد مؤنث، (الذي) هذا اسم موصول لمفرد مذكر، (التي) اسم موصول لمفردة مؤنثة، قال ابن مالك:
بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ ... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

ذكرنا فيما سبق أن التثنية والتصغير من مباحث الصرف، سمع من كلام العرب أنهم ثنوا (ذا وتا) فقالوا: ذانِ رفعاً، وذينِ نصباً أوجراً، وتانِ رفعاً، وتينِ نصباً أوجراً، اللذانِ رفعاً، واللذينِ نصباً أو جراً، واللتانِ رفعاً، واللتينِ نصباً أو جراً، كذلك سمع تصغيرها، ذَيَّا تصغير ذا، تَيَّا تصغير تا، اللَذَيَّا تصغير الذي، اللَتَيَّا تصغير التي، ما الجواب على هذا؟

نقول: الجواب من جهتين: الأولى: المنعُ، ما هو المنع؟ هو أن تمنع لا تُسلم، الاسم المفرد إذا كان مختوماً بألف وكان ثُلاثياً وجب قلب الألف واوً، إذا كانت مُنقلبة عن واو أو قلب الألف ياء إذا كانت منقلبة عن ياء أو قلبها واوً إن جهل حالها "ذا" على مذهب البصريين؛ حرفٌ أصلي من ذات الكلمة جُهل حالها، إذاً إذا كانت التثنية تثنيه حقيقية لوجب أن يُقال في (ذا ذوان رفعاً، وذوينِ نصباً أوجراً) ولكن ما قيل هذا،! قيل: ذانِ، ما قلبت الألف واواً، ولو كانت مثناة حقيقة لقلبت كما قيل في (عصا عصوانِ رفعاً، وعصَوينِ نصباً وجراً). إذاً ذانِ وتانِ ليست مُثناه حقيقةً، إذ لو كانت مُثناة لوجب قلب الألف واوً فقيل: (ذوانِ وتوان). الذي هذا مختومٌ بياء، القاضي كيف تثنيه؟ القاضيان؛ نُبقي الياء، وهنا (الذي اللذانِ) حُذفت الياء لو كانت التثنية هذه حقيقة لقيل: (اللَّذَيانِ واللتيانِ، واللذيينِ واللتيينِ) بإثبات الياء ولكن ابن مالك يقول:
مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

لِمَ؟ لأنه هكذا سُمع من لغة العرب، إذاً نقول: الأول المنعُ؛ نمنع أن تكون هذه الألفاظ مُثناة حقيقة أو مصغرةً حقيقة، أما التثنية فكما سبق، لو كانت ذا وتا مُثناةً لقلبت الألف واوً، ولم تُقلب، ولو كانت الياء في اللذان واللتان مُثناة حقيقة لأبقيت الياء كما أبقيت في (القاضي قاضيان قاضيين)، ذَيَّا وتَيَّا واللَذَيَّا واللَتَيَّا، نقول نمنع أن تكون تصغيراً حقيقة، إذ لو كانت مصغرة لجرت على السنن المطرد من لغة العرب، لوجب ضم أوله، قال الحريري:
وَإِنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الِاسْمِ الْمُحْتَقَرْ ... إِمَّا لِتِهْوِانٍ وَإِمّا لِصِغَرْ
فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهَذِيْ الْحَادِثَهْ ... وَزِدْهُ يَاءً تَبْتَدِيهَا ثَالِثَهْ

(ذَا ذَيَّا) ما ضُم أوله، إذاً لم يجر على القاعدة العامة والسنن المُطرد من كلام العرب، إذاً ليست مصغرة حقيقة. فالجواب الأول هو المنع، وهذه الألفاظ صيغٌ وضعت من أول الأمر للدلالة على الاثنين أو المصغر، ليست مُثناةً وليست مُصغرةً، وإنما وضعتها العرب هكذا ابتداءً للدلالة على الاثنين والتصغير، فاللذانِ ونحوها يدلّ على الاثنين، والتصغير على المصغر.
الجواب الثاني: نقول: سلمنا أنها مُثناةٌ حقيقة، وأنها مفرد وثُنيت، ولكنها ألفاظٌ شاذة من جهتين: من جهة الإقدام عليها ومن جهة صورتها؛ لأن المثنى إذا أردنا أن نُثنيه يُشترط أن يكون مُعرباً، والمبني لا يُثنى، إذاً من جهة الإقدام كونك تنوي أن تُثني ذا هذا

خطأٌ شاذ؛ لأن ذا من أسماء الإشارة، والذي من الأسماء الموصولة وهي مبنية، إذاً من حيث الإقدام لو تجاوزت وتقحّمت وخالفت الأصل الأول كان ينبغي أن تأتي به على السنن المُطرد، فتقلب الألف واواً وتُثبت الياء أيضاً، خان من جهة الصورة، ويكون الشذوذ من جهتين: من جهة الإقدام عليها ومن جهة صورتها، إذاً هي ألفاظ تُحفظ ولا يُقاس عليها، وهل مبحث الصرفيين فيما هو المُطرد العام أو فيما شذ؟ الأول، لذلك قال الحريري:

(وَشَذَّ) يعني خرج عن القياس

وَشَذَّ مِمَّا أَصَّلُوهُ ذَيَّا ... تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذَيَّا

وشذَّ ممَّا أصّلوه من الأصل أن يُضم أوله وتُزاد ياء بعد الثاني ساكنة،

فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهَذِيْ الْحَادِثَهْ ... وَزِدْهُ يَاءً تَبْتَدِيهَا ثَالِثَهْ

وهُنا خالف. ثم قال:

وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحْذَى ... فِاتَّبِعِ الأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّا

إذاً الحاصل من هذا إن موضوع علم الصرف هو الألفاظ المفردة أو المفردات العربية (الاسم المتمكن والفعل المتصرف)، الاسم المبني لا مبحث للصرفيين فيه، الفعل الجامد لا مبحث للصرفيين فيه، الحرف بأنواعه لا مبحث للصرفيين فيه.

مسائل هذا الفن وما يُذكر فيه من أبواب مما سيأتي إن شاء الله.

صيغ الثلاثي: كيف يؤتى بالفعل المضارع؟ يعني طريقة أخذ الفعل المضارع من الماضي، طريقة صوغ الفعل الأمر من المضارع، اسم الفاعل اسم المفعول، اسم الزمان واسم المكان، هذه كلها سيُبحث عنها في فن الصرف، في أول الفنون لا تكون مُشتملة على جميع الأبواب.

حكمه: فرض كفاية؛ لأنه من العلوم العربية، وتعلم العلوم العربية نحواً وصرفاً وبياناً مما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، كما قرره الأصوليين؛ لأن فهم الكتاب والسنة لا يتم إلا بفهم لغة العرب، وفهم الكتاب والسُنة واجبٌ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهذا يُقرر في مباحث شروط المُجتهد، يعني إذا أردت الحكم على اللغة العربية وكلام العلماء فيه تبحثه في كتاب الأصول في كتاب الاجتهاد في البحث عن شروط

المجتهد، لا بد أن يكون ذا درجة وسطى لغةً ونحواً وصرفاً.

واضعه: المشهور عند المُتأخرين أنه "أبو مُسلم"، وقيل "أبو علي مُعاذ بن مُسلم الهرّار"، هذا عن المُتأخرين يكاد يكون إطباق أنه واضع فن الصرف، ولكن الصحيح أنه "أبو الأسود الدؤولي"، واضع فن النحو هو واضع فن الصرف؛ لأن أبا معاذ هو أول من أفرد فن الصرف بكتاب أو بمباحث خاصة، وإلا كان موجوداً، لذلك كتاب سيبويه اشتمل على النحو وعلى أبواب كثيرة في فن الصر، لذلك فهو سابقٌ على أبي مُعاذ، فدل على أن واضع فن النحو هو عينه واضع فن الصرف، وقد كان علمُ الصرف يبحث في مباحث اللغة عامة نحواً وصرفاً وبياناً وإخبارياً وتاريخ، وكلها تبحث في موضوعٍ واحد يؤتى بهذا وذاك، ثم بعد ذلك انفرد علم النحو والصرف، ثم بعد ذلك انفرد فن الصرف، هذا أهم ما يُذكر في مبادئ هذا الفن، وسنأتي الشروع في المتن. نقف على هذا.

وصلى الله على وسلم نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* بعض شروحات النظم.
* مقدمة في الصرف خاصة واللغة العربية عامة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

أحب أن ... في هذا الدرس أن الكتاب هذا كما ذكرته ... في الأمس إنما ... لفظًا من أجل أن يحفظ والعلم لا يستقر في الصدر إلا إذا كان محفوظًا العلم إذا كان هكذا مثلاً تذكر المسائل أو تذاكر هكذا تعريف ثم أولاً ثاني هذه ما ... إنما الحفظ أو العلم له ... الصدر لذلك .. إخوان إذًا يعتنوا بهذا النظم وهو ليس بالطويل يعني: ثلاثة عشر بيتًا

ومائة هذه ليست بالطويلة ونزيد لامية ابن مالك رحمه الله ... بيت واحد لامية فيما يذكر أربعة عشر بعد المائة هذه ثلاثة عشر وامئة إذًا لا ينقص منها قدر البيت الواحد وقد الض ... ... كما ذكرت في الأمس جملة مسائل اللامية أن ما يسأل عنه البعض في ... التحضير للدرس ونحوه فأقول قد لا نحتاج إلى الت ... لأن الطريقة التي ستسلك إن شاء الله في الرصف قد تكون مغايرة أصلاً وفرعًا والطريقة التي كانت للملحة شرح الملحة هناك الشيخ عبد الحكيم الد .. من جهة الإطالة ومن جهة ... ومن جهة العلل ونحوها ورغبةً عند الوقوف عند رغبة كثير من الطلاب أن يبقى الصرف كأصل لأن المتن للمبتدئين فيكون شرح موافقًا للنفس المتن لا يكون زائدًا عليه ولا يكون مخلاً والذي سوغ عليه في الملحق توسعنا كثير ما شاء الله .. بعضهم قد يحفظ الألفية وبعضهم درس قطر الندى ونحو ذلك والنحو له دروس يعني: كثير قد يكون درس ((الأجرومية)) ولو لم يستوعبها عنده نوع المعرفة أو عنده ملكة ولو قلت في أمر النحو أما الصرف فلا يكاد يعني: يعرف درسٌ في النحو إذًا ما شاء الله الدروس الخاصة في .. أهل العلم ونحو ذلك ومن أراد أن يحضر الدرس إن تمكن من أن يجد ((حل المعقود)) الذي هو شرح النظم للمقصود هذا موسع جدًا كما ذكرت ((حل المعقود في نظم المقصود)) لعلي ... بن محمد بن أحمد بن عليش معاصر لـ بل قرينة لصاحب الناظم محمودٌ عبد الرحيم لذلك يقول: قال الناظم حفظ الله تعالى في الرشح لأنه قرينه وزميله لكنه موسع فيكون قد ... فيما صنع له في مسألة النحو الملحق كان الشرح بأيدي الطلاب كشف النقاب وهو ... وكان الشرح أوسع والآن يطلبون مني أن أختصر ويكون الشرح الذي بأيديهم أوسع من الشرح الذي يسمعونه فيكون عكس ما كان سابقًا في شرح الملحة ولذلك من أراد أن يحضر فيأخذ مثلاً ((متن البناء)) أو ((متن تصريح ...)) ((متن البناء)) هذا عليه شرح موسع أكثر مطبوعات مصطفى الحلبي وهو أوسع من شرح .. على ((نظم المقصود)) يعني: لا يستفيد منه طالب المبتدئ بل هو للطالب المنتهي أو المتوفق أما المبتدئ .. النشر نثر يعني: يحفظ الأبواب ... لأنه ذكر الأبواب فن الصرف خمسة وثلاثين بابًا وفردها بابًا بابًا ممكن أن يحفظها الطالب مع نظم المقصود يعني: يعددها وتصريف عزي له شرحان في ما اطلعت عليه شرح الكيلاني وشرح ال ... ، الكلاني هذا ... عبارة فقط، وال ... هذا .. من مسعود ابن عمرو هذا شرحه شرحًا متوفقًا لكنه من حجة التدقيق والتأصيل أجود من شرح الكيلاني لذلك وأظنه موجودًا في ... مكتب ... شرح ال ... على تصريف عزي والبناء هذه مطبوع ... ... المتن مع المتن وشرح المقدمة أيضًا يمكن أن ينظر الطالب غيرًا لل ... شذا العقل ..

للحلاوي على الطريقة العصرية من جهة ترتيب وتأخير ويذكرونك العبارة ونحوها كذلك دروس التحضير للمحي الدين محي الدين عبد الحميد له كتاب أصله هو الملحق في آخر الم ... ابن عقيل هناك ابن مالك أو ابن عقيل يذكر في شرحه للألفية اختصر اختصارًا مخلاً في باب الشرح وذلك يذكر البيت والبيتان والسبعة ويذكر شطرين أو ثلاثة أو أربعة لا يزيد عن ذلك فمحي الدين لا حظ أن ثم أبواب أو مسائل كثيرة قد تركها ابن عقيد تبين على شرح ابن عقيد وتزيد جيد ومفيد هو من أحسن ما قد يكون كتب في قبل المتأخر هذا سعني على طريقة الحملاوي لكنه جمع مسائل عدة هذه جعلها البناء متتالٍ كما .. التصريف أيضًا .. وعند الأول الذي طبع من وهو في ...... الطلاب المعتدين على مسألة الدراسة والأكاديمية يفيدهم كثير خصصه في الأفعال لأن الفرعية مسائل الأسماء .. باب الأفعال ال ... الواو .. إلى آخره فمن أراد التحضير فقد يرجع إلى بعض هذه الكتب أو إلى جميعها ختامًا نقول: من أراد الإتمام ... الصرف لأنه .. قد لا .... الشافعي .. ولذلك يقولون من أراد أن يستغرق في الكتاب أو أن يجمع كتاب ويصدق عليه أنه يغني عن غيره وغيره لا يغني عنه ((التعليل بشرح الرازي على شافية ابن الحاجب)) هذا مطبوع في خمس مجلدات أو أقل أمسك كتابًا في فن الصرف معنا .. في أو من الشروح والتعليقات على ... لام ابن مالك رحمه الله تعالى، في نقول: أخذنا في الأمس المبادئ العشرة في فن الصرف وقلنا حد الصرف له معنيان: معنًى لغوي: معنًى اصطلاحي، المعنى اللغوي: محصورٌ في ... واحد يجيب الذي يجيب يشير نعم ... التغيير والتحويل هذا الصرف أو التصريف هما بمعنى واحد عند المتأخرين بمعنى التغيير والتحويل، وفي الاصطلاح ... نعم ... نعم هذا من جهة كونه علم ومن جهة العمل والصناعة نعم عبد الرحمن ... نعم، وهذا ... وهذا .. عندنا تحويل القصد الواحد إلى أمثلةٍ مختلفة لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصل إلا به تحويل المقصود به ... تغيير والمصدر الواحد أو الأصل الواحد مقصود به الآن نقول: يطلب الدرس أن ... . إن شاء الله لكن لا بد من مراجعة لا بد من الحفظ لا بد من المذاكرة ولا .. نقول على الأصل أليس كذلك الآن الإلحاح أن الدرس مختصرًا ليس كالملحق أقول أجزت إن شاء الله وأعهد على قدر المستطاع أن يكون مسهلاً مبسطًا إلى لكن لا بد من ... نتجاوب ما الفائدة أن ندرس ثلاثة أيام ودرس .. إلى آخره لكن ثم لا يفهم على وجه الخصوص .. كيف نشرح ن الصرف ونحن لا نعرف معنى الصرف هذا قبيح طالب العلم الذي يدرس فن ... إذا قال له ما معنى الصرف أو اشرح يعني مادا المسائل الجنس .. الصرف إلى آخره ... لي بفهمك .. ما هو فن الصرف فإذا ما أجاب كيف

يجيب الأبواب التي ستأتي هذا فيه .. تحويل الأصل الواحد ما معنى الأصل الواحد؟

المخبر ... . والنثر ...

نعم

نعم

..

نعم

.. الفعل الماضي ...

نعم إذًا يكون أطلق من الأصل الواحد ليجمع بين المذهبين: مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين، لأن تحويل المصدر عند البصريين، وتحويل الفعل الماضي عند الكوفيين فلألا يخل بأحد المذهبين قال: تحويل الأصل الواحد، قلنا يحتمل معنًى آخر وهو أن يكون المراد به المصدر وغيره ويفسر غيره هنا بالمفرد لأنه يحول إلى التثنية والجمع زيد هذا تحويل تحول زيدان .. إذا أريد به المثنى إذًا زيدون إذا أريد به .. الجمع كذلك الاسم .. المنسوب أما المنسوب إليه هذا الذي حول إليه هو الذي حول إليه فنقول جاء رجلٌ قرشيٌ رجل هذا هو الأصل الواحد وقرشيٌ هذا الفرع حولت رجل إلى قرشي، قرشيٌ هذا يدل على رجلٍ منسوبٍ إلى قريش ولذلك يعمل عمل الفعل إذًا الأصل الواحد يفسر الصحيح والأفضل أن يقال المراد به المصدر وغيره ليشمل التصرفات والتحولات من المصدر إلى الفعل أو الو .. والمفرد مثلاً إلى المثنى والتثنية وكذلك في النسب وكذلك في التثنية تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفة، إلى أمثلةٍ مراد بها نعم رمزي

.

الأبنية والصيغ المراد بها الكلم باعتبار

.

هيئتها والمراد بهيئة الكلمة

.

لا أحد يجيب هكذا المراد

..

المراد بهيئة الكلمة عدد حروفها وترتيبها وحركاتها المعينة وسكونها وحروفها الزائدة إن كانت هناك حروف زائدة والحروف الأصلية كلٌ في موضعه، إلى أمثلةٍ مختلفة اختلاف

التنوع هنا باعتبار.

باعتبار هيئتها والأوزان تقول: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ يضرب هذه والضارب مضروب ضَرَّاب ومضراب، هذه تختلف باختلاف الأوزان ولها معانٍ خاصة، إلى أمثلة مختلفةٌ لمعالم اللام هذه مشي اللام للتعليل يعني هذا الاختلاف وهذا التنوع إنما هو لأجل حصول معانٍ هذه المعان متحدة أو مختلفة؟

.

مختلفة لأن المعنى الماضي للدلالة على حاجة وقع في الزمن الماضي مغاير للدلالة أو لصيغةٍ تدل على حاجةٍ وقع الحاضر أو في الزمن المستقبل إذًا بمعان مقصودة مختلفة ليست متحدة بمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بهذا لا تحصل تلك المعاني إلا بهذه الصيغ وبهذه الأبنية، موضوع علم الصرف نعم

مفردات اللغة العربية والمفردات يبحث عنها من كم جهة من جهتين:
الأولى:

لا، لا قبل القر .. نقول موضوع علم فن الصرف المفردات العربية أو مفردات اللغة العربية من حيث نعم

لإفادة المحل نعم، إذًا الجهة الأولى يبحث عن هذه المفردات من حيث كيفية صيغتها كيف نصوغ الفعل الدال على الحاجة الواقعة في الزمن الماضي فتأتي به على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ كيف نصوغ الفعل المضارع الدال على المتكلم على الغائب على المكلم تأتي به بكذا وكذا كيف نصوغ الفعل الأمر أو فعل أمر من الضرب مثلاً إلى آخره اسم الفاعل اسم المفعول إذًا كيفية صغتها لإفادة المعنى.
الثاني:

نعم
الأحوال العامة نعم من هذه الصيغ مثل
نأتي بفعل على وزن ال ... مثل ... الضرب على وزن ... تقلب الألف الواو تقلب ألف لانتفاء مصدرها

نعم

.

إذا قيل ائتي بالفعل الماضي ليقول .. نقول قال على وزن فعل، إذًا هذا البحث الأول من حيث كيفية صيغتها لإفادة المعاني قال فعل ماضي يدل على وقوع الحدث وهو القول في الزمن الماضي .. هذه الصيغة .. إعناها وهو كون عين الكلمة واو محركة مفتوحًا ما قبلها في القاعدة عامة إذا تحرك واو فتح ما قبلها قلبت الواو ألف كذلك من البيع تقول بَيَعَ على وزن فَعَلَ هذه الصيغ لإفادة المعنى ثم تقول اعتراء إعلال وهو كون عين الكلمة ياءً مفتوحة وإذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا.

الأول: كون على وزن الخبر وبيع هذا يتعلق ببحث الأول وهو كيفية صياغة هذا الوزن لإفادة معنى الصرف.

الثاني: .... التغيير أو إبدال أو تحريك الواو ألفًا فتقول هذا حالٌ صفةٌ اعترى الوزن ما المراد بالمفردات أو ... اللغة العربية مفردات جمع مفرد باعتبار المعنى قلنا هذا كون المفرد المراد به الكلم والكلمة ثلاثة أنواع: اسمٌ وفعلٌ، وحرفٌ هل الصرف يشمل كل المفردات الاسم، والفعل، والحرف أم هناك تفصيل نعم يا عمرو

..

الفعل

أي اسم المتمكن وفعل ... أخرجنا بهذا القيد كم نوع ثلاث نعم:

الأول:

صار معلم ومعلم نعم

الاسم الم .. أخرجناها فعل ثلاثة أشياء: اسم المبني ونعم

فعل ال ... والحرف بأنواعه ثلاثة أشياء خرجت بحديد نوعية المفردات النحوية يدخلها الصرف

حرفٌ وشبهه دون .. ** وما سواه ما بتصريف ال ..

حرفٌ وشبهه، شبه الحرف المراد به الفعل الجام .. ، الفعل الجام .. لا يدخله تصريف

لماذا؟ لكونه ليس مستقلا ليس عندنا تغيير نعمة ليس هناك مصدر ليس هناك اسم فاعل ليس هناك اسم مفعول ولا فعل مضارع ولا فعل أمر إذًا لا يتصرف هو جام .. لا يتغير فإذا كان فعل الجام .. لا يتغير كيف نغيره ونحوله إلى أمثلةٍ مختلفة هذا يمتنع كذلك الحرف لا يقصد به معانيه الخاصة في الدلالة على الماضي والحاضر والاستقبال إذًا هو جام .. يشمل مبني هذا لا يدخله تصنيف وفعل الجام ... لا يدخله تصريف والحرف الرباعي لا يدخله باختصار أورد على اسم المبني ذا و ... والذي والتي أنها سميت وقيل ... . من يجيب باختصار نعم

الم .. نعم

.

ما معناه؟

نعم هو ...

نعم

إذا كلمنا نعم قلنا في الحقيقة أو مصورة حقيقة فهي شاذة يعني: تحفظ ولا يقاس عليها شاذة من ما أثقلوا أبي ** تقول باء ومثله ...

ثم قال: وليس ... .. ** ....

مسائل هذا الصرف في أي شيء نبحث الآن في أبوابه

ما ذكرناه

نعم

أعطني مثال

.

نعم

نعم

بطريقة أخذ المضارع ... كيف .. الفعل المضارع .. الأمر الم .. .... في المفعول ...
كيف نأتي به على أو كيف نأخذه من المقابل الصرف من الضرب ونأتي بصيغة الم ..
وما وال ... المشبه كل هذه تبحث في فن الصرف وإن كان كثير من ... والجمع المفرد
والت .. هذه تبحث في ... إنما الحكم عليه بحكم ال ... ... أو ا .. النحو وإلا ما هو
المثنى؟ كيف ن ... المثنى أنه يرفع بالألف إلا معنى ال ... .. أن الحكم على شيء صار
الآن ... وكونه موقع بالألف وينصب بلفظ الياء هذا حكمٌ ولا يمكن أن ي .. على
المفرد أو على اللفظ إلا إذا تصور لفظ لذلك لا بد أن يشرح أولاً في كتب النحو المثنى
وشروطه والجمع الكثير جمع ال ... الثاني ويلحق به ال ... ويلحق به التصريف ال ...
إلى آخره حكمه ما حكمه من يفتينا في تعلم ... من الذي يفتينا بتعلم فن الصرف الآن
ندرس ثلاثة هل ندرس عبس .. ما حكمه نعم

تر ... اسْمعنى ...

.

نعم قام به البعض سقط عن الباقي إذا قام به البعض نقول جميع ... على الصحيح
وهو على ال ... على الجمهور ** ... ...
هكذا قال ..... أن الجميع .... بالأمر ثم ما قام البعض سقط عن البيت إذًا حكم
ال .. لا ي .. اللغة عمومًا نحًا وصرفًا وبيانٌ ومعانٍ حكمها أنها قرب ... ولأن فعل
هذا الحكم قد يأخذ نظريًا بين كثير من طلاب العلم أحببت أن أزود هذا الحكم بأقوال
للعلماء المتقدمين والمتأخرين يعني: المسألة من في كل عقل يكون .. مقدمته
كتابه ... . العربية ال .. وكل عقلٍ ... في وجود من يدعوا إلى تعلم اللغة العربية
ولذلك أحببت أن أش .. أسماعكم بكلامٍ لأهل العلم ... الشافعي إلى السيوطي ومن
بعدهم رحمة الله على الجميع، يقول الشافعي رحمه الله تعالى: و ... ... بين كلامه كله لا
ير .. على ... الحرف .. وإنما هو في علم اللغة علم ال .. وهذا ال .. على تبيين
النصوص بل ذكر الشافعي على كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما يبلغه جهده
فيقول الشافعي رحمه الله تعالى والشافعي معروف أنه الشافعي الذي مكث في ال ...
كم سنة؟ عشرين سنة لما ....

يتعلم اللغة إذًا مكث عشرين سنة من أجل أن يتعلم لغة العرب يقول الشافعي رحمه
الله: وهو الذي أدخل فن

.

أول من ألفه في الكتب ** محمدٍ ابن الشافي الم ..

أول من ألفه في الكتب ** محمد ابن الشافي الم ..
وغيره .... ** مثل الذي بالعهد من

فيقول رحمه الله في كتابه ((الرسالة)) طبعت أحمد بن ... الشافعي تسع وأربعين يقول رحمه الله: ومن .. علم الكتاب. كتاب الله، العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسانٍ عربي، يقول: لا بد على المسلم أن يعتقد أن جميع ما في كتاب الله إنما نزل بلسانٍ عربي ويقصد بهذا ردًا على من يقول: إن في القرآن ما هو معرب ... ما هو معرب الشافعي معروف أنه يط ... هذا .. لا يوجد إلا العلام إبراهيم وال .. يقول: هذا مجمع عليه لكن غيرها يستدرك ونحوها واجبات هذه مختلفٌ فيها بين أهل العلم والشافعي مِنْ مَنْ ينكر ذلك لذلك قال: ومن ج ... علم كتاب الله العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسانٍ عربي ثم قال في الصفحة اثنين وأربعين: ولسان العرب أوسع الألسنة في مذهبًا وأكثرها ألفاظا ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسانٌ غير نبي. لذلك يقال لا يحيط باللغة إلا نبي إذا كان في القاموس أثر من ستين ألف .. هذه من الذي يحفظها وإن كان ذكر أن الشيخ محمود ال .. حفظ قاموس لكن هذ قليل يعني قليل جدًا، قال: ولكنه لا يذهب منه شيءٌ على أعم .... حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرف، إذا قيل بلسان العرب لا يحيط به إلا نبي إنسانٌ غير نبي يعني: هل يترتب على هذا إذا قلنا القرآن نزل بلغة العرب ولا يحيط باللغة إلا نبي هل يمكن أن يقال أنه قد يضيع بعض المفردات لم تحفظ من لسان العرب ويمكن أن تسهى مدلولات كتاب وسنة بهذه الألفاظ نقول: لا هذا مثل السنة، السنة لم يلحق بها أحدٌ من المحدثين وإنما قد يوجد عند هذا المحدث ما ليس عند غيره أما السنة فكلها محفوظة كذلك يكون لسان العرب كله محفوظ لكنه قد يوجد عند بعض العلماء ما لا يوجد عند غيرهم، ثم قال رحمه الله: فعلى كل مسلمٍ.
ما ... ولا العلماء قال: فعلى كل مسلمٍ. لما لأن كل مسلمٍ مخاطبٍ بالقرآن {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ} [محمد: 24]، هذا خطاب عام التدبر ليس خاصًا بالعلماء وليس خاصًا بطلاب العلم ولم كل مسلمٍ يلزمه ويتح .. ... أن يتدبر ما يستطيعه من كتاب الله فقال: على مسلمٍ أن يتعلم من لسانٍ العربي ما بلغه جهده، فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسانٍ العربي ما بلغه جهده، ثم قال: وم ... من العلم من لسان الذي جعله الله

لسانًا ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرًا ال .. يعني: كل ما زدت من لسان العرب من العلم بهذا الفن فهو خيرٌ لك لا نقول يكفيك أن تقرأ كتاب أو كتابين ثم تفسر القرآن ثم تجلس لل .. لا، كل ما زاد المرء من تعلم لسان العرب فهو خيرٌ له ثم قال رحمه الله: فإنما بدأت بما وفقت. يعني: لما قدمت السلف .. لسان العبر هذا في ((الرسالة)) وكلام ((الرسالة)) ألفها لتكون أصولاً وقواعد يفهم بها الكتاب والسنة، قال: وإنما بدأت بما وفقت من أن القرآن نزل بلسانٍ عربي دون غيره لأنه لا يعلمه من إيضاح الجمل في علم الكتاب أحدٌ جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوبه وجماع معانيه وتفرقها ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل الإ ... . الذي يفهم لسان العرب فتق ..

كما سيأتي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية قد تقع أو ترد عليه بعض الشبه التي قد ترده في الوقوع في البدع والضلالات وكما ذكرت أن مراد بلسان العرب نحوًا، ولغةً، وصرفًا، وبيانًا ليس خاصًا بفنٍ معينٍ من هذه الشروط فكان التنبيه تنبيه العام على أن القرآن نزل بلسانٍ عربي خاصة نصيحةً للمسلمين والنصيحة له فرد لا ينبغي ... يعني: لماذا نبين هذا قد يقول قائل لماذا .... اللغة للنحو نقول: هذا من ال ... المسلمين فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان عربي خاصة نصيحة للمسلمين والنصيحة لهم فرد لا ينبغي تركه ثم ذكر الأدلة على ذلك، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الفتاوي في المجلد السابع صفحة ستة عشر ومئة في كتاب ((الإم ...)) رد على المرجئة وغيرهم قال رحمه الله: ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على ... الله ورسوله من الآثار وكيف يفهم كلامه فمعرفة العربية التي .. بها من ما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه. إذا تعلمنا العربية وعرفنا هذا يأتي بكذا وإذا رفع الكلمة كان دلالته على كذا فهذا من ما يعين على فهم أو على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه وكذلك مغرفة دلالة الألفاظ على المعاني هذا ما يسمى ب ... اللغة أو بدلالة اللغة، فإن، انتبه شيخ الإسلام يقول: فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب فإنه من ... يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دالٌ عليه ولا يكون الأمر كذلك وهذا لعله سبب من كلام الشافعي السابق رحمه الله تعالى، ويقول نجل الدين أبو ربيع السيوطي رحمه الله تعالى في شرحه على ((مختصر الروضة)) يقول له وشرحه في كتاب ((الم ...)) ال .. كتب الأصول قال في المجلد الثالث صفحة واحد وثماني ... المئة: وإن اشترط في المجتهد أن يعرف من النحو واللغة ما يكفيه في معرفة ما

يتعلق بالكتاب والسنة. هذا من شروط ال ... الذي يقول هذا راجح وهذا مرجوح وهذا دلت عليه السنة وهذا رده الكتاب والسنة قد يشترط في المجتهد أن يعرف من النحو واللغة ما يكفيه في معرفة ما يتعلق بالكتاب والسنة من ... ... ومجملٍ، وحقيقةٍ، ومجاز، وعامٍ، وخاص، ومطلقٍ، ومقيد، ودليل خطابٍ ونحوه كفحو الخطاب ونحوه وم ... لأن بعض الأحكام ... الحلال والحرام يتعلق بذلك ويتوقف عليه توقفًا ضروريًا. ثم مثل أمثلة لذلك، ثم قال: وعلمٌ تتعلق به الأحكام الشرعية هذا التعلق جديرٌ أن يكون معتبرًا في الاجتهاد، علمٌ تتعلق به الأحكام الشرعية هذا التعلق جديرٌ أن يكون معتبرًا في الاجتهاد، ثم قال: ويلحق بالعربية التقو .. لما يتوقف عليه من معرفة أبنية الكلم والفرق بينهما كما سبق في الباب المجمل في اللفظ المختار و .. الفاعل من ... ثم قال رحمه الله أيضًا في كتابه ((.....)) وقد أورد الآيات في أن القرآن نزل بلسان العرب قال: وفي إنزال القرآن عربيًا من أعلى المراتب العلية أسمى المناقد لعلم العرب. علم العربية أشرف ما يميزه عن غيره أن القرآن الذي .... فيه رسالات نزل بهذه اللغة هل هذا شرفٌ لها؟ نقول: نعم شرفٌ لها.

وفي إنزال القرآن العربية من أعلى المراتب العلية في أسمى المناقد عند العرب ووجه الدلالة على المدعى هو أنه تعالى أخبر أنه أنزله العربية في سياق التمدح والثناء على الكتاب لأنه مبينٌ لم يتضمن ال ... عزيزٌ {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ} [فصلت: 42] وذاك يدل دلالةً ... ... دلالة واضحة بين وذلك يضم دلالةً ظاهرةً على شرف اللغة التي أنزل عليها وهذا من ما لا نزاع فيه عن العلماء أن اللغة العربية إنما شرفت لأن القرآن نزل بلغ العرب إذا تقرر هذا أولاً وحينئذٍ لا بد أن تعلم هذا العلم و .. من الواجبات الشرعية وهذا هو ال ... فضلاً على أن يدعيه مستحبًا وفضيلة ومنقبة من حيث إن امتثال أحكام الله في كتابه و ... لكن لا بد من مدعي أن تعلم اللغة واجب لماذا؟ لأن امتثال الأحكام الشرعية التي تضمنها الكتاب والسنة واجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب من حيث امتثال أحكام الله في كتابه واجب وذلك يعني: الامتثال موقوفٌ على فهم مضمون الكتاب وفهم مضمون الكتاب متوقفٌ على معرفة اللغة التي أنزل الكتاب بها إذًا .. الامتثال الواجبات المنهيات نقول: هذا واجب وهل هذا يكون بالهوى والتشاهي نقول: لما فهم من الكتاب والسنة الذي دل عليه الكتاب والسنة أنه واجب فهو واجب الذي دل عليه من الحرام فهو حرام هذا الفهم هل هو بالتشهي أم أنه مبنيٌ على أساس؟ مبنيٌ

على أساس وهو اللغة العربية إذًا نقول: إذا ترتب هذا على ذاك دل على أنه واجبٌ، وفهم مضمون الكتاب متوقفٌ على معرفة اللغة التي أنزل الكتاب بها ومأخذ ذلك يعني: فهم مضمون الكلام من أين نأخذه؟ قال: ومأخذ ذلك من فن العربية بالإجماع لا خلاف بين العلماء أن فهم الكتاب والسنة إنما يكون بلغة العرب لا بالعامية ولا بغيرها ومأخذ ذلك من فن العربية بالإجماع لكان ذلك جديدًا لا جواب عنه وبه احتج الأصوليون على وجوده على ال ... لذلك سبق أن دليل الأصوليين في كون علم اللغة بعمومها أنها من الواجبات ال ... .. أن فهم الكتاب والسنة واجبٌ ولا يكون هذا الفهم إلا بفهم لغة العرب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ثم يقول السيوطي رحمه الله: فالعجب. اسمع، فالعجب مِنْ مَنْ ينكر فضل هذا اعلم كيف يعدي من ... ما أخرجه من .. العلماء أو من طلاب العلم .. يقول: كيف يعد من ... إذا كما قال الشافعي: فعلى كل مسلم لا يختص بالعالم ولا يختص بطالب العلم، فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما يسعه أو ما يبلغه من جهده، فالعجب مِنْ مَنْ ينكر فضل هذا العلم كيف يعد من الناس لكن لا جرم لم نرى أحدًا أنكر فضله إلا جاهلاً به وهو معذور فإن القائل يقول:

يا نفس فاستبقي علمًا ومعرفةً ** لأن من جهل الأشياء ي ...

يا نفس فاستيقني علمًا ومعرفةً ** لأن من جهل الأشياء ي ...

ويقال في المثل المرء عدو مدحٍ، يقول الزركشي رحمه الله بدر الدين محمد بن ... في كتابه ((تش ... المسامع بجمع الجوامع)) في المجلد الرابع صفحة ثمانٌ وستين وخمس مئة في مبحث الفروق .. ((جمع الجوامع)) هذا هو العمدة عند المتأخرين في أصول الفقه الذي نظمه السيوطي ألفاظه .... يقول رحمه الله: أما اعتبار اللغة والعربي. لأن تاج الدين السبكي قال في ((الجمع)): بالدرجة الوسطى لغةً وعربيةً وأصولاً وبلاغة. هذه ا ... كل مجتهد المجتهد المطلق، بالدرجة الوسطى لغةً وعربيةً وأصولاً وبلاغة، قال الزركشي: أما اعتبار اللغة والعربية فلأن شرعنا عربي فلا نمكن التوصل إليه إلا بفهم كلام العرب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب واضح ثم أخذ على المصنف لأنه قال: بالدرجة الوسطى لغةً وعربيةً. قال: ولو أن المصنف تاج الدين السبكي عبر بدلاً عربية بالنحو لكان أح ... ، لو عبر بدلا عربيًا بالنحو لكان أحسن لما؟ قال: لشموله الإعراب والتصريف. هذا على مذهب المتقدمين أن النحو يطلق ويراد به النحو الخاص وفن التصريف، ثم قال: وأما اعتبار المعرفة بلاغة فلأن الكتاب والسنة في الذروة العليا

من الإعجاز فلا بد من معرفة الإعجاز ومواقعه وأساليبه ليتمكن بذلك من الاستنباط، السيوطي أيضًا له كلامٌ في شرح منظموته ((كوكب الساطع)) قال رحمه الله المجلد الثالث صفحة واحد وثمانين وأربع مئة: الخ .. من الشروط أن يكون متوفقًا في معرفة ال ... . متوفقًا هذا سيأتي للشوكاني رحمه الله ردها لأنه. يقول: بالدرجة الوسطى متوفقًا يعني: لا يشترط أن يبلغ المنتهى في فن العربية والشوكاني له تعقيب على هذا سيأتي، الخامس يعني: من الشروط، من الشروط أن متوفقًا في معرفة الآلات من اللغة والنحو إعرابًا وتصريفًا وأصول الفقه والمعاني والبيان لتوفق الاستنباط عليها الاستنباط يتوقف هذه العلوم أما الأصول فلأن بها يعرف كيفيته يعني: الشرح وأما الباوقي. النحو والصرف، فلأنه لا يفهم المراد من المستنبط إلا به، ما هو المستنبط؟ الوحي دليل، لأنه عربيٌ بليغ وعلم من التوسط، من اشتراط التوسط، أنه لا يأتي الأقل، إذًا التوفق لا يقصد به أن يأخذ ((الأجرومية)) كما يقول البعض يكفيك أم تفهم الكتاب والسنة ((التحفة الثنية على الأجرومية)) هذا من الغلط ليس بصحيح وعلم من التوسط أنه لا يأتي الأقل ولا يشترط بلوغه الغاية في ذلك والتبحرِ فيه والتبحرَ فيه وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسرائيلي: يجب التبحر في الحروف التي تختلف بها المعاني ويكتفى بالتوسط في ما عدا ذلك. ثم قال السيوطي: وأما أصول الفقه فكل ما كان أكمل في معرفته كان أتم في اجتهاده ... لا يمكن أن .. لذلك .. الآن .. أن يقال هذا فقيه أو طالب علم يقول أنا أتفرغ ... ... هذا ممتنع لا يمكن أن يوجد فقيه وليس أصولي ولا يمكن أن يوجد أصولي وليس بلغوي ... ... لا يمكن أن يوجد واحد من هذه الفنون ممكن أن يوجد نحوي وليس بأصولي ولا فقيه أما أصولي ليس أصولي ليس لغويًا ... درس ((البلبل)) و ((...))ثم لم يدرس ((قطر الندى)) ((الأجرومية)) هذا بعيد، لذلك يقول ..... بالتوسط فيما عدا، أما أصول الفقه فكلما كان أكمل في معرفته كان أتم في اجتهاده.

يقول الشوكاني رحمه الله تعالى في كتابه الفذ ((إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول)): الشرط الثالث. أي: من شروط ال ... ، أن يكون عالمًا بلسان العرب بحيث يمكنه تفسير ما ورد في الكتاب والسنة من الغريب ونحوه وإنما، ثم ذكر كلامًا قال: وإنما يتمكن من معرفة المعاني وخواص تراكيبها وما اشتملت عليه من لطائف المزايا من الذي يتمكن؟ من كان عالمًا بعلم النحو الصرف والمعاني والبلاغة هذا ... الكتاب والسنة من كان عالمًا بعلم النحو، والصرف، والمعاني، والبيان، حتى يثبت له في كل فنٍ من هذه الفنون ملكة يستحضر بها كل ما يحتاج إليه عند وروده عليه فإنه عند ذلك إذا تمكن

وصارت له ملكة في هذه الفنون فإنه عند ذلك ينظر في الدليل نظرًا صحيحًا يكون مستقيم النظر في الكتاب والسنة ويستخرج منه الأحكام استطرادًا طويلاً. ثم رد على من اشترط التوسع كما سبق، ومن جعل، يعني: من الأصوليين سيأتي أيضًا أن الشاطبي رد هذا أيضًا، ومن جعل المقدار المحتاج إليه لهذا الفنون هو معرفة مختصراتها أو كتابٌ متوقفٌ من المؤلفات الموضوعة فيها فقد أبعد، يعني: أبعد عن الحق والصواب بل الاستكثار من الممارسة لها والتوسع بل باستكثاره من الممارسة لها والتوسع في الاطلاع على مطولاتها مما يزيد المجتهد قوةً في البحث وبطلاً في الاستقراء وبطيرةً في حصول مطلوبه، ثم قال: والحاصل، النتيجة أنه لا بد أن تثبت له الملكة القوية في هذه العلوم وإنما تثبت هذه الملكة بطول الممارسة وكثرة المنازلة ب .. هذا الفن، وقال صقر الدين الرازي في كتابه ((الم ...)): معرفة النحو واللغة. من الشروط يعني، معرفة النحو واللغة والتصريف لأن شرعنا عربي فلا يمكن التوصل إليه إلا بفهم كلام العرب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولا بد في هذه العلوم من القدر الذي يتمكن المجتهد به من معرفة الكتاب والسنة ذكره في ((المخطوط في علم أصول الفقه)) – المجلد الخامس، صفحة أربعٍ وعشرين – كذلك من أراد الرجوع فليرجع إلى ((البرهان)) للجويني – المجلد الثالث، صفحة تسع وستين وثمان مئة – و ((شرح الجمع)) لابن إسحاق الشيرازي – المجلد الثالث، صفحة أربع وستين بعد الألف – و ((البحر المحيط)) للزركشي – المجلد الثا ... صفحة مئتين واثنين – و ((شرح الكوكب المنير)) للفتوح – المجلد الرابع، صفحة اثنين وستين وأربع مئة – و ((الإبهام في شرح المنهاج)) للسبكيين الأب وابنه – المجلد الثالث، صفحة خمسين ومئتين – و ((التدق .. في أصول الفقه)) للجويني – المجلد الثالث، صفحة ست وخمسين وأربع مئة – وأيضًا في ((الأداب الشرعية)) لابن مفلح – المجلد الثاني، صفحة مئة وثمان وعشرين – فإنه عقد فصلاً في ذلك قال: فصلٌ في علم الإعراب لصاحب الحديث. فصلٌ في علم الإعراب مقصود به النحو والصرف يقصد به النحو والصرف لصاحب الحديث كذلك الشاطبي رحمه الله تعالى له كلام ونفيس في ((المعتقات)) – المجلد الخامس، طبعة جديدة – قال رحمه الله تعالى في – صفحة اثنين وخمسين – قال: وأما الثاني من المقال، ذكر مقال الثلاثة في شروط المجتهد قال رحمه الله: وهو. أي: مطلب الثاني، فرض علمٍ تتوقف صحة الاجتهاد عليه. في ...

الاجتهاد هذا علم لا بد أن يكون متوقفًا على علمٍ ... بلوغه رتبة الاجتهاد متوقفٌ على بلوغه في رتبة هذا العلم الذي توقف عليه الاجتهاد وهو فرض علمٍ تتوقف صحة الاجتهاد عليه فإن كان ثم علمٌ لا يصلح لا يحصل الاجتهاد في الشريعة إلا بالاجتهاد فيه فهو بلا بدٍ مطرٌ إليه. جعله ضرورة، فهو بلا بدٍ مطرٌ إليه لأنه إذا .. كذلك لا يمكن أن يبرز في ... الشرعية إلا إذا برز واجتهد وبلغ رتبة الاجتهاد في هذا الفن الذي يفرد أن يتوقف عليه علم الاجتهاد لأنه إذا ... كذلك لم يمكن في العادة أن ي .. ول إلى درجة الاجتهاد دونه كالسلم لا يمكن أن تصل إلى السقف، أو السطح إلا إذا وضعت السلم كذلك علم العربية لفهم الكتاب والسنة لمن أراد أن يكون من العلماء الراسخين المجتهدين علم اللغة كالسلم الاجتهاد فلا بد من تحطي .. على تمامه وهو ظاهر إلا أن هذا العلم مبهمٌ في الجملة فيسأل عن تأ ... ما هو؟ يقول: والأقرب في العلوم إلى أن يكون هكذا بهذه ... التي لا يحفظها إلا المتخصص في فن النحو أما من يدرس الشريعة فال ... في حفظ ((ألفية ابن مالك)) يعد قصورًا في العلم لماذا؟ لأنه الآن ... الآن و ... على أمثلة اشتغل بحفظ الصحيحين ودعك من هذه الفنون لما لأنها تشغل عن ال ... وهذا لا يصدر إلا عن جاهل المقصود أن الشاطبي رحمه الله هو من المحققين في مقاصد الشريعة وهذا الكتاب يعتبر أفضل ومن لم يقرأ هذا الكتاب قراءة متعلية يعني: يعتنى في فهم شرحه وفهم عباراته فليس بشيءٍ في فن أصول الفقه مع ذلك .... شرح ألفية ابن مالك في عشر مجلدات ومنذ خمسة عشر عامًا يحقق في جامعة المن .. ة وإلى الآن ما خرج والأقرب في العلوم أن يكون هكذا علم اللغة العربية ولا أ ع ... ذلك ... وحده ولا التصريف وحده ولا اللغة ولا علم المعاني ولا غير ذلك من أنواع العلوم المتعلقة باللسان بل المراد جملة علم اللسان ألفاظٌ أو معاني كيف تك ... لا إله إلا الله والآن ((الأجرومية)) ... هذا أمر عجيب والغريب أن يصدر مِنْ مَنْ يتصدر للعلم ويوقف ... أن ((الأجرومية))) تكفي في فهم الشريعة وهنا يقول: لا يكفي لا نحو وحده ولا تصريف ولا اللغة ولا علم المعاني وغير ذلك من أنواع العلوم المتعلقة باللسان بل المراد من العلم الذي يتوقف عليه الاجتهاد والبلوغ الدرجة القصوى علم اللسان ألفاظٍ أو معاني كيف تك ... على أي جهةٍ كان ... الصرف سمها نحوًا إلى آخره ثم قال: وبيان ... هذا العلم لماذا سمي تعين علم اللغة لبلوغ درجة الاجتهاد يقول: بيان هذا ما تقدم في كتاب ((المقاصد)) من أن الشريعة عربية وجعلها أصل أن الشريعة عربية لأن الشريعة هي القرآن وهي السنة وهما بلسانٍ عربيٍ مبين وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم ... عند القدماء وعند الراسخين في العلم تلازم لا يمكن أن يوجد الاجتهاد وأن يوجد المفتي وأن يوجد

من يرجح هذا حلال وهذا حرام وهذا الذي .. إليه الناس إلا إذا كان

.

أصلاً ومحققًا للعلم الذي جعل سلمًا عند الاجتهاد يقول: فلا يفهما حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم لأنهما سيان في النمط ما عدا وجوه الإعجاب. ثم قال: فإذا فرضنا مبتدئ في فهم العرب هذا مبتدئ في فهم العبر ... .. هذا مبتدئ لماذا .. فإذا فرضنا مبتدئ في فهم العرب فهو مبتدئٌ في فهم الشريعة ... فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطًا يعني: في فهم اللغة العربية فهو متوسطٌ في فهم الشريعة والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة من بلغ الغاية في علوم اللغة العربية بلغ الغاية في الشريعة فكان فهمه فيها حجةً كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين ... القرآن حجةً يعني: ... ليس كل من هب ودب قال: قال فلان لا الذي يعتبر من بلغ الغاية القصوى في فهم اللغة العربية لأن الشريعة عربية فهما متلازمان فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنه وكل من قصر فهمه لم يعد حجة ولا كان قوله فيها مقبولاً فلا بد من أن يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها كالخليل، وسيبويه، والأخر .. ، و ..... ، والمازني، ومن سواه، ويقصد بهذا أن يبلغوا أو أن يبلغ طالب اللغة العربية مبلغ هؤلاء فيمن يعد قوله حجة كالصحابة وغيرهم يعني: يعتبر قوله ليس كل من قال وقال قال فلان لا، لا بد أن يكون على علمٍ قوي لمدلولات الكتاب والسنة كأبي حنيفة، والشافعي، ونحوهم ولا يقال إن الأصوليين قد نفوا في فهم العربية لأنه كما سبق أكثرهم يقول في بالدرجة الوسطى يقول: لا ي .. لا يقال إذا عين هو أن يكون المجتهد في اللغة ... سيبويه ونحوه يقول لا يقال إن الأصوليين قد نفوا هذه المبالغة في فهم العربية فقالوا: ليس على الأصولي أن يبلغ في العربية مبلغ الخليل وسيبويه وأبو عبيدة والأصمعي الباحثين عن دقائق الإعراب ومشكلات اللغة وإنما يكفيه أن يحصل منها ما تتيسر به معرفة ما يتعلق بالأحكام في الكتاب والسنة لأنا نقول: هذا غير ما تقدم تقريره هو يريد يقرر أن الذي يدعم قوله حجة .. وكلام الأصوليين في ما هو دون ذلك .. المرتبة تقول هذا غير ما تقدم تقريره وقد قال الغزالي في هذا الشرط: إن القرد الذي يفهم به الخطاب العربي و .. في الاستعمال حتى يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيده ونقصه وفحواه ونحوه و ... . هذا شرطه الغزالي ثم قال الشاطبي: وهذا الذي اشترط لا يحصل إلا لمن بلغ في اللغة العربية درجة الاجتهاد.

ثم قال يعني: الغزالي: والتخفيف فيه أنه لا يشترط أن يبلغ مبلغ القليل والمبرر وأن يعلم جميع اللغة ويتعلق في النحو. هذا ...

الشاطبي لا يشترط العلم أو جمع مادة اللغة كما قال الشافعي: لا يحيط بها إلا نبي وليس هذا مقصود الشاطب وهذا أيضًا صحيح فالذي نفي اللزوم فيه ليس هو المقصود في الاشتراط وإنما المقصود تحرير الفهم حتى يضاهي العربية في ذلك المقدار وليس من شرط العربي أن يعرف جميع اللغة ولا أن يستعمل الدقائق وكذلك المجتهد في العربية فكذلك المجتهد في الشريعة ثم قال: وقد أشار الشافعي في رسالته إلى هذا المعنى لأن الله خاطب العرب بكتابه بلسانها هذا على ما تعرف معانيها. ثم ذكر من ما يعرف من معانيها في ال ... ... وأن تخاطب العام مرادًا به ظاهره وبالعام يراد به العام ويدخله الخصوص ويستدل على ذلك ببعض ما يكتبه .. الكلام وبالعام يراد به الخاص ويعرف بالسياق وبالكلامِ يبلغ أوله عن آخره وآخره عن أوله وأن تتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون اللفظ كما تعرف بالإشارة وتسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة وبالمعاني الكثيرة بالاسم الواحد، ثم قال الشافعي فمن جهل هذا من لسانها وبلسانها نزل الكتاب وجاءت به السنة فتكلف القول في علمها تكلف ما يُجهل أو يَجهل بعض ومن تكلف ما جهل وما لم تثبته معرفته كان موافقته للقواعد إن وافقه من حيث لا يعرفه خير محمودا. يقصد أن من تجسم الأمور وتكلم في الكتاب والسنة فهو إن لم يقصد قد ... ولم يكن من أهل اللغة ثم قال قولاً في الكتاب والسنة فأصاب يعني: اجتهد برأيه فأصاب

إصابته هذه ولو كانت موافقة من حيث النتيجة إلا أنها غير محمودة وكان بخطئه غير معذور إذا نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الصواب والخطأ فيه. هذا قوله، قال الشاطبي: هذا قوله وهو الحق الذي لا نحيص عنه. وقالوا بما صنف في أصول الفقه من الفنون إنما هو من المطالب العربية التي .. المجتهد فيها بالجواب عنها وما سواها من المقدمات فقد يكفي فيه التقليل ثم قال: فالحاصل أنه لا غ .. للمجتهد في الشريعة عن بلوغ درجة الاجتهاد في كلام العرب بحيث يصير فهم خطابها له وسطًا غير متكلف ولا متوقفٍ فيه في الغالب إلا بمقدار توقف الف ... لكلام النبي. هذا كلام الشاطبي وكلامه يفيد يحتاج الم ... إلى أن يراجع وأن يتأمل وأقصد بكلمة ابن حزم رحمه الله تعالى في كتابه ((الت .. بوجوب ....)) ابن حزم رحمه معروفٌ من كبار الأدباء وله كتابه

الفذ ((المحلى في الفقه)) وكتابه ((إحكام الإحكام)) في أصول الفقه وهو إن كان قد لا يوافق في بعض الأشياء إلا أنه جبلٌ واقفٌ لا يتزلزل قال: وسألتم رحمنا الله وإياكم عن طلب العلم. هذا الكتاب أسئلة وردت عليه فأجاب من ضمن الأسئلة يقول: وسألتم عن طلب العلم وهل الآداب من العلم. تعنون يعني بالآداب النحو واللغة والشعر ... الا .. تغا .. برواية القراء السبعة المذكورين على اختلاف ألفاظها وأحكامها وعن قراءة الحديث وعن ... ، فنعم. الجواب يقول: فنعم وفقنا الله وإياكم لما يرضيه، أما الاشتغال بروايات القراء المشهورين السبعة وقراءة الحديث وطلب علم النحو واللغة فإن طلب هذه العلوم فرضٌ واجبٌ على المسلمين على الكفاية. ثم قال: وأما النحو واللغة ففرضٌ على الكفاية أيضًا كما قدمنا لأن الله يقول: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ} [إبراهيم: 4]. وقال: {وأنزل القرآن} [] على نبيه عليه السلام {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ} [الشعراء: 195]. ثم ال رحمه الله تأمل فمن لم يعلم النحو ولا اللغة فلم يعلم اللسان الذي به بين الله لنا ديننا وخصنا به ما يعلم الشريعة ومن لم يعلم ذلك فلم يعلم دين إذا لم نعلم ديننا الذي خاطبنا الله به أو المثال الذي خاطبنا الله به وكانت الشريعة مضمنةً في هذا الكتاب يقول: لم يعلم دينه ومن لم يعلم دينه فرضٌ عليه أن يتعلمه وفرضٌ عليه واجبٌ تعلم النحو واللغة ولا بد منه على الكفاية كما قدمنا ولا يلتقط علم النحو ... فهم القرآن وفهم حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – هذا كلام العالم مفيد ناصح أمين إن شاء الله قول لك: ولو سقط علم النحو لسقط فهم القرآن وفهم حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – ولو سقط لسقط الإسلام. يعني: لو سقط فهم الكتاب والسنة لسقط الإسلام تنظر ال .. أشد من الشاطبي، فمن طلب علم النحو واللغة على نيتة إقامة الشريعة بذاته وليفهم به ... كلام الله تعالى وكلام نبيه وليفهمه غيره فهذا له أجرٌ عظيم ومرتبةٌ عالية لا يجب التقصير عنها ... . ثم قال: وأما من وشع اسمه باسم العلم والفقه وهو جاهلٌ بالنحو واللغة. فقيه ولا يدري النحو، فحرامٌ عليه أن يفتي في دين الله بكلمة ...

فحرامٌ عليه أن يفتي في دين الله بكلمة وحرامٌ على المسلمين أن يستفتوه لأنه لا علم له باللسان الذي خاطبنا الله تعالى به وإذا لم يعلمه فحرامٌ عليه أن يفتي بما لا يعلم قال الله تعالى: {وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} [الإسراء: 36]. وقال تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللهِ

مَا لاَ تَعْلَمُونَ} [الأعراف: 33]. وقال تعالى: {وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّناً وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ} [النور: 15]. فمن لم يعلم اللسان الذي به خاطبنا الله عز وجل ولم يعرف اختلاف المعاني فيه باختلاف الحركات في ألفاظ ثم أخبر ال ... بأوامره ونواهيه فقد قال على الله ما لا يعلم وكيف يفتي في الطهارة من لا يعلم ال .. في لغة العرب وكيف يفتي في الذبائح من لا يدري ماذا يقع عليه اسم الزكاة في لغة العرب أم كيف يفتي في الدين من لا يدري خف اللام أو رفعها من قول الله عز وجل {أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} [التوبة: 3] ومثل هذا في القرآن والسنة كثير وفي هذا الكفاية انتهى كلامه. أقول وفي هذا كفاية لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد. لماذا؟ أحببت أن أقدم هذه المقدمة لأني أعلم أن كثيرًا من ... في علم النحو فإذا زهد في علم النحو مع شهرة الدارسين مع شهرة الكتب والمدرسين وثناء كبار العلماء كالشيخ ابن عثيمين وغيره فالصرف من بابٍ أولى وأحرى، وأحرى من ذلك .. في علم المعاني فهذه مقدمة تكون يعني واصلةٌ لما سبق في النحو ولما سيأتي .. اللغة العربية وقد مضى الوقت ونكتفي بهذا ولعل فيه فائدة وزائدة ... من خرج عن النهج السديد.

وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* شرح البسملة وإعرابها.
* أنواع مقدمات الكتب عند العلماء.
* شرح مقدمة الناظم.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد ..

نشرع اليوم إن شاء الله في النظم نظم المقصود لأحمد بن عبد الرحيم وكان البعض طلب أنه يتقدم في الحفظ لابد من تصحيح سابق سأقرأ في كل درس إن شاء الله عشرة أبيات ونحوها، قال رحمه الله تعالى:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُوْلُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ ... مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيْ وَالآلِ

عَبْدٌ أَسِيْرُ رَحْمَةِ الكَرِيمِ ... أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيْمِ

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ

وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيْهِ ... أوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيْهِ

وَلاَمٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا ... حَلْقِيْ سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا

ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ بِبَابٍ وَاحِدِ ... وَالْحِقْ بِهِ سِتًّا بِغَيْرِ زَائِدِ

فَوْعَلَ فَعْوَلَ كَذَاكَ فَيْعَلاَ ... فَعْيَلَ فَعْلَى وَكَذَاكَ فَعْلَلاَ

نقول: بدأ الناظم رحمه الله تعالى منظومته بالبسملة وهي قوله: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ونعلم أن هذا الكتاب ليس نثراً، وإنما هو نظم، وهل النظم يجوز فيه أن يفتتح بالبسملة؟

أولاً: أجمع العلماء على أن الشعر الذي يكون مُتضمناً للعلوم الشرعية كالمنظومات التي في العلوم بالإجماع يجوز افتتاحها بالبسملة أن يقول: بسم الله،

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ

هذا لا خلاف فيه، ولكن الأولى في مثل هذا ألا تُنظم البسملة كما فعل الشاطبي،

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلاً

كما فعل الحكمي أيضاً،

أَبْدَأُ بِاسْمِ اللهِ مُسْتَعِيناً

نقول: هذا خلاف الأولى، والأولى أن تُذكر البسملة أولاً نثراً، ثم بعد ذلك يشرع، فوجود البسملة قبل النظم لا إشكال فيه إذا كانت المنظومات في العلوم والآداب الشرعية، لكن نظمها أو جعلها بيتاً يُفتتح به نقول: هذا خلاف الأولى، ما عدا الشعر الذي تضمن العلوم الشرعية فهذا يتنوع الحكم بنوعية الشعر، فإن كان محرماً فالافتتاح أو البسملة محرمة، وإن كان الشعر مكروهاً كالتغزل بغير معين فالبسملة مكروهة،

وماعدا ذلك فالجمهور على الجواز وإن خالف البعض، لكن جمهور العلماء على أن الشعر إذا لم يكن محرماً أو مكروهاً يجوز أن يُفتتح بالبسملة، ولكن إذا كان هذا في غير الشعر الذي تضمن العلوم الشرعية فهو جائز بالإجماع، إذاً قال: الناظم: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فبسملته هنا لا إشكال فيها، لا يُنتقد بأن الكتاب هذا شعر والشعر في الجملة مذموم، نقول: لا، الشعر هذا تضمن علوماً شرعية، وما كان متضمناً لعلومٍ شرعية فالافتتاح بل هو قد يكون داخلا في قوله – صلى الله عليه وسلم – إن صح – : «كلُّ أمرٍ ذِي بَالٍ لا يُبدأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرٌ»، إن صح الحديث، نقول: افتتح الناظم رحمه الله تعالى كتابه بالبسملة، البسملة يعني قول بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، لِمَ افتتح بالبسملة؟ نقول لأمور:

أولاً: اقتداءً بالكتاب العزيز؛ لأن القرآن أول ما تفتح القرآن تجد {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الفاتحة:1 – 2]، إذاً أُفتتح الكتاب العزيز القرآن افتتح بالبسملة، فاقتداءً بهذا القرآن أن يفتتح الكتب بالبسملة، هذا أولاً، اقتداءً بالكتاب العزيز، وجه الاقتداء: أن القرآن أول ما تفتحه تقرأ: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} ثم سورة الفاتحة.

ثانياً: تأسياً بالنبي – صلى الله عليه وسلم – لسنته الفعلية، فقد كان عليه الصلاة والسلام يُبسمل في رسائله ومكاتباته إلى الملوك ونحوه، «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ» ونحو ذلك، فكان يبسمل في الرسائل ونحوها.

ثالثاً على قول بعض أهل العلم من صحح الحديث: عملاً بحديث أو امتثالاً لحديث: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ – يعني ذي حال وشأن يهتم به شرعاً – لا يُبدأُ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرٌ»، «كلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يفتتح أو لا يُبدأُ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرٌ»، يعني كالأبتر، والأبتر المقصود به مقطوع الذنب، يعني ناقص البركة، فيقول العلماء: فهو وإن تم حساً إلا أنه ناقص من جهة المعنى؛ يعني قد لا يُبسمل في الكتاب وينتهي منه ويطبعه، لكن هذا من جهة الحس، أما من جهة المعنى وهو الانتفاع به والبركة مباركة هذا الكتاب ناقصة، ف «كلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبدأُ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرٌ»، لكن الحديث ضعيف.

رابعاً: قال: ابن حجر رحمه الله تعالى: (وقد استقر عملُ الأئمة المصنفين على افتتاح كتبُ العلم بالتسمية). وهذا إجماعٌ عمليٌ من العلماء، كلُ من بدأ كتاباً فإنه يفتتح بالتسمية "بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، وهذا أيضاً جرياً على القاعدة المطّردة عندهم أنهم

يقولون في مقدمات الكتاب: أن ثَمَّ أموراً تجب وأموراً تُستحب، لابد من أمور، منها ما هو واجب ومنها ما هو مستحب، أربعة واجبة وأربعة مستحبة، الواجبة: البسملة هذه واحدة، الحمدلة، الصلاة والسلام على النبي – صلى الله عليه وسلم –، التشهد، هذه أربعة أمور عندهم واجبةٌ، لكن ليس الوجوب الشرعي يأثم من تركه، لا، وإنما الوجوبُ الصناعي، يعني من أراد أن يُصنف على ما جرى عليه العلماء المصنفين فلابد أن يلتزم هذه الأربعة أمور، فإن ترك واحداً منها توجه له أو عليه اللوم والعتب، أما الأربعة المستحبة فهي: أن يأتي بـ (أما بعد)، وأن يُسمي نفسه، وأن يُسمي كتابه، وبراعة الاستهلال: أن يأتي في كلامه في ديباجة خطبته بما يُشير إلى المقصود، إن كان يُؤلف في النحو فيأتي بألفاظ الرفع والخفض والنصب مثلاً في خطبته، إن كان يتكلم مثلاً عن الربا يأتي بآية التحريم الربا ونحو ذلك.

إذاً أربعة أمور واجبة وأربعة مستحبة، والمراد بالوجوب: الوجوب الصناعي، والاستحباب: الاستحباب الصناعي. إذاً أربعة أمور واجبة وجوباً صناعياً، وأربعة أمور مستحبة استحباباً صناعياً، وامتثل الناظم في الأول وبسمل وأتى بالبسملة. البسمله لها أو يأتي البحث عنها من وجوه، ولكن الذي يعنينا هنا مادام نتكلم في فن الصرف نتكلم عنها من جهة صرفية، وإن بقي وقت تكلمنا عنها من جهة المعنى والإعراب، وإن سبق شيء من الإعراب في مقدمة المُلحة.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: هذه من جهة اللفظ خمسة ألفاظ خمس مفردات: الباء، ولفظ اسم، ولفظ الجلالة الله، ولفظ الرحمن، ولفظ الرحيم، هذه يتعلق ببعضها فن الصرف، أما الباء فلا مجرى للصرفيين فيه، لِمَ؟ لأنه حرف، قال ابن مالك:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيْ

إذاً الحرف لا يتعلق به مبحث الصرفيين فلا نتكلم عنه، لكن من جهة المعنى كما يذكره الشُرّاح أن الباء للاستعانة، أو للمصاحبة على وجه التبرك، أو للملابسة، والمعاني متقاربة وتُحمل على الجميع؛ إذ لا مُنافاة بين المعاني الثلاثة: المصاحبة والاستعانة والملابسة، بقي لفظ اسم، ولفظ الجلالة، والرحمن، الرحيم، أربعة ألفاظ، أما اسمٌ لفظ اسمٍ فهذا فيه نزاع بين الكوفيين والبصريين من جهة الاشتقاق، فهو عند البصريين ناقصٌ واوي، ناقص يعني لامه حرف من حروف العلة، قال النيساري:

مَا اعْتَلَّ لاَماً كَحَمَيتُ مَرْبَعَهْ ... سُمِّيَ مَنْقُوصاً كَذَا ذَا الْأَرْبَعَهْ

مَا اعْتَلَّ لاَماً كَحَمَيتُ مَرْبَعَهْ ... سُمِّيَ مَنْقُوصاً ....

إذاً المنقوص في اصطلاح الصرفيين: ما كانت لامه حرفاً من حروف العلة، وهنا عندنا اسم آخره ميم، نقول: لا، هذا فرع، والأصل وزنه: (سُمْوٌ) أو (سِموٌ)، يعني إما بكسر السين أو بضمها، وزنه (فُعْلٌ) أو (فِعْلٌ)، هذا عند البصريين ناقصٌ واوي، يعني آخره – لامه – حرفٌ من حروف العلة، وحروف العلة ثلاثة، وهنا واوي والناقص قد يكون واوياً، وقد يكون يائياً، وهنا نقصه واوي، إذاً هو واوي، ماذا حصل له؟ قالوا: كثُر استعماله (سِمْوٌ سُمْوٌ فِعْلٌ فُعْلٌ)، الافتتاح بالكسر أو الضم هذا فيه ثِقلٌ على اللسان، يعني كيف يقال كثُر استعماله فثقل ثقلاً على اللسان؟ نقول: البدء في الكلمة بالكسر أو بالضم يُسبب ثقلاً في اللسان، فأرادوا تخفيفه من جهتين، يعني من طرفين: من أوله وآخره، فعمدوا إلى آخره فإذا به واو، هذه الواو ثقيلة وهي محل ظهور الإعراب، والإعراب يكون بالحركة، إذاً اجتمع عندنا ثقلٌ على ثقل فحذفوها، حذفوا الواو، لِمَ؟ لكونها واواً وكل واو ثقيلة، أيضاً هي محلٌ للإعراب والإعراب يكون بالحركة والحركة ثقيلة، فاجتمع ثقل على ثقل، فحذفوا هذه الواو، ويُعبّر عن هذا الحذف أنه حذفٌ اعتباطي، يعني لغير علة تصريفية، فماذا صنعوا؟ أين محل الإعراب الذي هو الواو، أين يظهر الإعراب؟ نقول: نقلوا حركة الإعراب إلى ما قبل الواو وهو الميم، ولذلك نقول في حد الإعراب: أثرٌ ظاهر أو مقدرٌ يجلبهُ العاملُ في آخر الكلمة أو ما نُزّل آخر الكلمة. الذي نُزّل آخر الكلمة مثلُ اسمٌ، الميم هذه ليست آخره، وإنما هي عين الكلمة، إذاً لامُ الكلمة حُذفت للتخفيف، جُعلت الميم هي حرف الإعراب، ثم جاؤوا إلى أوله فإذا الكلمة قد بقيت على حرفيين (سِمٌ) (سُمٌ)، أليس كذلك؟ (سِمٌ) (سُمٌ) إذا أرادوا تخفيفه من أوله بحذف السين ماذا بقي؟ حرف واحد، وهذا إجحاف بالكلمة، فعدلوا عن حذف الحرف إلى حذف الحركة فسكنت السين، تعذر الابتداء بالساكن، اجْتُلِبت همزة الوصل للابتداء بالساكن، التقى ساكنان: وهما، ما هما؟ الهمزة – همزة الوصل في الأصل أنها ساكنة — والسين، نقول: حُرّك الأول وهو الهمزة، لِمَ؟ للتخلص من التقاء الساكنين، ما الأصل في التخلص من التقاء الساكنين؟ الكسر، فقيل: اسمٌ، إذاً اسمٌ على مذهب البصريين من جهة الصرف نقول: هو ناقصٌ واوي، يعني لامه حرفٌ من حروف العلة وهي واوٌ، حُذفت هذه الواو اعتباطاً.

إذا أردنا التلخيص نقول: اسمٌ على مذهب البصريين ناقصٌ واويٌ، من الأسماء المحذوفة الأعجاز، يعني عجزُها – آخرها – اللام محذوفة، ناقص يعني لامه حرف من حروف

العلة، ما هو هذا الحرف؟ واو، فنقول: هو ناقص واوي، أين هذا الحرف؟ نقول: حُذف اعتباطاً لغير علة تصريفية، هل عوض عنه؟ هذا فيه خلاف، هل الهمزة في اسم هي عوض عن الواو أم لا؟ لكن نقول: الأصل أنها اجتلبت للتمكن من الابتداء بالساكن وهو السين بعد سلب حركته، فصار وزنه على مذهب البصريين (اِفْعٌ) بحذف اللام، أصلهُ: (سُمْوٌ) (سِمْوٌ)، حُذفت اللام، إذا حُذفت اللام في الميزان الصرفي – كما سيأتينا إن شاء الله الميزان الصرفي – يحذف فيه ما يُحذف في الأصل، نقول: قُل وزنه: (فُل)، أليس كذلك؟ أين العين؟ حُذفت، قُل القاف هي الفاء واللام هي اللام، وأصله: قَوَلَ يَقْوُلُ قُلْ، أين العين؟ حُذفت للتخلص من التقاء الساكنين، أصلها: قُوْلْ، التقى الساكنان: الواو واللام، فحُذفت الواو فصار قُل، كيف نقول وزنه؟ (فُل) نحذف في الوزن ما حذفناه في الأصل، كذلك (سُمْوٌ سِمْوٌ) إذا أردنا وزنه نقول: الخُلاصة بعد العمليات السابقة صار في اللفظ اسماً، إذا أردنا وزنه نقول: هو على وزن (اِفْعٌ)، حذفت اللام، وما زيد في الأصل يزاد في الوزن، ما زيد في الأصل الذي هو الهمزة اسم يزاد في الوزن، كذلك هذا سيأتينا إن شاء الله الميزان الصرفي. إذاً اسمٌ على مذهب البصريين وزنه (اِفْعٌ)، – على مذهب الكوفيين – وإتماماً لمذهب البصريين اسمٌ مأخوذٌ من السُّمُو وهو العلو وهو أرجح.

مذهب الكوفيين أن هذا اللفظ مأخوذ من الوسم، أصله (وَسْمٌ)، مثالٌ واوي، ما كانت لامه حرفاً من حروف العلة يسمى، ماذا يسمى عندهم؟ ناقصاً، الناقص عند الصرفيين: ما كانت لامه حرفاً من حروف العلة، مثل: (سِمْوٌ وسُمْوٌ) الذي معنا، المثال عند الصرفيين: ما كانت فاءه حرفاً من حروف العلة، مثل اليسار والوصال، الوصال فِعَال، اليسار فِعَال، فِعَال يسار، الفاء تُقابل بالياء، نقول: هذا مثالٌ يائيٌ، لِمَ مثال؟ لكون الفاء حرفاً من حروف العلة، ولا يكون إلا ياءً أو واواً، وصال على وزن فِعال، ما نوعه؟ نقول: هذا مثالٌ، لِمَ هو مثال؟ لكون فاءه حرفاً من حروف العلة وهو الواو، ما نوعه من المثال؟ نقول: مثالٌ واوي.

إذاً عند الكوفيين اسمٌ أصله (وَسْمٌ) مثالٌ واوي، من الأسماء المحذوفة الأوائل، يعني حُذفت فاءه اعتباطاً لغير علة تصريفية كما حُذفت من عِدة وزِنة، زنة أصلها: وزن من الوزن، حُذفت الواو اعتباطاً، عدة أصلها من الوعد حُذفت الواو اعتباطاً، كذلك اسمٌ

أصلُها: (وسمٌ) حُذفت الواو اعتباطاً، (وسمٌ) لما حُذفت الواو ماذا حصل؟ السين ساكنة هل يمكن الابتداء بالساكن؟ لا، إذاً لابد من اجتلاب همزة الوصل، همزة الوصل ما سميت همزة وصل إلا لأنه يُتوصل بها، هي وسيلة وصْلة يُتوصل بها للابتداء بالساكن، همزة الوصل ساكنة والسين ساكنة التقى ساكنان، نقول: وجب تحريك همزة الوصل وتُحرك بالكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين فقيل: اسمٌ، إذاً اتفقا في اللفظ عند البصريين والكوفيين، واختلفا من جهة الأصل، أصله عند البصريين: (سِمْوٌ) أو (سُمُوٌ)، وأصله عند الكوفيين: (وَسْمٌ)، إذاً اتفقا في اللفظ في الفرع، واختلفا في التعليل في الأصل، واختلفا في الوزن وزنه عند البصريين: (اِفْعٌ) بحذف اللام، وعند الكوفيين: (اِعْلٌ)؛ لأن الذي حُذف الفاء، (اِعْلٌ) الفاء أين هي؟ حذفت، والذي حُذف عند البصريين هو اللام، قلنا: الأرجح مذهب البصريين، لِمَ؟ لأنه قالوا: (أسماء) في الجمع و (أسامي)، و (سُمَيٌّ) في التصغير، وتقول: (سَمَّيتُ)، دلت هذه الألفاظ: التصغير والجمع والقاعدة: أن التصغير والجمع يردان الأشياء إلى أصولها، فقيل: (أسماء) و (أسامي) و (سُمَيٌّ) و (سَمَّيتُ)، فدل على أنه من (سِمْوٌ) أو (سُمْوٌ)، يعني ناقصٌ واوي؛ لأنه لو كان من المثال الواوي لقيل: (أَوْسَام) و (أَوْسُم) و (وُسَيْم) في التصغير، و (وَسَمْتُ)، (وُسَيْم) في التصغير، (أَوْسَام، أَوَاسِم) في الجمع، لكن لَما قيل بالأول تَعيَّن أن يكون المحذوف هو لامَ الكلمة وهو الواو، فـ (أسماء وأسامي وسُمي وسمّيتُ)، (أسماء وأسامي وسُمي) أين الواو إذا قلنا هو ناقص واوي؟ كونه ناقصاً ظهر؛ لأنه لم يُجمع على (أوسام) ولا (أواسم) ولم يقل (وسيم)، لكن لماذا قلنا هو ناقص واوي، ولم نقل هو ناقص يائي؟ نقول: (أَسْمَاء) أصلهُ: (أَسْمَاوٌ)، وقعت الواو بعد ألف الجمع فقلبت همزة، إذاً (أَسْمَاوٌ) هو الدليل على أن (اسم) ناقص واوي، (أسماء) في اللفظ ليس فيه دليل لماذا؟ لأنه مختوم بالهمزة، والواو كما سبق إذا وقعت بعد ألف زائدة فهي مُنقلبة عن واو، (كساء) أصلها: (كِسَاوٍ) ، (سماء سَمَاوٍ)؛ لأنه يُجمع على (سماوات)، من أين جاءت الواو؟ لأن مفرده (سماء)، الجمع يرد الأشياء إلى أصولها، الواو هذه من أين جاءت؟ نقول: الأصل: هي الهمزة التي في (سماء) ، (أسامي) بالياء أصلها: (أَسَامِوٍ) (أَفَاعِلٍ)، (أَسَامِوٍ) وقعت الواو بعد كسرة فقلبت الواو ياءً فقيل: (أسامي) ، (سُمَيٌّ) على وزن (فُعَيْل) فصّغر، قال الحريري:

تَقُوْلُ فِي (فَلْسٍ): فُلَيْسٌ ....

(سِمْوٌ، سُمْوٌ) تضم الأول وتزيد ياءً ساكنة بعد ثانيها فتقول: (سُمَيْوٍ) على وزن (فُعَيْلٍ فُلَيْسٍ)، القاعدة: أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، إذاً (سُمَيوٍ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما وهي الياء بالسكون، فقلبت الواو التي هي طرف قلبت ياءً فأدغمت الياء في الياء، فقيل: (سُمَيّ)، أيضاً الكثير مما يرجح مذهب البصريين أن حذف اللام أكثر من حذف الفاء، والقاعدة: إذا اختُلف في أمر وكان هناك ما هو أكثر وما هو أقل فحمله على الأكثر أولى من حمله على الأقل. أما من جهة المعنى عند الكوفيين فهو مأخوذ من الوسم بمعنى العلامة؛ لأن الاسم علامةٌ على مسماه.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، بِسْمِ اللهِ بِسْمِ، اسم: هذا مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، لفظ الجلالة هذا أعرف المعارف، أعرف المعارف: لفظ الجلالة الله، على الصحيح هو مشتق، اختلف النُحاة وغيرهم هل هو مشتق أم جامد؟ ومعنى أنه مشتق: هل هو دالٌ على صفة أم لا؟ إن قيل: جامد معناه يدل على ذات فقط غير متصفة بمعنى من المعاني، بخلاف بقية الأسماء، العليم العزيز الحكيم الرحمن الرحيم، أسماء الله كلها أعلامٌ وأوصاف؛ أعلام من جهة دلالتها على الذات، وأوصاف من جهة دلالتها على الصفة التي اتصفت الذات بها، فكل اسم لله كل علم لله فهو دالٌ على شيئين: بالمطابقة، عليم العليم يدل على ذات متصفة بالعلم بدلالة المطابقة، الرحيم يدل على ذات متصفة بصفة الرحمة بدلالة المطابقة، دلالته على الرحمة فقط دلالة تضمُن، دلالته على الذات فقط دلالة تضمُن، دلالته على الحياة لأنه لا يمكن أن يكون عليم إلا وهو حي دلالة التزام، فالدلالات الثلاث كما نص ابن القيم رحمه الله تعالى أنها توجد في أسماء الله كلها، لكن لفظ الجلالة الله مما اختلف فيه أهل السنة ليس أهل البدع، أهل السنة اختلفوا هل هو مشتق أم لا؟ إن قيل: مشتق فمعناه أنه دالٌ على ذات متصفة بصفة، وإن قيل: جامد فهو دالٌ على ذاتٍ فقط، إن قيل: جامد هل مدخل الصرفيين أو مبحث الصرفيين لهم مبحث في هذا اللفظ؟ نقول: لا، لماذا؟ لأن الصرف: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ... إلى آخره، وليس عندنا ثَمَّ تغيير ولا تحويل، لو قلنا: الصحيح والصواب أن لفظ الجلالة الله مشتقٌ، يعني دالٌ على ذاتٍ وصفةٍ نقول: مشتق من أيّ شيء؟ اختلف من قال بالاشتقاق على أربعة أقوال، ثلاثة معتبرة والقول الرابع ساقط.

القول الأول: أنه مأخوذٌ أنه من إله على وزن فِعال، وفِعال يأتي بمعنى فاعل ويأتي بمعنى مفعول، وهنا بمعنى مفعول، إله من أَلَهَ يَأْلَهُ إِلَاهاً وأُلُوْهَةً إذا عبد عبادة، إذاً فهو مألوه دالٌ على صفة الألوهية، فالله إذا قلنا مشتق من إله وإله فِعال بمعنى مفعول إذاً هو دالٌ على ذات متصفة بصفةٍ، وهذه الصفة هي الألوهية كونه معبوداً، لذلك ذكر عن ابن عباس: (الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين). إله فِعال حذفت الهمزة تخفيفاً، يعني اعتباطاً لغير علة تصريفية، ثم عوض عنها أل التي للتعريف فقيل اَللَه، إله احذف الهمزة صارت (لَه)، أدخل (الْ)، اجتمع عندك لام ساكنة ولام مفتوحة، اجتمع مِثلان الأول: ساكن والثاني مفتوح، وهنا يجب الإدغام، فقيل: الله بالإدغام، فقيل: الله، ثم فخمت هذه اللام التي هي لامُ التعريف بعد فتحٍ أو ضم، ورققت بعد كسر لمناسبة الكسر، كما قال ابن الجزري:

وَفَخِّمِ اللاَمَ مِنِ اسْمِ اللهِ ... عَنْ فَتْحٍ اوْ ضَمٍّ كَعَبْدُ اللهِ

وَفَخِّمِ اللاَمَ مِنِ اسْمِ اللهِ ... عَنْ فَتْحٍ ....

(عَنْ) هنا بمعنى بعد {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ} [الانشقاق:19] يعني بعد طبق، بعد (فَتْحٍ) قال الله، ما تقول قال الله، قال الله تُفخم اللام؛ لوقوعها بعد فتح، {قَالُواْ اللَّهُمَّ} [الأنفال:32]، حُذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين، اللام مضمومة (قَالُوْا)، اللام مضمومة وقعت ال التي في لفظ الجلالة بعد ضم ففخمت، عَنْ فَتْحٍ اوْ ضَمٍّ كَعَبْدُ اللهِ، أما إذا وقعت بعد كسر كما في البسملة هنا فإنها تُرقق بِسْمِ اللهِ، إذاً اللام هذه تُفخم إن وقعت بعد فتح أوضم، وترقق إن وقعت بعد كسر، هذا قول الجمهور، وقيل: بالتفخيم مطلقاً، وقيل: بالترقيق مطلقاً، فهي ثلاثة أقوال كما ذكرها النسفي في أول تفسيره. إذاً هذا هو القول الأول أنه مشتق من إله.

القول الثاني: أنه مشتق من الإله بأل، الإله ففعل فيه ما فعل كالأول، حُذفت الهمزة تخفيفاً اعتباطاً، وبعضهم يرى أنها حذفت بعد نقل حركتها إلى قبلها، اجتمع عندنا مثلان: أللَه، اللام الأولى ساكنة واللام الثانية متحركة، وهما مثلان وجب الإدغام فقيل الله، ثم فخمت بعد فتح أو ضم، ورققت بعد كسر، وهذان القولان اختر ما شئت منهما، لا إشكال فيهما.

القول الثالث: أنه مشتق من لاه يليه إذا استتر واحتجب، واعتمدوا في هذا على ما قرئ شاذاً {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ لاَهٌ وَفِي الْأَرْضِ لاَهٌ} [الزخرف:84]، الآية القراءة العامة {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَهٌ} [الزخرف:84]، وهو حجة للقول الأول، (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) [الزخرف:84]، قُرِئ في الشاذ وإن كان الشاذ مما يصح أن يُعتمد عليه في اللغة، لكن في القراءة ونحوها لهم كلام فيه، {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ لاَهٌ وَفِي الْأَرْضِ لاَهٌ} [الزخرف:84]، فأُدخلت أل عليه، وأجري مُجرى العلم كالعباس، فقيل اللَّهَ، يعني فُعل فيه ما فعل في سابقيه، له أدخِل عليه أل اللام ساكنة الأولى والثانية متحركة، اجتمع مثلان أدغمت، فخمت بعد فتح أو ضم، ورققت بعد كسر، هذا القول يمكن يعتبر من جهة اللغة أيضاً.

القول الرابع وهوفاسد: أنه مأخوذ أو أصله هاء الكناية، وهذا أشبه ما يكون من طرق الصوفية ونحوها، لهُ الهاء هذا هو أصل لفظ الجلالة الله، هذا يُفهم في كتب الصرف، له أصله الهاء الكناية، ثم أدخلت عليه لام المِلك، واستدلوا بكل آية فيها لفظ {لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} [البقرة:255]، فأدخل عليها أل له، أدغمت اللام في اللام فقيل الله، لكن هذا القول لا أصل له.

إذاً نقول الصواب أن لفظ الجلالة مشتق، ودليل الاشتقاق يمكن أن يعتبر ما ذُكر عن ابن عباس من جهة التفسير والمعنى؛ لأنه لو كان جامداً لما دل على معنى، أيضاً قوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ} [الأنعام:3]، مع قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ} [الزخرف:84]، يجمع هذا مع هذا فيدل على أن أصل لفظ الجلالة الله هو إله، {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ} [الزخرف:84]، {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ} [الأنعام:3]، يعني {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ} لا يُفهم منه تعدد الآلهة، لا، إنما {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ} يعني هو الذي يُعبد في السماء كما يُعبد في الأرض، ويعبد في الأرض كما يعبد في السماء، هذا هو المقصود، وليس المقصود تعدد الآلهة، {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَآءِ} {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ} [الأنعام:3]، (وهو) هو: هذا ضمير مبتدأ، الله: خبر، في السماوات: نقول: جار ومجرور متعلق بلفظ الجلالة الله، قال السيوطي:

لاَبُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ ... بِفِعْلٍ اوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي

وهذا من فوائد علم النحو

لاَبُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ ... بِفِعْلٍ اوْ مَعْنَاهُ ....

لابد حرف الجر أن يكون متعلقاً بفعل، والفعل وصف في المعنى، أو ما في معنى الفعل وهو المشتق، اسم الفاعل اسم المفعول الصفة المشبهة ... الخ، كل مشتق دل على معنى صح أن يتعلق به الجار والمجرور، فإذا قلنا: (فِي السَّمَاوَاتِ) متعلق بقوله: (اللَّه) دل على أن لفظ الجلالة مشتق، والمعنى الذي دل عليه هو الألوهية وهو كونه معبوداً.

إذاً بسم الله لفظ الجلالة كما سبق أنه مشتق، اسم هذا مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، اسم مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، يحتمل أن الإضافة بيانية وعليه يكون المعنى بسمٍ هو الله، فتكون الاستعانة والتبرك والملابسة بلفظ الجلالة الله، والاستعانة بالاسم استعانة بالمسمى، لا إشكال، ويحتمل أن تكون الإضافة من إضافة الاسم إلى المسمى بسم الله، يعني باسم المسمى، وعليه يكون التقدير: باسم يعني بكل اسمٍ هو لله، الأول: استعان باسمٍ واحد باسم الله، وقلنا الإضافة بيانية بسمٍ هو الله، ولا إشكال أن يكون مستعان به لفظ الجلالة؛ لأن الاستعانة بالاسم استعانة بالمسمى.

الثاني الوجه الثاني: وهو أبلغ وبه فسره الشيخ ابن السعدي في أوائل تفسيره، قال: بكل اسم هو لله، بسم الله يعني استعينُ بكل اسم هو لله سمى به نفسه أو أنزله في كتابه أو علمه أحداً من خلقه أو استأثر به في علم الغيب عنده، أيهما أبلغ؟ الثاني أبلغ من الأول وهو أولى.

بسم الله الرحمن، الرحمن الرحيم اسمان مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة، والرحمن أشد مبالغة من الرحيم لأمرين: أولاً: تقديمه على الرحيم، ثانياً: زيادة البناء أوالمبنى تدل على زيادة المعنى؛ لأن الواضع حكيم، قال السيوطي:

وَاللُّغَةُ الرَّبُ لَهَا قَدْ وَضَعَا ... وَعَزْوُهَا لِلاصْطِلاَحِ سُمِعَا

وقال صاحب المراقي:

تَوْقِيفٌ اللُّغَاتُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

أكثر الأصوليين على أن اللغات كلها عموماً أنها توقيفية، والواضع حكيمٌ، ولا يزيد حرفاً لغير معنى، فإذا قيل: الرحمن مشتق من رَحُمَ أو رَحِمَ، والرحيم مشتق من رَحِمَ أو رَحُمَ، وزاد الرحمن حرفاً على الرحيم، لابد أن يزيد في المعنى؛ لأن الواضع حكيم، ولا يزيد حرفاً إلا لمعنى، إذاً الرحمن أشد مبالغة من الرحيم لأمرين: أولاً: تقديمه على الرحيم، ثانياً: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. الرحمن الرحيم بعضهم يرى أنها أمثلة

مبالغة، وبعضهم يرى أنها صفات مشبهة، ويحكى الإجماع على الثاني، وإذا قيل: أنها صفة مشبهة فهي مشتقة من رَحُم، لماذا؟ ليس عندنا رحُم في اللغة، وإنما عندنا رَحِم من باب فَعِل، لكن الصفة المشبهة لا تُصاغ إلا من لازم، قال ابن مالك:

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

(وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ) إذاً لا تُصاغ الصفة المشبهة إلا من الفعل اللازم، وهنا نقول: الرحمن الرحيم مشتقان من رَحِمَ بعد نقله إلى باب فعُل، لابد طبقاً للقواعد من بعد نقله إلى باب فعُل، فلما نُقِل إلى باب فعُل وهو لازم غير متعدي نقول: صح اشتقاق الصفة المشبهة من رَحِم بواسطة رَحُمَ، الرحمن الرحيم من جهة المعنى الرحمن الرحيم قلنا: الرحمن من جهة المعنى عام، لماذا؟ لأنه يشمل رحمة جميع الخلق، الرحمة متعلقها هنا عام جميع المخلوقات أي الجن والإنس، وحتى البهائم فهي مرحومة، كونها تُرزق هذه رحمة، كون الكافر يوجد بعد العدم هذه رحمة، كونه يأكل ويشرب هذه رحمة، إذاً الرحمن هذا من جهة المعنى عام، رحمة عامة تعم جميع الخلق إنساً وجناً وغيرهما كالبهائم، أما من جهة اللفظ فهو خاص؛ لأنه كلفظ الجلالة، الله لا يسمى به غيره، {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} [مريم:65]، يعني لا أحد يسمى باسم الله، كذلك الرحمن خاصٌّ بالله، لا يجوز أن يُسمى أحدٌ من المخلوقين بلفظ الرحمن، إذاً هو عام المعنى خاص اللفظ، أما ما ذكر من تسمية مسيلمة الكذاب رحمن، قيل: إنه من باب التعنت،

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابنَ الْأَكْرِمِينَ أَباً ... وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لاَزِلْتَ رَحْمَانَا

هكذا قال شاعر اليمامة يخاطب مسيلمة الكذاب كاسمه،

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابنَ الْأَكْرِمِينَ أَباً ... وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لاَزِلْتَ رَحْمَانَا

فقيل: هذا من تعنتهم في كفرهم، وتعمقهم في باطلهم، وأجاب بعضهم كالبيجوري في حاشيته على السمرقنديه أن الذي يختص بالله عز وجل هو المحلى بأل، والذي ذكرمن تسمية مسيلمة الكذاب هو رحمن دون أل، والله أعلم.

أجاب بعض الأدباء على البيت السابق:

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابنَ الْأَكْرِمِينَ أَباً ... وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لاَزِلْتَ رَحْمَانَا

خُصِّصْتَ بِالْمَقْتِ يَاابْنَ الْأَخْبَثِينَ أَباً ... وَأَنْتَ شَرُّ الْوَرَى لاَزِلْتَ شَيْطَانَا

قابل كل تفعيلة بتفعيلة. الرحمن الرحيم نقول: هو من جهة المعنى خاص ومن جهة اللفظ عام، عكس الرحمن، من جهة المعنى خاص؛ لأنها رحمة خاصة بالمؤمنين {وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا} [الأحزاب:43]، لذلك ابن القيم يقول: جاء رحيماً بكذا ولم يأتِ رحمن بكذا، فأخذ من هذه التعدية وعدمها أن الرحمن كما يدل على أصل الصفة يدل على الصفة المتعلقة بالذات، كأن يكون أقرب ما تكون صفة ذاتية، والرحيم لما عدي بالباء فيكون أقرب ما يكون المدلول بها الصفة الفعلية، يعني ايصال الرحمة إلى متعلقها. إذاً الرحيم من جهة المعنى خاصٌ بالمؤمنين، {وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا} [الأحزاب:43]، وجه الاختصاص تقديم ما حقه التأخير، {وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا} [الأحزاب:43]، (بِالْمُؤْمِنِينَ) جار ومجرور متعلق بـ (رَحِيمًا)، (رَحِيمًا) هذا خبر (كَانَ)، وهو مشتق، قال السيوطي:

لاَبُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ ... بِفِعْلٍ اوْ مَعْنَاهُ ....

إذاً هو في معنى الفعل، إذاً (بِالْمُؤْمِنِينَ) نقول: جار ومجرور متعلق بـ (رَحِيمًا)، (رَحِيمًا) عامل، و (بِالْمُؤْمِنِينَ) معمول، والقاعدة أن رتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول، إذا خولف قدم المعمول على رتبة العامل، لابد من نكتة وفائدة، ما هي هذه الفائدة؟ نقول: إفادة الحصر، {وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا} [الأحزاب:43]، يعني لا بغيرهم، من أين أخذنا لا بغيرهم – الحصر والقصر: إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه، إثبات الحكم، ما هو الحكم هنا؟ الرحمة، في المذكور وهو المؤمنين، ونفيه عن ما عداه، – من أين أخذنا هذا الاختصاص أو الحصر والقصر؟ نقول: من تقديم ما حقه التأخير {وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا} [الأحزاب:43]، أصلها وكان رحيماً بالمؤمنين، لما أريد الحصر ونفي الحكم عما عدا المؤمنين قُدم الجار والمجرور على عامله، كما قيل: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} [الفاتحة:5]، أصلها: نعبدك، ايش إعراب نعبدك؟ فعل وفاعل ومفعول به، هل ينفي الشركة؟ نعبدك ونعبد غيرك، هل اللفظ هذا نعبدك ينفي الشركة؟ نقول: لا، لكن لما أريد حصر العبادة في المخاطب وهو الرب جل وعلا قُدم ماحقه التأخير فقيل: {إِيّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} [الفاتحة:5]، (إِيّاكَ نَعْبُدُ) نقول: فيه حصر وقصر، وهو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه، وهو العبادة، إفراد العبادة لله عز وجل ونفي العبادة عن غير الرب جل وعلا، من أين أخذناه من الآية؟ نقول: تقديم ماحقه التأخير وهو المفعول به في قوله: نعبدك الكاف، إذاً {وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا} [الأحزاب:43]

أخذنا منها أن الرحمة التي دل عليها لفظ رحيم خاصة بالمؤمنين، أما من جهة اللفظ فهو عام، يعني يجوز إطلاقها على الله، ويجوز أن تقول: جاء رجلٌ رحيم، وجاء زيدٌ الرحيم يجوز هذا، إذاً هو عام من جهة اللفظ خاصٌ من جهة المعنى، بسم الله الرحمن الرحيم.

أما من جهة الإعراب فسريعاً نعربها بسم الله الرحمن الرحيم نقول: بسم: الباء هذه أصلية، يحتمل أنها أصلية وهو الأرجح، ويحتمل أنها زائدة، إذا قلنا: زائدة، نقول: الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، أليس كذلك؟ اسم، باسم: اسمِ هذا مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، اسمِ: مضاف، لفظ الجلالة مضاف إليه، الرحمن: نعت لله لفظ الجلالة، الرحيم: نعت بعد نعت، أوصفة بعد صفة، أين الخبر؟ محذوف، اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به والخبر محذوف، لكن هذا مرجوح، والأصح أنَّ الباء: أصلية، يعني تحتاج إلى متعلق، إذا قيل: حرف جر أصلي فلابد أن تبحث عن متعلق له، إذاً بسم الله: الباء حرف جر أصلي مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، اسمِ: هذا اسم مجرور بالباء، وجره كسرة ظاهرة في آخره، والجار والمجرور متعلق بمحذوف الأصح أن يكون فعلاً خاصاً متأخراً، أن يكون فعلاً لا اسماً، خاصاً لا عاماً، متأخراً لا متقدماً، وهذه تحتاج إلى شرح، لكن ذكرتها في شرح الملحة. بسم الله إذاً جار ومجرور متعلق بمحذوف، تقدير هذا المحذوف على الصحيح أنه فعلٌ مضارع خاصٌ متأخر، تقديره بسم الله الرحمن الرحيم أنظمُ إذا كان المبسمَل له النظم، بسم الله الرحمن الرحيم أشربُ، لا تقل أشربُ بسم الله الرحمن الرحيم، أو أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم، أبدأ هذا عام، لابد أن يكون خاصاً، ما هو الحدث الذي أو الفعل الذي ستتلبس به؟ فهو الذي تشتق منه الفعل المضارع، بسم الله الرحمن الرحيم آكل، بسم الله الرحمن الرحيم أخرج، بسم الله الرحمن الرحيم أنام .... الخ، ولا يصح أن يقال بسم الله الرحمن الرحيم أبدأ، أو أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم، إذاً يكون الجار والمجرور هنا متعلقاً بمحذوفٍ، تقديره على مذهب الكوفيين – ونرجح مذهب الكوفيين، البصريين يرون أنه اسم – أن يكون فعلاً مضارعاً خاصاً متأخراً، باسم اسم: مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، والعامل في لفظ الجلالة هو المضاف؛ لأن الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وجره كسرة ظاهرة على آخره، الرحمن الرحيم هذا يجوز فيه تسعة أوجه: وجهان ممنوعان، وستة أوجه جائزة، واحدٌ منها سُنةٌ متبعة جاءت به القراءة، والخمسة الأخرى جائزة عربياً. بسم الله

الرحمنِ الرحيمِ، هذا سنة متبعة، لِمَ؟ {إِنَّهُ مِنْ سُلَيمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [النمل:30]، نقرأ في أول الفاتحة {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفاتحة:1]، اختُلِف هل هي آية من الفاتحة أم لا؟. بسم الله الرحمنِ الرحيمِ، جرهما، بسم الله الرحمنُ الرحيمُ، رفعهما، بسم الله الرحمنَ الرحيمَ، نصبهما، بسم الله الرحمنِ الرحيمُ، جر الأول ورفع الثاني، بسم الله الرحمنِ الرحيمَ، جر الأول ونصب الثاني، بسم الله الرحمنُ الرحيمَ، رفع الأول ونصب الثاني، بسم الله الرحمنَ الرحيمُ، نصب الأول ورفع الثاني، بسم الله الرحمنَ الرحيمُ، هذه ستة، بقي وجهان: بسم الله الرحمنُ الرحيمِ، رفعت الأول وجررت الثاني هذا ممتنع، بسم الله الرحمنَ الرحيمِ، نصبت الأول وجررت الثاني هذا ممتنع.

إذا رفعت الأول أو نصبت الأول الذي هو الرحمن يمتنع الجر، لذلك إذا أردت ضبطها فقل:

إِنْ يُنْصَبِ الرَّحْمَنُ أَوْ يَرْتَفِعَا ... فَالجَْرُّ فِي الرَّحِيمِ قَطْعاً مُنِعَا

احفظوا هذا البيت لأنه يضبط المسألة كلها،

إِنْ يُنْصَبِ الرَّحْمَنُ أَوْ يَرْتَفِعَا ... فَالجَْرُّ فِي الرَّحِيمِ قَطْعاً مُنِعَا

هاتان مسألتان أو صورتان ممنوعتان، وما عداهما فهو جائز، إن جررت فهو نعت للفظ الجلالة، بسم الله الرحمن، الرحمنِ صفة للفظ الجلالة الله، وصفة المجرور مجرور، بسم الله الرحمنُ إذا رفعت في كل موضع إذا رفعت فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، بسم الله هو الرحمنُ، الرحيمُ هو الرحيمُ، إذاً إذا جررت فهو نعت، وإذا رفعت فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، إذا نصبت فهو مفعولٌ به لفعل محذوف وجوباً أمدح، بسم الله الرحمنَ بسم الله أمدحُ الرحمنَ، الرحمنَ هذا مفعول به لعامل محذوفٍ وجوباً تقديره أمدح، إذاً إن نصبت فهو مفعول به، وإن رفعت فهو خبر لمبتدأ محذوف، وإن جررت فهو صفة، الذي يمتنع بسم الله الرحمنُ الرحيمِ، لماذا؟ لأنك قطعت أولاً، فصلت بسم الله، لفظ الجلالةلم يصر متبوعاً لما قلت الرحمنُ قطعت الجملة، صارت الرحمنُ هو الرحمن، صار جملتان بسم الله اقرأ هو الرحمن، صار جملتان، ثم رجوع إلى من صرفت عنه عندهم ممتنع؛ لأنك لو أردت أن تعرب الرحيم بعد رفع الرحمن تعربه صفة للفظ الجلالة، وأنت قد صرفت عنه، فكيف ترجع؟! هذا ممتنع، وجوزه يونس وغيره، لكن الجمهور على المنع.

يَقُوْلُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ ... مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيْ وَالآلِ
عَبْدٌ أَسِيْرُ رَحْمَةِ الكَرِيمِ ... أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيْمِ

(يقول) هذا فعل مضارع، ماضيه: قال الأجوف، قال أجوف، ما معنى أجوف؟ الآن أخذنا في الدرس الناقص والمثال والأجوف، الناقص: ما كانت لامه حرفاً من حروف العلة – واو أو ياء –. المثال: ما كانت فاءه حرفاً من حروف العلة. ماذا بقي؟ ما كانت عينه – وسطه – حرفاً من حروف العلة نسميه أجوفاً، قال النيساري:
مُعْتَلُّ عَيْنِهِ يُسَمَّى أَجْوَفَا ... وَذَا ثَلاَثَةٍ كَطُفْتُ بِالصَّفَا

إذاً (يَقُوْلُ) نقول: ماضي قال الأجوف، أصله: قَوَل، يَقْوُلُ أصله على وزن يَفْعُلُ، حصل فيه إعلال بالنقل، على وزن يَفْعُلُ؛ لأنه من قَوَل، قَوَلَ يأتي المضارع منه على وزن يَفْعُلُ، استثقلت الضمة على الواو، والقاف ساكنة، فنقلت الضمة من الواو إلى القاف، هذا يُسمى إعلالاً بالنقل، الإعلال ثلاثة: إعلال بالنقل، وإعلال بالحذف، وإعلال بالقلب، يقْوُل يقُوْل، يصوُم، أصلها: يَفْعُلُ، يفْعُ يقْوُ، الواو مضمومة حصل إعلال بالنقل، يعني نقلنا حركة إلى موضع آخر، فقيل: يقُوْل، هذا إعلال بالنقل، إعلال بالحذف قُوْلْ، قُلْ هذا حصل إعلال بالحذف، يعني حذفنا حرفاً للتخلص من التقاء الساكنين، إعلال بالقلب قَالَ أصلُها: قَوَلَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً فصار قال، هذا يسمى إعلالاً بالقلب، إذاً (يَقُوْلُ) هذا ماضٍ أو مضارع قال الأجوف.
يَقُوْلُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ

(بَعْدَ) هذا ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا إذا أُضِيف لغيره؛ جئتك بعدَ، بعدَ ماذا؟ بعدَ زيد، بعدَ العصر، بعدَ ما أخرجتني إلى آخره، يحتمل معاني متعددة، إذا أضيف تعين المعنى، إذاً هو من جهة المعنى مبهم، لا يفهم معناه إلا إذا أضيف لغيره، ويستعمل ظرفَ زمانٍ كثيراً، وظرفَ مكانٍ قليلاً، أما من جهة الإعراب فله أربعة أحوال: ثلاثة أحوالٍ يعرب، وحالٌ يُبنى؛ يُبني بعدُ ونحوه كقبل والجهات الست أسماء الجهات الست إذا حُذف المضاف إليه ونوي معناه، هذه الحالة الوحيدة التي يُبنى فيها على الضم، وما عداها إذا أضيف لفظاً، أو حُذف المضاف إليه ونوي لفظه، أو قُطع عن المضاف فإنه في هذه الثلاثة الأحوال يكون معرباً نصباً على الظرفية، أوخفضاً بمن، وهنا قال:

(نَقُوْلُ بَعْدَ حَمْدِ) أضيف في اللفظ، نقول: إذاً هو معرب، وإعرابه نصب يكون نصباً على الظرفية، إذاً (بَعْدَ) نقول منصوب على الظرفية، العامل فيه الناصب له: (يَقُوْلُ) الفعل المضارع، وبعضهم يعبر عن (بَعْدَ) هذه يقول: إنما تُستعمل للانتقال من أسلوب إلى آخر، وهذا الغالب أن يؤتى بـ (بَعْد) في الانتقال من الخطبة إلى الشروع في المقصود.

يَقُوْلُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ

(بَعْدَ حَمْدِ) (بَعْدَ): مضاف، و (حَمْدِ): هذا مصدر حَمِدَ، مضاف إليه، والإضافة هنا لامية، يعني على معنى اللام، الإضافة قد تكون ظرفية، وقد تكون بيانية إذا قُدرت من، وقد تكون لامية، إن لم تصلح الأول ولا الثاني تعين الثالث، قال ابن مالك:

وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذِا ... لَمْ يَصْلُحْ إِلاَّ ذَاكَ وَاللاَّمَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ....

إذا لم يصلح أن يكون التقدير على معنى مِنْ، إذا كان المضاف إليه كلاً بالنسبة للمضاف، أو المضاف إليه ظرفاً للمضاف، {بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ} [سبإ:33]، (اللَّيْلِ) هذا ظرف لـ (مَكْرُ)، مكرٌ في الليل، إذا لم يصلح ذا ولا ذاك تعين أن تكون الإضافة لامية، يعني على معنى اللام، وإن لم يُصرَّح بها كما سبق بيانه في موضعه، إذاً (بَعْدَ حَمْدِ) نقول: (بَعْدَ) مضافٌ، و (حَمْدِ) مضاف إليه، والإضافة لامية، (حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ) (حَمْدِ) مضاف، و (ذِي) مضاف إليه، أيضاً الإضافة لامية، و (حَمْدِ) مصدر، و (ذِي الجَلاَلِ) هل هو حامد أو محمود؟ محمود، إذاً هو من إضافة المصدر إلى مفعوله، (حَمْدِ ذِي) يعني صاحب (الجَلاَلِ) صاحب العظمة، (حَمْدِ ذِي) إذاً هو من إضافة المصدر إلى مفعوله، أين الفاعل؟ ياء المتكلم محذوف، أصلها: بعد حمدي ياء المتكلم هي الفاعل، إضافة المصدر إلى فاعله، بعد حمدي ذا الجلالِ، إذاً (حَمْدِ) مضاف، و (ذِي) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، أين الياء؟ المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن العبرة في الإعراب بالملفوظات لا بالمرسومات، (بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ) أنت لا تنطق بالياء، إذالم تنطق بالياء ولو كان حرفَ إعراب ما تعربه، تقول: (بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ) (بَعْدَ حَمْدِ) (حَمْدِ ذِي) ، (ذِي) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، (حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ) (ذِي) بمعنى صاحب، و (حَمْدِ ذِي) أيضاً الإضافة لامية، (ذِي الجَلاَلِ) يعني صاحب الجلال، (الجَلاَلِ) هذا مصدر

جلّ الشيءُ يَجِلُّ بالكسر إذا عظُم فهو جليل وجلال، نقول: بمعنى العظمة، يعني حمد صاحب الجلال وهو الرب جلّ وعلا؛ إذ هو عظيم في صفاته وأفعاله وأسمائه، إذاً أشار بالشطر الأول من البيت الأول إلى أنه (يَقُوْلُ)، ماذا (يَقُوْلُ)؟ أين مقول القول؟ محذوف؟!

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ

يَقُوْلُ عَبْدٌ أَسِيرُ: فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ، {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} [مريم:30]، (قَالَ) لابد أن ينصب مفعولاً، لابد أن يتعدى، أين مفعوله؟ أين المقول؟ (إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)، (إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) هذا هو المقول، لابد أن يكون له مقول، (يَقُوْلُ) ماذا (يَقُوْلُ)؟ (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ) (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ) الجملة بعد ما تُعرب تقول: في محل نصب مقول القول،

يَقُوْلُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ

إذاً بدأ الناظم بالحمد بعد أن بدأ بالبسملة، وهذا أيضاً كما سبق تأسياً بالكتاب، واقتداءً بالنبي – صلى الله عليه وسلم –، وعملاً بحديث إن صح: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ للهِ فَهُوَ أَبْتَرٌ». ونختصر لا نقف مع الحمد ونحوه فقد ذكرتها في القواعد والملحة.

(بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ) أُصَلِّي، إذاً بسمل ثم حمدل، ثم صلى، هذه كم؟ ثلاث، من الأمور المستحبة أو الواجبة؟ الواجبة، البسملة ثم الحمدلة ثم الصلاة، (مُصَلِّياً): هذا اسمُ فاعل من صلى يصلي فهو مصلي بضم الميم وكسر ما قبل آخره، (مُصَلِّياً) ما إعرابه؟ حال، أين صاحب الحال؟ لو قلت: (ذِي الجَلاَلِ)، (ذِي الجَلاَلِ) هو الرب المحمود هل هو وصف لله هو الذي يصلي؟! لا، رأيتم الإعراب كيف ينبني عليه الخلاف في المعنى؟ (مُصَلِّياً) الحال يكون لما سبق لا لما سيأتي، الضمير أين هو؟ أما قلنا: حمدي ياء المتكلم هي الفاعل، من الذي يُصلي؟ هو الحامد، أليس كذلك؟

يَقُوْلُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ

يعني بعد حمدي، قلنا: هذا من إضافة المصدر إلى مفعوله، أين الفاعل؟ لا يمكن أن يوجد مصدر ينصب ولو في المعنى مفعولاً ولا فاعل له، يمتنع هذا، أين فاعله؟ قلنا: محذوف، يعني بعد حمدي أنا ذا الجلال، (مُصَلِّياً) هذا حالٌ من فاعل (حَمْدِ) ، والحال

الأصل فيها أن تكون مقارنة، يعني وقت الحمد ووقت الصلاة واحد، نقول: جاء زيدٌ راكباً؛ راكباً حالٌ من زيد، والأصل في الحال أن تكون مقارنة، يعني غير منفكة عن صاحبها، هل المجيء – مجيء زيد – منفكٌ عن ركوبه أم الركوب والمجيء معاً؟ معاً، هذا ممكن أو متعذر في المثال الذي ذكرته؟ جاء زيدٌ راكباً هذا ممكن تكون حال مقارنة، أما أن يحمد الله ويصلي على النبي – صلى الله عليه وسلم – في وقت واحد في آن واحد في جملة واحدة، نقول: هذا متعذر؛ لذلك الكثير يُحيلون هذه الحال على أنها منوية، يعني (بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ) الآن أنا أحمد الله ناوياً الصلاة بعد الحمد، فتكون الحال هنا حالاً منوية، التي يعبر عنها ابن هشام الحال المقدرَّة، ولكن يرد على هذا أن الصلاة مرتب عليها الثواب، والثواب مرتب على العمل لا على النية فحسب! إذاً لا يكون مصلياً لو نوى أن يصلي، والأحسن أن يقال: أنها حالٌ مقارِنة على الأصل، ومقارَنة كل شيء بحسبه، فإذا كانت الحال هنا مقارِنة للفظ، ما نوع المقارَنة هنا؟ وقوع الثاني بعد آخر الأول، مباشرة بدون تراخي، يعني أحمد الله، بعد انتهاء الحمد أصلي على النبي – صلى الله عليه وسلم –، إذاً (مُصَلِّياً) اسم فاعل من صلى يصلي فهو مصلي، إعرابها: حالٌ من فاعل (حَمْدِ) المحذوف، وهي حالٌ مقارِنة، ومقارَنة كل شيء بحسبه، وهنا المقارنة اللفظية: إيقاع الصلاة بعد الفراغ من الحمد مباشرة، ومعنى الصلاة، ما هو معنى الصلاة؟ الصلاة في اللغة: الدعاء، ولكن هنا الصلاة مقيدة على النبي – صلى الله عليه وسلم –، فاختلف أهل العلم فيها، قال الأزهري: – معنى صلاة الله على عبده رحمته – الصلاة من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن الآدميين التضرع والدعاء.

ولكن ابن القيم رحمه الله أبى ذلك في الثلاث المسائل كلها، قال: بل الصحيح ما ذكره أبو العالية – وعلقه البخاري –: صلاة الله على عبده ثناءه عليه في الملأ الأعلى.

والمقام يحتاج إلى تفصيل ولا نريد أن نتوسع.

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيْ وَالآلِ

(عَلَى النَّبِيْ) جار ومجرور متعلق بقوله: (مُصَلِّياً)؛ لأنه مشتق وصف، قال السيوطي:

لاَبُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ ... بِفِعْلٍ اوْ مَعْنَاهُ ....

وهنا في معنى الفعل، (عَلَى النَّبِيْ) بإسكان الياء للضرورة، أصلها: النبيّ بالتشديد، (النَّبِيْ) لم نتعرض له من جهة المعنى، وإنما من جهة الصيغة، بحثنا في الصرف، (النَّبِيْ) إما

أن يكون مشتقاً من النبوة وهي الارتفاع، أو من النبأ وهو الخبر، يحتمل وجهين: إما من النبوة وهي الارتفاع، أو من النبأ وهو الخبر، (النَّبِيْ) فعيل، إن كان مأخوذاً من النبوة فاللام واو، فلامه واو، الأصلُ فيه: نبيوٌ على وزن فعيلٌ، نبيوٌ، ماذا حصل؟ اجتمع عندنا واوٌ وياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، – نطبق، هذه أفراد – فقيل: النبيّ، إذاً النبي إنْ كان مأخوذاً من النبوة فهو على وزن فعيل نبيوٌ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً فأدغمت الياء في الياء فقيل النبيّ، إن كان مأخوذاً من النبأ فهو على وزن فعيل نبيء، قُلبت الهمزة ياءً تخفيفاً، يعني سهلت الهمزة فقلبت ياءً، فاجتمع عندنا ياءان، فأدغمت الياء في الياء، وعلى كلٍ سواءٌ كان مأخوذاً من النبوة أو من النبأ فهو فعيل صالح أن يكون بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول، إذا قلنا: نبيّ فعيل مأخوذ من النبوة، إن كان فعيل باسم الفاعل فهو رافعٌ، نفسره باسم الفاعل رافع لمن اتبعه، إذاً النبي مأخوذ من النبوة وهو اسم فاعل؛ لكونه رافعاً من اتبعه، وكل من اتبع النبي – صلى الله عليه وسلم – فهو مرفوع على غيره، كذلك النبي إذا قلت: فعيل بمعنى مفعول فهو مرفوع الرتبة، لِمَ؟ لكونه أوحي إليه بشرع فتميز عن سائر الناس، فهو مرفوع، إذاً سواءٌ كان رافعاً غيره أو هو مرفوع الرتبة، إن كان من النبأ فهو فعيل أيضاً، يحتمل أن يكون فعيلاً بمعنى اسم الفاعل، أو فعيلاً بمعنى اسم المفعول، وعليه فإما أن يكون اسم فاعل فهو مُخبِرٌ عن الله، وإما أن يكون بمعنى اسم المفعول فهو مُخَبَرٌ عن الله بواسطة جبريل عليه السلام، واضح هذا؟ (عَلَى النَّبِيْ وَالآلِ) يعني وعلى الآل، مصلياً على النبي ومصلياً على الآل؛ (الآلِ) أي أتباعه على دينه، وخاصة في مثل هذا المقام إذا لم يُذكر معه أهله أو صحابته فيُحمل الآل في مقام الدعاء على الأتباع مطلقاً، (الآلِ) يعني أتباعه على دينه، آل أصله: أَأَل على وزن فَعَلْ، واخْتُلِف في الألف الثانية الهمزة هل هي منقلبة عن هاء أو منقلبة عن واو؟ قيل: أصل آل: أَوَلَ كجَمَلَ تحركت الواو فانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار آل؛ بدليل تصغيرها على أُوَيل، وقيل: آل أصله: أَهْل قلبت الهاء همزة كما تُقلب الهمزة هاءً، أريقوا هريقوا، إذاً قلبت الهاء همزة كما تقلب الهمزة هاءً، ثم قلبت الهمزة ألفاً فقيل: آل؛ بدليل تصغيرها على أُهَيل، وابن تيمية رحمه الله يُرجح الأول ويُخطئ الثاني، يقول: الصواب أن آل مشتق أو مأخوذ أو أصله أَوَلَ كجمل تحركت الواو وانفتح ما قبلها وقلبت ألفاً.

عَبْدٌ أَسِيْرُ رَحْمَةِ الكَرِيْمِ

(عَبْدٌ) هذا فاعل (يَقُوْلُ)، (يَقُوْلُ) هذا فعل مضارع، أين فاعله؟ (عَبْدٌ) والمراد بالعبد

هنا: عبد الإيجاد، يعني مخلوق لله،

عَبْدٌ أَسِيْرُ رَحْمَةِ الكَرِيمِ

(أَسِيْرُ) فعيل مأخوذ من الأسر وهو الشَّدُ نعت لـ (عَبْدٌ)، (أَسِيْرُ رَحْمَةِ الكَرِيمِ) هذا من إطلاق الشيء وإرادة لازمه، يعني ملازم (رَحْمَةِ الكَرِيمِ)، (أَسِيْرُ) مضاف، و (رَحْمَةِ) مضاف إليه، (رَحْمَةِ) مضاف، و (الكَرِيمِ) مضاف إليه، صحيح؟ (رَحْمَةِ الكَرِيمِ)، تعدد الإضافات هذا مختلف فيه عند البيانيين، بعضهم يأبى أن يكون أكثر من ثلاث إضافات، لكن الصواب أنه يجوز أن تتعدد الإضافات ولا يخل بالفصاحة، كما قال في الأول: يَقُوْلُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ.

عَبْدٌ أَسِيْرُ رَحْمَةِ الكَرِيمِ

(أَسِيْرُ) مضاف، و (رَحْمَةِ) مضاف إليه، (رَحْمَةِ) مضاف، و (الكَرِيمِ) مضاف إليه، إذاً (أَسِيْرُ) فعيل بمعنى مفعول، مأخوذ من الأسر يجمع على أسرى وأُسارى بالضم، يجمع على أسرى وأسارى، والمراد به اللازم، يعني (عَبْدٌ) مأسور لـ (رَحْمَةِ الكَرِيمِ)، والرحمة صفة قائمة بالله وجل وعلا حقيقة، تقتضي التفضل والإنعام، الشُراح يفسرونها بالإنعام على مذهب الأشاعرة، لكن نقول: صفة ذاتية تقتضي، وفرقٌ بين المقتضِي والمقتضَى، (الكَرِيمِ) يعني الجواد، بعضهم فسره بالجواد كالزجاجي، وبعضهم فسره بأنه كثير الخير، وهو اسمٌ من أسماء الله تعالى.

أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيْمِ

(أيْ) هذا حرف تفسير، أين المفسَّر؟ (عبدٌ)، يَقُوْلُ عَبْدٌ، مَن (عَبْدٌ)؟ قال: (أَيْ أَحْمَدُ)، (أيْ) حرف تفسير مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (أَحْمَدُ) ايش إعرابه؟ بدل؟ نعم، أو عطف بيان، والجمهور على المنع، لماذا؟ لأنه لا يُعطف من النكرة معرفة، (عَبْدٌ) نكرة، و (أَحْمَدُ) علم منقول وهو معرفة، أجازه الزمخشري وغيره، والجمهور على المنع، قال ابن مالك:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرِينِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفِينِ

إذاً (أَحْمَدُ) عطف بيان من (عَبْدٌ)، أو بدل، (أَحْمَدُ) هذا علم منقول من أحمد الذي هو فعل مضارع ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، (بْنُ عَابِدِ الرَّحِيْمِ) ، (أَحْمَدُ بْنُ)، ايش إعراب (بْنُ)؟ صفة، وأصلها: ابن، ونحن نقول: (أَحْمَدُ بْنُ) دال مضمومة ثم الباء ساكنة ثم النون، نقول: الهمزة تسقط إذا وقعت (ابن) بين علمين وأضيف إلى علم، والأصل أنه بَنَوٌ إذا جئنا من الناحية الصرفية، بَنَوٌ على وزن فَعَلٌ، حُذفت اللام التي هي الواو اعتباطاً، وسُكّنت فاءه واجْتُلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن فقيل: ابنٌ، (بْنُ) هذا صفة لـ (أَحْمَدُ)، (بْنُ) مضاف، و (عَابِدِ) هذا مضاف إليه، والألف هذه للوزن، والأصل: ابن عبد الرحيم، وهنا يغلط كثير من الناس إذا وقع بين علمين يُسقِط لفظ ابن، هنا لو قيل أحمدُ عابد الرحيم أو أحمدُ عبدُ الرحيم نقول: الثاني هذا لا إعراب له، هكذا يقول الناس: ما اسمك؟ أحمد عمر، عمر هذا كيف إعرابه؟ لا يمكن إعرابه، حينما تقول: أحمد بن عمر صار مضافاً إليه، (أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيْمِ) (بْنُ) مضاف، و (عَابِدِ) هذا مضاف إليه، والألف هذه زيدت للوزن، وأصله: عبد، والمراد به: عبد الإيجاد، (عَابِدِ) مضاف، و (الرَّحِيْمِ) هذا مضاف إليه، هو في الأصل علم منقول، عبدُ الرحيم الأصل اسمٌ من أسماء الله كما سبق الرحمنِ الرحيمِ، ثم صار مركباً تركيباً إضافياً، ثم جُعل علماً فصار الرحيم كالجزء من المفرد.

بهذا ننتهي من المقدمة، ونشرع يوم السبت إن شاء الله في المقصود.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

الميزان الصرفي وفائدته وكيفيته.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد ..

ثم قال:

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

(فِعْلٌ ثلاثيٌ) قبل الشروع في هذا البيت، لابد من معرفة مقدمة عند الصرفيين، وهي ما يسمى بالميزان الصرفي، الميزان الصرفي؛ لأنه قال:

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

هذا يتضمن أن الطالب لابد أن يَعْرِف أولاً ما هو الميزان الصرفي، سبق أن عِلْم الصرف يبحث في الكلمة العربية: أسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، من جهةِ صياغتها، ومعرفة الأحوال الطارئة، ما هي الأحوال الطارئة؟ هيئة الكلمة: حركاتها وسكناتها، ومعرفة الزائد مِن الأصلي، ومعرفة المتقدم مِن المتأخر، لما رأى الصرفيون أن مبحثهم يتعلق بهذه أوبالكلمات من جهة معرفة هيئة الكلمة، وعدد حروفها، وترتيبها، والمتقدم منها والمتأخر، والحرف الزائد من الأصلي، رأوا أنه لابد من ميزان توزن به هذه الأسماء المتمكنة وهذه الأفعال المتصرفة، فأوجدوا – يعني اخترعوا – ميزاناً أطلق عليه الميزان الصرفي، الميزان: هذا مأخوذ من الوزن، أصله: مِوْزان، سكنت الواو وكُسِر ما قبلها فقلبت ألفاً؛ لأنه مأخوذ من الوزن، معرفة كما يقال الوزن: معرفة قيمة أوكِمية الشيء، فهنا يوزن أو توزن هذه الكلمات لمعرفة حركاتها وسكناتها، والحرف الزائد من الحرف الأصلي، والمتقدم من المتأخر، إذاً نقول: السبب في إيجاد واختراع هذا الميزان الصرفي ليُتوصل به – ليتوصل – بهذا الميزان الصرفي إلى معرفة هيئات حركات الكلمات هل هي فتحة أو كسرة، هل هي ضمة أم لا، أيضاً معرفة الحرف الأصلي من الزائد، ومعرفة المتقدم من المتأخر، ولذلك بعضهم حصر اختراع الميزان الصرفي في نقطتين:

النقطة الأولى: أن يُفرّق بين الحرف الأصلي والزائد في الأكثر، باختصار، في الأكثر؛ لأنه في بعض الأحوال قد لا يتميز من الوزن كما في التكرير – كما سيأتي –، وأن يكون باختصار، لماذا؟ لأنك إذا قلت: اِسْتَغْفَرَ على وزن اِسْتَفْعَلَ، هذا فيه اختصار؛ لأنك إذا أردت أن تميز الأصلي من الزائد من لفظ استغفر عليك أن تقول: الألفُ والسينُ والتاءُ زوائد، والغين – استغفر – والفاء والراء أصلية، هذا كلام طويل يحتاج إلى الاختصار، أن يكون هناك رمز بين المُتكلِم والمُخاطب، وهذا لا يُخاطب به العوام، وإنما يُخاطب به أصحاب الفن، فهو يعرف أنك إذا قلت: على وزن استفعل أن الفاء والعين واللام هي الأصلية، وما عداها فهو حرفٌ زائد، إذاً نقول: يُفرَّق بين الحرف الأصلي والزائد في الأكثر باختصار بواسطة هذا الميزان الصرفي، باختصار؛ لأنك لو لم تأتِ بهذا الميزان للزمك أن تُبين الحروف الأصلية من الزائدة باللفظ، تُسمي كل حرفٍ

على حدة. في الأكثر؛ لأن الحرف المكرر هذا يُكرر بجنس ما ذُكر قبلهُ، قَرْدَدَ يقولون: قردد هذه قَرْدَ على وزن فَعْلَ هذه حروف أصلية، القاف والراء والدال الأولى حروف أصلية، قَرْدَدَ الدال الثانية هذه زائدة، هي من جنس ما قبلها فنقول: في وزنه على وزن فَعْلَلَ، بخلاف اِسْتَغْفَرَ على وزن اِسْتَفْعَلَ، هناك مُيّز الحرف الزائد من الأصلي بذكر الوزن، استغفر على وزن استفعل، أما قَرْدَدَ هل تميز الحرف الزائد من الأصلي بالوزن؟ نقول: لا، إذاً تمييز وتفريق الحرف الأصلي من الزائد هذا في الأكثر، وقد لايكون هنُاك تمييز بذكر الميزان الصرفي، وهذا في حالةٍ واحدة: وهي إذا كان الحرف الزائد من جنس الحرف الأصلي، قَرْدَدَ على وزنِ فَعْلَلَ، اللام الأولى أصلية، واللام الثانية زائدة، هل تميّز الزائد من الأصلي من بين الدالين؟ نقول: لا، إذاً التفريق يكون في الأكثر وباختصار لما ذُكر.

بيان النقطة الثانية في فائدة الميزان الصرفي: هو بيان محل الأصلي، قلنا من مباحث فن الصرف: أن يُعرف المتقدم من المتأخر، ففَعَلَ مثلاً قد يتقدم العين على الفاء عَفَلَ، وقد يتقدم اللام على العين، أو على الفاء كما في أشياء على وزن لفْعَاء، إذاً كيف نعرف المتقدم من المتأخر؟ نقول: بالميزان الصرفي، آدُر على وزن أَعْفُلُ، آدُرْ جمع دار أدْور كما سيأتي، آدُر نقول: هذا جمع دار على وزن أَعْفُلْ، وأيهما المتقدم العين أما الفاء؟ العين، لو قلت: آدُر هكذا، هل فهمت أن العين متقدمة على الفاء؟ نقول: لا، لكن لما وُزِنْتَ، وقيل: وزن آدُرْ أعفل، عرفنا أن المتقدم أن العين تقدمت على الفاء، أَيِسَ أصلها: يَئِسَ، أيس على وزن عَفِلَ، أيس أصلها من اليأس، يَئِسَ على وزن فَعِلَ، تقدمت العين على الفاء، لو قيل: أَيِسَ على وزن فَعِلَ، قد يقول المبتدي: أَيِسَ على وزن فَعِل، نقول: خطأ، لِمَ؟ لأنه جعل الفاء عيناً والعين فاءً، وإنما أيس على وزن عَفِلَ. إذاً نقول: ما فائدة الميزان الصرفي؟ أمران: تفريق الحرف الزائد من الأصلي في الأكثر، احترازاً من نحو الحرف المكرر، مثل قردد، باختصارٍ قلنا: لأنه لو لم يؤتَ بالوزنِ للزِم أنْ نأتِيَ بالزائدِ والأصلي نُطقاً ملفوظاً به، تقول: الألف والسين والتاء زوائد، والغين والفاء والراء أصول، وهذا تطويل.

النقطة الثانية نقول: بيان محل الأصل، لماذا؟ لأنه لا يلتزم دائماً أن يكون الفاء متقدماً على العين، وأن يكون الفاء والعين متقدمين على اللام، بل قد تتقدم العين على الفاء، أو اللام على العين أو على الفاء. الكلمات التي توزن هذه الأصول لا تقِلُّ عن – أقول: الأصول – لا تقل عن ثلاثة أحرف، ولا تزيد عن خمسةِ أحرف، لا تقل عن

ثلاثة أحرف، ولا تزيد عن خمسة أحرف. إذاً قد يكون الموزونُ ثلاثياً، وقد يكون رُباعياً، وقد يكون وقد يكون خماسياً، هذه الحروف الأصول، الثُلاثي والرُباعي هذانِ مُختصانِ بالأفعالِ، لا يكون الفعلُ خماسياً وحروفه أصول، لابد من حرفٍ زائد، أما الأسماء فقد تكون ثلاثية، وقد تكون رُباعية، وقد تكون خُماسية وهي أصول، جَحْمَرِشٌ، هذه جَحْمَرِشٌ كم حرف؟ خمسة أحرف، فهي اسم وهي أصول، جحمرشٌ على وزن فَعْلَلِلٌ، نقول: الكلمات إما أن تكون ثُلاثية، وإما أن تكون رُباعية، وإما أن تكون خُماسية، وضْعُ الميزان الذي توزنُ بهِ الحروف إما أن يُراعى الثُلاثي، أو يُراعى الرُباعي، أو يُراعى الخُماسي، لكن نجد أن الصرفيين وضعوا أصل الميزان على ثلاثةِ أحرف فقالوا: فَعَلَ، إذاً اعتبروا ماذا؟ الثلاثي، ولم ينظروا إلى الرباعي ولا الخماسي في أصل وضع الميزان، إنما وضعوا الميزان ثُلاثياً نقول: لماذا؟ لكون أكثر الكلمات ثُلاثية، يعني لماذا اختاروا الثلاثي دون الرباعي ولا الخماسي؟ نقول: باستقراء كلام العرب أن أكثر الكلمات ثُلاثية، ثم يتلوها كلَّما ثَقُلت الكلمة على اللسان قَلَّت، فالثلاثي لخفته كَثُرَ تكلُمهم به، ثم الرُباعي أقل من الثُلاثي وأكثر من الخُماسي، ثم بعد ذلك يأتي الخُماسي، إذاً نقول: اختار الصرفيون في أصلِ وضع الميزان أن يكون على ثلاثة أحرف، لماذا؟ لسببين:

السبب الأول: أن أكثر الكلمات ثُلاثية.

السبب الثاني: أنهم لو وضعوا الميزان الصرفي على أربعة أحرف وأرادوا وزن الثُلاثي ماذا يلزمهم؟ يلزمهم أن يحذفوا حرفاً، وإذا وضعوا الميزان على أربعة أحرف وأرادوا أن يزنوا به الخماسي لزمهم أن يزيدوا حرفاً، ولو وضعوا الميزان الصرفي على خمسة أحرف وأرادوا وزن الرباعي لزِمهم أن يحذفوا حرفاً، وإذا وضعوا الميزان الصرفي على خمسة أحرف وأرادوا أن يزنوا به الثلاثي لزمهم أن يحذفوا حرفين. عندهم قاعدة: أن الزيادة أسهل من النقصان، وبعضهم يعبر بأن الزيادة أصلٌ والنقصانَ فرعٌ. إذا اعتبرنا هاتين الكلمتين أن الزيادة أسهل من النقصان أو أن الزيادة أصلٌ والنقصان فرعٌ، نقول: ما الذي إذا وضع عليه ثلاثياً أو رُباعياً أو خماسياً يلزمه الزيادة دون النقصان؟ ليس عندنا إلا الثُلاثي؛ لأن الثلاثي إذا وضعت الميزان على ثلاثةِ أحرف ثم وزنت به الرُباعي زدته حرفاً، وإذا وزنت به الخماسي زدته حرفين، إذاً هل هناك حذف نُقصان؟ لا، إنما هو زيادة، وهذا عندهم أسهل من النقصان، لو وضع الميزان على أربعة أحرف وأريد أن يوزن به الثلاثي نقص منه حرف، لو وضع على خمسة أحرف وأريد أن يوزن به الرباعي

أو الخماسي لابد من حذف حرف أو حرفين، إذاً ارتكابُ ما يؤدي إلى المحافظة على الأصل وهو كون الميزان ثلاثياً أولى من ارتكاب ما هو فرع وهو وضع الميزان رُباعياً أو خماسياً ثم بعد ذلك يطرأ عليه النقصان وهو فرعٌ عن الزيادة. واضح هذا؟. نقول إذاً: لماذا جُعل الميزانُ الصرفي ثلاثياً إذا كانت الكلمات العربية التي توزن ويدخُلها الصرف قد تكون من جهة الأصول قد تكون ثلاثية، وقد تكون رُباعية وهي أصول، وقد تكون خماسية وهي أصول، لماذا اختير الثلاثي؟ نقول لسببين:

السبب الأول: أن أكثر الكلمات ثلاثية. هذا الأول.

الثاني: أننا لو وضعناه رُباعياً أو خماسياً لابد من نقص حرفٍ أو حرفين، أما لو وضعناه ثلاثياً فليس عندنا نقصٌ، وإنما هو زيادة حرفٍ أو حرفين، وهذا متى؟ إذا وزن بالثُلاثي الرُباعي أو الخُماسي، وعندهم الزيادةُ أصلٌ والنقصان فرعٌ، فالتزموا ما يؤدي إلى الأصل وهو كون الميزان ثُلاثياً، واجتنبوا ما يؤدي إلى الفرعِ وهو كون الميزان رُباعياً أو خماسياً، إذا علم هذا يأتي السؤال: لماذا اختاروا الفاء والعين واللام؟ لماذا قالوا: فعل، ولم يقولوا: عسل مثلاً؟ كتب على وزن لسع، لماذا اختير الفاء والعين واللام؟

قيل: المخارج ثلاثة، وأريد أن يشارك كل مخرجٍ بحرف، فقيل فَعَلَ. هذا أولاً.

ثانياً: أن معنى الفعل أعمُ الأفعال، يعني معنى فعل أعم الأفعال بمعنى أنه يصح استعماله في معنى كل حدث، يصحُ استعمال لفظ فعل في معنى كل حدث، هل صمتَ؟ فتقول: فعلتُ، صح أن يعبر عن الصوم بفعل، هل نُمت؟ تقول: فعلتُ، هل أكلت؟ فعلتُ.، هل درست؟ فعلت، إذاً كل حدث يصح أن يستعمل لفظ فَعَلَ في الدلالة عليه، ولذلك جاء قوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ} [المؤمنون:4]، والأصل: مُزكون، ولكن عُبِّر بفاعلون لأنه يصدق على الزكاة أنها فِعْلٌ، كما يصدق على الصومِ ونحوِه، وهذا في الفعل، ونقول: حمل الاسم على الفعل لأن الفعل هو الأصل في التصريف. إذاً عرفنا الآن ثلاثة مباحث.

أولاً: ما الفائدة من الميزان الصرفي؟ لماذا جعل الصرفيون ميزاناً صرفياً؟ وقلنا: تحته نقطتان. الثاني: لماذا كان ثلاثياً؟ وقلنا: تحته نقطتان. الثالث: لماذا اختير الفاء والعين واللام؟ الآن كيفية الوزن؟ كيف نَزِن؟ عندنا وزن، وعندنا موزون، وزن وموزون، فَعَلَ هو الوزن، والموزون هو الاسم المتمكن أو الفعل المتصرف، هذا يسمى موزوناً، وفَعَلَ

يسمى وزناً، فإذا قيل: كتب على وزن فَعَلَ، كَتَبَ موزون، وفعل وزنٌ، ما يقابل الفاء من فعل وهو الكاف هذا الكاف يسمى فاءَ الكلمة، لماذا؟ لأنه قوبل في الوزنِ بالفاء، فالكاف من كتب نسميها فاء الكلمة، لماذا؟ لأنه قوبِل في الوزن بالفاء، التاء من كتب نُسميها عين الكلمة، لِمَ؟ لأنها قوبلت في الوزن بالعين فَعَلَ فَعَ، الباء من كتب نقول: لام الكلمة، لماذا؟ لأنها قوبلت في الوزن باللام، إذاً كَتَبَ نقول: على وزن فَعَلَ، فَعَل هذه أحرف لابد من تحريكها، هذا هو الأصل أن يكون الحرف محركاً، وقد يعتريه السكون، بماذا نحرك فَعَلَ الفاء والعين؟ بما يقابله من الحروف – حروف الموزون –، ففاء الكلمة من كتب ما حركتها؟ الفتح، فنقول: فَعَ عينُ الكلمة من كتب يقابلها العين من فَعَل، ما حركة العين من فَعَلْ؟ الفتح، لماذا؟ لأن التاء مفتوحة، اللام نقول: بالفتح، والأصل أنها ليست داخلة في فن الصرف، فَهِمْ على وزن فَعِلَ، الفاء مفتوحة لكون الفاء من الموزون مفتوحة، والعين من فَعِل مكسورة لكون مقابلها وهو الهاء مكسور، فَهِم على وزنِ فَعِلَ، كرُمَ على وزن فَعُلَ بضم العين، لماذا ضممت العين؟ لكون مقابلها وهو كرُم الراء عين الكلمة لكونها مضمومة تضُم ما يقابلها في الوزن، تقول: ضَرْبٌ على وزن فَعْلٌ تُسكِّن العين، لماذا سكنت العين؟ ضَرْبٌ على وزن فَعْلٌ، ضَرْ الضاد مفتوحة فتفتح الفاء فَعْ، الراء ساكنة فتُسكن العين، ضَرْبٌ على زون فَعْلٌ، إِبِل على وزن فِعِل بكسر الفاء والعين، لماذا كسرت الفاء والعين؟ لكونهما مكسورتين في الموزون، كَتِف على وزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين، قُفْل على وزن فُعْل بضم الفاء وإسكان العين، واضح هذا؟. إذاً نقول: الخلاصة يوزن الثُلاثي بالوزن فَعَلَ، ويسمى ما يقابل الفاء من الوزن فاء الكلمة، وما يقابل العين من الوزن عين الكلمة، وما يقابل اللام من الوزن لام الكلمة، ويعطى حركة الوزن حركة الموزون، إن كان مفتوحاً فمفتوح، وإن كان مكسوراً فمكسور، وإن كان مضموماً فمضموم، وإن كان ساكناً فساكن، هذا إذا كانت الكلمة الموزونة على ثلاثة أحرف، قد تزيد على ثلاثة تكون رُباعية، وقد تكون خماسية، ماذا نصنع إذا أردنا أن نَزِنَ دَحْرَجَ، أو اِنْطَلَقَ، أو اِسْتَخْرَجَ؟ نقول: فَعَلْ؟! نقول: لا، إذاً لابد من زيادةِ حرفٍ أو حرفين على الوزن الثُلاثي، فنقول: الكلمة إذا كانت أكثر من ثلاثةِ أحرف فلا تخلوا من ثلاثةِ أحوال، – إذا كانت الكلمة أكثر من ثلاثة أحرف فلا تخلوا من ثلاثة أحوال – أو ثلاثة أقسام أو أنواع:

النوع الأول: أن تكون هذه الزيادة على الثلاثة الأحرف من أصل وضعِ الكلمة، مثل ماذا؟ مثل: دَحْرَجَ دَحْرَ فَعْلَ، هذه أربعة أحرف: الدال والحاء والراء والجيم، إذاً زادت

على ثلاثة أحرف، ماذا نصنع؟ نقول: نزيدُ على اللام الأولى من فَعَلْ لاماً ثانيةً تكون مقابلة للحرف الأصلي الزائد على الميزان، دَحْرَجَ نقول: الجيم هنا زائدة ليس في أصل وضع اللغة، لا، هي أصلية، ولكنها زائدة باعتبار الميزان؛ لأننا نتكلم عن الميزان الصرفي هو في الأصل ثُلاثي، فإذا وُزِن به الرباعي لابد من زيادة لام، فاللام باعتبار الوزن زائدة، أما باعتبار الموزون فلا، فدحرج كلها أصول فِعْل ماضي أربعة أحرف كلها أصول، وإنما الزيادة جاءت باعتبار الميزان الصرفي، فنزيد على الميزان، فَعَلْ نزيد لاماً ثانية فنقول: دَحْرَجَ على وزن فَعْلَلَ، هذا القسم الأول: وهو أن تكون الزيادة فيه من أصلِ وضعِ الكلمة، ومثلنا للرباعي كدَحْرَجَ، لو كانت الكلمة زائدة على ثلاثة أحرف بحرفين وهو الخُماسي – وهذا خاص بالأسماء، الخُماسي الأصول لا يكون إلا في الأسماء –، الرباعي ليس منه خماسي الأصول. جَحْمَرِشٌ نقول: هذه على وزن فَعْلَلِلٌ، زدنا لامين على اللام الأصلية، فَعْلَ ثلاثة أحرف جَحْمَ، رِش هذه نزيد مقابلها لامين فنقول: جَحْمَرِشٌ على وزن فَعْلَلِلٌ، جحم فَعْلَ هذه الأصل الثُلاثي، زادت الكلمة على الميزان الثُلاثي، زادت كم حرف؟ حرفين، فنزيد في مقابلة الحرفين لامين في الميزان، فنقول: جَحْمَرِشٌ على وزن فَعْلَلِلٌ، سَفَرْجَلٌ على وزن فَعَلَّلٌ بإدغام اللام الأولى في الثانية. واضح هذا؟. هذا القسم الأول.

القسم الثاني: أن تكون الزيادة فيه يعني في الموزون ناشئة من التكرارِ أو لغيره، كالإلحاق ونحوه، هذا يمثلون له بنحو جَلْبَبَ، جلبب هذي نقول: على وزن فَعْلَل، الباء الأولى أصلية، والثانية زائدة، وزيدت هنا للإلحاق، عندهم باب يسمى باب الإلحاق، ما معنى باب الإلحاق؟ – الاسم واضح – أن تُلحق الكلمة الثُلاثية حرفاً لتنتقل من هذا الباب إلى الباب الذي ألحقت به، فقيل: جَلْبَبَ الباء الثانية زيدت لإلحاق الكلمة بباب دَحْرَجَ، فتكون جَلْبَبَ مساوية لدحرج في الماضي والمضارع والأمر والمصدر إلى آخره، كما تقول: دَحْرَجَ فِعْلٌ ماضي، تقول: جلبب زدت عليها الباء لتكون موازيةً لها في الفعل الماضي، يُدحرجُ تقول: يُجَلْبِبُ، دَحرِجْ جَلبِبْ، دحرجةً المصدر جلببةً، دِحراجاً جِلباباً إلى آخره، هذا يسمى باب الإلحاق، فهنا الزيادة من جنس الحرف الأصلي الباء، ونوع الزيادة نقول: للإلحاق، أُلحقت جَلْبَبَ بدحرج لتكون مساوية لها في الفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل مُدَحْرِجْ مُجَلْبِبْ والمصدر وكل ما يشتق من دَحْرَجَ، ماذا صنعنا في جلبب؟ نقول: زدنا لاماً كما هي في دحرج فهو مساوٍ له في جميع الأحوال، دَحْرَجَ على وزن فَعْلَل، كذلك جَلْبَبَ على وزن ماذا؟ فَعْلَلَ، هذه الزيادة مثال

للإلحاق. قد تكون لغير الإلحاق كالتكرار ونحوه، مثل قتّل وقطّع وخرّج وضرّب، نقول: هنا زيادة من جنس الحرف الأصلي، جَلْبَب قلنا: الباء الأولى أصلية، والباء الثانية زائدة، هل هي من جنسها؟ من جنسها، الحرف الأصلي باء والحرف المزيد باء، فهو من جنسه، ليس مغايراً له، قطّع وقتّل نقول: هنا زيد حرف من جنس عين الكلمة، هل المراد به الإلحاق؟ لا، ليس عندنا إلحاق هنا، وإنما المراد به: معنى من المعاني، وهي معاني كثيرة ومبسوطة، يعني لها بابٌ خاصٌ في فنِ الصرف، هنا للتكثير مثلاً قتّل قطّع، قَطَّعَ قَطَعَ هل بينهما فرق؟ قَطَعَ يدلُ على إثبات القطع ولو مرة واحدة، قطّع على التكرار فهو تضعيف، إذا أردنا أن نزِن قطّع وقتّل نقول: نأتي بمقابل الحرف الزائد من جنس ما وزن به سابقه، والذي وزن به سابق الحرف الزائد هذا وهو قتّل التاء الأولى بماذا وزناها؟ بماذا قابلناها؟ بالعين، إذاً نقول، قتّل التاء الثانية التي زيدت من جنس الحرف السابق نأتي بعينٍ، فنقول: قتّل على وزن فَعَّلَ، ضَرَّبَ على وزن فَعَّلَ، ولا يصح أن يُقال – وقد قيل به لكنه شاذ لا يصح أن يقال – قتّل على وزن فَعْتَلَ، بعضهم قال: نأتي بالحرف كما هو، قال النيساري:

وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ

نأتي بالحرف الزائد بلفظه؛ لأن قتّل الأصل في التاء الثانية أن يُنطقَ بها في الوزن كما هي، كما نقول: انطلق على وزن انفعل، قال: كذلك قتّل نقول على وزن فَعْتَلَ، قطّع على وزن فَعْطَلَ، كذلك خَرَّجَ على وزن فَعْرَلَ، لكن الصواب أنهُ يُقابل من جنسِ الحرف السابق له.

القسم الثالث: – الذي مخالف للنوعين: ليس النوع الأول الذي الزيادة فيه من أصوله، وليس النوع الثاني الذي الزيادة فيه تكون من جهة التضعيف أو التكرار أو الإلحاق أو غيره، يعني بمعنى من المعاني – هذا هو الذي يوزنُ بأن يُقابل الحرف الأصلي بالفاء والعينِ واللام والحرف الزائد يُلفظ بلفظهِ، يُنطق به كما هو، أَكْرَمَ نقول: الهمزة هذه زائدة؛ لأن أصل الفعل كَرُمَ، كرُم على وزن فعُل، أَكْرَمَ نقول: على وزن أفْعَل، الهمزة هذه هل هي من أصول الكلمة؟ لا، لماذا؟ لأنها زائدة همزة قطع، هل هي زيدت للإلحاق؟ نقول: لا، إنما هي زائدة لكونه فعل ماضي على وزن أَفْعَلَ، يعني ليكون الفعل الثُلاثي من باب الرُباعي الذي زيد فيه حرفٌ في أوله – سيأتينا بحث هذا –، إذاً نقول: أَكْرَمَ على وزن أَفْعَلَ، الكاف والراء والميم حروف أصول تقابل بالفاء والعين واللام،

(وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ) يعني الذي زيد يُنطق في الوزن بلفظه، فنقول: أَكْرَمَ على وزن أَفْعَلَ، انطلق الطاء واللام والقاف هذه أصول، فتقابل بالفاء والعين واللام، وأما الهمزة الألف همزة الوصل والنون هذه زوائد فتُنطق في الوزن بلفظه، فتقول: اِنْطَلَقَ على وزن اِنْفَعَلَ، (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ) اسَتَخْرَج اسَتَ◌َفْعَل، اِسْتَغْفَرَ اِسْتَفْعَلَ، تَكَلَّمَ تَفَعَّلَ، تخرّج تعلّم نقول: تفعّل، تقطّع تفعّل، هنا عندنا ملحظ أنهُ قد يوجد في الكلمة الواحدة ما يتنازعه قسمان من الثلاثة، – قد يوجد في الكلمة الواحد – قلنا: القسم الأول: ما تكون فيه الزيادة أصلية، حكمه أن يُزاد في مقابل الحرف الواحد وهو الرُباعي لامٌ ثانية، وأن يُزاد في مُقابلة الخماسي كم لام؟ يُزاد لامان.

القسم الثاني: وهو ما كانت الزيادة فيه للتكرار أو للإلحاق وغيره، يعني نشأت الزيادة بسبب التكرار أو التضعيف أوالإلحاق، نقول: هذا يُزاد في الوزن من جنس الحرف الذي زيد عليه، فقردد وجلبب، نقول: جلبب الباء الثانية زيدت على الباء الأولى فنزنها بجنس ما وَزَنَّا بِهِ الباء الأولى وهي اللام، كذلك قطّع وقتّل، ما لم يكُن من هذا ولا ذاك، ما لم يكن من الأول ولا الثاني ننزل الحرف الزائد بنفسه ونلفظ به بنفسه في الوزن، قد يجتمع في الكلمة الواحدة نوعان مثل تَكَلَّمَ، تكلم كم زيادة فيه؟ زيادتان: التاء والتضعيف، التاء ما حُكمُها؟ أن يُلفظ بها في الوزن، فنقول: تَفَعَّلَ، تكلّم اللام الثانية زائدة هذه من جنس قطّع وقتّل، ماذا نصنع؟ نقول: نزيد في الوزن من جنس الحرف السابق، والحرف السابق قابلناه باللامِ، إذاً نجعل الحرف الثاني مقابل باللام، فاجتمع فيه نوعان فكلٌ يُعطى حكمه مما عُلِم سابقاً، فنقول: تَكَلَّمَ على وزن تَفَعَّل، التاء تُنزل كما هي في الوزن، وتكلم اللام، عندنا لامان: الأولى أصلية، والثانية زائدة، نُقابل الثانية هي زائدة نُقابِلُها بما قابلنا بها الحرف السابق، ولا نُنْزِلُها كما هي، سجَنْجَلَ على وزن فَعَنْعَل، عَقَنْقَلَ على وزن فَعَنْعَلَ، هنا اجتمع فيه زيادتان النون في سّجَنْجَل النون هذه زائدة، فيُلفظ بها في الوزن فتقول: فَعَنْ، سجن الجيم الأولى هي عينُ الكلمة، سَجَنْجَ هذا تضعيف يُسمى، فَعَنْعَ ولا يصح أن تقول: فعنج، إنما تقول: فعنعل، عقنقل النون زائدة، والقاف الأولى عينُ الكلمة، والقاف الثانية حرفٌ زائد من جنس الحرف الأصلي الذي هو عين الكلمة، وزنا العين عين الكلمة أو قابلناها بالعين، فنقابل الحرف الذي ضُعِف به العين بما قوبِل به العين، تقول: عقنقل على وزن فَعَنْعَلَ، اغدودن الهمزة زائدة اغدو، والنون هذه أصلية، والواو زائدة، وعندنا تضعيف الذي هو الدال اغدو افعو، افعوعل اغدودن، اِفْ الهمزة كما هي تنزل، والواو كما هي اِفْعَوْ، اغدود الدال

الثانية كررت مع الدال الأولى، والدال الأولى قابلناها بماذا؟ بالعين، فنقابل الثانية بالعين، فنقول افعوعل مثل اعشوشب، هذه ثلاثة أنواع، بقي الإعلال إذا كان الموزون مُعَلاًّ، أو هناك حذف، أو هناك قلب مكاني، وهذه تحتاج إلى درس مستقل. نقف على هذا.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

عناصر الدرس

* تكملة الميزان الصرفي وكيفيته.

* التفريق بين الأصل والزائد.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمد ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهديه الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد

ذكرنا أنه لابد لطالب المقدمة قبل الولوج في مسائل الكتاب وهي أولُ مسألةٍ مسألة الميزان الصرفي، وذكرنا عدة مباحث في هذه المقدمة، قلنا: الميزان أصل الميزان: من الوزن سكنت الواو وكُسِر ما قبلُها فقُلِبت الواو ياءً فقيل الميزان، وأصلُها: مِوْزان على وزن مِفْعال، الميزان الصرفي كما هو نسبة إلى فن الصرف، يعني أن الذي أنشأه الصرفيون، وسبق أن عدة مباحث في هذا الميزان الصرفي.

المبحث الأول: في الحاجة إلى هذا الميزان، وقلنا تحته أمران:

الأمر الأول: التفريق بين الحرف الأصلي والحرف الزائد، يعني ليُفرق بين الحرف الأصلي والحرف الزائد في الأكثر باختصار، هنا لابد من القيد في الأكثر باختصار، يعني في الأكثر احترازاً من الحرف الأصلي إذا كُرر، نحو قردد فإنه على وزن فعلل، لم يُميز هنا في الوزن مع كونه زائداً، نقول: هذا خارجٌ عن الأصل، باختصار هذا للفائدة من الإتيان بالميزان الصرفي، لأنه إذا قيل: مُسَتْخَرِج على وزن مُسَتْفَعِل لو لم يوزن ويبين في الوزن الميزان الصرفي لو لم يبين الحرف الأصلي من الحرف الزائد للزِم المتكلم أن يُبين الزائد من الأصلي، فيقول: مُسْتَخرِجٌ الميم والسين والتاء زوائد، والخاء والراء والجيم أصول، فهذه الجملة الطويلة تُختصر في قولهم: مُستخرِجٌ على وزنِ مُستفعِلٌ، وهناك عُرف أو

حقيقة عُرفية بين المُتكلم والسامع وهي أنه إذا أُطلِقَ الفاء والعين واللام فإنها تكون في مقابلة الأصول، والزائد يُلفظُ به بنفسه في الوزن، وقولهم مستخرجٌ على وزن مستفعلٌ فهمنا من هذا اللفظ أن الميم والسين والتاء زوائد دون أن يُنص على أنها زوائد، وفهمنا أن الخاء والراء والجيم أصول دون أن يُنص على أنها أصول، هذا هو الأمر الأول:

التفريق بين الحرف الزائد والأصلي في الأكثرِ باختصار، وفي الأكثر احترازاً من الحرف الأصلي إذا كُرر، نحو سؤدد وقردد وشملل وجلبب إلى آخره.

الأمر الثاني في الحاجة الماسة إلى إنشاء أو اقتراح هذا الميزان: بيان محل الأصل. الأصل الفاء ثم العين ثم اللام، لذلك قال النيساري نتبع على هذا:

وَتُوزَنُ الأُصُولُ فِي الْكَلاَمِ ... بالْفَاءِ ثُمَّ الْعَينِ ثُمَّ اللامِ

(وَتُوزَنُ الأُصُولُ) يعني أصول الكلمة (فِي الْكَلاَمِ) يعني في الكلمات (بِالْفَاءِ ثُمَّ الْعَينِ ثُمَّ اللامِ)، هذا هو الأصل أن يؤتى بالفاء ثم العين ثم اللام، قد يحصل قلب مكاني كما سيأتي بيانه، فيقدم اللام على العين، أو يُقدم اللام على الفاء، فيُذكر هذا التقديم تقديم الحرف الذي حقه التأخير يذكر في الوزن، مثاله: أيس، في الظاهر قد يقول الظاهري: على وزن فَعِلَ، نقول: خطأ، لماذا؟ لأن ثَمَّ قلباً مكانياً في الكلمة، أيس وزنه كما سيأتي على وزن عَفِل، تقدمت العين على الفاء، إذاً إذا قلت أيس باختصار على وزن عفل، يعلم السامع أن العين تقدمت على الفاء، إذاً بُين المحل الأصلي للحرف بالوزن.

إذاً فائدتان لهذا الميزان: التفريق بين الأصلي والزائد، ثم بيان المحل الأصلي. هذا هو المبحث الأول.

المبحث الثاني: لِمَ كان ثُلاثياً قلنا: فَعَلَ الفاء ثم العين ثم اللام؟

الكلمات العربية الاسم والفعل الاسم المُتمكن والفعل المُتصرف الذي يجري فيه البحث في الصرف لا يقل عن ثلاثة أحرف إلا لعلة، مثل قِ، وقى يقي قِ، قِ هذه كلمة برأسها فِعْل أمر، على كم حرف؟ على حرف واحد، هل هو في أصل وضعه وضع على حرف واحد أم لعلة؟ نقول: لعلة، إذاً لا تكون الكلمات العربية يعني أقل – وسيأتينا بيانه إن شاء الله تعالى عند قوله:

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ

لِمَ كانت الكلمات أو الأسماء والأفعال أقل ما تؤلف منه ثلاثة أحرف.

إذاً لا يوجد كلمة مؤلفة من ثلاثة أحرف إلا وهي اسم أو فعِل، هل تقل عن ثلاثة أحرف أصول؟ نقول: لا، إلا لعلة أصلية، وهل تزيد عن خمسة أحرف؟ نقول: لا. إذاً لا تقل عن ثلاثة أحرف إلا لعلة، ولا تزيد عن خمسة أحرف أصول، أما في الزوائد فيمكن أن تزاد، مابين الثُلاثي والخماسي: الرباعي، وعليه نقول: الكلمات الاسم المتمكن أو الفعل المتصرف إما أن يكون ثُلاثياً، وإما أن يكون رُباعياً، وإما أن يكون خماسياً، هذه هي الأصول. الصرفيون اختاروا في وضع الميزان الصرفي على ثلاثة أحرف، لِمَ تركوا الرباعي؟ ولِمَ تركوا الخماسي؟ قلنا: عندهم قاعدة؛ بناءً عليها قعدوا هذا الميزان الصرفي، القاعدة هذه: أن الزيادة عندهم أسهل من النُقصان، وبعضهم يُعبّر بأن الزيادة أصلٌ والنقص أو الحذف فرعٌ. بناءً على ذلك قالوا: لو وضعنا الميزان الصرفي على أربعة أحرف وأردنا أن نزن به الثُلاثي للزم أن نُنقص منه حرفاً، إذاً وقعنا فيما هو محذور، ولو وضعنا الميزان الصرفي على خمسة أحرف للزم إذا أردنا أن نزن الرُّباعي أن ننقص منه حرفاً، وإذا أردنا أن نزن به الثُّلاثي لزم أن ننقص منه حرفين، أما إذا وضعناه على ثلاثة أحرف فأردنا أن نزن به الرباعي فنزيد حرفاً واحداً، وإذا أردنا أن نزن بالثلاثي الخماسي زدنا عليه حرفين، إذاً هل يلزم محظورٌ على وضع الميزان على ثلاثة أحرف؟ نقول: لا، لماذا؟ لأنه في كلتا الحالتين يُزاد فيه حرفٌ أو حرفان، أما لو وضع رُباعي فلابد من نقص حرف إذا وزن به الثلاثي، أو خماسي لابد من نقص حرفين إذا وزن به الثلاثي، أو حرف إذا وزن به الرباعي، فاختاروا أن يكون على ثلاثة أحرف، أيضاً يُدعم هذا أن أكثر الكلمات ثُلاثية، فمراعاة للأكثر وضعوا الميزان على ثلاثة أحرف.

المبحث الثالث: لِمَ اختيرت الفاء والعين واللام دون سائر الحروف؟ لِمَ اختيرت الفاء والعين واللام؟ قلنا لماذا؟

لأن المخارج ثلاثة، وأرادوا أن يُشارك كل مخرج بحرف.

والثاني وهو أهم: أنه أعم الأفعال، يعني يصدق على كل حدث أنه فِعْل، هل صمت؟ فيقول: فعلت، هل نمت؟ فيقول: فعلتُ، هل أكلت؟ فيصح أن يقال: فعلتُ، فعبر بفعلت عن كل حدث؛ ولذلك جاء قوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ} [المؤمنون:4]، أي مزكون، فعبر بالفعل عن الزكاة هذه المبحث الثالث.

المبحث الرابع: في كيفية الوزن، كيف نزن الكلمات بهذا الوزن الثلاثي؟

قلنا: عندنا الوزن وعندنا موزون، الكلمة التي تؤلف من الحروف ويُراد معرفة الزائد من الأصلي أو المتقدم من المتأخر هذه تسمى موزوناً، كَتَب نقول: هذه موزون، وزنها فَعَلَ، ما يُقابل الفاء وهو الكاف يسمى فاء الكلمة، كتب على وزن فَعَلَ، فَعَلَ كتب الكاف يُقابل الفاء فنسميه فاء الكلمة، التاء يُقابل العين فنسميه عين الكلمة، الباء يُقابل اللام فنسميه لام الكلمة، ثم هذه الأحرف لابد من تحريكها أو تسكينها ما الذي يراعى في التحريك والتسكين؟ نقول: حركات الموزون، فما كان محركاً بفتحٍ حرك في مقابله بفتح، وما كان محركاً بكسر حرك في مقابله بكسر، وما كان بضم فضم، وما كان ساكناً فساكن، كَتَبَ على وزن فَعَلَ، فَعَ حركنا الفاء بالفتح لِمَ؟ لأن مقابل الفاء وهو الكاف محرك بالفتح فَ، تَ عَ، إذاً التاء مفتوحة كذلك نفتح العين من الوزن، كتب على وزن فَعَلَ، فَهِم على وزن فعِل، الفاء مفتوحة لأن الفاء مفتوحة، الفاء تقابل الفاء، فعِل العين مكسورة لِمَ؟ لأن الهاء التي هي عين الكلمة مكسورة فهِم، كرُم نقول: على وزن فَعُلَ بضم العين، لِمَ؟ لكون مقابلها وهو عين الكلمة الذي سميناه عين الكلمة حركته الضمة، فنقول: فعُل، هذا في الفعل، نقول أيضاً: قُفْل على وزن فُعْل هذا في الأسماء، حِمْل على وزن فِعْلٌ، اِبِلٌ على وزن فِعِلٌ، اِبْل بالتخفيف لغة نقول: على وزن فِعْلٌ، قُفُلٌ على لغة وهي الأصل والتسكين تخفيف قفل على وزن فُعُل بضمتين: بضم الفاء وبضم العين.

إذاً نقول: حركة الوزن تقابل حركة الموزون، ما كان مفتوحاً فهو مفتوح، وما كان مكسوراً فهو مكسور، وما كان مضموماً فهو مضموم، وما كان ساكناً فهو ساكن. هذا إذا وزن بهذا الوزن الكلمة الثلاثية، سواء كانت فعلاً أم اسماً. إذا كانت الكلمة أكثر من ثلاثة أحرف فقلنا هنا تنقسم الكلمات إلى كم نوع؟ ثلاثة أقسام أو ثلاثة أنواع إذا زادت عن ثلاثة أحرف، ما كان ثُلاثياً يوزن بالميزان الثُلاثي ولا إشكال، ويشكّل من جهة الصورة بصورة الموزون، أما إذا كانت أكثر من ثلاثة أحرف فنقول: هذه الزيادة التي زادت على الثلاثة لا تخلو من واحد من ثلاثة أمور: إما أن تكون هذه الزيادة من أصل وضع الكلمة، يعني كما نقول: كتب كلها أصول، نقول: جعفر كلها أصول، إذاً جَعْفَ الجيم والعين والفاء هذه ثلاثة أحرف، لا يمكن أن نزن جعفر بفَعَلَ، لماذا؟ لأن جعفر هذه أربعة أحرف وكلها أصول، الراء هذه ليست مزيدة، وإنما نقول: زيادة باعتبار الوزن، تنبه لهذا. إذا قيل: القسم الأول: ما تكون فيه الزيادة من أصوله أو من أصل وضع الكلمة، ليس المقصود بالزيادة هنا الزيادة التي تكون مثل ألف أو نون انطلق، وإنما المراد باعتبار الوزن، فنقول: إن كان الموزون الكلمة أربعة أحرف نزيد لاماً ثانية على فَعَلَ، فجعفر نقول: على وزن فَعْلَلَ، فَعْلَ هذا الأصل الثلاثي، ولكن لما زيدت الراء على الأصل الموزون زدنا لاماً ثانية على الوزن فقيل: جعفر على وزن فَعْلَلَ

نضعف اللام، فُستق كما مثل ابن مالك –رحمه الله تعالى–
وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

فُسْتُق على وزن فُعْلُل، دِرْهَمٌ على وزن فِعْلَل، دَحْرَجَ على وزن فَعْلَلَ. إذاً نزيد لاما ثانية على فَعَلَ الثلاثي لكون الموزون كلمةً رباعية، يعني على أربعة أحرف كلها أصول.
إذا كان الموزون خمسة أحرف فنزيد لامين، ولذلك أطلق ابن مالك (وَضَاعِفِ اللاَّمَ) ولم يُعين لماذا؟ ليشمل ما إذا زيدت لامٌ واحدة، أو إذا زيدت لامان، فإذا كان الوزن ثُلاثياً وكان الموزون على خمسة أحرف نقول: نُضاعف ونزيد لامين، ولكن تبين أو اعلم أن هذا الوزن الخماسي خاصٌ بالأسماء، قال النيبساري:
وَالاِسْمُ أَنْوَاعٌ هِيَ الثُّلاَثِيْ ... ثُمَّ الرَّبَاعِيُّ مَعَ الْخُمَاسِيْ

ثلاثة أوزان
وَالْفِعْلُ نَوْعَانِ عَلَى السَّمَا عِيْ ... هُمَا الثُّلاثِيُ مَعَ الرُّبَاعِيْ

إذاً ليس عندنا في الأفعال ما هو خماسي. جحمرشٌ على وزن فَعْلَلِلٌ زدنا لامين، عندنا ثلاث لامات هنا، فَعْلَلِلٌ، جَحْمَ هذه فَعْلَ الأصل جحم، رش زدنا لامين على اللام الأصلية التي هي لام فعل، إذاً نزيد لامين إذا كان الموزون على خمسة أحرف إذا كان الموزون على خمسة أحرف، هذا هو القسم الأول: إذا كانت الزيادة من أصل وضع الكلمة، يعني تكون الكلمة على أربعة أحرف أصول، وتكون الكلمة على خمسة أحرف أصول، نزيد في القسم الأول إذا كانت رُباعية لاماً واحدة، ونزيد في القسم الثاني إذا كانت الكلمة خماسية نزيد لامين،
وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي

عبر ابن مالك بهذا:
وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

فستق فست فاء سين تاء ثم جاءت القاف هذا الأصل، جعفر راء جعفر جعف هذه ثلاثة أحرف والراء أيضاً هي أصلية.
القسم الثاني: ما إذا كانت الزيادة ناشئة عن تكرير حرفٍ أصلي مطلقاً سواء كان

للإلحاق، سواء كان للتضعيف لأي معنى كان إذا كُرر الحرف الأصلي نقول هنا يوزن هذا الحرف بما وُزِن به رديفه، فإن كان الذي ضوعف هو العين، نقول: نعطيه ما أعطينا العين وهو كونه عيناً، مثاله: قتّل ق ت اللام هذه حروف أصول، القاف والتاء الأولى ثم اللام هذه أصول، الذي ضوعف هنا العين أم اللام؟ العين، إذاً إذا أردنا أن نزن لا نقول: قتّل على وزن قعتل ننزل الحرف الزائد كما هو في الوزن، نقول: لا، لمّا كرر الحرف الأصلي ماذا أعطيناه؟ إذا أعطيناه في الوزن أعطينا هذا الحرف عيناً، وإن كنا أعطيناه لاماً أعطيناه لاماً أيضاً قتّل نقول: على وزن فعّل، قطّع على وزن فعّل، لا نقول: فعطل كما قال الرضي، نقول: لا، إنما هي يُعطى حكم الحرف الذي من جنسه، فإذا أعطيناه عيناً فهو عين، وإذا أعطيناه لاماً فهو لام، مثال اللام: جلبب وشملل، وبعضهم يزيد نرجس، جلبب الجيم واللام والباء أصول الباء الأولى، والباء الثانية هذه زائدة وهي من جنس اللام، يعني اللام الأولى باء، جلبب نقول: على وزن فعلل، الفاء ما هي الفاء؟ الجيم، العين جَلْ اللام الأولى العين، اللام هي الباء، الباء الثانية ماذا نصنع؟ نعطيها من جنس ما أعطينا سابقتها وهو اللام، فنقول: جلبب على وزن فعلل، هذا هو القسم الثاني: إذا كانت الزيادة ناشئة عن إعادة أو تكرير حرفٍ أصلي، قال ابن مالك:

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَأَعْطِهِ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

(وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ) يعني ضاعف الأصل كان ضعفاً له فتعطيه في الوزن ما أعطيت الأصل، إن أعطيته عيناً فتعطيه عيناً أو لاماً فتعطيه لاماً.
القسم الثالث: وهو ما إذا كانت الزيادة غير أصلية ولا ناشئة عن تكرير حرف أصلي، يعني ليست الأول ولا الثاني، القسمة ثُلاثية الأول والثاني، إن لم يكن الأول ولا الثاني فهو الثالث، هذا نزن الأصول بالفاء والعين ثُمَّ اللام، قال النيساري:
وَتُوزَنُ الأُصُولُ فِي الْكَلاَمِ ... بالْفَاءِ ثُمَّ الْعَينِ ثُمَّ اللامِ

وما لم يكن أصلاً فنبقيه بلفظه في الوزن، أو نلفظه في الوزن بلفظه، فنقول: أَخْرَجَ على وزن أَفْعَلَ، أخرج الخاء والراء والجيم هذه أصول نُنزِلُها كما هي، ونلفظُ الزائد بنفسه في الوزن، فنقول: أخرج على وزن أفعل، انطلق على وزن انفعل، استخرج على وزن استفعل، ضاربٌ على وزن فاعل، مضروبٌ على وزن مفعولٌ، إذاً نُنزل أو نضع الحرف

الزائد بنفسه في الوزن، ويبقى سؤال هنا كيف نحكم على الحرف بكونه زائداً أو أصلياً؟ سيأتينا الإعلال من مباحث الميزان الصرفي والحذف والقلب، لكن قبل ذلك نقول: كيف نحكم على الحرف بكونه زائداً أو أصلياً؟ نقول: الضابط في ذلك ما يكون أو نقول: الحرف الأصلي: هو ما ثبت في جميع تصرفات الكلمة. الحرف الأصلي: هو ما ثبت في جميع تصاريف الكلمة لفظاً أو تقديراً.

لفظاً: المقصود بتصاريف الكلمة: أن يؤتى بالمصدر والماضي والأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول، إن بقيت الحروف أو الحرف إن بقي في جميع التصاريف، لم يسقط في تصريف ما، نقول: هذا الحرفُ أصلي لفظاً، كبقاء حروف ضرب، الضاد والراء والباء، نقول: المصدر ضربٌ، هذا هو المصدر المجرد، الفعل الماضي ضرب، بقيت الحروف كما هي لم يسقُط حرفاً، منها المضارع يضربُ بقيت الحروف كما هي، اضرب الأمر، ضاربٌ اسم الفاعل بقيت الحروف لم يسقُط منها حرف، مضروب، ضوارب، ضُرّاب، ضاربان، ضاربون، بقيت الحروف بنفسها في جميع التصاريف لم تسقط، فنحكم على الضاد والراء والباء أنها أصولٌ، وهذا هو ثبات اللفظ بنفسه. أما التقديري: وهو إذا سقط في بعض التصاريف لعلة تصريفية، كعين قال، قال قَوَل، القول يقول نقول هذه الواو أصل لثبوتها في جميع تصاريف الكلمة، لكننا لا نجدها في قُلتُ، قلت هنا القاف ثم اللام، قلت على وزن فُلْتُ أين العين؟ سقطت هل سقوطها دليل على أنها ليست أصلاً؟ نقول: لا، لماذا؟ لأن ما سقط لعلة تصريفية لا ينافي كونه أصلاً، بل هو أصل. الحرف الزائد: ما سقط في بعض تصاريف الكلمة، مثل ماذا؟ مثل حروف المضارعة: ضرب يضرب، اضرب يضرب، نقول: الياء هذه زائدة وليست أصلية، لماذا؟ لأنها توجد في بعض التصاريف دون بعض، توجد في المضارع ولا توجد في الماضي، فدل على أنها زائدة، مثّل ابن مالك: احتُذي، حذا يحذو حذواً، حذا إذاً هل هنا تاء؟ ليست عندنا تاء، احتذي التاء هذه نقول زائدة لماذا؟ لأنها وجدت في افتُعِل ولم توجد في حذا يحذو حذواً، لا المصدر ولا الماضي ولا الفعل المضارع،

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِي ... لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي

هذا ضابط عند ابن مالك -رحمه الله- (وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ) يعني يثبُت ولا يسقط في بعض تصاريف الكلمة، (وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ) يعني فهو أصل، (أَصْلٌ) خبر مبتدأ محذوف، (فَأَصْلٌ) يعني فهو أصل، (وَالَّذِي لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي)، (تَا احْتُذِي)

يعني التاء التي في احتُذيَ نقول: التاء هذه زائدة؛ لأنها توجد في بعض التصاريف دون بعض. إذاً الخُلاصة الحرف الأصلي: هو الذي ثبت في جميع تصاريف الكلمة لفظاً أو تقديراً. والحرف الزائد: هو الذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة. تقديراً هنا قلنا: من أجل إدخالِ الحرف الذي يسقط في بعض التصاريف لعلة تصريفية، كعين قلت، وبعتُ، بعت با ع بَيَع، الياء هذه هي عينُ الكلمة هل وجدت في بعت؟ نقول: لم توجد، هل سقوطها في بعت دليل على أنها زائدة؛ لأن ضابط الحرف الزائد: ما سقط في بعض تصاريف الكلمة، وهنا سقطت العين وهي الياء؟ نقول: لا، لِمَ؟ لكون السقوط هنا لعلة تصريفية، والسقوط الذي يعتبر دليلاً على كون الحرف زائداً هو السقوط لا لعلة تصريفية، هذا هو الحرف الزائد. ثم اعلم أن الذي يُزاد في الكلمة قد يكون من جنس الكلمة كما سبق، وقد يكون من غير جنسها من جنس الكلمة يعني حرف مرادف للحرف الأصلي، من غير جنسها يعني مُغاير لها، من جنسها مثل قطّع، الطاء الثانية زائدة لكنها من جنس العين، والعين الأولى أصلٌ من أصول الكلمة، قردد الدال الثانية زائدة، ولكنها من جنس اللام؛ لأن اللام الأولى الدال الأولى هذه أصل وهذه زائدة، إذاً هي من جنسها، وقد تكون من غير جنسها مثل انطلق، الطاء واللام والقاف هذه أصول، الألف والنون زوائد، هل هي من جنس الطاء واللام والقاف؟ لا، ليست من جنسها. إذاً الزيادة قد تكون من جنس حروف الكلمة، وقد تكون من غير جنس حروف الكلمة، إن كانت من غير جنس حروف الكلمة هي التي سبق التنبيه عليها عند قول الناظم:

والأحرف التي تُزاد في الكلِم ... والأحرف التي تُزاد في الكلِم

سألتمونيها العشرة هذه هي التي تكون من غير جنس الكلمة مجموعة في قولك: سألتمونيها، ونظمها الحريري في الملحة:

وَالأَحْرُفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الْكَلِمْ ... مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ: سَائِلْ وَانْتَهِمْ

.... مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ: يَا هَوْلُ اسْتَنِمْ

في بعض النسخ. إذاً هذا مالا يكون من جنس أحرف الكلمة، كلُ حرفٍ زائدٍ وليس من حروف سألتمونيها فهو للتكرير، احفظ هذا الضابط: كل حرفٍ زائدٍ – هذه من فوائد الحواشي – كل حرف زائد ليس من حروف سألتمونيها فهو للتكرير، ولا يُفهم

من هذا أن ما كان من حروف سألتمونيها لا يكون للتكرير، نقول: لا، ما كان من حروف سألتمونيها قد يكون للتكرير، وقد يكون لغير التكرير، أما ما لم يكن من حروف سألتمونيها فلا يكون إلا لتكرير، لا يكون إلا لتكرير، وسواء كان من حروف سألتمونيها أم من غيرها وهو مكرر قلنا: القاعدة أنه يوزن بماذا؟ بما وزن به الرديف، قطّع على وزن فعّل، وشملل على وزن فعلل، قردد قلنا: الدال الثانية للتكرير الإلحاق، هل هي من حروف سألتمونيها؟

إذاً نحكم إذا مرت بك كلمة وعرفت أن فيها حرفاً زائداً، قردد نقول: الدال الثانية – ليست – هي زائدة وليست من حروف سألتمونيها إذاً تكون للتكرير. شملل هذه اللام الثانية زائدة، وهي من حروف سألتمونيها، ونقول: هي للتكرير؛ لأنه لا يلزم النفي العكس، جلبب الباء الثانية، زائدة هل هي من حروف سألتمونيها؟ لا، إذاً نحكم بكونها للتكرير. إذاً نقول: الخلاصة – نعيد من أجل الفهم – الحرف الزائد قد يكون من جنس حروف الكلمة، وقد يكون من غير جنسها، إن لم يكن من غير جنسها أو إذا كان من غير جنسها فهو من حروف سألتمونيها، وكل حرف زائد ليس من حروف سألتمونيها فهو للتكرير قطعاً، مثل الدال في قردد، والباء في جلبب، أما حروف سألتمونيها قد تأتي للتكرير، وقد تأتي لغير التكرير، وعلى كلٍ يوزن بما وزن به رديفه، احفظ بيت ابن مالك رحمه الله:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِي ... .

هذا الشطر الأول،

.... لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي

تاء حُذفت الهمزة للوزن (مِثْلُ تَا احْتُذِي) هذا هو الضابط،

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِي ... لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي

المبحث الرابع: فيما إذا كان الموزون معلاً. قال المعل، ما هو المُعل؟

المعتل والمعل عند الصرفيين بينهما فرق، المعتل: ما كان أحد حروف الفاء أو العين أو اللام حرفاً من حروف العلة. المُعل: إذا دخل هذا الحرف إعلال فقلبت الواو ألفاً أو الياء ألفاً. فنقول مثلاً: قال، القولُ هذا مصدر، نقول: معتل، لماذا معتل؟ لكون عينه لأنه على وزن فعل، قول على وزن فعل، عينه حرف من حروف العلة وهي الواو، فنعبر عن القول بأنه معتل، ولا نقول: هو مُعل، أما قال أصله: قَوَل، قول معتل، لماذا؟ لكون

عينه حرفاً من حروف العلة، كون الواو قُلبت ألفاً نقول: دخله الإعلال فهو مُعل، إذا قلبت العين أو الواو أو الياء إذا قلبت ألفاً نقول: هذا مُعل، فقال معل، ولا تقل: معتل، باع وصام معل، ولا تقل: معتل. إذاً فرق بين المعتل وبين المعل؛ المعل: ما كانت إحدى حروفه الأصول حرفاً من حروف العلة الواو أو الياء أو الألف، قال الحريري:
وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالأَلْفْ ... هُنَّ حُرُوْفُ الاِعْتِلاَلِ الْمُكْتَنِفْ

إذا حصل إعلال بقلب ونحوه نقول: هذا مُعل، كقال، إذا كانت الكلمة الموزونة معلة، إذاً نحو قال، إذا قلبت العين ألفاً، أصلُ قال: قَوَل على وزن فَعَلَ، إذاً عندنا كلمتان فَعَلَ قول، قول ثم قلبنا الواو ألفاً فصارت قال لتحركها وانفتاح ما قبلها، إذا أردنا أن نزن قال هل نعتبر الأصل أو الفرع؟ نقول: نعتبر الأصل ولا نلتفت إلى الفرع، فنقول: قال على وزن فَعَلَ، ولا يصح أن تقول: قال على وزن فال؛ لأنك لو اعتبرت الفرع لقلت: قال على وزن فال، ولكن اتفق الصرفيون على أن هذا لا يمكن اعتباره، وإنما يُعتبر الأصل فتقول: قال وصام وقام وباع وخاف كلها على وزن فَعَلَ، ولا يصح أن تقول: على وزن فال، كذلك إذا كان الحرف إذا كانت اللام معلة، دعا أصلها: دَعَوَ الألف هذه منقلبة عن واو هذا في الأشهر، وبعضهم أثبت الياء دعو على وزن فَعَلَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً، إذا جئت تزن هل تقول: فَعَلَ باعتبار الأصل وهو دَعَوَ؟ أو تقول: دعا على وزن فعا؟ نقول: الأول، أنه على وزن فَعَلَ، ولا يصح أن تقول: على وزن فعا، يعني تقلب ما قُلِب في الأصل، تقلب في الوزن ما قُلب في الأصل الموزون، نقول: هذا لا يصح وإنما يُعتبر الأصل. إذاً المبحث الرابع: إذا كانت الكلمة الموزونة قد دخلها الإعلال فنعتبر في الوزن الكلمة قبل الإعلال لا بعده، فنقول: قال على وزن فَعَلَ، ولا يصح أن تقول: قال على وزن فَال، وتقول: دعا ورمى على وزن فَعَلَ، ولا يصح أن تقول: دعا ورمى على وزن فعا. هذا المبحث الرابع.
المبحث الخامس: إذا دخل الموزون الحذف، قل أصلها: قُوْل، التقى ساكنان العين التي هي الواو واللام، اللام ساكنة لماذا؟ سكون بناء، والواو ساكنة سكون بنية، وفرق بين البناء والبنية، إذاً قُوْل نقول التقى ساكنان الواو واللام، لا يمكن حذف اللام ولا تحريكها، حذفنا الأول تخلصاً من التقاء الساكنين، فصار وزنه قل، في الوزن إذا أردنا أن نزن هل نزن الأصل قبل الحذف أم بعد الحذف؟ نقول: بعد الحذف، فيُحذف في الوزنِ ما حُذف في الموزون، فإن حُذِف في الموزون العين حُذف في الوزن كذلك، فتقول: قل على وزن فل، صم على وزن فل؛ لأن الواو هي التي حُذِفت هي عين الكلمة، فنحذف

من الوزن ما حُذِف من الموزون، سواء كان المحذوف عيناً كما في قل وبع، بع على وزن فِلْ، العين ذهبت سقطت للتخلص من التقاء الساكنين، فنحذف من الوزن ما حذف من الموزون.

سبق معنا في لفظ اسم أنه على مذهب البصريين أن المحذوف اللام، اسمٌ الأصل: سِمو أو سُمو، حُذفت الواو اعتباطاً اللام، فقلنا في وزنه على مذهب البصريين: اِفْعٌ، حذفنا اللام في الوزن لأنها محذوفة من الموزون، على مذهب الكوفيين المحذوف الفاء لأنه من وَسِمَ عندهم، فنزنه بـ (اِعْلٌ) نحذف الفاء، كذلك عِدَةٌ من الوعد، وعد يعد عِدة، وعد يعد أصلها: يوعد كما سبق، وقعت الواو بين عدوتيها فحذفت صار يعدُ، عدة نقول: وزنه علة بحذف الفاء؛ لأن الفاء هي الواو، وهي محذوفة، فنقول: عدة على وزن علة بحذف الفاء، كذلك هبة من وهب، أين الواو؟ وهب يهب هبةً، هبة على وزن علة، زنة نسمى الوزن، زنة أيضاً من الوزن، وزن يزنُ زنةً، زنة على وزن علة، وقد يبقى حرف واحد وذلك في الفعل الأمر إذا كان فاءه ولامه حرفي علة، وقى يقي قِ، قِ هذا فعل أمر قاف فقط، وزنه عِ، وِلِيَ يلي لِ حرف واحد اللام، تقول: وزنه عِ. إذاً قد يُحذف الفاء فقط، وقد يُحذف العين فقط، أو اللام فقط، وقد يُحذف الفاء واللام معاً. إذاً القاعدة: أنه إذا حُذِف في الموزون حرفٌ يُحذف في الوزن أيضاً،

وَالْحَذْفُ كَالْقَلْبِ فَقُلْ فُلْ مُفْهِمًا ... إِلاَّ إِذَا بُيِّنَ أَصْلٌ فِيهِمَا

إلا إذا أريد التبيين والإيضاح، تقول للطالب: قل فل أصله: فَعَلَ لبيان أن المحذوف هو العين، كذلك قِ أصله فَعَلَ وتبين أن المحذوف هو الفاء واللام، هذا عند التبيين.

المبحث السادس: فيما إذا وقع في الكلمة الموزونة قلبٌ، والمراد هنا بالقلب: القلب المكاني، يعني قد يتقدم، وهذا سبق أن – بيان محل الأصل – من فوائد الميزان الصرفي: بيان محل الأصل، هذا هو المبحث يتعلق به، أنه قد يقع قلب، يعني يتقدم اللام على العين، أو العين على الفاء، أو اللام على العين، أو على الفاء، فهنا نحتاج إلى أن ننظر في الوزن، هل نذكر الأصل أم الفرع، الأصل الذي هو قبل تقدم العين على الفاء مثلاً أو الفرع بعد التقدم؟ نقول: هذا حكمه حكم الحذف، يعني يُذكر في الوزن ما يُذكر في الموزون، يذكر في الوزن ما وقع في الموزون من تقديم أو تأخير، قال النيساري:

إِنْ يَكُ فِي الْمَوْزُونِ قَلْبٌ يُبْدَلِ ... مِيزَانُهُ ....

(إِنْ يَكُ فِي الْمَوْزُونِ) الكلمة التي توزن،

إِنْ يَكُ فِي الْمَوْزُونِ قَلْبٌ يُبْدَلِ ... مِيزَانُهُ ....

يعني تُبدِل في الميزان ما أُبدل في الموزون، تُبدل في الميزان في الوزن ما أُبدل في الموزون، وسبق المثال أيس، قلنا الظاهري يقول: على وزن فَعِلَ، نقول: لا، أخطأت، وإنما هو على وزن عَفِلَ، إذاً أُبدِل في الوزن ما أبدل في الموزون. عرفنا كيف نميز الحرف الأصلي من الحرف الزائد، هنا كيف نحكم على الكلمة بكونها وقع فيها قلب مكاني؟ أولاً القلب المكاني هذا سماعي، لا يصح أن الإنسان يقلب من عنده ثم يقول: هذا فيه قلب بتقديم العين على الفاء، نقول: لا، هذا كله سماعي، ما قُلِب أصلاً في لغة العرب يُبقى على ما هو عليه، ولا يجوز فيه التجديد، والقلب الذي هو قياسي هذا الذي يُسمى بالإعلال، مثل قلب الواو ألفاً وقلب الياء ألفاً، قال قَوَلَ، با ع بَيَع، رَمَيَ رمى، نقول: هذا قلبٌ أيضاً ولكنه قلبٌ قياسي، والذي معنا القلب المكاني: تقديم حرفٍ على حرف، نقول: هذا يُعرف ويُحكم على الكلمة بكونها وقع فيها قلبٌ بأحدِ أمورٍ ستة: الأول: المصدر، مثّلوا لذلك بـ (ناء) ، ناء هذا فعل ماضٍ، ناء أصل الألف هذه منقلبة عن ياء، أصلها: نَيَأَ، مصدر ناء: النأي، نأيٌ على وزن فَعْلٌ، هذه المسائل تحتاج إلى تبيين، نقول: الأصل، نقول: ناء أولاً يُعرف الحكم بكون الكلمة وقع فيها قلب بأصله، يعني بالمصدر، نأخذ مثال المصدر قلنا: ناء فعل ماضٍ، ناء أصل الألف هذه مُنقلبة عن ياء، أصلُها نَيَأَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، المصدر نَأْيٌ على وزن فَعْلٌ، الهمزة هنا وقعت عيناً، الهمزة هي العين، واللام هي الياء، في ناء الفعل الماضي هنا قلنا هذه الياء لو وزناها كما هي على وزن فَعَل لوقعت الياء عيناً ووقعت الياء في المصدر هنا لاماً، ووقعت هنا ناء الهمزة لاماً ووقعت هنا في المصدر عيناً، باستدلالنا بالمصدر بكون الهمزة عيناً والياء لاماً علمنا أن ثَمّ قلباً وقع في الفعل الماضي، نستدل على كون الفعل الماضي وقع فيه قلبٌ بتقديم اللام على العين بالمصدر؛ لأنه لا يمكن أن تكون العين همزة في المصدر ثم تقع لاماً في الفعل الماضي، ولا يمكن أن تقع الياءُ لاماً في المصدر ثم تقع هنا عيناً، لابد من الاتحاد، ما كانت فاءً في المصدر وقع في الفرع والمشتق فاء، وما كان عيناً وقع عيناً، وما كان لاماً وقع لاماً، لما حصل تخالف هنا عندنا بين الفعل الماضي وبين المصدر علمنا أن الفعل الماضي ماذا؟ وقع فيه قلبٌ وهو بتقديمِ اللام على العين، فنقول: ناء على وزن فَلَعَ بتقديم اللام على العين وهذا هو القلب، واضح هذا؟ إذاً نستدل على كون الكلمة وقع فيها قلب بماذا؟ بالمصدر.

وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كَمَا ... نَاءَ يَنَاءُ مَعَ نَأْيٍ احْكِمَا

نَأْيٌ هو المصدر وقعت الهمزة عيناً ووقعت الياء لاماً، هنا وقعت في الفعل الماضي عكس تقدمت اللام على العين تقدمت الياء على الهمزة، واضح هذا؟. هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني الذي يُعرف به القلب: الاشتقاقات، يعني ننظر في اشتقاقات الكلمة،

وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كَمَا ... نَاءَ يَنَاءُ مَعَ نَأْيٍ احْكِمَا

وَبِاشْتِقَاقَاتٍ لَهُ كَالْحَادِي ... وَالْجَاهِ وَالقِسِّيِّ بِاسْتِنَادِي

الثاني الذي يُعرف به القلب: الاشتقاقات، نُمثل لهذا بثلاثة أمثلة على ما ذكره ابن الحاجب في شافيته، الحادي، حادي في الظاهر على وزن فاعل، لكن نقول: هذا خطأ، هذا عند الظاهرية؛ الحادي يأتي الطالب الذي لا يُحسِن يقول: على وزن فاعل، نقول: لا، أخطأت، لماذا؟ لأن هذه الياء مُنقلبة عن واو، أصلُها: حادِو، وقعت الواو متطرفةً رابعةً فقلبت ياءً فصارت حادي، ننظر إلى اشتقاقات الكلمة هذه فنجد الواحد والوُحدة والتَّوحد والتوحيد، هذه كلها اشتقاقات لكلمة واحدة، الواحد على وزن فاعل، الوُحدَى على وزن فُعْلَة، التوحيد على وزن تفعيل، التوحد على وزن تفعل، إذاً ننظر الواو وقعت فاء، والحاء وقعت عيناً، الواو وقعت فاءً، الحاء وقعت عينا، الواو وقعت فاءً هنا، والحاء وقعت عيناً، التوحيد تفعيل، تَفْ الواو وقعت فاءً والحاء وقعت عيناً، إذاً هذا مُطّرِد في سائر الاشتقاقات، أن الواو تقع فاءً والحاء تقع عيناً، ننظر في حادي، وقلنا: أصله: حادِو، وهذه هي الفاء فاء الكلمة من الواحد، إذاً نقول: حصل قلبٌ، أصله: واحدٌ هكذا أصله واحد، نُقلت الفاء إلى موضع اللام هنا صار مبدوءً بالألف، لا يمكن الابتداء به فقُدِمت الحاء على الألف، فصار حادي، نقول: أصل هذه الواو هنا نُقِلت إلى اللام إلى موضع اللام صار ماذا؟ ألف، لا يمكن الابتداء بالألف، فقدمنا الحاء على الألف، فوزنه؟ عالِف. إذاً حادي نقول: هذا وزنه عالِف بتقديم العين على الفاء.

المثال الثاني في الاشتقاقات: جاه، (وَبِاشْتِقَاقَاتٍ لَهُ كَالْحَادِي وَالْجَاهِ) (جَاه) هذه الألف مُنقلِبه عن واو، أصلها: جَوَهٌ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ننظر إلى اشتقاقات هذه الكلمة نجدها من الوجه والوِجهة والتوجه والتوجيه هكذا نقول: وجهٌ على وزن فَعْلٌ، إذاً وقعت الواو فاءً، لا يحتاج بقية الأمثلة، الواو وقعت فاء، والجيم

وقعت عيناً، جَوَهٌ لو قلنا: على وزن فعلٌ كما هو الظاهر لوقعت الجيم فاءً، وهنا وقعت الجيمُ عيناً، ولوقعت الواو عيناً، وهنا وقعت الواو فاءً، فنقول: حصل في الكلمة قلبٌ مكاني، جَوَهٌ تقدمت عَفَل على وزن عفل، هذا يُسمى قلباً مكانياً.

وَبِاشْتِقَاقَاتٍ لَهُ كَالْحَادِي ... وَالْجَاهِ وَالقِسِيِّ بِاسْتِنَادِي

القسّي بتشديد الياء، هذا جمع قوس على وزن فَعْل، جمعُ قوسٍ على وزن فعل، قوس فعلٌ، فلسٌ فعل، فلس يُجمع جمع كثرة على فُلوس، يعني نقول: على وزن فعول، إذاً قوس يُجمع كما جُمع فلسٌ فنقول في جمعه: قووس هكذا هذا حسب حركة الإعراب، قووس على وزن فعول، هنا وقعت القاف فاء، والواو الأولى المضمومة عيناً، الواو هذه زائدة واو الجمع، السين لام في الجمع، المسموع من لغة العرب وقعت السين بعد القاف، يعني بعد الفاء بعد فاء الكلمة، والسين هنا موضعها لام الكلمة فعول، إذاً نعلم بهذا أن في هذه الكلمة قد وقع قلبٌ بتقديم اللام على العين، فنقول في الايصال إلى هذا التركيب، فلوع نعم هذا النهاية، كيف وصلنا إلى قسيّ وهي فلوع؟ نقول: اجتمعت واوان وضمتان، وهذا ثِقلٌ على ثِقل، فقُدِمت اللام موضع العين فقدمت اللام موضع العين فصار هكذا، تطرفت الواو فقلبت ياءً صار هكذا، واو ساكنة وياء اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً فأُدغِمت في الياء صار قسي، الياء يُناسبها ما قبلها الكسر إذاً وجب إذاً نقل الضم إلى الكسر، الانتقال من الضمِ إلى الكسرِ ثقيل فنُقلت الضمة إلى الكسر فصار قسيّ، إذاً وزن قسيّ نقول: فلوع بتقديم اللام على العين، هذا هو الأمر الثاني الذي يُعرف بالقلب في الكلمة: الاشتقاق، يعني ننظر في اشتقاقات الكلمة فنعرف ترتيب الكلمة التي معنا.

الأمر الثالث:

وَصِحَّةُ الْمَقْلُوبِ مِثْلُ أَيِسَا ... وَقِلَّةُ اسْتِعْمَالِهِ ....

يعني (صِحَّةُ الْمَقْلُوبِ) يعني الكلمة التي حصل فيها القلب يصح الحرف الذي قُدِم مع وجود مُقتضِي الإعلال، (صِحَّةُ الْمَقْلُوبِ) هذا الأمر الثالث، (صِحَّةُ الْمَقْلُوبِ) يعني الحرف الذي قُدِم، مثلوا له بـ (أيس)، لو قلنا: أيس هذه فاء الكلمة وهذه عين الكلمة لوقعنا في محذور: وهو أن هذا الحرف قد صح، يعني لم يُعل، لو كان الحرف تالياً للهمزة للزم قلب الياء ألفاً؛ لأن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً، هل قُلبت هنا؟ نقول: صح الحرف، فدل على أن الحرف ليس في موضعه، يؤكد هذا أن الفعل أيضاً

يأتي على يئس، أيضاً المصدر؛ لأنه قد يجتمع دليلان على مدلول الواحد، المصدر: اليأس أليس كذلك؟ اليأس، هنا الذي يتلوا الهمزة الياء ثم الهمزة ثم السين، يعني على وزن فعل، فالياء فاء الكلمة، والهمزة عين الكلمة، فدل على أن هذا الحرف لم يلِ الهمزة، فيكون وزنه عَفِل، كما سبق على وزن عفل بتقديم العين على الفاء،

وَصِحَّةُ الْمَقْلُوبِ مِثْلُ أَيِسَا ... وَقِلَّةُ اسْتِعْمَالِهِ مُسْتَأْنِسَا

الأمر الرابع الذي يُعرف به القلب: قلة استعمال المقلوب، كم هذا؟ أربعة، قلة استعمال المقلوب، يُمثلون لهذا آدُر وأَدْوُر، أدور هذا على وزنِ أَفْعُل، كلاهما مسموعان، هذا سمع وهذا سمع، لكن هذا قليل وهذا كثير، قالوا: إذاً لابد من حمل القليل على الكثير، فأرادوا أن يُفسروا هذه المَدَّة من أين جاءت؟ قالوا: أصل آدر: أدور، آدر أدور جمع دار آدر أدور، أدور هذه الهمزة، الواو المضمومة يجوز قلبها همزة هذه قاعدة: إذاً ضُمت الواو جاز قلبها همزة، فقيل: أَدْءُر، حصل قلب، أَدْءُر على وزن أفعل، هذه عين الكلمة نقلت إلى موضع الفاء فقيل هكذا، هذه دال لا يمكن نُطقها، ألفٌ مفتوحة ثم همزة ساكنة ثم دالٌ مضمومة، القاعدة: أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة وسكنت الثانية وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً فصارت مدةً صار آدر، وزن آدر: أعفل بتقديم العين على الفاء، (وَقِلَّةُ اسْتِعْمَالِهِ مُسْتَأْنِسَا)، ثم قال:

وَبِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ إِنْ فُقِدْ ... عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوُ جَاءٍ فَانْتَقِدْ

الأمر الخامس الذي يُعرف به القلب: لو لم يُحكم بالقلب في الكلمة لترتب عليه اجتماع همزتين في طرف واحد، لو لم يُحكم بالقلب في الكلمة لاجتمع فيه همزتان في الطرف، يعني عدمُ الحكمِ بالقلب همزتين في الطرف، يمثلون بجاءٍ، جاءٍ هذا على وزن فاعل، ضابط هذا الباب أو هذه المسألة هو أن الفعل الأجوف ما هو الفعل الأجوف؟ الذي عينه حرف علة، في جوفه في وسطه حرف علة مهموز اللام مثل جاء، جاء فعل ماضٍ وسطه أجوف؛ لأنه هذه الألف مُنقلبة عن ياء، جاء يجيء والمجيء، نقول: جيأ أصله: جَيَأَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، إذاً ضابط هذه نقول: الفعل الأجوف المهموز اللام جيأ على وزن، فَعَل الياء هي عين الكلمة والهمزة هي لام الكلمة، القاعدة في الفعل الأجوف المهموز اللام إذا أُريد أن يُؤتى باسم الفاعل منه وجب قلب عينه همزة في اسم الفاعل، وهذا مُطلق سواء كان مهموز اللام أو لا، صام نقول:

صائم، قَلَبْتَ العين، صائم على وزن فاعل، إذاً عينه همزة، قام قائم، جاء جاءٍ، جاء هذ النتيجة وإلا سيأتي، إذاً القاعدة: أنه إذا كان الفعل أجوف فيؤتى باسم الفاعل منه بقلب عينه همزة، لو فعلنا هذه القاعدة طبقناها في جاءَ لقلنا: جائِيٌ، أليس كذلك؟ لأننا الهمزة هذه هي لام الكلمة بقيت كما هي الهمزة الثانية، والهمزة الأولى هذه قلبنا العين همزة كما قلنا في صام: صائم، قلنا: جائي الياء هي اللام لما لم نقل هكذا وقلنا هكذا، علمنا أن ثَمَّ قلباً في الكلمة، وهو أن جاءٍ تقدمت ماذا؟ اللام على العين، فمثلاً نقول: جاءٍ أصله: جائيٌ، هذا من باب قاضٍ، إذا نون اسم الفاعل وهو منقوص تقول: التقى ساكنان لا يمكن الاجتماع لا يمكن تحريك الأول لما سبق، نقول: نحذف الياء صار جاءٍ، هنا في هذا التركيب هو الذي يدلنا على هذا أن جائي هذه لم يحصل قلب العين في اسم الفاعل همزة، وإنما قبل القلب تقدمت اللام على العين، فوزنه فالع، هذه اللام هي الهمزة وهذه العين هي الياء؛ لأنه كما سبق اللام هي الهمزة، وهنا الهمزة هنا موجودة ليست همزة اسم الفاعل التي تُقلب في العين لا، نقول: هذه الهمزة هي همزة جيأ اللام، والياء هذه هي العين تأخرت عن اللام فوزنه فالع، هذا هو الأمر الخامس.

السادس: يترتب على عدم القول بالقلب امتناع الكلمة من الصرف بدون سبب.

وَبِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَينِ إِنْ فُقِدْ ... عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوُ جَاءٍ فَانْتَقِدْ

وَبِامْتِنَاعِ الصَّرْفِ مِنْ غَيرِ سَبَبْ ... .

ستة: امتناع الصرف من غير سبب، يعني من غير علة، مثاله: أَشْيَاء، أشياء في الظاهر على وزن أفعال، أفعال هذا ليس ممنوعاً من الصرف، {إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ}

[النجم:22]، أسماء على وزن أفعال، وأفعال ليست ممنوعة من الصرف، لو كانت أشياء على وزن أفعال لسُمِع منع أشياء من الصرف للزم من ذلك أن يُمنع اللفظ بغير موجب، {لاَ تَسْئَلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ} [المائدة:101] إذاً منعت من الصرف، وأفعال هل تُمنع من الصرف؟ نقول: لا تُمنع من الصرف، إذا لم نقل بالقلب لأوجبنا منع الكلمة من الصرف بدون سبب (وَبِامْتِنَاعِ الصَّرْفِ مِنْ غَيرِ سَبَبْ)، لكن نقول: حصل قلب في الكلمة هنا، وأصل أشياء: شَيْئَاء على وزن فعلاء كصحراء، وفعلاء ممنوع من الصرف أو لا؟ ممنوع من الصرف، الهمزة الأولى هي اللام، والألف هذه هي الألف، والهمزة الثانية هي الهمزة الثانية، إذاً اللام هذه هي الهمزة الأولى، فنقول: قُدمت اللام موضع الفاء فقيل: أشياء فيكون وزنه: لَفْعَاء. هذا فيه خلاف، لكن هذا الصحيح لفعاء.

وَبِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ إِنْ فُقِدْ ... عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوُ جَاءٍ فَانْتَقِدْ
وَبِامْتِنَاعِ الصَّرْفِ مِنْ غَيْرِ سَبَبْ ... عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ أَشْيَاءَ تُؤَبْ
فَإِنَّهَا تُوْزَنُ بِاللَّفْعَاءِ ... وَهِيَ كَأَفْعَالٍ لَدَى الْكِسَائِي
وَقَالَ فِي وِزَانِهِ الْفَرَّاءُ ... أَفْعَاءُ وَالْبِنَاءُ أَفْعِلاَءُ

لكن هذا هو الصحيح أنها توزن باللفعاء.
إذاً نقول: ستة أمور تدلنا على أن الكلمة قد وقع فيها قلبٌ:
الأمر الأول: المصدر.
الأمر الثاني: اشتقاقات الكلمة.
الأمر الثالث: صحة المقلوب، يعني الحرف الذي قُلب بقي صحيحاً مع وجود مقتضي الإعلال.
الأمر الرابع: قلة استعماله.
الأمر الخامس: اجتماع همزتين في الطرف لو لم نقل بالقلب، مثل جاءٍ، لو لم نقل الكلمة قد قلبت تقدم حرف على حرف لقلنا جاءء بهمزتين ولكن لم نقل ذلك.
الأمر السادس: منع الكلمة من الصرف من غير سبب.
هذه ستة أمور يُحكم على الكلمة بكونها قد وقع فيها قلبٌ، قلنا هذا هو الباب كله سماعي، يعني يُحفظ ولا يُقاس عليه، ونقف على هذا.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* تعريف المجرد والمزيد.
* أنواع المجرد من الأسماء والافعال.
* مدخل للثلاثي المجرد وأبوابه.

بسم الله الرحمن الرحيم
إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وأشهد أن نبيَّنا محمداً عبدُه ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبة وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد ..

فنبدأ في النظم إن شاء الله تعالى وقد طلب أحد الأخوة أن نقرأ مجموعة من أجل أن يُحفظ لذلك رأيت أن نقرأ عشرة تقريباً من أجل التصحيح ثم بعد ذلك نشرع

قال الناظم رحمه الله تعالى:-

يَقُوْلُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الجَلاَلِ ... مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيْ وَالآلِ

ج

والنبيْ بإسكان الياء بالوزن.

عَبْدٌ أَسِيْرُ رَحْمَةِ الكَرِيمِ ... أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيْمِ

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ أوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ

وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيْهِ ... أوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيْهِ

وَلاَمٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا ... حَلْقِيْ سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا

ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ بِبَابٍ وَاحِدِ ... وَالْحِقْ بِهِ سِتًّا بِغَيْرِ زَائِدِ

وألحق بهمزة قطع هو أصلاً ولكن سُهّلت من أجل الوزن.

فَوْعَلَ فَعْوَلَ كَذَاكَ فَيْعَلاَ ... فَعْيَلَ فَعْلَى وَكَذَاكَ فَعْلَلاَ

زَيْدُ الثُّلاَثِيْ أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ ... وَهْيَ لِأَقْسَامٍ ثَلاَثٍ تَجْرِي

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلَ وَفَاعَلاَ كَخَاصَمَا

وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الأَوْزَانِ ... فَبَدْؤُهَا كَانْكَسَرَ وَالثَّانِي

اِفْتَعَلَ اِفْعَلَّ كَذَا تَفَعَّلاَ ... نَحْوُ تَعَلَّمَ وَزِدْ تَفَاعَلاَ

ثُمَّ السُّدَاسِيْ استَفْعَلاَ وَافْعَوْعَلاَ ... وَافْعَوَّلَ افْعَنْلَى يَلِيهِ افْعَنْلَلاَ

وَافْعَالَ مَا قَدْ صَاحَبَ الَّلاَمَينِ ... زَيْدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ

ج

ذِي سِتَّةٍ نَحْوُافْعَلَلَّ افْعَنْلَلاَ ... ثُمَّ الخُمَاسِيْ وَزْنُهُ تَفَعْلَلاَ

هذه خمسة عشر بيتاً كلُّها في الأفعال المجرَّدة والمزيدة قال رحمه الله تعالى:

ج

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

سَبَقَ أن هذا النظم كغيرة من المتون المختصرة، كاللامية ومتن البناء والتصريف أنها في تصريف الأفعال، لم تتعرض للأسماء؛ لأن الكلمات التي يجري فيها البحث في فن الصرف قلنا ما هي؟ الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة. الأسماء هذه يبحثونها في المطوَّلات، والذي ذكره هنا الأفعال. إذاً نكتفي بما ذكره ولا نتعرض للأسماء إلا ما نحتاج إلية ضرورةً. الاسم والفعل كلٌّ منهما قد يكون مجرداً، وقد يكون مزيداً فيه. المجرد يسميه البعض بالأصلي، ويُسمى أيضا بالمجرد، يعني جُرِّد عن الزيادة. وحدهُ وإن كان لا يحتاج إلى حد أن يقال: المجرد: ما تجرَّد ماضيه عن الزائد. يعني ما كانت حروفه كلها أصلية، ما قابل الفاء والعين واللام أصلي، فإذا كانت الحروف كلُّها أصلية نقول: هذا مجرد من التجريد وهو التخلية، نقول كما سمى المقريزي كتابه: تجريد التوحيد. يعني تخلية التوحيد وتصفية التوحيد. فالمجرد يعني الصافي أو الخالص أو الخالي عن حرفٍ زائد.

والمزيد: ما اشتمل ماضيه على الزائد. إذاً نقول: الفعل نوعان: فعل مجرَّد ويسمى أصلياً، وفعلٌ مزيد فيه ويسميه البعض ذا الزيادة. إذاً المجرد: ما تجرد ماضيه عن الحرف الزائد. ليس في حروفه الثلاثة حرف زائد. إذاً تجرد وتَخَلَّى وخلُص عن الحرف الزائد.

المزيد: ما اشتمل ماضيه على حرف زائد، الفعل له تقسيمات مختلفة، لكن الذي يعنينا هنا هو هذا المجرد والمزيد. كلٌ من الاسم والفعل يكون مجرداً، ويكون مزيداً فيه، والمجرد من الأسماء ثلاثةُ أنواع: ثلاثي ورباعي وخماسي. إذاً يكون في الاسم ما هو خماسيٌ مجرد، يعني جميع الحروف الخمسة هي أصول ولا زائد فيها. – أما الفعل فينقسم – باعتبار الفعل المجرد فنوعان: ثلاثي ورباعي. نقول الفعل المجرد عن الزيادة نوعان: ثلاثي ورباعي. ثلاثي: يعني ما كانت جميع حروفه أصول،. يعني تركب من ثلاثة أحرف وكل هذه الحروف أصول ليس فيها حرفٌ زائد. الرباعي: ما تجرد عن الزيادة. جميع الأربعة الأحرف أصول ولا زائد فيها. هل هناك خماسي في الفعل؟ نقول: ليس في الأفعال ما هو خماسيٌ مجرد، وإنما في الأفعال ما هو خماسي مزيدٌ فيه. إذاً يجتمع الاسم والفعل في نوعين: الثلاثي المجرد، والرباعي المجرد. هناك اسمٌ ثلاثيٌ مجرد واسمٌ رباعي مجرد، وفعلٌ ثلاثي مجرد وفعلٌ رباعيٌ مجرد. هذه نقطة الاتفاق بين الاسم والفعل. ينفرد الاسم عن الفعل بزيادة وزن واحد وهو الخماسيُ المجرد، وليس هناك فعلٌ خماسيٌ مجرد، أقصى ما يصل إليه الفعل بالزيادة ستة أحرف. إما ثلاثي يُزاد عليه ثلاثة أحرف أو رباعي يُزاد علية حرفان. والاسم أقصى ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف. إذاً ليس عندنا فعلٌ مجردٌ خماسي، وليس عندنا فعلٌ ولا اسمٌ سداسيٌ مجرد، وإنما عندنا فعلٌ سداسيٌ بالزيادة، واسمٌ سداسيٌ بالزيادة، وعندنا اسمٌ سباعيٌ بالزيادة. وليس عندنا فعلٌ سباعي بالزيادة. واضح هذا. هذه مسألة. نظمها النسياري بقوله:

وَالاِسْمُ أَنْوَاعٌ هِيَ الثُّلاَثِيْ ... ثُمَّ الرَّبَاعِيُّ مَعَ الْخُمَاسِيْ
وَالْفِعْلُ نَوْعَانِ عَلَى السَّمَا عِيْ ... .

يعني على النقل المسألة نقليه بحته ليس للعقل فيها مجال،

وَالْفِعْلُ نَوْعَانِ عَلَى السَّمَا عِيْ ... هُمَا الثُّلاثِيُ مَعَ الرُّبَاعِيْ

إذاً نخلُص أن الفعل ثلاثي ورباعي. ثلاثي يعترض البعض بأن ثلاثي هذه نسبة إلى ما تركب من ثلاثةِ أحرف أصول، والنسبة إلى الثلاثة أن يقال: ثَلاثيٌ بفتح الثاء، وثُلاثي بالضم شاذٌ؛ لأنه مخالف للقياس. إذاً ما اصطلح عليه الصرفيون من وصفهم للأحرف الثلاثة مجتمعة أنها ثُلاثيٌ بالضم بضم الثاء نقول: هذا شاذٌ، وأنه مخالفٌ للقياس.
والقياس أن يبقى الحرف محركاً بالفتح على أصله قبل دخول ياء النسبة، فنقول: ثَلاثي.
إذاً ثُلاثي شاذ؛ لأنه مضموم الثاء، والقياس فتح الثاء. كذلك رُباعيٌ فيه ثلاثة شذوذات:
أولاً: حذفُ الهمزة؛ لأنه نسبة إلى أربعة ما تركب من أربعة أحرف، الأصل أن يقال: أَرْبَعي، ولكنه قيل: رُباعي، أين الهمزة؟ نقول: حُذفت، وحذفها شاذٌ؛ لأنه مثل مخالف القياس والأصل بقاؤها. ثانياً: (أرْ) نقول: الراء ساكنة. وقالوا: (رُ) بضم الراء، إذاً هذا شذوذ آخر. ثالثاً: (رُبا) مد الباء أو المدة هذه أيضاً شاذة.
فثلاث شذوذات. نقول: في قولهم رباعي. والقياس أن يقال: أربعي نسبة إلى أربعة؛ لأن المنسوب قبل النسب يبقى كما هو في الأصل، إلا الناقص وإلى آخره، لكن هذا يبقى على أصله كما قال: قُرَيْش قُرشي تبقى الحركات على ما هي عليه قبل النسبة. إذاً نقول: ثُلاثي ورُباعي لكن نحن نجري على ما جرى عليه الصرفيون. والبعض يقول: خطأ مشهور خيرٌ من صوابٌ مهجور وإن كان فيها نظر هذه، لكن هذا هو المشهور. الفِعل قلنا مجردٌ ومزيدٌ فيه، بدأ الناظم بذكر الفعل المجرد الثلاثي، وسيأتي ذكرُ الفعل المجرد الرباعي، فقدَّم الثلاثي على الرباعي، لماذا؟ لأنه مقدمٌ طبعاً فقدم وضعاً، الأصل في العقل وفي النفس أنه لا يتصور الفعل من أربعة الأحرف، إلا إذا سبقه تصور أنه يتركب من ثلاثة أحرف، فالثلاثي مقدم طبعاً في النفس.
فَقَدِّم الأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ ... لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

فيتصور العقل أولاً أنَّ الفعل يتركب من ثلاثة أحرف، ثم ينتقل بعد ذلك إلى تركبه من أربعة أحرف. فما تركب من أربعة فلا بد أن يكون مسبوقاً بثلاثة أحرف. فإذاً هو مقدمٌ طبعاً، فقدم وضعاً في التأليف والتدريس ليوافق الوضعُ الطبَعَ ليكون التوافق بين الطبع والوضع. وقيل: إن الثلاثي أصلٌ بالنسبةِ للرباعي ولذا قدَّمه عليه. أقل ما يتألف منه الفعل والكلام في الفعل والاسم كذلك أقل ما يتألف منه ثلاثة أحرف، وأكثر ما يتألف من الحروف الأصلية أربعة أحرف. ثلاثة أحرف يعني لا يكون خماسياً، ثلاثة أحرف قيل في تعليل يعني ذلك: لا يوجد فعل من حرفين أو حرف إلا وثَمَّ حرفٌ أصليٌ محذوف يعني قد يقول: "عِ، قِ، لِ" هذه أفعال وهي على حرفٌ واحد، نقول: لا، الحذف هنا لعلة تصريفية، وما حُذف لعلة تصريفية فهو كالثابت. إذاً قِ نقول: هذا في الأصل أنه مؤلف من ثلاثة أحرف. إذاً أقل ما يتألف منه الفعل من أحرف أصول هو ثلاثة أحرف. هل يوجد عندنا فعلٌ مؤلفٌ من حرفين أو من حرف؟ هل يوجد؟ في الأصل لا يوجد، لكن السؤال إذا قيل: هل يوجد فعلٌ أقل من ثلاثة أحرف؟ نقول: دقيقة، نقول: فيه تفصيل، إن كنت تعني أنه أقل من ثلاثة أحرف أصول فلا، وإن كنت تعني أنه أقل من ثلاثة أحرف بالحذف – ويكون الحذف لعلة تصريفية – فنعم؛ لأن قِ هذا نقول: فعل أمر وهو مؤلف من حرف واحد في اللفظ. لِمَ أقل ما يتألف منه ثلاثة أحرف؟ قيل في تعليله: إن النطق بالكلمة لابد أن يكون مفتتحا بحرفٍ، ولابد أن يكون مختتماً بحرف. إذاً لابد من حرف يُبتدأ به، ولابد من حرف يُوقف عليه، كل لفظ لابد من هذه المقدمات. حرف يُبتدأ به يفتتح به اللفظ، وحرفٌ يوقف عليه. حرفٌ يبتدأ به الابتداء لا يمكن أن يكون الحرف ساكناً، أليس كذلك؟ لا يبتدأ بساكن، إذاً لا بد أن يكون الحرف المبتدأ به محركا، ولا يوقف على متحرِّك، وإنما يوقف على ساكن. إذاً حرفٌ يبتدأ به متحرك، وحرفٌ يوقف عليه ساكن. والحركة والسكون ضدانِ، والانتقال من المتحرك إلى ضده فيه ثِقَل، قالوا: إذاً لابد من حرفٍ يتوسط بينهما يكون كالتنفيس للمتكلم؛ لأن اجتماع ضدين فيه ثِقل، ليس متعذراً وإنما فيه ثقل، ولذلك العرب من قواعدهم العامة: التماس الخفة، طلبُ الخفة، كل ما يؤدي إلى الخفة فهو مطلوب في لغة العرب. إذاً ثلاثة أحرف: حرفٌ يبتدأ به، وحرفٌ يوقف عليه، وحرفٌ يتوسط بين المتحرك والساكن؛ ليكون واسطةً بين الانتقال من الضد إلى ضده. أكثر ما يتألف منه الفعل أربعة أحرف، ولا يوجد خمسة أحرف، لماذا؟ قالوا: لأن الفعل الرباعي إذا كان مؤلفا من أربعة أحرف كلها أصول إذا اتصل به ضمير رفع متحرك تاء المتكلم والمخاطب ونون الإناث مثلاً، صار هذا الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة، ضرب ضربتُ، دحرج دحرجتُ، التاء مع دحرج صار كالكلمة الواحدة، فإذا صار كالكلمة الواحدة فصار

كأنه خماسي مجرد. والعرب أرادوا ألا يجعلوا الفعل خماسياً مجردا؛ لئلا يساوي الاسم. دائما الاسم يكون أرفع؛ لذلك قيل: هو من السمو وهو العلو، سما يسمو علا يعلو، فعلا الاسمُ على الفعلِ بزيادة وزن لا يشاركه.

قال: له شاركتني في الثلاثي وفي الرباعي، ولابد أن تعرف قدرك ونزيدُ عليك بوزن خاص لا تشارُكني فيه، فإذا اتصل الفعل بالضمير الرفع المتحرك صار كالخماسي الأصول؛ لأن الفاعل نُزل منزلة الجزء من الكلمة، فلما نُزّل الفاعل من الفعل منزلة الكلمة قالوا: لئلا يُجعل مساوياً للفعل لم يعطَ خمسةَ أحرف، وإنما وُقِف على أربعة أحرف، وما كان منزلاً منزلةَ الكلمة ليس هو كالكلمة الخالصة، لأنه إذا قيل: ضربت أو دحرجتُ هذا خمسة أحرف، وإذا قيل: الفاعل نُزِّل مُنزلةَ الجزء من الكلمة، صار الفعل الرباعي مع الفاعل مُنزلة الخماسي من الاسم. نقول: لا، بينهما فرق لأن الخماسي في الاسم خماسي أصلي، والخماسي في الفعل مع الزيادة خماسي فرعي بالتنزيل، ليس من يختم القرآن كمن قرأ {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} [الإخلاص:1] ثلاث مرات، وإن كان الأجرُ قد يكون واحداً، أليس كذلك، كذلك نقول هنا: ليس الرباعي الذي اتصل به ضمير رفع متحرك هو صار كخمسةِ أحرف أصول ليس هو مساوياً للاسم المجرد الأصول. إذاً لا يقل عن ثلاثة أحرف، ولا يزيد عن أربعة أحرف. لا يقل عن ثلاثة أحرف لماذا؟ لأنه لابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرفٌ يُتوسط بينهما. لا يزيدُ عن أربعة لماذا؟ لأنه إذا اتصل الضمير بالرباعي نزل منزلة الخماسي، والخماسي هذا الأصول خاصٌ بالاسم، ولا يشاركه فيه الفعل. الكلام في الفعل المجرد الثلاثي قدمه الناظم (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌ)، ثم يأتي (الرباعي ببابٍ واحدٍ)، وعقلاً يقدم الثلاثي على الرباعي. الفعل الثلاثي المجرد: ما تركب من ثلاثة أحرف أصول وتجرد عن الزائد. هذا له قسمتان: قسمة عقلية وقسمة عربية وجودية. باستقراء كلام العرب وُجِد أن الفعل الثلاثي المجرد له ثلاثة أوزان (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ) هذه ثلاثة

الْمَاضِي لِلْمُجَرَّدِ الثُّلاَثِيْ ... أَبْنِيَةٌ تُحْصَرُ فِي ثَلاَثِ

فَعلَ أوفَعلَ ثُمَّ فَعلاَ ... وَيَلْزَمُ الثَّالِثُ مِثْلُ سَهُلاَ

القسمة العقلية تقتضي أن تكون الأوزان على تسعة أبواب، لماذا؟ لأننا عندنا ثلاثة أحرف: الفاءُ والعينُ واللام. الفاء يحتمل من جهة التحريك وعدمه إما أن يكون ساكناً أو مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، ولا يُبتدأ بساكن فنسقط السكون، فيحتمل ثلاثة

أشياء: الفتح والضم والكسر. العين يَحتمل أربعة أمور: التسكين (السكون) الفتح الضم الكسر أربعة أشياء. اللام لا مبحث للصرفي في اللام في حركة اللام في الأصل، في الجملة لا مبحث للصرفي في اللام، لماذا؟ لأن حركتها إما بناء أو إعراب، وهنا الفعل مبني على الفتح مطلقاً. إذاً يلزم الفتح لفظاً أو تقديراً،

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسِ ... فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيرِ لَبْسِ

وَحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخِيرِ مِنْهُ ... كَقَوْلِهِمْ صَارَ وَبَانَ عَنْهُ

إذاً هو مفتوح أبداً هذا هو الصحيح لفظاً أو تقديراً، سواءً جُرد عن الزيادة، أو اتصل به شيء آخر نقول: هو مفتوحٌ أبدا سواءً كان مفتوحاً ظاهراً ملفوظاً به أو مقدراً. إذاً اللام لا مدخل للصرف فيها؛ لأنه ملازم للفتح. نقول: أقل ما يتألف منه الفعل ثلاثة أحرف إذا قلنا: فَعَل هكذا هذا يحتمل الفتح والضم والكسر هذا الحرف الأول، هذا ملازم للفتح لفظاً أو تقديراً، ولا مبحث للصرفيين في هذا الحرف. ماذا بقي العين؟ العين يحتمل السكون ويحتمل الفتح ويحتمل الضم ويحتمل الكسر ثلاثة في أربعة كم؟ اثني عشر وأنا قلت تسعة. قد أخطأت، ذلك في الفعل المضارع، إذاً ثلاثة في أربعة نقول يساوي كم؟ اثنا عشر باباً الأصل وزناً، لكن قلنا: يسقط الضم من هنا من الفتح، ويسقط الكسر، أما السكون فأسقطناه لكونه لا يُبتدأ بساكن، أما الضم والكسر قالوا: لئلا يُنتقل من ضمٍ إلى كسر في فُعِلَ، ولئلا يُنتقل من كسر إلى فتح أو ضم في فُعِل إذا قيل بالثاني. إذاً نسقط الضم والكسر لاستثقال الافتتاح بالضم والكسر. إذاً لثقل وكُلْفة الافتتاح بالضم أو الكسر نقول: لا يكون الحرف الأول مضموماً ولا مكسوراً، إنما يتعين عندنا أن يكون مفتوحاً. قد يَرِد في الضم مثلاً ضُرِب؛ ضُرب هذا نقول: مفتوح الأول، ضُرب على وزن فُعِل، إذاً وجد في الأول فاء على وزن فُعِل إذاً الفاء هذا مضموم إذاً وجد. لماذا أسقطنا الضم من هنا للثقل ثم أوجدناه في باب فُعِل؟! نقول: الكلامُ في الأصول لا في الفروع، والأصل فَعَلْ ونُقل إلى فُعِل للتمييز بين ما أُسند إلى الفاعل وما أسند إلى المفعول؛ لأنه إذا لم يُغيَّر أول الفعل لالتبس المسند إلى الفاعل مع المسند للمفعول؛ لأنك تقول: ضَرَب زيدٌ عمراً، إذا حُذف الفاعل لغرض معنوي أو لفظي وارتفع المفعول به أخذ حكمه،

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ ... فِيمَا لَهُ ....

نقول: ضَرَبَ عمر أليس كذلك؟ هذا نائب فاعل حذفنا الفاعل الأصل هذا أنه مفعول

به أقيم مقام الفاعل، فإذا قيل: ضَرَب عمرٌ السامع هل يتبين أنه يريد إسناد الفعل إلى الفاعل أو إلى المفعول؟ لا يتبين. إذاً لابد من علامة لفظية يتبين السامع منذ أن يسمع الكلمة من المتكلم أن المقصود اسناد الحكم الذي هو الفعل إلى المفعول لا إلى الفاعل، فَوُجِّهَ إلى كونه يضم أوله ويكسَر ما قبل آخره فيما إذا كان ثلاثياً.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

إذاً الضم في ضُرِب لا يُعترض به على إسقاط الضم هنا للثقل؛ لأنا نقول: لا يأتي المسند إلى الفاعل مضموماً لماذا؟ لأن الضم ثقيل، ولا يفتتح بثقيل، وكذلك لا يكون مكسوراً لأن الكسر في أول الكلام ثقيل ولا يفتتح بالثقيل. يُعترض بنحو ضُرِب، نقول: لا يُعترض به، لماذا؟ لأن الكلام في الأصول، والايراد بالفروع. لا يُعترض على الأصل بالفرع. هذا مستثنى. لِمَ لَمْ يُعكس؟ يقال: يبقى النائب المسند إلى المفعول على الفتح ويُجعل المسند إلى الفاعل بالضم نقول: لماذا؟ لأن المسند إلى الفاعل كثير، والمسند إلى المفعول قليل، فأعُطي الخفيف الذي هو فتح أوله للكثير، وأعُطي الثقيل للقليل؛ جرياً وطرداً للقاعدة وهي سلوك التعادل والتناسب. إذاً لا يَرِد فُعِل على إسقاط الضم، كذلك يرد على إسقاط الكسر في الافتتاح بنحو شِهْدَ كل ما كان من باب فَعِلَ في الأسماء كما سبق في الكلمة كل ما كان من باب فَعِل في الأسماء أو في الأفعال يجوز فيه تسكين العين، ويجوز فيه نَقْلُ حركةِ العين إلى الفاء، ويجوز فيه لغةٌ ثالثة إذا كان حلقي العين إتباع حركة الفاء للعين، هذا سبق في كَلِمَة قلنا: كلمة على وزن فَعِلَ يجوز فيها ثلاث لغات كَلِمَة هذا الأصل وكَلْمَة وكِلْمَة (كَتِف وكِتْف وكَتْفْ)، فخِذٌ هذا على وزن فَعِل يجوز تقول: فَخْذٌ، ويجوز أن تقول فِخْذٌ، ويجوز أن تقول فِخِذ. كذلك شَهِدَ وهو فعل ماضي، شَهِدَ على وزن فَعِل يجوز أن يُقال فيه شَهِدَ الأصل هذا لغة أصلية، ويجوز تسكينُ عينهِ فيقال شَهْد، ويصح أن يقال شِهْدَ، ويقال شِهِد بإتباع حركة الفاء للعين. إذاً وجد كسر الفاء في الفعل الماضي، ونحن أسقطنا الكسر في الفاء هنا دفعاً للكلفة والثقل!. ماذا نجيب؟ نقول: الأصل في هذا الفعل شَهِد هذا الأصل على وزن فَعِل، وشَهْدَ وشِهْدَ شِهِد هذه فروع، ولا يعترض بالفروع على الأصول. إذاً لا اعتراض على اسقاط الضم وعلى اسقاط الكسر من افتتاح الفعل الماضي الثلاثي المجرد. إذاً يحتمل الفاء هنا ثلاثة: أوجه الفتح والضم والكسر، التسكين ساقط من أصله لا يرد لأنه لا يبتدأ بساكن. الضم والكسر نُسقطهما للثقل لأن فيهما كُلْفةً واستثقالا. قيل: والطبائع لا تميل إليهما. لذلك الناس الآن حتى الأمور التي تكون

دارجة على الألسنة إذا كان ضماً يَفِرُّون منه إلى الكسر؛ لذلك يسمون مُساعد يقولون مِساعد فراراً من الضم إلى الكسر. هل يُعترض على اسقاط الضم بوجوده في ضُرِب؟ نقول: لا يُعترض، لماذا؟ لكون فَعَل أو الفِعْل هنا مبني للفاعل وهو أصل، وهذا مبني للمفعول وهو فرع، هل يعترض على اسقاط الكسر من فاء فعِل هنا بوجوده في شِهْد وشِهِد؟ نقول: لا يُعترض، لماذا؟ لأن هذا فرع وهنا أصل ولا يعترض بالفرع على الأصل. إذاً ماذا بقي لنا كم حالة هنا بقيت؟ حالة واحدة وهي الفاء إذا نلتزم أنَّ الفاء مفتوحة. هنا التسكين يَسقط يبقى معنا الفتح في فاء مع ضم العين أو فتحها أو كسرها، يعني تبقى لنا ثلاث حالات من العين، من أربع مع حالة من أربع مع الفاء. أما التسكين هنا يسقط قالوا: لأن الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، ما حكمه؟ يُبنى على الفتح المقدر، لكن يجب تسكينه لفظاً.

إذا قيل: ضربتُ ضَرَب هذا فعل ماضي هذا الأصل، إذا اتصلت به تاء المتكلم أو المخاطب نقول: هنا يجب تسكينه، وهذا التسكين ليس تسكين بناء على الصحيح، وإنما هو دفعا لتوالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، الفاعل يُنزّل من فعله منزلة الجزء من الكلمة، وهذا سبق شرحه في الملحة، ضَرَبَتُ هذا الأصل، إذا نُزِّل الفاعل من الكلمة منزلة الجزء منه عندهم قاعدة: أن أربعَ متحركات فيما هو كلمة أو كالكلمة لا يمكن أن تتوالى هذه الأربع المتحركات، يعني متحرك فمتحرك فمتحرك فمتحرك لا يوجد في كلمة واحدة، إنما لابد أن يتخللها الثاني أو الثالث أن يكون ساكناً، وهنا نزل الضمير من الفعل منزلة الجزء منه، إذاً صار أربع متحركات، لابد من تسكين الأخير، إذا سُكن الأخير وكان الثاني ساكنا ماذا يحصل؟ التقى ساكنان الأول مفتوح هذا مثال تجويز فقط ليس صحيحا، لكن تجويز؛ إذا قيل الأول مفتوح والثاني ساكن هنا الأول مفتوح والثاني ساكن، إذا سُكِّن الفعل لاتصاله بضمير رفع متحرك التقى ساكنان لا يمكن تحريك الأول، لماذا؟ لأنه على زنة فَعْلَ إن جوزناه، يعني الثاني يكون ساكنا، فإذا حُرِّك الأول الذي هو عين الكلمة إما أن يحرك بالكسر أو الفتح أو الضم، وعلى كلٍ لو حُرك بالفتح أو الكسر أو الضم لالتبس بوزن آخر؛ لأنه على زنة فَعَل فإذا حركنا الأول بالكسر التبس بفَعِل، وإذا حركناه بالفتح التبس بفَعَل، وإذا حركناه بالضم التبس بفَعُل، إذاً تحريكه ممتنع، هل يمكن حذفه؟ نقول: لا يمكن أن يحذف؛ لأنه باتفاق أن شرط حذف الحرف عند التخلص من التقاء الساكنين لابد من تحقيق شرطين: الأول: أن يكون حرف لين. الثاني: أن يوجد دليلٌ يَدل عليه إذا حذف.

يعني يكون ما قبله محركاً بحركة من جنس الحرف المحذوف، وهل هذه موجودة؟ ليست موجودة إذاً يمتنع أن تكون ساكنا، فنسقط هذا الوزن هذا من باب التعليل، والأصل أنه ما سمع. يعني العلة أنه ما سمع فتح الفاء وإسكان العين ويكفيك هذا. لكن لو أردت التعليل تقول: لا يمكن التسكين لأنه إذا اتصل بضمير متحرك سُكن آخره فالتقى ساكنان امتنع التحريك وامتنع الحذف. إذاً نسقط هذا الوزن من أصله، فيبقى عندنا كم؟ ثلاثة (فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ) ثلاثة أوزان. وهذا الترتيب مطلوب فَعَلَ الأصل، ثم يقال فَعِلَ، ثم يقال فَعُلَ، (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ) ، فَعَلَ هذا محرك الفاء والعين بالفتح، وهو أخف الأوزان، لما خَفَّ وزنُه كُثر استعماله، ولما كُثر استعماله استُعمل متعدياً ولازماً. إذاً فَعَلَ هو الكثير في لسان العرب، لماذا؟ لخفته خفة الفتح في الفاء وخفة الفتح في العين، وهذه قاعدة كبرى عندهم التماس الخفة كلما كثُر أو كلما خف اللفظ كثر استعماله وجوزوا له من الحذف وغيره،.

فَعَلَ كثير الاستعمال، لماذا؟ لخفته، ما وجه الخفة؟ كونه مفتوح الفاء مفتوح العين، لما كثر استعماله ودار على ألسنة العرب من المقعَّد أن كلَّ فعلٍ لابد له من فاعل، وكل فعلٍ لابد له في الأصل من محلٍ يقع عليه، ولذلك كان الأصل في فَعَلَ أنه متعدي ويرد اللزوم عليه، إذاً يكون لازماً ويكون متعدياً والتعدي فيه أكثر من اللزوم، لماذا؟ لأن كلَّ فعل لابد له من فاعل، وكل فعل لابد له من محل يقع عليه وهذا هو حد المفعول به.
إذاً فَعَلَ أكثر الأوزان استعمالاً؛ لخفته، ويأتي متعدياً ولازماً. متعدي مثل نَصَرَ يَنْصُر نَصْرَاً، وهذا هو الباب –كما سيأتي–. نصَر نقول: هذا فَعَل ماضي على وزن فَعَل وهو متعدي، يعني يطلب مفعولاً به. يأتي لازماً قَعَد على وزن فعَل، هل هو متعدي أو لازم؟ نقول: لازم.
وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ ... مَفْعُولَهُ مِثْلُ سَقَى وَيَشْرَبُ

ضابط الفعل المتعدي: ما تعدى لنفسه إلى المفعول به فنصبه. إذاً هذا الوزن الأول، يُذكر أولاً. بعض كتب التصريف يُقَدِّم ويؤخر، يقول: فَعُل فَعِل فَعَل. نقول: هذا مخالفٌ للأصل، لماذا؟ لأنَّ الأصل أن يقدم ما كثر استعماله، والذي كثر استعماله هو فَعَلَ بفتح الفاء والعين. إذاً هذا فَعَلَ أكثر الأوزان استعمالا لخفته، لذلك كَثُرَ وَجَرَى على ألسنة العرب، واستعملوه متعدياً ولازماً، والتعدي فيه أَكثرُ من اللزوم. يعني الأفعال المسموعة على زنة فَعَلَ المتعدية أكثر من الأفعال التي على زنة فَعَلَ وهي

لازمة.

المرتبة الثانية: فَعِل، كسر العين بالنسبة لفتح العين ثقيل أو خفيف؟ أيهما أثقل فَعَلَ أم فَعِل؟ فَعِل أثقل، إذاً كسر العين من فَعِل بالنسبة إلى فَعَل ثقيل، إذاً ثقل فَعِلَ على الألسنة، فلما ثَقُل صار أقل استعمالاً من فَعَلَ، وهو أيضاً يُستعمل متعدياً ولازماً، لكن بالعكس من باب فَعَل، اللزوم فيه أكثر من التعدي.

الثالث: فَعُل بضم العين، وهو أثقل من فَعِل، فلذلك أقلَّ استعمالاً وجرياً على الألسنة من فَعَلَ وفَعِلَ، فَعِل باعتبار فَعَل قليل أقل، وفَعِل باعتبار فَعُلَ أكثر، استعمال فَعِل بكسر العين على ألسنة العرب أكثر من استعمال فَعُل بضم العين. إذاً على هذا الترتيب فَعَل فَعِل فَعُل. فَعُل هذا بضم العين لا يُستعمل إلا لازماً، يعني لا يأتي متعدياً، فَعِل مثل فَرِح إلى آخره، فَعُل مثل كَرُم وشَرُف، فَعُل لا يستعمل إلا لازماً، يعني لا يأتي متعدي من باب فعُل، لماذا؟ قالوا: لأن فَعُلَ يُستعمل في الدلالة على المعاني والصفات اللازمة الثابتة في الموصوف، فكل ما كان ثابتاً من الأوصاف أو كاللازم من الأوصاف فيأتي على زنة فَعُل، مثل شَجُع وكَرُم وشَرُف، شَرُف هذا الإنسان شريف، لا يكون شريفاً في الصباح وخسيساً في المساء. نقول: هو شرُف أي ملازمٌ لهذه الصفة بدليل مجيئه على زنة فَعُل، فكل ما جاء على زنة فَعُل فهو دليل على أن موصوفه قد اتصف بهذه الصفة على جهة الدوام والثبوت، لذلك القاعدة أن كلَّ ما كان على زنة فَعَل أو فَعِل إذا أريد به على صفة الثبوت، صح مجيئه أو نقله إلى باب فَعُل، علِم نَصَر ضَرَبَ فَهِم فَقِهَ هذه كلها لا تأتي في الأصل على وزن فَعُل، علم يدل على ماذا؟ على اتصاف الموصوف بالعلم، لكن لو أريد أن العلم صار سجية وصفة ثابتة له جاز أن يُقال: عَلُم زيدٌ، يعني تنقله من باب عَلِمَ إلى فَعُل، فتقول: عَلُم زيد. ضَرَب زيد هذا دليل على أنه يضرب ويترك، لكن إذا كان يضرب صباح مساء وصار الضرب صفة أو كالصفة اللازمة له تقول: ضَرُب زيدٌ، أي ملازمٌ للضرب، ويكاد أن يكون الضرب صفة لازمة لا تنفك عنه في حال من الأحوال. عَلُم فَرُح، إذاً القاعدة: كلما كان من باب فَعَل أو فعِل يجوز نقله إلى باب فَعُل. وباب فَعُل هذا بضم العين خاص بالأوصاف اللازمة الثابتة المستقرة التي توجد في جميع الأزمان، فإذا كان من باب فَعِل صح نقله إلى باب فَعُل، وإن كان من باب فَعَل صح نقله إلى باب فَعُل للمشاركة في المعنى. هل يُعكس؟ أن يُنقل فَعُل إلى فَعَل أو فَعِل؟ نقول: باتفاق لا يجوز أن يُنقل فَعُل إلى فَعَل أو فَعِل، وإنما العكس هو الصواب. –واضح هذا–

إذاً نقول: الأوزان في الأصل أنَّها اثنا عشر وزناً، خلصنا إلى ثلاثةِ أوزان بالعلل السابقة أو كونها سمعت من لغة العرب فَعَل أو فعِل أو فعُل، هذا من جهة نفسه الفعل من جهة نفسه. أما إذا نظرنا إلى الفعل المضارع باعتبار ماضيه فالمسموع من لغة العرب ستة أبواب كما ذكر الناظم هنا، (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ) يعني من حرف الزيادة،

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ ....

والأصل أن يُقال: ستة، حذف التاء هنا لحذف المعدود، وإنما يلزم المخالفة إذا ذُكر المعدود، إذا ذكر المعدود هذا الذي يلزم فيه ذكر التاء أو حذفها، يعني الوجوب في ذكر التاء أو عدمها إذا لُفِظَ بالمعدود، أو لم يتقدم. أما إذا تقدم أو حُذف فيجوز ذكر التاء وعدمها، «مَنْ صَامَ رَمْضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا» ما هو المعدود أيام أو ليالي؟ أيام، إذاً ستة أيام هذا الأصل، والأصل أن يقال: ستة، إنما حذفت التاء لحذف المعدود، ويجب ذكر التاء إذا ذُكر المعدود. لو قيل: ستة أيام وجب ذكر التاء، أما لو حُذفت الأيام يجوز ذكر التاء ويجوز حذفها والأولى ذكرها. إذاً نقول: باعتبار الماضي ستة أبواب، والقسمة العقلية تقتضي أن تكون تسعة أبواب، سقط كم باب؟ ثلاثة أبواب، فنقول: فَعَل في الأصلِ. أولاً نعلم أنَّ القاعدة في الفعل المضارع أن تكون عين المضارع مخالفةً لعين ماضيه، هذا هو الأصل المطّرد. أن تكون حركة عين المضارع مخالفة لعين الماضي، فإذا كان فَعَل فتح العين إذاً لا يأتي منه يَفْعَل، وإنما يأتي يَفْعُل ويَفْعِل بضم العين وكسر العين، أما يَفْعَل فهذا على خلاف القياس. فَعِل بكسر العين، الأصل في مضارعه أن يكون بالفتح أو بالضم، فمجيؤه بالكسر نقول على خلاف القياس. فَعُل الأصل فيه أن يأتي على يَفْعَل أو يَفْعِل بكسر العين أو فتح العين، مجيؤه فعُل يفعُل نقول: على خلاف القياس. إذاً هذه كم كلها؟ تسعة، هذا الأصل أن يكون ثلاثة من باب فَعَل، وثلاثة من باب فَعِل، وثلاثة من باب فَعُل هذه تسعة، لكن الذي سمع؟ هذا فَعَل لما كثر على الألسنة مكَّنوه من ثلاثة أبواب، كلما كثر اللفظ على الألسنة كثر فتحوا له الأبواب، فجاء فَعَل يَفْعُل هكذا، وفَعَل يَفْعِل، وفَعَل يَفْعَل. الأصل التخالف، حركة العين الفتح، مجيء المضارع الأصل أن تكون مخالفة، يعني لا يأتي فتح، وإنما يأتي ضم. إذاً هذا على القياس، فَعَل يَفْعِل حركة العين الفتح حركة العين الكسر إذاً على القياس؛ لأن الأصل في الفعل المضارع أن تكون حركة عينه مخالفةً لحركة عين ماضيه. فعَل يفعَل إذاً جاء على القياس أو على غير القياس؟ على غير القياس، فنقول: هذا الباب شاذ، لماذا؟ لأنه مخالف للقياس؛ لأن الأصل اسقاطه، لكن لما كثر استعمال فَعَل

جوزوا له ثلاثة أبواب، ولهذا له علة – سيأتي إن شاء الله –. إذاً فعَل يَفْعُل هذا الوزن، موزونه نصَر ينصُر، فَعَل يَفْعِل موزونه ضَرَبَ يَضْرِب؛ لأنه على وَزْنِ فَعَلَ يَفْعِل. فعَل يفْعَل بفتح العين، موزونه فَتَحَ يَفْتَحُ. هكذا يعنون الصرفيون لهذا، يقولون: من باب نَصَرَ، ولا يقول لك: من باب فَعَلَ يفعُل، وإنما يُنْطق بالموزون، وفَعَلَ يفْعِل يُنْطق بالموزون، فَعَل يفْعَل ينطق بالموزون، فيقال من باب فَتَحَ، ومن باب ضَرَبَ، ومن باب نَصَرَ. وباعتبار هذا التقسيم (نَصَرَ، وَضَرَبَ، وَفَتَحَ) موزونات، وقد يصير هذا الموزون وزناً، لذلك يأتي يقول لك مثلاً: دَخَل من باب نَصَر، هكذا يقال لك، الضبط عند العلماء يُقال لك دخل من باب نصر، يعني كما يقال نصَر يَنْصُر، يقال دَخَلَ يَدْخُل، فصار دَخَلَ موزونا، ونَصَر باعتبار دخل وزْناً.

إذاً هذا صار هنا في هذا التركيب وزناً، وفي هذا التركيب موزونا. قد يكون الموزون وزناً؛ لأنهم يضبطون اللفظ دون الوزن نفسه، لماذا؟ لأنهم في السابق ما كانوا يُشكلون الحروف، فإذا قال: فَعَل يَفْعُل، احتاج أن يشكل الجميع، ولا يشكلون بالحركات والأيدي، وإنما يُقال بفتح الفاء وكسر العين وبفتح ياء المضارع وهكذا، فهذا فيه طول، فيختصرون فيقولون: من باب نَصَر، فأنت تعرف أيها الطالب أنَّ نصَر من باب فعَل، ومضارعه ينصُر من باب يَفْعُل. هذا الباب وهذا يسمى من دعائم أبواب الصرف، ما جاء على الأصل عين حركة مضارعه مخالفة لعين حركة ماضيه يسمى الباب دعائم الصرف، أو أصول الصرف؛ لأنه جاء على القياس. ما كان موافقاً لحركة عين ماضيه هذا يقال في الباب كله شاذ، يعني ألفاظٌ مسموعة، لكن يبيَّن أن فَعَل يَفْعَل هذا مضبوط ليس مطلقاً، وإنما يُقال: كل ما كان من باب فعَل يَفْعَل بالاستقراء والتتبع لابد أن يكون عينُه أو لامُه حرفاً من حروف الحلق الستة. كل ما كان من باب فَعَل يَفْعَل فلابد أن يكون عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق الستة. ما هي حروف الحلق؟ (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء)، هذه ستة، إذا جاء واحد من هذه الأحرف الستة عيناً للكلمة أو لاماً، نقول: هذا عينه حلقي ولامه حلقي، فإذا نظرنا فيما سمع من كلام العرب في مضارعه يَفْعَل، لابد أن يكون عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق، من غير عكس، فَتَحَ يَفْتَحُ أين حرف الحلق؟ الحاء، إذاً اللام وقعت حرفاً من حروف الحلق، ذهَب يذهب الهاء عين وحرفها حلقي، إذاً جاء على زنة ذهَب يذهب فَعَل يَفْعَل، كلّ ما كان من باب فعَل يَفْعَل فعينه أو لامه حرف من حروف الحلق من غير عكس، يعني ليس كل ما كان عينه أو لامه حرفاً حلقيا يكون بابه فعَل يَفْعَل، أَخَذَ عينُه

الخاء وهي من حروف الحلق، ماذا نقول في المضارع؟ يأخُذ. – أليس كذلك –؟ إذاً ما جاء من باب فعَل يَفْعَل، لأن الشرط أن ما كان من فَعَلَ يَفْعَل لابد أن يكون لامه أو عينه حلقي، من غير عكس، ليس كل ما وجدنا فعلاً ماضياً أَخَذَ نقول: عينه حرف حلقي. إذاً لابد أن نأتي به على وزن فَعَل يَفْعَل، لا، لماذا؟ لأن هذا الباب شاذ، ليس قياسياً، فيُنظر فيما سُمِع من لغة العرب يَفْعَل فننظر في عينه أو لامه فنجد أنَّ عينَه أو لامَه حرفاً حلقياً، وليس كل ما كانت عينه أو لامه حرفيا حلقيا لابد أن يأتي على زنة يَفْعَل. إذاً تطرد ولا تنعكس. الاطراد هنا كلّ ما كان من باب فعَل يفعَل فعينه أو لامه حرف حلقي، لا تنعكس ليس كل ما كانت لامه أو عينه حرفا حلقيا فيكون بابه فعَل يفْعَل. ما الحكمة في خروج هذا الباب عن الأصل؟ يعني لِمَ زِيْدَ فعَل يَفْعَل؟ هنا عندهم قاعدة التي ذكرناها أن الأصل المخالفة بين حركة عين الماضي مع حركة عين المضارع، هذه قاعدة صغرى، وعندهم قاعدة كبرى: وهي التماس الخفة، وإذا تعارضت الصغرى والكبرى قُدمت الكبرى. مثل المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

ما وجه المعارضة هنا؟ قالوا: إذا كان عينُه أو لامه حرفاً حلقيا، حروف الحلق هذه من أقصى المخارج، الحلق قد يكون أدنى الحلق أو وَسَط الحلق أو أعلى أقصى الحلق، أو وسطه الأدنى باعتبار الشفتين، كل ما كان من الحروف أقرب إلى الشفتين فهو أسهل نُطقاً، وكل ما كان في أقصى الجوف فهو أصعب وأشد نطقاً. فإذا كانت عين الفعل حرفاً حلقيا إذاً مخرجها من المخارج الصعبة. – أليس كذلك –؟ فإذا حُرِّكَ بضم أو كسر فاجتمع ثقيل إلى ثقيل، لما كان الحرف الحلقي ثقيلا، وكانت الضمة ثقيلة، والكسر ثقيل، والأصل المخالفة، تعارض عندنا أمران، إن راعينا الأصل وهو المخالفة تركنا القاعدة الكبرى وهي سهولة النطق واللفظ، إن أخذنا بسهولة النطق واللفظ ماذا؟ خالفنا القاعدة الصغرى وهي عدم تحريك الحرف الحلقي بضم أو كسر، ونعدل إلى الفتح. إذاً تعارض عندنا أمران إما أن نحرك الحرف الحلقي بكسر أو ضمٍ جرياً للأصل وهو المخالفة فنعطي الثقيل الثقيلن، وهذا أيضاً مخالف للأصل الآخر، وإما أن نترك هذا الأصل ونُحرِّك الحرف الحلقي بالفتح ونكون قد خالفنا القاعدة الصغرى. إذاً تعارض عندنا أمران، قدمنا القاعدة الكبرى وهي التماس الخفة، فنعطي الحرف الحلقي الفتحة؛ لأن الحرف الحلقي ثقيل، والفتح خفيف، والكسر والضم ثقيل، والحرف الحلقي ثقيل، إذاً جريا للقاعدة الأخرى وهي التعادل والتناسب بين الحروف والحركات، نقول ماذا؟ يُعطى الثقيل الخفيف الذي هو الحرف الحلقي، الثقيل يُعطى الخفيف وهو

الفتح؛ لذلك عدلوا أو جعلوا هذا الباب خاصاً بما كانت عينُه حرفاً حلقيا، وأعُطي الفتح لا الكسر ولا الضم؛ لسهولة النطق بالحرف الحلقي. واضح هذا؟. إذاً ثلاثة أبواب لفَعَل: فعَل يَفْعُل فعَل يفعِل، فعَل يفعَل. هذان البابان من الدعائم والأصول، وهذا الباب شاذ ومقيد بشرط.

الثاني: فعِل، فعِل الأصل فيه أن يكون فَعِل يفعُل فَعِل يَفْعَل. هذا الأصل وفَعِل يَفْعُل ثلاثة أوزان. لكن المسموع، فعِل يفعَل فعِل يفعُل بضم العين، يفعِل بكسر العين فَعِل يَفْعِل هذا ثلاثة أوزان. فعِل يفعَل حَسِب يحسَب هذا مسموع من لغة العرب؛ لأن الأصل التخالف وقد وجد. إذاً هذا يعتبر تضيفه إلى هذا النوع تجعله من الدعائم، لماذا؟ لكون حركة العين خالفت حركة العين، والأصل التخالف. إذاً جاء على الأصل والقياس، تضيفه إلى هذان البابين؛ لذلك نقول: أبواب الفعل المضارع نوعان: دعائم وأصول، وليست دعائم ولا أصول. ما كان من الدعائم فهذان البابان بالإضافة إلى الباب فَعِل يفعَل فَعَل يفعُل فَعَل يَفْعِل فَعِل يفعَل هذا ثلاثة أبواب من الدعائم، وما عداها الثلاث هذا كلها شاذة وخلاف القياس. إذاً فَعِل يَفْعَل حسِب يحسَب هذا موزون هذا جاء على الأصل. فَعِل يَفْعُل بضم العين هذا لم يسمع من لغة العرب، لماذا؟ قالوا: لئلا يحرك حرف واحد بالكسر والضم وهما ثقيلان، أيضا لئلا ينتقل من الكسر إلى الضم؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر سواءً كان في كلمة واحدة أو كلمتين لأن هذا كالجزء من ذاك قالوا: هذا فيه ثقل. والقاعدة: أنه لم يسمع من لغة العرب فَعِل يفعُل. إذاً سقط هذا الوزن. فَعِل يَفْعِل هذا على خلاف القياس، وسُمِع لكنه محدودٌ بألفاظ معينة، مثل حَسِب يَحْسَب وحَسِب يحسِب بعضها جاء مع القياس، وبعضها جاء لوحده. إذاً الذي يخلُص لنا من باب فَعِل نوعان: فَعِل يَفْعَل وفَعِل يَفْعِل. أما فَعِل يفعُل فهذا لم يسمع من لغة العرب، أما فَضِل يفضُل ودَوِم يَدْوُم فهذا إما أن يقال: إنه شاذ، أو من اللغات المتداخلة. وسيأتي تفسير اللغات المتداخلة. إذاً فَضِل يفضُل جاء على وزن فَعِل يفعُل، ولم يُسمع من لغة العرب يَفْعُل من فَعِل، ماذا نصنع؟ نقول: فَضِل يَفْضُل هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، دَوِم يدُوم، يدْوُم هذا الأصل، نقول: هذا يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه؛ لأنه شاذ. أما فَعِلَ يَفْعِل فهذا شاذ، وهو على أنواع ثلاثة – ستأتي معنا إن شاء الله – بعضها سمع فيه فَعِل يفعِل مع القياس، وبعضها سُمِع فيه فَعِل يَفْعِل فقط، بالكسر على الشذوذ دون القياس،

وَجْهَانِ فِيهِ مِنِ احْسِبْ مَعْ وَغِرْتَ وَحِرْ ... انْعِمْ بَئِسْتَ يَئِسْتَ اوْلَهْ يَبِسْ وَهِلاَ

(وَجْهَانِ فِيهِ) يعني في الماضي الذي كان على وزن فَعِل: حسِب يَحسِب حسِب يَحسَب.
إذاً سمع فيه القياس وسمع فيه خلاف القياس.
وَأَفْرِدِ الْكَسْرَ فِيمَا منْ وَرِثْ .....

يعني سُمع فيه فَعِل يَفْعِل دون القياس، يعني هو شاذ فَقط، وبعضه يكون شاذا مع القياس حسِب يحسِب هذا شاذ أم قياس؟ شاذ، لماذا؟ لأنه وافق، حَسِب يحسَب؟ على القياس. إذاً سمع فيه وجهان، وبعض الألفاظ سمع فيها وجه واحد وهو الشاذ فقط، وَرِث يَرِث، يوْرِث هذا الأصل، يورث على وزن يَفْعِل، هل سمع يَوْرَث كحَسِب يحسَب؟ لم يُسمع، إنما سمع فقط في الشذوذ.
وَأَفْرِدِ الْكَسْرَ فِيمَا منْ وَرِثْ .....

هذا النوع الثاني فَعِل له بابان، ثلاثة أربعة خمسة.

بقي فَعُل فقط، هذا القياس أن يأتي على ثلاثة أوزان أيضا: يفعُل ويفعِل ويفعَل، يعني بالثلاث؛ لأن الأصل هذا عَين محرَّك وهذا عين محرَّك، اجتمع مع عين محرك الأصل حمل الفرع على الأصل، يعني كما جاء فَعَل على ثلاثة أوزان القياس في فَعِل لأنه محرك العين والقياس في فَعُل لأنه محرك العين أن يكون مماثلاً لفَعَل هذا الأصل، لكن سُمع فَعَل على ثلاثة أبواب، وفَعِل على بابين وسقط بابٌ، وفعُل سُمع يَفْعُل فقط وسَقط بابان. يعني لم يرد فَعُل يَفعِل وفَعُل يَفْعَل، أما فَعُل يَفْعُل فهذا نعم شاذ إذا جاء على هذا، لم يرد من لغة العرب فَعُل يفعُل؟ لماذا؟ لأن الأصل التخالف، ثم ضم ثقيل انتقال إلى ضم ثقيل، فعُل يَفْعِل بالكسر أيضاً لم يُسمع، لماذا؟ لئلا يحرك حرف واحد بضم وكسر، ولئلا يُنتقل من ضم إلى كسر. عفوا الله المستعان. فَعُل يَفْعُل هو المسموع من لغة العرب، وهو شاذ، لماذا شاذ؟ لعدم التخالف، أما فعُل يفعِل وفَعُل يَفْعَل هذا لم يُسمع من لغة العرب، أما فَعُل يفعَل لأنه لم يرد هكذا علِّل، أما فَعُل يَفْعِل لئلا يجتمع ضم وكسر على حرف واحد. إذاً هذا باب وهنا بابان وهنا ثلاثة أبواب كلها ستة أبواب. هنا قيل: الُتزم الضم لئلا يُظن المضارع مغاير لمعنى الماضي، فعُل يَفْعُل قد يُعلَّل يسأل لماذا التُزم الضم والأصل التخالف؟ قيل من العلل: لئلا يُظن أن الفعل المضارع مخالف لماضيه وهو فَعُل، التوافق هنا كما هذا يكون لازما كذلك يكون لازماً. اللزوم يكون من جهة العمل

ومن جهة المعنى، من جهة المعنى فَعُل ويَفْعُل أيضاً يدل على وصف لازم ثابت، هذا لزوم من جهة المعنى، أيضاً فَعُل هل ينصب مفعول؟ لا ينصب مفعول، يَفْعُل كذلك لا ينصب مفعولاً، إذا هو لازم من جهتين: من جهة المعنى ومن جهة العمل. هذا يُعتبر كَمَدْخل عام لهذه الأبواب الستة، ولكلٍّ باب له شروط وتفصيلات. سيأتينا إن شاء الله تعالى.

ونقف على هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* المقصود من الثلاثي والرباعي.
* مدخل للأوزان الثلاثي المجرد الماضي.
* المضعف وأقسامه.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد ..

ذكرنا فيما سبق أن هذا الكتاب يتعلق بتصريف الأفعال، وأما الأسماء فإنها تُذكر في المطولات، أو فيما اختص بالأسماء من الكتب المختصرة، وذكرنا الأفعال المتصرفة هي التي يبحث عنها هذا الكتاب الذي معنا كما جرى في اللامية وغيرها، وذكرنا أن الفعل نوعان: مجرد، ومزيد فيه. والمجرد قلنا: هو ما تجرد ماضيه عن الزائد، يعني ننظر في الماضي فعَل أو فعُل أو فعِل فليس عندنا حرفٌ زائد، وإنما جميع حروفه أصول، الفاء ما يقابل الفاء وما يقابل العين وما يقابل اللام هي أصول وليس فيها حرفٌ زائد هذا هو المجرد. والمزيد يعني المزيد فيه: ما اشتمل ماضيه على الزائد، يعني ما يقابل الفاء حرفٌ أصلي، وما يقابل العين حرفٌ أصلي، وما يقابل اللام حرفٌ أصلي، ويزيد على ذلك أن يكون فيه حرفٌ أو أكثر زوائد، هذا نسميه المزيد. كلٌ منهما إما ثلاثي أو رباعي، يعني مزيد المجرد يكون قسمين: ثلاثياً ورباعياً، الثلاثي: ما كانت أحرفه مركبة من ثلاثة أحرف، لذلك سمي ثلاثي، وقلنا: ثُلاثي هذا شاذ؛ لأن الأصل أن المنسوب إليه من جهة التحريك لا يتغير هذا هو الأصل، فإذا قيل: ثُلاثي نسبة إلى الثَلاث وجب فتح

المثلثة يعني الفاء، فنقول ثَلاثيّ هذا هو الأصل، إذاً ثُلاثي بضم الثاء هذا شاذٌ، ولكن جرى الصرفيون على هذا، وبعضهم اعتذر، ولكن الاعتذار فيه كُلفة. إذاً الثُلاثي: ما كانت أصوله ثلاثة أحرف، الرباعي: ما كانت أصوله أربعة أحرف. أيضاً رُباعي بضم الراء ومع المدِ وبحذف الهمز نقول: هذا شاذ، والأصل أنه منسوب إلى أربعة، فيبقى على أصله فيقال: أربعيّ، ولا يقال رُباعي فحذف الهمز وضم الراء رُ مع المد رُباعي ليس عندنا مد في أربعة ليس عندنا مد بعد الباء وقولهم: رباعي، هذا شاذ، فيه ثلاث شذوذات، إذاً المجرد قلنا في الأصل أنه يأتي على وزن فَعَل أو فَعِل أو فَعُل، هذا المجرد الثلاثي، والمجرد الرباعي – سيأتينا إن شاء الله – أنه على وزنٍ واحد، المجرد الثلاثي على فَعَل أو فَعِل أو فَعُل هذه القسمة ثلاثية باعتبار الوجود وما نطقت به العرب؛ لأن الصرفيين استقرأوا كلام العرب فوجدوا أنه لا يخرج ماضيه المجرد عن ثلاثة أوزان، قال النيساري:

الْمَاضِي لِلْمُجَرَّدِ الثُّلاَثِيْ ... أَبْنِيَةٌ تُحْصَرُ فِي ثَلاَثِ

إذاً هذا الحصر يسمى استقراء، وهو استقراءٌ كليٌ تام يعني وهو حجة. نعم

فَعلَ أوفَعلَ ثُمَّ فَعلاَ ... وَيَلْزَمُ الثَّالِثُ مِثْلُ سَهُلاَ

أما القسمة العقلية فهي تقتضي أن يكون أقل ما يتألف منه الفعل وهو ثلاثة أصول أن يكون على ثنتي أو اثني عشر بناءًا أو وزناً، لماذا؟ لأن الفاء يحتمل ثلاثة أمور، التسكين هذا نُسقطه من الأصل، لماذا؟ لأنه لا يُبتدأ بساكن، وإلا الأصل أن يقال: الفاء يحتمل التسكين والفتح والضم والكسر، لكن نُسقط التسكين لأنه لا يُنطق به، وإنما يمكن أن يُنطق بالكسر أو الضم أو الفتح، والعين تحتمل أربعة أمور: التسكين والفتح والضم والكسر، ثلاثة في أربعة باثني عشر، إذاً يحتمل القسمة العقلية أن يكون البناء اثني عشر وزناً، لكن أسقط الكسر والضم من الفاء، وبقيت لنا حالة واحدة، لماذا أسقط الضم والكسر من الفاء؟ لأن في الضم والكسر كُلفةً واستثقالاً، فأسقطا وبقي معنا الفتح، إذاً حالة واحدة في الفاء: وهي فتح الفاء، أما الضم والكسر فأسقطا لأن فيهما كُلفةً واستثقالاً، لا يرد على إسقاط الضم الفعل المغير الصيغة وهو ضُرب؛ لأننا نقول: ضُرب على وزن فُعل، فإذا قيل: يستثقل الضم على الفاء في المبني للمعلوم نقول: إذاً لماذا أدخل الضم في فُعِل وضُرِب وقُتل إلى آخره؟ نقول: هذا بناء فرعي، وذاك بناء أصلي، والتأصيل والتقعيد إنما يتعلقان بالأصول لا بالفروع، فلا يُنتقض الأصل لعدم

وجوده في الفرع. لِمَ جُعل الضم في المبني للمفعول دون المبني للفاعل؟ نقول: لأن الإسناد إلى الفاعل أكثر من الإسناد إلى المفعول، أما إسقاط الكسر فهو كالضم، ووجود الكسر في نحو شِهْد، وشِهِد قلنا: هذا لا يرد نقضاً على الأصل؛ لأن أصل شِهْدَ: شَهِدَ، {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ} [آل عمران:18]، (شَهِدَ اللَّهُ) شَهِد هذا هو الأصل على وزن فَعِل، وفيه لغات فرعية: شَهِدَ: شَهْدَ، شِهْدَ، شِهِد، هذه ثلاث لغات والعبرة بالأصل لا بالفرع، إذاً لا يرد على إسقاط الضم والكسر من الفاء أي اعتراض، فتبقى حالة واحدة وهي الفتح؛ لأنها أخف الحركات، والطبائع تميل إليها، هكذا قال الصرفيون، العين يحتمل أربعة أمور: التسكين الفتح الضم الكسر، هل يمكن تسكين العين؟ قالوا: لا، لماذا؟ لأن الفعل إذا قيل: على وزن فَعْلَ هكذا إذا اتصل به ضمير رفعٍ متحرك وجب تسكين آخره، لذلك يقولون: يُبنى الفعل الماضي على السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك، هذا المشهور عند المتأخرين، ضَرَبَ ضَرَبْتُ الباء سُكنت هنا لماذا؟ مع أن الأصل أنه مبني على الفتح ضَرَبَ؟

وَحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخِيرِ مِنْهُ

ضَرَبَ فِعْلٌ ماض مبني على الفتح، لما اتصل به ضمير رفع متحرك سُكن آخره، لماذا؟ دفعاً لتوالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفاعل من فعلهِ يُنزل مُنزلة الجزء من الكلمة كأنه كلمة واحدة، ضَرَبْتُ كأنك تقول: زيدٌ كلمة واحدة، وشجرةٌ كلمة واحدة، والعرب تكره أن تتوالى أربع متحركات فيما هو كلمة أو كالكلمة، إذاً لابد من تسكين أحد الحروف في ضربت، فسُكن آخره فقيل ضربتْ، لو كان العين من ضربت كان ساكناً لالتقى عندنا ساكنان ولا يمكن التخلص من التقاء الساكنين إلا بإسقاط الحرف مثلاً، وإذا أسقط الحرف أبطل البناء، لماذا إسقاط الحرف؟ لأنه لا يمكن التحريك، لو حُرك على الأصل التخلص من التقاء الساكنين لأنه بالكسر لانتقل فَعْلَ من فَعِل فالتبس بالبناء الآخر، لو حُرك بالفتح لقيل فَعَل والتبس بالبناء الآخر، لو حرك بالضم لقيل فعُل فالتبس بالبناء الثالث، إذاً لئلا يقع الالتباس بالأبنية ويصير هناك خلط بين الأبنية لئلا يقع هذا الالتباس أسقط التسكين، فبقي معنا الفتح والضم والكسر، فقيل: فَعَل فَعِل فَعُل، أخفها فعَل؛ لأنه بفتحتين فتح الفاء والعين، ولذلك كَثُر استعماله في ألسنة العرب وكثُر دورانه على الألسنة، فلذلك أعطوه التعدية واللزوم، يعني استعمل متعدياً ولازماً، إلا أن التعدي فيه أكثر من اللزوم، وأَخَذَ من الأبواب المضارع أيضاً ثلاثة أبواب: فَعَل يَفْعِل، فَعَل يَفْعَل، فَعَل يَفْعُل.

البناء الثاني: فَعِل بكسر العين وهو أثقل من فَعَل، لذلك قلّ استعماله ودورانه على ألسنة العرب، فلما قلّ قلت أحكامه؛ لأن الأول كثُر فأُعطي التعدية واللزوم، والتعدية أكرم وأشرف من اللزوم فكان الأصل فيه، أو الأكثر أنه متعدي، لما قل فَعِل أعطي التعدي واللزوم؛ لأنه كثير باعتبار فَعُل ما بعده، فأعطي اللزوم والتعدي أيضاً إلا أن اللزوم فيه أكثر من التعدية، وأنقصوه أيضاً من أبواب المضارع باباً واحداً أعطوه بابين، كلما قلّ الشيء أنقصوه من أحكامه، فقالوا: فَعِل يَفْعَل، فَعِل يَفْعِل، هذان بابان.

الثالث" فَعُل وهو أثقلها وأقلها استعمالاً؛ ولذلك قل مجيئه ودورانه على ألسنة العرب، فلذلك لم يُستعمل إلا لازماً، يعني لا ينصبُ مفعولاً به، ورحُبتك الدار هذه شاذ عندهم، أو على الحذف والإيصال رحبت بك الدار، إذاً فَعُل هذا لا يستعمل إلا لازماً، الضم هنا قيل: إنه مناسبٌ لمعناه، وسبق أن استعمال فَعُل في اللغة لمعنى لزوم الصفة، يعني يدل هذا الضم على كون الصفة لازمة لموصوفها أو كاللازمة لموصوفها، كالشرف والكرم، تقول: كَرُم وشَرُف وشَجُع هذه صفات لازمة وبعضها كاللازمة، لما ثَقُل على الألسنة وقلّ استعماله لم يعطوه إلا اللزوم من جهة العمل، يعني لا يتعدى يرفع فاعلاً ولا ينصب مفعولاً،

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ ... مَفْعُولَهُ مِثْلُ سَقَى وَيَشْرَبُ

وأيضاً أعطوه باباً واحداً من أبواب المضارع: وهي فَعُل يَفْعُل، وأسقطوا يَفْعِل ويَفْعَل من باب فَعُل، لم يرد فَعُل يَفْعَل وَكَوُد يَكوَد هذه لغة رديئة أو شاذة، ولم يُسمع فَعُل يَفْعَل في اللغة الجيدة، فَعُل يَفْعَل كوُد يكْوَد هذا شاذ أو لغة رديئة. إذاً الأبنية ثلاث: فَعَل، فَعِل، فَعُل)، هذا من جهة أصل البناء وهو الثلاثي المجرد، أبوابه من جهة المضارع باعتبار الوجود كما سبق: ثلاثة لفَعَل، واثنان لفَعِل، وواحد لفَعُل، باعتبار الوجود هذا كم باب؟

أَبْوَابُهُ سِتٌّ ......

والقسمة هنا وجودية، يعني باعتبار الاستقراء الوجودي في كلام العرب، أما القسمة العقلية فتقتضي أن تكون تسعة أبواب؛ لأن فَعَل أُعطي ثلاث، والأصل في فَعِل وفَعُل أن يكون مماثلاً لفَعَل؛ لأن فَعَل محرك العين، فَعِل محرك العين، وفَعُل محرك العين، بجامع أن كل منهما محركَ العين كان لزاماً أن يُعطى فَعِل وفَعُل مثل ما أعطي فَعَل، فيكون لكل واحدٍ منهما ثلاثة أبواب، فيقال: فَعَل يَفْعُل، فَعَل يَفْعِل، فَعَل يَفْعَل، هذه ثلاثة

ومسموعة – وسيأتي بيانها –. فَعِل بكسر العين القسمة العقلية أن يُعطى ثلاث، لكن المسموع فَعِل يَفْعَل وهذا هو القياس، لماذا هذا هو القياس؟ لأنه مخالف، حركة عين المضارع الأصل فيها أن تكون مخالفة لحركة عين الماضي فَعِل يَفْعَل هذا هو القياس، وفَعِل يَفْعِل هذا شاذ أو نادر، فَعِل يَفْعُل لم يُسمع من لغة العرب فَعِل يَفْعُل وفَضِل يَفْضُل هذا شاذ أو من اللغات المتداخلة، ودَوِم بكسر يدوم يَدْوُم هذا أيضاً شاذ أو من اللغات المتداخلة، إذاً لم يُسمع فَعِل يَفْعُل، الأصل عدم السماع لكن عُلل بأنه لئلا يلزم اجتماع ثقيلين على حرفٍ واحد، فَعِل هذا مكسور في الماضي وهو الكسر ثقيل، وإذا قيل فَعِل يَفْعُل في المضارع صارت العين الواحدة محركة بحركتين وهاتان الحركتان ثقيلتان، فراراً من أن يُحرك الحرف الواحد بحركتين ثقيلتين قالوا: إذاً إذا حُرك بالكسر في الماضي لا نحركه بالضم في المضارع، وقيل: لئلا يُنتقل من الكسر إلى الضم فقيل فَعِل يَفْعُل فيه انتقال من الكسر إلى الضم، وهذا عندهم ثقيل وإن لم يمتنع.

أما فَعُل فلم يُسمع من جهة السماع لغة العرب فلم يُسمع إلا بابٌ واحد: وهو ضم عينه في المضارع، وهذا مخالف للأصل؛ لأن الأصل أن تكون حركة عين المضارع مخالفةً لحركة عين الماضي، هذا هو الأصل، لماذا هذا الأصل؟. قالوا: لأن معنى المضارع مغاير لمعنى الماضي، فلو أعطي المضارع نفس حركة عين الماضي قد يُفهم أن المعنى لم يتغير أصالةً، وهذا ليس بصحيح، بل معنى المضارع مغاير لمعنى الماضي وإن لم يكن مغاير له في جميع الأجزاء بل في بعض الأجزاء، لذلك لما اتحد في فَعُل يَفْعُل لما كان مدلول الفعل المضارع هو عين مدلول الفعل الماضي من كونه يدل على الصفات الخلقية والغرائز اللازمة جُعل الضم في المضارع كما جُعل في الماضي لئلا يُفهم التخالف، إذاً فَعُل أعطي كم باب؟ باباً واحداً سماعاً، أما من أصل القسمة العقلية فكان يقتضي أن يكون له ثلاثة أبواب أو ثلاثة أبواب: فَعُل يَفْعُل هذا الأصل هو المسموع، فَعُل يَفْعِل وهذا لم يسمع، فَعُل يَفْعَل وهذا أيضاً لم يسمع. فَعُل يَفْعِل بضم العين في الماضي وكسرها في المضارع هذا يُعلل بما علل به فَعِل يَفْعُل لئلا يجتمع ثقيلان على حرف واحد، ولئلا ينتقل من الضم إلى الكسر كما هناك لئلا ينتقل من الكسر إلى الضم. واضح هذي؟. فَعِل يَفْعِل لماذا لم يُسمع يَفْعِل؟ نقول: يعلل بإحدى علتين: إما أنه لئلا يجتمع ثقيلان على حرفٍ واحد فَعُل يَفْعِل فَعُل العين مضمومة يَفْعِل العين مكسورة والعين هي العين الحرف هو الحرف كرُم يكرُم كرُم يكرِم لو قيل هكذا لقيل اجتمع على الراء الضم والكسر وهذا ثقيل، أيضاً لئلا يُنتقل من الضم إلى الكسرِ. إذاً المسموع فقط يَفْعُل.

الدعائم هذه أو يقال أيضاً أبواب المضارعة على قسمين من جهة الأصالة والمخالفة: ما كان قد جاء على الأصلِ وهو مخالفة حركة عين مضارعه لحركة عين ماضيه يسمى دعائم وأصول؛ لأنه جاء على الأصل، وما لم يخالف هذا شاذ أو نادر، يعني يعبر عنه بأن الباب شاذٌ أو نادر، فَعَل يَفْعُل فَعَل يَفْعِل فَعِل يَفْعَل هذه ثلاثة أبواب دعائم، فَعَل يَفْعَل فَعِل يَفْعِل فَعُل يَفْعُل هذه ليست من الدعائم، ليست من الدعائم والأصول. واضح هذا؟. هل بقي شيء مما ذكرناه آنفاً سابقاً لم يبقَ شيء. قال الناظم: رحمه الله تعالى:

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

(فِعْلٌ ثلاثيٌّ) إذا عُلِمَ أن أبواب أو أقسام البناء الأصل للفعل الثلاثي المجرد أنه ثلاثة أبنية، وستة أبنية للمضارع، نقول قبل الولوج في ما ذكره الناظم: أن الفعل ينقسم إلى قسمين: صحيح ومعتل؛ لأنه سينبني عليه كلامٌ في التفصيل، الفعل المجرد إما أن يكون صحيحاً أومعتلاً، حد الصحيح: ما خلت حروفه الأصول التي تقابل بالفاء والعين واللام من أحرف العلة. أحرف العلة ثلاثة: الواو والياء والألف،

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعاً وَالأَلِفْ ... هُنَّ حُرُوفُ الِاعْتِلاَلِ الْمُكْتَنِفْ

هكذا قال الحريري.

إذا خلا ما يقابل الفاء من فَعَل وما يقابل العين من فَعَل وما يقابل اللام من فَعَل إذا خلا من أحرف العلة الواو أو الياء أو الألف نقول: هذا صحيح، نحو كَتَبَ، كتب على وزن فَعَلَ، كتب فاء كتب الكاف وليست من حروف العلة، عين كَتَبَ التاء وليست من حروف العلة، لام كتب الباء وليست من حروف العلة، إذاً خلت أصوله الفاء والعين واللام من الواو أو الياء أو الألف، فنسمي هذا النوع الفعل بأنه صحيح. المعتل: ما كان أحد حروفه الأصول التي تقابل بالفاء أو العين أو اللام حرفاً من حروف العلة الثلاث،

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعاً وَالأَلِفْ ... هُنَّ حُرُوفُ الِاعْتِلاَلِ الْمُكْتَنِفْ

إذاً إذا كان ما يقابل الفاء واواً أو ياءًا أو ألفاً ولا يمكن أن يكون ألفاً نقول: هذا معتل، لماذا؟ لأن أحد أصوله وهو الفاء حرفٌ من حروف العلة، مثل وعد؛ وعد نقول: هذا

معتل، لماذا؟ لأنه على وزن فَعَلَ، أين الفاء من وعد؟ الواو وهي حرف من حروف العلة، إذاً وعد هذا نقول: فعلٌ معتل، باع بَيَعَ هذا الأصل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، بيع على وزن فعَل نقول: هذا معتلٌ، لماذا؟ لأن عينه حرف من حروف العلة وهو الياء، رمى على وزن فَعَل، أصله: رَمَيَ على وزن فَعَل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار رمى، إذاً رمى هذا معتل، لماذا؟ لأن لامه حرفٌ من حروف العلة وهو الياء، ولا تقل الألف، الياء رمي هذا الأصل على وزن فَعَل، فلام رمي حرف من حروف العلة فنسميه معتلاً، قال النيساري:

وَانْقَسَمَ الأُصُولُ عِنْدَ الْحَلِّ ... إِلَى صَحِيحٍ وَإِلَى مُعْتَلِّ

إذاً تنقسم إلى صحيح وإلى معتل،

مُعْتَلُّهُمْ مَا فِيهِ حَرْفُ عِلَّهْ ... صَحِيحُهُم خِلافُهْ مَحَلَّهْ

الصحيح ينقسم إلى سالمٍ ومضعفٍ ومهموز، الصحيح له أقسام، إذاً القسمة ثنائية، ثم نقسم الصحيح إلى ثلاث: سالم، والمضعف، والمهموز. السالم: ما خلت حروفه الأصول عن أحرف العلة، ما خلت حروفه الأصول ما يقابل بالفاء أو العين أو اللام عن أحرف العلة، إذاً هو صحيح وجد فيه شرط الصحيح وهو أخص، لماذا؟ لأننا قلنا: الصحيح ينقسم إلى سالم، والمنقسم يكون أعم من أقسامه، الكلمة اسمٌ وحرفٌ، أيهما أعم الاسم أو الكلمة؟ الكلمة، لماذا؟ لأن الكلمة تشمل الاسم وزيادة وهي الفعل والحرف، كذلك نقول: الصحيح ينقسم إلى سالم، إذاً أيهما أعم؟ الصحيح أعم من السالم، إذاً لابد من وجود قيد الصحيح في حد السالم، فنقول: السالم: ما سلمت أصوله التي تقابل بالفاء أو العين أو اللام من أحرف العلة – ونزيد ما يختص به السالم عن الصحيح – والهمز والتضعيف. إذاً خلت أصوله من أحرف العلة ومن الهمزة والتضعيف، يعني لا يقع الهمز فاء الكلمة، ولا يقع الهمز عين الكلمة، ولا يقع الهمز لام الكلمة، فإذا قيل كتب نقول: هذا صحيح وسالم، لماذا؟ لأن حروفه أصول وليس فيها حرفٌ من حروف العلة، أيضاً ليس فيه همز وليس فيه تضعيف – سيأتي المضعف –، فهذا نسميه السالم، إذاً كل سالم صحيح ولا عكس، كل اسم كلمة ولا عكس، كل سالم صحيح ولا عكس، هذا هو السالم.

المضعف هذا قسمان: مضعف الثلاثي – وهو الذي يعنينا –، ومضعف الرباعي. مضعف الثلاثي ومزيده، ومضعف الرباعي، المضعف الثلاثي – يعني الذي ضُعف كرر –: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، مدَّ شدَّ قصَّ فرَّ، هذا نسميه مضعفاً ثلاثياً، لماذا؟ لأن العين واللام من جنس واحد يعني حرف واحد، مدَّ أصله مَدَدَ على وزن فَعَل، أدغمت الدال الأولى في الدال الثانية، إذاً العين مدد فعل عينه دال ولامه دال، إذاً هو مضعف، نسميه مضعف، ما كانت عينه ولامه من جنس واحد هذا مضعف الثلاثي، أما مضعف الرباعي – ولا كلام للصرفيين فيه مثل أو –: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد، زلزل فاء الكلمة الزاي أو زه إن شئت، زلز فعل إذاً فاء الكلمة زه ولام الكلمة الأولى زه إذاً من جنس واحد، ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، ما كانت عينه وهي اللام زل ولامه الثانية من جنس واحد زلزل، عندنا حرفان في زلزل فقط الزاي واللام، الفاء واللام الأولى زاي، والعين واللام الثانية لام، إذاً ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد عينه ولامه الثانية من جنس واحد يسمى مضعفاً رباعياً، وسوس زلزل. هذا المضعف. بقي المهموز، المهموز – أيضاً قسمٌ من أقسام الصحيح –: وهو ما كانت فاؤه أو عينه أو لامه ما كان فاؤه أو عينه أو لامه همزاً، إذا وقعت الهمزة فاء الكلمة يسمى مهموزة، إذا وقعت الهمزة عين الكلمة يسمى مهموزة، إذا وقعت الهمزة لام الكلمة يسمى مهموز، أخذ على وزن فَعَل، أكل على وزن فَعَل، أين وقعت الهمزة هنا؟ فاء الكلمة، نسميه مهموزاً، هل هو معتل؟ لا، هل هو صحيح؟ نعم صحيح. ما نوعه من أنواع الصحيح؟ مهموز، كل مهموزٍ صحيح ولا عكس؛ لأن مدَّ صحيح وليس بمهموز، أخذ هذا مهموزٌ صحيح، سأل مهموز، أين وقعت الهمزة؟ عين الكلمة، قرأ مهموز، أين وقعت الهمزة؟ لام الكلمة، هذه ثلاثة أنواع للصحيح: السالم، المضعف، المهموز.

أما المعتل – وهذا الذي يأتي فيه الكلام عند الصرفيين – فهو أربعة أنواع: المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف، وهذا تحته نوعان، وبعضهم يفصل فيجعلها خمسة فيقول: المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المفروق، واللفيف المقرون، هذه خمسة أنواع. ما هو المثال؟ أولاً قلنا: إنَّ المعتل: ما كان أحد أصوله حرفاً من حروف العلة، يعني يأتي فاؤه واو أو ياء ولا يأتي ألف، يأتي عينه واو أو ياء أو ألف منقلبة عن واو أو ياء يعني لا تكون أصلاً، ما يكون لامه واو أو ياء أو ألف منقلبة عن واو أو ياء، ما اعتلت فاؤه نسميه مثالاً، إذا وقع ما يقابل الفاء واواً أو ياءًا نسميه مثالاً؛ لأنه ماثل

الصحيح في عدم اعتلال ماضيه، يعني لم يعتل الماضي وعد مثل خرج، خرج صحيح، هل فيه إعلال؟ ليس فيه إعلال، كذلك وعد ويسر وينع ويتم هذه وهب وزن هذه معتلات وهي مثل الصحيح في كونها لم يقع فيها إعلال، إذاً ما اعتلت فاؤه نسميه مثالاً، ثم إن كان حرف العلة الواو نسميه مثالاً واوياً مثل وعد، وعد هذا مثال واوي، لِمَ مثال؟ لكون فاءه حرفاً من حروف العلة، لِمَ كان واوياً؟ لأن الحرف الذي وقع وهو من حروف العلة عينه الواو يعني ذاته الواو فنقول هذا مثالٌ واويٌ، وعد وهب وجد وصل وضع وقع نقول: هذا مثالٌ واويٌ؛ لأن فاءه حرف من حروف العلة وهو الواو، إن كان الفاء هنا حرفاً من حروف العلة وهو الياء نسميه مثالاً يائياً، مثل ينع ويفع يسر نقول: هذا مثالٌ يائيٌ، إذاً المثال: ما كانت أو إن شئت اختصاراً ما اعتلت فاؤه. قال النيساري:

مَا اعْتَلَّ بِالْفَاءِ هُوَ المِثَالُ ... مِثَالُهُ اليَسَارُ وَالْوِصَالُ

لأن هذا الحكم يشمل الأفعال والأسماء، ما اعتلت فاؤه مثال، ننظر إلى الحرف الذي يليه وهو العين ما اعتلت عينه هو الأجوف، إذاً الأجوف ما هو؟ ما اعتلت عينه، ثم قد يكون واواً وقد يكون ياءً، قال على وزن فَعَل أصله: قَوَلَ، فاؤه حرفٌ صحيح ليس من حروف العلة قول قال، عينه واو والواو من حروف العلة، إذاً نقول: هذا معتل، وكون حرف العلة وقع وسطاً أجوف نسميه أجوفا.

مُعْتَلُّ عَيْنِهِ يُسَمَّى أَجْوَفَا ... وَذَا ثَلاَثَةٍ كَطُفْتُ بِالصَّفَا

(ذَا ثَلاَثَةٍ) يعني كما يسمى أجوف يسمى ذا الثلاثة، لماذا؟ لأنه إذا اتصل به ضمير المتكلم حذف منه حرفٌ وصار مع الضمير ثلاثة أحرف، قال قلت أين العين؟ حُذفت، لماذا حُذفت؟ للتخلص من التقاء الساكنين، كم حرف مع التاء؟ ثلاثة أحرف يسمى ذا الثلاثة.

مُعْتَلُّ عَيْنِهِ يُسَمَّى أَجْوَفَا ... وَذَا ثَلاَثَةٍ كَطُفْتُ بِالصَّفَا

طاف يطوف طَوَفَ هذا الأصل، إذاً ما اعتلت عينه يسمى أجوفا.

ماذا بقي من الحروف؟ اللام، ما اعتلت لامه يسمى ناقصاً، مثل رمى، الراء هذه هي الفاء وهي حرفٌ صحيح، والميم هي العين وهي حرفٌ صحيح، الياء هي اللام فإذا بها حرف علة نقول: هذا معتل، ما نوعه من أنواع المعتل؟ نقول: هذا ناقصٌ، قال

النيساري:

مَا اعْتَلَّ لاَمًا كَحَمِيتُ مَرْبَعَهْ ... سُمِّيَ مَنْقُوصًا كَذَا ذَا الأَرْبَعَهْ

حميت، حمى حَمَيَ هذا الأصل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً، كما يقال في مشى مَشَيَ رَضِيَ هذا الأصل، فإذا اتصل به ضمير المتكلم صار كم حرفاً؟ أربعة، رمى رميت إذاً، ذا ثلاثة في الأجوف، ذا أربعة في الناقص، إذاً يسمى منقوصا ويسمى ذا الأربعة، لِمَ سمي منقوصاً؟ لأنه يُنقص بعض الحركات، أو ينقص بحذف آخره في الأسماء؛ لأن هذا الحكم المعتل أنواعه يدخل في الأفعال ويدخل في الأسماء، قاضٍ هذا نسميه منقوصاً، لِمَ سمي منقوصاً؟ نُقص بعض الحركات وهي الضمة والكسرة في حالة الرفع، جاء القاضي مررت بالقاضي هنا لا يمكن إظهار الضمة ولا الكسرة، إذاً نُقص بعض الحركات، كذلك يخشى هذا نقص إظهار جميع الحركات، يرمي هذا منقوص نقص بعض الحركات الضمة والكسرة، الضمة هذا فعل، الذي يدخله الكسر هو الأسماء فقط، إذاً سمي منقوصاً لأنه ينقص بعض الحركات أو يحذف آخره في الأسماء، ذا الأربعة سمي منقوصاً وذا الأربعة لأنه إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك صار أربعة أحرف، غزوت رميت مشيت إلى آخره هذا المنقوص. بقي معنا الرابع وهو اللفيف، اللفيف: هو ما اجتمع فيه حرفا علة في الكلمة، قد يكون لفيفاً مفروقاًً وقد يكون لفيفاً مقروناً، اللفيف المفروق: ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة، وقى وفى، وقى على وزن فَعَل، ما فاء الكلمة؟ الواو لأنها حرف علة، ما عين الكلمة؟ القاف، حرف علة؟ حرفٌ صحيح، ما لام الكلمة؟ الياء، وقى وَقَيَ هذا الأصل، إذاً ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة يسمى لفيفاً مفروقاً؛ لأنه فُرق بينهما بحرف صحيح، اللفيف المقرون – هذا من الاقتران يعني –:ما كانا متتاليين، ثم التتالي هنا والتوالي قد يكون بين الفاء والعين أو بين العين واللام،

بِالْفَاءِ وَالعَينِ لَفِيفٌ قُرِنَا ... كَذَاكَ بِالْعَينِ وَلاَمٍ فَاقْرِنَا

(بِالْفَاءِ وَالعَينِ لَفِيفٌ قُرِنَا) هذا لا يوجد في الأفعال، وإنما هو يختص بالأسماء، يومٌ على وزن فَعْلٌ، فاؤه ياء، عينه واو، لامه ميم، أين حرفا العلة؟ الفاء والعين، نقول: هذا لفيف مقرون؛ لأنه لم يُفصل بينهما بحرف، هذا يوجد في الأسماء ولا يوجد في الأفعال، ما كانت فاؤه وعينه حرفي علة، ما كانت عينه ولامه حرفي علة ولم يفصل بينهما حرفٌ هذا يسمى لفيفاً مقروناً، طوى وشوى وهوى، هوى على وزن فَعَل، أين فاء الكلمة؟

الهاء، ليس من حروف العلة، أين عين الكلمة؟ الواو، من حروف العلة، أين اللام؟ الياء، هوى، إذاً نقول: هوى هذا لفيفٌ مقرون، لماذا؟ لكون عينه ولامه حرفي علة، هذه مقدمة لابد من ضبطها لأنه سيأتي عليها كلامٌ في الشرح.

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

(فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ) (فِعْلٌ) بكسر الفاء وسكون العين، الفِعْل والفَعْل عند أهل اللغة: مصدران لفَعَل الثلاثي بفتح العين، هذا الأصل، مصدران لفَعَل، لكن في اصطلاح الصرفيين والنحاة فرقوا بينهما فجعلوا الفِعل اسم مصدر لفَعَل بفتحها، والفَعْل بالفتح مصدراً، جعلوا الفِعْل اسم مصدر، وجعلوا الفَعْل هو المصدر، ولكن عند أهل اللغة: الفِعْل والفَعْل مصدران، ثم جعلوا الفِعْل اسم مصدر ونقلوه إلى مدلولٍ خاص، استعملوه في مدلولٍ خاص وهو ما يقابل الاسم والحرف: وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً. كلمة فِعْل في اللغة ليس هذا مدلولها، إنما هذا مدلولٌ اصطلاحي، يعني حقيقة عرفية، يعني في اصطلاح النحاة والصرفيين إذا أُطْلق لفظ الفعل انصرف إلى الكلمة المخصوصة، ولذلك بعضهم يقول فِعْلٌ، الفِعْل اسمٌ لكلمة مخصوصة، ما هي هذه الكلمة المخصوصة؟ كلمة دلت على معنى في نفسها، مثل قام فعلٌ، يقوم فعلٌ، قم فعلٌ، هذا اصطلاح خاص عند الصرفيين والنحاة، بحيث إذا أطلق انصرف إلى قام يقوم قم، (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ) (فِعْلٌ) هذاايش إعرابه؟ مبتدأ، قال ابن مالك:

وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيدٍ نَمِرَهْ

كيف أفادت هنا؟ (ثُلاَثِيٌّ) هذه الكلمة نعت لـ (فِعْلٌ)، إذاً (فِعْلٌ) هذا مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه موصوفاً، أو قُصد الجنس، إذا قصد الجنس عم، (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ) ، (فِعْلٌ) يشمل فَعَل وفَعِل وفَعُل، هل بقي رابع؟ لم يبق رابع، إذاً (فِعْلٌ) هذا يشمل الثلاثة الأبنية، هل هو نكرة في المعنى؟ لا، إذاً أفاد قُصد الجنس، إذا قُصد الجنس استغرق جميع الأفراد، وهنا الأفراد معلومة بالاستقراء وهي كونها فَعَل فَعِل فَعُل، إذاً نقول: هنا وجه الابتداء بالنكرة أمران:

أولاً: كونها موصوفة (فِعْلٌ)، الثاني: قُصد الجنس، وإذا قصد الجنس أفاد؛ لأن الجنس هنا يصدق على جميع الأفراد، والأفراد معلومة وهي ثلاثة أبنية: فَعَل فَعِل فَعُل. (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ) إذاً أخرج الرباعي؛ لأنه سيأتي الكلام عليه، و (ثُلاَثِيٌّ) كما سبق بضم الثاء، والأفصح بفتحها ثَلاثي؛ لأنه نسبة إلى ثلاثة، (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ) (إِذَا) هذه ظرف لما

يستقبل من الزمان ضُمِّن معنى الشرط يضاف إلى الجملة،

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمِلْ

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلاَ

إذاً (إِذَا) هذه تلتزم الإضافة إلى الجمل، لما ضمن معنى الشرط احتاج إلى فعل شرط وجواب شرط، أين فعل الشرط؟ (يُجَرَّدُ)، إذاً (إِذَا) هذه نقول: ظرف لما يستقبل من الزمان مضمنٌ معنى الشرط – معنى إن الشرطية – خافضٌ لشرطهِ في محلِ نصبٍ بجوابهِ، خافضٌ لشرطه لماذا؟ لأنه في الأصل ظرف والظرف يُضاف إلى ما بعده، إذاً (يُجَرَّد) هذا فعلٌ مضارع مغير الصيغة، يعني مبني للمجهول، أو لما لم يسمَّ فاعله، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (فِعْلٌ)، وجملة (يُجَرَّد) في محل جر بإضافة (إِذَا) إليها هذا، معنى (إِذَا) خافضٌ لشرطه؛ لأن المضاف يعمل في المضاف إليه، المضاف إليه على الصحيح مجرور بالمضاف و (إِذَا) هنا مضاف؛ لأنه ظرف (يُجَرَّدُ) هذه جملة أضيفت، {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ} [المائدة:119] ، (يَنْفَعُ) في محل جر إضافة إلى (يَوْمُ)، وهنا كذلك، (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) (يُجَرَّدُ أَبْوَابُهُ سِتٌّ) (يُجَرَّدُ) من أي شيء؟ من الزيادة، إذاً حذف المتعلق وهو الجار والمجرور من الزيادة للعلم به؛ لأن الفعل الثلاثي هنا لا يتصور إلا أن يكون مجرداً؛ لأن ليس عندنا فعل أقل من ثلاثة، إذاً (فِعْلٌ ثُلاثِيٌّ إذا يُجَرَّدُ) من أحرف الزيادة، حذف المتعلِق للعلم به، (يُجَرَّدُ) من التجريد بمعنى التخلية إذا خلا من أحرف الزيادة، (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) (إذا يُجَرَّدُ) قلنا: جملة (يُجَرَّدُ) هذه فعل الشرط، أين جواب الشرط؟ نقول: محذوف، ما الذي دل عليه؟ جملة الخبر الآتية (أَبْوَابُهُ سِتٌّ)، (أَبْوَابُهُ) هذا مبتدأ ثان، (سِتٌّ) هذا خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ) (أَبْوَابُهُ سِتٌّ)، أين جملة جواب الشرط وهو (إِذَا)؟ محذوف، ما الدليل عليه؟ جملة الخبر الآتية، لماذا لم نعكس؟ لم نجعل (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) هي جواب (إِذَا) ونقول: الخبر فعلٌ محذوف لأن (إِذَا) هذه وقع الجواب جملة اسمية، وإذا وقع الجواب جملة اسمية وجب اقترانها بالفاء، قال ابن مالك:

وَاقْرِنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ ... شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

طَلَبِيَةٌ اِسْمِيَةٌ .....

إذا وقعت اسمية نقول: وجب قرنهابالفاء، وهنا لم تقرن بالفاء، فدل ذلك على أنها ليست جواباً لـ (إِذَا)، إذاً (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا) تجرد وخلا من أحرف الزيادة، فأبوابه هذه الفاء واقعة في جواب (إِذَا)، فأبواب ستٌ، (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) هذه الجملة وقعت خبراً لقوله: (فِعْلٌ)، أبواب جمع باب، والمراد بالباب هنا قد يستعمل الباب في النوع والقسم، فـ (أَبْوَابُهُ) ليست كما يقال باب الطهارة مثلاً الباب لغة: المدخل للشيء، واصطلاحاً: ألفاظٌ مخصوصة ... الخ، نقول هنا: لا، أبواب هنا بمعنى أنواع، فـ (أَبْوَابُهُ) أي أقسام الفعل الثلاثي أو أنواعه باعتبار مضارعه (سِتٌّ) ، (سِتٌّ) هنا بإسقاط التاء، والأصل أن يُقال: ستةٌ، لماذا؟ لأن المعدود باب، وباب هذا مذكر أو مؤنث؟ مذكر، والقاعدة: أن العدد يخالف المعدود تذكيراً وتأنيثاً، فالأفصح أن يقال أبوابه ستة، ولكن جوز الحذف هنا؟ كيف تقدم وهو مبتدأ، وهذا خبر؟! لا، تقول: محذوف، أبوابه ستة، أبواب فهو محذوف، وليس متقدماً، إذاً (أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ)، (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) هذا باستقراء كلام العرب، وإلا فالقسمة العقلية تقتضي أنه تسعة، (كَمَا سَتُسْرَدُ) يعني كما ستذكر متتالية، الكاف هنا للتشبيه، و (مَا) هنا بمعنى الذي تصدق على الأبواب الستة، (سَتُسْرَدُ) هذا فعل مضارع مُغير الصيغة، أين نائبه؟ (سَتُسْرَدُ) أين نائب الفعل؟ قلنا: (كَمَا سَتُسْرَدُ) (مَا) بمعنى الذي يصدق على الأبواب الستة مدلوله، (سَتُسْرَدُ) هي، التاء هنا مثل هند تضرب، التاء للتأنيث، إذاً نائب الفاعل ضمير تقديره هي، (مَا) في اللفظ مذكر وأُرجع الضمير هنا إلى معناه؛ لأن الأبواب جمعٌ وكل جمعٍ مؤنث كما قال الزمخشري، إذاً أبواب هذا جمع تكسير، هي يعني الأبواب، ويجوز في مصدق (مَا) إذا كان مؤنثاً اعتبار اللفظ أو اعتبار المعنى، (مَا) بمعنى الذي في اللفظ مذكر قطعاً، لكن مدلوله قد يكون مذكراً وقد يكون مؤنثاً، إن كان مدلوله مذكراً فلا يصح إرجاع الضمير إليه إلا مذكراً؛ لأنك إن أرجعته باعتبار اللفظ فهو مذكر، وإن أرجعته باعتبار المعنى فهو مذكر، إذاً لا يجوز إلا التذكير، أما إذا كان في اللفظ مذكر على الأصل واستعمل في المعنى مؤنث جاز لك في إرجاع الضمير وجهين: التذكير باعتبار اللفظ، والتأنيث باعتبار المعنى، يعني هنا يصح في غير النظم (كَمَا سَتُسْرَدُ)، كما سيسرد هو، أي إلى لفظ (مَا). (كَمَا سَتُسْرَدُ) إذاً اعتبر المعنى؛ لأن المعنى مؤنث فأنث الضمير، كما سيسرد أي هو باعتبار لفظ (مَا).

إذاً هذا قصد بهذا البيت أو عنى بهذا البيت أن يُبين لك أن الفعل الثلاثي إذا جُرد عن الزيادة عن أحرف الزيادة (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) باستقراء كلام العرب (كَمَا سَتُسْرَدُ) والسرد: ذكر الشيء على التوالي، فذكر لك أولاً الأبواب الستة على جهة الإجمال، ثم فصل لك الأبواب باباً باباً فقال:

فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ أوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ

وهذا يحتاج إلى شرح مطول، ويأتينا إن شاء الله يوم السبت.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

عناصر الدرس

* باب فَعَلَ يفعُل يفعِل يفعَل.
* دواعي الكسر والضم والفتح.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد .. قال الناظم رحمه الله تعالى:

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ
فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ أوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ
وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيْهِ ... أوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيْهِ
وَلاَمٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا ... حَلْقِيْ سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا

هذه الأبيات الأربعة نظم فيها الأبواب الستة للفعل الثُلاثي المجرد، فذكر في البيت الأول الأبواب الستة إجمالا، ثم فصلها باباً باباً (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ) وسبق أن الفعل المراد به هنا جنس الفعل الشامل لفَعَل وفَعِل وفَعُل؛ لأنه قُصد الجنس، ولذلك صح الابتداء به، قال ابن مالك:

وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... .

(فِعْلٌ) نقول: مبتدأ، ما الذي سوغهُ؟ أمران قد يجتمع مسوغان أو أكثر، فهنا مسوغان:
(ثُلاَثِيٌّ) هذا نعت، وإذا وصفت النكرة أفادت،
وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ ....

يعني إن أفادت جاز الابتداء بها، وأيضاً إذا قُصد بها الجنس؛ لأن الجنس يشمل جميع الأفراد، فإذا شمل جميع الأفراد فكأن النكرة في المعنى معرفة، فإذا قيل: (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ) (فِعْلٌ) ليس عندنا إلا فَعَل أو فَعِل أو فَعُل، وهنا شمل اللفظ هذه الأقسام الثلاثة فنقول: إذاً (فِعْلٌ) هذا جنس قُصد به الجنس وهو المسوغ للابتداء به، (ثُلاَثِيٌّ) قلنا: القياس أن يكون ثَلاثي، ولكن جرى الصرفيون على ضم أوله، ونقول: هذا شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه، والأصل: فتح الثاء، (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ) إذاً الرباعي سيأتي أنه له باب واحد، (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ) يعني من التجريد من التخلية والتخليص، تجريد المتابعة تجريد التوحيد يعني تخليص المتابعة وتخليص التوحيد من الشوائب، (إِذَا يُجَرَّدُ) من أي شيء من أحرف الزيادة، فنقول: الجار والمجرور من أحرف الزيادة محذوف للعلم به؛ لأن المقام مقام تثنية ليس عندنا إلا مُجرد ومزيد، فإذا نُصَّ على أحدهما علمنا أنه مقابلٌ للآخر، (إِذَا يُجَرَّدُ) يعني من أحرف الزيادة، من أحرف الزيادة هذا جار ومجرور متعلق بـ (يُجَرَّدُ) حُذِف للعلم به، (إذا يُجَرَّدُ) (إِذَا) هذه قلنا ظرفٌ لما يُستقبل من الزمان وضمن معنى الشرط، وإذا ضُمن معنى الشرط يعني يحتاج إلى فعل الشرط وجواب الشرط، أين جملة الشرط؟ وأين جملة جواب الشرط؟ (يُجَرَّدُ) هذا فعل مضارع مغير الصيغة، نقول: هو فعل الشرط، ولكن (إِذَا) هذه ضمنت معنى الشرط ولكنها لا تعمل، يعني لا تعمل مثل إنْ، {وَمَنْ يَتَقِ اللَّهَ} [الطلاق:2]، (يَتَقِ) نقول: مجزوم بـ (مَنْ) الشرطية لا، هنا ضمن معنى الشرط يعني أُستُفيد معنى الشرط وهو التعليق تعليق شيء على شيء، (إِذَا) ضُمن معنى الشرط فيستلزم فعل الشرط وجواب الشرط، يُضاف إلى فعل الشرط في محل لا يُنصب في محل نصب بجوابه، إذاً (يُجَرَّدُ) نقول: فعل مضارع مغير الصيغة في محل خفض، ما العامل فيه؟ (إِذَا)، (إِذَا) ظرف والظرف يضاف إلى ما بعده (إِذَا) مضاف و (يُجَرَّدُ) هذه الجملة في محل جر بإضافة (إِذَا) إليها العامل فيه (إِذَا)، (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) (يُجَرَّدُ) هذا فعل الشرط، أين الجواب؟ نقول: محذوف الذي دل عليه جملة الخبر الآتية (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) أبواب هذا المراد به: أقسامه وأنواعه، ليس الباب الذي يأتينا باب الطهارة ونحوه، إنما المراد به أقسامه وأنواعه، (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) (أَبْوَابُهُ) مبتدأ ثان، و (سِتٌّ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ، (فِعْلٌ أَبْوَابُهُ سِتٌّ) (فِعْلٌ) مبتدأ، أين الخبر؟ (فِعْلٌ) مبتدأ، (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) هذه الجملة خبر لـ (فِعْلٌ)، أين جملة الجواب؟ نقول: محذوفة الذي دل عليها الخبر المذكور الآتي وهو خبر (فِعْلٌ)، فنقول: (فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ) فـ (أَبْوَابُهُ سِتٌّ)، لماذا لم نجعل المذكور جملة الجواب وقدرنا، لِمَ لم نعكس؟ فنقول: (فِعْلٌ) مبتدأ، خبره محذوف دل عليه جملة الجواب

المذكورة، لا نقول هذا لماذا؟ لأن الجملة هنا لو كانت جواب الشرط لكانت جملة اسمية والجملة الاسمية لا يصح أن تقع جواباً، قال ابن مالك:

وَاقْرِنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ ... شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

فيجب هنا أن تقترن فاء الجزاء بالجواب، (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) فـ (أَبْوَابُهُ سِتٌّ)، أما إذا كان الجواب صالحاً فنقول: فحينئذ نقول: لا يُشترط أو لا يجب دخول فاء الجزائية، إذاً (أَبْوَابُهُ سِتٌّ) هذه الجملة خبر عن (فِعْلٌ)، وجملة (إِذَا يُجَرَّدُ) هذه قيدٌ، لماذا؟ لأن الفعل نوعان: فعل مجرد، وفعل مزيد فيه، فإذا قُيد بأحدهما، ونوع القيد هنا مفهوم الشرط؛ لأن (إِذَا) تأتي شرطية تُضمن معنى الشرط والمفهوم المخالف هذا يسمى مفهوم الشرط، «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَينِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» هنا بعضهم يرى رأيت بعض المعاصرين يقول: لو كانت (إذا) هذه مُضمنة معنى الشرط لوجب دخول الفاء في الجواب، وهذا غلط، لماذا؟ لأنه يجب إذا وُجد الجواب واحداً من سبعة أو ثماني
اِسْمِيَةٌ طَلَبِيَةٌ وَبِجَامِدِ ... وَبِمَا وَلَنْ وَبِقَدْ وَبِالتَّنْفِيسِ

ما ولن هذه للنفي هل المراد كل منفي لا يصح أن يقع جواباً لإذا؟ لا، ليس كل منفي لذلك نقول لا تأتي نافية {وَإِنْ تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللَّهِ لاَ تُحْصُوهَا} [إبراهيم:34]، (وَإِنْ) هذه شرطية (تَعُدُّواْ) فعل الشرط (لاَ تُحْصُوهَا) هذا الجواب وقع جواب وقع منفي، لو كان كل منفي لا يصح أن يقع جواباً للشرط لوجب هنا أن يقال فلا تحصوها، وَإِنْ تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللَّهِ فلاَ تُحْصُوهَا، إذاً لم لا يشترط أو يصح أن يقع الجواب جواب الشرط مقروناً بلن دون فا الجزاء، «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَينِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ». (أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ) يعني كما ستُذكر متواليةًَ باباً باباً، إذاً ذكر في هذا البيت أن الفعل الثُلاثي إذا خلا من الزيادة فأبوابه أو أبوابه ستُ هذا على جهة الإجمال، ثم إذا أردت أن تعرف التفصيل بعد أن ذكرت لك عدد الأبواب إجمالاً (فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) الفاء هذه تسمى فاء الفصيحة أو فاء الفضيحة، فاء الفصيحة فعيلة من الإفصاح فعيلة بمعنى مُفعلة يعني بمعنى اسم الفاعل، والإفصاح: هو البيان والإظهار، ماذا أفصحت، عن أي شيء أفصحت؟ أفصحت على قولين: بعضهم يرى أنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، إذاً ليس كلَّ محذوف إنما هو محذوف معين؛ لأن الفاء هذه أفصحت عن شيء محذوف، ما

هو هذا المحذوف؟ هل هو شيء معين أو مطلق؟ فيه قولان: الأكثر من أرباب الحواشي على أنها أفصحت عن جواب شرطٍ مقدر، فإذا جئت تُقدر تقول: إذا عرفت، إذا لابد أن تأتي بإذا لأنها شرطية، إذا عرفت أن أبواب الفعل الثُلاثي المجرد ستٌ إجمالاً وأردت معرفتها تفصيلاً فأقولُ العين، إذا عرفت وأردت هذا محذوف دل عليه الفاء التي تسمى فاء الفصيحة أفصحت عن جواب شرطٍ مقدر، وبعضهم يرى أنها أفصحت عن مقدر مطلقاً، وعليه حمل قوله تعالى: {وَإِذْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ..... } [البقرة: 60]، الفاء هذه تسمى فاء الفصيحة لأنه (فَانْفَجَرَتْ) هل هو جواب؟ (وَإِذْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب ......

فَانْفَجَرَتْ) هل هو جواب لقوله: (فَقُلْنَا اضْرِب)؟! إذا قلنا: جواب له معناه أَمَرَ جواباً للأمر انفجرت ليس لموسى فعل عليه السلام، وإذا قلت: لا، هناك محذوف، يعني (فَقُلْنَا اضْرِب فضرب فَانْفَجَرَتْ) ضرب هذا من أين جاء؟ دلت عليه فاء الفصيحة، {فَمَن كَانَ مِنْكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ} ثم قال: {فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} [البقرة:184]، يعني فأفطر، هذه تسمى فاء الفصيحة، وابن حزم على ظاهره (فَعِدَّةٌ) يعني يجب عليه سواءٌ صام أم لم يصم، (فَالعَيْنُ) الفاء هذه تسمى فاء الفصيحة أو فاء الفضيحة فعيلة بمعنى مفعلة بمعنى اسم الفاعل؛ لأنها أفصحت عن مقدر مطلقاً، أو عن جواب شرطٍ مقدر، (فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) العين يعني الحرف الثاني من فعل؛ لأن الفعل الثُلاثي المجرد على ثلاثة أحرف: الحرف الأول يسمى فاء الكلمة، والحرف الثاني يسمى عين الكلمة، والحرف الثالث لا دخل لنا به؛ لأن الصرفيين في الجملة لا يبحثون على الحرف الثالث؛ لأنه مبني على الفتح مطلقاً، والفتح قد يكون ظاهراً وقد يكون مقدراً، إذاً (فَالعَيْنُ) يعني الحرف الثاني الذي يُقابل بمسمى العين في حال وزنه، فإذا قلت: فَعَلَ هذا الوزن موزونه مثلاً نصر، نصر الصاد هي عين الكلمة، مسمى العين من فَعَلَ ما هو؟ هو الصاد من نصر، أما العين فهذه اسمٌ كما نقول الفاء اسمٌ مسماها النون من نصر نه، العين اسمٌ مسماه الصاد الذي هو صه، واللام اسمٌ مسماه الراء أو ره من نصر، إذاً نقول العين المقصود بها هنا: الحرف الثاني، (إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ) (إِنْ تُفْتَحْ) هذا شرط، (إِنْ) حرف شرط، (تُفْتَحْ) هذا فعل مضارع مُغير الصيغة، يعني مبني للمجهول أو مبني لما لم يسم فاعله، أين نائبه؟ ضمير مستتر يعود على (العين)، (إِنْ تُفْتَحْ) هي العين، (إِنْ تُفْتَحْ) هي أي العين، ويصح أن يكون مبني للمعلوم (إِنْ تُفْتَحْ) أنت، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره: أنت تفتح، والمفعول محذوف (إِنْ تُفْتَحْ)

العين، أو إن تفتحها، فنقول: المفعول به محذوف للعلم به، (بِمَاضٍ) (إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) هذا هو النوع الأول من أنواع من أبنية الفعل الثُلاثي المجرد، قلنا ثلاثة، الماضي للمجرد الماضي كم نوع؟ ثلاثة: فَعَل أو فَعِل ثم فَعُل، قال النيساري:

الْمَاضِي لِلْمُجَرَّدِ الثُّلاَثِيْ ... أَبْنِيَةٌ تُحْصَرُ فِي ثَلاَثِ

فَعلَ أوفَعلَ ثُمَّ فَعلاَ ... .

الآن يُريد أن يُبين لك الباب الأول من فَعَلَ؛ لأنه كما سبق في المقدمة أن فَعَلَ يأتي على ثلاثة أبواب: فَعَل يَفْعُل فَعَل يَفْعِل فَعَل يَفْعَل، يريد أن يبين لك أن العين إذا فُتحت في الماضي، يعني كانت على وزن فَعَلَ فالمضارع يأتي على ثلاثة أبواب، قال: (فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) الباء هنا للظرفية يعني بمعنى في،

وَاللامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ وَتَعْلِيلاً قُفِي

وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... وَفِي ....

إذاً تأتي الباء للظرفية تأتي بمعنى في،

وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... .

إذاً الباء هنا بمعنى في، معنى في (إِنْ تُفْتَحْ) في (مَاضٍ)، وماض المراد به هنا الفعل الماضي، سمي ماضياً باعتبار الزمان المستفاد منه، ممَ سمي الماضي ماضياً؟ باعتبار الزمان المستفاد منه؛ لأنك تستفيد من قام دلالته على وقوع الحدث في الزمن الماضي، إذاً عرفنا أنه نص في هذه القطعة على أن فَعَلَ بفتح العين يأتي منه المضارع على قوله: (فَاكْسِرِ) الفاء هذه واقعة في جواب الشرط، (إِنْ تُفْتَحْ) (تُفْتَحْ) هذا فعل الشرط، أين جوابه؟ (اكْسِرِ)، (اكْسِرِ) هذا فعل أمر يعني جملة طلبية، وإذا وقع الجواب جملة طلبية وجب أن يقترن بفاء الجزاء، إذاً (فَاكْسِرِ) الفاء هذه واقعة في جواب الشرط، (اكْسِرِ) هذا فعل أمرمبني على السكون المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، (فَاكْسِرِ) يعني أنت، تكسر ماذا؟ العين؛ لأنه قال: (إِنْ تُفْتَحْ بِماضٍ) إن فتحت في الماضي فاكسرها أين؟ أين تكسرها؟ في المضارع؛ لذلك قال في الأخير: (فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ)، (فَاكْسِرْها) أي اكسر العين، يعني احكم بصحة كسرها في الفعل المضارع إذا فتحت في الماضي، فاحكم أيها الصرفي بصحة كسر عين المضارع من فَعَل أو انطق بها مكسورة، يعني إما أن تحكم لغيرك ولو لم تنطق

أو أن تنطق أنت بالعين مكسورة من فَعَل المفتوح، إذاً (فَاكْسِرْ) نقول: هذا المراد به الباب الأول من أبواب فَعَل أن العين عين المضارع تكون مكسورة إذا كان ماضيه فَعَل بفتح العين، فنقول الباب الأول من الأبواب الست التي يأتي المضارع من فَعَل بفتح العين في الماضي بكسر العين في المضارع وهو المعنون له باب فَعَل يَفْعِل، والأصل عندهم تقديم فَعَل يَفْعُل، وهذا خالف هنا قيل: للنظم، يعني ضرورة النظم، والأصل أن يُقال: فَعَل يَفْعُل، ثم يقال فَعَل يَفْعِل بالكسر، ثم يُقال فَعَل يَفْعَل بالفتح، لماذا؟ قالوا: لأن الضم أقوى من الكسر، والأقوى حقه أن يتقدم على الأضعف، أيضاً فَعَل يَفْعُل قيل: هذا سماعي، وفَعَل يَفْعِل بالكسر هذا قياسي، وعند الصرفيين السماعي مقدم على القياسي، وقيل: فَعَل يَفْعُل بالضم هذا فيه علو؛ لأن الشفتين ترتفع عن الوجه، فَعَل يَفْعُل ارتفعت الشفتين عن الوجه وفعل يَفْعَل هذا فيه سُفل يعني إلى أسفل، والعلو مقدم على السفل العالي مقدم على الأسفل، لذلك عندهم أن فَعَل يَفْعُل مقدم على فَعَل يَفْعِل، أما هنا الناظم فنقول: قدمه لأجل النظمِ، وإن كان في بعض نُسخ المقصود نص عليه صاحب المطلوب أن فَعَل يَفْعِل مقدم على فَعَل يَفْعُل فقد يكون الناظم جرى على بعض النُسخ،

فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ

هذا هو الباب الأول: فَعَل يَفْعِل، ويجيء متعدياً ولازماً، موزونه عندهم: فَعَل يَفْعِل ضرب يضرِب جلس يجلِس، الأول متعدي والثاني لا يتعدى جلس زيدٌ يعني لا يتعدى إلى مفعولٍ به، إذاً هذا الباب يأتي لازماً ويأتي متعدياً، وسبق أن التعدي أكثر من اللزوم، لماذا؟ لكثرة استعماله ولخفته على الألسنة، لذلك كثر ودار على الألسنة فاستعملته العرب لازماً ومتعدياً.

فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ ....

(أَوْ) هذه للتنويع والتقسيم، يعني أشار إلى الباب الثاني من أبواب فَعَل بفتح العين في الماضي أنها تُضم في المضارع، وإن تفتح بماضٍ ضُمها في المضارع وهو باب فَعَل يَفْعُل الذي قلنا: إنه مقدم عند الصرفيين، بابه: نَصَرَ يَنْصُرُ، قَتَلَ يَقْتُل، هذا يأتي لازماً ويأتي متعدي، نصر هذا متعدي، وقتل أيضاً متعدي، وقعد يقعُد خرج يخرُج دخل يدخُل هذه لازمة، إذاً يكون لازماً ويكون متعدياً؛ والتعدي فيه أكثر من اللزوم.

فَالعَيْنُ إنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ ....

يعني أو ضُمها، هذا فعل أمر، (ضُمَّ) فعل أمر مبني على الفتح، صحيح! (ضُمَّ) فعل أمر مبني على الفتح؟! مبني على سكون مقدر، أين السكون المقدر؟ منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، أين الساكنان؟ الميم الأولى المدغمة على الأصل ساكن في متحرك والميم الثانية سُكنت سكون بناء (ضُمَّ) قم فالتقى ساكنان الميم الأولى والميم الثانية حرك الثاني على خلاف الأصل ولم يحرك بالكسر على الأصل لماذا؟ لأن الكسر لا يدخل الأفعال، هذا هو الأصل لا يدخل الأفعال، (أو ضُمَّ) أنت أيها الصرفي، إذاً الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والمفعول به محذوف، ضُمها أي العين، أين تضمها؟ في المضارع، إذاً القيد الأول (إنْ تَفْتَحْ) هذا في الماضي، في المضارع (فَاكْسِرِ) هذا الباب الأول، (أَوْ ضُمَّ) ها أي العين في المضارع (فِي الغَابِرِ) كما عبر عنه الناظم هذا الباب الثاني، (أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا) (أَوْ) هذه للتنويع والتقسيم، (فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ) (لَهَا فِي الغَابِرَ) هذا يقال فيه: تنازع فيه العوامل الثلاثة الأولى، باب التنازع: أن يأتي عاملان فأكثر يطلب معمولاً واحداً، تنازع كاسمه هنا قال: (فَالعَيْنُ إنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ) هذا (فَاكْسِرْ لَهَا فِي الغَابِرِ) اللام زائدة يعني (فَاكْسِرْهَا فِي الغَابِرِ)، (الغَابِرِ) هذا اسم فاعل من غبر يغبر غبوراً، يقال فيه: من المصادر الأضداد، يعني يطلق على الشيء وضده، يعني يستعمل في الماضي ويستعمل في ضد الماضي وهو المستقبل أو الحال، إذاً هو من الأضداد والذي يعين أحدهما هو السياق، وهنا لما قال: (إنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) قال: (فَاكْسِرْ لَهَا أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ) علمنا أن المقصود بـ (الغَابِرِ) هنا المضارع، (لَهَا فِي الغَابِرِ) قلنا: اللام هنا زائدة يعني فَاكْسِرْها فِي الغَابِرِ، أَوْ ضُمَّهَا فِي الغَابِرِ، أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ، فَافْتَحْها فِي الغَابِرِ، يقال هذا باب التنازع يعني تنازعت العوامل الثلاث على معمولٍ واحدٍ، في مثل هذا،

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

ج

اتفق البصريون والكوفيون على أنه يجوز إعمال أي واحدٍ منهما باتفاق، ولكن اختلفا أو اختلفوا – يجوز الوجهان – في الأفضل والأرجح، عند البصريين: الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس على حسب العوامل هو أولى مرجحٌ على غيره، وعند الكوفيين الأول هو الأرجح،

وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْساً غَيرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

ج

لكن إذا كان المعمول إذا أُعمل الأخير (فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ) على قول البصريين إذا كان الضمير غير رفعٍ يجب حذفه من الأول والثاني، يعني لا يجوز أن يُقدر،

وَلاَ تَجِيءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

ج

يعني إذا كان الضمير غير ضمير رفعٍ فلا يجوز أن يُذكر مع الأول والثاني،

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ ....

فلا يصح أن يقدر فاكسرها في الغابرِ أو ضمها في الغابرِ، لماذا؟ لأن الثالث قد سُلط على الضمير وعلى قوله: (فِي الغَابِرِ)، (فَافْتَحْ لَهَا) فافتحها الهاء مفعولٌ به واللام زائدة، مثله يُقدر في فاكسرها وضمها، لكن لا يجوز أن يُذكر، يُقدر ويجب حذفه، لماذا؟ لأنه فضلة،

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ

أما إذا كان عمدة فيجب أن يذكر، ذهب وقام الزيدان، ذهب هذا فعل يطلب فاعلاً، قام هذا فعل ويطلب فاعلاً، عندنا واحد فاعل، لأيٍّ؟ لا يجتمع عاملان على معمول واحد، لا يمكن أن يكون الزيدان معمول فاعل لذهب ويكون في نفس الوقت معمول وفاعل لقام، على مذهب البصريين نُعمل الثاني ذهب وقام الزيدان، ولكن في مثل هذا التركيب يجب الإضمار في الأول، لماذا؟ لأنه لا فعل بدون فاعل، فعلى مذهب البصريين ذهبا الألف هذه فاعل يجب الإضمار؛ لأنه عمدة لا يجوز حذفه، ذهبا وقام الزيدان، ذهبا فعل ماض والألف فاعل وقام فعل ماض والزيدان فاعل، وعلى مذهب الكوفيين ذهب وقاما الزيدان، ذهب فعلٌ ماض، أين فاعله؟ الزيدان، قاما فعل وفاعل. هذا يُسمى باب التنازع عاملان فأكثر، هنا حصل معنا تنازع اختلاف، الكل يطلب (لَهَا فِي الغَابِرِ) (فَاكْسِرِ) (أَوْ ضُمَّ) (أَوْ فَافْتَحْ)، على مذهب البصريين نقول: فافتح لها في الغابرِ، لها الهاء هو المتعلق بـ (فَافْتَحْ)، و (فِي الغَابِرِ) جار ومجرور متعلق بقوله: (افتح)؛ لأنه فعل ويتعلق به، أين (فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ) من قوله: (فَاكْسِرِ) (أَوْ ضَمَّ)؟

نقول: نقدره ويجب حذفه، إذاً أشار بهذا البيت إلى أن أبواب فَعَل بفتح العين ثلاثة: فَعَل يَفْعِل بكسر العين في المضارع مع فتحها في الماضي، فَعَل يَفْعُل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، أو (فَافْتَحْ لَهَا) يعني فَعَل في الماضي ويَفْعَل في المضارع، (فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ) يعني في المضارع كما فتحتها في الماضي، هذه كم باب؟ ثلاثة أبواب، ما هي؟ فَعَل يَفْعِل، وفَعَل يَفْعُل، وفَعَل يَفْعَل، هذه ثلاثة أبواب، هل كل فَعَل يصح أن يؤتى به على زنة يَفْعِل أو يَفْعُل أو يفعَل؟ يعني إذا كان عندنا الماضي على زنة فَعَل بفتح العين هل نحن مخيرون نأتي به من أي باب أم هناك ضوابط؟ هناك ضوابط، لو كان مفتوحاً لسهلت اللغة، لكن نقول: هناك ضوابط، هناك دواعي، هناك ما يسمى بدواعي الكسر، ودواعي الضم، ودواعي الفتح، متى يُكسر العين في مضارع فَعَل؟ نقول: إذا وجد واحد من خمسة أمور نحكم على فَعَل بفتح العين في الماضي أنه يجب كسر عين مضارعه:

الأول: كونه مثالاً، وسبق أن المثال: ما اعتلت فاؤه واواً أو ياءً، إذا أردت أن تُفصح: ما كانت فاؤه واواً أو ياءً يجب في عين مضارعه الكسر، بشرط أن لا تكون لامه حرفاً من حروف الحلق، – الشرط الأول – أو الداعي الأول من دواعي الكسر: أن تكون فاء فَعَل واواً أو ياءً مثل وعد؛ وعد على وزن فَعَل، قد يسأل السائل: فَعَل له ثلاثة أبواب، من أي باب نأتي لمضارع وعد، هل نقول: وعد يوعُد أو يعِد أو يَوْعَد هذا يحتمل؟ نقول: لا، كونه مثالاً واوياً يجب في عين مضارعه أن يكون مكسوراً، وعد الأصل فيه يوعِد على وزن يَفْعِل، مضارعه بكسر عينها يوعِد، كيف نقول: يعِد؟ نقول: وقعت الواو بين عدوتيها الياء المفتوحة والكسرة التي تليها فأسقطاها، يعني تعاونا عليها، عندهم حروف الاعتلال كلها بينها عداء، كلٌ منهما إذا وجد يسعى إما في إسقاط الآخر وإما في قلبه، وكذلك ما كان من جنس حروف العلة كالضمة والفتحة والكسرة؛ لأنها من جنس حروف العلة، هنا وعد يوعِد مثالٌ واوي، مضارعه على زنة يَفْعِل، نقول: يوعِد وقعت الواو بين عدوتيها: العدو الأول الظاهر المتقدم: وهو الياء مفتوحة، العدو الثاني: الذي يليها العين، لكن نقول هنا: عدوٌ خفي، لماذا؟ لأن العين ليست حرفاً من حروف العلة، وإنما لوجود الكسرة التي على العين هي كالياء، فكأن الواو قد وقعت بين عدويها الياء؛ لأن الياء من حروف الاعتلال، فأسقطا الواو فقيل: يعد على وزن يعِل؛ يعد يعل؛ لأنك أسقطت الفاء، وقلنا: إذا كان ثَمَّ حذفٌ في الموزون يجب حذفه من الوزن، فإذا قيل: يعِد أصلها يوعِد حذفنا الواو التي هي فاء الكلمة

نقول في الوزن: يعل بإسقاط الفاء؛ كذلك ما كانت فاؤه ياء مثل يسر على وزن فَعَل، نقول: مضارعه ييسِر على وزن يَفْعِل، ييسر بياءين وهذا يسمى كالصحيح المعتل بالياء الذي فاؤه ياء هذا يعامل معاملة الصحيح؛ لأنه لا يسقط منه الفاء، يعني يبقى كالصحيح مثل ضرب وقتل، إذاً نقول: الداعي الأول لكسر عين مضارع فعل المفتوح الماضي: كون فاء الكلمة واواً أو ياءً، لكن هناك قيد وشرط أن لا تكون لام الفعل حرفاً من حروف الحلق، وعد الدال لام، يسر اللام راء، والدال والراء ليست من حروف الحلق، لكن وقع على وزن فَعَل والفاء واو مثل وعد لا نقول: يوقِع أو يقِع في المضارع، وإنما نقول: وقع يقَع بفتح عين مضارعه، لماذا مع كونه مثالاً واوياً والأصل فيه إسقاط حرف الفاء، هنا أيضاً أسقط وقع يقع على وزن فَعَل يَعَل بفتح العين والأصل في وقع أن يأتي على وزن يَفْعِل؟ نقول: هذا الاستثناء استثناء فرعي، لماذا؟ لأنه في الأصل كوعد يعد يعني على وزن فَعَل يَفْعِل بكسر العين، الدليل على هذا أن الواو لا يصح إسقاطها إلا إذا وقعت بين عدوتيها، فإذا قيل: وقع على وزن يَفْعَل لقيل يوقَع، هل وقعت الواو بين عدوتيها؟ لم تقع، إذاً لا يجوز إسقاطها، لكن لما أُسقطت علمنا أن الأصل في هذا الباب مما فاؤه واو ولامه حرفٌ من حروف الحلق أنه يُجاء به على وزن فَعَل يَفْعِل على الأصل، ولكن لما استثقلت الكسرة على حرف الحلق أُبدلت الكسرة فتحة.

إذاً وقع الأصل أنه يوقع فسقطت الواو كوعد يوعد، سقطت الواو وقع يوقع فقيل: يقِع، الانتقال من كسر إلى حرف من حروف الحلق وهو العين هذا فيه ثقل فأُبدلت الكسرة فتحة، إذاً نَقْل وقع يقَع من باب فَعَل يَفْعِل إلى باب فَعَل يَفْعَل بفتح العين هذا فرعي أو أصلي؟ نقول: فرعي، الدليل على هذا إسقاط الواو، لو كان مباشرةً من أول الأمر على زنة يَفْعَل لما جاز إسقاط الواو، وضع يضع هذا مثالٌ واوي، لامه حرف من حروف الحلق العين وضع يضع، نقول في المضارع يضع الضاد هذه عين الكلمة إذاً هو مفتوح من باب فَعَل يَفْعَل، نقول: من باب فعل يفعل نقلاً لا أصلاً، ما الدليل؟ نقول: – وضع يضع، وقع يقع، قس على هذا – الدليل حذف الواو؛ لأنه لو كان من باب فَعَل يَفْعَل أصالة ابتداءًا مباشرة من أول الأمر لما جاز إسقاط الواو؛ لأنه لا يجوز إسقاط الواو من المثال الواوي إلا إذا وقعت الواو بين عدويها أو عدوتيها، وهنا لم تقع، وقعت الواو بين فتحتين يَوقَع والفتحتان عدو من جنس واحد وما كان من جنس واحد لا يقوى ما يقوى عليه ما كان من جنسين، يوقي إذاً الفتحة والكسرة.

إذاً الشرط الأول أو الداعي الأول للحكم على فَعَل بكونه من باب يَفْعِل إذا كانت فاؤه فاء فَعَل تقول فَعَل تنظر إلى الفاء هل هو واوي أو يائي فإن كان واوياً أو يائياً ولامه ليست من حروف الحلق تقول: هو قطعاً على زنة يَفْعِل، وعد يوعِد، وجد يجِد، وصل يصِل، وثب يثِب إلى آخره. إذاً ما هو الشرط الأول؟ كونه مثالا بقيد ألا يكون حرفا من حروف الحلق.

الداعي الثاني: كون عينه ياءً، فَعَل نأتي به على زنة يَفْعِل بكسر العين إذا كانت عين فَعَل ياءًا وهذا نسميه أجوف يائياً، با ع أصله بَيَعَ على وزن فَعَل، ماذا نأتي به في المضارع؟ هل هو على زنة يَفْعِل أو يَفْعُل أو يَفْعَل؟ نقول: ننظر فيه، فإذا بفَعَل با ع أصله بيع فإذا عينه ياء وهذا من دواعي الكسر فنقول: با ع يَبِيْع، أصلها: يَبْيِع على وزن يَفْعِل استُثقلت الكسرة على الياء فحصل إعلال بالنقل، يعني نُقلت إلى ما قبله الحرف الساكن، إذاً با ع يَبْيِع على زنة يَفْعِل، لماذا جئت بالفعل فَعَل با ع على زنة يَفْعِل؟ تقول: لوجود داعي الكسر، ما هو داعي الكسر كسر العين في المضارع؟ كون عينه ياءًا، با ع يَبْيِعُ، بات يَبْيِتُ، طاح يطيح، صاد يصيد، عاب يعيب، غاب يغيب، كلها من باب فَعَل يَفْعِل، لماذا كسرت العين في المضارع؟ لكون عينه في الماضي ياءًا، هذا الداعي الثاني.

الداعي الثالث: كون لامه ياءًا، وهذا نسميه الناقص اليائي بشرط أن لا تكون عينه حرفاً من حروف الحلق، رمى على وزن فَعَل رميَ هذا الأصل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً فصار رمى على وزن فَعَل، كيف نأتي بمضارع من زنة فَعَل الذي موزونه رمي؟ ننظر في فَعَل رمي هذا فإذا بلامه ياء، نقول: والقاعدة أن فَعَل إذا كان لامه ياءًا يؤتى بمضارعه على زنة يَفْعِل رمى يرمِيُ استُثقلت الضمة على الياء فحُذفت ناقص، يرميُ إذاً يرمي بكسر العين في المضارع، لماذا كسرت عين المضارع من يرمي؟ تقول: لكون ماضيه فَعَل يائي اللام وليست عينه حرفاً من حروف الحلق، مشى يمشي، بكى يبكي، وفى يفي، وقى يقي، رقي يرقي، هذه كلها نقول: يأتي المضارع منها على زنة يَفْعِل، لماذا؟ لكون لامه ياءًا وليست عينه حرفاً من حروف الحلق، سعى واوي أو يائي؟ آخره يائي، الدليل؟ سَعْياً المصدر، سعيت لا تقول: سعوت، سعيت سَعْيَيْن سعيان فبالياء، إذاً سعى أصله سعيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، سعى على وزن فَعَل لامه ياء إذاً هو ناقص يائيٌ، الأصل فيه أن يؤتى به على زنة يَفْعِل، لكن نقول: لا يؤتى به على هذا الوزن، لماذا؟ لكون عينه حرفاً من حروف الحلق، وسبق معنا تقرير أن

الكسر والضم لا يُناسب حروف الحلق، سيأتينا فَعَل يَفْعَل لماذا وافقت العرب بين حركة عين المضارع وحركة عين الماضي؟ لكون حرف الحلق ثقيل والضم والكسر ثقيلان فلا يعطى الثقيل الثقيل، وإنما يُخفف بالفتحِ، إذاً سعى يسعى الأصل أن يقال يَسْعِيُ على وزن يَفْعِل مثل يرمِيُ، نقول: لماذا هنا جيء به على زنة يَسْعَى؟ لكون عينه حرفاً من حروف الحلق هذا الداعي الثالث.

الداعي الرابع: كونه مضاعفاً لازماً. سبق أن المضاعف الثُلاثي: ما عينه ولامه من جنس واحد، مدَّ وشدَّ وصبَّ وعدَّ، أصلها: صبب، عدد، إلى آخره، نقول: العين واللام من جنس واحد فأدغم الأول في الثاني، وهذا قد يكون لازماً وقد يكون متعدياً، إذا كان لازماً من باب فَعَل يؤتى بمضارعه على زنة يَفْعِل بكسر عين مضارعه، حنَّ يحِنُّ، أنَّ يئِنُّ، رنَّ يرِنُّ، طنَّ يطِنُّ، هكذا فيؤتى بالمضارع من الثُلاثي المضاعف اللازم على زنة يَفْعِل بكسر العين، حنَّ يحِنُّ، دبَّ يدِبُّ، ذلّ يذلُّ، ضلّ يضلُّ، زلَّ يزِلُّ الخ هذه كلها تأتي بها على زنة يَفعِل، هذا الرابع.

الداعي الخامس: شُهْرته بالكسر، هذا الخامس بعضهم لا يعده، يعني بعضهم ترى في كتب الصرف يقول: خمسة ويفصل بين المثال، يجعل المثال الواوي هذا قسم برأسه، ويجعل المثال اليائي قسماً برأسه، فنحنُ أدمجناها في نوع واحد، ونزيد عليها الخامس وهو شهرته بالكسر، يعني إذا لم يكن من الأول ولا الثاني ولا الثالث ولا الرابع ولكن اشتهر على ألسنة العرب أنه بالكسر نقول: ما سُمِع بالكسر يجب أن يبقى على كسره، مثل ضرب يضرب، ضرب ليس فيه داعي من دواعي الكسر، ضرب ليس مثالاً يائياً ولا واوي وليس عينه ياء وليس مضاعفا ماذا نقول: سُمع واشتهر من لغة العرب أنه على زنة يَفْعِل، الأول والثاني والثالث والرابع هذا قياسي، يعني يأتيك الفعل رمى مباشرةً تقول: وزنه وزن مضارعه يرميُ على وزن يَفْعِل، لا يحتاج أن تبحث عن يرميُ هل ذكر أهل اللغة ذلك أم لا، أما الخامس هذا فليس لك فيه إلا أن ترجع إلى المعاجم، تنظر في اللسان تنظر في القاموس تنظر في المختار ... الخ. تبحث هل نطقت العرب بهذا الفعل بكسر عينه أم لا، فإن نطقت به لفظ يلفِظ ضرب يضرِب فحينئذٍ تثبت فيه الكسر، ولا يجوز فيه الضم ولا الفتح، هذه الخمسة تسمى دواعي الكسر. إذاً تقول: (فَالعَيَنُ إَنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) في ماضٍ (فَاكْسِرِ) متى؟ إذا وجِد واحدٌ من دواعي الكسر، ليس على إطلاقه كل ما كان من باب فَعَل بفتح العين في الماضي أنه يُكسر، لا، نقول: إذاً هو في بعض المواضع في بعض صور الفعل المضارع يكسر، متى؟ إذا وجد

واحدٌ من دواعي الكسر في ماضيه. فَعَل يَفْعُل. انتهينا من فَعَل يَفْعِل بالكسر.
فَعَل يَفْعُل ما هي دواعي الضم التي إذا وجد واحدٌ منها في فَعَل يؤتى بالمضارع على زنة يَفْعُل بضم العين في مضارعه؟ نقول خمسة أمور أيضاً:
الأول: كون عينه واواً، يعني أجوف واوي، الأجوف اليائي بالكسرِ، الأجوف الواوي بالضمِ، قال أصلها: قَوَلَ، تقول في المضارع: يَقُوْ يَفْعُ، كيف يقو ويفع؟ نقول: الواو هي العين والأصل ضمها يَقْوُل على وزن يَفْعُل استثقلت الضمة على الواو لأن الواو عبارة عن ضمتين وضمها كأنها ثلاث ضمات، ازدادَ الثقل على ثقل، وجب نقل الضمة إلى الحرف الساكن الذي قبلها يَقْوُل يقُول، تاب يَتُوْب أصلها: يَتْوُب على وزن يَفْعُل، صال يَصُوْل، صام يَصُوْم، كل أجوف واوي يأتي المضارع منه على زنة يَفْعُل.
الثاني: كون لامه واواً، يعني ناقصٌ واويٌ، الناقص اليائي الكسر رمى يرمي، الناقص الواوي يأتي على زنة يَفْعُل، غزا أصلها غَزَوَ على وزن فعل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً نقول في المضارع منه غزا يغزو يَفْعُل، يَغْزُو بضم الواو سقطت للثقل، إذاً غزا يغزو لماذا جئنا بغزا الذي هو فعل في مضارعه بضم عينه؟ قلنا لكون لامه واواً، دعا يدعو، دعا المشهور أنه واوي وسُمِع من لغة العرب أثبته ابن مالك أنه قد يأتي يائي، فإذا جاء يائياً دعا يدعي يكون مكسوراً، وإذا كان على اللغة الثانية أنه واوي يكون مضموماً دعا يدعو، عفا يعفو.

الثالث: كونه مضاعفاً مُعدى، تستطيع أن تستنبط الثانية من الأولى، كونه مضاعفاً مُعدى، المضاعف اللازم بالكسر، المضاعف المعدى بالضمِ، جبَّهُ يَجُبُّه، شدَّ المتاع يشُدُّه، شدَّ هذا مضعف متعدي، صبَّ الماء يصبُّه، سرَّ زيداً يسرُّه، ضرَّ عمراً يضرُّه، إذاً ضرَّ وسرَّ هذه نقول: مضاعف معدى، القياس أن يؤتى بعين مضارعه بالضمِ، هذا الداعي الثالث.
الداعي الرابع: كونه دالاً على المُفاخرة،
.... وَهَذَا الْحُكْمُ قَدْ بُذِلاَ:
لِمَا يَدُلُّ عَلَى فَخرٍ ....

إذاً إذا كان دالاً على المفاخرة يعني يشترك اثنان في أصل الحدث ثم يغلب أحدهما الأخر، هذا يسمى مفاخرة، اثنان يتسابقان يسبق أحدهما الآخر فيقول: سابقته فاعلته فسبقته فأنا أسبُقه، أسبُ أفعُ بضم العين، لماذا ضممت العين هنا؟ لكونه دالاً على

المفاخرة، يعني فُقْتُه في السَبَق، ناصرته فنصرته فأنا أنصُره، شاعرته فشعرته فأنا أشعُره بضم العين، فنقول: إذا كان دالاً على المفاخرة يعني يشترك اثنان في حدثٍ ويغلب أحدهما الآخر، الغالب يقول: أشعُره، أضرُبه، أنصُره، إلى آخره، هذا الداعي الرابع.

الخامس: شهرته بالضم، ليس فيه واحدٌ من الدواعي الأربعة السابقة، وإنما اشتهر على ألسنة العرب أنه بضم العين في المضارع، قتل على وزن فعل ليست عينه واواً ولا لامه واواً ولا مضعفاً ولا دالاً على المُفاخرة، لكن سُمع من لغة العرب قتل يَقْتُل، نصر يَنْصُر، نقول: هذا القياس في عينه عين مضارعه الضم، لماذا؟ ليس هناك داعي من دواعي الضم السابقة، نقول: لشهرته من لغة العرب أنه لم يُسمع ولم يُذكر إلا مضموماً عين مضارعه، إذاً نقول: (فَالعَيَنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) (أَوْ ضُمَّ) (فَاكْسِرِ) يعني فاكسر العين في المضارع، (أَوْ ضُمَّ) يعني ضمها في المضارع، متى؟ إذا وجد واحدٌ من دواعي الضم السابقة.

(أَوْ فَافْتَحْ) هذا الباب الثالث من أبواب فَعَلَ فَعَلَ يَفْعَل، هذا الباب في أصله أنه شاذٌ أو نادر، لماذا؟ لأن الأصل في عين مضارع فعل أن يكون مخالفاً لعين الماضي، أن تكون حركة عين المضارع مخالفة لحركة عين الماضي، هذا الأصل وهذا هو القياس، فإذا جاءت حركة عين المضارع مماثلة وموافقة لحركة عين الماضي نقول: هذا شاذٌ سماعي، يُحفظ ولا يُقاس عليه، لكن في نفسه قد يكون مُطرداً في بعض أفراده، فتكون الضوابط في نفسه هو، فَعَل يَفْعَل ضبطه الصرفيون بأنه ما كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق، ولذلك قال (وَلامٌ اوْ عَيَنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا) ما فتح عين مضارعه لابد أن يكون لامه أو عينه حرفاً من حروف الحلق، فهذه تطّرد ولا تنعكس ليس كل ما كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق يأتي على زنة يَفْعَل، أولاً ما حروف الحلق؟ ستة: الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء، هذه تسمى حروف الحلق،

ثُمَّ لِأَقْصَى الحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ ... وَمِنْ وَسَطِهِ فَعَيَنٌ حَاءُ

ج

أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا وَالْقَافُ ... .

هذه تسمى حروف الحلق، هي من أقصى المخارج، سواءٌ كانت أدنى الحلق أو وسط الحلق أو أقصى الحلق كلها ثقيلة ولا يناسبها الضم ولا الكسر؛ لأن الضم والكسر ثقيل، فلا يُعطى الثقيل الثقيل، التمس العرب الخفة طرداً للقاعدة الكبرى، وإضعافاً وإسقاطاً للقاعدة الصغرى: وهي المخالفة بين حركة عين المضارع مع حركة عين الماضي،

نقول: هذا أصل وقاعدة لكنها صُغرى، لماذا؟ لأنها تختص بفَعَل يَفْعَل بالفعل المضارع مع الفعل الماضي، أما التماس الخفة فهذه يستوي فيها الأسماء والأفعال والحروف، فهي قاعدة مطّردة تدخل في جميع أبواب اللغة، أما المخالفة بين حركة عين المضارع مع حركة عين الماضي هذه تختص بهذا الباب، إذاً هذه مصلحة خاصة وتلك مصلحة عامة، وإذا تعارضت العامة مع الخاصة قُدمت العامة هكذا عند الشرعيين، وهنا يقولون: تعارضت القاعدة الكبرى: وهي التماس الخفة مع القاعدة الصغرى: وهي المخالفة بين حركة العينين، ما وجه المخالفة؟ أنه لو أعطي حرف الحلق الضم أو الكسر تطبيقاً للقاعدة المخالفة بين حركة عين المضارع والماضي لَمَاذَا حصل؟ حصل الثقل، إذاً سقطت التماس الخفة لم نراعيها، إن راعينا التماس الخفة جعلنا لحرف الحلق الفتح فقط؛ لأنه لا يمكن ضمه ولا يمكن كسره، فقالوا: إذاً نقدم القاعدة الكبرى ونُضعف القاعدة الصغرى في هذا الموضع، فنجعل كل ما كان على زنة فَعَل يَفْعَل عينه حرف حلق أو لامه حرفاً من حروف الحلق ولا عكس، دخل عينه حرف من حروف الحلق فنقول في المضارع: يدخُل، لماذا؟ لأنه هذا المسموع فيه، دخل يدخُل نطقت العرب يدخُل، إذاً جاء على الأصل في المخالفة، ولا نقول وزن دخل أن عينه حرف من حروف الحلق فيأتي المضارع منه يدخَل! غلط هذا، لماذا؟ لأن الباب فَعَل يَفْعَل سماعي في ذاته في أفراده، ولا يُقاس عليه ما لم يرد بفتح عينه في المضارع، فكل ما سُمع فعل يَفْعَل لابد أن يكون حلقي العين أو اللام، وليس كل ما كان حلقي العين أو اللام يؤتى به على زنة يَفْعَل ولم يُسمع فيه فتح عين المضارع، ولذلك قال (وَلاَمٌ أَوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا حَلْقِيْ) (وَلاَمٌ) مبتدأ وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة لوصفه بقوله: (بِمَا قَدْ فُتِحَا)، (بِمَا) الباء هنا ظرفية يعني في ما في فعلٍ (قَدْ فُتِحَ)، فتح ماذا؟ عين مضارعه والألف هنا للإطلاق، إذا فتحت عين مضارعه وكانت لامه أو عينه حلقي هذا هو القياسي في نفس الباب، (وَلاَمٌ) هذا مبتدأ (بِمَا قَدْ فُتِحَا) نعتٌ يعني لامٌ كائنة في فعلٍ الباء ظرفية، وما هنا بمعنى الذي تصدق على فعل مضارع، فعل مضارع قد فُتحت عين مضارعه فعل مضارع قد فتحت عينه نقول: لامه أو عينه (حَلْقِيْ) هذا هو الخبر، فكل ما فُتحت عينه في المضارع وزنة ماضيه فَعَل لابد أن يكون لامه أو عينه حرفاً من حروف الحلق، وهذا هو الشرط، نقول: دواعي الفتح أمران: لامٌ حلقيٌ، عينٌ حلقيٌ، لكن أضاف ابن مالك – رحمه الله – وأكثر الصرفيون على أنه لا يكون قياساً إلا إذا إن لم يضاعف ولم يشهر بكسرة أو ضمٍ، إن لم يُضعف إن لم يكن مضعفاً؛ لأنه كما سبق المضعف بنوعيه اللازم والمتعدي لا يأتي على يَفْعَل، بقطع النظر عن نوعه لا يأتي على زنة يَفْعَلُ،

طيب صحَّ يَصَحُّ مع كون لامه وعينه حرفي حلقٍ نقول: يأتي على الأصل فيه، إذاً ما كان على زنة مدَّ وشدَّ نقول: الأصل فيه إن كان لازماً يؤتى به بكسر عين مضارعه ولو كانت عينه حرفاً من حروف الحلق، ولو كانت لامه حرفاً من حروف الحلق، تُضيف هذه الفائدة إلى المضعف اللازم نقول: القياس فيه: أن يؤتى مضارعه بكسر عينه، ولو كانت لامه أو عينه حرفي حلقٍ، صحّ نقول: هذا كمدَّ وشدَّ يعني مضعف لازم، صحّ الخبرُ نقول: يصِح، ولا يصِح أن نقول: يصَحُ؛ لأنه حلقي العين أو اللام، صحّ يصِح، ولا يجوز أن نقول: صحّ يصَحُ كمنع يمنعُ؛ لأن عينه حرف من حروف الحلق ولامه حرف من حروف الحلق، أو لم يُشهر بكسرةٍ أو ضمٍ كذلك، لو اشتهر بكسرٍ أو ضمٍ نقول: يبقى على الأصل، بغى إذا اعتدى أو طلب، بغى يبغِي مع كون عينه حرفاً من حروف الحلق، لماذا لم نأت على القاعدة فَعَل يَفْعَل؟ نقول: لأنه اشتهر بالكسر، بغى يبغي، دخل يدخُل، هذا اشتهر، قعد يقعُد، زعم يزعُم، هذه عينها أو لامها حرف من حروف الحلق ولكن اشتهر في لسان العرب الضمُ كما اشتهر في ذاك الكسرُ. إذاً

فِي غَيْرِ هَذَا لِذِي الْحَلْقِيِّ فَتْحًا اشِعْ ... بِالاِتِّفَاقِ كَآتٍ صِيغَ مِنْ (سَأَلاَ)
إِنْ لَمْ يُضَاعَفْ ....

هذا شرط يعني يؤتى فَعَل مضارعه يَفْعَل إذا كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق بشرط أن لا يكون مضعفاً وأن لا يكون مشتهِراً بكسرٍ وأن لا يكون مشتهِرٍ بضمٍ،

إِنْ لَمْ يُضَاعَفْ وَلَمْ يُشْهَرْ بِكَسْرَةٍ اوْ ... ضَمّ كَ (يَبْغِي) وَمَا صَرَّفْتَ مِنْ (دَخَلاَ)

إذاً نقول: الخلاصة أن فَعَل يأتي المضارع منه على ثلاثة أبواب فَعَل يَفْعِل وهذا إذا وجِد واحدٌ من دواعي الكسر الخمس:

الأول: كونه مثالاً واوياً أو يائياً بشرط أن لا تكون لامه حرفاً من حروف الحلق.

الثاني: كونه أجوف يائياً.

الثالث: كون لامه يائية مثل أتى يأتي بشرط أن لا تكون عينه حرفاً من حروف الحلق.

الرابع: أن يكون مضاعفاً لازماً. الخامس: الشهرة.

ويأتي الباب الثاني فَعَل يَفْعُل بضم عينه إذا وجِد واحد من دواعي الضم:

الأول: كون عينه أجوف واوي. الثاني: كون لامه واواً. الثالث: مضاعف متعدي.

الرابع: دالٌ على المفاخرة. الخامس: اشتهر بالضمِ.

ويأتي فَعَل يفعَل بفتح العين إذا وجِد واحد من أمرين: وهو كون عينه حرفاً من حروف الحلق، أو كون لامه حرفاً من حروف الحلق وهذا ليس على إطلاقه وإنما يُقيد بكونه لم

يُضاعف ولم يُشهر بكسرةٍ أو ضمٍ.
ونقف على هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* تكملة باب فعَل.
* باب فعُل بفعُل ودواعيه.
* باب فعِل يفعَل ويسمى باب علِم.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمد ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً .. أما بعد .. فلا زال الحديث في بيان الأبواب الست التي أجملها الناظم في قوله:

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

أجمل لك الأبواب الست في هذا البيت يعني أخبرك أو أنك استفدت من هذا البيت أن أبواب الفعل الثلاثي المجرد المضارع يكون على ستة أبواب، ثم شرع في تفصيلها باباً بابا كما وعد قال: (كَمَا سَتُسْرَدُ) يعني كما ستذكر متوالية باباً بابا قال:

فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ أوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ

الفعل الماضي المجرد الثُلاثي قد يكون على زنة فَعَل، وقد يكون على زنة فعِل بكسر العين، وقد يكون على زنة فعُل بضم العين، هذه ثلاثة باستقراء كلام العرب، وهي مُجمعٌ عليها وإن زاد الكوفيون فُعِلَ، الثُلاثي المجرد أربعة عند الكوفيين بزيادة فُعِل، إذاً فُعِل هذا فيه نزاع بين البصريين وهذا سبق التنبيه عليه في الملحة، سبق أن فُعِل أصلٌ عند الكوفيين فرعٌ عند البصريين؛ لأن فُعِل أصله فَعَل أو فُعِل، فعل بضم أوله وكسر ثانيه هذا مبني لما لم يسم فاعله، أصله فَعَل أو فَعِل فهو منقول من أصلٍ، وما كان منقولاً من أصل لا يُجعل أصلاً برأسه، وإنما يكون فرعاً، إذاً ثلاثة أبواب فعَل أو فعِل ثم فعُل،

ولكل بنية من هذه الأبنية أبواب تخصها، يعني ما كان على زنة فَعَل ذكر الناظم أنه يأتي مضارعه على ثلاثة أبواب: فعَل يفعِل، فعَل يفعُل، فعَل يفعَل. وسبق أن أبواب الفعل المضارع الست على مرتبتين: منها دعائم وأصول، ومنها ما ليست دعائم ولا أصول. والفرق بينهما بين الدعائم والأصول: أن ما كانت حركة عينه عين مضارعه مخالفة لحركة عين ماضيه هذا يسمى أصلاً، فَفَعَل يفعُل نقول: يفعُل ضمت عين مضارعه وماضيه فعَل بفتح عين الماضي، إذاً حصل التخالف وهذا هو الأصل، لماذا هو الأصل؟ أكرر دائماً الأصل: أن مدلول الفعل المضارع مغاير لمدلول الفعل الماضي، فلو جُعلت حركة العين التي هي الميزان لأن فَعَل كما سبق أن الفاء لا مدخل لها لماذا؟ لأنها مُلازمة لحالة واحدة وهي الفتح، أما السكون والكسر والضم قلنا: هذه تسقط لا يأتي منها وزن، إذاً بقيت حالة واحدة للفاء، هل الفاء يحصل بها التمييز بين فعَل وفعِل وفعُل؟ لا يحصل بها التمييز؛ لأنه مستوية في الثلاث، اللام لا مدخل للصرفيين في البحث عنها أو فيها، لماذا؟ لأن اللام مبنية، والبناء والإعراب هذا من بحث النحاة؛ لأنها مبنية على الفتح مطلقاً ظاهراً أو مقدراً، إذاً ملازمة لحالة واحدة، ماذا بقي معنا؟ العين، إذاً لا يمكن أن يُدل على أن الفعل المضارع تغير معناه عن الفعل الماضي إلا بتغيير حركة العين؛ لأن الميزان لا يُعرف إلا بحركة العين، ولذلك فعَل وفعِل وفعُل مستوية إلا في حركة العين، إذاً نقول: ما كانت حركة عين مضارعه مخالفة لحركة عين ماضيه هذا يسمى دعائم من أبواب الدعائم، ويسمى أصلاً، لماذا أصلاً؟ لأنه جاء على الأصل وهو التخالف، لماذا خولف؟ للدلالة على أن المعنى تغير من الماضي إلى المضارع، لذلك لما كان فَعُل يفعُل لم يتغير الماضي عن المضارع أو المضارع عن الماضي في الدلالة على الصفات الخَلْقية أعُطي الضم، للدلالة على أنه ما زال دالاً على الصفات الخَلقية اللازمة الثابتة التي لا تزول، بخُل أو كرُم وشرُف هذه ملازمة لموصوفها إذاً لا تتغير كرُم يكرُم، إذا قلت: كرُم يكرُم بالضم فيهما دل على أن الفعل المضارع لم يتغير مدلوله عن الفعل الماضي، إذاً فعَل يفعُل، فعَل يفعِل، فعَل يفعَل، الأول والثاني نقول: من الدعائم والأصول، لماذا؟ لأن حركة عين مضارعه مغايرة لحركة عين ماضيه، أما فعَل يفعَل فهذا ليس من الأصول، قال:

فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ ....

(فَالعَيْنُ) كما سبق أنه الحرف الثاني من الوزن، يعني مسمى العين الذي يُقابل بمسمى العين في حال الوزن، (العَيْنُ) مبتدأ، جملة (إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ) خبر، هذا التركيب

دائماً إذاً مرّ معك فيه أربعة أقوال للنحاة (فَالعَيْنُ) هذا مبتدأ، تلاها ماذا؟ جملة شرطية، وكل مبتدأ تلاه جملة شرطية اختلف النحاة في الخبر على أربعة أقوال:

القول الأول: أن جملة الشرط (إِنْ تُفْتَحْ) في موضعٍ في محل رفع خبر عن المبتدأ، هذا القول الأول.

القول الثاني: أن جملة الجواب (فَاكْسِرِ) في محل رفع خبر عن المبتدأ.

القول الثالث: أن جملة الشرط والجواب في محل رفع خبر عن المبتدأ.

القول الرابع: أن جملة الشرط وجوابه سدت مسد الخبر.

إذاً هذا مبتدأ على القول الرابع مبتدأ لا خبر له، المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ لا خبر له، هذا من النوع الثاني مبتدأ لا خبر له على القول الرابع، والقول الصحيح: أن جملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر عن المبتدأ، إذاً (فَالعَيْنُ) تقول: مبتدأ، بعد ما تُعرِب (إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ) تقول: جملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر عن المبتدأ، (إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) قلنا: (بِمَاضٍ) يعني في ماضٍ الباء هنا للظرفية،

وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَةَ اسْتَبِنْ بِبِا ... وَفِي ....

إذاً للظرفية بمعنى في ماضٍ، ماضٍ ما إعراب ماضٍ؟ نقول: الباء حرف جر، و (مَاضٍ) أصلها: ماضي كقاضي، وإذا نكر المنقوص وجب تنوينه،

وَنَوِّنَ الْمُنَكَّرَ الْمَنْقُوصَا ... فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا

جره هذا الذي معنا (بماض) إذاً يجب تنوينه لأنه نكرة التقى ساكنان الياء ساكنة، لأن الجر يُقدر، الكسرة تقدر ولا تظهر، والتنوين ساكن التقى ساكنان لا يمكن تحريك الأول، لماذا؟ لأننا أسقطنا الحركة الإعرابية الأصل التي تدل على معنى، فإذا أسقطناها ولم نُظهرها فمن بابٍ أولى وأحرى أن لا نُحركها التي هي الياء بحركة عارضة، إذاً لا يمكن تحريكه، ماذا نصنع؟ نقول: نحذف الأول فقد وُجِد فيه الشرطان وهما: كونه حرف علة، والكسرة قبله، لابد من شرطين لابد من تحقق الشرطين ليدل دليلٌ ظاهر على الحرف المحذوف، وإلا لا يجوز الحذف، إذاً ماضٍ ماضي والنون الساكنة التقى ساكنان تحقق الشرطان: أنه لا يمكن تحريك الياء نحذف الياء فقيل: ماضٍ، هذه الكسرة ماضٍ كسرة أو تنوين؟ إذاً هو تنوين ليس بكسر، تنوين تمكين وتمكن ليس عِوض، عِوض في جوارٍ وغواشٍ، على كلٍ لا نخرج. (ماض) نقول: الباء حرف جر، (ماضٍ) اسم مجرور بالباء وجره كسرة مقدرة ليست هذه الظاهرة، هذه هي التنوين؛ لأن التنوين إذا لم يُلفظ أولم يُكتب بذاته يُشكل بحركة الحرف الذي قبله، جاء زيدٌ التنوين الحركة الثانية التي هي

الضمة التي تُكتب مقلوبة هكذا رأيتُ زيداً يشكل التنوين بالفتح كما يشكل في جاء زيدٌ بالضم، (بماضٍ) يُشكل التنوين بالكسر، إذاً نقول: (ماضٍ) اسم مجرور وعلامة جره أو وجره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، الجار والمجرور بعد أن تعرب هكذا تقول: الجار والمجرور متعلق بماذا؟ بـ (تُفْتَحْ)،

لاَبُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ

إما أن يكون موجوداً تبحث في الموجود الكلام الذي أمامك، إن أمكن تعليق الجار والمجرور بالملفوظ وصحّ المعنى نقول: لا يُعدل عنه إلى المحذوف، فإن لم يُمكن تعليق الجار والمجرور أو الظرف – قاعدة عامة إذا لم يمكن تعليق الجار والمجرور – بالظاهر الملفوظ به بالفعل أو اسم الفاعل أو اسم المفعول نقدر للجار والمجرور متعلقاً محذوفاً، هنا (إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) (إِنْ تُفْتَحْ) في ماضٍ، في ماضٍ معمولٍ لتُفتح هذا معنى التعلق، أنه تعلق به يعني هو معمولٌ له، (إِنْ تُفْتَحْ) (إِنْ تُفْتَحْ) هي نائب الفاعل يعود على (العَيْنُ) (إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) ماذا يحصل؟ (فَاكْسِرِ) عين مضارعه، أو ضُم عين مضارعه، أو فافتح لها، الفاء هنا زائدة (فَافْتَحْ) الفاء زائدة، واللام من (لَهَا) زائدة، أو افتحها هذا هو الأصل أو افتحها، (لَهَا فِي الغَابِرِ) قلنا: (فِي الغَابِرِ) هذا جار ومجرور متعلق بـ (افْتَحْ) ويقدر مثله ومع وجوب حذفه (فَاكْسِرِ) (أَوْ ضُمَّ) هذا يسمى باب التنازع، يعني (اكْسِرِ) (ضُمَّ) (افْتَحْ) هذه ثلاثة أفعال كلٌ منها يطلب (لَهَا فِي الغَابِرِ) على أنه معمول له، ولكن لا يمكن أن تجتمع ثلاث معمولات على معمول واحد هذا ممتنع، لا يمكن أن يكون عندنا عاملان أو أكثر وله معمول واحد، وإنما نُعمِل أحد هذه المعمولات في الملفوظ ونقدّر له في غير العامل الذي تأثر بالمذكور، فهنا (افْتَحْ) تعلق بالمذكور وهو (لَهَا فِي الغَابِرِ) (ضُمَّ) أو (فَاكْسِرِ) نُقدّر له مثل ما تعلق به (افْتَحْ)، (فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ) إذاً (فَاكْسِرِ لَهَا فِي الغَابِرِ)، (أَوْضُمَّ لَهَا فِي الغَابِرِ)، هذا يُسمى باب التنازع مع ذلك يجب حذفه من الأول والثاني، لماذا؟ لكونه فضلة.

وَلاَ تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيِرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

إذا كان الضمير رفع وجب ذكره لأنه عمدة، والعمدة لا يجوز حذفه، أما إذا كان فضلة فيجب حذفه،

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

(فَاكْسِرِ لَهَا فِي الغَابِرِ) هذا فضلة أو عمدة؟ فضلة، لماذا فضلة؟ مفعول به (فاكسرها) يعني العين، (لَهَا) اللام زائدة فكسرها،

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ

إذاً يجب حذفه من قوله: (فَاكْسِرِ) ومن قوله: (ضُمَّ). إذاً هذه ثلاثة أبواب لباب فعَل، فعَل هذا هو الوزن الأول عينه مفتوحة مضارعه يأتي على ثلاثة أبواب: فعَل يفعُل، ويقدمه أكثر الصرفيين، وبعضهم يُقدِم يفعِل على يفعُل وسبق التعليل، فعَل يفعُل فعَل يفعِل بكسر العين وهذان بابان من الدعائم، فعَل يفعَل وهذا نادرٌ أو شاذ ولذلك شُرِط فيه شرطٌ، فعَل يفعِل على ما ذكره الناظم هنا فعَل يفعِل بكسر العين (فِي الغَابِرِ)، و (الغَابِرِ) المراد به هنا: المضارع، من غبر يغبُر غبوراً من المصادر المتضادة، يعني إيش متضادة؟ والماضي والمضارع ضدان، الزمن الماضي ضدٌ للزمن الحال أو المستقبل ويُستعمل هذا مع ذاك، ما الذي دلنا على أن المراد بـ (الغَابِرِ) هنا المضارع؟ السياق، وجهه؟ قابله بالماضي (فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) قال: (فَاكْسِرِ لَهَا فِي الغَابِرِ) وليس عندنا إلا ماضي ومضارع فقابل الماضي بـ (الغَابِرِ)، فدل على أن المراد بالغابر هنا: المضارع. قلنا ليس كل ما خطر في البال من باب فعَل أنك مُخيّرٌ أن تأتي به على يفعُل أو يفعِل أو يفعَل، بل لابد من ضوابط بل لابد لها من ضوابط وكل باب له كم؟ خمسة، فعَل يفعُل له خمسة أو أربعة، فعَل يفعِل له خمسة أو أربعة، فعل يفعَل له ضابطان وفيه شرطٌ أيضاً له دواعي اثنان وله شروط.

باب فعل يفعِل – الذي يعرف يشير باب فعل يفعِل – قلنا خمسة ضوابط دواعي تسمى داعي الكسر، يعني إذا وجد واحد منها لزم في عين مضارعه أن يكون مكسوراً:

الداعي الأول: أن يكون مثالا، والمثال عند الصرفيين إذا أطلق انصرف إلى الواوي لكثرته، وأما المثال اليائي فهذا قليل يسر ويتم وينع ويفع هذا قليل، أما الواوي فكثير، لذلك عندهم اصطلاح إذا أطلق المثال فانصرف إلى الواوي، فلذلك نقول: كون فاءه واواً أو ياءًا بشرط ألا تكون لامه حرفاً من حروف الحلق، من يُمثل للواوي؟ وعد، وعد على وزن فعل، ما المضارع منه؟ نقول: ننظر فيه فإذا بفائه حرفاً من حروف العلة وهو

الواو، إذاً يأتي المضارع منه بكسر عينه، فُتح عين الماضي تُكسر عين المضارع فنقول: وعَد يوعِد يفعِل، ماذا حصل؟ وقعت الواو بين عدوتيها: العدو الظاهر وهو الياء، والعدو الباطن أو الخفي وهو الكسر، لماذا نقول: خفي؟ لأن الذي يلي الواو عين والعين ليست من حروف العلة، وإنما الكسرة من جنس الياء. فنقول: وعد يوعِد حُذِفت الواو صار يعِد تحذفها مباشرة، يعِد على وزن يعِل، وعد يعِد يعِل، عِدْ هذا الأمر وزنه عِلْ، مثالٌ يائي: يسَر على وزن فعَل يسَر يعني يلعب الميسر، يسر نقول: مضارعه على زنة ييسِر على وزن يفعِل، ليس عندنا حذف ييسر لذلك يقال في المثال اليائي أنه كالصحيح، يعامل معاملة الصحيح بشرط ألا تكون لامه حرفاً من حروف الحلق، مثل وعد الدال هذه ليست من حروف الحلق، ويسَر الراء هذه ليست من حروف الحلق، مثالٌ لما لامه حرف من حروف الحلق: وضع على وزن فعَل فاءه وقعت واواً، وضع لامه عين وهو من حروف الحلق، مضارعه يضع والأصل فيه يضع، يعني بفتح عين مضارعه، إذاً هو من باب فعَل يفعَل هذا في النهاية من باب فعَل يفعَل، وضَع يضَعُ وقع يقع وهل هذا صحيح أنه من باب يفعَل؟ لا، ليس بصحيح، الأصل فيه أنه على الجادّة، يعني من باب فعل يفعِل على الجادّة يعني جاء على أصلهِ، مثل وعد فقيل: وضع يوضِع يفعِل وقعت الواو بين عدوتيها: الياء السابقة، والكسرة التي تليها، فحُذِفت أسقطت صار يضِع يعِد استُثقلت الكسرة على العين، لماذا استُثقلت؟ لأنه انتقال من كسر إلى حرف حلق وهذا فيه ثقل، فماذا صنعوا؟ أبدلوا الكسرة فتحة يعني نقلوا النتيجة نقلوا يفعِل إلى يفعَل، لماذا؟ طلباً للخفة، وقع يوقِع على وزن يفعِل سقطت الواو صار يقِع، يقِع هذا فيه ثقل على اللسان، يقِع انتقال من كسر إلى حرف حلق فنقلوا أو أبدلوا الكسرة إلى الفتحة فصار يقَع، إذاً كون فاءه واواً أو ياءًا بشرط ألا تكون لامه حرفاً من حروف الحلق، فإن كان حرفاً من حروف الحلق فبابه في النهاية يفعَل وإن كان أصله يفعِل.

الداعي الثاني: كون عينه ياءًا، يعني أجوف يائي مثل با ع، أصله بَيَعَ على وزن فَعَل تحركت الياء وانفتح ما قبلها مضارعه يبيع على وزنِ يفعِل استثقلت الكسرة على الياء فنُقلت إلى ما قبلها فصار يبِيع، يبيع، أصلها: يبيِع على وزن يفعِل، يَبْ بإسكان الباء يَبْيِ وكسر الياء استثقلت الكسرة على الياء لماذا استُثقلت؟ لأن الياء عبارة عن كسرتين، فإذا كُسرت اجتمع عندنا ثلاث كسرات كَسْرَات وكَسَرَات فنُقلت الكسرة إلى ما قبلها الساكن، ولو كان ما قبلها متحرك لزِم إسقاط حركته فننقل حركة العين إلى حركة الفاء

فيصير يبِيع، يبِ الكسرة هذه من أين جاءت؟ من النقل من حركة عين التي تلي الفاء يبيع، بات يبيت يبْيِت، صاح يصيح يصيِح، حاد يحيد، طار يطير يطْيِر هذا الأصل.

الثالث الداعي الثالث: أن تكون لامه ياءً، يعني منقوص أو ناقص يائي، مطلقاً؟ لا، بشرط ألا تكون عينه حرفاً من حروف الحلق، مثل ماذا؟ رمى، رمى على وزن فَعَل رَمَيَ أصله لامه ياء تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً رَمَيَ، مضارعه يرميُ استُثقلت الضمة على الياء فحُذفت يرمي يرميُ، رَمَيَ رمى نقول: هذا على وزن فعل، ننظر فيه على أي بابٍ يأتي هل هو من باب فعل يفعِل يفعُل؟ تطبق القاعدة تنظر في لامه، فإذا به ياء – تقول: الأصل – وليست عينه حرفاً من حروف الحلق، إذاً يأتي على زنة يفعِل، رمى يرمي، مشى يمشي يمشيُ، بكى يبكي، جاء يجيء يجيءُ، فاء يفيء يفيءُ.

الرابع: أن يكون مضاعفاً، مضاعفاً ايش؟ لازماً، أن يكون مُضاعفاً لازماً، مضاعف يعني عينه ولامه من جنسٍ واحد، ولازماً لأن المضاعف نوعان: لازم ومتعدي. اللازم الذي على زنة فعل يأتي مضارعه على زنة يفعِل، مثاله: حنّ يحِنُّ يحنِنُ يفعِل يحنِنُ حنّ يحِنّ، يحنّ الأصل فيه: يحنن الحاء ساكنة أو متحركة؟ ساكنة، يحنِن على وزن يفعِل، لماذا حركت؟ نقول: حنّ يحِنّ، اجتمع مثلان يحنن يحنِ يفعِ النون هذه التي النون الأولى هي عين الكلمة، ما حركتها؟ الكسر، أريد إدغامها فيما بعدها لا يمكن الإدغام إلا إذا سُكِن، فنسقط أو نلقي حركة العين النون الأولى إلى الفاء فصار يحِ، الحاء كُسِرت والكسرة هذه دليل على أن الوزن يفعِل يفعِ واضح هذا حنّ يحِنّ نقول الحاء كُسِرت هنا والأصل أنها ساكنة نقلاً لحركه العين لما أريد إدغامها في اللام فنُقلت إلى ما قبلها حنّ يحنّ، أيضاً أنّ يئِنّ، رنّ يرِنّ، زلّ يزِلّ ضلّ يضِلّ ذلّ يذِلّ هكذا.

الخامس: أن يكون مشتهِراً بالكسر، هذا هو أن يكون مشتهراً بالكسر، وبعضهم ما يعده من الدواعي؛ لأن مرجعه ليس قياسي، وإنما هو من باب السماع، ولذلك نقول: هذا الذي اشتهر وليس له داعٍ من الأمور الأربعة السابقة يرجع إلى المعاجم، أما السابقة فتُطبق القاعدة التي تحفظها، أما إذا لم يوجد والتبس أنه هل هو بالكسر أو الضم ولم يوجد فيه داعِ الضم يُرجع إلى المعاجم، هذا نقول: فعل يفعِل قياس عين مضارعه الكسرُ متى؟ إذا وجِد واحدٌ من الدواعي الأربعة أو الخمسة، والضم فيه شاذ؛ لأن له شذوذ، والشاذ عند الصرفيين: ما خالف القياس. عندهم قياس، وعندهم شاذ، وعندهم نادر، وعندهم ضعيف. القياس: ما وافق استعمال الصرفيين، إذا قعّدوا قاعدة وجاءت الأفراد والمواد والصور موافقة لهذه القاعدة قالوا: هذا جاء على القياس، لذلك

لما قعّدوا قاعدة أنه لابد من التخالف بين حركة عين المضارع مع الماضي قالوا: فعَل يفعُل على القياس لأنه وافق القاعدة، فعل يفعِل على القياس لأنه وافق القاعدة، فعَل يفعَل قالوا: على غير قياس، لماذا؟ لأنه خالف القاعدة. إذاً القياس: ما وافق استعمال أهل الصرف وإن قلّ في اللغة – ولو كان قليلاً – ولو كان كثيراً أيضاً، لا عبرة بقلة المواد أو كثرتها، وإنما النظر إلى كونه وافق القواعد التي أصّلها وقعّدها الصرفيون، إن خالف سموه شاذاً، والشاذ: هو المُنفرد أو الذي نفر يسمى شاذاً، ما كان مخالفاً للقياس من غير نظرٍ إلى قلة وجوده أو كثرته يسمى شاذاً، لذلك من القواعد عندهم: أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها – وهذا بشروط عشرة – يأتي بيانها إن شاء الله – إذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها وجب قلب الواو ألفاً، لكن يستعملون أو جاء في لغة العرب القَوَد على وزن فَعَل قَوَدٌ فَعَلٌ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ولكن هل قلبت ألفاً؟ إذاً خالفت القاعدة، فيقولون: القَوَدَ شاذٌ لكونه خالف القاعدة، عَوِرَ هذا على وزن فَعِل، عَوِرَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ولم تُقلب ألفاً، فالأصل المطرد عندهم: أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها وجب قلبها ألفاً فيقال في القَوَد وعَوِر وصَيَد وقَيِد يقال: إنه شاذٌ لكونه مخالفاً لقاعدة الصرفيين. هل هناك عبرة لكونه كثيراً أو قليلاً؟ الجواب: لا. النادر: ما قلّ وجوده، ما كان قليلاً قلّ وجوده في لسان العرب يسمى نادراً، سواءٌ كان موافقاً للقياس أو مخالفاً للقياس، يمثلون بخزعال؛ خزعال فعلان في الأسماء قليل مجيء الأسماء على زنة فعلان فيقال فيه نادر ليس بشاذ، لم يؤصّلوا قواعد في الأسماء حتى يقال إن هذا شاذ يعني خالف القواعد، وإنما قالوا: هذا نادرٌ قليلٌ وجوده.

سَمْنَانُ فَعْلاَنُ عَلَى مَا قَالُوا ... وَنَادِرٌ فِي وَزْنِهِمْ خَزْعَالُ

الرابع الضعيف، الضعيف: ما في ثبوته كلامٌ، ما اختلف الصرفيون في ثبوته هل ثبت من لسان العرب أم لا؟ مثّلوا له بقُرطاس، قُرطاس، الأصل: قِرطاس، ولكن هل ثبت قُرطاس بضم القاف؟ فيه نزاع هذا يسمى ضعيفاً عندهم، يسمى ضعيفاً

فُعْلانٌ بُطْنَان وَقُرْطَاسٌ ضَعُفْ

(وقُرطاسٌ ضعُف) يعني ضعيف. إذاً قياس باب فعَل يفعِل الكسر، وسماع الضم فيما وجد فيه داعِ الكسر يعتبر شاذاً، ثم الشذوذ في هذا الباب قسمان: شاذٌ فقط يعني لم يُسمع فيه إلا الضم فَعَل يفعُل مع وجود داعِ الكسر نقول: هذا شاذٌ فقط، لماذا؟ لأنه

سُمع فعل يفعُل فقط ولم يُسمع معه فعَل يفعِل، هذا يكون شاذاً فقط، وفي هذا الباب ستةٌ وأربعون فعلاً، مرّ هذا ما نوعه؟ مُضعف، مضعف ايش؟ لازم، مرّ تقول: يمِر، صحيح؟ لا، ما تقول: يمِر مع أنه وجِد فيه داعِ الكسر، نقول: لا هذا فيه شذوذ، ما نوعه؟ كونه وجد فيه داعِ الكسر، ولكن ما سُمع فيه إلا الضم، إذاً هو شاذٌ فقط، مرّ يمُر، ولا يصح أن تقول: مرّ يمِر، مرِيت هذا غلط لا يصح، وإنما تقول: مرّ يمُر هذا يسمى شاذاً فقط. شاذٌ مع القياس النوع الثاني، يعني سُمع فيه الوجهان الضم والكسر، تقول: الكسر على القياس والضم على الشذوذ. أنا أعطيك القاعدة العامة والأمثل تجدها في شروحات اللامية، شدّ يشُد وشدّ يشِد هذا فيه الوجهان، شدّ يشِد هذا في المتعدي جاء فيه الوجهان، صدّ لازم أو متعدي؟ ويصُدون عن المسجد، ويصدون؟ إذاً هو لازم، صدّ سمع فيه صدّ يصِد على القياس وصد يصُد على الشذوذ، فهذا اجتمع فيه أمران. الشاذ فقط قلنا المسموع من لغة العرب ستةٌ وأربعون فعلاً، الشاذُ مع القياس هذا سُمع منه ستة وعشرون فعلاً. واضح هذا؟. إذاً نقول: باب فعل يفعِل القياس: إذا وجِد داعي من دواعي الكسر الكسر، والضم فيه شاذٌ، ثم الشذوذ على نوعين: شاذ فقط لم يُسمع إلا الضم، وهذا ستةٌ وأربعون فعلاً، شاذٌ مع القياس يعني سُمع فيه الكسر على القياس والشذوذ وهو الضم، وهذا ستةٌ وعشرون فعلاً.

الباب الثاني: فعَل يفعُل وهذا من الدعائم أو لا؟ من الدعائم لماذا؟ للمخالفة، مخالفة عين المضارع لعين الماضي. ما هي دواعي الضم؟ كون عينه واواً هذا الأول، يعني أجوف واوي، مثاله؟ قال، أين الواو؟ أصله قَوَل على وزن فَعَل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، قال نقول: هذا على وزن فعل، على أي مضارع نأتي به؟ يفعُل، لماذا؟ لأننا نظرنا فيه فإذا عينه واواً، قال يقول أصلها: يقوُل استُثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، قال يقول، تاب يتوب أصلها: يتوُب، مات يموت، قاد يقود يقوُد، ساد يسود، ساء يسوء، باء يبوء يبوُء هذا الأصل، حاس يحوس يحوُس هذا الأصل، داس يدوس، داخ يدوخ كلها ثابتة. إذاً الداعي الأول للضم: كون عينه واوَ.

الداعي الثاني: كون لامه واواً، مثل غزا، أين الواو؟ أصله: غزَوَ لابد من رده إلى أصله قد يلتبس عليك غزا ما تدري لو كنت ما تعرف أن الألف هذه مُنقلبة عن واو ما تدري هل هو واوي أم يائي أم الألف أصل، قد يُظن أنها أصل وإن كانت الألف لا تكون أصلاً في الفعل الثُلاثي، غزا إذاً أصله غَزَوَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً غزا غَزَوَ، مضارعه يأتي على يغزُوُ يغزُوْ يغزوُ يفعُل أين العين؟ الزاي العين الزاي،

والواو؟ الأصل يغزوُ تحريك الواو بالضم لكن سقطت للثقل لذلك تقدر عليه الضمة، غزا يغزو، دعا يدعو، عفا يعفو، دنا يدنو، نقول هذه كلها أوزانها على المضارع على يفعُل، لماذا على يفعُل؟ لأننا نظرنا فيه فإذا به على زنة فعل في الماضي ولامه واو، طيب خاف أليست من الخوف؟! أليست مثل قال؟! خاف {فَلَا تَخَافُوهُمْ} [آل عمران:175]، الخوف عينه الواو، أليست مثل قال يقول؟ أصله: من خوِف، الكلام في فَعَلَ فيما كانت عينه واو قَوَل، وخَوِف هذا ليس من باب فَعَل، ما كانت عينه واوً يكون مضارعه مضموم العين إذا كان من باب فَعَل، وخوِف هذا – لا يرد عليك – خوِف هذا من باب فَعِل؛ لذلك يخَا قد تستدل بالمضارع على حركة العين يخاف مثل ما قلنا في يحِنُّ يخاف يفْ هذا في جميع الأبواب الفاء ساكنة، يخَا الخاء متحركة بالفتح من أين جاءت هذه؟ حركة العين إذاً ليس من باب يفعُل، وإنما من باب يفعَل ما الذي دلنا على أنه من باب يفعَل كون الفاء حُركت بالفتح كيف قُلبت أصله يخْوَف على وزن يفْعَل يخْوَف؟ كيف قلبنا الواو ألف يخاف؟ – يخوف تحركت الواو والساكن ما قبلها – أريد التخفيف يخوف ثقيل فأوفيت الفتحة إلى الفاء صار يَخَوْ، تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتحت باعتبار الآن فقلبت الواو ألفاً، يعني بالنظر إلى وزنين يخاف هكذا يَخْوَ على وزن يَفْعَل يَخْوَف نُقلت الفتحة إلى ما قبلها طلباً للخفة فصارت يخَوْ هكذا، أرادوا أن يتوصلوا إلى قلب الواو تكلفوا قالوا: تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار الآن فقلبت الواو ألفاً –أمروها كما جاءت– لأننا نقول تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار الآن لأن هذا أصل وهذا فرع بالنظرين قلبنا الواو وبعضهم يرى يقول: اكتفاءً بجزء العلة قُلبت الواو ياءً اكتفاء بجزء العلة؛ لأن العلة مركبة لابد أن تكون محرك الواو وما قبلها مفتوح هذا إذا راعينا العلة كاملة، وإذا راعينا جزء العلة نقول تحركت الواو وسكن ما قبلها فاكتفينا بتحرُك الواو وقلبناها ألفاً. إذاً خوِف على وزن فعِل مضارعه يأتي على وزن يفعَل الأصل –كما سيأتي معنا– هذا الداعي يفعُل الثاني كون اللام واوًا.

الثالث: كونه مضاعفاً متعدياً، شدّ المتاع يشُده، وصبّ الماء يصبُه، وسرّه يسُره، وضرّه يضُره وإلى آخره. قياس فعلّ المضارع من فعَل المضاعف المُعدّى ضم عين مضارعه والكسر فيه شاذ. الرابع: كونه دالاً على المفاخرة، ايش معنى المفاخرة؟ أن يشترك اثنان في حدثٍ في أمرٍ فيسبقُ أحدهما الآخر، مثالهُ؟ سابقته فأنا أسبقه، سابقتهُ فسبقتهُ فأنا أسبقهُ، ناصرته فنصرتهُ فأنا أنصرهُ، بعضهم يرى أنه مطلقاً في جميع الأبواب، وبعضهم

يستثني إذا كان فيه داعي الكسر فيبقى على أصله، قاليته فأنا أقليهِ، واعدته فأنا أعِده، على الأصل في باب فعل يفعُل إذا كان من باب وعد، يعني يأتي على الأصل، وبعضهم يرى أنه مطلقاً يعني لا يستثنى جميع الأبواب يأتي بالضم هذا الرابع.

والخامس: الشُهرة، مثل ماذا؟ مثل نصَر ينصُر، نصَر فعَل اشتهر على لسان العرب ينصُر ليس فيه واحدٌ من دواعي السابقة الأربعة فنقول: هذا اشتهر بالضمِ قتل يقتُل اشتهر بالضمِ.

إذاً باب فعَل يفعُل إذا وجِد فيه واحد من الدواعي الأربعة أو الخمس كان الضمُ هو القياس وسُمع فيه الكسر شذوذاً، ثم الشاذُ قسمان كالسابق: شاذٌ فقط وهو فعلٌ واحدٌ ومُختلفٌ فيه، في ثبوته يعني،

فَذُو التَّعَدِّي بِكَسْرٍ (حَبَّهُ) ...

حبّ يحِبُ، أحب هذا ما فيه إشكال، أحب يحب والأصل يحُب بضم العين، حب يحُب هذا الأصل، لكن سُمع حب يحِب، وقُرئ شاذاً: {يَحْبِبْكُمُ اللَّهُ} [آل عمران:33]، هذا فعل واحد وفيه نزاع أيضاً، بعضهم يُنازع ابن مالك – رحمه الله – في اللامية في هذا

فَذُو التَّعَدِّي بِكَسْرٍ (حَبَّهُ) وَعِ ذَا

النوع الثاني: شاذٌ مع القياس، يعني سُمع فيه الوجهان: الضمُ على القياس، والكسر شذوذاً وهو اثنا عشر فعلاً محصورة.

.... وَعِ ذَا ... وَجْهَيْنِ (هَرَّ) وَ (شَدَّ) (عَلَّه عَلَلاَ)

وَ (بَتَّ) قَطْعًا وَ (نَمَّ) ....

نمّ ينِمّ وينُمّ، بتّ قطعاً إذا قطع في الشيء بتّ يبِتّ ويبُتّ، هرّ يهِرّ ويهُرّ، شدّ يشِدّ ويشُدّ، علّ يعِلّ ويعُلّ، هذا سُمع فيه وجهان هذا يقال فيه شاذٌ مع القياس وهو اثنا عشر فعلاً.

الباب الثالث من أبواب فعَل: فعَل يفعَل، وهل هذا من الدعائم؟ لا، لِمَ؟ للموافقة، ولذلك يؤخر؛ لأن الأول فعل يفعِل والثاني على ما ذكره الناظم فعل يفعُل مختلفٌ، وفعَل يفعَل متفقٌ، والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفيين. ما هي دواعي الفتح؟ الأول نفصل بينهما ما كانت عينه حرفاً من حروف الحلق الست، مثل ماذا؟ سعى مضارعه يسعى على وزن يفعَل، لماذا جاء مضارع سعى على يفعَل سؤال؟ لأنه على وزن فعَل، وفعَل إذا كانت عينه حرفاً من حروف الحلق وجب أن يأتي مضارعه على زنة

يفعَل بفتح عين مضارعه سعى، نهى ينهى، سأل يسأل، سأل العين همز والهمز من حروف الحلق.

الثاني: ما كانت لامه حرفاً من حروف الحلق، مثل؟ خَضَع يخضَع، سنح يسنَح، وضع، وقع وقع يقَع صحيح في الظاهر أو في النتيجة النهاية من باب يفعل، وهل فيه شاذٌّ؟

هنا قال وفصل بين الأبيات السادس الأصل يكون مكان الخامس

فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ

ثم ذكر الشرط للباب الثالث وهو قوله (فافتح).

وَلاَمٌ أَوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا ... حَلْقِيْ ....

(وَلاَمٌ أَوْ عَيْنٌ) يعني شرط الثالث الذي هو تُفتح عين مضارعه من باب فعل: أن تكون لامه أو عينه لا يشترط اجتماع اللام والعين، لا، يُكتفى بالعين فقط أو باللام فقط (بِمَا قَدْ فُتِحَا) (ولامٌ) هذا مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه موصوفاً (بما) الباء هنا للظرفية يعني فيما في فعلٍ مضارعٍ أو ماضٍ (قد فُتحا) عينه والألف للإطلاق ما فُتح عين ماضيه ومضارعُه يُشترط في لامه وعينه أن يكون حلقي، (حلقيْ) بإسكان الياء للضرورة إذاً (لامٌ) المبتدأ وحلقيٌ هذا خبر (سوى ذا بالشذوذ اتضحا)، لكن قلنا يشترط أيضاً في فعل يفعَل انتفاء ثلاثة أمور:

إن لم يضعف يعني ألا تكون عينه ولامه من جنس واحد، فإن كان مضعفاً فما حكمه؟ إلى بابه إن كان لازماً فالكسر، وإن كان متعدياً فالضمُ، صحّ يصِحّ، لا نقول: يصَحّ، دعّ يدُعّ، {يَدُعُّ الْيَتِيمَ} [الماعون:2]، يدعّ دعّ هذا مضعف متعدي مع كون عينه ولامه حلقيًا أو من حروف الحلق، نقول: يأتي على أصله إن لم يُضعف.

الثاني ولم يُشهر بكسرةٍ أو ضمٍ، اثنان فإن اشتهر بكسرة على أصله الكسر، مثل ماذا؟ بغى يبغِي بالكسر، نعى ينعِي، أو شُهر بالضم مثل دخل يدخُل، قعد يقعُد، هذا اشتهر بالضمِ، إن انتفت هذه الثلاثة الأمور وكانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً وجب أن يؤتى به على زنة يفعَل. إذاً نقول: في مثل هذا لابد من التنبيه على أن هذا الشرط مُطرد لا منعكس، يعني كل ما كان ماضي يفعَل فعَل لابد أن يكون عينه أو لامه حرفاً حلقياً، وليس كلُ ما كان عينه أو لامه حرفاً حلقيًا يجب أن يؤتى به على زنة يفعَل، (سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا) (سِوَى ذَا) يعني ما جاء على زنة يفعَل بفتح العين في المضارع وفتحها في الماضي ولم تكن عينه أو لامه حرفاً حلقياً (بِالشُّذُوذِ) يعني بكونه خارجاً عن قياس

وسنن الصرفيين (اتَّضَحَا) يعني ظهر وبان خروجه عن القياس.

شَذَّ أَبَى يَأْبَى عَنْ الرَّوِيَهْ ... أَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَهْ

(شَذَّ أَبَى يَأْبَى) مقصود نأخذ مثال واحد، أبى يأبى، أبى أَبَيَ على وزن فعل، أبَيَ ما عينه؟ أبَيَ الياء؟! الباء، هل هي من حروف الحلق؟ لا، أبى أبيَ اللام ياء هل هي من حروف الحلق؟ لا، مضارعه على زنة يأبى يأبَيَ هذا الأصل يأبى يأبَيَ إذاً على زنة يفعَل، هل عينه أو لامه حرفٌ حلقي؟ نقول: لا، إذاً كونه جاء على زنة يفعَل وليست عينه أو لامه حرف حلقيًا نقول: هذا شاذٌ يعني يُحفظ ولا يُقاس عليه، كيف هو شاذ والله عز وجل يقول: {وَيَأْبَى اللَّهُ} [التوبة:32]، وهل في القرآن ما هو شاذ؟! شاذٌ قياساً، الشاذُ عندهم ثلاثة أنواع: شاذٌ قياساً لا استعمالاً، وشاذٌ استعمالاً لا قياساً، وشاذٌ استعمالاً وقياساً. الثالث ممتنع وجوده في القرآن، الأول والثاني يمكن أن يوجد في القرآن، شاذٌ قياساً لا استعمالاً يعني خالف القواعد واستعملته العرب بكثرة، مثل أبى يأبى. إذاً (سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا) أو قول النيساري: (شَذَّ أَبَى يَأْبَى) يعني شذّ قياساً لا استعمالاً؛ لأنه كثير في كلام العرب، وإنما خالف قواعد الصرفيين، وهذا يمكن أن يكون في القرآن، مثله القَوَد هذا شذ قياساً لا استعمالاً، شذّ استعمالاً لا قياساً يعني لم يخالف قاعدة الصرفيين ولكن لم يستعمله العرب يمثلون لهذا بـ (يُأَكْرَمَا)، أكرم الفعل الماضي إذا أريد أن يؤتى بالفعل المضارع تُزاد أو يزاد حرف من حروف نأتي أو أتينا هذا الأصل، قام يقوم يبقى الحرف الأصلي كما هو، أكرم ماذا تقول أنت في الفعل المضارع؟ يُكرِم أين الهمزة؟ سقطت، لماذا سقطت؟ قالوا: لأن أول أحوال الفعل المضارع أن يكون بألف المتكلم، فإذا زيدت عليه ألف وكان أصله أكرم اجتمع همزتان أُأَكرم، حصل ثقل لابد من إسقاط إحدى الهمزتين، إن أسقطت التي للمضارع سقط المعنى الذي جيء بها من أجله؛ لأنها دلت على المتكلم حرفٌ زائد يدل على المتكلم، ماذا بقي؟ نُسقط الحرف الأول، هل هذا موافق لقياس الصرفيين أنه إذا أريد المضارع أسقط الحرف الأول من الماضي وجيء بحرف نأيتُ؟ لا، ليس هكذا إنما يبقى الحرف الأول كما هو، إذاً يؤكرم كونه جاء موافقاً على قياس الصرفيين إلا أنه لم يُستعمل، فإنما سُمع في قول راجزٍ هو أبو حيان أو حيان الفقعسي:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُأَكْرَمَا

يُأكرم زيدت الياء مع بقاء الحرف الأول من الفعل الماضي وهذا هو القياس، لكن هل

استعملت العرب هذا؟ لا، إنما قالوا: أكرم ويكرم ونكرم، إذاً يأكرم هذا وافق القياس ولم يوافق الاستعمال، هذا يمكن أن يقع في القرآن لكن ليس له مثال.
الثالث: ما خالف القياس والاستعمال، هذا مثل دخول ال على الفعل المضارع
مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتَهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

(مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى) ال هذه موصولة، والأصل أنها من خواص وعلامات الأسماء، إذاً لا يصح دخوله على الفعل البتة، سواء كان فعلاً ماضياً أو أمراً أو مضارعاً، هنا حكى بعضهم أظنه – عبد القاهر الجرجاني – حكاه ابن هشام في شرح الشذور أنه خطأٌ أو ضرورةٌ أو شاذٌ – الشك مني – بالإجماع، يعني ليس موافقاً للقياس ولا للاستعمال، وأما قول ابن مالك فانتُقد من بعض الشُرّاح
وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةَ أَلْ ... وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ

قيل هذا مخالف للإجماع، إذاً (شَذَّ أَبَى يَأْبَى) وجوده في القرآن لا ينفي أن يكون شاذاً، إذاً هو شاذ لكونه مخالفاً لقواعد الصرفيين، أما في استعمال العرب فكثير، قلى يقلَى فعل يفعَل، قلى على وزن فعَل عينه اللام، لامه الياء، قلَيَ أقلي قليَ إذاً تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً، هل عينه أو لامه حرفٌ حلقي؟ نقول: لا، إذاً كيف جاء على يقلى؟ نقول: هذه لغةٌ عامريه.
شَذَّ أَبَى يَأْبَى عَنْ الرَّوِيَهْ ... أَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَهْ

في بني عامر كلُما كان على زنة فعِل ولامه ياء أرادوا التخفيف فقلبوا الكسرة فتحةً للوصول إلى قلب الياء ألفاً، الأصل قلِيَ هذا الأصل كرضِيَ، رضي على وزن فعِل، رَضِيَ هل يمكن قلب الياء ألف؟ رضِيَ لا يمكن؛ لأن الضابط أو القاعدة إذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها، وهنا كسر ولم يفتح، أرادوا قلب الياء ألف إذاً ماذا يصنعون؟ أو ليس لهم مفر إلا أن يقلبوا كسرة العين فتحة فقيل: رضَيَ قَلِي قَلَيَ قلبوا الكسرة فتحة، إذاً رضَيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً فقيل رَضَى، قلِيَ قلَى قَلِيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، إذاً ليس من باب فعل يفعَل وإنما هي لغة فرعية، كما قيل في شَهِد هناك شِهْد قلنا: هذه اللغة فرعية ولا يعترض باللغة الفرعية على الأصول، ولذلك قلِيَ هو الأصل، قلِيَ فعِل يفعَل هو الأصل. إذاً (سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا) (سِوَى ذَا) الشارح جعل (سِوَى ذَا) يعود على الأخير، ولا مانع أن

نجعل (سِوَى ذَا) على المذكور السابق كله يعني (فالعين إن تفتح بماضٍ فاكسرِ) ما كان على زنة فعَل يُكسر عين مضارعه يفعِل (سِوَى ذَا) الذي هو الضم (بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا)، فالعين إن تُضم أو ضُم إن فتحت العين وضم عين المضارع فعل يفعُل نقول: ما كُسِر في باب فعَل يفعُل فهو شاذٌ، كذلك ما كان فافتح (فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ فافتح لها في الغابرِ) يعني فعل يفعَل هذا الذي ذكرناه في الأخير يعني لا يتقيد قوله: (سِوَى ذَا) بالأخير فقط، لك أن تجعله في الأخير كما جعله عليّش هنا في حل المعقود، أو أن تجعله لما سبق، فكل ما لم يثبت مما سبق نقول: هو شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه.

وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيْهِ ... أوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرَاً عِيْهِ

(وَإِنْ تُضَمَّ) (إِنْ) حرف شرط، (تُضَمَّ) هذا فعل مضارع مغير الصيغة ونائبه ضمير يعود على العين، (وَإِنْ تُضَمَّ) هي، أين تضم؟ بماضٍ هذا هو الخلل، (وَإِنْ تُضَمَّ) بماض، حذف الجار والمجرور المتعلق للعلم به؛ لأنه قال: (وإن تفتح بماضٍ) (وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيْهِ) الضمير يعود على (الغَابِرِ) المضارع، إذاً قوله: (وَإِنْ تُضَمَّ) لابد من متعلق أين هو؟ بماضٍ الذي حُذف، يعني (وَإِنْ تُضَمَّ) عينُ الماضي (فَاضْمُمَنْهَا) أي ضم العين احكم بصحة ضمها أو انطق بها مضمومة (فِيْهِ) يعني في الفعل المضارع، هذا هو البابُ الرابع من الأبواب الستة وهو بابُ فعُل يفعُل، البيت الأول كله يتعلق بفعَل، فعَل يفعِل، فعَل يفعُل، فعَل يفعَل، الآن انتقل إلى الباب الرابع وهو باب فعُل يفعُل بضم العينِ فيهما، وقلنا: ضُمت العين في المضارع كما كانت في الماضي للدلالة على أن المعنى باقٍ كما هو، كما أن فعُل في الماضي يدل على الصفات الخلقية اللازمة الثابتة المستقرة، كذلك يفعُل بقي على معناه الأصلي وهو دلالته على الصفات الثابتة اللازمة، فعُل يفعُل هذا لا يكون إلا لازماً ولا يأتي متعدياً، شرُف يشرُف، كرُم يكرُم، نقول: هذا لازم ولا يكون متعدياً، أما رحُبتك الدارُ هذا شاذٌ، أو على الحذف والايصال، رحبتك الدار رحبت هذا فعل، الدار فاعل، الكاف مفعول به، ونقول: رحُب هذا من باب فعُل ولا يتعدى إذاً لا ينصب مفعولاً به، كيف رحبتك؟! نقول: هذا شاذ؛ لأنه مخالف للأصل، أو نقول: على الحذف والايصال رحبت بك الدار، رحبت الدار بك جار ومجرور متعلق بقول: رحبت، فحذفت الباء لكثرة الاستعمال فاتصل الضمير رحبتك، هو في اللفظ متصل وفي الحقيقة منفصل. (وَإِنْ تُضَمَّ) يعني عين الماضي (فَاضْمُمَنْهَا) الفاء هذه واقعة في جواب الشرط (فَاضْمُمَنْهَا) أي العين (فِيْهِ) أي في الفعل المضارع هذا هو الباب الرابع.

(أَوْ تَنْكَسِرْ) أشار إلى (أَوْ) هذه للتنويع وهو الباب الخامس من الأبواب الستة، (أَوْ تَنْكَسِرْ) يعني العين، (تَنْكَسِرْ) هي العين بماضٍ لابد من التقدير نصّ في الأول (إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) ثم أحال عليه للدلالة السابقة، (وَإِنْ تُضَمَّ) بماض (أَوْ تَنْكَسِرْ) هي العين بماضٍ ما حكمه؟ (فَافْتَحْ)، (فَافْتَحْ) ماذا؟ عين الغابرِ، (فَافْتَحْ) عين الغابر لابد من التقدير، (فَافْتَحْ) الفاء واقعة في جواب الشرط، (افْتَحْ) هذا فعل أمر والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هذا هو الباب الخامس وهو فعِل يفعَل، فعِل بكسر العين في الماضي مع فتحها في المضارع علِم يعلَم، يعنون له الصرفيون بباب علِم يعلَم، يكون متعدياً ويكون لازماً، فرِح يفرَح، فرِح من؟ زيدٌ، فرِح زيدٌ هذا لازم، فرح هذا لازم، وعلِم زيدٌ المسألة هذا متعدي، إذاً فعِل قياس عين مضارعه يكون بالفتح بفتح عين المضارع فعِل يفعَل، أما فعِل يفعُل فهذا شاذٌ أو من التداخل، يعني تداخل اللغات سُمع فضِل يفضُل؛ قلنا: لا يجيء من فعِل يفعُل، لماذا؟ لئلا يُحرك حرفٌ واحد بالأثقلين: الكسر والضم، أو لئلا يُنتقل من كسرٍ إلى ضم، إذاً لا يأتي فعِل يفعُل؛ طيب سمع فضِل يفضُل! قالوا: هذا شاذٌ أو من التداخل، كيف التداخل؟ يعني تداخلت لغات، فضِل سُمع فيه من باب نصر فضَل يفضُل وباب علِم فضِل يفضَل، إذاً عندنا ماضيان ومضارعان فضَل وفضِل وعندنا يفضُل ويفضَل، أخذ فضِل من الماضي وأخذ المضارع من اللغة الأخرى فقال: فضِل يفضُل انتقل من كسرٍ إلى ضم هل هو حقيقة؟ نقول: لا، الأصل أنه من باب نصر أو من باب علِم، وإنما أخذ الماضي من الأول وأخذ المضارع من الثاني فتداخلت اللغات، تداخلت اللغات. (أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرَاً عِيْهِ) هذا يأتي شرحه إن شاء الله وبقي بعض التتمة. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

باب فعِل يفعِل يفعَل ودواعيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمد ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبة وسلم

تسليماً كثيراً .. أما بعد .. فلا زال الحديث في الفعل وتقسيمات الفعل، سبق أن الفعل إما أن يكون مجرداً وإما أن يكون مزيداً فيه، والمجرد: هو الذي تجرد ماضيه عن الزائد، والمزيد فيه: هو الذي اشتمل ماضيه على الزائد. ثم المزيد سيأتي معنا إن شاء الله، وقلنا: المجرد نوعان: ثُلاثي ورباعي؛ الثُلاثي الماضي المجرد ثلاثة أبنية: فعَل، فعِل، فعُل باستقراء كلام العرب، وفَعَلَ يأتي منه المضارع على ثلاثة أبواب: فعَل يفعُل، وفعَل يفعِل، وفعَل يفعَل. وذكرنا لكل باب دواعيه، قلنا: فعلَ يفعُل له دواعي يعني موجبات ومقتضيات إن وجِد واحد من هذه الأربعة أو الخمس حكمنا على أن مضارع فعَل بفتح العين يكون بضمها في المضارع فعَل يفعُل، هذا الباب الأصل فيه: الضم أن تُضم عين مضارعه إذا وجِد فيه داعي من الدواعي الخمس أو الأربعة، والكسر فيه شاذٌ، يعني إذا وجِد فَعَلَ وقد اشتمل على داعٍ من دواعي الضم ثم لم نجده قد ضُمت عينه في المضارع فنقول: هذا شاذٌ، لماذا؟ لأنه على خلاف القياس، على خلاف القياس، وقلنا: الشاذ هذا قسمان: شاذٌ مع القياس، وشاذٌ فقط. يعني سُمع فيه الوجهان إذا كان مع القياس فعَل يفعُل على القياس وفعَل يفعِل على الشذوذ خلاف القياس يعني سُمع فيه وجهان، مثل شدَّ يشُدُّ، شدّ يشُدُّه هذا مضاعف مُعدّى، والقاعدة أنه إذا كان فَعَلَ مضاعفاً معدًّى فإن مضارعه يكون بالضم أو بالكسر، بالضم

وَضُمَّ عَيْنَ مُعَدَّاهُ ...

إذاً يشُدُّه، شدَّ يشدُّه هذا على القياس، وجاء على شدّ يشِدُّهُ بالكسر فنقول: فيه وجهان: الضمُ على القياس، والكسر على الشذوذ، هذا ما يقال فيه أنه شاذٌ مع القياس، يعني سُمع فيه الأصل، وسُمع فيه الشذوذ، وقد يكون شاذاً فقط، يعني سُمع فيه الكسر مع وجود داعي الضم ولم يسمع فيه القياس، وهذا مثلوا له أو حصروه في فعلٍ واحد: وهو حَبَّ، وفيه نزاع، حبّه يَحِبُّه، حبّهُ أصلها يُحِبه أو يَحُبه؟ حبّه يحَبه؛ لأنه ليس من أحَبَّ، فيه لغتان أحب بالهمز وحب أحب يُحب لا إشكال، حَبَّ يَحِب هذا هو الشاذ؛ لأن القياس أن يأتي حَبَّ يحُب بضم عين مضارعه،

فَذُو التَّعَدِّي بِكَسْرٍ (حَبَّهُ) ......

إذاً هو خلاف القياس، شاذُ فَعَلَ يفعُل قلنا: نوعان: شاذٌ مع القياس، وهذه عدَدَها الصرفيون اثني عشر فعلاً، نظم ابن مالك منها في اللامية خمسة:

.... وَعِ ذَا ... وَجْهَيْنِ (هَرَّ) وَ (شَدَّ) (عَلَّه عَلَلاَ)

وَ (بَتَّ) قَطْعًا وَ (نَمَّ) وَاضْمُمَنَّ مَعَ الْ ... لُزُومِ ....

بتَّ يبِتُّ وبتَّ يبُتُّ، ونَمَّ ينِمُّ ونمَّ ينُمُّ. إذاً فعَل يفعُل نقول: شاذةُ على مرتبتين: شاذٌ مع القياس وهو اثنا عشر فعلاً، وشاذٌ فقط وهو فعل واحد وهو حبّ.

النوع الثاني: فعَل بفتح العين في الماضي يفعِل بكسرها في المضارع، وهذا إذا وجِد فيه يعني في فَعَلَ واحدٌ من دواعي الكسر الخمس أو الأربعة على الخلاف، منهم من يعدها أربعة بإسقاط الشُهرة وهذا الأكثر، وبعضهم يعدها خمسة بعدِّ الشهرة كما في الضم أيضاً، بعضهم يعدها أربعة بإسقاط الشهرة؛ لأنه ليس دعم لأنه ليس بأمر محسوس يقاس عليه، وإنما هو مسموع من لغة العرب، ولذلك لابد من الرجوع إلى المعاجم، إذاً فَعَلَ يَفْعِلُ إذا وجد فيه داعي من دواعي الكسر وجب أن يُوْقَفَ عند هذا الداعي فيكسر، والضم فيه شاذ، الضم في فَعَل يفعِل شاذٌ، وشاذةُ قسمان: شاذٌ مع القياس يعني سُمع فيه الوجهان فَعَل يفعِل وفعَل يفعُل؛ لأن الضم هو الشاذ فيه، والقسم الثاني: شاذٌ فقط. الشاذُ فقط عده الصرفيون بستة وأربعين فعلاً، نظم ابن مالك منها في اللامية ثمانيةً وعشرين، والشاذ مع القياس ستةٌ وعشرون فعلاً، نظم ابن مالك منها في اللامية ثمانية عشر، مرّ على وزن فَعَل، ما قياس عين مضارعه؟ الكسر، لماذا؟ لأنه مضاعف لازم، مرّ يمِرُّ هذا الأصل، لكن هل سُمع مرّ يمِرُّ؟ الجواب: لا، وإنما سُمِعَ مرّ يمُر بالضم شذوذاً ولم يُسمع فيه القياس، صَدَّ هذا لازم بمعنى أعرض صَدَّ يَصِدُّ وصَدَّ يَصُدّ هذا نقول: سمع فيه الكسرُ على القياس، وسُمِعَ فيه الضم على الشذوذ. واضح هذا؟.

فعل يفعَل بفتح عين ماضيه مع فتح عين مضارعه، وقلنا: هذا ليس من الدعائم بل يعتبر الباب من أصله إما أن يقال: أنه نادر أو شاذ، والأول فَعَل يفعُل وفَعَل يفعِل هذا من الدعائم ومن الأصول؛ لأنه جاء على القياس وهو مخالفة عين مضارعه حركة عين مضارعه عن حركة عين ماضيه، هذا هو الأصل، فإذا اتحدتا حركة عين المضارع مع حركة عين الماضي نقول: هذا على خلاف القياس. إذاً فَعَل يفعَل اتحدت حركة عين المضارع مع حركة عين الماضي فنقول: هذا شاذٌ أو نادر، ولذلك اشترط فيه أن يكون عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق، وسبق بيان لِمَ عدل العرب عن فَعَل يفعُل وفَعَل يفعِل فيما عينه أو لامه حرفٌ حلقي، وقلنا لماذا؟ لأن الحرف الحلقي ثقيل والضمُ ثقيل والكسرُ ثقيل، فإذا ضُم حرف الحلقِ وهو ثقيل والضم ثقيل فقد فأعطي الثقيل الثقيل وإذا كُسِر حرف الحلق وهو ثقيل والكسر ثقيل أعطي الثقيل الثقيل وهذا مخالف لقاعدة العرب الكبرى وهي التماس الخفة، فعدلوا عن الضمِ والكسرِ إلى الفتح، فكلما وجدت فَعَل يفعَل بفتح عين المضارِع مع فتح عين الماضي فاعلم أن لامه أوعينه حرفٌ من حروف الحلق، وإذا جاء مفتوح العين في المضارِع مع فتحها في الماضي وليست عينه

ولا لامُه حرفاً حلقياً فاحكم عليه بأنه شاذٌ أو من تداخل اللُّغات؛ لذلك قال: (سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَ) يعني ما كانت عينه أو لامه ليست حرفاً حلقياً وجاء على فَعَل يفعَل نقول: هذا شاذٌ، مثل أبى يأبى،

شَذَّ أَبَى يَأْبَى عَنِ الرَّوِيَهْ

أبى يأبى، أبَيَ هذا الأصل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً يأْبَيَ يَفْعَلُ يَأْبَيُ استثقلت الضمة على الياء فأسقطت فصارت يأبى، نقول: أبى يَأْبَى عين الفعل باء وليست من حروف الحلق، ولامُ أبى يَأْبَى أَبَيَ يَأْبَيُ نقول: اللام ياء وليست الياء من حروف الحلق، إذاً لم فُتح عين مضارع يأبى مع فتحها في الماضي مع كون اللام والعين ليست من حروف الحلق؟ نقول: هذا شاذٌ يُحفظ ولا يقاس عليه، قيل: والذي سوّغ الفتح هُنا أنه بمعنى مَنَعَ يمنعُ أبى يأبى، ما معنى أبى يعني منع، ومَنَعَ منع يمنع فَعَل يَفْعَلُ على القياس، مَنَعَ يمنع لامُه حرفٌ حلقي، إذاً فتح عين مضارعه على القياس أم لا؟ على القياس، فالذي سوغ فتح عين مضارع يأبى هو كونه بمعنى فعلٍ لامه حرفٌ حلقي هكذا قيل، لكن نقول: هو شاذ، أما قَلَى يَقْلَى هذه لغةٌ عامِرِيَّهْ،

شَذَّ أَبَى يَأْبَى عَنِ الرَّوِيهْ ... أَمّاَ قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَهْ

وَطَيِّءٌ تَقُولُ فِي يَلْقَى لَقِيْ ... يَلْقَى لَقَى وَهَكَذَا فِيمَا بَقِيْ

لقِيَ يَلْقَى، لَقَى يَلْقَى من باب فَعَل يفعَل، إذاً فُتحت عين المضارع مع فتحها في عين الماضي مثل مَنَعَ يمنع، والقاعدة أنه لا يُفتح عين المضارع مع فتح عين الماضي إلا إذا كانت اللام أو العين حرفاً حلقياً، وهنا ليست حرفاً حلقياً، لَقِيَ القاف هي العين وليست حرفاً حلقياً، لقي والياء هي اللام وليست حرفاً حلقياً، إذاً كيف فُتح؟ نقول: هذه لغة طَيّ أن ما كان على زنة فَعِلَ ولامه ياء أرادوا أن يتوصلوا – طبعاً لقِيَ هذا الأصل، أيهما أخف وأيهما أثقل لَقِيَ أو لَقَى؟ الثاني – أرادوا أن يُخففوا لَقِيَ حتى يصير إلى لَقَى، فأبدلوا كسرةَ عين الماضي من الكسر إلى الفتح تَوَصُّلاً إلى إبدال الياءِ ألفاً؛ لأن لَقِيَ لا يمكن قلب الياء ألفاً، لماذا؟ لأن شرط قلب الياء ألفاً تحرُكها مع انفتاح ما قبلها، فهنا وُجد جزء العلة ولم تتم العلة كاملة، فأرادوا أن يتوصلوا إلى قلب الياء ألفاً فقلبوا الكسرة فتحة فقالوا: لَقَيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً فصار لقى؛ إذاً لَقَى يلقى هل هو من باب فَعَل يفعَل؟ لا، ليست من با ب فعل يفعَل، وإنما

من باب فعِل يفعَل علِم يعلَمُ، إذاً نقول: يَلْقَى لَقِيْ لَقِيَ يَلْقَى هو أصل لَقَى يَلْقَى، فليست من باب التداخل وليست من الشواذ، وإنما الذي يُحفظ وهو شاذ أبى يأبى. إذاً هذه ثلاثة أنواع من مضارع فعَل.

النوع الثاني من الفعل الماضي المجرد: فعِل، الأول فعَل أشار إليه الناظم بقوله:

فَالعَيْنُ إنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ

(فَالعَيْنُ إنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ) (العَيْنُ) إن فتحت العين في الماضي لها في المضارع ثلاثة أوجه: (فَاكْسِرِ) العين متى؟ إن وُجد داعي الكسر، (أَوْ ضُمَّ) العين في المضارع متى؟ إن وجد داعي الضم، (أوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الغَابِرِ) في المضارع إن وجد داعي الفتح، هذه ثلاثة أبواب وهي المشهورة، بعضهم وزادهُ ابن مالك في اللامية باباً رابعاً ولكنه ليس أصلاً بنفسه وهو باب فعَل يفعِل يفعُل، يعني يجوز فيه الكسر مع جواز الضم، عَتَلَ عَكَفَ، عكف أوضح أقام على الشيء، عَكَفَ هل فيها داعي الكسر؟ الجواب: لا، هل فيها داعي الضم؟ الجواب: لا، هل أُشْتُهِر؟ هل وجدت فيها داعي الفتح؟ الجواب: لا، إذاً لم يوجد فيها، هي من باب فَعَلَ، عَكَفَ على وزن فَعَلَ، ليس فيها داعي الضم، وليس فيها داعي الكسر، وليس فيها داعي الفتح، ولم تشتهر بكسرٍ، ولم تشتهر بضمٍ، ماذا نقول في المضارع؟ موقوف؟ لا، لابد أن نحركه، قالوا فيما حاله أنه لم يوجد فيه داعي الضم إلى آخره ما ذُكر: يجوز في عين مضارعه وجهان: الكسر والضم على السواء، فقالوا: عَكَفَ يعكِف يعكُف يجوز، عَتَلَ – إذا أخذ الشيء بعنف – يعتِله ويعتُله بالوجهين على السواء، لماذا؟ لأنه ليس من باب فعَل يفعُل، ولا من باب فعَل يفعِل، ولا من باب فعَل يفعَل، فلابد له من حركة عين مضارعه جوزوا فيه الوجهين.

عَيْنَ الْمُضَارِعِ مِنْ فَعَلْتَ حَيْثُ خَلاَ ... مِنْ جَالِبِ الْفَتْحِ كَالْمَبْنِيّ مِنْ عَتَلاَ:

فَاكْسِرْ أَوِ اضْمُمْ إذَا تَعْيِينُ بَعْضِهِمَا ... لِفَقْدِ شُهْرَةٍ اوْ دَاعٍ قَدِ اعْتَزَلاَ

هذا هو المقصود بالباب الرابع، لكنه يُذكر تتميماً لا تأصيلاً، ثم النوع الثاني من الفعل الماضي المجرد ما كان على زِنَةِ فعِل بكسر عين ماضيه، هذا له ثلاثة أبواب في الأصل في القياس، لكن المسموع بابان، ليس كفعَل، فَعَل استوفى أبوابه الثلاث: بضم العين وكسر العين وفتح العين، أما فعِل بكسر العين لكونه أقل استعمالاً من فَعَلَ وأثقل على اللسان من فَعَلَ نزل درجة فأعطي بابين وبُخس الثالث، لماذا؟ لكونه أقل استعمالاً من

فعَل، والعرب كلما كثُر الشيء أو درج على الألسنة أعطي أحكاماً واستثناءات لا تُعطى لغيره مما قل استعماله، ففعِل لكسر العين والكسرة أثقل من الفتحة أعطي بابين فقط، كما أنه أعطي اللزوم والتعدي إلا أن اللزوم فيه أكثر من تعديه، فقالوا: فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي مع فتحها في المضارع، وهذا هو القياس فيه، فعِل يفعَل علِم يعلَمُ، فعِل لم يُسمع يفعُل بضم العين في مضارعه، لماذا؟ أسقطوا هذا الباب فعِل يفعُل، ليس باباً قياسياً ولا شاذاً من جهة المواد الكثيرة فيه كما في فعِل يفعِل، لماذا؟ قالوا: لئلا يُحرك حرفٌ واحدٌ بالأثقل، فعِل بكسر العين في الماضي يفعُل بضم العين في المضارع حُرك الحرف الواحد بحركتين ثقيلتين وهما الكسر والضم، أو لئلا يُنتقل من الكسر إلى الضم؛ لأن الخروج عندهم من كسر إلى ضم أو من ضم إلى كسر هذا فيه ثِقل، ولذلك يُجتنب كثيراً في الألفاظ، أما يَضرِبُ هنا انتقال من كسرٍ إلى ضم يَضْرِبُ، كيف العرب تمنع انتقال الكسر من الضم أو الضم إلى الكسر ثم يقولون: يضرِبُ؟! نقول: الضمة هذه في معرض الزوال لذلك تسقُط بالجازم وبالناصب، وإنما كرِهوا الانتقال من كسرٍ أصلي إلى ضمٍ أصلي، ويَضْرِبُ هذه الضمة عارضة يعني مُعرَّضَةٌ للزوال إذا دخل عليها جازمٌ أو ناصبٌ، فضِل يفضُل هكذا سُمع، فضل يفضل الجواب عنه أن يُقال: إنه ليس ببابٍ أصليٍ في باب فعِل، وإنما يُقال: إما شاذ وإما من باب تداخل اللغات كما قيل في أبى يأبى، لكن يقولون: التداخل هنا أو القول بالتداخل أولى، لماذا؟ لأن فضِل فيه لغتان غير فضِل يفضُل من باب نصَر فضَل يفضُل، وفضِل يفضَل من باب علِمَ يَعْلَمُ، ومن باب نصر ينصُر، هاتان لغتان على القياس، لغة قبيلة فضَل يفضُل، ولغة قبيلة أخرى فضِل بكسر الضاد مع فتحها في المضارع من باب علِم يعلَم، هل فيها فضِل يفضُل؟ الجواب: لا، قالوا: التداخل ما وجهه؟ من نطق بكسرِ عين الماضي فضِل بدلاً من أن يقول: فضِل يفضَل انتقل من الكسر إلى اللغة الأخرى المضارع فقال: فضِل يفضُل، لذلك قيل: هذا تداخل بين اللغتين، نطق بفعِل والأصل فيه أنه يقول: فعِل يفعَل على لغته، ولكنه انتقل من كسر عين الماضي إلى ضم عين المضارع التي لفعَل فَضَلَ، هذا يسمى بتداخل اللغات، فضِل يفضُل فنقول: فضِل يفضُل بدلاً من أن يقال هو شاذ نقول: هو من تداخل اللغات؛ لأن فضَل فيه لغتان: فنَصر وعلِم من باب نصَر وعلِم، كذلك نعِم على وزن فعِل، سمع نعِم ينعُم من باب فعِل يفعُل، نقول هذا: هنا أيضاً إمَّا يقال إنه شاذ أو من تداخل اللغات؛ لأن في نعِم أربع لغات: نعِم ينعَم فعِل يفعَل حسِب يحسَب على الأصل، نعِم ينعِم على الشذوذ

حسِب يحسِب، ونعَم بفتح العين ينعُم من باب نصَر ينصُر، ونعَم ينعِم من باب ضرَبَ يضرِبُ. إذاً أربع لغات ليس فيها فَعِلَ يفعُل، إنما عندنا فعِل يفعَل، وفعِل يفعِل نعِم ينعِم، فقيل: نطق الناطق بفعِل على الكسر ثم انتقل إلى اللغة الأخرى فقال: يفعُل فعِل يفعُل، فنقول: هذا من باب تداخل اللغات، إذاً فعِل يفعَل هذا هو القياس، وفعِل يفعُل هذا لم تنطق به العرب، وما سُمع من فضِل يفضُل أو نعِم ينعُم ودوِم يدوُم فهذا من باب تداخل اللغات أو شاذ، والأمرُ هينٌ.

الباب الثاني: فعِل يفعِل، هذا نقول: هل هو على القياس أم مخالف؟ مخالف، لماذا؟ لاتحاد حركة عين المضارع مع حركة عين الماضي، والأصل التخالف، ولكن هذا لكثرة مواده جعلوه فرعاً، فعِل يفعِل مواده أكثر من فعِل يفعُل، لأن تلك لعلَّها لا تصل إلى خمسة مفردات، لذلك لم تُجعل باباً شاذاً كما جُعِل فعِل يفعِل. إذاً نقول: فعِل له بابان: قياسي وسماعي، فعِل يفعَل هذا هو القياس، وفعِل يفعِل هذا شاذٌ أو نادر، هل له شاذ؟ نقول: نعم إذا أُسقط فعِل يفعُل صار القياس فعِل يفعَل بالفتح هو القياس وكل ما خالف الفتح فهو شاذ. إذاً الباب الثاني بابُ فعِل يفعِل كله شاذ، ونقول: الشاذ في هذا الباب كالباب السابق نوعان: شاذٌ مع القياس، وشاذ فقط. شاذٌ مع القياس يعني سمع فيه الفتح فعِل يفعَل مع الكسر، هذه اختلفوا في عدِّها منهم من يرى أنها اثنا عشر فعلاً أو ثلاثة عشر فعلاً الشاذُ مع القياس، نظم ابن مالك منها تسعة،

وَالضَّمَّ مِنْ فَعُلَ الْزِمْ فِي الْمُضَارِعِ وَافْ ... تَحْ مَوْضِعَ الْكَسْرِ فِي الْمَبْنِيِّ مِنْ فَعِلاَ

(وَافْتَحْ مَوْضِعَ الْكَسْرِ) من المضارع (فِي الْمَبْنِيِّ مِنْ فَعِلَ) إذاً فعِل إذا أردت أن تبني منه المضارع (افْتَحْ مَوْضِعَ الْكَسْرِ) وهو العين،

وَجْهَانِ فِيهِ مِنِ احْسِبْ مَعْ وَغِرْتَ وَحِرْ ... انْعِمْ بَئِسْتَ يَئِسْتَ اوْلَهْ يَبِسْ وَهِلاَ

هذه تسعة حسِب يحسِب وحسِب يحسَب، (وَجْهَانِ فِيهِ مِنِ احْسِبْ مَعْ وَغِرْتَ) حسِب يحسَب على القياس، وحسِب يحسِب على الشذوذ، وَغِر يَوْغَرُ على القياس، لماذا لم تسقط الواو هنا كما في وعَد يعِد؟ وغِر يَوْغَرُ ما سقطت الواو؟ لأنها وقعت بين فتحتين يوغَ يفعَ، والشرط أن تقع بين فتحةٍ وكسرة يَوْعِد يَوِع يَفِع وقعت بين عدوتيها فسقطت الواو، أما يفعَ يوغَ هذه ليست العلة كاملة وقعت بين فتحتين، والفتحتان وإن كانتا عدوتين للواو لأنها جزء الألف إلا أنها من جنس واحد، والعدو إذا كان من جنس واحد أقل ضرراً وأخفُ أثراً من العدو إذا كان من جنسين، فيقال وغِر يَوْغَر على وزن فعِل يفعَل، ووغَرَ يوغِر هذا الأصل فوقعت الواو بين عدوتيها فسقطت الواو فقيل يغِر،

يوغَرُ لا تسقط الواو، يغِر تسقط الواو. الحاصل المراد من هذا التنبيه على أن الشاذ في باب فعِل على جهتين: شاذٌ مع القياس وهو اثنا عشر أو ثلاثة عشر فعلاً، ونظم ابن مالك منها تسعة، (وَجْهَانِ فِيهِ مِنِ احْسِبْ) إلى آخره، النوع الثاني: شاذٌ فقط، يعني سُمع فيه الكسر ولم يُسمع فيه الفتح وهذا عشرون فعلاً أو تسعة عشر فعلاً، نظم منها ابن مالك تسعة،

وَأَفْرِدِ الْكَسْرَ فِيمَا منْ وَرِثْ وَوَلِيْ ... وَرِمْ وَرِعْتَ وَمِقْتَ مَعْ وَفِقْتَ حُلاَ
وَثِقْتَ مَعْ وَرِيَ الْمُخُّ احْوِهَا وَأَدِمْ ... كَسْرًا ....

(وَأَفْرِدِ الْكَسْرَ فِيمَا مِنْ وَرِثْ) ، ورِث على وزن فعِل، يقال يرِثُ ولا يقال يَوْرَث، لم يُسمع يورَث، يقال على وزن يفعَل على القياس، وإنما سمع فيه الشذوذ، إذاً فعِل يفعَل هو القياس، وفعِل يفعِل هذا شاذٌ يُحفظ ولا يقاس عليه، ومنه نعِم ينعِم سمع فيه الوجهان.

الثالث: فعُل، لذلك قال الناظم هنا: (أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ)، في الشطر الثاني من البيت الثاني: (وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيْهِ أوْ تَنْكَسِرْ) الضمير هنا يعود على (العَيْنُ)، تنكسر أين؟ (بِمَاضٍ)، هذا (بِمَاضٍ)، مقدر لابد من تقديره؛ لأنه دلّ عليه في الأول (فَالْعَيْنُ إنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ)، إذاً (أوْ تَنْكَسِرْ) (أَوْ) هذه للتنويع والتقسيم يعني الباب الخامس ما كُسرت عين ماضيه، (أوْ تَنْكَسِرْ) هي العين (بِمَاضٍ)، لابد من تقدير (بِمَاضٍ)، (فَافْتَحْ) أين؟ افتح عين مضارعه أو افتح العين في الغابرِ، لابد من التقدير حتى يتم الكلام. إذاً هذا هو الباب الخامس من الأبواب الستة: وهو كون عين ماضي الفعل الثُلاثي المجرد مكسوراً، البيت الأول اشتمل على ثلاثة أبواب، ثم قال: (وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيْهِ) هذا البيت الرابع، الخامس: (أوْ تَنْكَسِرْ) يعني ما كان على باب فعِل يفعَل علِم يعلَمُ هذا هو القياس فيه، (أو تَنْكَسِرْ) يعني العين هي (بِمَاضٍ)، (فَافْتَحْ) الفاء واقعه في جواب الشرط (فَافْتَحْ) العين بمضارع، أو افتحها في الغابرِ، (وَكَسْراً عِيْهِ) هذا أشار إلى الشاذ في باب فعِل، (وَكَسْراً عِيْه) واحفظ (كَسْراً)، (عِيْهِ) من وعَى هذا أمر من وعى، وعى يَعِيْ، الأمر منه بإسقاط حرف المضارعة الياء يَعِي تُسقط حرف المضارعة وتُسقط الياء اللام؛ لأنه مبني على حذف حرف العلة، بقي معك حرف واحد عِ، لا يمكن الوقوف على متحرك ألحقوا به هاء السكت فقيل: عِهْ، قِهْ، ما كان على حرف واحد مختلف هل يجب إلحاق هاء السكت أم لا؟ فيه نزاع، قِهْ وعِهْ هذه الهاء هاء

السكت ليست من جنس الكلمة، لكن هنا قال: (عِيْهِ) أثبت الياء إما أن تقول: إنها إشباع الكسرة من أجل الوزن، وإما أن تقول: إنها زائدةٌ، يعني أبقاها كما هي من أجل الوزن، يعني (عِيهِ) نقول: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الياء والكسرة دليلٌ عليها، والياء الظاهرة هذه نقول: زائدة لضرورة أو إشباع للكسرة، (وَكَسْرًا عِيْهِ) (عيه) هذا يتعدى فينصب مفعولاً به، الهاء هنا ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب، (عِيهِ) فنقول: عي هذا يتعدى بنفسه فاشتغل بضميرٍ يعود على (كسراً)، (كَسْراً) هذا اسمُ متقدم تلاهُ فعلٌ طلبيٌ اشتغل بضميرٍ يعود على الاسم السابق لو أُسقط هذا الضمير لتسلط الفعل على الاسم السابق فنصبه مباشرة،

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ ... عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ... حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

إذاً (كَسْراً) هذا نقول: الحاصل أنه مفعول به منصوب، والعامل فيه محذوف نُفسرهُ بالمذكور من لفظه ومعناه أو من معناه، (وَكَسْراً) يعني واحفظ كسراً، وإذا قال الصرفي واحفظ كسراً يعني اجعله شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه. إذاً (أو تَنْكَسِرْ) في الماضي (وَكَسْراً عِيهِ) يعني احفظ الكسر كسر عين مضارع فَعِلَ المكسور في الماضي، ولابد من التقدير هنا (كَسْراً) يعني لعين المضارع، لابد من جعل (كَسْراً) موصوفاً لصفة محذوفة، لماذا؟ (كَسْراً) لعين مضارع، لابد أن نجعل (كَسْراً) موصوفاً لصفة محذوفة، لماذا؟ لأن من شرط الاشتغال باب الاشتغال أن الاسم المشغول عنه يصح أن يُعرب مبتدأً وهنا نكرة، فلو قيل: كسراً عيهِ كسرٌ

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ

(وَاخْتِيرَ نَصْبٌ) مع جواز الرفع على أي شيء؟ على كونه مبتدأً،

وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ

إذاً الكسر لا يصح الابتداء به، إذاً ليس من باب الاشتغال، فنقول: لا، هنا نُقدر من السياق ومن المعنى، (وَكَسْراً) لعين مضارع فعِل، (عِيهِ) يعني احفظه، واحفظ كسراً عيهِ. إذاً الباب السادس الذي ختم به هذه الأبواب: هو باب فعِل يفعِل من باب حسِب يحسِب، ونعِم ينعِم، يأتي لازماً ويأتي متعدياً.

(وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيْهِ) هذا هو النوع الثالث من الفعل الماضي المجرد: فعُل بضم العين، القياس أن يأتي مضارعه على ثلاثة أبواب أيضاً: فعُل يفعُل، فعُل يفعِل، فعُل يفعَل في جميع الأبواب، قالوا: لأن حركة عين الماضي محركة، كما أن حركة عين فعَل محركة فنقيس فعِل وفعُل على فعَل بجامع الحركة فيكون المضارع من فعِل وفعُل ثلاثة أبواب كما جيء به من فَعَلَ، هكذا قيل، ولكن المسموع غير ذلك، فعُل يفعُل هذا على القياس أو خلاف القياس؟ خلاف القياس، إذاً هو سماعي وليس قياسياً، ولذلك يُؤخر، فعَل يُقدم، ثم فعِل، ثم فعُل، يؤخر لأنه يعني بابه سماعي وليس قياسياً، لم يرد فعُل يفعِل لماذا؟ لئلا يُنتقل من ضمٍ إلى كسر، ولئلا يُحرك حرفٌ واحد بالأثقل والأثقل وهو الكسر والضم. إذاً فعُل يفعِل لم يرد، فعُل يفعَل هذا لو كان مسموعاً لكان قياسا ولكنه لغة رديئة يقولون، جيدة لكنها رديئة، لم يسمع إلا في كَوُدَ يَكْوَدُ، كَوُدَ فعُل يكوَد باب فعُل يفعَل، فقيل: هذه لغة رديئة يعني تُحفظ ولا يقاس عليها، لم اتحدت حركة عين المضارع مع حركة عين الماضي؟ قالوا: للدلالة على اللزوم من جهتين: الجهة الأولى: العمل فعُل لازم لا يأتي متعدياً، رحُبَتك الدارُ شاذٌ أو على الحذف والإيصال، شاذ رحُبتك فعُل، وفعُل لا يأتي إلا لازماً، يعني لا ينصب مفعولاً به، وهنا رحُبتك الدار إذاً من باب فعُل ونصب مفعولاً به فنقول: هذا شاذ يُحفظ ولا يقاس عليه، أو نقول: رحُب لازمٌ ليس متعدياً – ليس شاذاً – وإنما هو من باب الحذف والإيصال هذا في البلاغة، مثاله: رحبت بك الدارُ هكذا الأصل، رحبت بك الكاف منفصلة عن الفعل، لكثرة الاستعمال للاختصار أسقطت الباء فاتصل الضمير بالفعل، إذاً لم يتصل به مباشرة، وإنما القياس أن يكون الكاف مدخولاً لحرف جر محذوف حُذف اختصاراً، فرحُبتك نقول: إما أنه شاذ، يعني متعدي ولكنه شاذ، والأصل فيه أنه يكون لازماً، أو نقول وهذا أحسن: على الحذف والايصال الأصل رحبت بِكَ الدارُ. إذاً فعُل يفعُل هذا هو القياس هو السماعي، وماعدا ذلك لم يرد نُطقه من جهة العرب، هل فيه شاذ؟ لا نقول: كله شاذ كرُم وشرُف وحسُن! نقول: سماعي هل فيه شاذ يعني سُمع فعُل يفعِل باباً كما قيل في فعِل يفعِل؟ الجواب: لا، لا شاذ له، وأشار إلى ذلك الناظم بقوله: (وَإِنْ تُضَمَّ) ما الذي يُضم؟ العين، عين ماذا؟ (بِمَاضٍ)، إذاً لابد من التقدير (وَإِنْ تُضَمَّ) هي العين الضمير نائب الفاعل يعود على (الْعَيْنُ)، (وَإِنْ تُضَمَّ) لابد من التقدير (بِمَاضٍ) يعني في ماضٍ، ما حكمها في المضارع؟ (فَاضْمُمَنْهَا) الفاء واقعة في جواب الشرط، (فَاضْمُمَنْهَا) أي العين، (فِيهِ) يعني في المضارع تقول: فعُل يفعُل، ولا يكون إلا لازماً.

(وَلاَمٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا حَلْقِيْ) (وَلاَمٌ) هذا مبتدأ وهو نكرة،

وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ ....

لكن نقول هنا: أفادت، لماذا؟ لأنها موصوفة بقوله: (بِمَا) الباء هنا ظرفيةٌ بمعنى (في)
وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... وَفِي ....

إذاً تأتي الباء للظرفية، (بِمَا قَدْ فُتِحَ) ما اسم موصول بمعنى الذي يصدُق على فعل، يعني بما ولامٌ في فعلٍ قد فُتح عيناً (قَدْ فُتِحَا) الألف للإطلاق، ما الذي فُتح؟ عينه بماضٍ ومضارع؛ لأنه من باب فعَل يفعَل، ما حكمه؟ قال: (حَلْقِيٌ)، (ولامٌ او عينٌ حلقيٌ) لابد، ومن شرطِ باب فعَل يفعَل أن تكون لامه أو عينه حرفاً حلقياً، (حَلْقِيْ) بإسكان الياء للضرورة، (سِوَى ذَا) يعني غير ذا، (سِ◌ِ◌َوى) هذا مبتدأ مرفوع، على مذهب ابن مالك – رحمه الله – أن (سِوى) مثل (غير)، (سِوَى) مبتدأ مرفوع ورفعه ضمةٌ مقدرةٌ على آخره، (سِوَى) مضاف، (ذَا) ما نوعه؟ اسم إشارة، ذا الإشارية، (سِوَى) مضاف، و (ذَا) اسم إشارة مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. (سِوَى ذَا) المشار إليه ما هو؟ فعَل يفعَل، هكذا قال الشارح فعَل يفعَل، يعني (سِوَى ذَا) الذي عينه أو لامه ليست حرفاً حلقياً وسُمع فيه فعَل يفعَل (بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا) يعني ظهر الحكم عليه بكونه شاذاً، يعني خرج عن القياس دون الاستعمال، نقول: خرج عن القياس دون الاستعمال؛ لأن أبى يأبى واردٌ في القرآن، وما ورد في القرآن لا يجوز أن يوصف بأنه شاذٌ استعمالاً، وإنما يقال: هو شاذٌ قياساً. إذاً خرج عن قياسهم دون استعمالهم (سِوَى ذا) هذا المبتدأ (سِوَى)، (اتَّضَحَا) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الشاذ، الألف للإطلاق، (بِالشُّذُوذِ) جار ومجرور متعلق بقوله: (اتَّضَحَا)، (سِوَى ذَا) غير ذا مما عينه أو لامه ليست حرفاً حلقياً وفُتحت عين مضارعه مع ماضيه اتَّضَحَ وظهر وصفه (بِالشُّذُوذِ) كونه خارجاً عن قياسهم دون الاستعمال؛ لأن الشاذ في اللغة: هو المنفرد عن غيره، أو الذي نَفَرَ كما هو عند أهل الحديث.

وَذُو الشُّذُوذِ مَا رَوَى الْمَقْبُولُ ... مُخَالِفاً أَرْجَحَ، وَالْمَجْعُولُ
أَرْجَحَ مَحْفُوظٌ، وَقِيلَ: مَا انْفَرَدْ
لَوْ لَمْ يُخَالِفْ، قِيلَ: أَوْ ضَبْطاً فَقَدْ

ويحتمل لو أردنا أن نُعمم نقول: (سِوَى ذَا) يعني المذكور من أول الأبواب: يعني ما قيل فيه (فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ) هذا هو القياس، سواه وهو الضمُ (بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا)، أو (فَالعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ أَوْ ضُمَّ) ضمها يعني فعَل يفعُل هذا هو

القياس وفعَل يفعُل ما كان وجد فيه داعي الضم فَكُسِرَ نقول: (سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا) إلى آخر الأبواب، يعني يحتمل أن تُعمم على الأبواب السابقة وأظنه هذا أحسن التعميم، ويحتمل أنه كما ذكر الشارح أنه يعود على الأخير ونقف على هذا.
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

عناصر الدرس

* تعريف الرباعي وأنواعه وبابه فعلل.
* سبب تقديم الملحق على المزيد.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمدًا عبدُه ورسولُه صلى الله عليه وعلى آله وصحبة وسلم تسليماً كثيراً أما بعد:-

فانتهينا من الدرس الماضي أو الدروس السابقة ما يتعلق بالفعل الثلاثي المجرَّد، وسبق أن الفعل نوعان: مجرَّدٌ ومزيدٌ فيه. المُجرَّد: ما تجرَّد ماضيه عن الزائد. - احفظوا هذا - ما تجرَّد ماضيه عن الزائد هذا هو المُجرَّد، والتجريد هو التخلية والتعرِّي، مجرد يعني مخلاً ومعرى عن حرفٍ زائد، فإذا جرد الفعل عن الحرف الزائد أو الكلمة قيل: هذا مجرد، هذا يستوي في الأسماء وفي الأفعال. إذاً ما تجرد ما تعرى ماضيه عن الزائد عن الحرف الزائد فهو فعلٌ مُجرد، وهذا يشمل نوعين: الثُلاثي والرُباعي. والمزيد فيه -كما سيأتي- (زَيْدُ الثُّلاَثِي): ما اشتمل ماضيه على الزائد. يعني نظرنا في الفعل الماضي فإذا به قد اشتمل على حرف من حروف الزائدة، ومعرفة الزائد من عدمه كما سبق القاعدة العامة كما قال ابن مالك:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِيْ ... لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِيْ

هذا ضابط عام، متى ما وجد الحرف واطّرد في جميع التصاريف الماضي والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان وأفعل التفضيل نقول: هذا الحرف أصليٌ وليس بزائد، وإن سقط في بعض التصاريف لعلة، نقول: هذا السقوط لا يمنع

على الحكم بكون الحرف أصلياً. لماذا؟ لأن المعتبر في السقوط بكون الحرف زائداً – يعني بوجوده في بعض التصاريف دون بعض – هو السقوط لغير علة تصريفية. إذاً نقول: الفعل نوعان: مجرد ومزيدٌ فيه. المجرد نوعان باستقراء كلام العرب: ثُلاثيٌ ورُباعيٌ. وسبق أن النسبة الصحيحة أن يُقال: ثَلاثيٌ وأربعيٌ. الثُلاثي: ما كان ماضيه على ثلاثةِ أحرفٍ أصول. والرُباعي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف أصول. لابد من كلمة أصول، لماذا؟ لأن الثُلاثي قطعاً نوع واحد أنه مجرد، لا يحتمل أن يكون مزيداً فيه، لِمَ؟ لأن أقل ما يوضع عليه الفعلُ كم؟ ثلاثة أحرف. إذاً لا يكونُ الثلاثي مزيدا فيه وهو على ثلاثة أحرف، وإنما يُزاد على الثلاثي فيصير أربعة أحرف، أو خمسة أحرف، أو ستة أحرف. إذاً الثلاثيُ لا يكون إلا مجردًا، وحدُّه: ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف أصول. الرباعي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف أصول أيضاً. وهذا يحتمل؛ لذلك نقول: لابد من القيد في الرباعي دون الثلاثي؛ لأن الرباعي نوعان: رباعيٌ مجرد، ورباعيٌ مزيدٌ فيه. الرباعي المجرد: ما كان ماضيه على أربعة أحرُفٍ أصول. يعني لو نظرت في الأربعة لوجدتها كلَّها أصولاً، لا يوجد فيها حرفٌ زائد. الرباعي غير المجرَّد: ما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ بزيادة. يعني هو في الأصل ثلاثيٌ مجرد، وزيد عليه حرفٌ فصار العدد أربعة أحرف، فمثلاً دحرج نقول: هذا رُباعيٌ مجرد، لماذا؟ لأنه مؤلف من أربعة أحرف وكلُّها أصول، لا تسقط في بعض التصاريف مطلقاً، ولو نظرت في أكرم وأخرج لوجدتها مؤلفة من أربعة أحرف، لكن هل هو رباعيٌ أصول؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأن أخرج في الأصل ثلاثيٌ مجرد وهو خرج، وزيدت عليه الهمزة همزة التعدية فصار أربعةً بالزيادة لا بالأصل. إذاً الثلاثي لا يكون إلا مجرداً، والرباعيُ لابد من تقييده وهو الرباعي المجرد، احترازاً من الثلاثي الذي زيد عليه حرفٌ فصار بالزيادة أربعة أحرف. وهذا التقسيم ثُلاثي ورُباعي كما سبق أن القسمة عقلية؛ لأن أقل ما يتألف منه الفعل ثلاثة أحرف: حرفٌ يُبتدأ به، وحرف يوقف عليه، ولا يبتدأ بساكن وإنما يبتدأ بمتحرك، ولا يوقف على متحرك وإنما يوقف على ساكن، إذاً الحرف الأول متحركٌ قطعاً، والحرف الثالث الذي هو الثاني في الأصل ساكن قطعا، والانتقال من الحركة إلى السكون انتقالٌ من الشيء إلى ضده، وهذا فيه عسرٌ، فلذلك احتاجوا أن يفصلوا بين الضدين بحرفٍ وسط، فصار أقلّ ما يتألف منه الفعل هو ثلاثة أحرف للعلة المذكورة. أكثر ما يتألف منه الفعل وهو مُجرَّد الأصول على مذهب البصريين أربعة، لِمَ؟ لأن الفعل أكثر ما يكون أصولاً أربعة أحرف، بخلاف الاسم؛ الاسم يكون ثلاثيًا مجرداً، ويكون رباعيًا مجردًا، ويكون خماسياً مجرداً، ويكون سداسياً وسباعياً بالزيادة.

أما الفعل فيقف فيه التجرد عند أربعة أحرف، لماذا؟ قالوا: لأنه لو وضع على خمسة أحرف وهم عندهم قاعدة: أن الاسم أعلى وأشرف من الفعل، والفعل لا يعلو على الاسم، لذلك قيل: سُمي الاسم اسمًا لعلوه على أخويه الفعل والحرف، فأقلّ أو أكثر ما يكون عليه الاسم من التجرد خمسة أحرف، وأكثر ما يكون عليه الفعل من التجرد أربعة أحرف، أيهما أعلى؟ الاسم، لو وضع الفعل على خمسة أحرف أصول، ثم بهذا الوضع صار مساوياً للاسم، فإذا اتصل ضمير رفعٍ بالفعل الخماسي المجرد الأصول لو وضع – ومن المعلوم أن الفاعل مع فعله كالجزء من الكلمة – ينبني على هذا أنه إذا كان كالجزء من الكلمة صار كأنه أصلاً من الكلمة، فصار الخماسيُ الأصول في الفعل سداسياً، فعَلاَ على الاسم، وهم عندهم قاعدة: أن الاسم لا يعلو عليه الفعل، الفعل يقول له الاسم مكانكِ تُحمدي، يعني ابقَ في مكانك ولا تعلو علي بوزنٍ تكون به أفضل مني، فلذلك وقف الفعل عند الرباعي، وهذا أقول عند البصريين. يعني تقييداً واحترازاً عن مذهب الكوفيين، فإنَّ الكوفيين يرون أقل أو أكثر ما يكون عليه الفعل بالتجرد هو ثلاثة أحرف، ليس عندهم فعلٌ مجرد الحروف وحروفه كلها أصول إلا الثلاثي، فما زاد على ذلك كدحرج وسرهف وزلزل ووسوس هذه عندهم ثلاثيٌ مزيدٌ بحرف. إذاً لا وجود للرباعي المجرد الأصول عند الكوفيين، بل هو ثلاثيٌ مزيدٌ بحرف، واختلفوا في هذا الحرف الزائد دحَرْج على وزن فَعْلَلَ، ما هو الحرف الزائد؟ ذهب الكسائي إلى أن الحرف الأخير دحرج الجيم هو الحرف الزائد، وذهب الفرّاء إلى أن ما قبل الأخير هو الحرف الزائد، دحرج الراء عند الفرّاء هو الحرف الزائد، والجيم عند الكسائي هو الحرف الزائد، لكن المُرجَّح أن مَذهب البصريين أولى، لِمَ؟ لأن من ضابط الحرف الزائد أنه يسقط في بعض التصاريف، ووجدنا أن الجيم والراء هذه لاتسقط في نوعٍ من تصاريف الفعل، دحرج يدحرج دحرجةً ودحراجاً ومُدحرِجٌ ومُدحرَجٌ هذه كلها تصاريف للفعل فالحرف لازمٌ.

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِيْ ... لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِيْ

وهذا يلزم، إذاً هو أصلٌ. إذاً القسمة قسمة الفعل المجرد إلى ثُلاثي ورباعي هذا عند منْ؟ عند البصريين، أما عند الكوفيين فليس ثَمَّ إلا ثلاثيٌ مجرد، وما زاد على الثُلاثي فهو ثلاثيٌ مزيدٌ فيه، واختلفوا في الحرف الزائد، قيل: الأخير، وقيل: ما قبل الأخير. والمرجّح هو مذهب البصريين، ذكر الناظم فيما سبق أبنية الفعل الثلاثي المجرد فقال:

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

ثم سرد لنا الأبواب الستة، ونوّع لنا الفعل الماضي إلى فعَل وفعِل وفعُل، وذكر أنواع كل بناء من الفعل المضارع له، فعَل يأتي على ثلاثة أبواب، وفعِل يأتي على بابين، وفَعُل يأتي على باب واحد. فلما انتهى من سرد هذه الأبواب، انتقل إلى النوع الثاني من الفعل المجرد وهو الرباعي، وقدّم الثلاثي كما سبق على الرباعي لذلك أشار بـ (ثُمَّ)، و (ثُمَّ) تفيد الترتيب الذِكري، وأن ثَمَّ تدرجاً في الارتقاء من الأول إلى الثاني، و (ثُمَّ) هذه تدل وتشير على أن حق مدخولها أن يُذكر بعد متبوعها، ما هو مدخول (ثُمَّ) هنا؟ (ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ) هذا مدخولها، أما متبوعها (فعلٌ ثُلاثِيٌّ)، فتشير ثُم وتدل على أن حق مدخولها أن يُذكر بعد متبوعها، وعليه لِمَ قدَّم الصرفيون الثلاثي على الرباعي؟ قيل: لإحدى علتين: أولاً: أن الثلاثي موافقاً للطبع؛ لأن النفس والطبائع تستحضر الثلاثي أو ما رُكِّبَ من ثلاثة قبل أن تستحضر ما رُكِّبَ من أربعة، هذا في النفس في نفس كل إنسان يستحضر الاثنين قبل الثلاثة، لذلك إذا قيل: ثُلاثي، قد يتبادر إلى الذهن ثنائي، وإذا قيل: ثنائي، يتبادر إلى الذهن أُحادي، وهلّم جرا. فإذا قيل: رُباعي يتبادر إلى الذهن ثُلاثي، إذاً قُدم الثلاثي على الرباعي ليوافق الوَضْعُ الطَبْعَ. المقصود بالوَضْع: الكتابة في التأليف وفي التدريس، إذا أراد أن يُعلِّم أو يدرس يُقدم الثلاثي على الرباعي، لماذا؟ لأنك تضع أمامك أو في كلامك ما يوافق ما جرى عليه طبعك،

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ ... وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ

....

لذلك يقولون: التصورات مقدمة على التصديقات، لم؟ لأن التصورات متعلقة بالمفردات، والتصديقات متعلقة بالمركبات، والعلمُ بالمفردات سابقٌ ومقدمٌ على العلمِ بالمركبات. أمور عقلية منطقية، (إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ) يعني عُلِم تصوراً، (وَدَرْكُ نِسْبَةٍ) يعني درك وقوع نسبة (بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ). إذاً التصور مقدّم على التصديق؛ لذلك قال:

وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ ... لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

كل ما قُدِّم بالطبعِ فلابد من موافقة الوضع للطبع، لذلك قُدِّم الثلاثي على الرباعي. وقيل: لأن الثلاثي أصلٌ للرباعي، بالنسبة للرباعي الثلاثي أصل للرباعي، فأصل الرباعي هو ثلاثيٌ مجرد، فزيد عليه حرفٌ أصلي فصار أربعة أحرف، فإذا كان أصلاً له إذاً الأصل حقه أن يتقدم على الفرع. إذاً هذه العلة التي أشار إليها الناظم بقوله: (ثُمَّ)؛

لأن (ثُمَّ) تدل على الترتيب الذكري، يعني حق ما بعدها أن يُذكر بعد متبوعها، يعني بعد ما قبلها.

ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ بِبَابٍ وَاحِدِ ... .

(ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ) قلنا: هذا فيه شذوذات ثلاث: أولاً: إسقاط الهمزة. وثانياً: ضم الرَّاء (رُ). وثالثاً: المَدة التي بعد الباء رُبَا، الألف هذه شاذة، وضم الراء شاذ، وسقوط الهمزة شاذ، لماذا؟ لأن أصله منسوبٌ إلى أربعة، والنسبة إلى أربعة أن يقال: أَرْبَعيٌّ، لا رُبَاعيٌّ. إذاً هو شاذ. إذاً من جهة اللفظ نقول: الصواب أن يُقال: أربعيٌّ؛ ليوافق القواعد الصرفية في النسبة؛ لأنه من شأن المنسوب أن يبقى على ما كان عليه قبل النسبة هذا هو الأصل.

وهو من جهة الاصطلاح: -كما سبق- ما كان ماضيه على أربعة أصول. والمراد بالرباعي هنا الرباعي المجرد، بدليل قوله: (وَالْحِقْ بِهِ) إذاً لا يشمل الرباعي الذي أصله ثلاثيٌ مجرد فزيد عليه حرفٌ فصار أربعة أحرف بالزيادة؛ لأن الرباعي نوعان، الرباعي نوعان، لابد من تقييد الرباعي بكونه مجرداً، نقول: هنا حصل القيد بالسياق، لماذا؟ لأنه في مقام ذكر تقسيم الفعل المجرد، فقال: (فِعْلٌ ثُلاثيٌ إذا يُجردُ)، ثم قال: (ثم الرباعيُ بباب). إذاً مُرادهُ بالرباعي هُنا: الرباعي المجرد، مجردٌ عن أي شيء؟ مجرد عن الزيادة، هل هناك رُباعي ليس مجردًا عن الزيادة؟ نعم، هناك رُباعي ليس مجردًا عن الزيادة، هل هو الذي يقصده الناظم بهذا البيت؟ الجواب: لا، – هذا سيأتينا إن شاء الله –. إذاً (ثم الرباعي) يعني ثم الفعلُ الرباعي، (الرباعي) هذا نعربه مبتدأ، لكنه في المعنى صفة لموصوفٍ محذوف، ودائماً في حل الأبيات تُذكر الألفاظ والموصوفات من أجل بيان المعنى، وعليه لا يُغير الإعراب فيبقى الإعراب على ما هو عليه، كما يقال: هذا على حذف مضاف أو على تقدير مضافين، نقول: الإعراب يبقى كما هو، أما عند حل المعاني فلابد من التقدير، وهنا (الرُباعي) الرباعي هذا صفة؛ لأنه يُوصف به الفعل، فنقول: (الرباعي) صفة لموصوف محذوف هذا الأصل ثم الفعل الرباعي، لكن عند الإعراب هذا من جهة حل المعنى، عند الإعراب تقول: (ثم الرباعيُ) (الرباعي) مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعه ضمة ظاهرة على آخره. إذاً (ثم الرباعي) يعني الفعل الرباعي المجرَّد عن أحرف الزيادة وهو ما كان ماضيه على أربعة أحرف أصول، احترازاً من الرباعي المزيد الذي أصله ثُلاثي مجرد فزيد عليه حرفٌ فصار بالزيادة أربعة أحرف، كأكرم وأخرج. (ثم الرباعي) قال: (بباب واحدٍ)، (بباب) هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر؛ لأن الرباعي مبتدأ، أين خبره؟ الجار والمجرور، هذا هو الخبر أم الخبر

محذوف؟ أين الخبر؟ ملفوظٌ أم محذوف؟ فيه ثلاثة أقوال،

وَأَخْبَرُوا بظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ

هل الخبر هو المحذوف فقط، أم المذكور فقط على قولٍ، أم المحذوف مع المذكور؟ فيه ثلاثة أقوال، والصواب أنه المحذوف فقط، وهذا مرّ معنا في الملحة، وبعضهم يرى وهذا مذهب جمهور البصريين ونخالف جمهور البصريين، لماذا؟ لأن عند البصريين أنّ المحذوف مع المذكور هو الخبر كائنٌ ببابٍ، نقول: لا يلزم هذا، بدليل اتفاق البصريين أن متعلَّق الجار والمجرور إذا كان خاصاً أن الخاص هو الخبر وحده، يقولون: زيدٌ مسافرٌ غداً، أو زيدٌ مسافرٌ بالطائرة مثلاً، جار ومجرور مثل الذي معنا رباعي كائنٌ ببابٍ، زيدٌ مسافرٌ بالطائرة، كائن بباب كائن هذا عام، مسافرٌ خاص، اتفقوا يعني البصريون على أن الخبر في زيدٌ مسافرٌ بالطائرة هو مسافرٌ فقط، والجار والمجرور متمم للخبر، ولذلك قد يكون الخبر آخذاً للمعنى من وصفه، لذلك {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ} [الشعراء:166]، {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ} [النمل:55]، - نأتي بالقرآن حتى تستفيدوا - (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)، (أنتم قومٌ) (أنتم) مبتدأ، (قومٌ) خبر، (بل أنتم قوم) (قوم) هذا مفهوم من قوله: (أنتم) هل تمت الفائدة؟ لا، قد تتم الفائدة فائدة الخبر بموصوفه، أو بالبدل، أو بالجار والمجرور، أو بالظرف، يعني بعض أنواع الخبر - وهذا ليس بكثير لكنه ورد في أفصح الكلام وهو القرآن - قد تتم فائدة الخبر بصفتهِ، أما نفسُ الخبر أما نفس الخبر قد لا يستفيدُ منه السامعُ فائدةً زائدة على المبتدأ، مثاله الآية: (بل أنتُم قومٌ (لو لم يأت (تجهلون) إعرابه صفة لقوم؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات. إذاً (تجهلون) ليست هي الخبر، بل هي صفة، (بل أنتم قوم) ما حصلت الفائدة التامة،

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ... .

نقول هنا: بعض أنواع الخبر قد يحصُل أو تحصل فائدته بتابعه وهو الوصف، أو الجار والمجرور، كون الخبرِ تحصل فائدته بتابعه نأخذ من هذا أنه لا يلزم إذا كان الخبر محذوفاً وهو عام أن يتركب من المحذوفِ والمذكور للتتم الفائدة؛ لأنهم يقولون: ثم الرباعي كائنٌ ببابٍ، لو قلت: كائن بباب الرباعي كائنٌ ما حصلت الفائدة. إذاً كائن ليس هو الخبر لوحده، لابد من ضميمة قوله: (ببابٍ). إذاً كائن ببابٍ كله الخبر هذا عند البصريين، نقول: هذا لا يلزم؛ بدليل أنه في متعلق الخبر الخاص أن الخبر الخاص هو وحده الخبر،

زيدٌ مسافر، مسافرٌ خبر وهو خاصٌ تعلق به بالطائرة؛ نقول: بالطائرة لا مدخل له إلا في تتميم المعنى فقط، أما هل لابد أن يكون داخلاً في حيّز الخبر حتى يصّح الإخبار بالخبر عن المبتدأ؟ الجواب: لا. إذاً (ثم الرباعي ببابٍ) نقول: (ببابٍ) جار ومجرور متعلق بمحذوف، المحذوف هو الخبر وليس المذكور على الصحيح. (ثم الرُباعي) (الرُباعي) مبتدأ، (ببابٍ) نقول: متعلق بمحذوف خبر، (ببابٍ واحدٍ) (ببابٍ) قلنا: الباب هنا بمعنى النوع والقسمة، ليس الباب الذي نذكره باب الطهارة، بواب تحركت الواو والباب لغة كذا وفي الاصطلاح كذا، بل الباب هنا بمعنى النوع. (أبوابه ستٌ) يعني أنواعه وأقسامه ستٌ، (ببابٍ واحدٍ) إذاً اختص الفعل الماضي الرباعي المجرد ببابٍ واحد فقط وهو فَعْلَل؛ لذلك لعدم التباسه وللعلم به لم ينص عليه كما نصّ على الفعل الثلاثي المجرد؛ لأن الفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبواب: (فعَل، فعِل، فعُل) لا يمكن أن يُميز بينها إلا بالتنصيص عليها، أما الرباعي فهو نوعٌ واحد فلذلك أجمله، ولم يذكُر أيضاً مضارعه لأنه لا يلتبس كما تلتبس أبنية الفعل الثلاثي المجرد ببابٍ واحد، ما دليله؟ الاستقراء والتتبع.

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّي اسْتُدِلْ ... فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

يعني نظر أهل الصرف وأهل اللغة في كلام العرب فلم يجدوا فعلاً رُباعياً إلا على وزن فَعْلَلَ فقط، ولَمَّا نظروا في الفعل الثلاثي المجرد وجدوا ثلاثة أبنية: (فعَل فعِل فعُل)، والخلاف بين الأبنية هو حركة العين – تنبه لهذه – حركة العين هي التي غايرت بين الأبنية، وإلا الفاء تلزم حالة واحدة، واللام لا مدخل للصرفيين فيها؛ لأنها مبنية بالفتح الظاهر أو المقدر مطلقاً يعني، والعين لاختلاف حركتها تعددت الأبنية. أما فَعْلَلَ الرباعي المجرد الأصول نظر الصرفيون في لغة العرب فلم يجدوا إلا هذا الوزن فقط هذا بالاستقراء، أما بالقسمة العقلية فيقتضي أن يكون للرباعي المجرد الأصول ثمانيةً وأربعين باباً، لكن لم يُسمع منها إلا باب واحد والحمد لله كفونا، كيف يقتضي العقل أن يكون فَعْلَلَ على ثمانية وأربعين باباً؟ قالوا: الفاء هذه لا يمكن أن تكون ساكنة، لماذا؟ لأنه لا يُبتدأ بساكن. إذاً يحتمل أن تكون مفتوحةً أو مكسورةً أو مضمومة، هذه ثلاثة احتمالات للفاء، ننتقل للحرف الثاني وهو العين يحتمل أن يكون ساكناً، ويحتمل أن يكون مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً هذه أربعة، إذاً ثلاث احتمالات للفاء، وأربعة احتمالات للعين، اللام الأولى أيضاً يحتمل أنها ساكنة، ويحتمل أنها مكسورة وأنها مفتوحة وأنها مضمومة هذه أربعة احتمالات، اللام الأخيرة لا مدخل للصرفيين فيها.

إذاً عندنا ثلاثة احتمالات للفاء، وأربعة احتمالات للعين، وأربعة احتمالات للام، ثلاث في أربعة باثني عشر، اثني عشر في أربعة بثمانية وأربعون، لكن لم يُسمع إلا (أسقطوا الكسرة والضمة من جميع الأحوال، لماذا؟ لأن الفعل الرباعي ثقيل، والكسر والضم ثقيل، ولا يجتمع ثقيلٌ مع ثقيل؛ لأن قاعدة العرب الكبرى: التماس الخفة؛ فالتماس الخفة دعتهم إلى أن يُسقطوا الكسر والضم من باب فَعْلَلَ، لِمَ كان الفعل الرباعي المجرد الأصول لِمَ كان ثقيلاً؟ قالوا: فعَل خفيف، فعِل وهو ثُلاثي فَعِل أخو فَعَل إلا أنه حُركت العين بالكسر، كان مفتوحاً فحُرك بالكسر فصار فيه ثِقل، بمجرد تحريك العين أو نقل العين من الفتح إلى الكسرِ صار ثقيلاً مع أنه لم يزدد حرفاً رابعاً، ثم لما ضُمَّت العين ماذا صار؟ ازداد ثقلاً على ثقله، ازداد ثقلاً بأي شيء؟ بحرفٍ زائد؟ لا، بالضمة بالحركة، إذا كان الفعل يتأثر بتغيير الحركة فما بالك إذا زيد عليه حرفٌ أصلي، فيكون بابُ فَعْلَلَ أثقل من باب فَعُل، لذلك لما ثَقُل فَعِل قلّ استعماله، ولما نُقلت الحركة من الكسر إلى الضم قلّ بالنسبة إلى فعِل، ولما زِيْد حرفٌ على الثلاثي على القول بأن أصل الرُباعي هو الثُلاثي فزيد عليه حرفٌ أصلي لما زيد حرفٌ صار فَعْلَلَ أقل استعمالاً من فعُل، لماذا؟ لثقله، ما وجه الثقل هنا؟ زيادة حرفٍ فإذا كان الثقل يوجد في الثلاثي المجرد بمجرد تغيير الكسر إلى الضم أو من الفتح إلى الكسر أو إلى الضم نقول: فمن بابٍ أولى أن يحصل الثقل في الفعل بزيادة حرفٍ أصلي، ولذلك التزموا فيه الفتحات، فتح الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى، هذا الأصل فيه، التزموا فيه الفتحات، لماذا؟ ليعادل الفتح وهو خفيف أخفّ الحركات ليعادل الفتح ثقل الفعل، فلما ثقُل الفعل بكثرة حروفه التزموا فتحه في جميع حروفه، فالأصل في فَعْلَلَ: فَعَلَلَ بفتح الفاء والعين واللام الأولى واللام الأخيرة للبناء، لكن هذا أوقعهم في إشكالٍ آخر: وهو لمّا التزموا الفتح في جميع الأحرف قالوا: هذه رُباعية أربعة أحرف، والقاعدة أن لغة العرب: أو أن العرب يكرهون توالي أربعِ متحركات فيما هو كلمة واحدة، وفَعَلَلَ هذا كلمة واحدة، ويكرهون توالي المتحركات، فإذا كان الفعل ثقيل والحركة التي هي الفتح ثقيل فتوالي الحركات زاد الثِقَل ثِقلاً، فقالوا: إذاً لابد من تسكين حرفٍ من هذه الثلاثة الأحرف، فاختلفوا قيل: الفاء، ولكن الفاء أبت أن تُسقط حركتها؛ لأنه لابد من تسكين حرف لتحصل الخفة، أبت الفاء لِمَ؟ لسببين، أولاً: لأنها في الصدر، وإسقاطُ حركة الصدر ممتنعٌ كإسقاط الحرف. ولذلك لَمَّا اختلف البصريون والكوفيون في اسمٍ هل هو من سِموٌ أو وَسْمٌ؟ قلنا: الأرجح أنه من سموٌ، لماذا؟ لأنه اختلف في المحذوف هل هو من الأول الصدر أو من العجز الأخير؟ نقول: الأكثر في لغة العرب أن الحذف يكون من العجز،

وإذا دار الأمر بين الحذف أن يكون من الصدر أو العجز نقول: حمله على الأكثر أولى وأرجح، هذا يعتبر من المرجّحات عندهم. إذاً الفاء هنا لا يمكن إسقاط حركة الفاء يعني من الفتح إلى السكون؛ لأنه له الصدارة، والصدر قويٌ بذاته وبحركته.

ثانياً لو أُسقط الحركة وهي الفتحة وسكن لا يُمكن أن يُبتدأ بساكن. إذاً لا يمكن أن تُسَكَّن الفاء، أحالتنا الفاء على اللام الأولى؛ لأنه إما الصدر وإما العجز، اللام الأخيرة لا مدخل لنا بها، اللام الأولى فَعْلَ اللام الأولى هذه لا يمكن إسقاطُ الفتحِ يعني لا يمكن تسكينُها، لماذا؟ لأن فَعْلَلَ فعلٌ ماضي، والفعل الماضي إذا اتصل به ضميرُ رفعٍ متحرك سُكن آخره، دَحرجْتُ الجيم ساكنة وهي اللام الثانية من باب فَعْلَلَ، لماذا سُكنت اللام الثانية؟ لاتصال ضمير رفعٍ متحرك، فلو سُكنت اللام الأولى مع تسكين اللام الثانية إما أن يُحرك وإما أن يُسقط، ويمتنع الأمران، التحريك لأننا لو حركنا لحركناه إما بالكسرِ أو الضم، ونحن أسقطنا الحركة الأصلية حركة البنية، لماذا؟ التماساً للخفة، فكيف نأتي بحركة عارضة؟! إذاً يمتنع أن يُحرك التقاء الساكنين هنا بالكسر أو الضم، نُحركه بالفتح، نقول: نحن عدلنا من الفتح إلى السكون طلباً للخفة بدفع توالي أربع متحركات. إذاً امتنع الفتح وامتنع الكسر وامتنع الضم لو التقى ساكنان. نعدل إلى الأمر الثاني: وهو الإسقاط وهو حرفٌ صحيح والأصل أنه لا يُسقط، ثم لو أسْقِط لأدى إلى إبطال البناء. إذاً امتنع أن يُسكّن الحرفُ الثالث الذي هو اللام الأولى من باب فَعْلَلَ. إذاً امتنعت الفاء، وامتنعت اللام الأولى، ولم يَبْقَ عندنا إلا العين – وما حيلةُ المضطرِ إلا ركوبها – فنُسَكِّن العين دفعاً لتوالي أربع متحركات، فصار فَعْلَلَ. إذاً نقول: فَعْلَلَ هو وزن واحدٌ وبناءٌ واحد للفعل الرُباعي المجرد الأصول، ولم يأتِ على غير هذا البناء. يأتي لازماً ويأتي متعدياً، يعني يكون لازماً لا ينصبُ مفعولاً به، ويأتي متعدياً، حَصْحَصَ {الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ} [يوسف:51]، حَصْحَصَ على وزن فَعْلَلَ، حَصْحَصَ الحق يعني بان وظهر، هل هو متعدي؟ لا هو لازم، كذلك يأتي متعدي نحو دحرجتُه يعني الحجر، دحرجته هذا يتعدى إلى مفعول به. إذاً دحرج هذا متعدي، وبرهن أيضاً برهنتُ المسألة هذا متعدي، واللازم مثل حَصْحَصَ، ودَرْبَخَ إذا ألقى رأسهُ بين يديه، وبرهم يُبرهم هذا أيضاً لازم. إذاً يكون لازماً ويكون متعدياً وأيهما الأكثر؟ قالوا: التعدي فيه أكثر من اللزوم؛ لأنه بناءٌ واحد، وليس لنا ثانٍ. فَعْلَلَ هذا كما قيل في فعَل وفعِل وفعُل يكون صحيحاً، ويكون معتلاً، ويكون مضاعفاً، ويكون مهموزاً، ولكن بحث الصرفيين في فعَل الثُلاثي المُجرد من هذه الحيثية أكثر، لماذا؟ يعني لا يتعرضون

لتقسيم الفعل الرُباعي المجرد الأصول إلى هذه القسمة كما فعلوا في الفعل الثُلاثي المجرد، لماذا؟ لأنه لا يكاد يكون لهذا التقسيم أثرٌ في الفعل الرباعي، أما الثلاثي فنعم لكثرة الاعتلالات والحذف والقلب والإبدال يتعرضون لهذه الأمثلة، فنقول: دحرج هذا صحيح، وهل هو سالم؟ نقول: نَعم؛ لأن السالم: هو ما خلت حروفه أو أصوله من حروف العلة ومن الهمز. إذاً دحرج نقول: هذا صحيحٌ سالم. صحيحٌ لماذا؟ لخلوه من حروف العلة، يعني الفاء والعين واللام ليست حرفاً من حروف العلة. هو سالم؟ نعم؛ لخلوه من الهمزِ.

المضاعف أو المهموز نحو طَمْأَن فَعْلَلَ، طمأن اللام الأولى همزٌ. إذاً هذا مهموزٌ لماذا؟ لكون لامه الأولى همزةً. زَلْزَلَ هذا مُضاعف؛ لأن المضاعف نوعان: مُضعف ثُلاثي: ومُضعف رُباعي. المضعف الثُلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنسٍ واحد، كشدّ ومدّ ودبّ. والمُضعف الرُباعي: ما كانت فاءه ولامهُ الأولى من جنسٍ واحد وعينه ولامهُ الثانية من جنسٍ واحد، نحو زَلْزَلَ زَلْزَ الفاء واللام الأولى زَاء والعين واللام الثانية لام زلزل هذا رُباعيٌ وهو مضاعف. وهل يكون رباعي معتلاً؟ نقول: نعم، وَسْوَسَ، الفاء وقعت واواً واللام الأولى وقعت واواً إذاً هو معتل، لماذا؟ لكون فائه حرفاً من حروف العلة، ولكون لامه الأولى حرفا من حروف العلة. – واضح هذا –. إذاً ثم الرُباعي كائنٌ بابٍ واحدٍ لا مزيد عليه، يعني ليس عندنا رُباعي مجرد الأصول إلا على وزنِ فَعْلَلَ، ويأتي لازماً ويأتي متعدياً – كما سبق بيانه –. مضارعهُ لم يذكر هنا كما ذكر في الفعل الثلاثي المجرد، لماذا؟ لأنه لا يلتبس، إذا كان هو ماضيه على وزنٍ واحد، إذاً بالتالي سيكون مضارعهُ على وزنٍ واحد، إذاً لا التباس فيه، بخلاف الثلاثي المجرد لأنه على فعَل فعِل فعُل، وفَعَلَ له أوزان مختلفة تختلف عن فَعِل، وفَعِل يختلف عن فعُل. إذاً لابد من التنصيص على كل نوع، أما هنا لم يذكر المضارع. ووزنه يُفَعْلِلُ، دَحْرَجَ يُدَحرِجُ، ماذا صنعنا؟ أضفنا وزدنا حرف المضارعة في أولِهِ وهي الياء، ولا يلزم أن يكون الياء، واحدة من نأيتُ أو أنيتُ يُدَحْرِجُ أُدَحْرِجُ نُدَحْرِجُ تُدَحْرِجُ، هذه كلها فعل مضارع زيدت الياء أو أحدِ حروف نأيتُ في أوله وكُسِر ما قبل آخره، تقول: يُدَحْرِجُ أُدَحْرِجُ، إذاً وزنٌ واحد لمضارعه يُفَعْلِلُ، والضمة في أوله هذا ضابط من ضوابط حركة حروف نأيتُ؛ لأنها إما أن تُضم وإما أن تُفتح في اللغة الفصحى، وهناك لغةٌ تُكسر. إن كان ماضيه ثُلاثياً أو خماسياً أو سداسياً تُفتح حركة حرف المضارعة، يَذهبُ لأنه ذهب تقول: يَذْهب بفتح الياء، انطلق خماسي يَنطلق بفتح الياء، استخرج يَستخرج بفتح الياء. إذاً

إذا كان المضارع ماضيه ثُلاثياً أو خماسياً أو سداسياً تفتح حركة حرف المضارعة، إن كان رباعياً تُضمُ.

وضُمَّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي ... مِثْلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَابَ الدَّاعِي

أجاب يُجيب

وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ ... وَلاَ تُبَلْ أَخَفَّ وَزْناً أَمْ رَجَحْ

مِثَالُهُ يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي

وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

إذاً ذهب يَذهبُ، انطلق يَنطلق، واستخرج يَستخرج، هذه بالفتح في الجميع، إلا لذلك قال: (وَلاَ تُبَلْ أَخَفَّ وَزْناً) يعني قلّ وزنه عن الرباعي وهو الثلاثي (أَمْ رَجَحْ) أم زاد عن الرُباعي؛ لذلك نقول: باب الفعل الماضي المجرد وهو على أربعة أحرف أصول بابه في المضارع بابٌ واحد وهو يُفعْللُ بضم حركة المضارعة وكسر ما قبل آخره، والأمر منه فَعْلِلْ دَحرِج.

ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ بِبَابٍ وَاحِدِ ... وَالْحِقْ بِهِ سِتاً بِغَيْرِ زَائِدِ

انتقل إلى بيان ما يسمى عند الصرفيين الملحق بالرباعي؛ الرباعي أُلحقت به بعض الأوزان، والمراد بالإلحاق هنا: جعلُ كلمة مثل كلمة أخرى، يعني زيادةٌ لأجل إلحاق بناء ببناء وزن بوزن، وهذه الزيادة التي تكون بسبب زيادة حرفٍ أو أكثر تجعل المزيد فيه مساوياً للملحَقِ به، تجعلُ وتُصيِّرُ الكلمة المزيدة فيها مساوية للمُلحَق به، فعندنا مُلحَق ومُلحَقٌ به، الكلام في الملحَق، المُلحَق به الرباعي المجرد دحرج، ولا كلام لنا فيه. المُلحق به دحرج الفعل الرباعي المجرد. الملحق هو الذي نعنيه هو أن يزاد على فعلٍ ثلاثيٍ مجرد الأصول أن يزاد عليه حرفٌ فيصير مَلْحَقاً بالرباعي المجرد. سبب هذا الإلحاق أن يُراد ويُقصد من الكلمة التي زيد عليها حرفٌ أو أكثر نقول: أكثر لأنه قد يُلحق بالمزيد بالرباعي الأصول، تدحرج أو احرنجم، لكن الكلام هنا في الرباعي المجرد، يعني خاصٌ بالثلاثي الذي زيد عليه حرفٌ واحد، ثم صار بهذه الزيادة ملحقاً بالرباعي، يعني كيف مُلحقٌ بالرباعي؟ يعني صار عدد حروفه كعددِ حروف دحرج، وصارت حركاته المُعينة كحركاتِ دحرج المُعينة، وسكناته مثلَ سكنات دحرج، فلذلك يُشترط في هذا إذا كان مُلحقاً به في العدد عدد الحروف وفي الحركات المعيَّنة وفي السكنات يشتَرَط اتحاد

المصدرين: مصدر المُلحَق ومصدر الملحَق به، دحرج له مصدران، دحرج يُدحرِج دَحْرَجَةً وَ ِدِحْرَاجاً، دَحْرَجَةَ فَعَلَلَةً هذا المصدر الأول، دِحْرَاجاً فِعْلاَلاً هذا هو المصدر الثاني. إذاً نزيد في الثلاثي المجرد حرفاً واحداً، وهذا الحرفُ يصير به موازياً للرباعي المجرد، هل كُل ثُلاثي مُجرد زيد عليه حرفٌ صار ملحقاً بالرباعي المجرد؟ الجواب: لا، لابد من الاستواء في عدد الحروف، وهذا يستوي أكرم وحوقل الذي سيأتينا، وأكرم ليس ملحقاً، وحوقل مُلحق مع أنها أربعة أحرف، وحوقل زيدت فيه الواو وأكرم زيدت فيه الهمزة، لكنهما لا يستويان، لماذا؟ لأنه يُشترط في المُلحق أن يكون مساوياً للمُلحق به دحرج في عدد الحروف والحركات والسكنات واتحاد المصدر، وزيادة على ما ليس معنا أن يكون موافقاً للمُلحق به أصالة وزيادة، فإذا زيد حرفٌ في المُلحق به لا بد أن يكون هناك زيادة مثلها في المُلحَق.

أمثلة: دحرج يُدحرج دحرجة ودِحراجاً، هذا هو الأصل الذي تُلحق به الثلاثي المجرد الذي زيد عليه حرفاً. قالوا: شَمْلَلَ على وزن فَعْلَلَ، شَمْلَلَ اللام الثانية زائدة، وجلبب اللام الثانية زائدة، والزيادة هنا للإلحاق، والإلحاق هذا كما سبق في أول الدروس الميزان الصرفي أن الزيادة قد تكون لغرضٍ لفظي لا تعود إلى المعنى، وقد تكون لغرضٍ معنوي. بابُ الإلحاق كلُّهُ هذا من الغرض اللفظي في الأصل، ولو وُجد معنىً فهو معنى مختص باللفظ الذي زِيد فيه لا يطّرد، ولذلك حروف الإلحاق لا تختص بحروف سألتمونيها،

وَالْأَحْرُفُ الَّتِيْ تُزَادُ فِي الْكَلِمْ ... مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ سَائِلْ ......

سألتمونيها هذه الأحرف الأصل أنها تُزاد بدلالة على معنى في الكلمة التي زيدت فيها، ولكنها تطّرد، يعني لا تختص بالفعل الذي زيد فيه، أخرج أكرم الهمزة زيدت هنا للتعدية، هل هي مُختصة بكَرُم أَكْرَم أم كلَّما وُجدت الهمزة التي للتعدية أفادت التعدية؟ نقول: كلما وُجدت، أخرج أنقذ ألفى إلى آخره نقول: هذه الهمزة تدل على التعدية كلما وجدت، فهذا الحرف يدل على معنى مُطّرد، أما الحرف الذي يُزاد للإلحاق إن دلّ على معنى – والأصل أنه لا يدل على معنى — إن دل على معنى فهو معنى خاص بالكلمة ولا يطّرد – تنبه لهذا –. نقول: شَمْلَلَ جَلْبَبَ اللام الأولى زائدة للإلحاق لا تدل على معنى، اللام الثانية في شَمْلَلَ زيدت للإلحاق، جلبب الباب الثانية – وقيل: الأولى، وقيل: سواء، الباء الثانية – على المشهور أنها زائدة للإلحاق. لم زيدت؟ لإلحاق بناءٍ ببناء، أن يكون جلبب وأصله جَلَبَ – أن يأتِيَ بشيء من أجل أن يبيعه جلب – إذاً فهو ثُلاثي فزيدت عليه الباء الثانية، شَمْلَلَ من شَمِل زيدت عليه اللام الثانية أصله

ثُلاثي، لم زيد؟ قيل: ليكون موازناً لدحرج، في أي شيء؟ في عدد الحروف. شملل إذاً عدده أربعة، جلبب عدده أربعة، شَمْلَلَ بفتح أوله وثالثه وإسكان ثانيه، جَلْبَبَ بفتح أوله وثالثه وإسكان ثانيه، إذاً مثل دَحْرج، فيستوي هذا هو باب الإلحاق، النتيجة هذا مقدمة النتيجة يستوي المُلحَق وهو شَمْلَلَ مع الملحَق به دَحْرَجَ في جميع تصاريفه، فيأتي الماضي شَمْلَلَ على وزن دَحْرَجَ، ويأتي المضارع من شَمْلَلَ مثل ما يأتي من دَحْرَجَ، تقول: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ، دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دحرجةً المصدر الأول، شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شمللةً المصدر الأول، شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً مثل دَحْرَجَة، الأصل أنه ما يأتي على شمللةً، لكن زدنا الحرف من أجل أن نأتي به على شَمْلَلَة شملالاً، جلبب كدحرج يُجلببُ كيُدحرج جلببةً كدحرجة جِلباباً كدِحراجاً. هذا هو باب الإلحاق، تزيد في كلمة على ثلاثة أحرف حرفاً واحداً من أجل أن يكون مساوياً له في عدد الحروف والحركات والسكنات، ويُشترط اتحاد المصدر، أيُّ المصدرين الأول أم الثاني؟ الأول – تنبه – الأول فعللةً؛ لأن بعض الثلاثي الذي زيد عليه حرفٌ للإلحاق يأتي منه فَعْلَلَةً فقط ولا يأتي منه فِعلالا، عَرْبد – ساء خُلقه – يُعربِدُ عَرْبَدَةً وليس عندنا عرباداً، هل نقول: عربد هذا ليس مُلحقاً؟ مُلحق مع كونه لا يأتي منه عِرباداً الذي هو المصدر الثاني، نقول: اتحاد المصدرين الذي هو شرط الإلحاق المقصود به المصدر الأول دون الثاني، لماذا؟ لأن الثاني لا يطّرد مع جميع الأفعال، قحطب يُقحطبُ قَحْطَبَةً، وليس عندنا قِحطاباً. إذاً قحطب هذا وعَرْبَد نقول: مزيدٌ وهو مُلحقٌ بدحرج، إذاً هو من باب المُلحق بالرباعي المُجرَّد. ما هي الأوزان التي يكون عليها باب المُلْحَق؟ يعني ليس مفتوحاً هكذا، وإنما هي محصورة في باب الثلاثي المُجرد فعِل فعُل فعَل ويفعُل ويفعَل ويفعِل نقول: كذلك المزيد والإلحاق ما حكمه؟ أنه محصور في أبواب معينة.

واضح الإلحاق أن تزيد حرفاً، وهذا الحرف لا يختص بسألتمونيها، لماذا؟ لأن الزيادة في باب الإلحاق لغرضٍ لفظي، ولذلك معنى الكلمة بعد الإلحاق أن يكون معنى الكلمة بعد زيادة الإلحاق كمعناها قبل الإلحاق، الأكثر في المُلحقات أن يكون معنى الكلمة بعد زيادة الإلحاق كمعناها قبل الإلحاق، جلببَ جَلَبَ ما زاد المعنى، المعنى هو هو، شملل وشمِل المعنى هو هو ما زاد، – واضح – لكن قد تكون الزيادة مؤثرة في المعنى، مثّلوا في الأسماء لأن الإلحاق يكون في الأفعال ويكون في الأسماء كوكب، الواو هذه مختلفٌ فيها، قيل: هي زائدة وزيادتها للإلحاق، كوكب الزيادة هذه أثرت في المعنى، لماذا؟ لأنه قبل لو حذفت الحرف صار ككب، ليس عندنا في اللغة ككب، كوكب صار لها معنى قبل

الزيادة؟ لا معنى لها، بل لا وجود لها كما يقول بعض الصرفيين. إذاً هنا أثّر لكن هذا قليل، لذلك يقول الصرفيون: وربما أفادت الكلمة معنى بعد زيادة الإلحاق لم تفده قبل الإلحاق ولكنه قليل. مثّل له بكوكب، ككوكب إلحاقاً لجعفر ليكون موازياً له في التصغير والجمع، جعفر كوكب زدناه فصار موازياً له في الحركات وعدد الحروف والسكنات. جَعْفَر جُعَيفر هذا تصغير، كوكب كُوْيكِب، جَعَافر كَوَاكِب صار موازياً له. إذاً قد يؤثر في المعنى لكنه قليل، والذي تتنبه له أنه لا يُشترط في أحرف الإلحاق أن يكون من حروف سألتمونيها، حروف سألتمونيها الزيادة تكون لمعنى لغرض معنوي، والإلحاق الغرض منه غرضٌ لفظي. لذلك يقولون: لا يُعَلُّ ولا يُدغم. جلبب اجتمع عندنا مثلان الباء والباء، يمكن أن تقول: نُسقط حركة الباء الأولى إلى اللام جلْ ساكنة ونُدغم الباء في الباء، لكن نقول: هذا لا يجوز، لِمَ؟ لأننا لو أدغمنا لفات الغرض من زيادة الحرف؛ لأننا ما زدنا الحرف إلا من أَجل الإلحاق، والإلحاق الأصلي أن يكون في اللفظ ملفوظاً به، وجَلَبَّ غير ملفوظ به. إذاً لا يجوز أن يدغم وإن وجد موجب الإدغام.

(وَالْحِقْ بِهِ سِتَاً بِغَيْرِ زَائِدِ) (وَالْحِقْ) وصل الهمزة هنا للضرورة، والأصل أنه من باب ألحق يُلحق، الأمر منه أَلْحِق، هَمزة الرباعي وأمره ومصدره هَمزةُ قَطْع، أَكَرْم يُكرْم إكرْاماً، والأمر منه أَكَرِم، الهمزة في أكرِم هَمزةُ قطع، وألحق يُلحق إلحاقاً إذاً الأمر منه ألحِق همزة قطع، هنا سَهَّلَهَا قال: (وَالْحِقْ) ولم يقل: وأَلْحِق، لِمَ؟ للوزن، إذاً (وَالْحِقْ به) (والحق) أيها الصرفيُ يعني سَوّي حكم المُلحق بالرباعي المجرد فيما يُذكرُ من الأبواب، (والحق به) الباء هنا الجار والمجرور متعلق بقوله: (الحق) والهاء الضمير يعود على الفعل الرباعي المجرد، (ستاً بغيرِ زائدِ) (ستاً) هذا منصوب بـ (الحق) مفعولٌ به، والأصل ستة أبوابٍ، أسقط التاء هنا مع كون المعدود مُذكَّراً، والأصل التخالف أن يؤنث العدد؛ لتذكير المعدود، والأصل أن يُقال: وألحق به ستةً، ولكن سهَّل حذفها حذف المعدود، والقاعدة تطّرد إذا ذُكر المعدودُ، إذا ذكر المعدود يجب ذكر التاء، أما إذا حُذف أو تقدم يجوز الوجهان وإن كان الأولى عند الصرفيين إثباتها. (والْحق به ستاً)، (ستاً) من أي أبواب؟ يعني ستا أبواب من الثلاثي المجرد، متى؟ إذا زِيْد عليه حرفٌ واحد، (بغير زائد) يعني كائنةً حال كون الستة كائنة بغير باب زائدٍ عليه، فيرى الناظم أن باب المُلحقات محصورة في ستة أبواب، وزيد عليها سابعٌ، وزيد عليها ثامنٌ. يعني قيل: سبعة، وقيل: ثمانية، والناظم هنا اختار أنها ستة (بغيرِ زائدِ) يعني حال كونها الستة الأبواب بغير بابٍ زائدٍ عليها. ما هي هذه الأبواب؟ قال: أولها: (فَوْعَلَ). (فوعل) هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره: أولها أو

أحدها أو هي (فوعل) يجوز، (فوعل) بَابُه حوقل، يعني له مثال، حوقل أصلُه حقل بمعنى ضعُف أو كبُر، وليست هي حوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. هذيك بابٌ آخر باب النحت، وهنا حوقل أصلُها حَقَل من الضعف والكِبَر، فزيدت عليه الواو بين الحاء والقاف يعني بين الفاء والعين زيدت حقل زد الواو بعد الفاء التي هي الحاء وقبل القاف التي هي العين، صار وزنه حوقل فوعل، فنقول: حوقل هذا مُلحق بالرباعي المُجرَّد، لماذا؟ لأَنَّه زِيْد عليه حرفٌ فصار بالحرفِ مساوياً لدَحْرَجَ، في أيّ شيءٍ؟ في عدد الحروف والحركات والسكنات واتحاد المصدر، فتقول: حَوْقَل كتدحرج، يُحَوقِل يُدحرِج، حَوْقَلَةً دَحْرَجَةً، حِوْقالاً دِحْراجاً، حِوْقالاً سكنت الواو وكُسِر ما قبلها فقلبت الواو ياءً حيقالاً هذا هو المصدر الثاني. إذاً استوى بمعنى تعادل حَوْقَل مع دَحْرَج، فنقول: حوقل هذا مُلحق بالرباعي وهو لازمٌ، نقول: حوقل زيدٌ يعني ضَعُف حوقل زيدٌ. إذاً حوقل موازناً لدحرج لأنه يأتي في جميع التصرفات الماضي والمضارع والمصدر مثل دحرج فهو مساوي له، جعْل كلمة مثلُ كلمةٍ أخرى بسبب زيادة حرفٍ. واتحد المصدران هنا حوقلةً دحرجةً، حيقالاً دحراجاً، حيقالاً أصلها أصل الياء هنا واواً قُلبت ياءً لسكونها إثر كسرٍ هذا هو الوزن الأول ما كان على وزن فوعل. مثله جَوْرَبَ وهوجل.

الوزن الثاني: (فَعْوَل) هذا معطوفٌ على (فوعل) بحذفِ حرف العطف، وهو جائزٌ اتفاقاً في النظم، مختلفٌ فيه في النثرِ وأجازه ابن مالك –رحمه الله–. إذاً (فوعل) هو الوزن الأول المُلحق بالرباعي. الثاني: (فَعْوَل) بابه جَهْوَر، أصلُه: جَهَرَ رفع صوته، جهر زَيْد وهذا متعدي، زيدت عليه الواو بين العينِ واللاَّم يعني بين الهاء والراء، جه فع، ور جهور فعول، إذاً أين زيد الحرف الذي صارت به الكلمة مُلحقاً؟ بين العين واللام، بهذه الزيادة صار جَهْوَر موازناً لدَحْرَجَ في الحركات والسكنات وعدد الحروف واتحاد المصدر، أهمُ أمر اتحاد المصدر، جَهْوَر دَحْرَج، يُجَهْوِر يُدَحْرِج، جَهْوَرةً دَحْرَجَةً، جِهْوَاراً دِحْرَاجَاً صار موازياً له، دَحْرِج هذا الأمر جَهْوِر هذا الأمر صار موازياً مثله، هذا الثاني. الثالث: قال: (كَذَاكَ) – جَهْوَر مثله هَرْوَل وَرَهْوَك – (كَذَاكَ فَيْعَلا) يعني مثل (فوعل) و (فَعْول) من كونه ثلاثياً مجرداً زيد عليه حرف فصار به موازياً لدَحْرَجَ في جميع تصرفاته (فيعلا)، (فيعلا) الألف للإطلاق، وهو مبتدأ مؤخر قُصِد لفظه، وهذه تحتاج إلى شرح نُحيلكم على المُلحة، (فيعلا) نقول: مبتدأ مؤخر قُصد لفظه، (كذاك) الكاف إن كانت اسمية فهي خبر، إن كانت حرفية فهي متعلقة بمحذوف خبر مقدم، (كذاك فيعلا) والألف للإطلاق، بابه: بَيْطَرَ دَحْرَجَ، أصله: بَطر يعني شَقَّ وهذا متعدي، (فوعل)

الأول لازم، (فعول) (فيعلا) متعديان، (فيعلا) نقول: نحو بَيْطَر أصله بطر إذاً ثلاثيٌ مُجرد زيد عليه حرفٌ للإلحاق بين الفاء والعين وهو الياء فصار بيطر على وزنِ فيعل، موازناً لدحرج في جميع تصرفاتِهِ بَيْطَر دَحْرَجَ، يُبيطر يُدحرج، بَيْطَرَةً دحرجة، بِيْطاراً دِحْرَاجاً، بَيْطِر دَحْرِج. واضح. هذا الوزن الثالث أو البناء الثالث، بيطر ومثله سيطر.
(فَعْيَلاً) و (فعيلا) هذا على حذف حرف العطف، نحو عثير، أصله عثر بابه عثير، (فعيلا) بابه عثير، أصله من الثلاثي المجرد عثر بمعنى سقط، زيدت الياء بين العين واللام فقيل: عَثْيَرَ على وزن فَعْيَلا، بهذه الزيادة وهو لازمٌ صار موازياً ومساوياً لدَحْرَجَ في جميع تصرفاته، نقول: عثير دحرج، يُعثيرُ يُدحرجُ، عَثْيَرَة دَحْرَجَةً، عِثْيَاراً دِحْرَاجاً. إذاً موازن له في جميع التصرفات واتحد معه المصدر.

(فَعْلَى) يعني و (فعلى) بحذف حرف العطف، (فعلى) بابه: سلقى، أصله: سَلَقَ، يُقال سَلَقَه بالكلام إذا شَدَّدَ عليه آذاه بشدة القول، سَلَقه بالكلام سلقه بكلامه، وهذه موجودة إلى الآن سَلَقه بكلامه إذا شدّ عليه وآذاه بالقولِ، وسَلْقَيْتُ زيداً دفعته على قفاه، سَلَقَ زِيد عليه الياء في آخره زيد عليه الياء سلقيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً صار سلقى، إذاً كتابة الياء أو الألف بهذه الصورة على الياء دليلٌ أنها مُنقلبة عن الياء، إذاً الحرف الذي زيد للإلحاق هو الياء، لماذا نلَفِظُ به ألفاً؟ نقول: للإعلال؛ لأنه تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، سلقيَ دحرج، يُسلقيُ يُدحرجُ استُثقلت الضمة عليها فَسَقَطَت يُسَلْقِيْ بإسكان الياء لكن الأصل أنها مضمومة، لأنها كيُدحرج، يُدحرجُ يسلقيُ، دَحْرَجَة سَلْقية، دِحراجاً سِلقاياً بالياء، ثم تطرفت الياء يعني وقعت بعد ألفٍ زائدة فقلبت همزةً سِلْقَاءً بالهمز، وأصل الهمز هنا ياء، وإنما قُلبت الياء همزةً لوقوعها بعد ألف زائدة، كما قيل: في صائي هنا وسبق هذا. إذاً (فعلى) هذا هو الوزن الخامس.

(وَكَذَاكَ فَعْلَلاَ) الألف هنا للإطلاق، (وكذاك فَعْلَلاَ) نقول في إعرابه مثل ما قلنا في (كذاك فيعلا)، (كَذَاك فعللا) (كذاك) هذا خبر مُقدم إن كانت الكاف اسمية، أو متعلق بمحذوف إن كانت الكاف حرفية، و (فعللا) هذا قُصد لفظه مبتدأ مؤخر.
(فعللا) موزونه: جَلْبَبَ وشَمْلَلَ، خذوا مثال جَلْبَبَ ما الذي زيد ما أصله؟ جَلَبَ ثلاثيٌ مُجرد زيد عليه حرفٌ وهو الباء الثانية وقيل الأولى، وجَوَّزَ سيبويه واحداً منهما يعني لم

يُشدد الأولى أم الثانية، نقول: زيدت الثانية إذاً صار بهذه الزيادة انظر جلبب الباء هذه هل هي من حروف سألتمونيها؟ ليست من حروف سألتمونيها، لماذا؟ لأنه لا يُشترط في الحرف الذي يُزاد للإلحاق أن يكون من حروف سألتمونيها، إذاً شَمْلَلَ اللام من حروف سألتمونيها قد تكون وقد لا تكون، جَلْبَبَ بهذه الزيادة صار موازناً لدَحْرَجَ في عدد الحروف والحركات المُعيَّنة والسكنات واتحد المصدر، جَلْبَبَ دَحْرَجَ، يُجلببُ يُدحرجُ، جلببة دَحْرجة، جِلباباً دِحراجاً، هذه ستة أبوابٍ تُسمى المُلحَقَة بالرباعي المُجرد، لما كانت متحدة لأنه قد يقول: سيأتي (أَوَّلُهَا الرُّبَاعِي مِثْلُ أَكْرَمَا) وهذا رُباعي مزيد وهذا رُباعي مزيد، لماذا قَدَّم المُلحق على الرباعي المزيد الذي سيأتي؟ نقول: لاتحاد المَصدر هنا مع المصدر الأصلي الرُباعي المُجرد كان له مزيّة وأعلى درجة، ولذلك يُسمى المُلحَق بالرباعي، وهنا لا يسمى الملحق بالرباعي المُجرد واضح لذلك قدّم قوله: (والحق به ستاً) يعني بالباب الواحد الذي هو الرباعي المجرد الأصول، ولم يؤخره إلى قوله: (أولها الرباعي) لأن هذا له مزيّة وهو اتحاد مصدره مع الرباعي المُجرد، أما أَكْرم لا يتحد، وإن قيل إنه متحدٌ في المصدر الثاني باب أكرم يُكرم إكراماً الإفعال كدِحْرَاج، إذاً كونه متحد معه في الثاني لا يلزم أن يكون من باب الإلحاق. زِيْد سابعاً وهو فَعْنَل سَلْنَقَ، فعنل أصله سلقى فزيدت النون بين العين واللام. وزيد فَنْعَل سَنْبَل هذان الوزنان ذكرهم الناظم فيما سيأتي، ولكن بعضهم جعلها من المُلحق بالرباعي، فَنْعَل وفَعْنَل سَلْنَقَ وسَنْبَل، واضح هذا. فَنْعَل فاء نون عين لام كدحرج، سنبل الزرعُ إذا أظهر سُنبله، فَعْنَل سلنق، سلنق إذا استلقى على ظهره، قَلْنس ليس سلنق، قلنس إذا لبس القلنسوة بضم القاف أو بفتحها مع فتح اللام وكسر السين، وهذا سيأتينا إن شاء الله، ولكن المذكور هنا ستة، والوزنان الأخيران سيأتينا مع المزيد الرباعي أو الخماسي ونقف على هذا.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* حد الإلحاق.
* الملحق الرباعي وأبوابه.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمد ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا،

من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ... أما بعد .. فلا زال الحديث مع الفعل المجرد والمزيد. ذكرنا أن الفعل قسمان مجردٌ ومزيدٌ فيه، وذكرنا أن حد المجرد: ما تجرد ماضيه عن الزائد. والمزيد فيه الذي يسميه بعضهم بالأصلي أو ذو الأصل: ما اشتمل ماضيه على الزائد. ثم ذكرنا أن الفعل المجرد قسمان: ثلاثي، ورباعي. وذكرنا أن الثلاثي له أبنية ثلاث: فعَل وفعِل وفعُل. وأن لكل بناءٍ بناء خاص من الأفعال، استوفى فعَل الأبواب الثلاثة، ونقصت فعِل عن فعَل باباً واحدا وهو فعِل يفعُل، ونقص فعُل عن فعِل وفعَل بابان: وهو فعُل يفعِل وفعُل يفعَل بالفتح وبالكسرِ، وجاء فعُل يفعُل. هذا الثلاثي وانتهينا منه. ثم ذكر الناظم الرباعي وهو النوع الثاني من المجرد؛ الرباعي: ما كان على أربعة حروف أصول. ولابد من التقييد بأصول، لماذا؟ لأن الرباعي عندنا نوعان: رباعي مجرد، ورباعيٌ مزيد. أما الثلاثي فلا يحتاج إلى تقييد نقول: ثلاثي ونسكت، ليس عندنا ثُلاثي مزيد، لماذا؟ لأن أقل ما يكون عليه الفعل هو ثلاثة أحرف. إذاً لا تكون إلا أصولاً، أما الرباعي فيأتي مجرداً، ويأتي مزيداً. الفعل الرباعي المجرد الذي تكون من أربعة أحرف أصول قلنا بابه واحد وهو فَعْلَلَ، لم يزد عليه لم يُسمع غير فَعْلَلَ، وذكرنا العلة من جهة العقل أنه يقتضي أن يكون على ثمانية وأربعين باباً أو وزناً أو بناءً، ولكن المسموع هو فَعْلَلَ فقط بإسكان عينه مع الفتحات، لماذا؟ قال: لأنه ثقيل، الفعل في أصله ولو كان ثلاثياً فهو ثقيل، فلم يزيدوا عليه أولم يقتضِ أن يزاد على الثلاثي مع كونه ثقيلاً إلا بالتزام الفتحاتن أن يكون مفتوحاً في أوله وثانيه وثالثه ورابعه، ولكن لما كرهوا توالي أربع متحركات فيما هو كلمة واحدة اضطروا إلى تسكين ثانيه، وذكرنا وجه الاضطرار هنا فصار فَعْلَلَ، إذاً ليس عندنا إلا فَعْلَلَ، وفَعْلَلَ يأتي لازماً ويأتي متعدياً، والأكثرُ فيه التعدي، نحو ماذا متعدي؟ نحو دَحْرَجَ، دحرج هذا متعدي، دحرج زيدٌ عمراً، دحرج زيدٌ الحجر مثلاً فنقول: الحجر هذا مفعول به، ودحرج فعلٌ ماضٍ، وزيدٌ هذا الفاعل. ويأتي لازماً نحو بَرْهَمَ وحَصْحَصَ {الآن حَصْحَصَ الحقُ} [يوسف:51]، أي بان الحق وظهر، هذا فعلٌ رُباعي مُجرد الأصول وهو لازمٌ، يعني رفع فاعلا ولم ينصب مفعولاً. إذاً بابه فَعْلَلَ يأتي لازماً ويأتي متعدياً، والأكثر فيه التعدي. والمضارع على كم باب؟ باب واحد، بابُ المضارع مضارع فَعْلَلَ واحد كماضيه وهو يُفَعْلِلُ.

إذا أردت أن تحفظ الوزن فاحفظ مثالاً له، يُدَحْرِجَ يُفَعْلِلُ، إذا أردت أن تحفظ يُفَعْلِلُ قد يُشكل عليك لكن قل: يُدَحْرِجَ، دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ يُفَعْلِلُ فعْلَلَ يُفعْلِلُ. إذاً لم يُسمع إلا بابٌ واحدٌ فقط. قال: (وَالْحِقْ بِهِ سِتًّا بِغَيرِ زَائِدِ) قلنا: باب الإلحاق ما حده؟ أن تُجعل كلمةٌ مثل كلمة أخرى. يعني تكون كلمة مساوية لكلمة أخرى بسبب زيادة حرفٍ أو أكثر، لِمَ؟ قالوا: من أجل أن يُتصرف في الكلمة المُلحقة مثل تصاريف الكلمة المُلحق بها، أن يُزاد في كلمة لتكون مثل كلمة أخرى، إلحاق بناءٍ ببناءٍ آخر، لماذا؟ قالوا: ننظر في الكلمة المُلحقة فنزيدُ عليها حرفاً أو حرفين لتصير مساوية لكلمة أخرى، فيحصل التساوي في عدد الحروف، وفي الحركات المعينة وفي السكنات، وقلنا: شرطه: اتحاد المصدرين، لابد من اتحاد المصدرين، وأن يكون اللفظ المُلحق موافقاً للمُلحق به في الأصالة والزيادة؛ لأن الذي ذكره الناظم هنا المُلحق ببابِ فَعْلَلَ فقط، وإلا المُلحق قد يكون بالرباعي المزيد بحرف مثل تدحرج واحرنجم هذه ثلاثة أنواع، لكن الذي ذكره واكتفينا به هو النوع الأول: أن يُزاد على الثلاثي حرفٌ واحد يصير بهذا الحرف موازناً ومساوياً لدحرج. دحرج هذا رباعي وأصوله أربعة، إذاً ليس من الرباعي المزيد، زيد على الثلاثي حرفٌ واحد من أجل أن يصير مساوياً لدحرج فَعْلَلَ، في ماذا؟ في عدد الحروف؛ لأنه ثُلاثي فزيد عليه حرفٌ فصار أربعة، أيضاً موازياً لفَعْلَلَ في الحركات والسكنات أيضاً، شرطه الأصلي أن يكون متحداً معه في المصدر، أن يكون مصدر المُلحق موازناً لمصدر الملحق به دحرج، دَحْرَجَ له مصدران دحرج يُدحرج دحرجةً ودحراجاً، قلنا: الذي يشترط أن يكون الملحق موازناً أو موافقاً لمصدر الملحقِ به الأول أو الثاني؟ الأول فَعْلَلَ، أما الثاني فلا يُشترط لعدم اطراده، وإلا لخرج عربد، فإنه لا يأتي منه الفِعلان، وكذلك قحطب، ولدخل معنا باب الإفعال أكرم يُكرِم إكراماً، ولكن الذي يُشترط هو المصدر الأول فَعْلَلَ، مثالُ ذلك قالوا: جلْبَبَ أصله جلب؛ جلب هذا فعلٌ ماضي ثُلاثي أتى بشيء من خارج ليُباع من بلدٍ لآخر، جلب زيدت عليه الباء صار جلبب على وزن فَعْلَلَ، إذاً صار جلبب كدحرج، نقول: دحرج فعلٌ ماضي جلبب فعلٌ ماضي، دحرج المضارع منه يُدحرِج يُفَعْلِلُ، إذاً المضارع من جلبب يُجَلْبِبُ، لماذا قلنا المضارع من جلبب يجلبب؟ لأننا زدنا في جلب من أجل أن يكون المضارع من جلبب موازناً ليدحرج، كذلك الأمر جَلبِب دَحرِج، المصدر من دحرج فعللة، إذاً يأتي المصدر من جَلْبَبَ جَلْبَبةً، هل يأتي جِلْبَابَ؟ نعم يأتي جِلْبَابَ سُمع هكذا جلبب يجلببُ جلببة وجلباباً، إذاً سمع فيه المصدر الأول، وسُمع فيه المصدر الثاني، مثل ما يقال دحرج يُدحرجُ دحرجةً ودحراجاً، شملل يُشمللُ شمللةً وشملالاً. بالاستقراء أن المُلحق بالفعل

الرباعي المُجرد كم وزن؟ كم بناء؟ ستة (وَالْحِقْ بِهِ سِتاً بِغَيْرِ زَائِدِ) (ستاً) يعني (ستاً) كائنة (بغيرِ) بابٍ (زائدٍ) عليها، هذا على اختيار الناظم، وإلا زيد عليه.

الوزن الأول قلنا: (فَوْعَلَ)، قلنا: فوعل مثال حوقل، حوقل زيد فيه أصله حقل من الضعف وليس حوقل اختصار لا حول ولا قوة إلا بالله تلك شيءٌ آخر، حوقل أصلها حقل زيدت عليه الواو بين الفاء والعين فصار حوقل على وزن فعلل، إذاً صار موازناً لدحرج فنأتي بالفعل المضارع والمصدر من حوقل كما نأتي به من دحرج، حوقل يحوقِل حوقلةً وحيقالاً، أصلها حوقالاً سكنت الواو وكُسِر ما قبلها فقلبت الواو ياءً فصار حيقالاً، حوقل يحوقل حوقلة وحيقالاً. (فَعْوَلَ) الثاني نحو جوهر، أصلُهُ جَهَرَ رفع صوته جوهر جهور فعول فوعل فعول جهور، جهر زيدت عليه الواو بين الهاء والراء جهور، فنقول في مضارعه: جهور جهورةً وجهواراً، يعني سمع فيه المصدران. الثالث: (فَيْعَلَ) نحو بيطر، أصله بطر بمعنى شقّ يأتي من باب ضرب ونصر، بطر يبطِر وبطر يبطُر يعني بابه نصر وضرب، فنقول: بيطر يُبيطِرُ بيطرة وبيطاراً، كما يقال دحرج يُدحرج دحرجةً ودحراجاً. الرابع: (فَعْيَلَ) نحو عثير، الأصل فيها أنه عثر بمعنى سقط، عثير يُعثيرُ زيدت الياء بين العين واللام، يُعثيرُ عثيرةً وعثياراً عثيرةً وعثياراً. الخامس: (فَعْلَى) نحو سلقَى، سَلَقَ هذا الأصل زيدت عليه الياء سلقيَ دحرج تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً، يُسلقيُ هذا الأصل يُدحرجُ يُسلقيُ استثقلت الضمة على الياء فأسقطت يُسلقي سلقيةً وسلقاياً سلقيةً دحرجةً سِلقاياً بكسر السين سلقيةً دحرجة فَعْلَلَةً بفتح السين سلقاياً دحراجاً هذا الأصل تطرفت الياء بعد ألفٍ زائدة فقلبت همزة سلقاءً. (وَكَذَاكَ فَعْلَلَ) الذي هو جلبب وشَمْلَلَ وسبق مثاله. زاد بعضهم (فَنْعَلَ) و (فَعْنَلَ)، فعنل نحو قلنس، وفنعل نحو سنبل الزرع، وسيأتينا هذا. ثم ذكر الناظم – رحمه الله تعالى – بعد أن انتهى من الرباعي المجرد الأصول (زيدُ الثلاثي) يعني شرع في ذكر المزيد مع أن الملحق بالفعل الرباعي المجرد هو مزيد (والْحِقْ بِهِ سِتاً بِغَيْرِ زَائِدِ) هذه من المزيد بحرفٍ زائد أيضاً، لكن قلنا: إنه ذكرها مع الرباعي المجرد لاتحاد المصدرين، فلما اتحد مصدر الرباعي المُلحق بالرباعي المجرد كأنه منه، فلذلك ناسب أن يذكره تلوه يعني بجواره، أما الرباعي الذي سيأتي (أَوَّلُهَا الرباعي مِثْلُ أَكْرَمَا) فهذا لم يستوِ مصدره مع مصدر الرباعي المجرد، لذلك أكرم يكرم إكراماً إذاً هذا بَعُد عن الرباعي الملحق بالرباعي المجرد الأصول. قال: (زيدٌ الثلاثي) هذا هو النوع الثاني من أنواع الفعل وهو المزيد فيه: ما اشتمل ماضيه على حرف زائد. وهو نوعان: مزيد ثُلاثي ومزيد رُباعي. يعني الثلاثي

المجرد يزاد عليه حرفٌ زائد أو أكثر، والرباعي المجرد يُزاد عليه حرفٌ أو أكثر. إذاً كل منهما كما يكونا مجردين يكونا مزيدين. أن كل من الثلاثي والرباعي كما يكونان مجردين يكونان مزيدين. إذاً مزيد على الثلاثي ومزيد على الرباعي، شرع في بيان المزيد على الثلاثي، وسيأتي المزيد على الرباعي. قال رحمه الله:

زَيْدُ الثلاثي أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ ... وَهْيَ لِأَقْسَامٍ ثَلاَثٍ تَجْرِي

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلَ وَفَاعَلاَ كَخَاصَمَا

(زَيْدُ الثلاثي أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ) (زَيْدُ الثلاثي) (زيدُ) هذا مصدر زاد يزيدُ زيداً، زادا زاد الألف هذه منقلبة عن الياء، ما الدليل؟ زيادة، وأيضاً؟ الفعل المضاع، والمصدر زيد، زاد يزيد زيداً، لما قيل: زيد عرفنا أن العين لامٌ، لكن للفائدة إذا قيل زاد فعلٌ ماضي زاد هذه الألف منقلبة عن ياء، هل هو من باب فعَل أو فعِل أو فعُل؟ فعَل، ما الدليل على أنها من باب فعَل؟ ما الدليل هذا غيب الآن زاد لابد من دليل حسي؟ المضارع؛ لأن زاد قطعاً ليس من فعُل، لماذا؟ لأن فعُل كما سبق أنه يدل على الصفات اللازمة، والزيادة ليست صفة لازمة. إذاً تعرف من نفس اللفظ الحروف المادة الجوهر تعرف أنه ليس من باب فعُل، أيضاً يزيدُ يزيِدُ، هذا الأصل لو كان من باب فعُل الألف هذه مُنقلبة عن ياء مضمومة لم يأتِ منه المُضارع على يفعِل؛ لأنه كما سبق فعُل يأتي على يفعُل وعندنا يزيدُ من باب يفعِلُ إذاً قطعاً زاد ليس من باب فعُل، وقطعاً أنه ليس من باب فعِل بكسرِ العين، لماذا؟ لأن فعِل يفعِل هذا محصور في ألفاظ معدودة، سواء كانت شاذة فقط أو شاذة مع القياس، وزاد يزيدُ ليس منها، لذلك إذا حفظت تلك الشواذ تعرف تقيس في مثل هذه التراكيب، فتقول: زاد ليس من باب فعِل قطعاً، لماذا؟ لأن مضارعه جاء على وزن يفعِل، وفعِل يفعِل محصورٌ في الفاظ معدودة، وزاد يزيد ليس منها، ليس من باب حسِب يحسِب ولا وثِق يثِق. إذاً يبقى معنا أنه من باب فعَل. تقول: زاد أصله زَيَد تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً. إذاً إذا أشكل عليك هذه الألف مُنقلبة عن عين مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة تصل إليها بهذه الطريقة، إما أن تنظر في مادة الفعل فتصل إلى أنه هل هو من الصفات اللازمة أو لا، وتنظر في المضارع، وهذا من فائدة أن تحفظ فعَل يأتي على ثلاثة أوزان وتعرف الشاذ فيه، وفعِل تحفظ القياس فيه أنه يفعَل، وفعِل يفعِل أنه شاذ محصورٌ في ألفاظ معدودة، وفعُل يأتي على وزن يفعُل، وأن فعُل ويفعُل مضطردان في الصفات اللازمة، فكل ما جاء من الصفات غير اللازمة لا يكون من بابِ فعُل يفعُل إلا إذا كان منقولاً من فعِل وفعَل كما

سبق، عِلِم علُم فهِم نصَر نصُر ضرَب ضرُب، متى ننقل فعَل إلى فعُل؟ إذا أريد الدلالة على أن هذا الوصف صارت لازماً أو كاللازم لموصوفه، ضرُب زيدٌ عمراً إذا كان دائماً كل ما رآه ضربهُ، يعني كأن الصفة هذه لازمة فيه مُستقرة كما يستقر فيه صفة الكلام والشجاعة والكرم ونحو ذلك، فنقول: ضرُب وعلُم وفهُم وقرُأ إذا كانت هذه الصفات القراءة والضرب وإلى آخره كالصفات اللازمة في موصوفها، فحينئذٍ يجوز نقل فعَل وفعِل إلى فعُل من غيرِ عكس.

إذاً (زيدُ الثلاثي) نقول: زيدُ هذا مصدر زاد يزيدُ زيداً، والمصدر هنا ليس مراداً معناه الأصلي، وإنما مُراداً به اسمُ المفعول وهو مجازٌ عند أهل المجاز أنه مجازٌ مرسل من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، (زيدُ الثلاثي) أي مزيد هذا هو اسم المفعول كما سيأتينا مزيدُ الثلاثي، إذاً زاد هنا ليس المراد به المعنى الأصلي للمصدر، وسيأتينا المعنى الأصلي للمصدر ونقله إلى اسم المفعول واسم الفاعل؛ لأن المصدر قد يُطلق ويُراد به معناه الأصلي، وقد يُطلق ويُراد به المعنى معنى اسم المفعول، وقد يُطلق ويُراد به اسم الفاعل. (زيدُ الثلاثي) إذاً مزيدُ الثلاثي هذا مبتدأ مزيدُ الثلاثي مزيد: زيدُ مُضاف والثلاثي مضافٌ إليه، وسبق أنه إذا أطلق الرباعي والثلاثي من جهة اللفظ تُعربها على حسب موقعها من الإعراب، فتقول: (زيدُ) مضاف و (الثلاثي) مضاف إليه، لكن إذا أريد الحل حل التركيب من جهة المعنى فلابد أن يكون الثلاثي ونحوه كالرباعي صفة لموصوف محذوف، (زيدُ الثلاثي) أي مزيدُ الفعل الثلاثي، إذاً الفعل هذا لم قدّرناه؟ لأن الثلاثي هذا ليس وصفاً مُستقلاً بذاته، ليس عندنا الثلاثي وليس بفعلٍ أو اسم، لابد أن يكون صفة لموصوفٍ محذوف، فنقول: (زيدُ الثلاثي) أي مزيد الفعل الثلاثي هذا عند الحل، وإلا في الإعراب تقول: (زيدُ) مضاف، و (الثلاثي) مضاف إليه، إذاً مزيد الفعل الثلاثي. (زيدُ) مضاف، ما إعرابه؟ مبتدأ، والمبتدأ قد يكون مفرداً وقد يكونُ مُركباً تركيباً إضافياً، إذا قيل: مضاف لا ينافي كونه مبتدأ، إذاً هو مبتدأ وهو مُضاف، و (الثلاثي) مضاف إليه. إذاً نقول: هذا من بابِ إضافة الصفة إلى موصوفها، أصل التركيب: الفعل الثلاثي المزيد. أين الصفة؟ المزيد، أين الموصوف؟ الثلاثي، حتى نصل إلى تركيب الناظم. الثلاثي هو الموصوف، إذا قدّمت المزيد على الثلاثي ثم جعلته مضافاً والثلاثي مضافاً إليه (زيدُ الثلاثي) أي مزيدُ الثلاثي نقول هذا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها؛ لأن (زيد) هذا مُضاف، و (الثلاثي) مضافٌ إليه، قبل الإضافة كان (زيد) صفةً، و (الثلاثي) موصوفاً، فقدّمت وأخّرت وأضفت الصفة إلى موصوفها.

الحاصل نقول: (زيد) مبتدأ على حذف مضاف، يعني أبواب الفعل الثلاثي المزيد هذا أصل التركيب، ولكن لما قُدِم وأُخّر نقول: هذا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، يعني (زيد) صفة، و (الثلاثي) موصوف. واضح هذا؟ قد تُضاف الصفة إلى موصوفها وهذا كثير، وقد يضاف الموصوف إلى صفته، والذي معنا هنا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، الحاصل أن (زيد) هنا مبتدأ على حذف مضاف، وهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، أي أبواب الفعل الثلاثي المزيدِ فيه (أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ) للنظمِ فكّ التركيب، وإلا في الأصل أربعة عشرا باباً، (زيدُ الثلاثي) مبتدأ، أين الخبر؟ (أربع)، (أربعٌ) هذا خبر، والأصل أربعة، لِمَ؟ لأن المعدود هو الأبواب، قال: (أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ)، يعني أربعة عشر باباً، باباً هذا هو المعدود وهو مُذكر، والقاعدة: أنه التخالف، يعني الجزء الأول يُخالف المعدود، والمعدود مُذكر إذاً لابد أن يكون العدد هنا مؤنثا.

إذاً (أربعٌ) أصلها أربعةٌ، إذاً ما المسوغُ له أن يحذف التاء هنا؟ لم أسقط التاء؟ لكون المعدودِ محذوفاً. مثاله في السُنة: حديث «من صام رمضان ثم أتبعة ستاً» ، (ستاً) يعني ست ليالٍ أو ستة أيام؟ الصوم يكون في اليوم في النهار لا في الليل، إذاً (ستاً) هذه على حذف التاء، والذي سوغ وسهل حذف التاء حذف المعدود. (أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ) باباً، حذف باباً، إذاً يجوزُ حذف التاء من أربع، ويجوزُ ذكرُها، والإثباتُ أولى. (مع عشرِ) (مع) هذا ظرفٌ، وفيها لغتان بفتح العين والسكون،

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ ....

الأفصح والأكثر معَ، ويجوز فيها تسكينُ العين.

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

يعني معَ هو الأصل، ويجوز في لغة قليلة تسكين العين، وإذا التقى هذه اللغة مع ساكن آخر لك وجهان: إما أن تفتح وإما أن تكسر، سرتُ معَ العالِمِ، لو قلت معْ على اللغة الثانية وهي التسكين التقى ساكنان: مع، ال، لك وجهان: إما أن تفتح مراعاة للأصل أصل اللغة؛ لأن التسكين فرعٌ عن الفتح، وإما أن تكسر مراعاة للقاعدة وهي أن التخلص من التقاء الساكنين يكون بكسر أوله، فتقول: سرت مِع العالِمِ بالكسرِ على الأصل، وسرتُ معَ العالم بالفتح مراعاة لأصل اللغة.

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

إذاً (مع) نقول هنا ظرف، والظرف لابد أن يكون متعلقا بمحذوف وقع صفة لـ (أربع)، (أربعٌ) قلنا: خبر، ما إعراب (مع)؟ نقول: هذا ظرف، والظرف هنا متعلق بمحذوف؛ لأن الخبر إذا وقع جاراً ومجروراً أو ظرفاً لابد أن يكون متعلقا بمحذوف،
وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ

إذاً (مع) هنا وقع الظرف خبراً، إذاً لابد أن يكون منوياً معنى استقر أو مُستقر، (أربعٌ) كائنةٌ هذا صفة لـ (أربع)، كائنة (مع عشرِ)، (مع) مُضا ف، و (عشرِ) بإسكان الشين مضافٌ إليه، (مع عشْر) (مع) مضاف، و (عشر) مضاف إليه، والأصل في عشْرِ عشَرة، ولكن يجوز تسكينها إذا ركبت مع المؤنث إحدى عشْرة، إحدى عشِرة على لغة تميم، يجوز التسكين، ويجوز الكسر على لغة تميم. الحاصل أنه أشار بهذا الشطر إلى أن الفعل الثلاثي المزيد فيه يأتي على أربعة عشر باباً.

(وَهِيَ لأَقْسَامٍ ثَلاَثٍ تَجْرِي) أي هذه الأبواب الأربعة عشر (تجري) يعني ترجِعُ (لأقسامٍ ثلاثٍ)، (تجري) يعني ترجع هذه الأقسام أو هذه الأبواب الأربعة عشر من أبواب الثلاثي المزيد (لأقسامٍ ثلاثٍ). إذاً هناك جنس عام ثلاثة أقسام يندرجُ تحت كل قسم من الأربعة عشر، فنقول: (لأقسامٍ ثلاثٍ)؛ لأن الكلام في الثلاثي المجرد، إذاً هو ثلاثة أقسام إما القسمة العقلية تابع للاستقراء، الفعل الثلاثي المجرد إذا زيد عليه إما أن يُزاد عليه حرفٌ واحدٌ فقط، أو يُزاد عليه حرفان، أو ثلاثة أحرف. إما أن يُزاد حرفٌ واحد ثُلاثي مزيد بحرف واحد، ثُلاثي مزيد بحرفين، ثلاثيٌ مزيد بثلاثة أحرف. وأقصى ما يصلُ إليه الفعل بالزيادة ستة، الاسم أقصى ما يصلُ إليه بالزيادة سبعة، وأما الفعل أقصى ما يصل إليه بالزيادة فهو ستة. إذاً الثلاثي لا يمكن أن يُزاد عليه أربعة أحرف لأنه يصيرُ سباعياً، وليس عندنا في اللغة فعلٌ مزيدٌ فيه وهو على سبعة أحرف. الثلاثي المزيد بحرفٍ له ثلاثة أبنية، الثلاثي المزيد بحرفين له خمسة أبنية، خمسة وثلاثة كم؟ الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف له ستة أبنية، المجموع أربعة عشرا بناءً. يسمى الأول الثلاثي المزيد بحرفٍ يسمى الرباعي المزيد؛ لذا قال: (أولها الرباعي)، الثلاثي المزيد بحرفين يسمى الخماسي، والثلاثي المزيد بثلاثة أحرف يسمى السُداسي. إذاً أنواع الفعل الثلاثي المزيد فيه رُباعي وخُماسي وسُداسي، أشار إلى الأول بقوله: طبعاً (وهي لأقسام ثلاثٍ تجري) (وهي) إعرابه مبتدأ، ضميرٌ مبنيٌ على الفتح في محل رفع مبتدأ، أو مبتدأ مبنيٌ على

الفتح في محل رفع لك وجهان، إما أن تقول: مبتدأٌ مبنيٌ على الفتح في محل رفع، أو تقول ضمير مبنيٌ على الفتح في محل رفع مبتدأ، (وهي لأقسامٍ ثلاث ((لأقسامٍ) جمع قسم المراد به النوع والضرب، (لأقسامٍ) جار ومجرور متعلقٌ بقوله: (تجري)، و (تجري) هذا ضمّنه معنى ترجعُ، (ثلاثٍ) صفة أقسامٍ ثلاثٍ، (أقسام) مذكر أو مؤنث؟ وكل جمعٍ مؤنث الزمخشري يقول، (ثلاثٍ) الأصلُ ثلاثةٍ، وإنما أسقطت التاء هنا لضرورة الوزن، (تجري) هذا فعل مُضارع مرفوع وعلامة رفعة ضمةٌ مقدّرة على آخره منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي ترجع إلى أبواب الثلاثي أو إلى أقسام الثلاثة. (وَهِيَ لأَقْسَامٍ ثَلاَثٍ تَجْرِي) يعني الأربعة عشر ترجع إلى أقسام ثلاثة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. (أولها الرباعي) شرع في بيان الرباعي المزيد، وعندنا الرباعي قلنا قسمان: رُباعيٌ مُجرد، ورُباعيٌ مزيد فيه. سبق بيان الرباعي المُجرد وقُلنا حدّه: ما كان ماضيه على أربعة أحرف أصول. والرباعي المزيد فيه: ما كان ماضيه على أربعةٍ بزيادة، بزيادة حرف واحد على الثلاثي. (أولها الرباعي) (أول) هذا يُقال أن أصله وول يعني بواوين على وزن فعَل وول، أدغمت الواو الأولى في الثانية بعد سلب حركتها فصار أوله ساكناً، فاجتلبت الهمزة للابتداء بالساكن فقيل أوّل. وقيل: أصله أوْأَل، قُلبت الهمزة الثانية واواً ثم أُدغِمت الواو الأصلية في الواو المُنقلبة عن الهمز بعد سلب حركة الواو الأولى، فقيل: أوّل هكذا قيل.

أما في استعمال لغة العرب فأول له ثلاث استعمالات: يأتي اسماً، ويأتي صفةً، ويأتي ظرفاً. إذا جاء صفةً فهو أفعل التفضيل، يعني يكون ممنوعاً من الصرف، ولا يجوز أن يؤنث بالتاء ولا تُدخل عليه مِنْ، يقال: لقيته عاماً أول ممنوع من الصرف عاماً أولَ ممنوع من الصرف لوزن الفعل والوصفية للوصفيةِ ووزن الفعل.

الثاني: أن يكون اسماً، وعليه يكون فقد الوصفية مع كونه على وزن الفعل، فحينئذٍ نقول: يُصرف ويصح تأنيثه بالتاء كما نصّ على ذلك أبو حيّان، فيقال: لقيته عاماً أولاً، ومنه ماله أولٌ ولا آخر. قال أبو حيان: وفي محفوظي أن هذا يؤنث ويُصرف، فيقال أولةٌ وآخرةٌ.

الثالث: أن يكون ظرفاً، رأيت الهلال أول الناس، يعني قبل الناس، رأيت الهلال أول الناس أي قبل الناس. قال ابنُ هشام: وهذا النوع الثالث الذي هو الظرف هو الذي إذا قُطِعَ عن الإضافة بُني على الضم. والذي معنا هنا أول بمعنى أسبق الذي هو الصفة. إذاً (أولها) يعني أسبقها، (أولها) الضمير يعود إلى الأقسام الثلاثة ليست للأربعة

عشر، وإنما للأقسام الثلاثة، أي النوع الأول من الفعل الثلاثي المزيد هو الرباعي المزيد فيه (أولها الرباعي)، (الرباعي) هذا نسبة إلى أربعة، وقلنا فيه ثلاثُ شذوذات: حذفُ الهمزِ الهمزة أولاً، وزيادة المد بعد الباء، وضمُ الراء. والأصل أنه منسوبٌ إلى أربعة.
(أولها الرباعي) أين ياء النسب، أصلها الرباعي؟ خُفف من أجل الوزن لضرورة الوزن.
(أولها الرباعي) ما إعراب الجملة هنا؟ ضمةٌ ظاهرة على الياء المحذوفة للضرورة – ضرورة الوزن – هذا قول (أولها الرباعي)، إذا جاء الجزءان معرفتين وكل منهما صالحٌ أن يُعرب مبتدأ (أولها) هذا معرفة، و (الرباعي) معرفة، مثل هذا التركيب يجوز أن تجعل (أولها) مبتدأٌ، و (الرباعي) خبرٌ، ويجوز العكس هذا على المشهور، وإلا فالنُحاة مختلفون في مثل هذا التركيب على أربعة أوجه، ابن مالك – رحمه الله – يوجب أن يكون الأول مبتدأ. والثاني خبر.
فَامْنَعْهُ حَيْنَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ ... عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَي بَيَانِ

يعني إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفتين (فامنعه) أي امنع تقدم الخبر على المبتدأ، فيتعين أن يكون الأول مبتدأ والثاني خبراً. إذاً (أولها) يجب أن يكون عند ابن مالك – رحمه الله – أن يكون مبتدأ، و (الرباعي) خبر. وجوز بعضهم الوجهين، يعني يجوز أن تجعل (أولها) مبتدأ و (الرباعي) خبر، ويصح أن تجعل (أولها) خبراً مقدماً، و (الرباعي) مبتداً مؤخر هذا القول الثاني. القول الثالث: إذا كان في التركيبِ لفظا مشتقا جُعِل هو الخبر سواءً تقدم أو تأخر، مشتق والرباعيّ هذا سبق معنا أنه من باب النسب، وبابُ النسب من المشتقات، يعني فعلٌ منسوبٌ لأربعة أحرف، زيدٌ قرشيٌ، يعني زيدٌ منسوبٌ إلى قريش؛ ولذلك إذا أعتمد على استفهام أو نفي صح أن يرفع فاعلا يسد مسد الخبر، أقرشيٌ الزيدان، قرشيٌ هذا مبتدأ والزيدان فاعل سدّ مسد الخبر، لم عمل؟ لأن قرشي في قوة المشتق، أيُنسب الزيدان إلى قُريش؟ أو يُنسب الزيدان إلى قُريش. إذاً (الرباعي) هذا مشتق، على القول الثالث يكون (أولها) مبتدأ و (الرباعي) خبر، إن لم يكن على هذا القول الثالث إن لم يكن في اللفظ مشتق بأن كان مشتقين استويا في الاشتقاق أو كانا جامدين جُعل الأول مبتدأ والثاني خبر، هذا القول الثالث.
القول الرابع: أن الأعرف عند المخاطب هو المبتدأ، سواء تقدم أو تأخر، لماذا؟ لأن الخبر إنما يُجاء به لبيان الحكم، والأصل في الخبر الجهل أو العلم؟ الجهل، والأصل في المبتدأ العلم. إذاً إذا كان الجزء الأول هو الأعرف أو الثاني جُعل الأعرف هو المبتدأ والثاني الخبر. هذه أربعة أقوال، ولك أن تختار ما شئت، لكن القول بأن المشتق إذا

وجد أن يكون خبراً هذا له وجه قوي، لِمَ؟ لأن الأصل في الاشتقاق أن يدل على ذاتٍ ووصف، والخبر الأصل فيه أنه وصف؛ لذلك نقول: الخبر والنعت والحال أنها في المعنى صفات. إذاً ما كان صفةً الأصل فيه أن يكون محكوماً به وهو الخبر.

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلَ وَفَاعَلاَ كَخَاصَمَا

إذاً الرباعي المزيدُ فيه له ثلاثة أبنيةٍ: (أولها أكرما)، لكن قوله: (مثلُ) قد يُفهم منه أن الأوزان الثلاثة ليست محصورة في الثلاثة؛ ولذلك قال شارح النظم عليّش: أن الأولى أن يُقال:

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ وهو أفعلا ... وَفَعَّلَ وَفَاعَلاَ كقَاتَلاَ

لماذا؟ قال: لأنهم أكرم هذه مادة وجزء، وأفعل هو الوزن الكلي، والأصل في التمييز عند الصرفيين أن تُذكر الأوزان الكلية لا الموزونات الجزئية؛ لأن أكرم هذا موزون جزئي، ولا يدل على غيره، أما إذا قيل: أفعل، فيدخل فيه أكرم وغيره. أما إذا قيل: أكرم، فقد يُفهم الاختصاص بهذا الفعل دون غيره. إذاً يُفهم من قوله: (مثلُ) أن هذه الأبنية الثلاث قد لا يكون الرباعي المزيد فيه محصوراً فيها، ولذلك عدل عنه إلى قوله: (أولها الرباعي وهو) ليفيد الحصر أن الرباعي المزيدُ فيه محصورٌ في ثلاثة أبنية ولا زيادة عليها (أولها) (أفعل) يعني بزيادة همزة القطع في أوله، كرُم ثُلاثي مُجرد الأصول، زيدت عليه في أوله همزة القطع فقيل: أكرم على وزن أفعل؛ ولذلك يُعبر عن هذا الباب بباب الإفعال، لِمَ؟ لأن مصدره الإفعال أكرم يُكرمُ إكراماً. إذاً الباب الأول أو الوزن الأول من الرباعي المزيد فيه: هو أفعل، أن يُزاد على الثلاثي المجرد الأصول أن يزاد عليه همزة قطع في أوله فيُقال: أفعَلَ، هذا الباب يأتي متعدياً ويأتي لازماً، والغالب فيه التعدي، أكرم زيدٌ عمراً، كرُم أكرم زيدٌ عمراً، خرج أخرج زيدٌ بكراً، هذا المتعدي، أسقط محمدٌ خالدً هذا متعدي أصله سقط. ويأتي أيضاً لازماً نحو أدبر زيدٌ، وأجرب عمرٌو، وكلاهما المتعدي واللازم يأتي المصدر على الإفعال، أكرم يُكرم إكراماً، وأخرج يُخرجُ إخراجاً، وأسقط يُسقطُ إسقاطاً، وأدبر يُدبرُ إدباراً، وأجرب يُجربُ إجراباً، إجراباً إفعالاً. هذا هو الوزن الأول، وهذا الوزن أفعل لهمزة القطع فيه سبعة معاني تأتينا إن شاء الله في فصل الفوائد منظومةً نظمها الناظم، ولم يذكرها في هذا الوزن، لِمَ في هذا الموضع؟ لأن الزيادة هنا كما سبق الفرق بين زيادة الإلحاق وبين الزيادة التي يُشترط أن تكون من سألتمونيها: أن الزيادة التي للإلحاق لا تدل الكلمة بعد زيادة الإلحاق على معنى مغاير

قبل زيادة الإلحاق. أما ذكرنا هذا؟ أن الكلمة إذا زيد عليها حرف من أجل الإلحاق نقول: حرف الإلحاق لا يُزاد من أجل المعنى، وإنما الغرض منه لفظي مساواة وزنٍ في اللفظ بوزن آخر. إذاً لا يتعرض للمعنى هذا هو الغالب والأكثر، وقد تدل على معنى مثل كوكب، قلنا: الواو هذه للإلحاق، وأصله ككب، وليس عندنا في اللغة ما هو ككب، إذاً أفادت معنى لكنه قليل، أما زيادة سألتمونيها والتي ستُذكر في جميع الأبواب الآتية فهذه لابد أن يكون الفعلُ بعد الزيادة فيه معنى ليس في المجرد من الزيادة، أن يدل الفعل بعد الزيادة التي تُشترط أن تكون من سألتمونيها،

وَالأَحْرَفُ الَّتِّي تُزَادُ فِي الْكَلِمْ ... مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ سَائِلْ وَانْتَهِمْ

إذاً كل حرف يكون من هذه الأحرف العشرة لابد أن يكون دالاً على معنى في الفعل المزيد فيه، لو جُرد الفعل من الزيادة لجُرد المعنى الزائد على الفعل الأصلي. إذاً لابد أن يكون لأفعل أكرم معنى زائد ليس في كرُم، وأخرج ليس في خرج، وهذه ستأتينا سبعة معاني. البناء الثاني قوله: (وَفَعَّلَ) ، (وَفَعَّلَ) هذا الأصل أنه ثلاثيٌ مُجرد زيد عليه حرفٌ من جنس عينه، يعني حرفٌ كحرف عينه أو كالحرف الذي جاءت العين عليه، نحو خرج هذا على وزن فعَل زدّ حرفاً من جنس عينه وهو الراء، تقول: خرّج هذا بالتشديد، واختُلِف في الزائد هل هو الحرف الأول أو الثاني أو يجوز الوجهان؟ الجمهور على أن الزائد هو الثاني خرّج الراء الثانية هي الزائدة، لماذا؟ قالوا: لأن الأنسب في الحرف الزائد هو الأخير. إذاً كلما كان عندنا حرفان أحدهما زائد فالثاني أولى؛ لأن الآخر دائماً يكون محل للإلحاق والزيادة. ذهب الخليل إلى أن الأول هو الزائد، لِمَ؟ لأنه ساكن، قال: والحكم بالزيادة للحرف الساكن أولى؛ لأنه قليل. وجوز سيبويه الأمرين أن يكون الأول هو الزائد أو الثاني قال لتعارض الدليلين يعني كلٌ من الدليل دليل الجمهور ودليل الخليل أنه مُعتبر يعني له وجه هذا له وجه وهذا له وجه إذاً يجوز أن يكون الحرف الأول هو الزائد أو أن يكون الحرف الثاني هو الزائد فعّل نحو خرّج وكرّم وكلّم، أيضاً لابد للزيادة أن يكون لها معنى تُغاير الفعل المزيد عن الفعل المُجرد، أول المعاني التي يدل عليها فعّل هو التكثير، فعّل تدل على التكثير، وهذا التكثير قد يكونُ في الفعل وقد يكون في الفاعل وقد يكونُ في المفعول؛ قد يكونُ في الفعل وقد يكون في الفاعل وقد يكونُ في المفعول به، جوّلتُ جوّل على وزن فعّل، إذا قال: جوّلتُ، أفاد هذا الفعل على تكثير الجوالان وهو الحدث، على تكثير الفعل الذي هو الحدث، جوّلت هذا يدل على أن وقوع الفعل وهو الجولان كثير، إذاً دلت صيغة فعَّلَ على تكثيرٍ في الفعل،

طوّفتُ يدل على تكثير الطواف،
أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... بِيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

إذاً المعنى الأول أن يكون التكثير في الفعل، يعني تدل صيغة فعّل على أن الحدث هذا وقع بكثرة، أطُوّف مأطوف يعني طوافي وقع كثيراً فهو تكثيرٌ للفعل، قد يكون تكثير للفاعل موّتت الإبلُ، موّتت موّت على وزن فعّل، هذا التركيب يدل على أن الميت من الإبل كثير، إذاً ليس في الفعل، الموت شيء واحد لا يتاكثر في نفس الإبل التي ماتت، فقوله موتت الإبل أفاد تكثير الموت في الإبل، بمعنى أن الميت من الإبل كثير، فالتكثير هنا وقع لا للحدث الذي هو الموت، وإنما للفاعل موتت الإبل، برّكت الإبل يعني البارك منها كثير، التكثير، في المفعول غلّقت الأبواب، {وَغَلَّقْتِ الأَبْوَابَ}
[يوسف:23] يعني أغلق أو أغلقت أبواباً كثيرة، غلّقت الأبواب الأبواب هذا: مفعولٌ به، هنا ليس التكثير في نفس الحدث، وليس التكثير في الفاعل؛ لأنه شيءٌ واحد غلقتُ، وإنما التكثير في المفعول، غلقتُ الأبواب، أي أغلقتُ أبواباً كثيرة، هذا هو المعنى الأول لفعّل وهو التكثير أن يدل على التكثير، والتكثير قد يكون في الفعل، وقد يكون في الفاعل، وقد يكون في المفعول.
المعنى الثاني الذي يكون لفعّل: هو التعدية، التعدية: يعني أن يكون الفعل مضمناً معنى صيّر، فإذا كان لازماً عداه إلى مفعولٍ واحد، وإذا كان متعدياً لِوَاحد عدّاه إلى مفعولين، خرج زيدٌ هذا لازم أو متعدي؟ لازم، خرّجتُ زيداً، إذاً الفعل بعد تضعيفُ عينه عَدَّ يعني صيّر الفاعل مفعولاً له، صير الفاعل خرج زيدٌ خرج فعل ماض وزيدٌ فاعل، إذا ضعّفت العين نقول: تعدى الفعل بمعنى أنه ضُمن معنى التصيير فصار الفاعل وهو فعلٌ لازم صار الفاعل له مفعولاً، أليس كذلك؟ خرّجتُ زيداً، كرّمت عمرًا، أصلها كرُم زيدٌ، كرُم عمرٌ، كرّمتُ زيداً. فرِح زيدٌ إذا ضعفت تقول فرّحتُ زيداً، فرّحته وكرّمته، فهم زيدٌ المسألة يتعدى إلى مفعولٍ واحد، فهّمته المسألة يتعدى إلى مفعولين الأول الهاء الضمير والثاني فهّمته المسألة، علِم زيدٌ النحو، علِم فعل ماض، زيدٌ فاعل، النحو مفعول به، علّمته النحو تعدى إلى مفعولين الأول هو الضمير والثاني هو النحو. إذاً من معاني فعّل التعدية، يعني تُضمن معنى التصيير فيصير الفاعل مفعولاً إذا كان لازماً، ويصير المفعول الأول مفعولاً ثانيا إذا كان متعدياً.
المعنى الثالث: السلبُ، ومعناه أن يُزيل الفاعل عن المفعول أصل الفعل، يعني يرفع عن المفعول الحدث الذي دلّ عليه الفعل، جلّدت البعير، قال: معنى هذا التركيب أزلتُ

الجلد عن البعير بالسلخ، أزلتُ الجلد عن البعير، قشّرت الفاكهة يعني أزلتُ القشر عن الفاكهة. إذاً الإزالة أو السلبُ: أن يُزال أن يُزيل الفاعل عن المفعول أصل الفعل، جلّدتُ البعير يعني أزلتُ عن البعير الجلد، وهذا يكون بالسلخ، قشّرت الفاكهة بمعنى أزلت عن الفاكهة قشِرها، وهذا سلبٌ للمفعول بأصل الفعل.

المعنى الرابع: التوجه نحو ما أُخذ الفعل منه، شرّقَ زيدٌ، شرّق زيدٌ من أين أُخِذَ شرّق؟ من الشرق. إذاً شرّق زيدٌ دل فعَّلَ على التوجه إلى ما أُخذ الفعل منه، يعني شرّق زيدٌ أي سار زيدٌ جهة الشرق، ما الذي دلنا عليه؟ كون شرّق فعّل أُخذ من الشرقِ، فدل على توجه الفعل أو توجه الفاعل إلى مادة الفعل، غرّب عمرٌ يعني توجه عمرٌ جهة الغربِ، صوّب زيدٌ عمراً يعني توجه إلى الصوابِ وهو ما أُخذ منه الفعل.

الخامس: نسبة المفعول إلى أصل الفعل، إذاً هذا يكون متعدياً فتنسب المفعول إلى المصدر الذي أُخذ منه الفعل، كذب تقول: كذّبتُ زيداً، نسبة المفعول إلى ما أُخِذَ منه الفعل، إذاً نسبت زيدًا إلى الكذب، كذّبت زيداً أي نسبت زيداً إلى الكذب، هنا النسبة نسبة المفعول إلى ما أُخذ منه الفعل إلى أصل الفعل وهو المصدر، كذّبت زيداً أي نسبت زيداً إلى الكذب، فسّقت عمراً أي نسبت عمراً إلى الفسق، بدّعت بكراً أي نسبت بكراً إلى البدعة، كفّرت محمداً أي نسبت محمداً إلى الكفرِ. واضح هذا؟ إذاً أن يدل على ماذا؟ نسبة المفعول إلى ما أُخذ منه الفعل. السادس: اختصار حكاية المُركب، هلّل على وزن فعّل، يدل على ماذا؟ يعني قال لا إله إلا الله، كبّر يعني قال الله أكبر، لبّى يعني قال لبيك، سبّح يعني قال سبحان الله، حمّد يعني قال الحمدُ لله. إذاً يدل فعَّلَ على اختصار المركب، ما هو المركب؟ الجملة التي وهذا نوع من النحت.

السابع: الدلالة على أن الفاعل يُشبه ما أخذ منه الفعل، يعني فعّل تدل على أن الفاعل يُشبه ما أُخذ منه الفعل، قوّس عمرو، يعني انحنى ظهره حتى صار شبيهاً بالقوس، حجّرتُ أو حجّر زيدٌ، يعني صار زيدٌ كالحجر في الصلابة، الدلالة على أن الفاعل أشبه ما أُخذ منه الفعل، فإذا قلت: حجّر زيدٌ أخذت حجّر من الحجر، يعني زيدٌ صار مُشابِهاً للحجر في الصلابة. هذا هو النوع الثاني أو البناء الثاني، يأتي لمعاني سبعةٍ هذه سبع معاني أو سبعة معاني.

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلَ وَفَاعَلاَ كَخَاصَمَا

الثالث: فاعل بزيادة الالف بين الفاء والعين، قيل: زيدت هنا بين الفاء والعين للضرورة؛ لأنها لو زيدت في الأول قبل الفاء لأشبه أفعلُ المتكلم، ولو زيدت في النهاية بعد اللام لأشبه المثنى، فلم يبقَ إلا بين الفاء والعينِ، فاعل (وفاعلا) هذه فاعل الأصل فيه أنه يدل على التعدي، هذا هو الغالب أن يكون متعدياً؛ لذلك المعنى الذي يدل عليه: المفاعلة، هذا هو المعنى الأصلي العام المفاعلة، يعني المُشاركة بين اثنين في حدثٍ كلٌ منهما قد أحدث بالآخر ما أحدثه الآخر به. ضارب زيدٌ عمراً، لذلك لابد أن يكون مُشتركاً بين اثنين هذا هو الأصل، أن يكون مشتركا بين اثنين، إذا قلت: ضارب زيدٌ عمراً، ضارب فعلٌ ماض، زيدٌ فاعل، عمراً مفعول به، دلّ هذا ضارب بزيادة الألف ألف المفاعلة على أن زيد وعمرو اشتركا في حدثٍ وهو الضرب، كلٌ منهما أحدث بالآخر ما أحدثه الآخر به، ولذلك يُسند إلى ما بعده على أنه فاعلٌ صراحة يعني في اصطلاح النُحاة وهو مفعول به ضمناً، والثاني عمراً يُسند إليه الفعل على أنه مفعول به صراحةً يعني يُنطق به منصوب وهو فاعلٌ ضمناً، لماذا؟ إذا قلت: ضارب زيدٌ، زيدٌ هذا أحدث الضرب فقط؟ لو كان المُراد أحدث الضرب لكان خطأ أن تأتي بالوزن ضارب؛ لأن هذا هو مدلول ضرب، ضرب زيدٌ عمراً، بمعنى أن زيد فاعل الضرب قد أحدث الضرب بعمرو فقط، وهل عمرو أحدث الضرب على زيد؟ الجواب، لا، لِمَ؟ لأن صيغة ضرب تدل على إيقاع الحدث من الفاعل على المفعول فقط، أما أن تكون مشاركة من المفعول على الفاعل فلا، فإذا أريد أن زيد أوقع الضرب على المفعول والمفعول أيضاً شاركه في الحدثِ فأوقع الضرب عليه لابد من العدول عن زنة ضرب إلى ضارب، إذاً ضارب نقول: يدل على المُفاعلة، ما معنى المفاعلة؟ المشاركة بين اثنين كلُ واحد منهما قد أحدث بالآخر ما أحدثه الآخر به، فتقول: ضارب زيدٌ عمراً. زيدٌ في اللفظ فاعل وهو في المعنى مفعول به؛ لأنه أوقع ضرباً وأُوقِع عليه ضرب أيضاً، ضارب زيدٌ عمراً. عمراً هذا مفعولاً به في اللفظ، لماذا؟ لأن زيد أوقع عليه الضرب، وهو فاعلٌ ضمناً، لماذا؟ لأنه أخذ نصيبه هو مضروب وأيضاً أوقع الضرب على زيدٌ. فكلٌ منهما شارك الآخر، هذا هو المعنى الأول: المفاعلة المشاركة بين اثنين غالباً بأن يفعل كل واحد منهما مثل ما يفعله به الآخر.

المعنى الثاني: التكثير، فاعل يدل على التكثير، ضاعفتُ أجره، يعني كثّرتُ أجره، وكاثرتُ إحساني عليه، كاثرتُ من الكثرة فيدل من جهة اللفظ ومن جهة الوزن {وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا} [النساء:40] هذا يدل على المكاثرة.

الثالث: الموالاة، فاعل يدل على الموالاة: وهي أن يتكرر الفعل تلوا، أو أن يتكرر الفعل يتلوا بعضُه بعضاً، تقول: واليتُ الصوم، واليت على وزن فاعل، يعني أوقعت

الصوم بعضه يتلوا بعضاً، تابعتُ القراءة، يعني أوقعت القراءة بعضها يتلوا بعضاً. هذه ثلاثة معانٍ لفاعل: أولاً: المفاعلة المشاركة. ثانياً: التكثير. ثالثا: الموالاة.

قد يأتي فاعل بمعنى فعَل، يعني لا يدل على شيء مما مضى، يُقال: سافر زيدٌ، سافر هل هناك مشاركة؟ ليست هناك مشاركة، نقول: سافر هنا بمعنى فعَل، لماذا؟ لأنه لم يُسمع سفر هو اسم سَفَرٌ هذا اسم، ليس عندنا سَفَرَ فعل ماضي، إذاً أغنى فاعل عن فعل؛ لأنه لم يرد فعَل. هاجر زيدٌ هنا ليس عندنا مشاركة، جاوز زيدٌ البحر هل هناك مشاركة بين البحر وزيد؟ ليست هناك مشاركة. إذاً قد يأتي فاعل مراداً به فعل، إما لكون فَعَلَ لم يُسمع، أو لكون فاعل أغنى واستغنى به عن فعل، إما مع وجود فعل، وإما لكونه لم يوجد فعل، فتقول: سافر زيدٌ الألف هذه في الأصل أنها للمفاعلة لكن هنا لا تدل على المفاعلة.

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلَ وَفَاعَلاَ كَخَاصَمَا

(كَخَاصَمَا) الكاف هذه للتمثيل، ليست للاستقصاء، عندهم الكاف قد تأتي تمثيلية، وقد تأتي استقصائية، إذا كان ما بعدها محصوراً فتسمى استقصائية، وإذا كان ما بعدها ليس محصوراً فتسمى تمثيلية. هل فاعل محصور في خاصما؟ لا، عندنا قاتل وباعد وبايع إلى آخره، تقول مثلاً: أولو العزمِ من الرسلِ كمحمدٍ وإبراهيم ونوحٍ وموسى وعيسى هذه استقصائية، لو قيل: أولوا العزم من الرسل كإبراهيم وسكت، نقول: هذه تمثيلية، إذا استوفي ما بعدها لم يبقَ جزء نقول: هذه استقصائية، خاتم الرسل كمحمدٍ – صلى الله عليه وسلم –، ليس عندنا خاتم إلا واحد، ويجوز أن يؤتى بالكاف في مثل هذا، كمحمد نقول: هذه الكاف استقصائية، ليس عندنا غير محمد – صلى الله عليه وسلم – هو خاتم الرُّسُل، واضح هذا. إذاً الكاف هنا تمثيلية وليست استقصائية. إذاً نخلُص من هذا أشار الناظم رحمه الله تعالى الخلاصة إلى أن الفعل الثلاثي المزيدُ فيه يكون رباعياً بزيادة حرفٍ على الثلاثي، ويكون خماسياً بزيادة حرفين على الثلاثي المجرد، ويكون سداسياً بزيادة ثلاثة أحرف على الثلاثي، ولا يزيد على ذلك. الرباعي له ثلاثة أبنية: أفعل كأكرم، وفعّل كخرّج، وفاعل كقاتل. هل هناك وزن رابع؟ الجواب: لا. لكل وزن من هذه الأوزان معانٍ جديدة تدل على أن الفعل بعد الزيادة ليس كالفعل المجرد؛ لأن الزيادة هذه مأخوذة من سألتمونيها، وكلُ حرفٍ زيد من سألتمونيها وليس للإلحاق – لأنه قد يُزاد من سألتمونيها ويكون للإلحاق نحو شملل، شملل اللام هذه من سألتمونيها

– نقول: كل حرف زيد من سألتمونيها وليس للإلحاق فلابد أن يكون دالاً على معنى جديد في الفعل، يزيد على المعنى الأصلي للفعل الثلاثي المجرد. ويأتينا إن شاء الله الخماسي ونقف على هذا.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* أبنية الرباعي.
* باب المطاوعة.
* أبواب المزيد على الرباعي.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمد ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهديه الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمدًا عبدُه ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أما بعد .. ذكرنا أن الفعل المزيد فيه نوعان: مزيد على الثلاثي، ومزيد على الرباعي. المزيد على الثلاثي هذا كم نوع؟ ثلاثة أنواع: مزيد على الثلاثي بحرفٍ واحدٍ فيصير المجموع أربعة أحرف، فيسمى الرباعي المزيد فيه، مزيد على الثلاثي بحرفين فيصير المجموع خمسة أحرف، ويسمى الخماسي، مزيد على الثلاثي بثلاثة أحرف ويصير المجموع ستة أحرف، ويسمى السداسي، نقيد الرباعي المزيد فيه لأن عندنا رباعيٌّ مجرد، أما الخماسي والسداسي فليس عندنا في الأفعال خماسي أو سداسي إلا وهو مزيد فيه. ذكرنا أن الثلاثي المزيد بحرفٍ واحد هذا محصور في أبنية ثلاث: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفاعل.

زَيْدُ الثلاثي أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ ... وَهْيَ لِأَقْسَامٍ ثَلاَثٍ تَجْرِي

هذا يشمل المجموع بأقسام ثلاثٍ يعني المزيد بحرفٍ والمزيد بحرفين والمزيد بثلاثة أحرف، الرباعي الخماسي السداسي، ثم قال: (أولها الرباعِ) يعني أول هذه الأقسام الثلاث (الرباعِ) يعني الرباعي المزيد فيه؛ ولذلك أطلقه لأنه بيَّن في السابق الرباعي المجرد، قال: (مِثْلُ أَكْرَمَا وَفَعَّلَ وَفَاعَلاَ كَخَاصَمَا)، يعني مزيد بحرفٍ وهو همزة القطع في أوله ويكون الوزن أَفْعَلَ، وهذا يأتي متعدياً ولازماً، – وفَعَّلَ – وله معانٍ يأتي بيانها إن شاء الله في موضعها (فصل الفوائد). (وَفَعَّلَ) هذا بزيادة حرفٍ من جنس عينه ثم أدغمت، أدغم

الحرف الزائد في الحرف الأصلي، وأيهما الزائد؟ فيه خلاف، وهذا له معانٍ ذكرناه بالأمس. (وفاعلا) هذا أصله ثلاثي مزيد بالألف، وهذه الألف تدل على المفاعلة هذا هو الأصل في باب فاعل، والألف هذه للإطلاق.

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلَ وَفَاعَلاَ كَخَاصَمَا

قلنا: اعترض عليّش الشارح وهو اعتراض في محله أن كلام الناظم هنا قد يُفهم منه أن الأبنية أبنية الرباعي المزيد فيه ليست محصورة في ثلاث؛ لأنه قال: (مثلُ) والمثل هنا والشبه والنحو لا يدل على الحصر، إنما لابد من صيغة تدل على الحصر، قال: (أولها الرباع) يعني صوبه قال: لو قال:

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ وهو أَفْعَلَ ... وَفَعَّلَ وَفَاعَلَ كقاتلا

هكذا هو أبدل خاصم بقاتل. إذاً نستفيد من التصحيح أمرين: الأمر الأول: إفادة الحصر، حصر الرباعي المزيد في ثلاثة أبنية، نستفيد من التصويب والتصحيح (أولها الرباع وهو أفعل) أن أبواب الرباعي المزيد فيه محصورة في ثلاثة أبنية. الثاني: وهذا الاعتراض وإن كان فيه نظر أن عادة الصرفيين أنهم يذكرون الأوزان الكلية يقولون: أَفْعَلَ يعبرون بالفاء والعين واللام، ولا يقولون: أَكْرَمَ، لماذا؟ لأن أكرم هذا جزئي وأفعل هذا كلي، وعادتهم ذكر الأوزان الكلية لا المواد الجزئية، لكن الكثير كابن الحاجب وغيره يذكرون الموزونات كأمثلة قتلٌ وفسقٌ ثم شغلٌ رحمة، قتلٌ وفسق يعني فعْلٌ وفِعْلٌ، رَحْمَة يعني فَعْلَة، دُهْمَة يعني فُعلة، إلى آخره. يذكرون الأمثلة فيستفيدون أمرين: الأمر الأول ذكر الوزن وذكر المثال. نعم يذكرون الوزن يقول مثلاً: مصادر الثلاثي قَتْلٌ فَعْلٌ، فإذا قال قَتْلٌ، يستفيد الطالب أن وزنه فَعْلٌ ومثاله قَتْلٌ، فيستفيد فائدتين. أما إذا قيل: فعلٌ، يحتاج إلى مثال، هذا هو المزيد الثلاثي بحرفٍ واحد وهو الرباعي. ثم انتقل إلى بيان المزيد بحرفين، ثُلاثي الأصول زيد عليه حرفان صار المجموع خمسة أحرف، فيسمى خماسياً، خماسياً هذا أيضاً فيه شذوذ؛ لأن نسبته إلى خمسة فهو شاذٌ، وإنما تُفتح الخاء، قال:

وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الأَوْزَانِ ... فَبَدْؤُهَا كَا نْكَسَرَ وَالثَّانِي

اِفْتَعَلَ افْعَلَّ كَذَا تَفَعَّلاَ ... نَحْوُ تَعَلَّمَ وَزِدْ تَفَاعَلاَ

(واخصص) أي هذا أمر من التخصيص، والأصل فيه خَصَّ يَخُصُّ، المضعف الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، كمَدَّ يَمُدُّ وشَدَّ يَشُدّ، هذا فعل الأمر منه فعل فعل الأمر منه يأتي على صيغتين، يعني أنت مُخيَّر بين أن تفك الإدغام وبين أن تُبقِّي الإدغام. خَصَّ هذا مضعاف ثُلاثي مُضعَّف، يعني عينه ولامه من جنس واحد، خَصَّ يَخُصُّ، ما الأمرُ من يَخُصّ؟ لك وجهان: اخْصُصْ بالفك فك الإدغام، وخُصَّ بالإدغام. ولك وجهان خُصَّ وخُصِّ، يعني بكسر آخره للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح تخفيفًا، الأصل الكسر، والفتح تخفيفًا، ويجوز لو كانت فاءه مضمومة جاز فيه الضم إتباعاً، إذا كانت الفاء مضمومة مثل خُصَّ خُصُّ خُصِّ خصَّ يجوز فيه ثلاثة أوجه، عضَّ يَعُضّ أُعضُضْ، عُضَّ عُضِّ يجوز فيه ثلاثة أوجه، وهو سيأتينا إن شاء الله في موضعه، الحاصل أن قوله: (اخصص) هذا أمرٌ من الثلاثي المضاعف خَصَّ يَخُصُّ، يصح أن يقال خُصَّ، ويصح أن يقال اُخْصُصْ، بالفك أو بالإدغام، (واخصص) أي اقصُر؛ لأن التخصيص والقصر عند بعض البيانيين بمعنى واحد، والمراد بالقصر أو التخصيص: إثبات الحكم في المذكور ونفيهُ عما عداه، هذا المراد بالقصر. تقول: زيدًا ضربتُ، هذا فيه قصر، وجه القصر: تقديم ما حقه التأخير، الأصل: ضربتُ زيداً، إذا قدمت المفعول به أفاد القصر والتخصيص، يعني أثبتَّ الحكم للمذكور وهو الضربُ لزيدٍ أو على زيد ونفيته عما عداه، كأنك قلت: ما ضربتُ إلا زيداً، زيداً ضربتُ أي لم أضرب إلا زيداً، هذا قصر وتخصيص، إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه. (اخصص خماسيًا) (اخصص) أيها الطالب (اخصص) أيها الصرفي فعلاً (خماسياً) منسوب إلى خمسة أحرف شذوذاً، والقياس فتح الخاء، (اخصص) فعلاً (خماسياً) يعني أصله فعل ثُلاثي مُجرد الأصول زِيدَ عليه حرفان فصار المجموع خمسة أحرف (بذي الأوزان)، (اخصص) فعلاً (خماسيًا) يعني اقصر وأثبت الحكم للمذكور وانفه عما عداه (بذي الأوزان)، يعني بهذه الأوزان، (ذي) اسم إشارة للمفردة المؤنثة.

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ ... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

(بذي) (ذي) هذا اسم إشارة للمفردة المؤنثة، (بذي الأوزان) الباء هذه داخلة على المقصور عليه؛ لأنه أراد أن يقصر الخماسي في هذه الأوزان الخمسة، فنقول: هذه الباء داخلة على المقصور عليه، (بذي) يعني بهذه، (الأوزان) جمع وزن، وإعرابه هنا تابع إما بدل أو عطف بيان أو نعت، كل محلى بأل بعد اسم الإشارة فلك ثلاثة أوجه: إما أن تعربه نعتاً، وإما أن تعربه بدلاً، أو عطف بيان. (بذي الأوزان) يعني بهذه الأوزان. إذاً

هذا الأوزان يعتبر تابعاً، (الأوزان) جمع وزنٍ، والمراد به: ما يوزن به، من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، يعني ما يوزن به، الذي يوزن به أَفْعَلْ وفَعَّلَ وفَاعَلاَ إلى آخره، يعني مراده ذكر الأوزان لا الموزونات، وفرق بين الوزن والموزون كما سبق بيانه، إطلاق المصدر مراداً به اسم المفعول؛ لأن الأوزان جمعُ وزنٍ، وزن عندما تقول: هذا وزن، يعني موزون به، أَفْعَل هذا وزن يوزن به، موزون به يوزن به أَكْرَمَ ونحوه. إذاً (واخصص خماسياً بذي الأوزان) يعني اقصر الحكم بكون هذه الأوزان خماسية ولا يتعدى الحكم إلى غيرها، وهذه الأوزان محصورة في خمسة أوزان (فَبَدْؤُهَا كا نْكَسَرَ وَالثَّانِي)، خمسة أوزان باعتبار الاستقراء والتتبع، يعني دليلها الاستقراء والتتبع، (واخصص خماسياً بذي الأوزان) هذا فيه إجمال وإبهام، فكأن سائلاً أراد أن يعرف التفصيل بعد الإجمال، وهذا فيه معنى بلاغي أن يُذكر الشيء إجمالاً ثم يُفصَّل، (فبدؤها) الفاء هذه فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرطٍ مقدر، فصيحة فعيلة بمعنى مُفعِلَة من الإفصاح، إذا عرفت أن أوزان الخماسي محصورة في خمسة وأردت معرفة تفصيلها فأقول لك: (بدؤها) يعني أولها، (فَبَدْؤُهَا كا نْكَسَرَ) (كانكسر) هذا يعني ذكر الموزون وأراد به الوزن، وعليه يكون أول الأوزان المختصة بالخماسي هو ما كان على زنة انْفَعَلَ (كانكسر)، انفعل بزيادة همزة الوصل والنون، كَسَرَ هذا هو الثلاثي الأصول كَسَرَ، زيد عليه همزة الوصل والنون في أوله فقيل: انكسر، إذاً اِنْكَسَرَ هذا نقول: خماسيٌ، وزنه اِنْفَعَلَ، اِنْفَتَحَ أصله فَتَحَ، زيدت عليه الهمزة والنون فقيل: انفتح، مَحَا انمحى، قَادَ انقاد ...... الخ، كل ما كان على وزن انفعل فأصله ثُلاثي الأصول زيد عليه الهمزة همزة الوصل في أوله ويتلوها النون.

(فبدؤها كانكسر) يعني أولها الفعل الذي (كانكسر)، يعني الفعل الماضي الذي (كانكسر) يعني الذي وزنه وزن انكسر يعني انفعل، وانفعل هذا لا يكون إلا لازماً، يعني لا يكون متعدياً البتة، لِمَ؟ قالوا: لأنه موضوع للمطاوعة، أصل وضع انفعل للمطاوعة، والمطاوعة عندهم ضابطها لأنها تأتي في عدة أوزان ضابطها: قبول تأثير الغير، كَسَرَ تقول: كَسَرْتُ الزجاج، إذا كسرت الزجاج هذا الكسر فعلك أنت، الزجاج محل لوقوع الكسر، إذا قَبِلَ ليس كل شيء تكسره فينكسر يقبل أثرك، أنت الآن تؤثر بفعل الكسرِ، فإذا قبل الذي تريد كسره تقول: انفعل، يعني طاوع، يعني قبل تأثير فعلي أنا، كسرته فانكسر، ليس كل ما كُسر فهو قابل للانكسار، إذا قبل الكسر تقول: هذا طاوعني، يعني كسرته فانكسر، فتحته فانفتح، ليس كل ما تريد فتحه ينفتح معك، إذا

حصل في المقابل تأثير فعلك أنت واشتُق الفعل من الأثر الواقع على الذي تريد كسره مثلاً إذا حصل واشتُق منه انفعل نقول: هذا مطاوع لِفَعَلَ، انفعل مطاوع لفعل، يعني كسرته كَسَرَ على وزن فَعَل، إذا حصل التأثير تأثير الكسر في المقابل تقول: انفعل طاوع فعل، أزعجته فانزعج، إذا حصل الإزعاج بالفعل اشتق من انفعل دليلاً على وقوع الإزعاج، أزعجته فانزعج، أغلقت الباب فانغلق، عدلته فانعدل. إذاً يأتي باب انفعل من ثلاثة أبواب، انفعل يأتي من ثلاثة أبواب، يعني يطاوع ثلاثة أبواب: فَعَلَ، كسرته فانكسر، فتحته فانفتح، – ويأتي قليلاً – وهذا هو الكثير أنه يأتي من باب فَعَلَ، ويأتي قليلاً من باب أَفْعَلَ أزعجته فانزعج أغلقت الباب فانغلق، ويأتي أقل من ذلك من باب فَعَّلَ عدّلته فانعدل. إذاً باب المطاوعة انفعل يأتي مطاوعاً لثلاثة أبواب: فَعَلَ وأَفْعَلَ وفَعَّلَ، والأشهر والأكثر إنه مطاوعٌ لباب فَعَلَ. واضح الآن؟ المطاوعة: قَبُول تأثير الغير، ما هو الغير؟ فعلك أنت مثلاً، إذا قَبِلَ الشيء الذي تريد فتحه أو كسره إذا قبل الأثر تقول: هذا طاوع الفعل الذي حصل منك أنت، كسرته فانكسر، تقول: الزجاج قبل الانكسار، وإذا قبل الفتح الباب مثلاً ونحوه تقول: انفتح، لماذا؟ لأني أثرت فيه بفعلي أنا وهو الفتح، فقبل تأثير فتحي فانفتح، هذا يسمى المطاوعة قبول تأثير الغير. إذاً انفعل نقول: لا يكون إلا لازماً، يعني لا يأتي متعدياً، لماذا؟ لأنه وُضِعَ للمطاوعة، ولذلك خُص بما يسمى بالعلاجيات، قالوا: لما وُضِعَ للمطاوعة وهذا الأصل فيه أنه أثر فعل الفاعل، أرادوا أن يجعلوا له ما يؤيده ويقويه ويظهره فخصوه بالحسيات. إذاً انفعل يُطاوِع فَعَلَ ويطاوع أَفْعَلَ ويطاوع فَعَّلَ إذا كان في الحسيات أما المعنويات فلا؛ فلا يصح أن يقال: علمته فانعلم، ولا يقال: فهمته فانفهم، أيضًا غلّطوا من قال: عَدَلْتُهُ فانعدل،

وَاخْتُصَّ بِالْعِلاَجِ فَهُوَ انْصَرَمَا ... مِنْ أَجْلِ ذَاكَ خَطَّأُوا مُنْعَدِمَا

منعدما هذا عندهم خطأ، لماذا؟ لأنه أمر معنوي، وانفعل لا يكون إلا مطاوعًا للحسيات، يعني ما يقبل العلاج الكسر، لا يحصل مرة واحدة، والفتح لا يحصل مرة واحدة، وإنما يحصل بالمعالجة، والمعالجة هذه قد تكون حسية، وقد تكون معنوية، فهمته الفهم والتفهيم هذا أمر معنوي؛ لأنه يقبله في النفس في العقل في الذهن، وإذا قيل: فهمته فانفهم، صار انفعل هنا في العلاجيات المعنوية، ولم يوضع انفعل للعلاجيات المعنوية، وإنما وضع للعلاجيات الحسية، لِمَ؟ قالوا: تقوية ليظهر أثر الفاعل، لماذا؟ لأني عندما أكسر الشيء فينكسر هذا أمر ظاهر، ترى المطاوعة تراها بعينك، كذلك عندما

تفتح الباب وتحاول تفتح تفتح ثم تقول: انفتح الباب، الأثر واضح وظاهر وبيّن، أما الأمور المعنوية فلا يظهر أن يخص انفعل بالعلاجيات، لماذا؟ لأنه أمرٌ معنوي، فلا يُدرك كون هذا الفعل مخصوصاً للمطاوعة، لذلك نقول:

وَاخْتُصَّ بِالْعِلاَجِ فَهُوَ انْصَرَمَا ... مِنْ أَجْلِ ذَاكَ خَطَّأُوا مُنْعَدِمَا

لا يقال: علمته فانعلم، ولا فهمته فانفهم، ولا عَدَمتُه فانعدم، وإنما يقال: عُدِم، شرحته فانشرح، هذا الصدر أيضًا ما يأتي، أمر معنوي، إذا كان الأثر لا يُدرَك بالحس فهو أمر معنوي، وانبساط الوجه هذا أثر لما في النفس، ليس هو عينه، الذي إذا قيل انشرح صدره فحصل انبساطٌ في الوجه الانشراح ليس هو الذي في الوجه، وإنما الذي في القلب والصدر. إذاً نقول: الأول: اِنْفَعَلَ، وله معنى واحد وهو المطاوعة. (والثاني افتعل) يعني الوزن (الثاني) الذي يكون خماسياً ما كان على زنة (اِفْتَعَلَ) بزيادة همزة الوصل في أوله والتاء بين الفاء والعين، اِفْتَعَلَ نحو اِجْتَمَعَ، أصله جَمَعَ، فزيدت عليه همزة الوصل في أوله والتاء بين الفاء والعين فقيل: اجتمع، اتصل أصله افتعل، اتَّصل افتعل اتقى أصله افتعل، كيف جاء اتصل وهو افتعل؟ أصله اِوْتَصَلَ، إذا وقعت الواو فاءً لافتعل تُقلب الواو تاءً فتُدغم في التاء، سيأتينا هذا في باب المعتلات، اِوْتَصَلَ على زنة اِفْتَعَلَ، وقعت الواو فاءً لافتعل، فوجب قلبها تاءً فأدغمت التاء في التاء، اتقى أصله اِوْتَقَى؛ لأن التقوى التاء هذه منقلبة عن واو، أصلها وقوى اتقى اوتقى، تقوى أصلها وقوى، قلبت الواو تاءً، وهنا في باب افتعل وقعت الواو فاءً في باب افتعل فوجب قلبها تاءً فأدغمت التاء في التاء. الحاصل أن اتقى واتصل واضطرب واصطلم هذه كلها من باب افتعل مما زيد فيه حرفان همزة الوصل في أوله والتاء بين الفاء والعين، باب افتعل يرد لخمسة معان، انفعل له معنى واحد وهو المطاوعة، باب افتعل له خمسة معانٍ:

الأول: يأتي للمطاوعة، إذاً قبول تأثير الغير، ويطاوع الثلاثي سواءٌ كان دالاً على العلاج أم لا، يعني لا يُشترط أن يكون دالاً على المعالجة الحسية، بل هو عام جَمَعْتُهُ فاجْتَمَعَ، أيضاً غَمَمْتُه فاغْتَمَّ، هنا لا يشترط أن يكون الأثر حسياً، وإنما ينبغي أن يكون أو الذي يُشترط أن يكون افتعل مطاوعاً لفعل الثلاثي، جمعته هذا فعل الثلاثي وهو متعدي فاجتمع، إذاً جَمَعْتُهُ جَمَعْتُ المالَ مثلاً فاجتمع، إذًا قَبِلَ الجمع قَبِلَ التأثير تأثير الغير، غَمَمْتُه فاغتم أدخلت عليه الغم مثلاً فاغتم، يعني فقبل، وهذا في الغالب يكون في غير

العلاجيات. إذاً المعنى الأول أن يكونَ للمطاوعة، سواء كان لاً على العلاج أم لا، ويأتي أيضًا في باب أَفْعَلَ، أَنْصَفْتُهُ فَانْتَصَفَ، جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ هذا من باب فعل، يعني وقع مطاوعاً لفَعَلَ، أما أَنْصَفْتُهُ فانتصف نقول: هذا من باب اَفْعَلَ، مثل أَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ، اِنْفَعَلَ يقع مطاوعاً لباب أَفْعَلَ، واجتمع أيضاً يقع مطاوعاً لباب أَفْعَلَ، أَنْصَفْتُهُ فَانْتَصَفَ، كذلك يقع مطاوعاً لباب فَعَّلَ، قَرَّبْتُهُ فَاقْتَرَبَ. إذاً يقع باب اجتمع باب افتعل لمطاوعة فَعَلَ الثلاثي، ويقع مطاوعاً لباب أَفْعَلَ، ويقع مطاوعاً لفَعَّلَ مُشدد العين، قرّبته فاقترب.

المعنى الثاني الذي يرد له اِفْتَعَلَ: اتخاذ فاعله ما تدل عليه أصول الفعل، يعني المصدر، اشتوى على وزن اِفْتَعَلَ، ما المراد باشتوى؟ يعني اتخد شواءً، اكتال يعني اتخذ كيلاً. إذاً دل افتعل على أي شيء؟ على المصدر الذي فعله الفاعل، إذا قيل: اشتوى، اختتم يعني اتخذ خاتماً، اتزن يعني اتخذ ميزاناً. إذاً يرد المعنى الثاني لافتعل: اتخاذ فاعله ما يدل عليه أصل فعله وهو المصدر، اتخاذ الفاعل للمصدر الذي اشتق منه افتعل، إذا قيل: اشتوى، هذا مأخوذ من الشواء، فمادة اشتوى أو صيغة اشتوى دلت على أن الفاعل قد اتخذ المصدر، وهذا واضح بيّن، اختتم يعني اتخذ خاتماً.

المعنى الثالث الذي يرد له افتعل: التشارك يعني المشاركة، اختصم زيد وعمرو يعني تشاركا في الخصام، اجتور زيد وعمرو، اشتور زيد وعمرو، يعني تشاركا في أصل المادة، وهذا مثل بابِ فَاعَلَ، قلنا هناك ضارب زيد عمرًا، ولكن ثَمَّ فرقٌ بين البابين، اختصم زيد وعمرو يُسند كل من الاسمين إلى الفعل صراحة؛ لذلك كل منهما مرفوع اختصم زيد وعمرو، حصل الفعل من زيد وحصل الفعل من عمرو، وكل منهما مرفوع، يعني أضيف أو أسند إليه الفعل صراحة إلى الاسمين، أما هناك أضيف، ضَارَبَ زيد عمرًا أضيف ضاربَ إلى زيدٍ صراحةً وإلى عمرو ضمناً، هذا الفرق بينهما، ضمناً يعني هو في المعنى فاعل، وأما في اللفظ مفعولٌ به؛ لذلك نُصب دليلاً على أنه مفعولٌ به وإن كان فاعلاً ضمنا، أما اختصم زيد وعمرو فهنا نقول: أسند اختصم إلى زيد وعمرو في الظاهر وليس عندنا فاعل هنا ضمناً. إذاً المعنى الثالث: التشارك.

المعنى الرابع: التصرف باجتهادٍ ومبالغة، اكتسبتُ المال، اكتتبت الكتاب، اكتسبتُ المال، مجيئها على زنة اِفْتَعَلَ يدل على أن ثَمَّ اجتهاد ومبالغة في العمل في تحصيل المال، من أين أخذناه؟ من مادة افتعل؛ لأن افتعل تدل على أي شيء؟ على التصرف باجتهاد ومبالغة في العمل، يعني سعي حثيث في إيجاد العمل يؤتى به على زنة افتعل، اكتسب،

وبعضهم يفصل بين قوله تعالى {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} (البقرة:286) لهذا المعنى كسبت اكتسبت العمل الطاعة مجرد حصول النية لا يُشترط فيه أن يكون باجتهاد ومبالغة، بل يثبت الأجر بمجرد النية، وليس فيها كبير عمل، أما اكتسب فهذا يثبت الإثم بوجود المبالغة والجهد.

الخامس: الدلالة على الاختيار، يعني يأتي افتعل مراداً به الدلالة على الاختيار، اصطفى، انتقى، اجتبى، اختار، انتخب، انتحب، هذه كلها تدل على الاختيار. هذا هو المعنى الخامس. إذاً خمسة معاني لافتعل، إذا وجد افتعل في كلام ما فلابد أن يكون واحدًا من هذه المعاني الخمسة: المطاوعة، اتخاذ فاعله ما تدل عليه أصول الفعل، التشارك، التصرف باجتهاد، الدلالة على الاختيار.

(والثاني افتعل افعلّ) الثالث من الأوزان التي يأتي عليها الخماسي افعلّ، افعلّ هذا بزيادة همزة الوصل في أوله وتضعيف لامه افعلّ، وهذا خاصٌ بالألوان والعيوب؛ ولذلك لا يكون إلا لازماً، احمرّ أصله حَمِرَ هذا لون، احمرَّ اصفرّ اسودّ اعورّ اعمشّ، هذه تدل على الألوان، وتدل على العيوب؛ – لذلك لا يكون إلا – اعورّ من عورّ، اعورّ افعلّ، اعمشّ هذا من العَمَش، إذاً افعلّ لا يكون إلا لازماً، ويجيء من الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لغرض واحد وهو قصد المبالغة فيها، حَمِرَ يدل على اتصاف الشيء باللون الأحمر، أما احمرّ يدل على المبالغة في اتصاف الشيء باللون.

الرابع: (كَذَا تَفَعَّلاَ)، (كذا) هذا خبر مقدم، و (تفعل) مبتدأ مؤخر قصد لفظه، والألف للإطلاق، (كَذَا تَفَعَّلاَ) أي مثلُ ما سبق من كون انكسر وافتعل وافعلّ من أوزان الخماسي كذلك تَفَعَّلَ، تَفَعَّلَ هذا بزيادة التاء في أوله وتضعيف عينه فهو ثلاثيٌ مزيد بحرفين، (تَفَعَّلاَ نحو تكلّم) تَعَلَّمَ، تصبَّر، تَحَلَّمَ، إلى آخره، ويرد لستة معانٍ:

أولها: مطاوعة فَعَّلَ، والمطاوعة: قبول تأثير الغير، خرجّته فتخرّج، أدّبته فتأدّب، علّمته فتعلّم، هذّبته فتهذّب، إذاً يكون مطاوعاً لباب فَعَّلَ، أدّبته فتأدب، يعني قُبِلَ التأديب هذا هو قبول تأثير الغير وهو معنى المطاوعة.

المعنى الثاني: التَّكلف، يعني حصولُ المطلوبِ شيئاً بعد شيء، علّمته فتعلّم، لذلك مثّل له (كذا تفعّلا نحو تعلّم)، و (تعلّم) هنا من باب تفعَّلَ يدل على حصول المطلوب شيئاً بعد شيء، تصبّر، تحلّم، إنما العلمُ بالتعلُّم، والحلمُ بالتحلُّم، يعني يحصل المطلوب شيئاً بعد شيءٍ إلى آخره.

الثالث: الاتخاذ، يرد تَفَعَّلَ مراداً به الاتخاذ، ومعنى الاتخاذ: الدلالة على أن الفاعل قد اتخذ المفعول فيما يدل عليه الفعل، توسّدتُ يدي، توسّد يدي، يدي مفعولٌ به، دلت الصيغة توسد على أن الفاعل قد اتخذ المفعول به وهو اليد ما دل عليه أصل الفعل وهو كونه وسادة، يعني اتخذ يده وسادةً، الدلالة على أن الفاعل قد اتخذ المفعول به فيما دل عليه أصل الفعل، توسد يدل على الوسادة اتخاذ الشيء وسادة، أين المفعول به؟ يدي، إذاً اتخذت يدي وسادة. المعنى الرابع: التجنب، يعني أن تدل الصيغة على أن الفاعل قد ترك أصل الفعل، تأثّمت يعني تركتُ الإثم، «فأخبر بها معاذٌ تأثّماً» يعني خروجاً من الإثم، ترك الإثم، تحرّجتُ أي تركتُ الحرج، تهجّدتُ أي تركتُ الهجود وهو النوم.

الخامس: الدلالة على أن الفعل حصل مرة بعد أخرى، تجرّعتُ الدواء، يعني حصل شرب الدواء مرة بعد مرة، تفهّمت المسألة، يعني حصل فهم المسألة شيئاً بعد شيءٍ، تحسّيتُ الماء، يعني حصل شرب الماء شيئاً بعد شيءٍ.

السادس: الطلب، تدل صيغة تَفَعَّلَ على الطلب، تكبّر يعني طلب أن يكون كبيراً، تكبر إذا طلب أن يكون كبيراً، تَعَظَّمَ إذا طلب أن يكون عظيماً، تيقَّن إذا طلب أن يكون الخبرُ مثلاً يقيناً، تثبّت إذا طلب أن يكون الشيء ثابتاً أو مُتثبتاً فيه.

وقد يجيء تفعَّلَ موافقاً لفَعَّلَ، يعني فَعَّلَ وتَفَعَّلَ يكونا بمعنى واحد، تَوَلَّى ووَلَّى ليس بينهما فرق، فصار تَفَعَّلَ مؤدياً لمعنى فَعَّلَ. هذه ستة معانٍ تأتي لتَفَعَّلَ.

(وَزِدْ تَفَاعَلاَ) هذا هو الوزن الخامس، زد أيها الصرفي على ما سبق (تفاعلا)، تفاعلا هذا ثُلاثي الأصول زيد عليه كم حرف؟ اثنان، لكن ذكر الناظم كم هنا؟ ثلاثة، والألف الأخيرة للإطلاق، إذاً تَفَاعَلَ بزيادة التاء في أوله والألف بين الفاء والعين، إذاً هذا تفاعلَ خماسيٌ مزيد فيه، أشهر معانيه ثلاثة، يرد لمعانٍ عديدة، لكن أشهرها وأكثرها استعمالاً في لغة العرب ثلاثة: أولاً: الدلالة على المشاركة، مشاركة اثنين فأكثر، تقاتلَ زيد وعمرو وبكرٌ، إذاً حصلت المشاركة في أصل الفعل المصدر وهو القتل، إذاً دل تفاعلَ على المشاركة في أصل الفعل الثلاثي صراحةً، صراحةً إذا كان الكل مرفوعاً، وإذا كان ضمناً لابد أن يكون الذي أحدث الفعل منصوباً في اللفظ، مثل ضارب زيد عمراً، نقول: كل منهما أحدث، لكن زيد صراحةً وعمراً ضمناً، لماذا؟ لكونه منصوباً في اللفظ، وهنا أو المثال السابق اختصم زيد وعمرو حصلت المشاركة صراحة؛ لأن كل منهما مرفوع وليس عندنا منصوب، تضارب زيد وعمرو وخالدٌ هنا أسند إلى المرفوعات، فنقول: هذا حصلت المشاركة صراحة، يعني كل منهما أسند إليه الفعل صراحةً، ليس عندنا ما يدل على الفاعل ضمناً كما هو في باب ضارب زيد عمراً. إذاً

المعنى الأول الذي يدل عليه تفاعل: المشاركة بين اثنين فأكثر في أصل الفعل الثلاثي صراحة، تخاصم زيد وعمرو، فرق بين تخاصم واختصم، اختصم من باب افتعل، وتخاصم من باب تفاعل، تشارك محمد وخالد إلى آخره.

المعنى الثاني: التكلف، يدل تفاعلَ على التكلف، والمراد به: الدلالة على أن الفاعل يُظهر الفعل وليس متصفاً به في الحقيقة، أن الفاعل يُظهر الفعل وليس متصفاً به في الحقيقة، تجاهل على وزن تَفَاعَلَ، هل هو جاهلٌ؟ لا، إنما تستخدم هذه الصيغة في الدلالة على أنه يُظهر الجهل وليس بجاهلٍ في الحقيقة، تغافلَ، تناوم، تكاسلَ، نقول: هذه تدل على أن الفاعل قد انتسب إلى أصل الفعل ولم يكن قائماً به في الحقيقة.
الثالث: المطاوعة، مطاوعة فاعل، باعدتُ زيداً فتباعد، فتباعد هذه مطاوعة لباعد، إذاً وقع تفاعل مطاوعاً لباب فاعل، واليته فتوالى، تابعته فتتابع. هذه ثلاثة معانٍ لتفاعلَ، إذاً الخماسي يأتي على خمسة أوزان: انفعل، الثاني: افتعل، الثالث: افعلَّ، الرابع: تَفَعَّل، الخامس: تفاعلَ، هذا الخُماسي الذي أصله ثلاثة حروف وزيد عليه حرفان. قال الناظم:
ثُمَّ السُّدَاسِيْ استَفْعَلاَ وَافْعَوْعَلاَ ... وَافْعَوَّلَ افْعَنْلَى يَلِيهِ افْعَنْلَلاَ

انتقل إلى بيان النوع الثالث من أنواع الثلاثي المزيد، وهو ما زيد عليه ثلاثة أحرف فصار المجموع ستة، ولا يزيدُ الفعل المزيد فيه على ستة أحرف، وهذه أوزانها على ما ذكرها الناظم هنا ستة: الأول: استَفْعَلاَ. (ثُمَّ السُّدَاسِيْ) (ثُمَّ) للترتيب الذكري، يعني تنبه على أن حق مدخولها أن يكون تابعاً لمتبوعها، يعني يذكر بعد متبوعها، ما هو المتبوع؟ الخماسي، السداسي تابع، (السداسي) هذا أيضاً فيه شذوذ؛ لأن الأصل فيه نسبة إلى ستة بكسر السين، السداسي: هو الفعل الثلاثي الذي زيد عليه ثلاثة أحرف فصار المجموع ستة أحرف، (استَفْعَلاَ) زيد عليه الألفُ والسينُ والتاء، وهذه سيأتينا إن شاء الله معاني استَفْعَلَ (لسين الاستفعال) سيأتي في فصل الفوائد، استَفْعَلَ نحو اسْتَخْرَجَ، اسَتْغَفَرَ، اسَتْحَجَرَ، إلى آخره سيأتينا معانيه إن شاء الله.
الثاني: (افْعَوْعَلاَ) اغدودن، (افْعَوْعَلَ) اخشوشن، اخلولق، اعشوشب، (افْعَوْعَلَ) فيه ثلاثة أحرف زائدة: همزة الوصل، والواو، وإحدى العينين، اعشوشب إحدى الشينين، وفيهما خلاف هل هي الأولى أم الثانية؟ على الخلاف السابق، اعشوشب أصلها عَشِبَ، زيدت عليه الهمزة في أوله والواو اِعْشَو والشين الثانية مثلاً، والباء كما هي

صار اعشوشب على وزن افْعَوْعَلَ، وهذا لا يكون إلا لازماً. وهذه المباني السداسي كلها تدل على المبالغة إلا استفعل، كلها تدل على زيادة المعنى في موصوفها إلا استفعل، افْعَوْعَلَ نحو اغدودن، واعشوشب، واخلولق، واخشوشن.

الثالث: (وَافْعَوَّلَ) – افْعَوْعَلاَ هذا قلنا: اخشوشن لا يكون إلا لازماً – نعم (افْعَوَّلَ) هذا بزيادة الهمزة همزة الوصل والواوين، الواو المُشددة حرفان فصار المجموع ستة أحرف، (افْعَوَّلَ) نحو اَجْلَوَّزَ، أصله جَلَزَ، إذا دام في المسير بسرعة يعني، صار يُسرع في المشي، يقال: اجلوَّز، واعلوَّق البعيرَ ركبَهُ بغيرِ سرجٍ، اعلوق واَجْلَوَّزَ. إذاً افْعَوَّلَ زيدت فيه الهمزة والواوان، يعني الواو المشددة، وهذا الباب لايكون إلا لازماً نحو اَجْلَوَّزَ.
(افْعَنْلَى) هذا زيدت فيه الهمزة والنون والياء الأخيرة، أصله سَلَقَ مثلاً، (افْعَنْلَى) اسلنقى أخره ياء، اسلنقى أصله اسنلقيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، إذاً اسلنقى افْعَنْلَى هذه آخرها ياء فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا لا يكون إلا لازماً.
(يَلِيهِ افْعَنْلَلاَ) كاقعنسس، يعني بابه اقعنسس، أصله قعس، يعني دخل ظهره وخرج صدره، اقعنسس زيدت فيه الهمزة والنون وإحدى السينين، (افْعَنْلَلاَ) الألف الهمزة همزة الوصل والنون وإحدى اللامين الأولى أو الثانية على الخلاف، بابه اقعنسس، أصله قعس زيدت الهمزة والنون اقعنسسا إحدى السينين، هل هي الأولى أو الثانية؟ فيه خلاف. إذاً (افْعَنْلَلَ) هو الباب الخامس من أبنية السداسي.
الباب السادس والأخير قال:
وَافْعَالَ مَا قَدْ صَاحَبَ الَّلاَمَينِ ... .

(وَافْعَالَ) أصله افعالّ، افعلّ افعالّ هو نفسه، احمّر تزاد الألف بين العين واللام المشددة فيقال احمارّ، لما خفف في الوزنِ من أجل الوزن (وافعال) قال: (ما قد صاحب اللامين) (ما) هذه ظرفية مصدرية، يعني مُدةَ مُصاحبة افعال (اللامين)، يعني ذو اللام المضعفة افعالّ نحو احمارّ، احمرّ افعّل، هو نفسه افعلَّ زيدت الألف بين العين واللام المشددة فقيل: افعالّ، وهو أيضاً خاصٌ بالألوان؛ لذلك لا يكون إلا لازماً، احمارّ، اصفارّ، اخضارّ، (وَافْعَالَ مَا قَدْ صَاحَبَ الَّلاَمَينِ) (وافعال) يعني الوزن السادس الذي يكون عليه السداسي مما زيد على أصول الثلاثي ثلاثة أحرف (ما قد صاحب اللامين) مُدة مصاحبة افْعَالّ (اللامين)، يعني ذو اللام المشددة في آخره المضعفة، هذه هي

أوزان الفعل السداسي، كم؟ ستة أوزان: استَفْعَلَ، افْعَوْعَلَ، افْعَوَّلَ، افْعَنْلَى، يليه افْعَنْلَلَ، افْعَالَّ بتشديد اللام. ثم انتقل إلى بيان المزيد الرباعي الكلام عليه قليل، قال:

.... زَيْدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ

هذا هو النوع الثاني من المزيد. المزيد نوعان: مزيد على الثلاثي، وهو ثلاثة أنواع، مزيد على الرباعي وهو نوعان، وتحته ثلاثة أبواب، مزيد الرباعي نوعان: سداسي، وخماسي، هو أربعة أحرف، إما أن يُزاد عليه حرفٌ واحد فيصير خماسياً، وإما أن يُزيد عليه حرفان فيصير سداسياً، ولا يمكن أن يُزاد عليه ثلاثة أحرف، لماذا؟ لأنه ليس عندنا سباعي، إذاً خُماسي وسُداسي. (زَيْدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى نَوْعَيْنَ) (زَيْدُ الرباعي) (زيد) كما قلنا في زيد الثلاثي، يعني مزيدُ الفعل (الرباعي)، أبواب المزيد (الرباعي) كائنة (على نوعين) على قسمين، يعني محصورة في بابينِ في قسمين، (زيدُ الرباعي) مبتدأ على حذف مضاف، يعني أبوابُ المزيد الرباعي أو الفعل الرباعي المزيد فيه، (على نوعينِ) جار ومجرور مُتعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، كائنة (على نوعين) على قسمينِ، (ذي ستةٍ) يعني الأول السداسي، هذا بدل مُفصّل من مُجمل، (نوعين) هذا فيه إجمال فيه إبهام، (ذي) هذا مجرور بمعنى صاحب؛ لأنه من الأسماء الخمسة أو الستة أو السبعة أو الثمانية وصلت إلى الثمانية، (ذي ستةٍ) يعني صاحبِ الستة الأحرف وأصله رباعي، إذاً زيد عليه حرفان، نحو (افْعَلَلَّ) اقْشَعَرَّ، (افْعَنْلَلَ) احرنجم، هذان بابان بناءان للفعل السداسي الذي أصله رُباعي فزيد عليه حرفان، يأتي على زنة اِقْشَعَرَّ، افْعَلَلَّ اطمأنَّ، اشمأزَّ، هذا زيد فيه الهمزة في أوله واللام الأخيرة التضعيف؛ لأن أصله فَعْلَلَ على أربعة أحرف، فزيد عليه حرفان صار سداسياً، الهمزة في أوله واللام في آخره، نحو اشمأزَّ، اقشعرَّ، اطمأنَّ، ولا يكون إلا لازما؛ لأنه يدل على المبالغة، اطمأنَّ فيه المبالغة في حصول الاطمئنان، اشمأزَّ فيه حصول النفرة ونحوها، (افْعَنْلَلاَ) أيضًا هذا لا يكون إلا لازماً، احرنجم، أصله حرجم، حرجمت الإبل إذا اجتمعت، حرجم على وزن فَعْلَل، زيد فيه حرفان الهمزة همزة الوصل والنون، صار احرنجم افْعَنْلَلَ، أصله من مادة الاجتماع، حرجمت الإبل إذا اجتمعت، هذا لا يكون إلا لازماً، ويكون مطاوعاً لباب فَعْلَل.

.... ثُمَّ الخُمَاسِيْ وَزْنُهُ تَفَعْلَلاَ

(ثم) هذا أراد بها العطف وليس الترتيب؛ لأن حق الخماسي أن يذكر قبل السداسي، ولكن للنظم هنا قدّم وأخّر، (ثم الخماسيْ) بالتسكين للوزن (وزنه تَفَعْلَلَا)، يعني له بابٌ

واحد (وزنه تفعللا)، لماذا؟ لأنه رباعي فزيد عليه حرفٌ في أوله وهو التاء، ولا يكون إلا لازماً مطاوعاً لفَعْلَلَ، دحرجتُه فتدحرجَ، بعثرته فتبعثرَ، دعفقتُ الماء فتدعفقَ. إذاً الرباعي المزيد فيه نقول: على نوعين: إما أن يكون سداسياً، وإما أن يكون خماسياً؛ لأنه بالعقل لا يمكن أن يزاد عليه إلا حرفٌ أو حرفان، إن زيد عليه حرفان فهو سداسي وله بناءان: افْعَلَلَّ وافْعَنْلَلَ، وكلاهما لازمان لا يكونان متعديين. الخماسي له وزن واحد وهو تَفَعْلَلَ، نحو تَدَحْرَجَ.

وبهذا نكون قد انتهينا من المزيدِ فيهِ بنوعيهِ، وغداً إن شاء الله نبدأ في الفصل الثاني.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

عناصر الدرس

* باب المصدر ومشتقاته.
* بيان أن الأصل المصدر للفعل والمشتقات.
* الإشتقاق وكيفيته.

بسم الله الرحمن الرحيم

باب المصدر وما يشتق منه

انتقل الناظم رحمه الله تعالى بعد أن بين لنا فعل الثلاثي المجرد وأوزانه في الماضي والمضارع، والفعل الرباعي المجرد ووزنه في الماضي والمضارع، وكذلك بين لنا المزيد الثلاثي المزيد والرباعي المزيد، انتقل إلى عقد باب ليبين لنا المشتقات المصدر والمشتقات، فقال رحمه الله تعالى:

(باب المصدر وما يشتق منه) هذا الباب كما ترى (باب المصدر) إذاً مضاف ومضاف إليه، وقد تمت الفائدة به، ومن المعلوم أن الكلام لا يتم إلا بتركيب لابد أن يكون مركباً، الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع. لابد أن يكون مركباً، والمراد بالتركيب الذي هو قيد الكلام: التركيب الإسنادي لا التركيب الإضافي، وهنا (باب المصدر وما يشتق منه) عطف على المصدر، (باب المصدر) إذاً مضاف ومضاف إليه، تركيب إضافي وقد حصلت الفائدة به. إذاً لا بد أن يكون ثَّم محذوف، لابد أن يكون في الكلام محذوفًا، لماذا؟ لأن الفائدة حصلت التي هي الفائدة التركيبية، الفائدة الكلامية، الفائدة التامة، والفائدة التامة تستلزم التركيب الإسنادي، فإذا وجدت الفائدة التامة لابد أن تكون ثمرة التركيب الإسنادي، وعندنا تركيب إضافي، إذاً لابد من التقدير فأصل

التركيب: هذا باب المصدر، هذا المبتدأ أو باب خبر حصلت الفائدة بالتركيب الإسنادي، إذاً الحذف جائز والتقدير واجب، في مثل هذه التراكيب لابد من التقدير؛ لأجل تصحيح النظم، ويجوز بعد ذكره أن يحذف هذا باب، (باب) هذا يجوز فيه الرفع والنصب والجر كما سبق مراراً في الشروحات السابقة، أما الرفع فله وجهان: إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف هذا بابُ المصدر، ها: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، (بابُ) خبر المبتدأ، (باب) مضاف، والمصدر مضاف إليه هذا الوجه الأول. الوجه الثاني في الرفع: أن يكون (باب) مبتدأ، وخبره محذوف وهو الجملة الإسمية، تقديره: باب المصدر هذا محله، (باب) مبتدأ وهو مضاف، و (المصدر) مضاف إليه، هذا محله مبتدأ وخبر والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. إذاً الرفع فيه وجهان: إما أن يكون مبتدأ لخبر محذوف، أو أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف. وأيهما أولى مع جواز الوجهين؟ أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف؛ لأنه إذا دار الكلام على أن يكون المحذوف هو المبتدأ أو الخبر مع جواز كلٍ فالأولى عند البيانيين أن يكون المبتدأ هو المحذوف، لماذا؟ لأن أصل التركيب المبتدأ والخبر أن المبتدأ يكون معلوماً عند المخاطَب] والخبر يكون مجهولاً، وحذف المعلوم أولى من حذف المجهول؛ لأن الخبر حكم والحكم الأصل فيه أنه مجهول، الأصل في المخاطب أن يكون جاهلاً للحكم، فلذلك نقول: الأولى أن يكون المبتدأ هو المحذوف، هذه نكتة بلاغية إذا دار الأمر بين أن يكون المبتدأ هو المحذوف أو الخبر فنقول: الأولى جعل المبتدأ هو المحذوف؛ لأنه في الأصل معلوم عند المخاطب، والحكم إنما جيء به لبيان المجهول؛ لذلك المبتدأ يعتبر توطئة لذكر الخبر. هذا الوجه الأول وهو الرفع.

الوجه الثاني: النصب (بابَ)، النصب وهذا يكون إعرابه على أنه مفعول به لفعل محذوف اقرأ (بابَ المصدر)، (بابَ) إذًا نقول: مفعول به، والعامل فيه محذوف جوازاً؛ لأنه معلوم من السياق (بابَ المصدر)، يعني اقرأ (باب المصدر).

الوجه الثالث: الجر وهذا على رأي الكوفيين، (بابِ المصدر) يعني انظر في (بابِ)، فحُذف المتعلِّق مع متعلَّقه شذوذاً عند البصريين وجائزًا عند الكوفيين.

وَعَدّ لاَزِماً بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَقْلاً ....

عند البصريين إذا حذف حرف الجر وبقي الاسم المجرور يجب أن ينصب على نزع

الخافض، قال: (وعدِّ لازماً بحرف جر وإن حذف) يعني حرف الجر (فالنصب للمنجر نقلاً) يعني منقولاً، (نقلاً) مصدر بمعنى اسم المفعول، يعني منقولاً عن العرب هو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه، وعليه لا يصح أن نقول: (بابِ)، ثم نحذف حركة الكسر التي أحدثها الحرف المحذوف، فنقول (بابَ) على أنه منقول من الجر، لماذا؟ لأنه سماعي، والسماعي يوقف عنده ولا يقاس عليه غيره. إذاً هذه ثلاثة أوجه من جهة الإعراب (باب المصدر وما يشتق منه)، تُحكى في كل باب في كل فن كلما مرّ عليك كتاب أو باب فتعربها بهذه الأوجه الثلاثة، بعضهم يجوِّز التسكين (بابْ المصدرُ وما يشتق منه) لكن هذا فيه ضعف. (باب) أصله بَوَب من جهة اللفظ الألف هذه منقلبة عن واو، والدليل على أنها منقلبة عن واو التصغير والجمع،

وَصَغِّرِ البَابَ فَقُلْ بُوَيْبُ ... .

إذاً بويب تصغير (باب) على وزن فُعيل، رجعت الواو التي انقلبت ألفاً، لِمَ؟ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فهذه الألف في (باب) منقلبة عن واو، فنقول: (باب) أصله: بَوَب، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فلمَّا قيل: بويب، لم ينفتح ما قبلها، فزالت العلة فرجعت إلى أصلها فقيل: بويب، مع أنها متحركة فُعيل، أليس كذلك؟ بويب مفتوحة الواو تحركت، لِمَ لَمْ تقلب مع كونها تحركت في باب بوَب وانقلبت؟ نقول: هنا وجد جزء العلة وهو كون الواو متحركة، ولم تتم العلة وهو كون ما قبلها مفتوحاً تحركت الواو وانفتح، تحركت الواو بأي حركة كسرة أو فتحة أو ضمة، أما ما قبلها لابد أن يكون مفتوحاً، تقول: تحركت الواو لذلك نطلق ولا نقيد نوع الحركة، وانفتح ما قبلها يعني على خصوص الحركة، بويب تحركت الواو ولم ينفتح ما قبلها فبقيت على أصلها، كذلك أبواب

لِأَنَّ بَاباً جَمْعُهُ أَبْوَابُ ... .

إذاً (باب) نقول: الألف هذه منقلبة عن واو بدليل تصغيره على بويب، وجمعه على أبواب وبيبان وأبوبة. له ثلاثة جموع: أبواب وهذا هو القياسي، وبيبان وأبوبة وهذا سماعي.

الباب له معنيان: معنى لغوي ومعنى اصطلاحي. المعنى اللغوي: المدخل إلى الشيء، المدخل مفعل يعني مكان الدخول، سيأتينا مفعل أنه صالح للحدث واسم المكان

والزمان في بعض الأحوال. إذاً المدخل للشيء مكان الدخول، أو يعبر بعضهم بأنه فرجة في ساتر يُتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه. فرجة في ساتر مثل هذا الجدار فرجة، يعني فتحة، فرجة في ساتر هذا ساتر الجدار وهذا ساتر، فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه من خارج إلى داخل هذا هو الأصل؛ لذلك يقولون: استعمال الباب في الأجرام في الأجسام حقيقة، وفي المعاني مجازاً على من يرى المجاز. أما في الاصطلاح عندهم: فهو ألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة. (باب) ألفاظ مخصوصة، ما هي هذه الألفاظ؟ نقول: هذه تُخصَ باعتبار المعاني، ما الذي يقيد المعاني؟ هو المضاف إليه، فإذا قلت: باب نقول: استعماله عند أصحاب الاصطلاح أصحاب التصانيف استعماله في كونه ألفاظاً مطلقاً تدل على أي شيء؟ نقول: المضاف إليه هو الذي يقيدها، إن قلت باب العام، نقول: إذاً هذه لألفاظ تدل على معانٍ، ما هي هذه المعاني؟ ما يتعلق بمسائل العام من جهة تعريف العام وألفاظ العموم ..... الخ، (باب) إذاً ألفاظ مخصوصة، ما هي هذه الألفاظ المخصوصة؟ ما يتعلق بألفاظ العام وحَدِّه، ومعناه لغة واصطلاحاً، وصيغ العموم والمسائل التي تذكر في ذلك الباب. ما الذي قيد هذه الألفاظ العامة؟ المعاني، من أين أخذناها؟ من المضاف إليه، فهنا مثلاً نقول (باب) ألفاظ مخصوصة ما هي هذه الألفاظ؟ نقول: متعلقة بالمصدر، المصدر هذا له ألفاظ تعبر عن المعاني التي في النفس أريد أن أعرف المصدر، أريد أن أبين أقسام المصدر هل أعبر عن المصدر وأقسامه بألفاظ العموم والخصوص أم بألفاظ خاصة؟ بألفاظ خاصة، إذاً ألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة، المعاني المخصوصة هي التي أريد أن أبينها لك سواء كان في كتاب الطهارة في كتاب المياه ... الخ، هذه معان تقوم في النفس، إذاً معاني خاصة ليست عامة، أريد أن أعبر عنها بألفاظ تخص الدلالة على هذه المعاني، ولا أعبر بألفاظ عامة تدل على شيء مغاير لما في النفس. إذاً ألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة. يقيدها المضاف إليه هذا من جهة الحد الاصطلاحي. إذاً له معنى لغوي ومعنى اصطلاحي. (بابُ المصدر) باب مضاف، والمصدر مضاف إليه.) المصدر) مفعل، زنة مفعل وسيأتينا المصدر الميمي أنه يكون على مفعِل ويكون صالحًا للحدث واسم المكان واسم الزمان، المصدر أصلاً في اللغة اسم لمحل صدور الشيء، قيل المصدر في الأصل: اسم للموضع الذي تصدر عنه الإبل. المصدر في أصل الاستعمال اللغوي قيل جعله حقيقة عرفية: اسم للموضع المكان الذي تصدر عنه الإبل، قيل: سمي مصدراً لأن الإبل إذا انصرفت عن الماء روت صدورُها.

إذاً مصدر مَفْعَل من الصدور هذا في أصل استعمال أهل اللغة، أنه اسم للموضع الذي انصرفت عنه الإبل يسمى مصدراً، (حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَآءُ) [القصص:23] ثم نقله أئمة اللغة، إذًا صار حقيقة عرفية اصطلاحا خاصاً هذا هو النقل، الحقيقية العرفية أصلها النقل، يكون له استعمال في اللغة ثم يخصص أو يعمم، والغالب أنه يخصص، نقله أئمة اللغة وجعلوه اسماً للحدث الذي هو فعل الفاعل، القعود الجلوس الأكل الشرب هذه أحداث تصدر عن الفاعل، هي فعل الفاعل هو الحدث، جُعل المصدر اسماً لفعل الفاعل الذي هو الحدث، لم سمي فعل الفاعل مصدراً؟ قالوا: لأن الأفعال التي هي القعود والجلوس والنوم تصدر عن فاعلها. إذاً الرجل أو الفاعل نفسه هو محل لصدور الأكل والشرب والقعود والجلوس والنوم ..... الخ. واضحة علة النقل؟ نقول: المصدر في الأصل في استعمال أهل اللغة اسم للمكان الذي تصدر عنه الإبل، تشرب الماء ثم تمشي، نقول: المكان هذا مصدر في اللغة، نقله أئمة اللغة إلى الحدث، ما هو الحدث؟ فعل الفاعل، ما هو فعل الفاعل؟ الذي تراه أمر غير ملفوظ به، إلا إذا كان التكلم والقول واللفظ، كالقعود والجلوس، أنت الآن ترى جلوسي مثلاً هذا هو فعل الفاعل، أنا متصف بالجلوس، جلست الجلوس هذا لفظ الفعل الذي تراه هو فعل الفاعل، سمى مصدراً بعد نقله عن المعنى اللغوي، لم؟ لأن الجلوس الذي تراه صدر مني أنا. إذاً أنا محلٌ لصدور الحدث، فسمى مصدراً هذا يدل على أن المصدر أصلٌ للفعل، وأن المصدر سابق للفعل، وأن الفعل مشتق وفرع من المصدر، لماذا؟ لأنه لو كان فرعاً عن الفعل لسمي صادراً، وسمي الفعل مصدراً، قيل: ولم يقل أحدٌ بهذا أن الفعل يسمى مصدراً، والمصدر الذي هو الجلوس والأكل والشرب ... الخ يسمى صادراً، لم يقل به أحد، فدل على أن المصدر هو أصل الاشتقاق كما سيأتي. إذاً المصدر في اللغة: اسم لمحل صدور الشيء. أما في الاصطلاح: فهو الاسم الدال على الحدث فقط. ما هو الحدث؟ تقول: فعل الفاعل تعبر عنه بلفظه، اسم هذا اللفظ مصدر، إذاً مُسمى المصدر: لفظ، ما هو هذا اللفظ؟ اسم للحدث، إذا قيل: حقيقة الضرب، ما هي حقيقة الضرب؟ هل هو (ضَرْبٌ)؟ هذا لفظ هذا اسم، مسماه الذي تراه وتسمعه، هذا حدث ما ينطق ما يلفظ، إنما اسمه الضرب. إذاً الضرب مسماه ما تراه أو تسمعه، اسم الضرب المصدر، إذاً مدلول المصدر هو الحدث الضرب، مدلول الضرب هو الذي يصدر من الفاعل الذي تراه بعينك. إذاً نقول: المصدر في الاصطلاح: الاسم الدال على الحدث. إذاً عندنا دال ومدلول، ما هو الدال؟ المصدر، ما هو المدلول؟ الضرب مثلاً، الضرب ضَرْبٌ هذا فعْل مصدر، نقول: هذا فعل مصدر، ضرب مسمى، اسمه مصدر، مسمى الضرب الذي تراه، فليس ثَمَّ اتحاد بين اللفظ وبين المسمى في مثل هذه

التراكيب، هذا معنى دقيق يحتاج إلى تأمل. إذاً نقول: المصدر هو الاسم الدال على الحدث فقط. والحدث هو فعل الفاعل من قعود وأكل وشرب ونوم وجلوس وكتابة وقراءة وتلاوة وصلاة .... الخ، هذا هو الحدث، اسمها الذي يعبر عنها اسمه المصدر.

(باب المصدر وما يُشتق منه) هنا ماذا يريد أن يبين الناظم رحمه الله؟ قال: (باب المصدر) يعني يريد أن يبين لك أبنية المصدر؛ لأنه قال:

(من ذي الثلاث فالزم الذي سمع ...)

إذًا يريد أن يبين لك أبنية المصدر، إذاً لا بد من التقدير: بيان أبنية المصدر، لابد من التقدير عند الإعراب، تقول: (باب) مضاف، و (المصدر) مضافٌ إليه، عند حل التركيب من جهة المعنى لا يستقيم إلا على حذف مضاف، (باب المصدر)، المصدر ما هو؟ الاسم الدال على الحدث، إذاً ماذا يريد أن يبين الناظم؟ إذاً لا بد من التقدير: (باب بيان أبنية المصدر وما يشتق منه) يعني وبيان أبنية ما يشتق منه، (ما) اسم موصول يعني الذي بمعني الذي، (يشتق منه) وأبنية الذي يشتق منه، (يُشتق) هذا فعل مضارع مغير الصيغة، ونائبه ضمير يعود على (ما)، وذكَّره باعتبار لفظ (ما)؛ لأن (ما) في اللفظ مذكر، وفي المعنى هنا كما في التركيب مؤنث، يجوز أن يراعي المعنى ويجوز أن يراعي اللفظ، وهنا ذكَّر باعتبار اللفظ، (يشتق) قلنا: هذا فعل مضارع مصدره الاشتقاق، اشتق يشتق اشتقاقًا من باب افتعل يفتعل افتعالاً، اجتمع يجتمع اجتماعاً.

إذًا (يشتق) نقول: هذا فعل مضارع مصدره الاشتقاق، ما معنى الاشتقاق حتى نعرف ما هو الفرع عن المصدر؟ الاشتقاق له معنيان، عرفنا أنه مصدر لافتعل، إذًا له معنيان: المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، أما معناه اللغوي: فهو الاقتطاع، وقيل: أخذ شقّ الشيء، أي جانب منه، يقال قَعَدَ في شقٍّ من الدار، أي في ناحية منها وجانب منها.

أما في الاصطلاح فعرَّفوه: بأنه أخذُ كلمةٍ من أخرى لمناسبة بين الكلمتين في المعنى ولو مجازاً. هذا التعريف أخذ كلمة من أخرى، إذاً عندنا كلمة مأخوذ منها التي يعبر عنها الصرفيون بالمشتق منها، وعندنا كلمة مشتقة التي يعبر عنها بعضهم بالمأخوذ، إذاً عندنا مأخوذ ومأخوذ منه، وبعضهم يعبر مردود ومردود منه،

وَالاِشْتِقَاقُ رَدُّكَ اللَّفْظَ إِلَى ... لَفْظٍ وَأَطْلِقْ فِي الذِّي تَأَصَّلاَ

عبر بالرد، إذاً عندهم مردود ومردود إليه. أخذ كلمة من أخرى، إذاً عندنا أصل وعندنا فرع، عندنا مأخوذ ومأخوذ منه، أخذ كلمة من أخرى لمناسبة بين الكلمتين في المعنى،

إذاً لا بد أن يكون تناسب بين الكلمتين، والمراد بالتناسب هنا: التناسب العام الذي هو الحدث، أما خصوصيات كل كلمة مشتقة وما تتميز به عن غيرها فليس داخلاً في الشرط، إذاً لا بد أن يكون تناسب بين الكلمتين، ضربٌ ضَرَبَ أخذ كلمة من أخرى، (ضَرَبَ) أخذناها من (ضَرْبٌ) لمناسبة بين الكلمتين في المعنى (ضرْبٌ) يدل على الحدث وهو الضرب، (ضَرَبَ) يتضمن، لا نقول: يدل على الحدث مطلقا، نعم يدل، لكن ليست دلالة مطابقة، يعني من جميع الوجوه، (ضَرْبٌ) يدل على الحدث دلالة مطابقية، و (ضَرَبَ) يدل على الحدث دلالة تضمنية، لِمَ؟ لأن الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمن، جزؤه هو المصدر الحدث؛ لذلك عرفه ابن مالك بهذا:

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

(المصدر اسم ما سوى الزمان) اسم غير الزمان، (من مدلولي الفعل) ما هما مدلولا الفعل؟ الحدث والزمن، ما هو المصدر؟ (اسم ما سوى الزمان) يعني غير الزمان، إذاً هو الحدث، فنقول: (ضَرْبٌ) هذا مصدر، وضَرَبَ، أخذ كلمة من أخرى، أخذنا (ضَرَبَ) من (ضَرْب) لمناسبة بين الكلمتين في المعنى، ما هو المعنى؟ نقول: المعنى العام وهو ثبوت الضرب، نقول: (ضَرَبَ) يدل على شيء زائد على (ضرْب) وهو كون الضرب وقع في الزمن الماضي، هل هذه الدلالة مأخوذة من (ضَرْب)؟ نقول: لا، إذاً الاختلاف في جزء المعنى لخصوصية الصيغة لا ينافي أصل الاشتراط وهو التناسب في المعنى بين الكلمتين؛ لأننا نقول: لا بد في المشتق والمشتق منه أن يكون بينهما تناسب في المعنى، هل هنا تناسب في كل المعنى (ضَرَبَ) مع (ضَرْب)؟ الجواب: لا، إنما في القدر المشترك وهو الدلالة على الحدث، كون (ضَرَبَ) يدل على شيء زائد لا يدل عليه المأخوذ منه هذا لا ينفي الاشتراط، بل نقول: هذا دليل الاشتقاق، لِمَ؟ لأن فائدة الاشتقاق: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها. معانٍ مقصودة لا تحصل إلا بهذه الأمثلة. إذاً هذا هو التصريف، وهذا هو فائدة الاشتقاق، كون (ضَرَبَ) يدل على شيء وهو كلمة مأخوذة من (ضَرْبٍ) يدل على شيء لا يدل عليه الأصل، ولذلك الفرع يدل على الأصل وزيادة، هذه الزيادة هي التي ينفصل وينفك ويتميز بها عن الكلمة الأصلية. ولو مجازاً هذا على الخلاف هل الاشتقاق يكون في الحقائق فقط أو في المجاز؟ فيه نزاع، وذكره صاحب الحد هنا تبعاً وهو تعريف الشيخ الأمين الشنقيطي رحمه الله تبعاً لصاحب المراقي

وَالاِشْتِقَاقُ رَدُّكَ اللَّفْظَ إِلَى ... لَفْظٍ وَأَطْلِقْ فِي الذِّي تَأَصَّلاَ

(أطلق في الذي تأصلا) أراد به أن الأصل المأخوذ منه مطلقاً سواء كان حقيقة أو مجازاً، قيل: ناطق، هذا ما نوعه؟ اسم فاعل، مأخوذ من النُّطق وهو التكلم هذا حقيقة، نطقت الحال بكذا أو الحال ناطقة، الحال الهيئة الطبيعة وطبيعة الشخص نطقت بكذا، ترى الشخص وجهه مكفهر تقول: نطقت حاله بالغضب وكذا، هل تكلمت؟ لا، إنما المراد دلت حاله دلالة واضحة كدلالة التكلم باعتبار المتكلم، إذاً هو مجازاً، هل يصح أن يقال ناطقة مشتقة من النطق بمعنى الدلالة والأصل في النطق هو الكلام؟ هذا فيه نزاع، أثبته الشيخ الأمين الشنقيطي رحمه الله في نثر الورود (وأطلق في الذي تأصلا). إذاً نقول: الاشتقاق: هو أخذ كلمة من أخرى، إذاً عندنا كلمة مأخوذة وكلمة مأخوذ منها، لمناسبة بين الكلمتين هذه المناسبة تكون في المعنى، وقد تكون في اللفظ والحروف كما سيأتي، وإنما يذكر المعنى مع كون الاشتقاق الصغير يشترط فيه اللفظ ليدخل الاشتقاق الأكبر كما سيأتي، لمناسبة بينهما في المعنى إذاً إذا لم يكن بينهما مناسبة ولو اتفقت الحروف نقول: هذا لا يسمى اشتقاقًا عند أهل الاصطلاح كما سيأتي. ولو مجازاً لإدخال المجاز. الاشتقاق عند أصحابه ثلاثة أنواع: اشتقاق صغير، واشتقاق كبير، واشتقاق أكبر.

إذا أطلق الاشتقاق انصرف إلى الصغير وهو المعتبر عند أهل الصرف، أما الكبير والأكبر فهذان مبحثهما في كتب اللغة، أما الصغير فهو الذي يبحث عند الصرفيون، ما ضابط كلٍّ منها؟ نقول: الاشتقاق الصغير: هو ما كان التناسب بين الكلمتين – يعني المأخوذة والمأخوذة منها – ما كان التناسب بين الكلمتين في المعنى واللفظ وترتيب الحروف. لابد من ثلاثة أمور: لا بد من التناسب في المعنى، واللفظ، وترتيب الحروف. في المعنى المقصود به المعنى العام، أما خصوصية كل صيغة تدل على زيادة ليست في المصدر لا تنافي أصل الاشتراط، إذاً إذا لم يكن ثَمَّ مناسبة بين الكلمتين لا يسمى اشتقاقاً، قَتْلٌ ومَقْتَل، قَتْلٌ مصدر، وَمَقْتَلٌ مصدر ميمي، وكلاهما يدلان على شيء واحد، لا يصح أن نقول على قولٍ: مَقْتَل مُشتق من قَتْل، لماذا؟ لأن الشيء لا يناسب نفسه، بل هو هو، مدلول مقتل هو مدلول قَتْل، كيف يكون الشيء مناسباً لنفسه؟ المناسبة بين الشيئين تكون بالتغاير في أصل المناسِب والمناسَب، أما إذا كان مدلول اللفظين واحداً فلا يصح أن يوصف بكونه مناسباً لغيره؛ لأنه هو هو كما عبر الشيخ الأمين – رحمه الله –. إذًا قتل ومقتل نقول: ليس أحدهما مشتقا من الآخر. بان يبين

هل هو مشتق من بين الظرفية؟ نقول: لا، الحروف واحدة بين بان يبين، الألف هذه منقلبة عن ياء بين، إذاً باء وياء ونون، بين الظرفية كذلك باء وياء ونون، إذاً اتحدت الحروف والترتيب، هل هو اشتقاق؟ نقول لا، لماذا؟ لأن مدلول بان بمعنى ظهر، ومدلول بين بمعنى وسط، إذاً هل هما متحدان هل هناك مناسبة بين المعنى؟ الجواب: لا. إذاً لا يصح أن نقول: بان يبين مشتق من بين الظرفية وإن كان اللفظ وترتيب الحروف واحد، لماذا؟ لأنه يشترط في الكلمة المأخوذة والمأخوذ منها المشتق والمشتق منه أن يكون ثم تناسب بين الكلمتين، والمراد بالتناسب هنا في المعنى: المعنى العام، وليس ثم معنى أصلاً بين الكلمتين. قيل أيضاً: هلاك أو هالك، هالك مدلوله مدلول موت، الموت والهلاك وهالك هل نقول: هالك اسم فاعل مشتق من الموت؟ لا، لماذا؟ المعنى واحد، هل اتحد في اللفظ؟ الجواب: لا، إذاً كما شرط – في اتحاد المعنى بين الكلمتين أو – التناسب – لا أقول اتحاد المعنى – التناسب بين الكلمتين يشترط التناسب في اللفظ، فالهالك بمعنى الميت، الهالك وإن كان هو أعم قد يطلق على غير الميت الهالك بمعنى الموت، إذاً هناك مناسبة في المعنى، لكن لما اختلفت المناسبة في اللفظ لا يصح أن نقول: هالك مشتق من الموت، أن يكون تناسب بين الكلمتين في المعنى وفي اللفظ وترتيب الحروف، في اللفظ يقصد به أن الحروف موجودة الحروف الأصلية؛ لذلك بعضهم يشترط في اللفظ يعبر عن اللفظ هنا في المعنى والحروف الأصلية، كما عبر صاحب المراقي

وَالاِشْتِقَاقُ رَدُّكَ اللَّفْظَ إِلَى ... لَفْظٍ وَأَطْلِقْ فِي الذِّي تَأَصَّلاَ

وَفِي المَعَانِي وَالأَصُولِ اشْتَرِطَا ... تَنَاسُباً بَيْنَهُمَا مُنْضَبِطَا

لابد أن يكون تناسب في المعنى واللفظ والمراد باللفظ هنا الحروف الأصلية، لابد أن تكون الحروف التي في المشتق هي بعينها في المشتق منه، والأصلية قيد لكونه لا يشترط التناسب في الحروف الزائدة. إذاً لابد أن تكون الحروف الأصلية موجودة في الفرع كما هي موجودة في الأصل. قالوا: ولو بالقوة، يعني لا يشترط أن تكون موجودة بالفعل، لماذا؟ لأنها قد تحذف من الأصل الذي هو أصل الاشتقاق، وقد تحذف من الفرع، زنة هذا مصدر من الوزن، عدة هذا مصدر من الوعد، هل نقول: عدة وزنة هذا ليس أصلاً لكونه غير موجود فيه الحرف الأول ولا يصح الاشتقاق منه؟ نقول: لا، قَلْ بِعْ قُل مأخوذ من القول، أين الواو الحرف الأصلي؟ أليس قل مشتقًا من القول؟ فعل أمر مشتق من المصدر، لابد من وجود الحروف الأصلية أين الواو؟ نقول: حذفت، بِعْ أين

الياء؟ حذفت، قلت بعت خَف أين العين؟ نقول: حذفت، ما علة الحذف؟ علة تصريفية. إذاً لا يشترط في الحروف الأصلية أن تكون موجودة في الفرع بالفعل، بل قد تحذف من الأصل كعدة وزنة، وقد تحذف من الفرع كقل وبع. وترتيب الحروف يقصدون أن حرف الفاء الذي في المصدر يكون فاءً في الفرع، والعين تكون عيناً في الفرع، واللام في الأصل تكون لاماً في الفرع، (ضَرْبٌ) هذا مصدر، اشتق منه الفعل الماضي تقول: (ضَرَبَ) على وزن فَعَلَ، طَبِّق القاعدة لابد من التناسب في المعنى، التناسب في اللفظ، الترتيب، حتى يكون اشتقاقاً صغيراً لابد من الترتيب. المعنى العام ما هو؟ الضرب، موجود في المصدر وهو مدلوله الأصلي وموجود في ضرَب، وزاد عليه فائدة الاشتقاق وهو الدلالة على الزمن الماضي، هل الحروف كلها موجودة الأصلية ضَرْبٌ الضاد والراء والباء هل هي موجودة في ضرَب؟ نعم، الترتيب هل الضاد في محلها والراء والياء؟ نعم، قل ضَرْبٌ ضَرَبَ يَضْرب فعل مضارع هل المعنى الأصلي العام موجود؟ نعم، هل الحروف موجودة الضاد والراء والباء؟ نعم. هل الترتيب كما هو؟ نعم، اضرب ضارب ضاد ثم راء ثم باء، مضروب ميم ضاد راء باء والواو والميم هذان زائدان. إذًا وجد المعنى العام في جميع المشتقات، الضرب ضَرَب يضرب اضرب ضارب مضروب مَضْرَب، المعنى العام وهو الدلالة على الحدث وهو الضرب مع قطع النظر عن خصوصية كل صيغة، أيضاً الحروف الأصلية موجودة في جميع الصيغ الأمثلة المختلفة، كذلك الترتيب، هذا يسمى عند الصرفيين الاشتقاق الصغير، وبعضهم يسميه الأصغر، وهو الذي إذا أطلق عند الصرفيين انصرف إلى هذا. (ذهابٌ) هذا مصدر، (ذَهَبَ) فعل ماضٍ، ذهابٌ وذهب هل هناك مناسبة في المعنى بين اللفظين؟ نقول: نعم، ذهاب هذا مصدر يدل على الحدث الخاص الذي تعلمه، ذهب يدل على المصدر وزيادة، الزيادة هذه هي فائدة الاشتقاق، يذهب فعل مضارع الترتيب الذال الهاء والباء موجودة في ذهب، يذهب زيدت الياء والذال كما هي في موضعها والهاء والباء، اذهب مذهب، نقول: هذا اشتقاق صغير للتناسب في المعنى العام في جميع الصيغ في اللفظ، الحروف الأصلية موجودة في جميع الأمثلة، كذلك الترتيب كما هو، نسمي هذا اشتقاقًا صغيرًا،

وَالاِشْتِقَاقُ رَدُّكَ اللَّفْظَ إِلَى ... لَفْظٍ وَأَطْلِقْ فِي الذِّي تَأَصَّلاَ

وَفِي المَعَانِي وَالأَصُولِ اشْتَرِطَا ... تَنَاسُباً بَيْنَهُمَا مُنْضَبِطَا

عرّف الاشتقاق الصغير لأنه هو الذي إذا أطلق عند الصرفيين وعند الأصوليين انصرف إلى الاشتقاق الصغير، قيل: هذا علم مستقل ولكنه ذهب مع أدراج الرياح، لم يبق إلا كتاب الاشتقاق لابن دريد.

الاشتقاق الكبير: هو أن يكون تناسب بين الكلمتين – المشتق والمشتق منها – أن يكون تناسبا بين الكلمتين في المعنى واللفظ من غير ترتيب للحروف، يعني لا يشترط الثالث وهو الترتيب بين الحروف، يمثلون لهذا بـ (جبذ وجذب) المعنى واحد الجذب تشد الرجل تجذبه هذا هو المعنى، مدلول اللفظين المناسبة بينهما واحدة، والحروف الأصلية موجودة جذب الجيم والذال والباء، لكن ما الذي فقد؟ الثالث وهو الترتيب، هذا يسمى اشتقاقاً كبيراً، أن يكون تناسب بين الكلمتين المأخوذة والمأخوذ منها طبعاً جذب هو الأصل وجبذ على القلب هو الفرع، نقول: المعنى العام موجود، والحروف الأصلية موجودة، لكن الذي فقد وصار مستقلاً عن النوع الأول هو عدم الترتيب:

وَالجَذْبُ وَالجَبْذُ كَبِيرٌ وَانْتَمَى ... لِلأَكْبَرِ الثَّلْمَ وَثَلْبَ مَنْ دَرَى

جذب وجبذ جبذ وجذب هو هذا الفعل الماضي، نقول المعنى العام واحد، والحروف الأصلية موجودة، وانتفى ترتيب الحروف الذي افترق به عن المعنى الأول. أيضاً حَمِدَ ومَدَحَ، حمد الحاء والميم والدال، مدح الميم والدال والحاء، المعنى واحد الثناء، هذا ثناء وهذا ثناء وإن اختلفا في الخصوصية، الحروف الأصلية موجودة الميم أصل والدال والحاء، لكن الذي اختلف هو الترتيب. (أَيِسَ وَيَئِسَ) قل فيهما مثل (حمد ومدح) (وجذب وجبذ).

الثالث: الذي هو الأكبر: ما كان التناسب فيه بين الكلمتين في المعنى وأكثر الحروف. إذاً الحروف الأصلية هنا اختلت، المعنى العام موجود، وإنما الذي انتفى جميع الحروف الأصلية، يعني وأكثر الحروف الأصلية، إذاً بعضها سقط من الفرع، قيل: والحرف الذي جيء به بدل الأصل لابد أن يكون أو في الغالب أن يكون من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، (ثَلَمَ ثلبَ) المعنى العام واحد موجود، (ثلب وثلم) الثاء واللام أصل، موجودة في ثلم هذا هو الأصل، وثلب هذا هو الفرع، لكن سقطت ما الذي سقط؟ الميم، إذاً هل وجدت الحروف الأصلية جميعها في الفرع؟ الجواب: لا، أبدلت بدل الميم الباء، هل مخرج الميم والباء متغايران؟ ما مخرجهما؟ حرف شفوي، إذًا من مخرج واحد، هنا حصل التناسب بين الكلمتين في المعنى دون الحروف الأصلية، وإذا لم توجد الحروف الأصلية فمن باب أولى أن ينتفي القيد الثالث وهو ترتيب الحروف، قيل: ثلب وثلم.

نعق ونهق، أحدهما مأخوذة من الآخر نَعَقَ ونَهَقَ المعنى العام موجود معروف، (نَعَقَ)

الحروف الأصلية بعضها بل أكثرها موجود وهو النون والقاف، ما الذي سقط؟ العين، ما الذي أُبدل؟ الهاء، مخرج واحد؟ مخرج واحد وهو حرف حلقي، (مَدَحَ ومَدَهَ) هي نفسها المعنى العام مشترك بين اللفظين، ومدح بَدَل الحاء هاء وهما من مخرج واحد، يقال فيهما ما قيل في السابق. إذاً هذه ثلاثة أنواع يسمى الاشتقاق، أو هي أنواع الاشتقاق:

– الاشتقاق الصغير أن يوجد فيه ثلاثة أمور تناسب بين اللفظين الكلمتين في المعنى العام وفي اللفظ الحروف الأصلية وفي الترتيب.

– الاشتقاق الكبير يكون تناسب بين الكلمتين في المعنى العام والحروف الأصلية ويفقد ترتيب الحروف.

– الثالث الأكبر أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى العام وأكثر الحروف. إذاً سقط الشرط الثاني فمن باب أولى الثالث.

الذي يجمع الجميع أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى، التناسب في المعنى شرط في الأول الاشتقاق الصغير، وشرط في الثاني وفي الثالث. الحروف الأصلية شرط في الصغير وفي الكبير، أليس كذلك؟ وجود جميع الحروف الأصلية هي قيد في الاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير، أما الأكبر فلا يشترط فيه تمام الحروف الأصلية، لمَ؟ قالوا: لأنه لو وجدت الحروف الأصلية بتمامها إما أن توجد مع الترتيب أو بدون ترتيب، إن وجدت جميع الحروف مع الترتيب فهو الأول، إن وجدت جميع الحروف بدون ترتيب فهو الثاني. إذن لا بد أن يكون ناقصاً حتى يكون نوعاً مستقلاً. واضح هذه الثلاثة الأمور.

(وما يشتق منه) عطف (ما يشتق منه) الضمير يعود على (المصدر). إذاً يرى الناظم ما يراه البصريون وهو أن المصدر أصل الاشتقاق، – الفعل الماضي وغيره من سائر المشتقات – عند كثير من الصرفيين الذين يصنفون في الكتب المتوسطة هذه أو التي للمبتدئين يحصرون المشتقات في تسعة:

الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة.

وجرى على هذا الناظم والشارح، فسَّر (ما) في هذا الموضع بهذه التسعة: الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة. ما وجه الحصر؟ قالوا: المشتق من المصدر إما أن يكون فعلاً أو اسماً، الفعل مشتق من المصدر بالذات مباشرة الفعل الماضي، أو الاسم هذا مشتق من المصدر بواسطة الفعل المضارع أو غيره. إذًا إما أن يكون فعلاً أو يكون اسماً، فأما الفعل فإما

أن يكون إخبارياً أو إنشائياً، فإن كان إخبارياً فإن لم تتعاقب في أوله إحدى الزوائد الأربعة التي هي أحرف المضارعة إحدى حروف (أنيت) إن لم تتعاقب في أوله إحدى الزوائد الأربعة فهو الماضي، وإن تعاقبت فهو المضارع، إذاً هذا هو الإخباري إن لم توجد (بالنفي) في أوله لَم تتعاقب لأنها لا توجد هكذا كلها كما سيأتينا لأنها لا توجد هكذا كلها بمجموعها أو بجميعها وإنما تتعاقب إذا وجدت الهمزة انتفى البقية، إن وجدت التاء انتفى البقية هذا معنى التعاقب، إن لم تتعاقب في أول الفعل إحدى حروف أنيت فهو الماضي، وإن تعاقبت فهو المضارع، وإن كان إنشائياً فإما أن يدل على طلب الفعل فهو الأمر، وإما أن يدل على طلب ترك الفعل فهو النهي. هذا إذاً الفعل، إذاً الفعل دخل تحته أربعة: الماضي والمضارع تحت الإخباري، والأمر والنهي تحت الإنشائي.

وأما الاسم فإما أن يدل على ذات من قام به الفعل وهو اسم الفاعل، وإما أن يدل على ذات من وقع عليه الفعل فهو اسم المفعول، وإما أن يدل على ما يقع فيه الفعل ولا يخلو إما أن يكون مكاناً فهو اسم المكان، أو زماناً فهو اسم الزمان، وإما أن يدل على ما يحدث بسببه الفعل فهو اسم الآلة. هذه تسعة، الاسم، الفعل واضح، الاسم إما أن يدل يعني يفهم منه إما أن يدل على ذات من قام به الفعل (ضارب) تدل على ذات متصفة بالفعل وأنه وقع منه، إذاً فهو اسم الفاعل، إما أن يدل على ذات من قام به الفعل فهو اسم الفاعل، وإما أن يدل على ذات من وقع عليه الفعل فهو اسم المفعول، وإما أن يدل على ما وقع فيه،

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ زَمَانٌ ضُمِّنَا ... فِيهِ ....

إذاً (فيه) إما أن يدل على ما يقع فيه الفعل فلا يخلو إما أن يكون مكاناً أو زماناً الأول: اسم المكان، والثاني: اسم الزمان، وإما يدل على ما وقع بسببه الفعل وهو اسم الآلة. يرد ثلاثة أمور: الصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأمثلة المبالغة. أين تضعونها؟ قالوا: هذه داخلة في اسم الفاعل. إذاً ليست خارجة، قد يسأل الطالب يقول: هذه التسعة ليس فيها الصفة المشبهة، وليس فيها اسم التفضيل، وليس فيها الأمثلة المبالغة، قالوا جواباً على هذا الإشكال: هي داخلة في اسم الفاعل. وبعضهم يعدها كما فعل صاحبكم في شذا العرف عدها عشرة، وزاد الصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأدخل الأمثلة المبالغة في اسم الفاعل، وجعل اسم الزمان واسم المكان واحداً، فصارت عنده عشرة. المهم أن المشتقات هي ما ذكر هذه التسعة، ومن المشتقات الصفة المشبهة

واسم التفضيل وأمثلة المبالغة، سواء عددها عشرة أو خمسة عشر المهم أن تعرف أن هذا مشتق من المصدر. إذاً قوله: (وما) هذا اسم موصول بمعنى الذي، إذاً (وما) أي وماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ ونهيٌ واسمُ فاعلٍ واسمُ مفعولٍ واسمُ مكانٍ واسمُ زمانٍ واسمُ آلةٍ (يشتق منه) من المصدر. إذاً (الذي) يصدق على المشتقات التي ذكرها الناظم والتي شرحها صاحبه عليش في الشرح الكبير.

(باب المصدر وما يشتق منه) إذاً نأخذ من هذا أن الناظم يرى أن المصدر هو أصل الاشتقاق، وهذا هو الصحيح، هناك جدل كبير بين الكوفيين والبصريين على أيهما مشتق من الآخر، أيهما أصل وأيهما فرع؟ النتيجة لا ينبني على الخلاف ثمرة، ليس هناك ثمرة، وإنما من باب المعرفة فقط العلم، ولكن الصحيح أن المصدر هو الأصل، قال الحريري:

وَالْمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأَيَّ أَصْلِ ... وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ

ابن مالك قال:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذِينِ انْتُخِبْ

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَي الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ ....

أي المصدر – أول البيت – (وكونه أصلاً لهذين) الذي هو الفعل والوصف (انتخب) يعني اختير. إذاً اختيار ابن مالك والحريري وغيره وجمهور البصريين أن المصدر هو أصل الاشتقاق، وأعظم ما يدل على هذا: أن المصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث، والفعل يدل على شيئين: الحدث والزمن، واسم الفاعل والمشتقات تدل على الحدث وصاحبه، [نتكلم في الدلالة اللغوية، ليست الدلالة الالتزامية العقلية، الدلالة اللغوية الفعل يدل على لغة على الحدث والزمن، وأما دلالته على الفاعل فهذه دلالة عقلية، عقلية لماذا؟ لأن كل حدث لا بد له من مُحدِث هذا عقلاً، إذًا المصدر يدل على شيء واحد، والفعل يدل على شيئين: وهما الحدث والزمن، واسم الفاعل والمشتقات تدل على الحدثِ وصاحبه،] وما دل على واحد أصلٌ لما دل على الاثنين؛ لأن الواحد أصلٌ للاثنين.

أيضاً الفعل المشتق يدل على جميع المصدر، والمصدر لا يدل على جميع الفعل

والمشتقات، أليس كذلك؟ (ضَرَبَ) يدل على جميع ما دل عليه ضَرْبٌ، لكن هل (ضَرْبٌ) يدل على جميع ما دل عليه فعَل ضَرَبَ؟ الجواب: لا. إذًا ما دل على اثنين فرع عن ما دل على واحد. وفائدة الاشتقاق: هي هذه الزيادة، نقول: الفعل دل على المصدر وزيادة، هذه الزيادة هي التي انفصل بها الفرع المشتق عن المشتق منه؛ لدلالة على أنه فرع عنه، وإلا لو كانت الدلالة واحدة لما كان هناك اشتقاق.

أيضاً المصدر اسم، والاسم مستقل بذاته لا يفتقر إلى الفعل، لذلك في أول الكلام على أقسام الكلام يقال: أن الاسم قُدِّم على الفعل لشرفه عليه، لِمَ؟ لأنه يستغنى عن الفعل فيوجد الكلام المفيد من اسمين، ولا يمكن أن يوجد الكلام المفيد من فعلين، إذًا أيهما مستقل ولا يفتقر إلى الآخر والثاني يكون مفتقراً وغير مستقل؟ الفعل لا يكون مستقلاً، لا يمكن أن يكون منفرداً عن الاسم، لا تحصل الفائدة بمجرد ذكر الفعل، أو بضم فعل إلى فعل آخر، إذًا الاسم لا يفتقر إلى الفعل، وهو مستقل بذاته وغنيٌ بنفسه؛ لذا ارتفع عن الفعل. الفعل لا يستقل، مفتقر إلى الاسم، وما استقل بنفسه ولم يفتقر إلى غيره الأولى أن يُجعل أصلاً لما لا يَستقل بنفسه ويَفتقر إلى غيره.

أيضاً رابعاً يزاد أن اسمه المصدر كما سبق، والمصدر معناه محلُّ صدور الشيء. إذًا (ضَرْبٌ) محل صدورٍ لضَرَب ويَضْرِب واضرب وضارب ومضروب ومضْرِب، فإذا كان كذلك ولم يعلم من أهل العلم أن من سَمى الفعل مصدراً والمصدر الذي هو (ضَرْبٌ) ونحوه أنه سماه صادراً لم يُعلم هذا، دل على اتفاقِهم أصالةً قبل الخلاف دل على اتفاقِهم على أن المصادر محل للمشتقات، محل لأخذ المشتقات، فبهذا يترجح أن المصدر أصلٌ للفعل وسائر المشتقات، هذا مذهب البصريين.

الكوفيون على العكس، الفعل الماضي هو أصل والمصدر فرع عنه، ولهم أدلة موجودة في موضعها، وأطنب ابن الأنباري رحمه الله وهو بصري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) في هذه المسألة، يعني من أراد التوسع فليرجع إلى هذا الكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) في مجلدين، وهو من أنفس الكتب لابن الأنباري رحمه الله تعالى. إذًا المصدر أصل والفعل فرع. يبقى الإشكال أننا إذا أردنا الفعل المضارع لا نقول: ضَرْبٌ يَضْرِبُ، نقول: لا، زد على الفعل الماضي حرف المضارعة ضَرَبَ، تقول: يضرب. ثم إذا أردنا الأمر نقول: يضرب احذف حرف المضارعة وائت بهمزة الوصل وسكن آخره قل: اضرب. إذًا أخذت اضرب من يضرب، ويضرب أخذته من ضرَب. إذًا لم تأخذه من المصدر! قالوا إجابة على هذا الإشكال:

أن الاشتقاق قد يكون بالذات وهو الفعل الماضي من المصدر، ضَرْبٌ ضَرَبَ، أما يَضْرِبُ اضْرِب هذا اشتق من المصدر بواسطة الفعل، فيضرب مشتق من المصدر بواسطة ضَرَبَ، واضرب مشتق من المصدر بواسطة يَضْرِبُ، واضح هذا. إذًا نقول: أنَّ المصدر أصلٌ والفعل فرع.

(باب المصدر وما يُشتق منه) (منه) جار ومجرور متعلِّق بقوله: (يُشتق)، والضمير يعود على (المصدر).

وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ ... مِيْمِي وَغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ
مِنْ ذِي الثُّلاَثِ فَالزَمِ الَّذِي سُمِعْ ... وَمَا عَدَاهُ فَالقِيَاسَ تَتَّبِعْ

لابد أن نقرأ ولو لم نشرح، حتى لا تقولوا: ما أخذنا شيء.
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس
* أسماء المصدر.
* حد المصدر.
* أقسام المصدر.

بسم الله الرحمن الرحيم
إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد .. فلا زال الحديث في الباب الثاني الذي عنون له الناظم رحمه الله تعالى بقوله: (باب المصدر وما يشتق منه)، وذكرنا فيما سبق مبحثين: مبحث المصدر أنه هو الأصل؛ ولِذا عَطف عليه الناظم قوله: (وما يشتق منه) أي المصدر هو الأصل في الاشتقاق، وذكرنا المصدر أنه في اللغة: اسم لمحل صدور الشيء. ويسمى مصدراً، وحدثاً، وحَدَثَاناً، وفعلاً حقيقياً، واسمَ معنى، هذه كلها أسماء لمسمى واحد، حدثا، وحدثان، وفعلاً حقيقيا هو الفعل الحقيقي، والفعل الذي هو ضَرَب تسميه الفعل هذا مجاز، حقيقة عرفية اصطلاحية عند النحاة، أما الفعل الحقيقي فهو المصدر نفسه. إذًا يسمى حدثاً، وحدثاناً، وفعلاً حقيقياً، واسم معنى؛ لأنه يدل على أحد جزأي

الفعل، الفعل له جزءان: حدث وزمن، أحد جزأيه هو الحدث هو اسم المعنى.
(وما يشتق منه) ذكرنا الاشتقاق أنه على ثلاثة أنواع، وإذا أردنا أن نحده حداً عاماً يشمل الجميع فنقول: هو أخذ كلمة من أخرى لمناسبة بين الكلمتين في المعنى ولو مجازاً. أخذ كلمة من أخرى إذًا عندنا مأخوذ ومأخوذ منه، أخذ كلمة من أخرى، لمناسبة بين الكلمتين في المعنى لابد من التناسب، وهذا هو القيد أو الشرط الذي يطرد في جميع أنواع: الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر، كلها تشترك في شرط واحد وهو المعنى، وذكرنا أن المراد بالمعنى هو المعنى العام، يعني الحدث مطلق الحدث، لابد أن يكون المعنى موجوداً في المشتق كما أنه موجود في المشتق منه، لابد أن يوجد المعنى، وإن لم يكن المعنى موجودًا في المشتق لا يصح أن يشتق من أصل الوصف زنةً تدل على ذات متصفة بوصف، يعني لا يصح أن يقال: لشخص عالم وهو لم يتصف بالعلم، نقول: عالم هذا مشتق من العلم وهو المصدر، والعالم مشتق من العلم، هل يمكن أن يوصف الشخص بأنه عالم ولم يتصف بالعلم؟ لا، لا يمكن، وهذا خلافاً للمعتزلة؛ فإنهم أجازوا أن يشتق دون اتصاف الذات بالصفة، ولذلك يؤولون الصفات أو يحرفونها فيقولون: عليم بلا علم، وهذا مخالف لإجماع أهل اللغة؛ لأنه لا يجوز أن يشتق لذاتٍ من وصف لم تتصف به تلك الذات، كما قال صاحب المراقي:
وَعِنْدَ فَقْدِ الْوَصْفِ لاَ يُشْتَقُّ ... وَأَعْوَزَ الْمُعْتَزِلِيَّ الْحَقُّ

(وعند فقد الوصف لا يشتق) إذًا لا يصح عند فقد الوصف، يعني إذا لم تتصف الذات بمدلول المصدر لا يصح أن يشتق؛ لأن الاشتقاق بأنواعه الثلاث لابد أن يشترك المشتق والمشتق منه في المعنى، لابد أن يكون المعنى موجودًا في المشتق منه كما أنه موجود في المشتق، فنقول: عالم لأنه ذات متصفة بالعلم، قدير لأنه ذات متصفة بالقدرة، بصير لأنه أو يدل على ذات متصفة بالصبر، سميع ... الخ. أما عند أهل البدع من المعتزلة ومن على شاكلتهم فعندهم يجوز أن يكون مشتقًا بلا دلالة على صفة؛ ولذلك يؤولون ويحرفون يقولون: عليم بلا علم، يعني ذات اتصفت بالعلم لكن بالذات لا بصفة زائدة على الذات، ولذلك يقولون: يسمع بذاته لا بصفة زائدة على الذات، يعلم بذاته لا بصفة زائدة على الذات ..... الخ. الحاصل أنه لابد من اشتراط المعنى بين المشتق والمشتق منه، إن انتفى المعنى عن المشتق منه نقول: بطل الاشتقاق لفوات الشرط؛ لأن ما ترتب على الشرط يفوت بفوات الشرط، لابد من وجود المعنى.
ولو مجازاً هذا للخلاف هل يُشتق من المعنى المجازي أو لا؟ فيه نزاع، وسبق أن الشيخ

الأمين رحمه الله صححه وقال: أنه يصح التمثيل بقولهم: الحال ناطقة بكذا؛ لأن الحال ما تنطق ما تتكلم التي هي صفة، قال: هذا مشتق من النطق بمعنى الدلالة، لا من النطق بمعنى التكلم، وهو مجازٌ مفرد. الاشتقاق قلنا: ثلاثة أنواع: اشتقاق صغير، اشتقاق كبير، اشتقاق أكبر. إن كان هناك تناسب في المعنى واللفظ والترتيب فهو الصغير، إن كان هناك تناسب في المعنى واللفظ دون الترتيب فهو الكبير، وإن كان هناك تناسب في المعنى وأكثر الحروف ويكون باقي الحروف من مخرجٍ الحروف الأصلية، أو من مخرجٍ مقارب لها أي مخرجين متقاربين فنقول حينئذٍ: هذا اشتقاق أكبر. الذي يبحث عنه الصرفيون والأصوليون هو الأول؛ ولذلك هو الذي يقدم عندهم، المبحث هذا يبحث في كتب الصرف، كما أنه يُبحث في كتب الأصول، وهذا يدل على أنه ثَمَّ علاقة بين الصرف والأصول، لا يمكن أن يكون أصولياً إلا إذا كان على علم بالصرف والنحو:،

وَالِاشْتِقَاقُ رَدُّكَ اللَّفْظَ إِلَى ... لَفْظٍ وَأَطْلِقْ فِي الذِّي تَأَصَّلاَ

وَفِي المَعَانِي وَالأَصُولِ اشْتَرِطَا ... تَنَاسُباً بَيْنَهُمَا مُنْضَبِطَا

لاَبُدَّ فِي الْمُشْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرِ

مُحَقَّقٍ أَوْ كَانَ ذَا تَقْدِيرِ

هذا الشرط لابد منه نسيته بالأمس، وهو أنه لابد أن يكون بين المشتق والمشتق منه تغيير في اللفظ، ضَرَبَ ضرْبٌ حصل تغيير في اللفظ وهو فتح الثاني، حصل التغيير هنا بالحركة ضَرْبٌ هذا مصدر فعْلٌ بإسكان الثاني، اشتققت منه ضَرَبَ، إذًا لابد أن يكون ثَمَّ تغيير في اللفظ بين المشتق والمشتق منه، حصل التغيير هنا بالحركة، حصل بالحركة؛ لأن عين المصدر ساكنة، وعين الفعل الماضي هنا متحركة بالفتح، إذًا حصل التغيير،

لاَبُدَّ فِي الْمُشْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرِ

مُحَقَّقٍ ....

بالحركة أو بزيادة حرف أو بهما، ضرْبٌ نقول: اشتق منه ضارب، هنا واضح أن المشتق منه زيد فيه حرف وكُسِر الثاني، ضَرْبٌ ساكن، قلت: ضارب، إذًا كُسرت العين فَاعِل، إذًا كُسِرَت العين وزيد. إذًا حصل التغيير بين المشتق والمشتق منه،

لاَبُدَّ فِي الْمُشْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرِ

مُحَقَّقٍ أَوْ كَانَ ذَا تَقْدِيرِ

إن لم يكن في اللفظ تغيير واضح بيّن من زيادة حرف أو تغيير حركة قالوا: لابد من التغيير، طَلَبَ هذا فعل ماضٍ، مصدره الطَّلَب، هل حصل تغيير؟ لم يحصل، لا في اللفظ ولا في الحركة، قالوا: لابد أن نقدر أن الحركة – حركة اللام في طلَبَ – مغايرة لحركة اللام في طَلَبٍ لابد من التغيير، كما قالوا في فُلْك استوى فيه المفرد والجمع، قالوا: لابد من اعتقاد أن الضمة التي في فُلك الجمع ليست هي التي في المفرد. هنا طلَبٌ فَعَلٌ طلَبَ فعل ماضٍ، أين التغيير؟ نقول: لم يحصل في اللفظ، إذًا لابد من التقدير، أن نقدر أن الَّلام التي حُرِّكت في طَلَب حركتها مغايرة لحركة طلبٍ،

لاَبُدَّ فِي الْمُشْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرِ

مُحَقَّقٍ أَوْ كَانَ ذَا تَقْدِيرِ

(باب المصدر وما يشتق منه) قال رحمه الله:

وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ ... مِيْمِي وَغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ

(ومصدرٌ) هذا مبتدأ وهو نكرة، وسوغ الابتداء به كونه مقصوداً به الحقيقة، وإذا قصد باللفظ حقيقة الشيء أفاد؛ لأنه يعم من جهة المعنى، والنكرة إذا أفادت صحَّ الابتداء بها،

وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ

مَا لَمْ تُفِدْ ....

إذًا إن أفادت فإنه يجوز الابتداء بالنكرة، هنا حصل، لذلك عندما تسمع هذا اللفظ هل تستفيد فائدة أو لا؟ عندما يقال لك: (مصدر أتى على ضربين) استفدت أم لا؟ حصلت الفائدة، من أين حصلت مع كونه نكرة؟ نقول: أفادت، ما وجه الإفادة هنا؟ كونها مقصوداً بها حقيقة الفعل، ذات الفعل، وإذا قصد بالشيء حقيقةُ الشيء عَمَّ أفرادَه. (أتى) هذا فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود على (مصدر)، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. (على ضربين) هذا حال متعلق بمحذوف، يعني مصدرٌ أتى حالَ كونهِ كائناً على ضربين، هذا وجه. ولك أن تجعل (مصدر) مبتدأ وجملة (أتى هو) في محل رفع صفة لمصدر. إذًا سوغ الابتداء بالنكرة كونها موصوفة، والجمل هي في معنى النكرات.

وَنَعَتُوْا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا

....

إذاً الجملة في قوة النكرة، ولذا يصح النعت بها (مصدرٌ أتى). إذًا (مصدرٌ) مبتدأ، وجملة (أتى) في موضع رفع نعت لـ (مصدر). (على ضربين) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر هو الخبر، يعني لك وجهان. (ومصدرٌ) أي اسم الحدث، وسبق أن المصدر في الاصطلاح: هو الاسم الدال على الحدث فقط. مدلول المصدر لفظٌ، لفظ مصدر مدلوله الذي يصدق عليه لفظٌ لا معنى؛ لأنه يدل على الحدث، اسم الحدث، ما اسم الحدث؟ يتنوع بتنوع الأفعال، أكلٌ وشربٌ، ونوم وقراءة وكتابة هذه أحداث، أسماؤها التي تُلفظ باللسان الحروف المجموعة ضربٌ أَكْلٌ شربٌ الألفاظ هذه ليست هي عين الحدث، الألفاظ ليست هي نفس الحدث، فعلُ القراءة شيء واللفظ شيءٌ آخر، اسمه فعل القراءة شيء الذي أنت تفعله، اسم هذا الفعل قراءة، الأكل الحركة، كونك تأكل هكذا وتضع في فمك هذا أكل ليس بلفظ، هو فعل حركة، اسمه أكلٌ، أكلٌ اسم الحدث، أكلٌ مصدر، مصدر مدلوله أَكْلٌ، أَكْلٌ مدلوله نفس الفعل الذي تفعله. إذًا المصدر: هو الاسم الدال على الحدث فقط. فقط ليخرج دلالته على شيء آخر كالصاحب والزمن؛ لأن الفعل يدل على الحدث، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وسائر المشتقات تدل على الحدث، لكنها تدل على الحدث فقط؟ لا، تدل على الحدث في الفعل مع الزمن، وتدل على الحدث في المشتقات اسم الفاعل واسم المفعول مع الصاحب. إذًا لم تدل على الحدث فقط، والمصدر هو الاسم الدال على الحدث فقط؛ ولذا قيده ابن مالك بهذا:

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ ....

ما هي مدلولا الفعل؟ الزمن والحدث. قال: (المصدر اسم ما سوى الزمان من) إذًا المصدر اسم الحدث. (ومصدرٌ) أي اسم الحدث، ويسمى حدثاً وحدثاناً وفعلاً حقيقياً واسم معنى، (مصدرٌ) مَفْعَل، سيأتينا أنه يصدق على الحدث، واسم المكان واسم الزمان، وسبق أنه مأخوذ من الصدور؛ لأنه منقول عن صدور الإبل، صدَرَت الإبل عن موضع شربه؛ الأنه في الأصل اسم للموضع الذي تصدر عنه الإبل، ولِمَ سميت؟ لأنها إذا انصرفت عن الماء رويت صدورها، ثم نقله أئمة اللغة إلى الحدث الذي هو فعل الفاعل.

(ومصدرٌ) عرفنا حده، ما أقسامه؟ قال: (أتى على ضربين) (أتى) يعني ورد عن العرب، ووصفُه بالإتيان هنا وصف مجازي؛ لأنه ما يأتي هو، وصف مجازي. إذًا (أتى) يعني ورد وجاء وثبت عن العرب، حال كونه (على ضربين) على قسمين، (على نوعين) الضرب والقسم والنوع بمعنى واحد، إذًا المصدر نوعان، سواءً كان مصدرَ الثلاثي أو غيره، مطلقاً المصدر نوعان: (ميمي وغيره)، (ميمي) هذا بَدل مفصل من مجمل؛ لأن قوله: (ضربين) يعني نوعين، هذا فيه إجمال وفيه إبهام، فأبدل منه لإزالة الإبهام والتفصيل بعد الإجمال، فقال: (ميمي) أصله ميميّ بتشديد الياء؛ لأنه نسبة إلى ميم كقرشيّ، وإنما خفَّفَ الياء من أجل الوزن، (ميمي) نسبة للميم لأنه يفتتح بها، ما افتتح من المصادر بالميم فهو مصدر ميمي لكنه ليس على الإطلاق، إنما يُقيَّد المصدر الميمي بكونه ما كان في أوله ميم زائدة على نفس الكلمة، مَقْتَل أصله قَتْلٌ هذا المصدر، قَتْلٌ على وزن فَعْلٌ، فمقتل مفعل تقول: زيدت الميم، الميم زائدة، لأنك تقول: قتل يقتل قتلاً وقاتل، ليس فيه ميم، والحرف الذي يسقط في بعض التصاريف هذا حرف زائد. إذًا مقتل هذا مصدر ميمي؛ لأنه في أوله حرف الميم، وهو حرف زائد على نفس الكلمة ليس أصلاً من الكلمة ميمي، لو كانت الميم أصلية لا يسمى ميمياً في العرف، يعني في الاصطلاح، منَّ يمن منّاً، مناً هذا مصدر مبدوء بالميم، هل هو مصدر ميمي؟ الجواب: لا، لِمَ؟ لأن الميم حرف أصلي، وقيد تسمية المصدر بكونه ميمياً إذا كانت الميم حرفًا زائدًا على نفس الكلمة، أما إن كانت من نفس الكلمة فلا يسمى ميمياً في اصطلاح الصرفيين، مشى يمشي مشياً، مشيا ليس مصدراً ميمياً وإن كان مبدوءاً بالميم، مدَّ يمد مَدًّا، مدا هذا لا نقول: إنه ميمي، لماذا؟ لأن الميمَ حرفٌ أصلي في نفس الكلمة. إذًا النوع الأول أو الضرب الأول من نوعي المصدر: هو المصدر الميمي، سمي ميمياً لأنه مفتتح بالميم، نسبة الكل للجزء، مقتل هذا كل ميم وقاف وتاء ولام، نسبت الجميع إلى الجزء إلى الميم. أليس كذلك؟ من نسبة الكل لجزئه، إذًا المصدر الميمي نقول: هو المصدر الذي افتتح بميم زائدة على أصل الكلمة. (وغيره) النوع الثاني قال: (وغيره) الواو حرف عطف، (وغير) بالكسر عطفاً على (ميمي)؛ لأن (ميمي) بدل مفصل من مجمل (من ضربين)، وبدل المجرور مجرور. إذًا (ميميّ) هذا الأصل، ولكن سكنه للوزن، (وغيره) هذا معطوف على (ميمي) والمعطوف على المجرور مجرور، (وغيره) أي غير الميمي، وهو ما لم يفتتح بميم زائدة على نفس الكلمة. إذًا المصدر نوعان: مصدرٌ ميمي، ومصدرٌ غير ميمي.

يعني لم يفتتح بحرف الميم الزائدة على أصل الكلمة. (وغيره على قسمين) (على قسمين) هذا حال من النوع الثاني (وغيره)، غير الميمي حال كونه كائناً (على قسمين)، هذا يسمى لفاً ونشراً غير مرتب؛ لأنه قسَّم (ميمي وغيره)، الأول: ميمي، والثاني: غير الميمي. ثم أراد أن يقسم الثاني وإن كان الأصل أن يقسم الأول، وهذا وارد في لغة العرب أنه قد يُعدل عن الترتيب الأصلي لنكتة، وهو التنبيه أو الإشارة أو الالتفات، وهذا وارد حتى في القرآن {لا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ} (الحشر:20) القسم الأول: أصحاب النار، القسم الثاني: أصحاب الجنة، {أَصْحَابُ الْجَنَّةِ} وصف القسم الثاني، {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ} (آل عمران:106) هذا لف يعني ذكر القسمين {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ} (آل عمران:106) إذًا بدأ بالقسم الثاني، ثم قال: {وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ} (آل عمران107) بدأ بالقسم الأول، هذا يسمى لفًا ونشرًا غير مرتب. (ميمي وغيره)، ثم قال: (على قسمين)، قسَّم الثاني وترك الأول؛ لأن الثاني محصور وقليل، والكلام عليه قليل، والأول فيه طول فيحتاج إلى بسط. إذًا عدل عن الترتيب لنكتة، وهو أن القسم الثاني الكلام عليه قليل، والقسم الأول الكلام عليه طويل، فقدم ما قلَّ عليه الكلام على ما كثر، (على قسمين) نقول: هذا حال من غير، (غيره) غير الميمي حال كونه كائناً (على قسمين)، إذًا جاءت الحال من النكرة هنا أليس كذلك؟ ويشترط في صاحب الحال أن يكون معرفةً، فكيف الجواب؟ معرّف بالإضافة، (غير) مضاف والهاء مضاف إليه، غير نكرة والهاء الضمير معرفة فاكتسب التعريف، لكن يقولون: غير متوغلة في الإبهام، لذلك لا تتعرف، لكن في مثل هذا التركيب نقول: غير الأصل فيها أنها متوغلة في الإبهام، إلا إذا وقعت بين ضدين فإنها تتعرف. تقول: (ميمي وغيره) جاء زيدٌ وغيره، غير زيد من؟ العالم كله يصدق عليه، إذًا هل تعرّف؟ ما تعرّف، أليس كذلك؟ جاء زيد وغيره، جاء زيد وغير زيد، من غير زيد؟ خالد ومحمد وبكر و .. و .. و ... الخ، إذًا هل تعرَّف بالإضافة؟ ما تعرَّف، إلا إذا وقعت بين ضدين، الحركة غير السكون، إذًا غير السكون معرّف أو ليس معرفاً؟ لأن له فرداً واحداً وهو الحركة غير السكون؟ نقول: هذا تعرف بالإضافة، لماذا؟ لأنّ غير السكون المغاير للسكون هو الحركة، إذًا إذا وقعت بين ضدين، نقول: اكتسبت التعريف من المضاف إليه. هنا عندنا بالحصر والاستقراء والتتبع لكلام العرب المصدر مطلقاً ليس إلا ميميًّا أو غير ميمي، إذا لم يكن غير ميمي فهو ميمي، أليس كذلك؟ إذًا مثل السكون ضد الحركة، (على قسمين) نقول: هنا جاء من صاحب الحال وهو معرفةٌ؛ لأن غير في هذا التركيب اكتسبت التعريف من الضمير، (على قسمين) على ضربين

على نوعين،

مِنْ ذِي الثُّلاَثِ فَالزَمِ الَّذِي سُمِعْ ... .

(من ذي الثُّلاثِ) أو (من ذي الثَّلاثِ)، لك أن تضبطه هكذا أو كذا، (على قسمين من ذي) يعني من قسم كائن من الفعلِ المجرَّد، (ذي) هذا بمعنى صاحب، (ذي الثَّلاث) يعني (ذي) صاحب الأحرف (الثَّلاثِ) وهو الفعل الثُّلاثي المجرد، (من ذي الثُّلاث) من صاحب اللقب الثُّلاثِي، وإن كان في الشرح حل المعقود ظاهر كلامه أنه (من ذي الثَّلاثِ)؛ لأنه قدره هكذا: من الفعل المجرد (ذي) أي صاحب الأحرف (الثَّلاث)، وظاهر العبارة أن الثلاث بالفتح هنا. أو من ذي الثُّلاثِ يعني من الفعل صاحب اللقب الثلاثي وهو الذي تَألف من ثلاثة أحرف، (من ذي الثُّلاثي) غيرِ الميمي من الفعلِ المجرَّد ذي الثُّلاثي (من ذي) (من) حرف جر، و (ذي) ليست اسم إشارة، أنا قلت: (من ذي) يعني بمعنى صاحب، إذًا من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرُّها بالياء، (من ذي الثلاث) اسم من الأسماء الستة مجرور بالياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، إذًا (من ذي الثُّلاثي) تعرب الملفوظ لا المرسوم. (فالزم الذي سمع) أمر من الإلزام بمعنى احفظ، احفظ الذي سمع عن العرب، (الذي سمع) (سُمِع) هذا فعل ماضٍ مغيَّر الصيغة، نائبه يعود على (ذي الثُّلاث) يعني من الفعل الثلاثي (الذي سُمع)، عندهم عند البيانيين أن الموصول مع صلته في قوة المشتق، يعني يصح أن تحذفه وتأتي باسم الفاعل أو اسم المفعول، (من ذي الثلاث فالزم الذي سمع) يعني فالزم المسموع، يعني احفظ المسموع ولا تقس عليه غيره، لماذا؟ قالوا لكثرته تعذَّر ضبطُه، إذًا يكون باب الثلاثي أو مصادر باب الثلاثي المجرد كلها مسموعة وليست مقيسة. إذًا يسمع السامع الفعل وإذا أراد أن يعرف مصدره فلابد من الرجوع إلى معاجم اللغة، لابد من الرجوع إلى كتب المعاجم ليعرف بماذا نطقت العرب بمصدر فِعْل كذا، وهل له أن يأتي من عنده بشيء؟ الجواب: لا، ينبغي أن يقف على ما ورد عن العرب، فكل ما كان من الفعل الثلاثي فمصدره سماعي. إذًا المصدر قد يكون مصدراً سماعياً وهو المصدر الذي يلزم حفظه عن العرب، هذا المصدر السماعي، وهو محصور في الفعل الثلاثي،

.... وَمَا عَدَاهُ فَالقِيَاسَ تَتَّبِعْ

هذا هو المصدر القياسي. إذًا المصدر نوعان: مصدر ميمي ومصدر غير ميمي، غير الميمي قسمان: مصدرٌ سماعي ومصدرٌ قياسي، المصدر السماعي: هو المصدر الذي

يلزم حفظه عن العرب، ولا يجوز لك أيها الناطق أن تقيس عليه ما لم يسمع، فإذا ورد فعلٌ ولم ينطق العرب بمصدره تتوقف، تبحث في كتب اللغة فإن لم تحصل على مصدر له تتوقف فيه، لماذا؟ لأن العرب لم تنطق بمصدر هذا الفعل. إذًا المصادر السماعية محصورة في المجرد الثلاثي، هذا قولٌ ونسب لسيبويه، أن جميع مصادر الفعل الثلاثي سماعية ولا ينقاس منها شيء.

المذهب الثاني ونسب إلى سيبويه وهو اختيار ابنُ مالك رحمه الله: أنه قياسي، ولكن قياسي فيما لم يسمع له مصدر، أما إن سمع له مصدر فيوقف عندما سمع، فقالوا مثلاً:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... .

من فَعَل وفَعِل، إذًا كل ما كان على ماضيه فَعَل أو فَعِل وهو متعدي مصدره على فَعْلٌ، إن سُمِع له مصدر مغاير لفَعْل لا ينقاس على فَعْل، وإنما يجب الوقوف عندما سمع، قالوا: ضَرَبَهَا الفَحْل ضِراباً، ضَرَبَهَا القياس ضَرْباً،

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِيْ ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا

فَعْلٌ قياس مصدر المعدَّى من ذي ثلاثة ... فَعْل ضَرَب ضرباً ضربت زيداً ضَرْباً

وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّصْبَا ... فِي قَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَا

ضَرْباً هذا هو القياس، لكن ضَرْباً هنا ليست هي ضَرَبَهَا الفَحْل المعنى مختلف والألفاظ واحدة، هناك قيل: سُمِع ضَرَبَهَا الفَحْل ضِرَاباً، وضَرَبَهَا هذا فَعَل مُتعدي، والأصل أن يقال: ضَرَبَهَا الفَحْل ضَرْباً، لكن لم يسمع ضَرْباً، وإنما سُمِع ضِراباً، فقال ابن مالك وسيبويه: يجب الوقوف عندما سمع ولا ينقاس، فلا يصح أن يقال: فَعْلٌ. هذا مذهب ابن مالك، ونسب لسيبويه. مذهب الفراء: أنه ينقاس مطلقاً فيما سمع وما لم يسمع. إذًا مصادر الفعل الثلاثي المجرد هل هي سماعية أم قياسية؟ تقول: على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول الذي اختاره الناظم هنا تبعاً لابن الحاجب في الشافية وغيرها: أنه سماعي، ولا ينقاس منه شيء؛ لأنه كثير لم يمكن ضبطه، يتعذر ضبطه.

المذهب الثاني وهو مذهب ابن مالك وهو المرجح عند المحققين: أنه قياسي، ولكنه قياسي فيما لم يُسمع له مخالف لما جُعل قياساً، فإن سُمع مخالف له جُعِل المسموعُ هو المصدر، ولا ينقاس غيره.

المذهب الثالث وهو مذهب الفراء: أنه ينقاس مطلقاً فيما سمع وما لم يسمع.

إذًا نقول: الفعل الثلاثي المجرد على القول بأنه قياسي، ابن الحاجب رحمه الله ظاهر كلامه في الشافية أنه يميل إلى أنه سماعيٌّ مطلقاً، ولكن جعل ما جعله ابن مالك قياسي هو الغالب، وابن مالك رحمه الله قعَّد قواعد تبعاً لغيره من المتقدمين وجعلها هي القياس وما عداه ينقاس عليه، فيكون الفرق بين القولين: ابن الحاجب رحمه الله ما لم يرد فيه السماع يوقف فيه، وعند ابن مالك ما لم يرد فيه السماع يقيسه على القاعدة، ما هي القاعدة عند ابن مالك؟ يقول: الفعل الثلاثي المجرد لا يخلو من ثلاثة أبنية: فَعَل أو فَعِل أو فَعُل، كل منهما من فَعَل وفَعِل يكون لازماً ويكون متعدياً، ما كان متعدياً من الثلاثي من باب فَعَل أو فَعِل قياس مصدره فَعْلٌ.

فَعَل المتعدي فَعِل المتعدي تقول: قياس مصدره فَعْلٌ، ضَرَبَ ضَرْباً، نَصَرَ نَصْرًا، فَهِمَ فَهْمًا، أَمِنَ أَمْنًا، ردَّ ردًّا،

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِيْ ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا

إذًا القاعدة الأولى أو القياس الأول ما كان على وزن فَعَل وفَعِل المتعدي منهما قياسه فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين.

فَعِل اللازم هذا يأتي مصدره على فَعَل بفتح الفاء والعين، فَرِحَ زيدٌ فَرَحًا، فَرَحًا هذا مصدر ماضيه فَرِح، إذًا ما كان على زنة فَعِل وهو لازم نقول: يأتي على فَعَل بفتح الفاء والعين، فَرِحَ فَرَحًا، جَوِيَ جَوًى بالتنوين وحَذْفِ الألف، شَلَّت يَدُه شلَلاً،

وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ ... كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ

هذا الضابط أو القياس.

الثالث: فَعَل اللازم يأتي مصدره قياساً على فُعُول، خرج زيد، هذا فَعَل وهو لازم، نقول: قياس مصدره على الفُعُول بضم الفاء والعين، خَرَجَ خُرُوجًا، جَلَسَ جُلُوسًا، نَهَضَ نُهُوضًا، بَكَرَ بُكُورًا، تأتي به على زنة فُعُول.

إذًا فَعَل فَعِل فَعُل، فَعَل المتعدي وفَعِل المتعدي يأتي منهما المصدر قياساً على فَعْلٍ بفتح فسكون، فَعِل الَّلازم يأتي المصدر منه على زنة فَعَلٍ فَرَحٍ، فَعَلَ اللازم بفتح العين يأتي مصدره قياساً على الفُعُول، هذا الضابط العام، هناك استثناءات في كل بناء لكن نتركها من باب الاختصار. إذًا فَعَل فَعِل، بقي فَعُل، فَعُل له مصدران فَعُل اللازم لا يكون إلا لازماً، يأتي على زنة فُعُولَة وفَعَالة، صَعُبَ صُعُوبَةً، سَهُلَ سُهُولَةً، جَزُلَ جزالة، عَذُبَ عُذُوبَةً، فَصُحَ فَصَاحَةً، ضَخُمَ ضَخَامَةً، إذًا ما كان على وزن فَعُل بضم العين له

مصدران له قياسان: فُعُولةٌ وفَعَالةٌ. واضح هذا؟. إذًا فَعَل فَعِل فَعُل، ما كان متعدياً من باب فَعَل وفَعِل فَعْل، ما كان لازمًا من باب فَعِل فَعَل، ما كان لازمًا من باب فَعَل الفُعُول، فَعُل له مصدران، هذا هو القياس عند ابن مالك رحمه الله تعالى. هناك استثناءات تجدونها في شذى العرف ونحوه، لكن هذه القاعدة العامة، وكل قاعدة لها استثناءات، هذا عند ابنِ الحاجب رحمه الله هو الغالب، وما لم يأتِ على هذه الأوزان فهو موقوفٌ فيه، يعني ما لم يُسمع موقوف فيه، أما عند ابن مالك رحمه الله تعالى لا، ما لم يسمع ينقاس على هذه الأوزان المذكورة، عند ابن الحاجب أنَّ هذه الأوزان أغلبية؛ لأنه يرى أن الثلاثي كله سماعي، فهذا أغلبي، وما عداه ما لم يسمع يوقف على ما سمع عليه ولا ينقاس على المسموع. قال هنا: (من ذي الثُّلاث فالزم الذي سمع .... وما عداه) يعني والذي جاوز، قلنا: قسم كائن (من ذي الثُّلاثِ)، وقسم مه (ما عداه)، يعني من الفعل الذي (عداه) الضمير يعود على (الثُّلاثِ)، إذًا الذي جاوز الثلاث (فالقياس تتبع) تتبع القياس، (فالقياس تتبع)، (ما عداه) (ما) اسم موصول بمعنى الذي يَصدق على الفعل، وهو مبتدأ هنا في محل رفع مبتدأ، (عداه) هذه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، (فالقياس تتبع) (فالقياس) الفاء هذه رابطة للخبر بالمبتدأ؛ لأن القاعدة أن المبتدأ إذا كان فيه معنى العموم أو كان لفظاً من ألفاظ العموم جاز أن تُدخل الفاء على الخبر رابطة للخبر بالمبتدأ، يعني يربط بين الجزأين لكنه جوازاً. (فالقياس تتبع) يعني تتبع أيها الصرفي القياس، يعني تقيس ما لم يسمع على ما سُمع، لِمَ فرقوا بينهما؟ قالوا: لأن الثلاثي كثير، المسموع كثير، وليس على سنن واحد، فيه اضطراب، ولذلك لا يمكن أن يجعل قياساً، أما ما عدا الثلاثي وهو الصادق على الرباعي المجرَّد والمزيد، والخماسي والسداسي، فهذا جاء على سنن واحد، مصادره قليلة يمكن ضبطها، وما عداه يقال: إنه شاذ.

إذًا (وما عداه) والذي عدا الثلاثي الذي تجاوز ثلاثة أحرف (وما عداه) وما جاوز الثلاثي وهو الرباعي (فالقياس تتبع)، ما هو القياس؟ عرفنا الثلاثي المجرد، نقول: الرباعي المجرد له وزنان، أو مصدره يأتي على فَعْلَلَةٍ وهذا هو القياس، وفِعْلاَلٍ وهذا سماعي، دحرج يدحرج دحرجةً، دحرجةً هذا هو القياس، ودِحراجاً فِعْلاَلاً هذا هو السماعي،

فِعْلاَلٌ اوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا ... وَاجْعَلَ مَقِيساً ثَانِياً لَا أَوَّلَا

هكذا قال ابن مالك، إذًا فَعْلَلَ دَحْرَجَ، سَرْهَفَ يُسَرْهِفُ سَرْهَفَةً، سَرْهَفَةً هذا هو المصدر القياسي، سِرْهَافًا هذا مصدرٌ سماعي، لذلك قلنا في الملحق هناك: القيد في اتحاد المصدرين في المصدر الأول، لِمَ؟ لأنه هو الذي يطرد، وما عداه الثاني فِعلال لا يطرد، فدل على أنه ليس قياسياً، وإنما يسمع في بعض أمثلة الرباعي ولا يسمع في بعضها الآخر، هذا هو الرباعي. الرباعي المزيد الذي أصله ثلاثي نرجع إلى السابق الذي أصله الثلاثي نسير على ما سبق،

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلَ وَفَاعَلاَ كَخَاصَمَا

نقول: الرباعي المزيد إما أن يكون على زنة أَفْعَل، أو فَعَّل، أو فَاعل، ثلاثة أوزان، هل يزيد عليها رابع؟ لا، نقول: مصدر أَفْعَل أكرم يأتي على الإفعال، له مصدر واحد، أَكْرَم يكرم إكرامًا، إذًا يسهل حفظه ويمكن أن يقاس عليه غيره، إذًا منضبط جاء على سنن واحد مطرد، ألفاظ معلومة مقدرة تحفظ، وغيرها يقاس عليها، أكرم يكرم إكراماً، أَسقط يسقط إسقاطاً، أخرج يخرج إخراجاً، لكن هذا إذا كانت عينه صحيحة، أما إذا كانت عينه معتلة فهنا كأقام تقول: المصدر إقامةً، أَقَامَ هذا على وزن أَفْعَلَ عينه معتلة؛ لأن أصله أَقْوَمَ على وزن أَفْعَل، الواو مفتوحة وما قبلها ساكن، أَقْوَم كأَكْرَم نُقلت حركةُ الواو إلى القاف الساكن قبله وهو صحيح، نُقِلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فتقول: – بتركيب الطرفين – تحركت الواو باعتبار الأصل؛ لأنه كيف نقول: أقام؟ لابد من توفر العلة كاملة وهي تحرك الواو وانفتاح ما قبلها. العرب هل نطقت أقْوَم أو نطقت أَقَام؟ أقام، والقياس المطرد أنه لا تقلب الواو ألفاً إلا بجزأي العلة أو العلة كاملة وهي تحركها وانفتاح ما قبلها، أفْعَل أقْوَم، لم يتحرك ما قبل الواو، إذًا نقول: أقوم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها القاف، فتحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار الآن فقلبت الواو ألفاً، فصار أقام، المصدر منه على الإِفْعَال، الألف هذه التي بين العين واللام زيدت للدلالة على المصدر، إذًا هي زائدة لمعنى، إذا قُلبت العين ألفاً في الماضي، كذلك تقلب ألفاً في المصدر، وهذه من حججِ الكوفيين بأن المصدر فرع لا أصلٌ، أقام، تقول في المصدر: إقْواماً، أَقَام إِقْوَاماً إفْعَالاً إِكْرَامًا، زدتَ ألف بين العين واللام إقواماً، نُقلت حركة الواو لأن العرب لم تقل إقواماً قالت إقامة، إذًا نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، فنقول: تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار الآن فقلبت الواو ألفاً، ماذا حصل؟ التقى ألفان، لا يمكن تحريك الأول؛ لأنَّ الألف لا تقبل فحذفت أحد الألفين، وهناك صراع كبير في أي الألفين هي المحذوفة، لكن سواء كانت

الأولى أو الثانية لا إشكال، لابد من حذف إحداهما، حُذِفَت أحد الألفين فعوض عنها التاء في الأخير، فقيل: إقامةً، هذه الألف إقامةً إما أن تكون هي العين وألف الإفعال محذوفةً، وإما أن تكون ألف الإفعال وعين الكلمة محذوفة، وعوض عن المحذوف، لأنه إما عين وهو أصلٌ، وإما ألف دالة على معنى عُوِّض عنها التاء،

.... وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ

عند ابن مالك غالباً ليس مطرداً؛ لأنه جاء في القرآن {وَإِقَامِ الصَّلَاةِ} [النور:37] قال: هذه التاء هنا حذفت، هل حذفت من أجل الإضافة أو أنها مطلقاً؟ فيه نزاع، المهم أنها قد تحذف في بعض المواضع، والأصل أن يعوض عن المحذوف سواء كان ألفاً ألف الأفعال أو عين الكلمة أن يعوض عنها التاء. إذًا نقول: أفعل أكرم المصدر يأتي على الإفعال، هذا متى؟ إذا كان صحيح العين، أما إذا كانت عينه معتلة كإقامة، أقوم أقام نقول: يأتي على إقامةٍ. واضح هذا؟.

(وفَعَّل)، فَعَّل هذا من الرباعي المزيد، فَعَّل إما أن يكون صحيحاً أو معتلاً مثل أَكرم، إن كان صحيحاً جاء على التفعيل، فعَّل تفعيلاً كلَّم تكليماً {كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً} [النساء:164] قَدَّس تقديساً، خَرَّج تخريجاً، علَّم تعليماً، هذا إن كان على زنة فعَّل وهو صحيح، الوزن المطرد التفعيل. قيل: يأتي على فِعَّال وفِعَال، زيد، وهذا فيه خلاف هل يأتي على فِعَّال؟ بعضهم يجعله سماعي، وبعضهم يجعله قياسي كابن عقيل، {وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً} [النبأ:28] كذَّب فعَّل، الأصل أن يقال: تكذيباً تفعيلا، مثل ما قال: كلَّم تكليماً، لكن جاء (كِذَّاباً) هل هو مقيس أو سماعي؟ فيه نزاع، لكن عدّه ابن عقيل أنه قياسي فِعَّال، وقُرِأَ {وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً} بالتخفيف. إذاً يأتي على فِعَّال وعلى فِعَال، هذا فعَّل إن كان صحيحاً له ثلاثة أوزان عند بعض الصرفيين: التفعيل وهو الغالب المطرد، فِعَّال، فِعَال. إن كان معتلاً فيأتي أيضاً على التفعيل، ولكن تحذف ياؤه ويعوض عنه التاء، زَكَّى تزكيةً، حُذِفت الياء وعُوِّض عنها التاء، ربَّى تربيةً، نمَّى تنميةً، على وزن تَفْعِلَة. إذًا يأتي على تَفْعِلَة بحذف الياء وتعويض التاء عنه، هذا إن كان معتلاً، زد على ذلك المهموز يأتي على النوعين: التفعيل والتَفْعِلَة، خطَّأَ تخطأة وتخطيئًا، نبَّأَ تنبأةً وتنبيئًا، جزَّأَ تجزئةً وتجزيئًا. إذًا نقول: فعَّل إما أن يكون صحيحاً أو معتلاً أو مهموزاً، إن كان صحيحاً فمصدره المقيس عليه التفعيل، وزد على ذلك فِعَّال وفِعَال. إذاً له ثلاثة أوزان، إن كان معتلاً مثل زَكّى فنقول: يأتي على التفعلة، الأصل هو التفعلة هو التفعيل،

ولكن حصل إعلال بحذف الياء وتعويض التاء عنه، صلَّى تصليةً، وزكَّى تزكيةً، وربَّى تربيةً تَفْعِلَة، إن كان مهموزاً يأتي على الوزنين خَطَّأَ تخطأة تَفْعِلَةً، وتخطيئًا تفعيلاً، هذا فعَّل.

(وفَاعل) بزيادة الألف فَاعل المصدر يأتي على فِعَال والمفاعلة،

لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ ... .

خَاصم خِصاماً ومُخَاصمة، له وزنان، له بناءان، قياس مصدره خَاصم يخاصم خِصاماً فِعَالاً ومُخَاصمة، قاتل يقاتل قتالاً ومقاتلة، ضارب يضارب ضِراباً ومضاربة، هذا فاعل. هذا الرباعي المزيد وأصله ثلاثي، له ثلاثة أوزان: أَكرم وفعَّل وفاعل، كلُّها مقيسة.

وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الأَوْزَانِ ... فَبَدْؤُهَا كَانْكَسَرَ وَالثَّانِي

القاعدة العامة في الخماسي والسداسي له قاعدتان: ما كان مبدوءاً بهمزة الوصل وهو انكسر، افتعل افعَّل هذا في الخماسي، استفعل افعوعل افعوَّل افعنلى وافعنللا وافعال ما قد صاحب اللامين هذه كلها لها قياس واحد، وهو كَسر الحرف الثالث وزيادة مدٍّ قبل آخره، هذا هو القياس، سهل، كم مصدر الآن؟ كم فعل؟ تحفظ قياس واحد انطلَق انفعل، انطَ الطاء مفتوحة، اكسرها انطِ، زِد ألفاً قبل آخره انطِلاق، انطلق ينطلق انطِلاقاً، انكسَر ينكسِر انكِساراً، افتَعَل اجْتَمَعَ يجتَمِع اجتِمَاعاً اجتَ التاء مفتوحة تكسر الثالث اجتماعاً، افعلَّ احمرَّ يحمرُّ احمراراً، هنا انفك الإدغام، احمرَّ اجتمع مثلان، احمرَّ الأخير راء وقبله راء، قلنا المصدر: تكسِر الحرف الثالث احمِرا زدت قبل الأخير ألف انفك الإدغام، لذلك نقول: احمراراً، ليس عندنا إدغام، لماذا؟ لزوال الموجب، لم أدغم في احمرّ؟ لتوالي المثلين، وهنا فُرِّق بينهما بالألف؛ لأنه يزاد قبل الأخير مدٌّ، فقيل: احمراراً، اصفراراً اخضراراً، استفعل نحو اسْتَخرج، تقول: اسْتِخْرَاجاً، تكسر الثالث وتزيد ألف مد قبل آخره تقول: استخرج يستخرج استخراجاً، اسْتَغْفَرَ يستغفر استِغفاراً، هذا إن كان صحيحاً، أما إن كان معتلاً فهو أخو أكرم، أقام هنا استقامة، استقام أصلها استقْوَم، كيف صار استقامة؟ نقول: نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، تحركت الواو باعتبار الأصل وفَتحَ ما قبلها باعتبار الآن فقلبت الواو ألفاً، استقام، أصله استقْوَم على وزن استفعل، المصدر منه استقوامًا، نقول: اسْتِ هذا كسرت الثالث، قْوَامًا نقول: الواو هذه حركتها نقلت إلى ما قبلها، فتحركت الواو باعتبار الأصل وفتح ما قبلها باعتبار الآن فقلبت الواو ألفًا، فاجتمع عندنا ألفان الألف المنقلبة عن العين والألف

الزائدة للمصدرية، فحذفنا إحداهما، أيهما المحذوف؟ على نزاع، وعوَّضنا عن المحذوف تاء فصار استقامةً، استقام استقامة. افْعَوْعَل اعْشَوْشَب يعشَوْشِب اعشِوْشَاباً، لكن المصدر افعيعالاً، اعشِوْ سكنت الواو وكُسِر ما قبلها فقلبت الواو ياءاً، صار اعشيشاباً. افْعَوَّل اجْلَوَّذَ اجلِوَّاذاً افْعِوَّالاً بكسر الثالث وزيادة مدٍّ قبل الآخر. افعنلى اسلنقى اسلنقاياً تطرفت الواو فقلبت همزةً. افعنلل اقعنسس اقْعِنْسَاساً كسر كسرنا الثالث وزدنا ألف قبل آخره. افْعَالَّ احمارّ افْعِيْعَالاً احميْراراً، هذه ما كان مبدوءاً بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي القاعدة قياس مصدره: بكسر الحرف الثالثِ وزيادةُ مدٍّ قبل آخره.

بقي معنا ما كان مبدوءاً بالتاء، سواء كان من الخماسي أو من السداسي، ما كان مبدوءاً بالتاء تضم الرابع فقط، تَعَلَّمَ يتعلم تعلُّماً هذا مصدره، سهل، تعلّم تعلُّمًا، تحلم تحلُّماً، تصبَّر تصبُّراً، تفاعل تفاعُلاً، ما كان مبدوءاً بالتاء تضم الرابع، تباعدَ تباعُداً، تقاتل تقاتُلاً، تباعَد تباعُدًا، (ثُمَّ الخُمَاسِيْ وَزْنُهُ تَفَعْلَلاَ) تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا. (ذِي سِتَّةٍ نَحْوُ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلاَ) هذا داخل فيما سبق. إذًا تقول: الخلاصة أن مصادر الفعل الثلاثي اختلف فيها الصرفيون هل هي قياسية أم سماعية، المرجح عند ابن مالك والمنسوب عند المحققين لسيبويه أنه مقيس، والقياس ما ذكر باب فَعَل وفَعِل المتعدي يأتي على فَعْل بفتح فسكون، وفَعِل اللازم يأتي على فَعَل، وفَعَل اللازم يأتي على الفُعُول، وفَعُل له مصدران: فعولة وفعالة، سُهُولة وجزالة. والرباعي والخماسي والسداسي هذه مقيسة عند الجميع لا خلاف فيها، وباب كلٍ كما ذكر، ومتن البناء مخصص لهذه الأبواب فقط من أوله لآخره، من أراد الاستيعاب في مثل هذه المسائل فليرجع إلى شروح متن البناء فإنه مخصص لهذه الأبواب، ذكر ستة وثلاثين أو خمسة وثلاثين باباً، هل هي متعدية أو لا؟ والشراح ما شاء الله يعني زادوا، خاصة كتاب الأساس فإنه أطنب. ونقف على هذا. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* بيان المصدر الثلاثي.

* أقسام المصدر الثلاثي غير الميمي.

* أنواع المصدر الميمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد .. فلا زال الحديث في (باب المصدر وما يشتق منه)، وذكرنا أن المصدر حده في الاصطلاح هو: الاسم الدال على الحدث فقط. ثم قسم المصدر إلى قسمين: ميمي وغيره. وقلنا الميمي هو: الذي بُدأَ بميم، يعني كان أول حروفه ميمًا، ميم زائدة على نفس الكلمة، احترازاً من الميم الأصلية نحو مَنَّ، مَنَّ فعل ماضٍ، مشى فعل ماضٍ؛ مَنٌّ ومشيٌ، مشى يمشي مشياً؛ ومَنَّ يمن مناً؛ ومد يمد مداً، إذاً مدّ ومشي ومَنٌّ نقول: هذه مصادر، هل هي ميميه أم لا؟ نقول: ليست ميميه، لماذا مع كونها في اللفظ مبدوءة بالميم؟ نقول: شرط الميمي أن تكون الميم حرفاً زائداً على نفس الكلمة. إذًا (مِيْمِي وَغَيْرِهِ) غير الميم هو الذي لم يُبدأ – بحرف – بميم زائدة على نفس الكلمة. ثم شرع في تقسيم غير الميمي إلى سماعي وقياسي، غير الميمي نوعان: سماعي وقياسي. السماعي: هو الذي يلزم حفظه على ما جاء عن العرب. هذا هو المصدر السماعي. والقياسي: هو الذي يقاس عليه غيره مما سمع ومما لم يسمع. هذه فائدة القول بالقياس، وحصر الناظم تبعاً لابن الحاجب رحمه الله فيما هو ظاهر الشافية أن مصادر الثلاثي كلها سماعي، لذلك قال:

.... وَغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ

مِنْ ذِي الثُّلاَثِ فَالزَمِ الَّذِي سُمِعْ ... .

هذا قول ابن الحاجب ظاهر الشافية أنه يرى أن مصادر الثلاثي كلها سماعية وليس فيها قياسي، وقلنا: خالف ابن مالك رحمه الله وهذا ينسب لسيبويه أيضاً أنها سماعية، والقول بالقياس الذي اختاره ابن مالك رحمه الله أيضاً ينسب لسيبويه، وبعضهم يرى أنه هو الصواب في صحة نسبته لسيبويه، وما عدا الثلاثي وهو الرباعي والخماسي سواء كان الرباعي المجرد أو الرباعي المزيد فيه، والخماسي سواء كان خماسياً مزيداً على الثلاثي أو خماسيًا مزيداً على الرباعي، والسداسي سواء كان سداسياً مزيداً على الثلاثي أو سداسياً مزيداً على الرباعي هذا قياسي، قال: (فالقياس تتبع)، (وما عداه) والذي عدا الثلاثي، يعني الرباعي المجرد وما زاد (فالقياس تتبع)، إذاً انتهى من غير الميمي، ولذلك

قدمه، قلنا: لف ونشر غير مرتب.

وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ ... مِيْمِي وَغَيْرِهِ ....

هذا تقسيم، (عَلَى قِسْمَيْنِ) هذا قلنا: حال من (غير)، حال كون غير الميمي كائناً (على قسمين)، وهذا لف ونشر غير مرتب، يعني بدأ بالثاني، (مِنْ ذِي الثُّلاَثِ فَالزَمِ الَّذِي سُمِعْ) يعني ما كان مصدراً من الفعل الثلاثي المجرد الذي حروفه أصول (فَالزَمِ الَّذِي سُمِعْ)، (الزَمِ) يعني احفظ (الَّذِي سُمِعْ) ولا تقس عليه غيره، (وما عداه) والذي عدا الثلاثي (فالقياس تتبع)، – الفاء هنا واقعة في– رابطة للخبر بالمبتدأ، والذي هذه (ما) قلنا موصولة، وإذا كان المبتدأ عاماً أو فيه معنى العموم جاز ولا يجب جاز أن تدخل الفاء على الخبر (فالقياس تتبع). ثم شرع في بيان الميمي المصدر الميمي فقال رحمه الله تعالى:

مِيْمِي الثُّلاثِي إِن يَّكُنْ مِنْ أَجْوَفِ ... صَحِيْحٍ اوْ مَهْمُوزٍ اوْ مُضَعَّفِ

أَتَى كَمَفْعَلٍ بِفَتْحَتَيْنِ

وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ العَيْنِ

كَذَا سِمُ الزَّمَانِ وَالمكَانِ مِنْ ... مُضَارِعٍ إِن لاً بِكَسْرِهَا يَبِنْ

وَافْتَحْ لَهَا مِن نَّاقِصٍ وَمَا قُرِنْ

وَاعْكِسْ بِمُعْتَلِّ كَمَفْرُوْقٍ يَعِنْ

وَمَا عَدَا الثُّلاَثِ ....

صحح بضم الثاء، الثاء الأولى ضمها، والثاء الثانية مكسورة.

وَمَا عَدَا الثُّلاَثِ كُلاًّ اجْعَلاَ ... مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلاَ

كَذَا اسْمُ مَفْعُوْلٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ

عَيْنَاً وَأَوَّلٌ لَهَا مِيْمَاً يَصِرْ

المصدر الميمي نوعان: ميمي الثلاثي؛ وميمي ما زاد على الثلاثي. ميمي الثلاثي الفعل الثلاثي، وميمي ما زاد على الثلاثي. بدأ الناظم رحمه الله تعالى ببيان المصدر الميمي الثلاثي، فقال: (ميمي الثلاثي) بتخفيف الميم، والأصل (ميميُّ) نسبة إلى الميم يعني ياء النسبة، وخففت من أجل الوزن، (ميميُّ الثلاثي) يعني المصدر أو مصدر (ميمي

الثلاثي) أي الفعل (الثلاثي)، (ميمي الثلاثي) هذا مبتدأ، (ميمي) مضاف، و (الثلاثي) مضاف إليه، (الثلاثي) نسبة إلى ثلاث، يعني الفعل الثلاثي المجرد الذي أصوله ثلاثة أحرف ولا يزيد عليها، المصدر مصدر (ميمي) الفعل (الثلاثي) إن يكن من أجوف) أو (صحيح)، هنا أو حذف حرف العطف من أجل الوزن، (أو صحيح أو مهموز أو مضعف أتى كمفعل)، (أتى) (إن يكن أتى)، (إن يكن) (إن) حرف شرط، أين فعله فعل الشرط؟ (يكن)، (يكن): فعل مضارع ناقص مجزوم بـ (إن)؛ لأنه فعل الشرط ظهر الجزم فيه، (أتى كمفعل) (أتى) هذا هو جواب الشرط، (أتى) نقول: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، (أتى كمفعل) أين خبر المبتدأ (ميمي الثلاثي)؟ الجملة من (إن) الشرطية وفعلها وجوابها نقول: في محل رفع خبر المبتدأ. إذاً (ميمي الثلاثي أتى كمفعل) بهذا القيد، هكذا أعربه الشارح، ولو قيل: (ميمي الثلاثي) مبتدأ، و (أتى كمفعل) الجملة خبر، و (إن يكن) (إن) حرف شرط، (يكن) فعل الشرط، والجواب محذوف لدلالة جملة الخبر عليه لكان أولى (ميمي الثلاثي أتى كمفعل). (ميمي الثلاثي) نسبة إلى الفعل الثلاثي. النظر هنا قبل الولوج في النظم لأنه فيه عسر، النظر في المصدر الميمي إلى الفعل المضارع، إذا أريد الضابط في أخذ المصدر الميمي الثلاثي نقول: النظر فيه باعتبار الفعل المضارع، والفعل المضارع لا يخلو من أن يكون إما يفعُل أو يفعَل أو يفعِل، هل هناك حالة رابعة؟ لا. يفعُل يفعَل يفعِل، إما بضم العين وإما بكسر العين وإما بفتح العين.

إن كان الفعل المضارع – إذا ضبطتم هذه القاعدة سهُل عليكم النظم – إن كان الفعل المضارع يفعُل ويفعَل بالضم وبالفتح نقول: المصدر الميمي، وكذا اسم الزمان والمكان (كمفعل)، يأتي على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين وإسكان الفاء، يستوي فيه المصدر الميمي، ويستوي فيه اسم الزمان مع اسم المكان. ما كان مضارعه يفعُل بضم عينه أو يفعَل بفتح عينه نقول: المصدر الميمي، وكذا اسم الزمان واسم المكان يأتي على وزن مَفْعَل.

يفعُل هذا فعل مضارع، ماضيه قد يكون من باب فعَل، وقد يكون من باب فعُل، إذاً مطلقاً يفعُل بقطع النظر عن ماضيه، كل مضارع على وزن يفعُل سواء كان ماضيه على وزن فعَل كدخَل يدخُل، أو على وزن فعُل بضم العين في الماضي كحَسُن يحسُن، نقول: المصدر الميمي يأتي على وزن مَفْعَل.

دخل يدخُل نقول: المصدر الميمي: مَفْعَل مَدْخَل، مدخل على وزن مَفْعَل، مضارعه يفعُل، وحسن يحسُن، نقول: هذا يحسُن يفعُل، يحسُن ماضيه فعُل حسُن، نقول: المصدر الميمي مَحْسَن. إذاً يستوي يفعُل سواء كان ماضيه مفتوح العين دخَل يدخُل أو ماضيه مضموم العين حسُن يحسُن، المصدر الميمي يكون على زنة مَفْعَل، وكذلك اسم الزمان واسم المكان. إذاً لو مرّ معك مَدْخَل، هذا يحتمل أنه مصدر ميمي، ويحتمل أنه اسم زمان، ويحتمل أنه اسم مكان، والذي يميز هذا عن ذاك هو السياق والقرائن، كذلك مَحْسَن يحتمل أنه مصدر ميمي، أو أنه اسم زمان، أو أنه اسم مكان، والذي يميز هذا عن ذاك هو السياق والقرائن. إذاً استوت الثلاث: الميمي والزمان والمكان في يفعُل، أو من المضارع مضموم العين يفعُل استوت فيه على وزن واحد وهو مَفْعَل.

يفعَل، عندنا المضارع يفعَل بفتح العين ماضيه قد يكون من باب فَعَل، وقد يكون من باب فَعِل، إذاً بقطع النظر عن ماضيه، كل ما كان المضارع على وزن يفعَل بفتح العين سواء كان ماضيه فعَل أو فعِل نقول: المصدر الميمي منه واسم الزمان واسم المكان على وزن مَفْعَل.

فتَح يفتَح، تقول: مَفْتَح على وزن مَفْعَل، مَفْعَل هذا يحتمل أنه مصدر ميمي، ويحتمل أنه اسم زمان، أو أنه اسم مكان، والذي يميز هذا عن ذاك هو السياق والقرائن، عَلِم يعلَم من باب فعِل يفعَل، نظرنا في المضارع فإذا به على زنة يفعَل بفتح العين، نقول: المصدر الميمي منه على وزن مَفْعَل مَعْلَم، كذلك اسم الزمان واسم المكان على وزن مَفْعَل.

إذاً القاعدة أن المصدر الميمي وكذلك اسم الزمان واسم المكان إذا أردنا أن نشتق المصدر الميمي وأخويه من الفعل الثلاثي نقول: ننظر في المضارع فإن كانت حركة عين المضارع ضمة أو فتحة فالوزن (مَفْعَل) في الجميع، لا نفرق بين اسم المكان واسم الزمان والمصدر الميمي، (يفعُل ويفعَل) هل هناك اعتبار للماضي؟ هل هو بفتح العين أو بكسر العين؟ نقول: لا، يستوي كل ما كان يفعُل سواء كان ماضيه على وزن فعَل أو فعُل، وكذلك يفعَل بفتح العين في المضارع سواء كان ماضيه على وزن فَعِل أو فعَل يأتي المصدر الميمي على زنة (مَفْعَل).

بقي معنا ماذا من الفعل المضارع؟ يفعِل، يفعِل يأتي من فَعَل وفعِل، نقول في هذا الوزن: يضرب يفعِل، نقول في هذا الوزن: نفرق بين المصدر الميمي واسمي المكان والزمان، المصدر الميمي يأتي على الأصل كأخويه يفعُل ويفعَل، يعني على وزن مَفْعَل، والمصدر واسم الزمان واسم المكان يأتي على وزن مَفْعِل بكسر العين.

ضَرَبَ يَضْرِبُ يفعِل، تقول: المصدر الميمي منه على وزن مَفْعَل مَضْرَب، واسم الزمان واسم المكان منه على وزن مَفْعِل بكسر العين مَضْرِب، إذاً إذا مر بك مَضْرَب، تقول: هذا مصدر ميمي، لا يلتبس عليك، هل يحتمل أنه اسم زمان أو اسم مكان؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأن مضارعه على وزن يفعِل، ويفعِل انفرد المصدر الميمي عن اسمي الزمان والمكان، إذاً لا يلتبس، لا يمكن أن نقول: مَضْرَب يحتمل أنه اسم زمان أو اسم مكان، وإن كان يلتبس باسم المفعول، لا، لا يلتبس باسم المفعول، هذا فيما زاد على الثلاثي مَضْرِب مَفْعِل، نقول: هذا إما أن يكون اسم زمان أو اسم مكان، جلَس يجلِس يفعِل، نقول: المصدر الميمي منه على وزن مَفْعَل مَجْلَس، إذاً مَجْلَس هذا مصدر ميمي، مَجْلِس هذا اسم مكان أو اسم زمان، تقول: هذا مجلِس زيد، يعني يحتمل أنه مكان جلوس زيد، يعني زيد جلس في هذا المكان، ويحتمل أنه هذا مَجْلِس زيد، يعني هذا الوقت هو الذي جلس فيه زيد بقطع النظر عن المكان، (واضح الفرق)؟ إذا قلت: هذا مَجْلِس زيد، يحتمل أن هذا مجلس زيد أن هذا المكان هو الذي جلس فيه زيد، وإذا كان المراد اسم الزمان هذا مَجْلِس زيد يعني هذا هو الوقت الذي جلس فيه زيد، سواء جلس هنا أو هناك لا يختلف. إذاً نقول: إذا كان المضارع على وزن يفعِل فالمصدر الميمي على زنة مَفْعِل كأخويه يفعُل ويفعَل، ويختلف الزمان والمكان فيكون بكسر العين على وزن مَفْعِل. ماعدا ذلك فهو شاذ، فإذا جاء من يفعُل ويفعَل المصدر الميمي بكسر العين أو اسم الزمان واسم المكان، نقول: هذا شاذ، (وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ العَيْنِ). إذاً نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه. هذا هو المدخل العام والآن ندخل في المدخل المفصّل.

مِيْمِي الثُّلاثِي إِن يَّكُنْ مِنْ أَجْوَفِ ... صَحِيْحِ اوْ مَهْمُوزٍ اوْ مُضَعَّفِ
أَتَى كَمَفْعَلٍ ....

(ميمي الثلاثي) أي مصدر (ميمي) الفعل (الثلاثي) أي المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المجرد، (إن يكن) المصدر الميمي ونحن نضيف إليه لأنه قال: (كذا سم الزمان والمكان) يعني يشترك مع المصدر الميمي اسم الزمان واسم المكان، فنضيف إليه قبل أن يأتي هو أخره.

(ميمي الثلاثي) أي المصدر، مصدر (ميمي الثلاثي) الفعل (الثلاثي) الذي جُرد على ثلاثة أحرف، (إن يكن) المصدر الميمي (من أجوف)، (إن يكن) المصدر الميمي مأخوذاً (من) فعل (أجوف)، (أجوف) هذا أفعل فالأصل فيه أنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، (أجوف) من الجوف وهو الوسط، وسبق أن الأجوف من الفعل هو:

مُعْتَلُّ عَيْنِهِ يُسَمَّى أَجْوَفَا
ج ... وَذَا ثَلاَثَةٍ كَطُفْتُ بِالصَّفَا

(معتل عينه يسمى أجوفا) ما اعتلت عينه، كقال وباع وصام وخاف وهاب، نقول: هذا معتل العين (يسمى أجوفا)، إذاً ما هو الأجوف؟ هو ما اعتلت عينه، ما كانت عينه حرفاً من حروف العلة. (إن يكن من أجوف أتى كمفعل) (إن يكن من أجوف) إن يكن مأخوذاً (من) فعل (أجوف) (أتى كمفعل)، أجوف مثل ماذا؟ قال يقول، قال يَقْوُل قَوَل، يَقْوُل هذا الأصل، نقول المصدر الميمي من قال يقول قَوَل يَقْوُل: المصدر الميمي على وزن مَفْعَل؛ لأنه قال: (أتى كمَفْعَل)، فنقول المصدر الميمي من قال يقول: مَقْوَل هذا هو الأصل، وكذلك من خاف يخاف وصان يصون، نقول: على وزن مَفْعَل مَصْوَن، ثم ننقل حركة الواو إلى ما قبلها وننقل حركة مَقْوَل الواو إلى ما قبلها، فنقول: تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار الآن، فقلبت الواو ألفاً فصار مقال ومصان. إذاً نقول: مصان هو المصدر الميمي، والأصل مَصْوَن مَفْعَل، نقول: نقلت حركة الواو إلى ما قبلها إلى الصاد، ونقول: تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار الآن فصار مَقَال ومَصَان. — نعم – وخاف يخاف، يخاف أصلها يَخْوَف، من باب يفعَل، فعِل يفعَل يَخْوَف، كيف صارت يخاف؟ نقول: نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ونأتي بالعلة المركبة أو نكتفي بجزء العلة على قول، تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار الآن فقلبت الواو ألفاً فصار يخاف. إذاً يخاف هذا من باب يفعَل، قال يقُول يقْوُل، صان يصُون يصْوُن من باب يفعُل. إذاً (من أجوف) سواء كان على وزن يفعُل، أو على وزن يفعَل، كما ذكرناه في القاعدة السابقة العامة. صان يصون، خاف يخاف، نقول: المصدر الميمي على وزن مَخْوَف على وزن مَفْعَل، هاب يهاب، يهاب أصلها يَهْيَب، أيضاً نقلت الحركة ونظرنا باعتبار الأصل وباعتبار الآن فقلبت الياء ألفاً صار يهاب، المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان منه على وزن مَفْعَل مَهْيَب. إذاً قوله: (إن يكن) المصدر الميمي وكذا اسم الزمان والمكان (من) فعل (أجوف) يعني مأخوذاً من فعل أجوف، سواء كان هذا الأجوف على وزن يفْعُل مضارعه على زنة يفعُل كقال يقُوْل، أو يفعَل كخاف يخاف (أتى كمفعل)، (أتى) عن العرب حال كونه على زنة (مفعل بفتحتين) يعني حال كون مَفْعَل متلبساً (بفتحتين) الأولى للميم والثانية للعين، قيل: فتحت الميم للخفة وكثرة الاستعمال، وفتحت العين للخفة. (مَفْعَل) ميم وعين مفتوحتان، لذلك قال: (بفتحتين) الفتحة الأولى للميم والفتحة الثانية للعين،

وسُكنت الفاء دفعاً لتوالي أربع حركات؛ لأنها لو حركت الفاء واللام على حسب حركة الإعراب لاجتمع عندنا أربع متحركات وهذا ممتنع عندهم، إذاً لابد من تسكين الفاء دفعاً لتوالي أربع متحركات فيما هو كلمة واحدة. إذاً (إن يكن) المصدر الميمي مأخوذاً (من) فعل (أجوف) سواء كان المضارع على وزن يفعُل أو على وزن يفعَل، قال يقول أو خاف يخاف نقول: المصدر الميمي على وزن مَفْعَل.

(من أجوف) أو (صحيح) (صحيح) هذا معطوف بحذف حرف العطف، يعني مقدر حرف العطف هنا، معطوف على (أجوف)، (إن يكن) مأخوذاً (من) فعل (أجوف) أو إن يكن مأخوذاً من فعل (صحيح)، (صحيح) فعيل هذا صفة مشبهة من الصحة، والمراد بالصحيح عندهم: ما سلمت حروفه الأصول – الفاء والعين واللام – من حروف العلة والهمز والتضعيف. ما سلمت حروفه الأصول من حروف العلة والهمز والتضعيف، يعني لم يقع مكان الفاء أو العين أو اللام حرفاً من حروف العلة الثلاث: الواو والياء والألف،

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعاً وَالأَلِفْ ... هُنَّ حُرُوفُ الِاعْتِلاَلِ الْمُكْتَنِفْ

والهمز كذلك لم يقع الهمز فاءاً ولا عيناً ولا لاماً، ولم يكن مضعفا، يعني لم تكن عينه ولامه من جنس واحد، كمدّ، وشدّ، إذاً هذا هو الصحيح. نقول: المصدر الميمي (إن يكن) مأخوذاً من فعل (صحيح) مضارعه على وزن يفعُل أو يفعَل (أتى كمَفْعَل)، يعني أتى على وزن مَفْعَل، يفعُل كما قلنا في السابق: دخَل يدخُل هذا صحيح، نصَر ينصُر هذا صحيح، سلم من حروف العلة والهمز والتضعيف، نقول: مَنْصَر، هذا مصدر ميمي على وزن مَفْعَل، دخل يدخُل مَدْخَل، فتح يفتَح يفْعَل نقول: مفْتَح، حسُن يحسُن مَحْسَن، علم يعلَم معْلَم، هذه أمثلة للصحيح، سواء كان المضارع على وزن يفعُل أو كان على وزن يفعَل. (إن يكن) المصدر الميمي مأخوذًا (من) فعلٍ (أجوف) أو مأخوذاً من فعل (صحيح أو) مأخوذاً من فعل (مهموز)، والمهموز هذا اسم مفعول من هَمَزَهُ، والمهموز عندهم: ما كانت أحد أصوله الفاء أو العين أو اللام همزة، ما كانت أحد أصوله همزاً، يعني أن يكون موقع الفاء همز أخذ، أخذ هذا مهموز، لماذا؟ لأن فاءه همزة، سأل هذا مهموز؛ لأن عينه همزة، قرأ هذا مهموز؛ لأن لامه همزة، فنقول: المهموز سواء كان مضارعه على وزن يفعُل أو يفعَل (أتى) المصدر الميمي على وزن (مَفْعَل بفتحتين)، أخذ يأخذ من باب فَعَل يفعُل، نقول: المصدر الميمي واسم الزمان

واسم المكان مَأْخَذ على وزن مَفْعَل، أمِن يأمن من باب علِم يعلَم، تقول: المصدر الميمي واسم الزمان والمكان على وزن مأْمَن مَفْعَل، أمِن يأمَن، أهَبَ يَأْهَب فعَل يفعَل من باب فتح يفتَح، أهب يأهب، أهب فاءه همزة، إذاً نقول: أهب يأهب فعَل يفعَل المصدر الميمي منه مَأْهَب على وزن مَفْعَل، وكذلك اسم الزمان واسم المكان، يعني يستوي فيه المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان، سأل هذا عينه همزة، إذاً هو مهموز سأل يسأل تقول: مَسْأَل، سَئِم يسأَم مَسْأَم، رأُف يرأُف فعُل يفعُل، رأُف يرأُف تقول: مَرْأَف، قرأ يَقْرَأ مَقْرَأ، ظمِأ يظمَأ مَظْمَأ. إذاً المهموز سواء كان من باب يفعُل أو يفعَل المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان (أتى) على وزن (مَفْعَل بفتحتين) بفتح الميم والعين وإسكان الفاء.

(أو مضعّف) يعني ميمي الثلاثي (إن يكن) مأخوذاً من فعل (مضعّف)، والفعل المضعف عندهم: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد: مثل شدّ ومدّ وأنّ ... الخ، شدّ وأنّ وردّ وعدّ وعضّ وحسّ، هذه نقول: عينها ولامها من جنس واحد؛ لذلك أدغمت العين في اللام. (إن يكن) مأخوذاً من فعل (مضعّف) سواء كان مضارعه على وزن يفعُل أو يفعَل (أتى كمَفْعَل) سرّ يسُرّ تقول: مَسَرٌّ، أصلها: مَسْرَرٌ مَفْعَل، فأدغمت الراء في الراء، عضّ يَعَضُّ تقول: مَعَضٌّ، أصلها مَعْضَض، حسّ يَحُسّ مَحَسٌّ وأصلها: مَحْسَس على وزن مَفْعَل. إذاً المضعف سواء كان مضارعه يفعُل أو يفعَل نقول: يأتي المصدر الميمي وكذا اسم الزمان والمكان على وزن مَفْعَل. (أتى كمفعل) ما هو الذي أتى؟ المصدر الميمي، (أتى) في كلام العرب (كمَفْعَل)، المصدر الميمي (أتى) هذا فعل ماضٍ من الإتيان، وقلنا: يحتمل أنه هو جواب الشرط (إن يكن أتى)، ويحتمل أنه هو خبر المبتدأ وهذا الثاني أظنه أحسن. (أتى) المصدر الميمي في كلام العرب حال كونه (كمَفْعَل)، يعني كوزن مَفْعَل، حال كون (مَفْعَل) متلبساً (بفتحتين) الأولى للميم والثانية للعين، (وشذّ منه ما بكسر العين) (شذّ) والمراد بالشاذ هنا، ما شذ قياساً لا استعمالاً. وقلنا: الشاذ ثلاثة أقسام: شاذ قياسًا لا استعمالاً، وشاذ استعمالاً لا قياساً، وشاذ قياساً واستعمالاً. الأخير هذا لا يقع في فصيح الكلام، يعني لا يقع في القرآن ولا في السنة. والشاذ قياساً لا استعمالاً هذا يقع في القرآن، والشاذ استعمالاً لا قياساً هذا لا يقع في القرآن. مثال ماذا الشاذ قياساً لا استعمالاً؟ أبى يأبى. وشاذ استعمالاً لا قياساً؟ يؤكرما، فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

يأتينا هذا إن شاء الله. وشاذ قياساً واستعمالاً؟

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى

دخول أل على الفعل المضارع هذا شاذ قياساً لا استعمالاً، عند من يرى أن أل لا يجوز دخولها على الفعل المضارع مطلقاً، أما على رأي ابن مالك رحمه الله فلا. إذاً نقول: (وشذّ)، إذاً القاعدة العامة التي بيّنها بالبيت السابق ونصف الثاني: أن ما كان من يفعُل ويفعَل سواء كان الفعل أجوفًا أو صحيحًا أو مهموزًا أو مضعفًا وكان مضارعه على يفعُل أو يفعَل فالمصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان على وزن مَفْعَل بفتح العين، فإن سُمع من يفعُل ويفعَل مكسور العين مَفْعِل فنقول: هذا شاذ، وهي كلمات محفوظة: المطلِع، والمغرِب، والمشرِق، والمسقِط، والمجزِر، والمسكِن، والمنبِت، والمنسِك، والمفرِق، والمحشِر، والمرفِق، والمجمِع. هذه الأصل فيها أنها تأتي على وزن مَفْعَل بفتح العين، المطلِع طلَع يطلُع، إذاً هو من باب يفعُل والقياس مَطْلَع، فنقول ماذا؟ سُمع مطْلِع بكسر العين على وزن مَفْعِل، فنقول: القياس مَفْعَل مطْلَع، وكسره شاذ، لماذا؟ لأنه من باب يفعُل. المغرِب غرَب يغرُب القياس فيه مَغْرَب. المسجِد سجَد يسجُد القياس فيه مَسْجَد لا مَسْجِد. المشرِق يشرُق يفعُل القياس فيه مشرَق. المجزِر يجزُر مجزَر. المسكِن يسكُن مَسْكَن هذا الأصل. المنبِت ينبُت منبَت. المنسِك من النُسُك وهو العبادة، المنسِك نَسَك ينسُك نقول: الأصل فيه أنه مَنْسَك، ولكنه سُمع. المفرِق من يفرُق يفعُل والقياس فيه مَفْرَق. المسقِط يسقُط القياس فيه مَسْقَط. المحشِر من يحشُر يفعُل القياس فيه المحشَر. المرفِق يرفُق القياس فيه مرفَق. المجمِع يجمَع، جميع المصادر السابقة من باب يفعُل إلا المجمِع فهو من باب يفعَل، هذه سُمع فيها الكسر والقياس الفتح.

وسُمع مع الكسر الفتح الذي هو القياس في أربع ألفاظ: المنسِك المنسَك، المطلِع المطلَع، المغرِب المغرَب، المجمِع المجمَع، {حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} [القدر:5]، مطلع، {وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكاً هُمْ نَاسِكُوهُ} [الحج:67]، {حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ} [الكهف:60]، إذاً جاء في القرآن مَجْمَع، ومَطْلَع، ومَنْسَك، على الأصل، وسمع فيها الكسر، فبعضهم وقف عند الأربعة فقال: هذه يجوز فيها الوجهان، والبقية هي شاذة. وبعضهم قاس ما لم يُسمع فيه الفتح على ما سمع فيه الفتح فجعل القياس في الجميع الفتح مع سماع الكسر. إذاً هذه شاذة، كل ما كسر من باب يفعُل أو يفعَل فهو شاذ،

سواء سمع معه الأصل أو لم يسمع نحكم على الكسر بأنه شاذ، لذلك قال: (وشذّ منه) (وشذ) هذا فعل ماضٍ مبني على الفتح، أين فاعله؟ الاسم الموصول (ما)، (ما) اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع فاعل، (وشذّ ما بكسر العين منه) (منه) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، حال كون (منه) الضمير يعود على المصدر الميمي، (وشذّ منه) أي من المصدر الميمي، الضمير هنا يعود على المصدر الميمي، (ما) بيان لما أي لما ورد عن العرب (بكسر العين)، حال كونه متلبساً بكسر العين. إذاً (وشذّ ما) أي ما سمع عن العرب من المصدر الميمي (منه) من المصدر الميمي حال كونه متلبساً (بكسر العين)، (شذّ) الذي سمع من كلام العرب حال كونه متلبساً (بكسر العين). إذاً ما كان على وزن يفعُل أو يفعَل إن سمع منه أو ما سمع منه بكسر العين فهو شاذ.
(كذا سم الزمان والمكان) (ما بكسر العين) هذا متعلق بمحذوف حال، (منه) أي – نعم – حال يكون أو حال يثبت تقدر له الفعل، الجار والمجرور يتعلق بمحذوف مختلف فيه،
وَأَخْبَرُوْا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسِتَقَرْ

إلا في الصلة فيتعين أن تقدر استقر أو ثبت أو يثبت أو يستقر فعل، ما عداه يجوز الوجهان، فهنا (ما) هنا موصولة بمعنى الذي، والصلة محذوف مقدر، قلنا: الجار والمجرور متعلق بمحذوف، (وشذّ منه) (وشذّ ما) أي الفعل الذي ثبت عن العرب، (وشذّ منه ما بكسر العين) يعني ما سمع أو ما ثبت (بكسر العين)، حال كون المسموع (بكسر العين)، الباء هنا للملابسة، يعني سمع في العين في مَفْعِل حال كون العين ملابسة للكسر، هذا معنى الباء هنا للملابسة.
أَتَى كَمَفْعَلٍ بِفَتْحَتَيْنِ
وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ العَيْنِ
كَذَا سِمُ الزَّمَانِ وَالمكَانِ ....

(كذا) يعني مثل ذا السابق المذكور وهو المصدر الميمي، سواء كان من أجوف أو من صحيح أو من مهموز أو من مضعف مثله (سم الزمان والمكان)، كما ذكرنا في السابق أننا نضيف المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان، يعني كل ما ثبت المصدر الميمي أخذه من يفعُل أو يفعَل سواء كان الفعل أجوفًا أو صحيحًا أو مهموزًا أو مضعفًا أنه يأتي بفتحتين (مَفْعَل بفتحتين) والكسر فيه شاذ، كذلك اسم الزمان واسم المكان. إذاً

يستوي الجميع الثلاثة المصدر الميمي واسم المكان واسم الزمان في كونها مأخوذة من يفعُل أو يفعَل وهي على زنة مَفْعَل بفتحتين. (كذا سم) (سم) هذه لغة في الاسم، اسم،

سَمَاءٌ سِمٌ واسْمٌ سَمَاةٌ كذا سُمَى

وَزِدْ سُمَةً وَثَلِّثْ أَوَائِلَ كُلِّهَا

(سَمَاءٌ سِمٌ واسْمٌ سَمَاةٌ كذا سُمَى) كهُدى، (وَزِدْ سُمَةً وَثَلِّثْ أَوَائِلَ كُلِّهَا) ثمانيَ عشرة لغة. سَمَاء ثلثها: سَماء سِماء سُماء، هذه ثلاث، سِمٌ سَم سُمٌ، ست، سُمَى سِمى سَمى، هذه تسع، سَماة سِماة سُمَاة، هذه اثنا عشر، سِماة سَماة سُماة، هذه خمسة عشر، سِمة سَمة سُمة، هذه ثمانية عشر. إذاً (كذا سم الزمان) (سم) هذه لغة في الاسم، و (اسم الزمان) يعني اسم لزمان حدث المصدر، متى وقع المصدر؟ يبينه اسم الزمان، (والمكان) يعني سم (المكان)، يعني اسم المكان لحدث المصدر، (من مضارع إن لا بكسرها يبن) (من مضارع) هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، يعني حال كون ميمي الثلاثي واسم الزمان واسم المكان السابقة مأخوذةً من مادة فعل (مضارع) الذي ذكرناه، أن الضابط في المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان النظر إلى الفعل المضارع، والمراد هنا (من مضارع) يعني من مادة فعل المضارع، لأن المصدر كما سبق أن المشتق من المصدر إما أن يشتق منه بالذات مباشرة كالماضي من المصدر، وإما أن يشتق من المصدر بواسطة، يعني بواسطة فعل آخر ليس مباشرة، فنقول مثلاً: فعل الأمر مشتق من المصدر لكن بواسطة المضارع، لذلك تقول: تحذف حرف المضارعة وتسكن آخره .. الخ، يعني النظر في تطبيق القواعد إلى الفعل المضارع، كيف تطبق القواعد للفعل المضارع .... تختص منه وتشتق منه الأمر، وتقول: الأمر المشتق من المصدر؟ نقول: لا، هو مشتق من المصدر ولكن بواسطة الفعل المضارع، هنا كذلك (من مضارع) يعني من فعل (مضارع)، يعني من مادة فعل (مضارع)، الفعل المضارع هذا دخل معنا الثلاثة الأنواع: يفعُل ويفعَل ويفعِل، وسبق معنا أن مَفْعَل يكون من مضارع يفعُل ويفعَل، إذاً لابد من إخراج الثالث فقال: (إن لا بكسرها يبن) يعني (إن يبن) (يبن) الأخير هذا فعل، (إن يبن) المضارع بضم عينه أو فتح عينه (لا بكسرها)، (لا بكسرها) الهاء هنا يعود على عين مضارع، ولا بد من تقدير محذوف (لا بكسرها) معطوف على محذوف، ما تقديره؟ (إن يبن) هذا هو الأخير اللفظ الأخير فعل شرط (إن يبن) الفعل المضارع، (إن يبن) بضم عينه أو بفتح عينه (لا بكسرها)، إذاً نقول: قيّد الناظم قوله:

مِيْمِي الثُّلاثِي إِن يَّكُنْ مِنْ أَجْوَفِ

ج ... صَحِيْحٍ اوْ مَهْمُوزٍ اوْ مُضَعَّفِ

(أتى كمفعل بفتحتين) من مضارعٍ مضموم العين أو مفتوح العين (لا بكسرها)، فإن كسرت مفهوم الشرط هنا ما هو؟ إن كسرت عين المضارع لا يأتي مصدره واسم زمانه واسم مكانه على مَفْعَل، لكن المفهوم يقولون: قد لا يكون عاماً، ولكن نقيده هنا بما عُلم من خارج الكتاب وهو أن ما كان مكسور العين مصدره الميمي كيفعُل ويفعَل يستوي مع السابق، وإنما الذي انفرد هنا بالمفهوم هو اسم الزمان واسم المكان، إذاً يكون المصدر الميمي من مكسور العين بالفتح، أليس كذلك؟ بلى، ضرب يضرِب مَضْرَب، جلس يجلِس مجلَس، رجع يرجع مرجَع، لكن ما سمع مرجَع، إذاً ما كسر فيه عين مفعِل فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، قيل أربعة، وبعضهم زاد إلى ست: مرجِع، ومصِير، ومحِيد، ومجِيء، هذه الأصل فيها أنها على وزن مَفْعَل، مصدر ميمي من يفْعِل، ولكن سمع فيها الكسر. قيل: شهادة الذوق تدل على أن الكسرة هنا أخف من الفتح. مرجَع {إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ} [هود:4] بالكسر والأصل فيها رجَع يرجِع، إذاً هو من باب ضرب يضرِب، فيكون المصدر الميمي منه على وزن مَفْعَل، لكن سمع فيه الكسر. (كذا سم الزمان والمكان من مضارع) يعني من مضارع، عرفتم إعراب هذه؟ (من مضارع) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، يعني حال كون المصدر الميمي واسم الزمان والمكان يأتي على وزن مَفْعَل بفتحتين والكسر فيه شاذ، حال كونه مأخوذاً وما ذكر معه من مادة فعلٍ مضارع، قوله: (من مضارع) يشمل الثلاثة الأنواع: يفعُل ويفعَل ويفعِل، وأراد أن يخرج الثالث الذي هو الكسر قال: (إن لا بكسرها يبن) (إن يبن) يظهر، بان يبِين، إن يظهر المضارع بضم عين أو فتح عين (لا بكسرها)، فإن كان بكسرها فالمصدر الميمي بالفتح واسم الزمان واسم المكان بالكسر، ثم قال:

وَافْتَحْ لَهَا مِن نَّاقِصٍ وَمَا قُرِنْ

ج ... وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍّ كَمَفْرُوْقٍ يَعِنْ

(وافتح لها) ذكر في السابق الأجوف والصحيح والمهموز والمضعف، بقي معنا الناقص واللفيف المفروق واللفيف المقرون والمثال، هذه أربعة أشياء هذه التي بقيت معنا، ونظمها في قوله: (وافتح) أيها الصرفي عين مَفْعَل، يعني انطق بها مفتوحة (أتى كمفْعَل)، انطق بها مفتوحة (لها) الضمير يعود للمصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان، (من

ناقص) حال كونها مأخوذة (من) فعل (ناقص)، (ناقص) هذا اسم فاعل نقص وهو في الاصطلاح:

مَا اعْتَلَّ لاَماً كَحَمَيتُ مَرْبَعَهْ
سُمِّيَ مَنْقُوصاً كَذَا ذَا الْأَرْبَعَهْ

(ما اعتل لامًا) معتل اللام يسمى ناقصاً، سواء كان واويًا أم يائيًا، هنا أطلق لم يقيد لأنه قيد في الأول، قال: (من مضارع إن لا بكسرها) هنا أطلق، إذاً (وافتح) أيها الصرفي عين مَفْعَل (لها) للميمي والزمانِ والمكانِ، (من) فعل (ناقص) حال كونه مأخوذاً (من) فعل (ناقص) مطلقاً، سواء كان يفعُل أو يفعَل أو يفعِل، يعني لا نقيده، يأتي اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي على وزن مَفْعَل بالفتح مطلقاً، رعى يرْعَى، تقول: مَرْعَى، دعا يدعُو مَدْعا، مَدْعا هذا مصدر ميمي واسم زمان واسم مكان، رمى يرمِي هذا مَرْمَى، من باب فعَل يفعِل، دعا يدعُو، فعَل يفعُل، إذاً من يفعُل جاء على وزن مفْعَل، مَدْعَا هذا مصدر واسم زمان واسم مكان، رعى يرْعَى، من باب فَعَل يفعَل، إذاً بفتح عين المضارع جاء مَرْعَى مصدر ميمي واسم زمان واسم مكان، ورمى يرمى من باب فعَل يفعِل يرْمِي جاء مَرْمَى، مَفْعَل في المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان. إذاً إذا كان الفعل أو إذا كان المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان مشتقاً (من) فعل مضارع (ناقص) نقول: حينئذٍ يستوي فيه حركة العين سواء كان مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً يأتي المصدر الميمي واسم الزمان والمكان على وزن مَفْعَل بلا استثناء، لا نفصل في هذا. (وافتح لها من ناقص) هنا أطلق، (وافتح) أيها الصرفي عين مفعل، (لها) يعني للميمي والزماني والمكاني حال كونها مأخوذة (من) فعل (ناقص وما قرن) والذي قرن، يعني وافتح أيها الصرفي عين مَفْعَل حال كونها مأخوذة من فعل (قرن)، يعني سُمي باللفيف المقرون، وسبق معنا أن (ما) – الموصولة وما دخلت عليه – الموصول مع صلته في قوة المشتق، فنقول (وما قرن) (قرن) هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة، و (ما) اسم موصول بمعنى الذي صادقة على الفعل، أي الفعل الذي قرن يعني سُمي لفيفاً مقروناً، ما هو اللفيف المقرون؟

بِالْفَاءِ وَالعَينِ لَفِيفٌ قُرِنَا
كَذَاكَ بِالْعَينِ وَلاَمٍ فَاقْرِنَا

فاء وعين مقرون لا يوجد في الأفعال وإنما يوجد في الأسماء، عين ولام حرفا علة، فنقول: هذا لفيف مقرون، طوى، قوِي يقوى، طوى يطوِي نقول: هذا لفيف مقرون.
(وما قرن) هذا معطوف على قوله: (افتح)، يعني و (افتح) أيها الصرفي عين مَفْعَل (لها) للمصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان حال كونها مأخوذة من (ما) يعني من فعل (قرن) يعني سمي لفيفاً مقروناً، يعني يستوي الحكم في الناقص واللفيف المقرون في كون عين مَفْعَل مفتوحاً مطلقاً، سواء كان من باب يفعُل أو يفعَل أو يفعِل بالكسر، طوى يطوي تقول: مَطْوَى، مطوى على وزن مَفْعَل، هذا مصدر ميمي واسم زمان واسم مكان، أوى يأوِي مأوَى، قَوِي يقوَى مَقْوَى، مقوى على وزن مَفْعَل. إذاً الناقص واللفيف المقرون ما حكمهما؟ فتح عين مَفْعَل مطلقاً، هل ننظر إلى يفعُل ويفعَل ويفعِل؟ لا، بلا تفصيل، إنما نفصل في الأجوف هناك و .. الخ. (واعكس بمعتل كمفروق يعن) (واعكس) يعني خالف، العكس هنا بمعنى المخالفة، (واعكس) يعني وخالف أيها الصرفي (بمعتل) يعني (بـ) فعل (معتل)، (معتل) الأجوف معتل، والناقص معتل، واللفيف معتل، ماذا يعني بالمعتل هنا؟ المثال، المثال؛ لأنه ذكر الأجوف وهو ما عينه حرف علة ما اعتلت عينه، وذكر الناقص وهو ما اعتلت لامه، بقي ماذا؟ بقي المثال،
مَا اعْتَلَّ بِالْفَاءِ هُوَ المِثَالُ ... مِثَالُهُ اليَسَارُ وَالْوِصَالُ

إذاً (اعكس بمعتل) يعني في فعل معتل، أو حال كون العين متلبسة بفعل معتل وهو واوي الفاء أو ياءي الفاء، ماذا تعكس؟ ما هو الحكم السابق الذي تلبّس بالناقص؟ فتح العين، اعكس فتح العين في المعتل الذي هو المثال مطلقاً، الذي معنا (مَفْعَل أو مَفْعِل) وليس عندنا (مَفْعُل)، إذاً الأمر بالمعاكسة هنا والمخالفة هل هي محصورة أم فيها لبس؟ محصورة، لماذا؟ لأن ليس عندنا ضد (مَفْعَل) إلا (مَفْعِل)، إذاً كما قال: (وافتح) هناك، يعني هنا واكسر، (واعكس) يعني اكسر عين مَفْعِل حال كونه مأخوذاً من فعل معتل، وهو المثال الواوي أو اليائي، وعَدَ يعِد تقول: مَوْعِد مَفْعِل هذا مصدر ميمي واسم زمان واسم مكان، وجل يوجَل مَوْجِل مَفْعِل، يَسُر ييسُر مَيْسِر، ودّ، يودّ مَوَدّ أصلها مَوْدِدَ مَفْعِل، إذاً سواء كان معتل الفاء من باب يفعُل أو يفْعَل أو يفْعِل نقول: المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان مستوٍ وهو على وزن مَفْعِل بكسر العين.
(كمفروق يعن) يعني (يعن) يظهر عنّ يعِنّ، يعني (يعن) ذكر الشارح أنه سيظهر ويعرِض بيانُه في فصل الفوائد، لأنه سيأتي هناك شرح هذه المصطلحات بتوسع، (كمفروق) يعني تعكس الحكم السابق في الناقص والمقرون تعكسه في المعتل بكسر العين مطلقاً في

المصدر الميمي واسم الزمان والمكان، كذلك في المفروق، والمفروق ما هو؟ اسم مفعول من فَرَقَ، والمفروق في الاصطلاح: ما كانت فاءه ولامه حرفي علة. وقى الواو، الفاء واو، واللام ياء منقلبة ألفا، وقى يقِي مَوْقِى على وزن مَفْعِل، وقى يقِي مَوْقِى، وَجِيَ يوْجَى مَوْجِي من باب فعِل يفعَل، إذاً يكون من باب فعِل يفعَل، ومن باب فَعَل يفعِل، ولِي يلِي مَوْلِي، وبعضهم يقول مولَى قلبت من أجل الكسرة، الحاصل أنه (واعكس بمعتل كمفروق يعن) إذاً عندنا متقابلان، الناقص واللفيف المقرون حكمهما فتح عين مَفْعَل مطلقاً، سواء كان المضارع يفعُل أو يفعَل أو يفعِل، وحكم المعتل المثال الواوي واليائي واللفيف المفروق بكسر العين مطلقاً في المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان، سواء كان مضارعه يفعُل ويفعَل ويفعِل، هذا هو المصدر الميمي من الثلاثي، ثم ذكر المصدر الميمي – من الرباعي – مما زاد على الثلاثي فقال:

وَمَا عَدَا الثُّلاَثِ كُلاًّ اجْعَلاَ ... مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلاَ

كَذَا اسْمُ مَفْعُوْلٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ

عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَهَا مِيْمًا يَصِرْ

(وما عدا) والذي، (ما) اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والفعل الذي (عدا) أي جاوز (الثُّلاثِ) بحذف ياء النسب للضرورة، الذي جاوز (الثُّلاث) يعني ما كانت حروفه أكثر من ثلاثة، سواء كان رباعياً مجرداً أو رباعياً مزيداً فيه، أو خماسياً أو سداسياً، مهموزاً أو صحيحاً أو أجوفاً أو مضعفاً، متعدياً أو لازماً، مطلقاً، كل فعل جاوز الثلاثة الأحرف ما حكمه؟ (اجْعَلاَ كلاًّ مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلاَ)، يعني إذا أردنا قبل أن ندخل في النظم نقول: ما زاد عن الثلاثي ننظر في الفعل المضارع المجهول المبني للمجهول، والفعل المضارع المبني للمجهول ضابطه: أن يضم أوله ويفتح ما قبل آخره. الماضي يضم أوله ويكسر ما قبل آخره.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآَخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

إذاً تضم حرف المضارعة وتفتح ما قبل آخره، دحرج يدحرج تقول: يُدحرَج، انطلق ينطلق يُنطلَق بضم أوله وفتح ما قبل آخره، قال: المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان وكذلك اسم المفعول يستوي في أن تنظر إلى الفعل المبني للمجهول، فتأتي إلى

حرف المضارعة تحذفه وتأتي بميم مضمومة، وانتهت القضية. دحرج يدحرج تقول: يُدحرَج، ايت بالمصدر الميمي مُدَحرَج، احذف الياء الذي حرف المضارعة وايت بميم مضمومة (وَأَوَّلٌ لَهَا مِيْمَاً يَصِرْ) ميماً مضمومة، إذاً تأتي بميم مضمومة وتبقى الكلمة كما هي، فتقول: دحرج يُدحرِج يُدحرَج هذا مبني للمجهول، المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان واسم المفعول تقول: مُدحرَج، يُنطلَق هذا خماسي، ينطلق كيف تقول؟ مُنطلَق حذفت الياء وجئت بميم مضمومة، استخرج يُستخرَج مُستخرَج، استدرك يُستدرَك مُستدرَك، الحمد لله سهل هذا ليس كالأول، الثلاثي دائماً فيه صعوبة. (وما عدا الثُّلاثِ) والذي أي الفعل الذي جاوز (الثلاث) الرباعي وما زاد (كلاً اجعلا) (كلاً) التنوين هنا، كل هذه ملازمة للإضافة، إلى كلمة مفردة أو جملة؟ إلى مفرد، (كلاً) يعني كل مصدر ميمي واسم زمان واسم مكان، (جُعلا) الألف هذه نون التوكيد الخفيفة، (اجعلا) اجعلن كلاً، لكن يكون فيه إشكال من جهة أن الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله، إلا في ضرورة الشعر، فيكون (كلاً) هذه مفعول أول أو مفعولاً أولَ لـ (اجعلا)، (اجعلا) يتعدى إلى مفعولين، (اجعلاً كلاً) أي كل مصدر ميمي واسم زمان واسم مكان مما تجاوز الثلاثي (مثل)، (مثل) هذا مفعول ثان لـ (اجعلا)، (مثلَ) يعني شِبْهَ فعل (مضارع) وقلنا في المادة، المشابهة هنا في المادة، لماذا؟ لأن الحروف الأصلية التي تكون في الفعل المضارع هي عين الحروف التي تكون في المصدر الميمي. إذاً (اجعلا كلاً مثل) أي شبه فعل (مضارع) وهنا أطلق سواء كان يفعُل أو يفعِل أو يفعَل لا نفصل مطلقاً، لا ننظر إلى العين، أكثر من الثلاثي سواء كان يفعُل أو يفعَل أو يفعِل، (مثل مضارع) هنا أطلق لم يقيد حركة العين، (لها) الضمير يعود للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان، (قَدْ جُهِلاَ) الألف هذه للإطلاق، (قد جهلا) هذه الجملة صفة لمضارع؛ لأن المضارع قد يكون مبنياً للمعلوم، وقد يكون مبنياً للمجهول، (مثل مضارع) مبني للمجهول.

كَذَا اسْمُ مَفْعُوْلٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ
عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَهَا مِيْمًا يَصِرْ

(وأول لها ميماً يصر) هذه لو قدمها لكان أجود، لماذا؟ لأنه أطلق في الأول قال: (مثل مضارع) مجهول، ولم يبين أن المضارع المجهول نأتي ونحذف حرف المضارعة ونبدله بميم مضمومة، (كذا اسم مفعول) (كذا) أي مثل المذكور، ما هو المذكور؟ الذي تجاوز الثلاثي؛ لأن الثلاثي اسم المفعول يكون على زنة مفعول، ضرب مضروب مفعول، لكن

الذي زاد عن الثلاثي نقول: ننظر إلى الفعل المضارع المبني للمجهول، أوله مضموم وما قبل آخره مفتوح، فنبدل الأول حرف المضارعة ميماً مضمومة ونبقي ما قبل آخره على ما هو عليه، (وفاعل) (كذا اسم مفعول) أي مثل المذكور السابق وهو ما تجاوز الثلاثي أنك تنظر إلى الفعل المضارع المبني للمجهول (اسم مفعول)، والاسم المفعول: ما دل على ذات مبهمة وحدث معين وُقِع أو وَقع عليه الحدث. الحدث في مثلاً مضروب، مضروب إذا قلت: هذا مضروب، هذا دل على ذات، ودل على حدث، هل الذات معينة؟ لا، هل الحدث معين؟ نعم. إذاً يدل على حدث معين، ويدل على ذات مبهمة، وهذا بعضهم يشترطه في الاشتقاق،

وَإِنْ يَكُنْ لِمُبْهَمٍ فَقَدْ عُهِدْ ... مُطَّرِداً وَغَيْرُهُ لَا يَطَّرِدْ

هذا تركناه في باب الاشتقاق هناك. قال: (كذا اسم مفعول وفاعل) يعني وكذا اسم (فاعل)، اسم فاعل من الثلاثي له تفصيلات وتقييدات ستأتينا إن شاء الله، ليس مطلقاً على الوزن فاعل، أما ما تجاوز الثلاثي اسم الفاعل كاسم المفعول، يعني ينظر إلى مضارعه لكن المبني للمعلوم، فنبدل حرف المضارعة ميماً مضمومة وما قبل آخره مكسوراً، لذلك قال: (وفاعل) (كذا اسم مفعول) وكذا اسم (فاعل)، لكن لئلا يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول فيما زاد على الثلاثي قال: (كسر عيناً) هذا استثناء، لكن (كسر) الذي هو الضمير يعود على اسم الفاعل (عيناً) هذا تمييز، الأصل كُسرت عينه، (وفاعلٌ) كُسرت عينه، حُذف المضاف الذي هو عين الذي هو الفاعل، واستتر الضمير الذي هو المضاف إليه فصار هو نائب الفاعل، وجيء بـ (عيناً) المحذوف فانتصب على التمييز، هذا هو الأصل، إذاً (كسر عيناً) (كسر) هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على فاعل، (عيناً) هذا تمييز. إذاً ما زاد على الثلاثي المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان واسم المفعول هذه الأربعة نقول: مستوية حكمها واحد، فيما زاد على الثلاثي ننظر إلى الفعل المضارع المبني للمجهول فنبدل الحرف الأول حرف المضارعة ميماً مضمومة ويكون ما قبل آخره مفتوحاً، ولكن في اسم الفاعل الذي هو الخامس نكسر ما قبل آخره على الأصل يبقى على الأصل، لماذا؟ لأنه مأخوذ من الفعل المضارع المبني للمعلوم، واسم الفاعل: ما دل على ذات وحدث، يعني وقع منها. وسيأتينا إن شاء الله. (وأول لها ميماً يصر) (وأول) يعني وحرف (أول) سابق، أول يأتي بمعنى الأسبق، (وأول) وحرف سابق (لها) الضمير يعود على الخمسة المذكورة السابقة (ميماً يصر) (ميماً) مضمومة قيّدوها (ميماً) مضمومة

(يصر) أصلها يصير، سكن آخره للوقف فالتقى ساكنان الياء والراء فحذفت الياء يصر، يصر (ميماً)، (ميماً) هذا مفعول لـ (يصر)، (وأول) هذا مبتدأ، والجملة جملة (يصر) هذه خبر، وفي السابق هنا قلنا: (وما عدا) (ما) قلنا اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ، أين خبره؟ أين الخبر؟ خبر (ما)؟ (وما عدا الثلاث كلاً اجعلا مثل مضارع)؟ (اجعلا كلا مثل مضارع) والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، (اجعلا) وهذه طلبية إنشائية، على قول الجمهور يصح، ولا بد من رابط، أين الرابط؟ (وكلاً اجعلا)؟ الرابط محذوف، السمن منوان بدرهم منه، (وكلاً اجعلا) كلاً منه، الرابط محذوف، نفس التركيب السابق، (وأول لها ميماً يصر) (وأول) مبتدأ، وجملة (يصر) هذه خبر.

إذاً المصدر الميمي قد يكون ثلاثياً، وقد يكون مما زاد على الثلاثي، والمصدر الميمي الثلاثي هذا فيه التفصيل السابق، إن كان من يفعُل ويفعَل فالمصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان يكون على وزن مَفْعَل، والكسر فيه شاذ، وما كان من باب يفعِل فالمصدر فيه مَفْعَل، واسم الزمان واسم المكان مَفْعِل، افترقا، والناقص واللفيف المقرون يكون على وزن مَفْعَل مطلقاً، ويعني في الزمان والمكان والمصدر الميمي سواء كان من يفعُل أو يفعَل أو يفعِل، والمعتل المثال الواوي أو اليائي، واللفيف المفروق يكون بكسر عين مَفْعِل مطلقاً، وسواء كانت عين مضارعه مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، وما زاد على الثلاثي نقول: ننظر إلى الفعل المضارع المبني للمجهول، نبدل حرف المضارعة بميم مضمومة وفتح ما قبل آخره، وهذا مطلقاً في يفعُل ويفعَل ويفعِل، واسم الفاعل واسم المفعول مثل المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان، إلا أن اسم الفاعل يكون بكسر عينه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

عناصر الدرس

* عدد المشتقات من المصدر.

*

بيان مايتعلق بآخر الماضي.

*

أحوال الماضي.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا، أما بعد .. فلا زال الحديث فيما بوب له الناظم رحمه الله تعالى من قوله: (باب المصدر وما يشتق منه)، يعني والمشتق من المصدر، والذي يشتق من المصدر كما سبق أنه تسعة أمور، ذكر الناظم منها أصل الاشتقاق وهو المصدر،

وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ

ج ... مِيْمِي وَغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ

إذاً ذكر المصدر أولاً وهو أصل الاشتقاق، لذلك بوب له أصالةً (باب المصدر) وعطف عليه بقوله: (وما يشتق منه)، ثم قسم المصدر إلى ميمي وغيره، ثم قسم غير الميمي إلى قسمين: مصدر سماعي ومصدر قياسي، (مِن ذِي الثُّلاَثِ) أو (من ذي الثَّلاث فَالزَمِ الَّذِي سُمِعْ) هذا هو المصدر السماعي، الثلاثي عند الناظم وابن الحاجب أنه سماعي، يعني يحفظ ولا يقاس عليه، (وَمَا عَدَاه) والذي عدا الثلاثي وهو الرباعي المجرد والرباعي المزيد، والخماسي والسداسي (فَالقِيَاسَ تَتَّبِعْ)، ثم انتقل إلى بيان المصدر الميمي وهو النوع الأول الذي عنون له بقوله: (على ضربين ميمي) ذكر الميمي وذكر ما يشتق منه، يعني ما يؤتى منه على مَفْعَل أو مَفْعِل على التفصيل السابق بالأمس، ثم ذكر اسم الزمان واسم المكان، ثم ذكر اسم المفعول واسم الفاعل من غير الثلاثي وهذه أمور من المشتقات، هذه في هذه الأبيات اليسيرة ثمانية أبيات ذكر فيها المصدر الميمي، اسم الزمان، اسم المكان، اسم المفعول، اسم الفاعل من غير الثُّلاثِي، ثم شرع في بيان الماضي، وسبق أن الماضي مما يشتق من المصدر، إذاً هو من المشتقات، قلنا المشتقات الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة. وبعضهم يزيد الصفة المشبهة واسم التفضيل والأمثلة المبالغة، كلها من المشتقات، بعضهم يدرج بعضها تحت بعض. إذاً الماضي ما مناسبة ذكره في هذا الباب؟ لكونه مشتقاً من المصدر، فنحتاج إلى معرفة أبنية الماضي فقال:

وَآخِرَ المَاضِي افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا ... وَضُمَّ إِنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقَا

وَسَكِّنِ انْ ضَمِيْرَ رَفْعٍ حُرِّكَا

....

هذا البيت ونصف البيت يتعلق بآخر الماضي، الماضي معلوم بأنه فعل، والأصل في الأفعال أنها مبنية، الأصل في الفعل أنه مبني، سواء كان فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، الأصل فيه البناء، فما جاء على الأصل لا يسأل عنه، فلا نقول: لِمَ بني الأمر؟ ولا نقول: لِمَ بني الماضي؟ وإنما ما خرج عن الأصل كالمضارع في بعض أحواله نقول: لِمَ أُعرب المضارع؟ لماذا؟ لأنه على خلاف الأصل، والأصل في المضارع أنه مبني، إذاً لِمَ أعرب المضارع؟ فلا بد من علة تُلتمس من كلام العرب أو مما ذكره النحاة،

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا
وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وِمِنْ
نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

إذاً الأصل في الأفعال أنها مبنية، فالفعل الماضي مبني، لا نقول: لِمَ بني الفعل الماضي لأنه جاء على الأصل، وما جاء على الأصل لا يسأل عنه، ما بناءه؟ قال: (افتحنه) يعني ابنه على الفتح، هنا يأتي السؤال القاعدة أن الأصل في المبني أن يسكن،
.... وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

لِمَ حرك الماضي؟ يعني لم انتقل من التسكين إلى الحركة؟ هنا لابد من علة، لأنه خلاف الأصل، لو جاء ساكناً كـ (قُمْ) لا نقول: لم سكن فعل الأمر هنا؟ لماذا؟ لأنه جاء على الأصل. إذاً حرك الفعل الماضي، لِمَ حرك الفعل الماضي؟ لا بد من جواب، قالوا: أشبه الفعلُ الماضي الاسمَ مشابهة ما، يعني بعض المشابهة، أو نوع مشابهة، لهذه المشابهة اقتضى أن يحرك الفعل الماضي، ما هذه المشابهة؟ قالوا: وقوع الماضي موقع الاسم، وقع الماضي موقع الاسم، ما نوعية هذه المنزلة، أو كونه يحل محل الاسم؟ قالوا: وقوع الماضي موقع الاسم خبراً، وصفة، وحالاً، وصلة، يعني أن الاسم يأتي خبراً، ويأتي صفة، ويأتي صلة، ويأتي حالاً، كون الماضي يقع في هذه المواقع الأربعة نقول: أشبه الماضي الاسم نوع مشابهة، يعني لم يشبه الاسم مشابهة تامة كالفعل المضارع. إذاً هذه نوع مشابهة، لما أشبه الفعل الماضي الاسم نوع مشابهة استحق أن يقرَّب من أصل الإعراب ويبعد عن

أصل البناء. ما هو أصل الإعراب؟ الأصل في الأسماء الإعراب، ما الأصل في الإعراب؟ الحركة. الأصل في الأفعال البناء، ما الأصل في البناء؟ السكون. إذًا عندنا أصلان في الفعل، وأصلان في الاسم، الأصل الأول في الفعل البناء، ثم الأصل في البناء أن يكون مسكناً ساكنا، والأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، لما أشبه الفعل المضارع الاسم مشابهة تامة أُعطى أصل الاسم وهو الإعراب، خرج من أصله وهو البناء، وشارك الاسم في أصله وهو الإعراب، ولما نقصت مشابهة الماضي عن الاسم قالوا: إذاً لا نعطيه ونخرجه، لا نخرجه من أصله وهو البناء إلى أصل الاسم وهو الإعراب، وإنما ننظر إلى الأصل الثاني وهو أننا نخرجه من أصله في البناء وهو السكون ونعطيه أصل الإعراب وهو الحركة، إذاً نقول: لماذا بني الفعل الماضي؟ نقول: ما جاء على الأصل لا يسأل عنه، لم حرك (والأصل في المبني أن يسكنا)؟ نقول: أشبه الفعل الماضي الاسم نوع مشابهة ليست مشابهة تامة، لو أشبهه مشابهة تامة لأعرب كما أعرب الفعل المضارع، لكن لما نقصت المشابهة نقص ماذا؟ ما يُعطى من جانب هذه المشابهة، وهو أنه يُشَرَّكُ مع الاسم في أصله الثاني لا في أصله الأول، فنقول: استحق الماضي أن يقرب من أصل الاسم في الإعراب وهو الحركة، ويُبعد عن أصله في البناء وهو السكون، الأصل في الماضي أن يحرك بالفتح مطلقاً كما سيأتينا على الصحيح، لمَ كانت الحركة فتحة؟ للخفة وثِقَلِ الفعل. فرق بين أن يقال: لِمَ حرك، مطلق الحركة بقطع النظر عن الفتحة أو الضمة أو الكسرة، لم حرك؟ بقطع النظر عن عين الحركة، ثم لم كانت الحركة خصوص كذا؟ لماذا كانت فتحة؟ إذا قلنا: أشبه الماضي الاسم نوع مشابهة فأعطي أصل الإعراب، أصل الإعراب الحركة، الحركة تكون كسرة وتكون ضمة وتكون فتحة، إذاً المشابهة اقتضت التحريك فقط، ثم منزلة أخرى وهي عين الحركة وهي الفتحة هنا، لم أعطى الفتح ولم يعطَ الكسر ولا الضم؟ نقول ماذا؟ الفعل ثقيل من جهتين: أولاً: دلالته على الحدث والزمن، (دلالته مركبة)، ثانياً: البناء.

إذاً ثقل على ثقل، فلو كسر لزاد الثقل ثِقلاً، ولو ضم لزاد الثقل ثقلاً، إذاً ما بقي عندنا إلا الفتحة، والفتحة أخف الحركات، إذاً حُرك الفعل الماضي بالفتح للخفة ولثقله ولثقل الفعل، لأنه مبني ولأنه مركب. ذكر الناظم هنا حال آخر الماضي وأنه يتنوع على رأي المتأخرين ثلاثة أنواع: يكون بالفتح، ويكون بالضم، ويكون بالسكون، ثلاثةُ أحوال، قال رحمه الله تعالى:

(وآخر الماضي افتحنه مطلقا) (وآخر الماضي) (آخر) هذا مفعول به لعامل محذوف

وجوباً يفسره العامل المذكور (افتحنه)، لماذا؟ لأن (افتحنه) هذا فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، وعمل في ضميرٍ يعود على الاسم المتقدم، لو أُسقط هذا الضمير لتسلط العامل على نصب الاسم المتقدم، وهذا هو باب الاشتغال،

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ
عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ... حَتْمًا مُوَافِقً لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

إذاً وافتح الحرف آخر الماضي، وافتح آخر الماضي هذا صفة لموصوف محذوف؟ نقول: (آخر) مفعول به، لكن عند حل المعنى لا بد من التقدير، ما هو آخر الماضي؟ آخر الماضي حرف، وافتح الحرف آخر الفعل الماضي، (الماضي) هذا اسم فاعل من مضى يمضي، سمي الماضي ماضياً قيل: باعتبار زمانه المستفاد منه، نقول: قام فعل ماضٍ، لم؟ لكونه يدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي، إذاً لم سمي الفعل الماضي ماضياً؟ نقول: قام فعل ماضٍ، لم قيل ماضٍ؟ نقول: باعتبار زمانه المستفاد منه؛ لأنه يدل على حدثٍ وقع في الزمن الماضي، فلما استفيد منه الزمن الماضي أطلق عليه عَلَم، هذا فيه من جهة الاشتقاق والتسمية. أما حده في الاصطلاح كما سبق: أنه ما دل وضعًا على حدث وزمن قد انقضى. قام: دل على حدث وهو القيام وزمنٍ أن هذا الحدث وقع في زمن قد انقضى وانقطع، هذا هو الأصل، أن دلالة الفعل الماضي على حدث منقطع، وإذا دل على حدث مستمر فهذا خلاف الأصل، وسبق شرح هذا التعريف. إذاً (وآخر الماضي) يعني افتح الحرف (آخر) (الفعل) الماضي) مطلقاً، (افتحنه) هذه الجملة نعربها أنها مفسرة لا محل لها من الإعراب، (افتحنه) (افتح) هذا فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة، (مطلقا) (افتحنه) أي افتح (آخر الماضي)، الضمير هنا يعود على (آخر الماضي)، أي ابنهِ على الفتح (مطلقاً)، يعني لا تقيده، (مطلقاً) عن التقييد، يعني حال كونه (مطلقاً) عن التقييد، إذا قيل: ما إعراب (مطلقاً)؟ تقول: حال، (مطلقاً) اسم مفعول يعني (مطلقاً) عن التقييد، تفتح الفعل الماضي آخر الفعل الماضي تفتحه مطلقاً، يعني تبنيه على الفتح (مطلقاً)، يعني حال كونه (مطلقاً) عن التقييد، سواءٌ كان ثلاثياً أم رباعياً، رباعياً مجرداً أم رباعياً مزيداً فيه، خماسياً أم سداسياً، مبنياً للمعلوم أم مبنياً للمجهول، متعدياً أم لازماً، لا تقيده، وإنما كل فعل ماضٍ الأصل فيه

أنه يبنى على الفتح مطلقاً، سواء كان ثلاثياً أم رباعياً، رباعياً مجرداً أم رباعياً مزيداً، خماسي سداسي، مبني للمعلوم مبني للمجهول، متعدي أو لازم، فنقول: ضَرَبَ هذا فعل ماضٍ مبني على الفتح، ضربَ زيدٌ عمرًا، دحرج زيدٌ عمرًا، دحرج هذا فعل ماضٍ رباعي مبني على الفتح، انطلق زيدٌ، انطلق هذا فعل ماضٍ مبني على الفتح وهو خماسي، استخرج زيدٌ، استغفر زيدٌ ربه، استغفر هذا فعل ماضٍ مبني على الفتح وهو سداسي، ثم الفتح قد يكون ظاهراً كما ذكر، وقد يكون مقدراً نحو دعا زيد ربه، {وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ} [طه:121]، دعا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره التعذر، وضابط التعذر: ما لو تكلف المتكلم به لم يظهر.

لو تكلف أن يأتي بالفتح لم يستطع، بخلاف الثقل يمكن لو تكلف أن يأتي بالفتحة، جاء القاضيْ نقول: الضمة مقدرة هنا منع من ظهورها الثقل، ما ضابطه؟ لو تكلف لو أراد أن يتنطع ويأتي بالضمة لاستطاع، جاء القاضيُ أتى بالضمة، لكن جاء الفتى، ما تستطيع جاء الفتى حرف ممدود، إذاً لا يمكن أن تظهر الضمة ولو تكلف المتكلم لإظهارها لم يتمكن. إذاً (وآخر الماضي افتحنه مطلقا) باعتبار ما ذكره الناظم في الشطر الثاني والبيت الذي يليه نقيد حالة الفعل الماضي أنه يبنى على الفتح لفظاً أو مقدراً إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك أو واو جمع، في هاتين الحالتين له حكم خاص، يعني إذا اتصل به ضمير رفع متحرك أو واو الجماعة، إذا لم يتصل به واحد من هذين الأمرين فنقول: الماضي مبني على الفتح، ولو اتصل به ما لا يخرجه عن البناء على الفتح كألف الاثنين، تقول: الزيدان ضربا، الزيدان مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، ضربا ضرب فعل ماضي مبني على الفتح على الأصح، والألف ألف الاثنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، إذاً اتصل به شيء أو لم يتصل؟ اتصل به وهو ألف الاثنين، هل أخرجه عن بناءه على الفتح؟ الجواب: لا، على الأصح؛ لأن بعض النحاة يرى أن هذه الفتحة ضربا فتحة مستجلبة من أجل ألف الاثنين، ليست فتحة بناء، وإنما هي فتحة بنية، وبعضهم يرى أنه مبني على حذف النون كاضربا الذي هو فعل أمر، ففيه ثلاثة أقوال، والصحيح أنه مبني على الفتح الظاهر، لماذا؟ لأن الأصل في الفعل أنه مفرد ضرب، ثم اتصل به ألف الاثنين، ألف الإثنين إن اتصل بحرف مكسوراً أو مضموماً نقول: يجب التغيير إلى الفتح، وإن اتصلت بحرف مفتوح نقول: بقي على أصله وهو الفتح؛ لأنه يمكن أن تتصل الألف بهذا الحرف مع عدم وجود ما يناقض الألف، لماذا؟ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ضربتْ هند عمراً، ضرب فعل ماضٍ

مبني على الفتح، هل اتصل به شيء أم لا؟ اتصل به تاء التأنيث الساكنة أصالة، هل أخرجت الفعل الماضي عن بنائه على الفتح؟ الجواب: لا. إذاً ليس كل ما يتصل بالفعل الماضي يخرجه عن بنائه على الفتح، وإنما هو قيد معين، إن وجد سلبه البناء على الفتح، وهو واو الجماعة وضمير رفع متحرك، إن اتصل به تاء التأنيث أو ألف الاثنين نقول: هو مبني على الأصل الفتح. إذاً له ثلاثة أحوال في بنائه على الفتح:

1 – أن يكون مجرداً عن شيء يتصل به مطلقاً، ضرب ودعا.

2 – أن يتصل به تاء التأنيث الساكنة، ضربت.

3 – أن يتصل به ألف الاثنين.

ففي هذه الأحوال الثلاثة نقول: الفعل الماضي مبني على الفتح ظاهراً أو مقدراً.

(وضم إن بواو جمع ألحقا) أراد أن يبين الناظم، (وضم إن بواو جمع ألحقا) (وضم) هذا فعل أمر، ويحتمل أنه فعل ماضٍ، (ضم) أيها النحوي أو الصرفي (آخر الماضي) (آخر) الفعل (الماضي)، الحرف الأخير ضمه، يعني ابنهِ على الضم، اعتقد أنه مبني على الضم، هذه هي الحالة الثانية، الحالة الأولى: أن يكون مبنياً على الفتح، الحالة الثانية: أن يكون مبنياً على الضم، (وضم) (آخر) الفعل (الماضي) متى؟ قيده (إن) هنا شرطية للتقييد، (إن بواو جمع ألحقا) (إن): حرف شرط، (بواو جمع) من إضافة الدال إلى المدلول، كما نقول: تاء التأنيث، تاء تدل على تأنيث مدخولها، تأنيث المسند إليه، تنوين التَّمَكُّنْ، تنوين يدل على تَمَكُّنِ مدخوله في باب الاسمية، تنوين التنكير، تنوين يدل على تنكير مدخوله، إذاً من باب إضافة الدال إلى المدلول، واو الجماعة، واو مضاف، والجماعة مضاف إليه، واو تدل على جماعة الذكور، نقول: (بواو جمع) الجار والمجرور متعلق بقوله: (ألحقا)، إن ألحق، (ألحق) هذا فعل ماض مغير الصيغة، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الماضي، على الفعل الماضي على الفعل الماضي، (وضم إن بواو جمع ألحقا) ما الذي ألحق؟ ضربوا، أين الملحق وأين الملحق به؟ الملحق به ضَرَبَ، وواو الجماعة هي الملحق، إذاً ألحق – الضمير – واو جمع، (إن ألحق) واو الجمع بالفعل الماضي، يعني اتصل بآخره، (إن ألحق) (ألحق) هذا هو فعل الشرط، والجار والمجرور متعلق به، أين الجواب؟ نقول: محذوف، يعني (إن ألحق) بواو الجمع ضم آخره، هذه هي الحالة الثانية، أنه يضم أو يبني الفعل الماضي على الضم إذا اتصل بواو الجماعة، أو واو الجمع.، تقول: نَصَرُوا، أصل التركيب أو أصل الفعل نَصَرَ مبني على الفتح؛ لأن الأصل فيها الإفراد، اتصلت به واو الجماعة نصروا، المسلمون نصروا مثلا

غيرهم، نصروا على هذا القول فعل ماضٍ مبني على الضم، نصروا الراء هي آخر الفعل، اللفظ أنها مبنية على الضم، مبنية على الضم على كلام الناظم هنا، (وضم إن بواو جمع الحقا) نصروا نقول: فعل ماضٍ مبني على الضم، لِمَ بني على الضم؟ قالوا: لاتصاله بواو الجماعة، (بواو جمع)، لماذا؟ قالوا: واو الجمع لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مضموماً، إذاً نصروا وضربوا وخرجوا وعملوا، هذه أفعال ماضية مبنية على الضم لاتصالها بواو الجمع.

الحالة الثالثة: قال (وسكن) هذا أمر من التسكين، يعني جاء به على الأصل، (والأصل في المبني أن يسكنا)، (وسكن) أيها النحوي أو أيها الصرفي آخر الماضي، يعني الحرف الأخير من الماضي، متى؟ (إن ضمير رفع حركا) (إن) حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (ضمير) هذا بالنصب خبر كان محذوف،

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ

وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

يعني تحذف كان مع اسمها ويبقى الخبر، (إن) كان الملحقُ (ضميرَ رفع)، (إن) كان الملحقُ اسمها، حذفت كان مع اسمها وأُبقي الخبر، (ضميرَ) هذا بالنصب، تقول: خبر كان المحذوفة مع اسمها، (ويحذفونها ويبقون الخبر) (ويحذفونها) مع اسمها (ويبقون الخبر)، ما الدليل على أنه قال: (ويحذفونها) يعني مع اسمها؟ قال: (ويبقون الخبر)، إذاً لو أبقي الاسم لقال: وأبقى الاسم، قال: (ويحذفونها) يعني مع اسمها، (ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر)، «ولو خاتماً من حديد» ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، (وسكن إن) فعل الشرط نقول: كان المحذوفة مع اسمها، كان الملحقُ (ضميرَ رفع حركا) (حُرك) هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة، والضمير نائب الفاعل يعود على الضمير، (ضمير حرك) الذي حرك هو الضمير، (حركا) الألف هذه للإطلاق، الألف حرف إطلاق، ونائب الفاعل ضمير يعود على (ضمير رفع). إذاً الذي حرك هو الضمير، والجملة من الفعل ونائبه في محل نصب صفة لضمير (ضمير رفع) محركاً.

إذاً الحالة الثالثة: أن الفعل الماضي يبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك. ضمير إذاً لا اسم ظاهر، فلو أُسند الفعل الماضي إلى الاسم الظاهر نقول: على الأصل (افتحنه مطلقا)، ضرب زيد، هنا اتصل به أو ألحق أو أُسند إليه اسم ظاهر، (ضمير رفع) احترازاً من ضمير نصب وضمير جر، صحيح؟ لا، لماذا؟ لأن ضمير الجر لا يتصل بالفعل، (ضمير رفع) احترازاً من ضمير نصب، مثل ماذا؟ ضربَكَ زيدٌ، ضربك الكاف

هذه ضمير نصب فهي في محل نصب مفعول به، اتصلت بالفعل الماضي، ماذا حصل؟ بقي على أصله وهو أنه مبني على الفتح، زيد ضربك، ضرب فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به ضربَكَ، ضَرَبَنا زيد ضرب فعل ماضٍ، ونا هذه الدالة على المفعولين، ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، ضربنا زيد، زيد فاعل. إذاً قوله: (ضمير رفع) (ضمير) احترازاً من اسم الظاهر، (رفع) احترازاً من ضمير النصب فإنه يبقى على أصله في أنه مبني على الفتح الظاهر أو المقدر، دعاك، زيد دعاك، دعاك كيف نعربها؟ دعاك مثل ضربك، لكن ضربك الفتح ظاهر، ودعاك الفتح يكون مقدرا. متحرك هذا احترازاً من واو الجماعة، هكذا قيل: احترازاً من واو الجماعة فإنه ضمير رفع ساكن، فإذا اتصل بالفعل الماضي بني معه على الضم. هذا قولٌ عند المتأخرين، وهو المرجح في كتب المتأخرين أن الفعل الماضي له ثلاثة أحوال: الحال الأولى: أنه مبني على الفتح ظاهراً أو مقدراً إذا لم يتصل به شيء يخرجه عن البناء على الفتح. الحال الثانية: أنه مبني على الضم وإذا اتصل بواو الجمع. الحال الثالثة: أنه مبني على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك.

المذهب الثاني: أنه مبني على الفتح والسكون. له حالتان: الفتح، والسكون. الفتح التي أشار إليها بقوله: (وآخر الماضي افتحنه مطلقا)، والسكون أشار إليها بقوله: (وسكن إن ضمير رفع حركا)، بقي الحالة الثالثة: وهي إذا اتصل بواو الجمع، قال: هذا الضم الذي سبق الواو إنما جيء به لأجل المناسبة، والشيء إذا حرك للمناسبة لا يمنع أن يكون مبنياً على أصله وهو الفتح، ضربُوا هذه الضمة لأجل الواو، وإذا قلنا: هذه الضمة لأجل الواو إذاً هي ضمة عارضة، لماذا؟ لأن الواو لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مضموماً، إذاً كونها عارضة لا يمنع أن يكون مبنياً على الفتح ويقدر الفتح، لماذا؟ لأن الحركة العارضة لا تنافي أصل البناء، أرأيت قوله تعالى: {قُمِ اللَّيْلَ} [المزمل:2]، (قُمْ) هذا فعل أمر مبني على السكون الأصل فيه، التقى ساكنان الميم واللام (قمْ الليل) (قمْ الْ) التقى ساكنان حركنا الأول بماذا؟ بالكسر، هل هذه الحركة أصلية؟ لا، عارضة، وحركة ضربُوا الضمة هذه عارضة، إذاً هذه عارضة وهذه عارضة، بقطع النظر عن الداعي والمقتضى، المقتضِى في ضربُوا الواو، والمقتضِي هنا التخلص من التقاء الساكنين، (قُمِ اللَّيْلَ) هذه الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، هل وجودها يعارض أصل بناء الفعل الأمر أنه مبني على السكون؟ قال: لا، فنقول: (قمِ) هذا فعل أمر

مبني على السكون المقدر، إذاً وهذه الكسرة عارضة، وجودها لا يعارض أصل البناء، فيكون مبنياً على السكون لكنه مقدر، إذاً نقول في ضربُوا: هذه الضمة العارضة لا تنافي أصل البناء، فيكون مبنياً بفتح مقدر، وهذا اختيار ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك، أن الفعل الماضي له حالان: الحال الأولى: أن يكون مبنياً على الفتح، الحال الثانية: أن يكون مبنياً على السكون، وأدرج المبني على الضم عند المتأخرين – القول الثالث هذا – أدرجه في المبني على الفتح مقدرا.

المذهب الثالث وهو الأصح: أنه مبني على فتحٍ مطلقاً ظاهراً أو مقدراً في جميع الأحوال.

أما الحال الأولى: ضرب ودعا، فلا إشكال. الحال الثانية: مع الضم ضربُوا بَيَّنا وِجْهَة أنه لا تعارض بين ماذا؟ بين الحركة التي هي الضم العارضة وبين أصل البناء، إذاً لا تعارض بينهما، يمكن أن يحرك آخره بحركة عارضة ويكون البناء مقدراً، كما قدر في (قُمِ اللَّيْلَ). الحال الثالثة التي هي السكون، ونقول: الصواب أنه مبني على فتح مقدر، نقول: هذا السكون أيضاً هو عارض، هو عارض وليس بأصل، لماذا؟ لأنه في الأصل إنما جيء به على رأي الجمهور في التعليل، حتى من يقول: أنه مبني على السكون، يعلل، لماذا خرج عن أصله الفتح؟ نقول أو قالوا: إن الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك قالوا: سمع من كلام العرب التسكين تسكين آخره، هذا هو المسموع، ضرب صِلْ به ضمير رفع متحرك – طبعاً ضمير رفع متحرك يشمل التاء المضمومة – ضربتُ، ضربتَ، ضربتِ، النسوة ضربنَ، الزيدان ضربْنا هكذا؟ ضربَنَا، فنقول الآن: ضمير رفع متحرك يشمل التاء المضمومة والمفتوحة والمكسورة ونون الإناث، قالوا: المسموع من كلام العرب أن ما اتصل به واحداً من هذه الضمائر مسكن الآخر، ضربْتُ ضربْنَا، ضربْتَ ضربْتِ، النسوة ضربْنَ، هو ساكن، قالوا: ومعلوم من قاعدة العرب أنهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كلمة واحدة، هذا هو الأصل، فيما هو كلمة واحدة، يعني لا يوجد في كلمة واحدة أربعة أحرف كلها متحركة، لا بد أن يكون بينها ساكن، وسُمع ضربْتُ، إذاً نُزِّل الفاعل من الفعل مُنَزَّلة الجزء من الكلمة، إذاً رُوعي ضربْتُ كأنه كلمة واحدة، فإذا بقي على أصله وهو تحريك آخره بالفتح لقلت: ضَرَبَتُ، والفاعل من فعله كالجزء، إذاً لا بد من تسكين حرف من حروف ضربتُ، لهم علة في تركه من الفاء ومن العين، ولم يبقَ عندنا إلا اللام، فقيل: ضربْتُ، إذاً هذا السكون إنما جيء به لدفع ورد ورفع توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛

لأن الفاعل من فعله منزل منزلة الجزء من الكلمة، بهذا الدليل أنه روعي فيه عدم توالي أربع متحركات، وضرب ثلاثي، والتاء هذه اسم ليست بحرف، هذه اسم هو جملة، ضربت هذه جملة، لكن نزل الفاعل من فعله منزلة الجزء منه، فكأنه كلمة واحدة مركبة من أربعة أحرف، والعرب تكره توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، إذاً تسكين الباء هنا من أجل علة عارضة، وليس أصلية. مما يدل ويؤكد أن الفاعل – وهذا مثال أحسن كما ذكره ياسين – أن الفاعل منزل منزلة الجزء من فعله الأمثلة الخمسة، الزيدان يضربان، الزيدان مبتدأ، ويضربان يفعلان، يفعلان هذا إعرابه بثبوت النون، والألف هذه فاعل، ما حد الإعراب؟ أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. يضربان أين آخر الكلمة؟ بعد الألف، إذاً نزلت الألف هذه الفاعل منزلة الجزء من الكلمة، فلذلك جعل الإعراب بعد الفاعل يضربان، والأصل أن يكون بعد الباء يضربنا هذا الأصل، أن تلحق النون الفعل يضرب، لكن أجلت وأخرت بعد الألف لأنها فاعل، والفاعل منزل منزلة الجزء من الكلمة. هذه علة الجمهور عند من يرى أن التسكين هنا لأجل توالي أو دفع توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

هذه العلة ردها ابن مالك رحمه الله، قال لماذا؟ لأن هذا التوالي لا يوجد إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي، والكثير لا توالي فيه، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل، قال إذاً ما العلة؟ قال: للتمييز بين الفاعل والمفعول، أين؟ في نا، نا هذه تأتي فاعلاً وتأتي مفعولاً،

وتأتي مجروراً،

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍ نَا صَلَحْ
كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

(للرفع والنصب وجر (نا) صلح كاعرف بنا) (نا) هنا مجرور بالباء، (كاعرف بنا فإننا نلنا المنح) جمع منحة، إذاً (نا) تأتي مجرورة في محل جر، وتأتي في محل نصب مفعول به، وتأتي في محل رفع فاعل، قال: للتمييز بين الفاعل والمفعول، لو قيل: ضَرَبَنَا بقي على أصله بالفتح، و (نا) هذه تأتي للفاعل وتأتي للمفعول، وقيل: ضربنا، ما تدري أنت ضارب أو مضروب ضربَنا، هذا يلتبس، قال: إذاً سكن آخر الفعل المتصل بـ (نا) الدال على الفاعلين وأُبْقِيَ في (نا) الدالة على المفعولين؛ لأن الأول أكثر وهو أصل وهو عمدة، والثاني قليل وهو فرع وفضلة، إذاً سكن الفعل الماضي مع الضمير ضمير

رفع متحرك، كيف نقول متحرك و (ناْ) الألف ساكنة؟ نقول: ضربْنَاْ؟ ضمير رفع متحرك هذا يقيد بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل، هكذا قيده ياسين في حاشيته على مجيب الندا، وأنا ذكرته في الملحة. ضمير رفع متحرك بنفسه ضربتُ التاء هذا ضمير متحرك بنفسه، أو ببعضه المتصل بالفعل ضربْنَاْ، إذا قلنا: النون والألف مركبة أن الضمير مركب، اجتمعوا عندنا أربع متحركات: الضاد والراء والباء والنون، إذاً لا بد من دفع توالي أربع متحركات على قول الجمهور، وإذا قلنا: النون هي الضمير والألف إشباع، وهذا قول مرجوح، – الصواب أن (نا) بنفسها هي الضمير – أن النون لوحدها هي الضمير والألف إشباع عن الفتحة أيضاً العلة موجودة، وهي أن النون متحركة والفعل ثلاثة أحرف وكلها متحركة فاجتمعت العلة على قول الجمهور، إذاً نقول على قول ابن مالك رحمه الله: أن (نا) تأتي – ضمير أو – دالة على الفاعلين، وتأتي دالة على المفعولين، فنقول: ضربْنا سكن هنا مع (نا) الدالة على الفاعلين، لأنه أصل، وبقي على أصله ضربَنا مع (نا) الدالة على المفعولين، هل يأتي التعليل في ضَرَبَنَا أنه اجتمع أربع متحركات؟ ليس جزءاً من الكلمة، إذاً هذه ضَرَبَنَا ليست كلمتين، وإنما ثلاث كلمات، ضرب والفاعل و (نا) الدالة على المفعولين، إذاً ثلاث كلمات،

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا
وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

ينفصل عن الفعل بالفاعل، هذا هو الأصل، فضربَنَا هذه مركب من ثلاث كلمات، إذا لم يتصل مباشرة به، لم تتوالَ أربع متحركات، وإنما التوالي وقع في ضَرَبْنَا الذي هو (نا) الدالة على الفاعلين. طيب هذا في (نا) التمييز والاختلاط وقع في (نا) الدالة على الفاعلين و (نا) الدالة على المفعولين ضربتُ ضربتَ ضربتِ، قال: حُمِلت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال. يعني قيس هذا على (نا). ما العلة ما الجامع؟ أن كلاً منهما ضمير متصل وأن كلاً منهما ضمير رفع. هذه ثلاثة مذاهب للنحاة، المذهب الأول: الذي ذكره الناظم التفصيل أن الماضي له ثلاثة أحوال: إذا لم يتصل بآخره شيء، والمقصود بالشيء هنا واو جمع أو رفع متحرك، فحينئذ يبنى على الفتح، ظاهراً أو مقدراً، والحال الثانية: أن يبنى على الضم وذلك إذا اتصل به واو جمع، ضربُوا، فيقولون على الإعراب على إعرابه على هذا المذهب: ضربُوا فعل ماضٍ مبني على الضم الظاهر، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. الحال الثالثة: أنه يبنى على السكون، وذلك إذا اتصل به ضمير رفع متحرك بنفسه أو ببعضه

المتصل بالفعل. قيّدوه بنفسه، بذاته كـ (ضربتُ) التاء كلها متحركة وهي اسم، أو ببعضه المتصل بالفعل وهو (نا).

المذهب الثاني: أنه مبني على الفتح والسكون، وليس عندنا مبني على الضم، وهذا اختيار ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك. والمبني على الضم عندهم مبني على فتح مقدر؛ لأن هذه الضمة جيء بها للمناسبة، مناسبة الواو. المذهب الثالث: أنه مبني على الفتح مطلقاً، سواء كان ظاهراً أو مقدراً، الضم ذُكر علته والتسكين؛ لأن التسكين هذا عارض كما أن الضمة عارضة، ضربْتُ، تقول على من يرى الثلاثي: ضربْتُ، ضربْ: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. إذاً هو مبني على السكون، على المذهب المختار ضربْتُ، ضرب: تقول فعل مبني على فتح مقدر منع من ظهوره سكون التمييز بين الفاعل والمفعول على رأي ابن مالك، أو مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون دفع توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإن شئت قل اختصاراً: مبني بالسكون العارض، أو منع من ظهوره الفتح السكون العارض. تختصر. ما هو السكون العارض إن سئلت؟ تبين. هذا إذا قلنا أنه مبني على فتح مقدر مطلقاً، كذلك ضربُوا، الواو نقول هنا: فاعل، وضربوا فعل ماضٍ مبني بفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.

س/ قد سبق أن الصرف لا مدخل له في آخر الكلمة، فما وجه ذكر بناء الماضي هاهنا؟ توطئة، (وبدء معلوم بفتح سلكا) هذا الذي يريده، يعني كالتوطئة له، وإلا لا مدخل له، هذا من مباحث النحو ليس من باب مباحث الصرف.

س/ وهل كلمة جلس ومجلِس ومجلَس تختلفان في المعنى؟ ذكرناه بالأمس هذا وقلنا: مجلِس زيد ومجلَس زيد. نقف على هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* تكملة أحوال الماضي.
* كيفية بدء الفعل المعلوم والمجهول الماضي.
*

تعريف همزة الوصل وذكر ما يتعلق به.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا .. أما بعد: ذكرنا أن الناظم شرع في بيان المشتق السابع أو السادس وهو الماضي، وقدم لبيان حكم آخر الفعل الماضي، وهذا المبحث الأصل فيه أنه من مباحث فن النحو، لماذا؟ لأن آخر الكلم سواء كان إعراباً أو بناءًا مبحثه يكون في فن النحو، ولذلك يحد علم النحو بأنه: علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءًا. وإنما ذكر الناظم بيان حال آخر الماضي الفعل الماضي يمكن أن نلتمس له أنه كالتوطئة لذكر الأول؛ لأنه قال: (وآخر الماضي افتحنه) ثم قال: (وبدء معلوم)، وقد يذكر الشيء لمناسبة غيره، يسمى استطراداً.

وَآخِرَ المَاضِي افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا ... وَضُمَّ إِنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقَا

وَسَكِّنِ انْ ضَمِيْرَ رَفْعٍ حُرِّكَا ... .

جرى الناظم على ما عليه المتأخرون من كون الفعل الماضي له ثلاثة أحوال: الحال الأولى: أنه يبني على الفتح (آخر الماضي) يعني (آخر) الفعل (الماضي افتحنه) يعني اِبنه على الفتح لفظاً أو مقدرًا، (مطلقاً) يعني حال كون الماضي مطلقاً عن التقييد لا يقيد، يعني سواء كان ثلاثياً أو رباعياً، رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه خماسياً أو سداسياً، مبنياً للمعلوم أم مبنياً للمجهول، متعدياً أم لازماً (افتحنه)، والقيد هنا في كونه مفتوح الآخر يعرف بضده أو بمقابله؛ لأنه قال: (افتحنه) ثم قال: (وضم) (وسكن) قيد (ضم) وقيد (سكن)، إذاً يكون الأول (افتحنه) ما لم يتصل به ما يقتضي بناءه على الضم، وما لم يتصل به ما يقتضي بناءه على السكون. إذاً ليس النفي في الأول جميع ما يمكن أن يتصل بالفعل، بل المراد ما يتصل به مما ينقله عن بنائه عن الفتح إلى الضم أو السكون، إذاً قوله: (آخر الماضي افتحنه) أي احكم عليه بالبناء على الفتح، متى؟ إذا لم يتصل به واو جمع، أو لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فإن اتصل به واو جمع انتقل حكمه من البناء على الفتح إلى البناء على الضم، وإن اتصل به ضمير رفع متحرك انتقل حكمه من البناء على الفتح إلى البناء على السكون، هذا على ما اختاره الناظم. فإن اتصل به تاء التأنيث الساكنة نقول: على الأصل، لماذا؟ لأن تاء التأنيث الساكنة تتصل بالفعل ولا تنقله عن أصله ضرَبَت هند، ضربت نقول: مبني على الفتح، وكذلك ألف الاثنين الزيدان ضربَا، فعلى الأصح الفتح هنا فتح بناء. (وآخر الماضي افتحنه مطلقا وضم)

يعني آخر الماضي (إن بواو جمع ألحقا) يعني إن ألحق الماضي بواو جمع، (واو جمع) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (ألحقا) والضمير كما ذكره الشارح يعود على (الماضي)، وإن جعلناه على الواو لا إشكال. وقلنا: (واو جمع) من إضافة الدال إلى المدلول، يعني واو يدل على جماعة الذكور، (وضم) أي – احكم على – أو احكم بكون آخر الماضي مبني على الضم إن ألحق بواو جمع، وذكرنا أن (ألحق) هذا هو فعل الشرط وجوابه محذوف يدل عليه (ضم)، إن الحق بواو جمع ضمه، يعني ضم آخره. (وسكن إن ضمير رفع حركا) (وسكن) أيها الناظر أو أيها النحوي (آخر الماضي) يعني اِبنه على السكون، متى؟ (إن ضمير رفع حركا) (ضميرَ) هذا بالنصب، و (إن) حرف شرط، وهنا (ضمير) منصوب على أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها؛ لأن كان تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، ويحذفونها ويبقون الخبر

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ ... وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

يعني كثير أنه بعد (لو) (ولو خاتماً من حديد) يعني ولو كان الملتمس، (التمس ولو خاتماً من حديد) في الحديث: «التمس ولو خاتمًا من حديد» (خاتماً) ما إعرابه؟ تقول: خبر لكان المحذوفة مع اسمها، التمس ولو كان الملتمس (خاتماً من حديد). (وسكن) إن كان الملحق (ضمير رفع حركا) (ضمير رفع) يعني لا اسم ظاهر، فإن كان اسماً ظاهراً فهو على الأصل (افتحنه مطلقاً)، (ضمير رفع) احترازاً من ضمير النصب فإنه معه حينئذ يكون مبنياً على الأصل وهو الفتح، ولذلك لا يجعل هذا – كما قد سأل البارحة بعض الطلاب – يقول: لِمَ لَمْ نجعله مع التاء وألف الاثنين؟ ضربَك، ضربَنا، نقول: هذا لا يجعل في الصف الأول، لِمَ؟ لأن ضربَت هند، والزيدان ضربَا، هنا التاء والألف اتصلتا بالفعل مباشرة في اللفظ والتقدير، أما ضربَك زيد هنا ضربك الكاف اتصلت بالفعل في اللفظ فقط، أما في التقدير فهو منفصلة،

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

(والأصل) يعني الغالب الكثير الراجح، (والأصل في الفاعل أن يتصلا) يعني يتصل بعامله لا يفصل بينهما فاصل، (والأصل في المفعول أن ينفصلا) عن العامل بالفاعل، إذاً ضربَك زيد ضربك هل نقول: الكاف اتصلت بالفعل؟ نقول: في اللفظ نعم، أما في التقدير فلا، فلذلك لا نقول: هي مثل التاء والزيدان ضربَا؛ لأن تلك اتصلت به

مباشرة لأنه فاعل، والفاعل الأصل أن يكون متصلاً بالفعل، وضربك هذا مفعول به، والأصل فيه أنه منفصل عن فعله عن عامله، ولو اتصل به لفظاً فهو في نية الانفصال.
(ضمير رفع حركا) (حركا) قلنا: هذه الجملة صفة لـ (ضمير)، وهو احترازاً من ضمير رفع ساكن وهو الواو؛ لأن الواو هذه هي تتصل بالفعل الماضي فيبنى معه على الضم.
– (وآخر الماضي) – (ضربا) هذه في خلاف فيه ثلاثة أقوال: مبني على الفتح الظاهر وهو قول الجمهور، مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، مبني على النون حذف النون، لأنه أخو اضربا، قالوا: الماضي شقيق للأمر، والأمر اضربا هذا مبني على حذف النون، كذلك ضربا، لكن هذا قول ضعيف، الصحيح أنه مبني على فتح ظاهر. هنا يقول: قال الناظم: (وضم إن بواو جمع حركا) لكن نجد بعض الأفعال مثل يخشون ويرضون غير مضمومة، وضحوا ذلك. يخشون يرضون يخشون هذا فعل ماض أو مضارع؟ مضارع، والكلام في أي شيء؟ في الماضي يرضون هذه مضارع ليس بماض، مضارع وليس بماض. لكن الإشكال عند السائل – أن الواو يناسبها – لأننا رددنا على القول (وضم) أن الصحيح أن الفتحة مقدرة، ضربوا هذه الضمة ضمة عارضة، لِمَ؟ لأنها جلبت لمناسبة الواو، لأن الواو لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مضموماً، يخشون هذه واو الجماعة أيضاً، مثل خرجوا ونصروا هذه الواو واو الجماعة فاعل. يرضون يخشون هذه الواو واو الجماعة، ضم في نصروا وخرجوا لأجل الواو، وهنا يخشون لم يضم لأجل الواو، فلم؟ هكذا ينبغي أن يكون السؤال؟ فالجواب أنه أن الضمة قبل الواو قد يكون لفظاً وقد يكون مقدراً، لفظاً نحو ينصرُون يخرجُون، نقول: هذه الضمة قبل الواو ملفوظ بها، يخشى آخره ألف مبدلة عن ياء، فإذا اتصل به واو الجماعة واو الذكور، نقول: هل يمكن تحريك الألف بالضم لمناسبة الواو؟ لا يمكن، إذاً نقدر الضمة على الألف، لأنه كما تقدر حركة الإعراب كذلك تقدر الحركة العارضة، لكن هل يمكن هنا لفظ الألف مع الواو الجمع بينهما؟ الجواب: لا. إذاً يخشون نقول: اجتمع ساكنان الألف والواو، لا يمكن تحريك الأول الذي هو الألف، ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي الحذف ووجود دليل يدل عليه، لا يجوز الحذف إلا بوجود شرطين: الأول: أن يكون حرف لين حرف علة. الثانية: أن يوجد دليل يدل عليه، يعني الحرف إذا حذفناه لا بد أن يكون قبله حرف من جنس الحرف المحذوف، إن كان المحذوف واواً لا بد أن يكون قبلها ضمة تبقى لتدل على أن المحذوف واو، وإن كان المحذوف ياء يجب أن تبقى كسرة لتدل على أن المحذوف ياء، والفتحة فتحة أيضاً.

يخشى يخشاْوْن التقى ساكنان، نقول: يخشى الشين مفتوحة، إذاً والألف هذه حرف لين علة تُحذف لأنه لا يمكن التحريك، ننتقل للمرحلة الثانية الحذف، تبقى الفتحة دليلاً على الألف المحذوفة نقول: يخشون، الواو يناسبها ما قبلها أن يكون مضموماً، هنا نقول: الضمة مقدرة على الألف المحذوفة، لِمَ؟ لأنه لا يمكن أن نلفظ بالضمة قبل الواو، لأننا لو لفظنا بالضمة قبل الواو لسقط دليل الألف المحذوفة، وهذا لا يجوز، لا يجوز أن يسقط الحرف ودليله، وإنما يسقط الحرف ويحافظ ويدافع عن دليله ليبقى دليلاً على المحذوف، فإذا قيل: يخشُون بضم الشين لمناسبة الواو نقول هذا لا يصح، لماذا؟ لأن الألف إنما جاز حذفها لوجود الفتحة دليلاً عليها ولا يجوز إسقاطها، إذاً يخشون يرضون يرضى، جاءت الواو، التقى ساكنان حذفت الألف، يرضون لا يمكن تغيير الضاد بالضم لمناسبة الواو، لماذا؟ لأن الفتحة دليل على المحذوف. اشتروا هذه يرضون ويخشون في الفعل المضارع، اشتروا ولعل السائل يقصد هذه، اشتروا كيف نقول: مبني على (وضم إن بواو جمع ألحقا)، إذاً يبنى على الضم خرجوا نصروا، اشتروا من يعرب؟ لا أريد على مذهب الناظم، اشتروا مبني على ضم مقدر، أين هو؟ على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. إذاً يضم ما قبل الواو لفظاً أو تقديراً، كما نقول: (افتحنه) لفظاً أو تقديراً. ثم انتقل بعد أن بين لنا رحمه الله حال آخر الفعل الماضي انتقل إلى بيان أول الفعل الماضي، وهذا هو المقصود بالكلام، إذاً شرع في بيان هيئة أوله بعد أن بين لنا هيئة آخره، قال:

.... وَبَدْءُ مَعْلُوْمٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا

(وبدء) هذا مصدر بدأ يبدأ بدءًا، (بدء) نقول: هذا مصدر بدأ يبدأ بدءً، وهنا أطلق هذا اللفظ على الحرف ومقصوده الحرف المبدوء به، (بدء) ماض (معلوم) أي الحرف المبدوء به، وعليه يكون المصدر هنا بمعنى اسم المفعول الحرف المبدوء به، بقرينة الكلام السابق (وآخر) الفعل (الماضي)، قال: (وبدء معلوم) إذاً بعد أن بين لنا الآخر شرع لنا في بيان الأول، (وبدء) أي الحرف المبدوء به، (وبدء معلوم) (معلوم) هذا صفة لموصوف محذوف لا بد من ذكره في مقام حل العبارة، أي (وبدء) أي الحرف المبدوء به في فعل ماض (معلوم) وهذا للاحتراز؛ لأنه الماضي والمضارع كل منهما ينقسم إلى: معلوم ومجهول، مبني للمعلوم وهو المبني للفاعل، والمبني للمجهول، الآن قدم المبني للمعلوم المبني للفاعل لأنه هو الأصل، والمبني للمجهول هذا فرع، والمبني للفاعل كثير والمبني للمجهول قليل، فناسب أن يبين الأصل أولاً، ويقدم الكثير أولاً، ثم يثني بالقليل

والفرع، قال: (وبدء معلوم) أي (بدء) الحرف المبدوء به في ماض (معلوم)، (معلوم) هذا اسم مفعول من عَلِم، علم يعْلم وهو معلوم واسم الفاعل عالم لأنه ثلاثي، (وبدء معلوم) أي الحرف المبدوء به في فعل ماض (معلوم) يعني مبني للفاعل، احترازاً من المبني للمجهول مطلقاً، هنا لم يقيده يعني سواء كان ثلاثياً أو رباعياً أو مزيداً فيه، القاعدة عامة، الثلاثي الرباعي المجرد الرباعي المزيد فيه، الخماسي، السداسي، هذه قاعدة عامة. (وبدء معلوم) مطلقاً (بفتح سلكا) يعني حركة أول الفعل الماضي على الإطلاق الفتح (سُلكا) (سُلِكَ) هذا فعل ماض مغير الصيغة وفاعله ضمير يعود على (بدء) الحرف الأول، والألف هذه للإطلاق، (بدء) مبتدأ، و (سلكا) الجملة خبر، وقوله: (بفتح) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (سلكا)، (سلكا) السلوك في الأصل: هو الذهاب في الطريق، وسَلَكَ يده في جيبه أدخلها فيه، وقيل: السِلْكَةُ كما في القاموس الخيط يُخاطُ به. إذاً شبه الناظم أو استعار أو مجاز أن الحرف الأول (سُلِك) يعني اتجه فيه الفتح كأنّ الفعل الماضي صار كالخيط، وصار الفتح فيه طريقاً ليكون أول الفعل، كأنه سبحة ووضعت فيه الخرزة، كذلك الفعل الماضي كأنه خيط ووضع في أوله الفتح.

إذاً القاعدة العامة التي ذكرها الناظم هنا: أن الحرف المبدوء به في الفعل الماضي مطلقاً وهو مبني للمعلوم احترازاً من المبني للمجهول سواء كان الماضي ثلاثياً أو رباعياً خماسياً أو سداسياً الفتح، ضَرب، الضاد هذه أول الفعل الماضي، فنقول: هي مفتوحة ضَرب، قَتل، دَحرج، تَدحرج، نقول هذه أفعال ماضية وهي مبدوءة بالفتح، (إلا الخماسي والسداسي) الاستثناء عندهم معيار العموم، لذلك قلنا الكلام الأول (وبدء معلوم بفتح) هذا يشمل جميع أنواع الفعل الماضي فيدخل فيه الخماسي والسداسي، ثم أخرجه فقال: (إلا الخماسي والسداسي) يعني إلا الماضي (الخماسي) يعني ما كان مؤلفاً من خمسة أحرف، سواء كان ثلاثياً أصول، أو رباعي الأصول، الخماسي قد يكون أصله ثلاثي زيدت عليه ثلاثة أحرف، وقد يكون رباعي زيد عليه حرفان، إذاً (الخماسي) سواء كان ثلاثي الأصول أو رباعي الأصول، (والسداسي) يعني والماضي (السداسي) سواء كان أصله ثلاثي الأصول فزيد عليه ثلاثة أحرف، أو رباعي الأصول فزيد عليه حرفان، (إلاَّ الخُمَاسِيَ والسُّدَاسِيَ) هذا هو الأصل منصوب على الاستثناء، وهو استثناء تام موجب، (وَبَدْءُ مَعْلُوْمٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا إِلاَّ الخُمَاسِيَ والسُّدَاسِيَ) ولكن سكنه من أجل ضرورة النظم، (إلا الخماسي والسداسي) ما حكمه؟ إذاً ما بعد المستثنى يخالف حكمه حكم المستثنى منه، لأنه أثبت في الأول فتح الحرف الأول، أثبت في الجملة

السابقة القاعدة الكلية: (وبدء معلوم بفتح سلكا) هذا عام، (إلا الخماسي) ما بعده ينافي ما قبله في الحكم؛ لأن الاستثناء إخراجٌ للمستثنى من المستثنى منه وحكمه. ما هو المستثنى منه؟ (بدء معلوم بفتح) كل فعل مبني للمعلوم وهو ماض حكمه الفتح، إذاً نستثني من الماضي الخماسي والسداسي، ونستثني من الحكم الفتح، ونثبت للمستثنى ضد ما أثبتناه للمستثنى منه، إذاً ما حكمه المخالف للمستثنى منه؟ قال: (فاكسرن) الفاء هذه فاء الفصيحة – يعني كأنه قال – لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، هنا يأتي سؤال (وبدء معلوم بفتح سلكا إلا الخماسي والسداسي) إذاً ما حكمه؟ قال: (فاكسرن) الفاء هذه فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، (اكسرن) هذا فعل أمر من الكَسْر، كسَر يكْسِر (اكسرن) والنون فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ومفعوله محذوف والتقدير: (فاكسرن) أيها الناظم بدأهما، يعني الحرف المبدوء بهما، فيهما يعني في الخماسي والسداسي.

إذاً ما حكم الخماسي والسداسي؟ نقول الحرف الأول المبدوء به الخماسي أو السداسي الكسر، تقول: اِنطلق اِنفعل، سبق أنه من أوزان الخماسي، اِنطلق اِجتمع اِحمرّ، هذه أفعال خماسية، فنقول: حكمها أن الحرف المبدوء به هذا خماسي الكسر لا الفتح، كذلك السداسي اِستخرج اِستوعب اِستغفر، نقول: الحرف الأول من هذه الأفعال حكمه الكسر يعني يكسر أوله، (إلا الخماسي والسداسي) يعني إلا الفعل الماضي (الخماسي) وإلا الفعل الماضي (السداسي) وحكمه (فاكسرن) بدأهما، يعني انطق بأول الخماسي مكسوراً، وانطق بأول السداسي مكسوراً، خلافاً للقاعدة العامة وهو أنه يفتح أول الماضي، متى؟ هل كل ماضٍ خماسي يكسر أوله؟ هل كل ماضٍ سداسي يكسر أوله؟ قيده بقوله: (إن بدءا بهمز وصل)، (إن) حرف شرط، (بدءا) هذا فعل الشرط فعل ماضٍ مغير الصيغة، والألف هذه ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل، (إن بدءا بهمز وصل) (بهمز وصل) جار ومجرور متعلق بقوله: (بدءا)، (بدءا) هذا فعل الشرط، أين الجواب؟ محذوف، دليله (فاكسرن) السابق، لأنه كما سبق أن جواب الشرط يجوز حذفه إذا دل عليه دليل، وهنا دل عليه دليل، (فاكسرن إن بدءا بهمز وصل) فاكسرن، لأنه كلام جديد، (إن بدءا) (بدءا) جملة فعلية سُلط عليها حرف الشرط لا بد له من جواب، أين الجواب؟ نقول: محذوف تقديره: فاكسرن، (إن بدءا بهمز وصل) إذاً ليس كل فعل خماسي نقول: يُبدأ بالكسر، تَدحرج هذا ما نوعه؟ خماسي، إذا قلنا على الأصل (إلا الخماسي والسداسي فاكسرن) إذاً نكسر التاء،

نقول: لا، إنما ليس كل فعل خماسي يُبدأ بالكسر، وإنما كل فعل خماسي مبدوء بهمزة الوصل، وكل فعل سداسي مبدوء بهمزة الوصل، وما عداهما فهو على الأصل (وبدء معلوم بفتح سلكا). إذاً إذا أردنا أن نُقَعِد نقول: القاعدة في الفعل الماضي أن أوله مفتوح أبدا، ويستثنى منه الخماسي والسداسي، والخماسي والسداسي نوعان: مبدوء بهمزة وصل، ليس مبدوءاً بهمزة وصل، ما كان مبدوءًا بهمزة وصل خالفنا القاعدة وكسرنا أوله، ما ليس مبدوءاً بهمزة وصل كتَدحرج وتغافل فنقول: هذا على الأصل وهو أنه يُبدأ بالفتح. (إن بدءا بهمز وصل) مفهومه إن لم يُبدأ بهمز وصل فهو على الأصل، إذاً في هذا التركيب قسم لك الخماسي والسداسي إلى نوعين: (إن بدءا بهمز وصل فاكسرن) مفهوم الشرط: إن لم يُبدأ بهمز وصل يفتحا، داخل في المستثنى منه، داخل في حكم المستثنى منه وهو (بدء معلوم بفتح). (إن بدءا بهمز وصل) (همز وصل) هذه الهمزة همزة الوصل: هي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، كما عرفها الناظم:

ثُبُوْتُهَا فِي الاِبْتِدَا قَدِ الْتُزِمْ ... كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الكَلِمْ

إذاً كل همزة ثبتت في الابتداء وسقطت في الدرج – يعني وصل الكلام – فهي همزة وصل. وعرفها ابن هشام في أوضح المسالك بقوله: هي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج. يعني وصل الكلام، إذا وصل الكلام اتصل ما بعده بما قبله سقطت الهمزة، قالت خْرج أصلها اُخرج، جيء بهمزة الوصل هنا مضمومة لضم العين، إذا قيل: اُخرج ثبتت في الابتداء، يعني نُطق بها همزة اُخرج، إذا اتصلت سُبقت بكلمة نقول: هذه الهمزة تسقط في درج الكلام، يعني إذا لم يُبتدأ بها وإنما اتصلت بما قبلها نُطق بلفظٍ قبلها فوصل اللفظ بما دخلت عليه همزة الوصل، قالت خْرج، إذاً سقطت همزة الوصل. لذلك قال ابن هشام: همزة سابقة – يعني في أول الكلام – موجودة في الابتداء – ملفوظ بها – موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج – تسقط في الدرج –. همزة الوصل إذا قيل: تسقط في الدرج ووجودها إنما يكون في الابتداء، إذاً كيف تسمى همزة الوصل؟! هي في حالة الوصل ساقطة غير موجودة، فكيف نقول: همزة الوصل؟ الأصل كما قال بعضهم: أنه من باب الضدية، يعني مجاز علاقته الضدية أطلق الشيء على الشيء بمقابله، والأصل أن تسمى همزة الابتداء لأنه يبتدأ بها؛ اُخرج هذه همزة موجودة، والحكم يكون بالموجود على الموجود لا على المعدوم، قالتُ خرج أين الهمزة؟ ليس عندنا همزة هي مفقودة في الدرج، إذاً كيف نقول: همزة الوصل؟ قيل: هذا مجاز

علاقته الضدية، يعني من إطلاق الشيء على ضده، فهي همزة ابتداء أطلق عليها بضدها وهو الوصل. وقيل: لا، ليس عندنا مجاز، وإنما سميت همزة وصل لأنها تصل ما بعدها بما قبلها. وقيل وهو مذهب البصريين: أنها سميت همزة وصل لأنه يتوصل بها للابتداء بالساكن. وهذا هو المشهور على الألسنة. أن همزة الوصل إنما جيء بها أو سميت همزة وصل لأنه يبتدأ بالساكن بها. لأنه لا يبتدأ بساكن، يَخْرج إذا أردت أن تأتي بفعل الأمر تسقط حرف المضارعة وثانيه ساكن، وتسكن الجيم لأنه مبني على السكون، هل يمكن أن ينطق بالخاء وهو ساكن، لا يمكن، لا يبتدأ بساكن، إذاً اجتلبوا هذه الهمزة ليتوصل للابتداء بهذا الساكن. قيل: إذا قيل هذا أنها همزة وصل للابتداء بالساكن ينبغي أن تسمى همزة الوصول أو التوصل، لا يقال: همزة الوصل، وإنما يقال: الوصول أو التوصل، هكذا ذكره الخضري في حاشيته على ابن عقيل. وهل هي ساكنة في الأصل ثم حركت للتخلص من التقاء الساكنين، أم أنها اجتلبت مكسورة أصالة؟ فيه نزاع، والمشهور أنها ساكنة في الأصل، لأنها حرف مبني،

.... وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيّ أَنْ يُسَكَّنَا

فلما التقى ساكنان اخرج الخاء ساكنة والهمزة ساكنة حركنا الأول بالكسر على الأصل، إلا إذا دعا داعٍ أن تضم. إذاً (إن بدءا بهمز وصل فاكسرن) يعني اكسر الحرف المبدوء به في أول الخماسي، وفي أول السداسي، متى؟ اِنطلق اِستخرج اِجتمع (اِمتحن) كما عبر الناظم هنا أو مثل (كامتحن)، (اِمتحن) (كامتحن) لأنها تسقط همزة الوصل في المثال هنا. إذاً (اِمتحن) اِختبر هذه الهمزة هنا همزة وصل، لماذا سميت همزة وصل؟ لأنه يبتدأ بها، ليتوصل بها إلى الابتداء بالساكن، والأصل فيها أنها ساكنة، فلما جيء بها ساكنة والحرف الأول ساكن التقى ساكنان فحركت بالكسر على الأصل. وقيل: هي مكسورة أصالة.

إِلاَّ الخُمَاسِيْ والسُّدَاسِيْ فاكْسِرَنْ ... إِنْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَامْتَحَنْ

(كامتحن) يعني اختبر. (ثبوتها) أراد أن يعرف لك هذه الهمزة همزة الوصل فقال رحمه الله: (ثبوتها) يعني وجودها التي عبر عنها ابن هشام بقوله: سابقة موجودة في الابتداء، (ثبوتها في الابتداء قد التزم) (ثبوت) هذا مصدر ثبَت يثبُت ثبوتاً، قعَد يقعُد قعوداً، إذاً (ثبوتها) الضمير يعود على همزة الوصل، (ثبوتها) أي ثبوت همزة الوصل من إضافة

المصدر إلى فاعله لأنها هي التي تثبت بنفسها، (ثبوتها) يعني وجودها (في الابتدا) يعني (في) حال (الابتداء) بالكلمة المبدوءة بهمزة الوصل، (في الابتدا) يعني ثبوتها في حال الابتداء بالكلمة المبدوءة بهمزة الوصل والنطق بها أولاً غير مسبوقة بكلمة متصلة بها، (قد التزم) (في الابتدا) جار ومجرور متعلق بقوله: (ثبوت) وهو مبتدأ لأنه مصدر، والمصدر من متعلقات الجار والمجرور، الجار والمجرور له عشر متعلقات منها المصدر، (قد التزم) (قد) هذا حرف تحقيق مبني على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وهي للتحقيق هنا، (قد التزم) (التزم) هذا فعل ماضٍ، و (أل) هذه ليس اسماً؟ أصله (التزم) افتعل، التاء هذه تاء الافتعال كما هنا تاء الافتعال، قد يظن الظان أن (أل) هذه تدخل على الاسم (قد التزم) إذاً هو فعل ماضٍ مغير الصيغة، (قد التزم) مبني بفتح مقدر هنا تقول: مبني بفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي أو الضرب، لماذا؟ لأن الإعراب دائماً تعرب الذي تلفظ به وأنت لن تلفظ هنا بالفتح (التزم)، إذا قلنا: جاء زيد، إذا أردت فلسفة الإعراب تقول: جاء فعل ماضٍ، زيد فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. لا تقول: مبني مرفوع بضمة ظاهرة، أين الضمة الظاهرة جاء زيد؟ أنت ما تقول: جاء زيدٌ، في الوقف تقول: جاء زيدْ مررت بزيدْ، زيد تقول: اسم مجرور بالباء وجره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، هكذا تعربه إن كنت من المتحذلقين. (ثبوتها في الابتدا قد التزم) يعني (قد) تحتم ووجب، لماذا؟ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بالساكن إلا بوجود همزة الوصل. إذاً وجودها ثابت لزوماً متحتماً، هذا خبر الجملة (قد التزم) الضمير هنا يعود على (ثبوت) يعني التزم ثبوتها، وجودها في الابتداء فالجملة تعتبر من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. (كحذفها في درجها مع الكلم) (كحذفها) (حذف) هذا مصدر وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، في الأول (ثبوتها) من إضافة المصدر إلى الفاعل، (حذفها) أنت الذي تحذفه لأنها تحذف في الوصل وأنت الذي تصل الكلام، (كحذفها) الكاف هذه للتشبيه، شبه الحذف بالثبوت في الالتزام، يعني كما التزم ثبوتها في الابتداء كذلك التزم حذفها في الوصل والدرج درج الكلام. إذاً (كحذفها) نقول: التشبيه هنا لأي شيء؟ شبه الحذف بالثبوت في اللزوم، كما أنه يلزم في الابتداء أن تأتي بهمزة الوصل كذلك يلزمك أن تسقطها في درج الكلام، فكل منهما لازم الثبوت والحذف.

(كحذفها في درجها) (في درجها) يعني في وصلها إذا وصلت بما بعدها سقطت الهمزة تحذف (مع الكلم) السابق عليها في النطق، (الكلم) هذا اسم جنس جمعي مفرده كلمة، – والفرق بين الجنس الجمعي – اسم الجنس الجمعي: هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً. إذاً عرف لنا همزة الوصل:
ثُبُوْتُهَا فِي الاِبْتِدَا قَدِ الْتُزِمْ ... كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الكَلِمْ

إذاً هي كل همزة ثبتت في الابتداء وسقطت وحذفت في درج الكلام في الوصل. (كهمز أمرٍ) إذاً انتهى الناظم رحمه الله من بيان أن همزة الوصل تكون في – الخماسي والسداسي الماضي – في الفعل الماضي الخماسي والفعل الماضي السداسي، هذان موضعان همزة الوصل تكون في الفعل الماضي الخماسي والفعل الماضي السداسي.
استطرد رحمه الله في بيان مواضع همزة الوصل، أراد أن يبين لك المواضع، لماذا؟ لأنه عند بعضهم أن همزة الوصل محصورة، تعرف المواضع التي تكون همزتها همزة وصل وما عداها فهي همزة قطع، يمكن حصرها والعلم بها،
كَهَمْزِ أَمْرٍ لَهُمَا وَمَصْدَرِ ... وَأَلْ وَأَيْمُنٍ وَهَمْزِ كَا جْهَرِ

(كهمز أمر لهما) (كهمز) فعل (أمر) لا بد من التقدير، (كهمز) فعل (أمر لهما) يعني كائن (لهما)، (كهمز أمر) كائن (لهما) الضمير يعود على (الخماسي والسداسي)، يعني كما تكون همزة الوصل في الماضي السداسي وفي الماضي الخماسي تكون في الأمر من الخماسي وتكون في الأمر من السداسي، هذه أربعة مواضع لهمزة الوصل: ماضي الخماسي وأمر الخماسي، تقول: اِنطلَقَ همزة الوصل مكسورة ايت بالأمر منه اِنطلِق، إذًا كسرت همزة الوصل اِنطلقْ، اِستخرجَ هذا فعل ماضٍ مبدوء بهمزة وصل مكسورة، وهي همزة وصل مكسورة، في الأمر من اِستخرَج ماذا تقول؟ اِستخرِجْ اِستغفِرْ اِستوعِبْ استدرِكْ، إذاً بكسر همزة الوصل. تكون همزة الوصل مكسورة في هذه المواضع. (كهمز أمر لهما) أي كما تكون الهمزة همزة وصل في الماضي السداسي والماضي الخماسي كذلك تكون في الأمر منهما. (ومصدر) يعني كهمز مصدر لهما، يعني للخماسي والسداسي، يعني أن المصدر مصدر الفعل الخماسي تكون همزته همزة وصل ومصدر الفعل الماضي السداسي تكون همزته همزة وصل، اِنطلق ينطلق اِنطلق اِنطلق هذا همزة وصل، اِنطلاقاً هذا مصدر همزته همزة وصل، اِستغفَر يستغفر اِستغفِر اِستغفاراً، اِستوعَبَ يستوعب اِستوعِب اِستيعاباً، اِستدركَ يستدرك اِستدرِك اِستدراكاً. إذاً همزة الوصل

تكون في الفعل الماضي الخماسي وتكون في الأمر من الخماسي وتكون في مصدر الخماسي، وتكون في ماضي السداسي والأمر من السداسي ومصدر السداسي. إذاً (كهمز أمر لهما) أي أن الهمزة تكون في الأمر لهما للخماسي والسداسي تكون همزة وصل كما كانت في الماضي الخماسي والسداسي، (ومصدر) لهما، (و) كهمز (مصدر) لهما، يعني كما كانت في الماضي والسداسي الخماسي همزة وصل كذلك في المصدر لهما. (وأل) يعني (و) كهمز (أل)، (أل) تكون معرّفة وتكون زائدة وتكون موصولة، وعلى القول بأن الموصولة حرفية (أل) مطلقاً حرف وهمزتها همزة وصل. وإذا كانت الموصولة اسمية تقول: (أل) الحرفية المعرّفة والزائدة حرف وهمزتها همزة وصل إلا عند الخليل، والموصولة هذه ملحقة بالأسماء العشرة التي يأتي ذكرها (ابن) مع ما بعده. إذاً (وأل) نقول: همزة (أل) موصولة عند غير الخليل، أما الخليل فعنده همزة (أل) المعرّفة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال. إذا قيل: الرجل العالم، اللام عند الجمهور هي المعرفة تبعاً للأخفش، وعند الخليل (أل) برمتها هي المعرفة وهمزتها همزة قطع. كيف همزة قطع يا خليل وأنت تقول: قال العالم، تسقط؟! قال: لا، الأصل هي همزة قطع ووصلت لكثرة استعمالها. المذهب الثالث: أن (أل) برمتها للتعريف وهمزتها همزة وصل اعتد بها وضعاً، هذا نسب لسيبويه. المذهب الرابع: مذهب المبرِّد أن الهمزة هي المعرف واللام زائدة للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام. فهذه أربعة مذاهب: مذهبان أن الهمزة همزة قطع لأن همزة الاستفهام همزة قطع على المبرّد، وقول الخليل، وقولان أنهما همزة وصل؛ لذلك يقال: اثنان ثنائيان واثنان أُحاديان. هذه احفظوها ما هي موجودة في الكتب في الأربعة المذاهب هذه تؤخذ من الأفواه.

اثنان ثنائيان واثنان أُحاديان، اثنان ثنائيان يعني اثنان من العلماء قال بأن المعرف ثنائيان، من هما؟ الخليل وسيبويه. اثنان ثنائيان يعني اثنان من العلماء قالا بأن المعرف حرفان اثنان، اثنان ثنائيان الألف واللام معًا، واثنان أُحاديان من هما؟ الأخفش والمبرد، أُحاديان يعني اللام فقط والهمزة فقط، أُحادي واحد حرف واحد. اثنان ثنائيان واثنان أُحاديان.

وَآلَةُ التَّعْرِيفِ أَلْ فَمَنْ يُرِدْ

تَعْرِيفَ كَبْدٍ مُبْهَمٍ قَالَ الْكَبِدْ

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا اللَّامُ فَقَطْ ... إِذْ أَلِفُ الوَصْلِ مَتَى يُدْرَجْ سَقَطْ

هذا قول من؟ قول الحريري رحمه الله تعالى. إذاً (وأل) (و) كهمز (أل)، (أل) هذه همزتها همزة وصل، (وايمن) (و) كهمز (ايمن)، (ايمن) هذا مختلف فيه عند البصريين همزته همزة وصل، وعند الكوفيين همزته همزة قطع، والخلاف فيه هل هو جمع يمين أو أنه لفظ وضع للقسم على جهة الخصوص؟ وهمزته على المشهور جماهير النحاة أن همزته همزة وصل لا قطع، خلافاً لما عليه الكوفيون. (وايمن وهمز كاجهر) (اجهر) ما ضابطه؟ (اجهر) ماذا تفهم من هذا المثال؟ خذ القيد من المثال، ما هو؟ فعل أمر (وهمز كاجهر) (كاجهر) (اجهر) أصله جهر إذاً أصله ثلاثي، يجهر الأمر منه بإسقاط حرف المضارعة ثم ننظر في الثاني قد يكون ساكناً وقد يكون متحركاً، إن كان متحركاً لا إشكال، تقول:

- تدحرج، كيف تأمر منه؟ - يتدحرج إذا أردت أن تأتي بالأمر منه تحذف حرف المضارعة وهو الياء، يَتَ الحرف الثاني متحرك، إذاً لا نحتاج أن نأتي بهمزة الوصل.

يضْرب احذف حرف المضارعة، يأتينا الضاد وهو ساكن لا يمكن الابتداء بالساكن، إذاً لا بد من همزة يتوصل بها للابتداء بالساكن، اِضرب. إذاً (وهمز كاجهر) يعني (وهمز) أمر الثلاثي الذي سكن ثانيه لفظاً، (وهمز كاجهر) يعني (و) كـ (همز) أمر الثلاثي الذي سكن ثاني مضارعه لفظاً، يضْرب يجْهر سكن ثانيه، يجْهر سكن ثانيه، يضْرب يكْتب يخْرج نقول: يقْتل الثاني ساكن بعد حرف المضارعة، حينئذ إذا أسقطنا حرف المضارعة من أجل التوصل لصيغة البناء بقي الثاني ساكن لا بد من حرف يبتدأ به، يقْتل قلنا: لفظاً يعني ما ينطق به، أن يكون الثاني ساكناً لفظاً، أما إذا كان ساكناً تقديراً فلا. يقُول كيف تأمر منها؟ قل، حذفت حرف المضارعة، أين الواو؟ قول هذا الأصل، سكنت اللام والواو ساكنة، لا يمكن أن تقول قول - مشى الرجل وأنت ما انتهيت من الكلمة - قول، التقى ساكنان، نقول: نحذف الأول صار قل، طيب يقول هذا فرع أم أصل؟ فرع، فرع ماذا؟ يَقْوُل فرع يقْوُل، إذاً الثاني ساكن أو لا؟ ساكن، هل اعتبرناه في مسألة همزة الوصل؟ لا، إذاً لو كان ساكناً تقديراً مثل يقول ويخاف نقول: لا نحتاج إلى همزة وصل، فلا بد أن نقيد نقول: أمر الثلاثي الذي سكن مضارعه لفظاً لا تقديراً، فإن سكن تقديراً كما في يقول فحينئذ لا نحتاج إلى همزة وصل؛ لأننا نأخذ الأمر من الفرع لا من الأصل، يقول القاف هذه ساكنة، والضمة هذه عارضة والعبرة بالأصل لا بما عرض. إذاً (وهمز كاجهر) المراد به أمر الثلاثي الذي سكن ثاني مضارعه لفظاً، أما إذا لم يسكن فلا نحتاج، أو سكن تقديراً فلا نحتاج، لم يسكن مثل يتدحرج يتقاتل، تقول: يتقاتل، ماذا تقول؟ يتضارب تضارب تقاتل، تقول ضاربْ قاتل، يتخاصم تخاصم يتخاصم تقول: خاصم، فلا نحتاج إلى همزة الوصل لأن الثاني متحرك وليس بساكن.

(وابنم) يعني (و) كهمزة (ابنم)، (ابنم) الميم هذه زائدة وأصله ابن، ابن أصله بَنَوٌ،

حذفت الواو تخفيفاً أو اعتباطاً وسُكن أوله وجيء بهمزة الوصل توصلاً وتعويضاً، توصلاً للابتداء بالساكن وتعويضاً فزيدت عليه الميم للمبالغة في المعنى، الميم هذه زيدت على ابن، أصلها ابن، فزيدت عليه الميم للمبالغة في معناه.

(وابنم) يعني (و) كهمز (ابنم) همزته همزة وصل، لماذا؟ لأنه جيء بها للتمكن من الابتداء بالساكن، أين الساكن؟ الباء. (ابن) يعني و (ابن) على حذف حرف العطف، وهذا يجوز في الشعر ومختلف فيه في النثر، وابن مالك أجازه مطلقاً. (وابنم ابن) يعني و (ابن)، (ابن) يقال فيه ما قيل في الأول أن أصله بَنَوٌ، حذفت اللام التي هي الواو اعتباطاً، تخفيفاً وسكن أوله الباء وجيء بهمزة الوصل تعويضاً وتوصلاً. (ابنة) يعني و (ابنة) على حذف حرف العطف، هو ابن وزيدت عليه تاء التأنيث، (واثنين) (اثنين) قيل: أصله ثَنَيَان فَعَلَان بفتح الثاء والنون ثَنَيان، لامه الياء فعلان حذفت اللام تخفيفاً وسكن أوله وهو الثاء وجيء بهمزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن فقيل: (اثنين)، وهو ملحق بالمثنى يعني يرفع بالألف نيابة عن الضمة وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة. إذاً (اثنين) أصله ثنيان، فحذفت لامه وسكن أوله وجيء بهمزة الوصل توصلاً وتعويضاً. (وامرئ) أصله مَرْءٌ نقلت حركة الهمزة إلى الراء تخفيفاً، وسكن أوله وجيء بهمزة الوصل توصلاً وتعويضاً، ثم رجعت الهمزة، (امرئٌ) مرءٌ حذفت حركة الهمزة ثم حذفت الهمزة تخفيفاً صار مَرَ، سكن أوله وجيء بهمزة الوصل توصلاً وتعويضاً ثم رجعت الهمزة، هكذا يقال رجعت الهمزة بعد أن أَسقطَت حركتها. (امرأة) يقال فيه ما قيل في (امرئ) همزته همزة وصل يعني (و) كهمز (امرئ) وكهمز (امرأة)، (امرأة) يقال مرأه وامراه يعني فيها لغات. (واثنتين) يعني (و) كهمز (اثنتين) مؤنث اثنين بزيادة التاء تاء التأنيث. (كذا اسم است) (كذا اسم) (اسم) همزته همزة وصل أصله سِمْوٌ أو وَسْمٌ على الخلاف كما ذكر سابقاً في البسملة، سِمْوٌ ما الذي حذف؟ اللام اعتباطاً وسكن أوله، يعني يريد تخفيفه من الطرفين، وسكن أوله فجيء بهمزة الوصل فقيل: اسم. وسْمٌ حذفت الفاء على قول الكوفيين، سكنت السين وهي ساكنة أصالة جيء بهمزة الوصل (اِسم) وزنه على مذهب الكوفيين اِعْلٌ، وزنه على مذهب البصريين اِفْعٌ. (اسم) (كذا اسم) يعني مثل الذي ذكر سابقاً في أن همزته همزة وصل (اسم) (اسم) مبتدأ مؤخر، (كذا) خبر مقدم. (است) (است) قيل: أصله سَتَهٌ تعب تعباً كستهاً، هكذا في الخضري، سَتَهٌ حذفت الهاء التي هي اللام، وسكن أوله وجيء بهمزة الوصل توصلاً وتعويضاً. إذاً هذه عشرة أسماء: ايمن، وابنم، وابن، وابنة، واثنين، وامرئ، امرأة،

اثنتين، اسم، است، هذه عشرة أسماء. ابن هشام قال: ينبغي أن يزاد عليها (أل) الموصولية، وعليه تكون الأسماء التي تفتتح بهمزة الوصل أحد عشر اسماً، ولا يوجد في غيرها، لا يوجد في غيرها قياساً إلا في مصدر الخماسي والسداسي. ولذلك إذا أردنا أن نرتب ونقول: همزة الوصل في الأسماء في ثلاثة مواضع: الأسماء العشرة، هذه محفوظة فقط زد عليها (أل)، مصدر الخماسي، مصدر السداسي فقط. لا يوجد همزة وصل إلا في هذه الثلاثة المواضع. الأسماء العشرة، ومصدر الخماسي، ومصدر السداسي، هذه المواضع يكون فيها الهمزة همزة وصل.

والأفعال يكون في خمسة مواضع: الماضي الخماسي، الماضي السداسي، – الأمر من الخماسي – أمر ماضي الخماسي، أمر ماضي السداسي، أمر الثلاثي ساكن الثاني من مضارعه لفظاً. هذه خمسة مواضع في الأفعال. في الحروف لا يوجد إلا (أل) فقط. كل حرف همزته همزة قطع، يعني تثبت في الوصل وفي الدرج لا تسقط في الدرج إنما تثبت، أو إلى أم هذه كلها همزة قطع، كل حرف مبدوء بهمزة فهمزته همزة قطع إلا (أل) على رأي غير الخليل، أما على رأي الخليل فكل الحروف همزتها همزة قطع وإن عرض على همزة (أل) التسهيل من جهة كثرة الاستعمال. إذاً هذه المواضع تحفظ في الأسماء ثلاثة مواضع همزتها همزة وصل، ما هي؟ الأسماء العشرة، أحد عشر زد عليها (أل)، مصدر الخماسي، ومصدر السداسي، هذه في الأسماء، ما عدا هذه الأنواع الثلاثة همزته همزة قطع. أخ تقول: هذا همزته همزة قطع. في الأفعال خمسة مواضع: الماضي الخماسي اِنطلق، الماضي السداسي اِستخرجَ، الأمر من الخماسي اِنطلِقْ، الأمر من السداسي استخرجْ، الأمر من الثلاثي الذي ثاني مضارعه ساكن لفظاً. (في الجميع فاكسرن) إذاً عرفنا مواضع همزة الوصل، وعرفنا أنها في الأصل ساكنة، ما حركتها؟ همزة الوصل الأصل فيها الكسر، لماذا؟ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، إذا قيل: انصر، أو تقول: اِنطلق النون هذه ساكنة همزة الوصل في الأصل أنها ساكنة، التقى ساكنان الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر.

وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامُ ... فَاكْسِرْ وَقُلْ لِيَقُمِ الْغُلَامُ

قد يكون مكسوراً على الأصل، وقد يخرج عن الكسر إلى الضم أو الفتح، يعني همزة الوصل قد تكون مكسورة وقد تكون مفتوحة وقد تكون مضمومة، ما جاء على الأصل هل هو يقيد أو يطلق؟ ما جاء على الأصل هل نقيده نقول: في مواضع كذا وكذا؟ لا،

إذاً الذي نقيده ما كان مضموماً أو مفتوحاً، وما عداه فهو على الأصل في الكسر. إذاً متى تضم همزة الوصل؟ نقول في موضعين: الأول ما هو؟ الفعل الماضي المبدوء بهمزة الوصل كالخماسي والسداسي مبنياً للمجهول، أُنطلقَ أصله اِنطلَقَ، إذا أردت أن تبنيه للمجهول ماذا تصنع؟ تضم أوله وتتبع الثالث الأول وتكسر ما قبل آخره، اُنطُلق أصله اِنطَ الطاء مفتوحة، والقاعدة أنه في المبني للمجهول أنه يضم أوله مطلقاً،

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ ....

مطلقاً سواء كان ثلاثياً أم رباعياً أو خماسياً أم سداسياً مطلقاً، كل فعل مبني للمجهول الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي مبدوءًا بهمزة وصل أم لا حكمه أنه يضم، إذاً منه الخماسي والسداسي تضم أوله، إذاً ضمت همزة الوصل في الفعل السداسي المبني للمجهول والفعل الخماسي المبني للمجهول.

وَثَالِثَ الَّذِيْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

(كَالأَوَّلِ) ما حكم الأول؟ (فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ) إذاً ضُم الثالث كما تضم الأول، هذا الموضع الأول الذي تضم فيه همزة الوصل. الموضع الثاني: في الأمر من الثلاثي الذي مضارعه على زنة يفعُل بضم العين، خرج يخرُج تقول: أُخرُج، تضم الهمزة همزة الوصل، لماذا؟ لمناسبة العين، لأنه لو كسرت على الأصل لحصل انتقال من الكسر إلى الضم وهو ثقيل عندهم، يتحاشون أن ينتقل من الكسر إلى الضم ومن الضم إلى الكسر، أين الانتقال والخاء حرف موجود؟ قالوا: الحرف الساكن حاجز غير حصين، يعني كأنه غير موجود، فقيل: أُخْرُج. لو قيل: اِخْرُج، هذا فيه ثقل انتقال من كسر إلى ضم، أُخْرُج هذا مناسب وأسهل على اللسان مما لو كسرت فيه همزة الوصل، كتب يكْتُب التاء مضمومة وهي العين، تقول في الأمر: أُكتُب، قتل يقتل تقول في الأمر: اُقْتُل، نصر ينصُر اُنصر، قعد يقعُد اُقعد. إذاً تُضم همزة الوصل في الأمر الذي عينه مضمومة في المضارع. هذان موضعان: الأول: المبني للمجهول في اُنطلق واُستخرج واُستغفر.

والثاني: في الأمر من الثلاثي إذا كانت عينه مضمومة. الفتح يجب في (أل) هذا واجب، وفي (ايمن) هذا راجح، يعني يجوز الفتح والكسر إلا أن الأرجح فيه الفتح. ما عدا هذه المواضع فالكسر، تقول: ذهب يذهب الأمر اِذهَب، عينه مفتوحة إذاً ليست مضمومة، جلس يجلس اِجلس، ضرب يضرب اِضرب. إذاً الذي جاء على الأصل لا يقيد، وإنما يقيد ما خرج عن الأصل وهو الضم والفتح. (في الجميع فاكسرن لها) (في الجميع) يعني

جميع ما تقدم ذكره من همزة الوصل، (فاكسرن) يعني (اكسرن) بها، اللام هذه (فاكسرن لها) (اكسر) أولاً فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، يعني انطق بها مكسورة في جميع ما تقدم، (لها) اللام هذه؟ زائدة، لم زائدة؟ اكسرها (فاكسرن) بها، إذاً الفعل هنا يتعدى بنفسه يتعدى إلى مفعول بنفسه، وهذه اللام هنا نقول: زائدة، لماذا؟ لأن الفعل إذا تعدى بنفسه للمفعول وزيد عليه حرف يعني عُدي بحرف وهو لا يحتاج إلى الحرف حكم بزيادته.

وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... .

(لها) والهاء هذا يعود على همزة الوصل. إذاً نقول: (لها) من يعرب (لها)؟ (فاكسرن لها) اللام حرف جر، طيب (لَهَا) تقول: لزيد ولَزيد؟ لَزيد، كيف تقول: (لَهَا)؟ في الضمائر لَه لَهما لَك تكون مفتوحة، لِزيد مع الاسم الظاهر تكون مكسورة. طيب (لها) اللام حرف جر زائد مبني على الفتح، والهاء؟ الهاء ضمير لا يظهر فيه الإعراب فنقول: له محلان: محل وهو الجر الذي اقتضاه اللام، ومحل آخر وهو النصب الذي اقتضاه (اكسرن). إذاً له محلان نقول: ضمير مبني على الفتح في محل جر باعتبار كونه مجروراً بحرف الجر الزائد، وفي محل نصب باعتبار كونه مفعولاً به. إذاً (فاكسرن) (في الجميع) أي جميع ما تقدم أيها الطالب (فاكسرن) أي احكم أو انطق بهمزة الوصل مكسورة في جميع ما تقدم (لها سوى في ايمن أل افتحن)، (سوى) هذه أداة استثناء مثلها مثل غير،

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسِبَا

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

فيها أربع لغات: سِوى، وسُوى، وسِواء، وسَواء أربع لغات، ذكر ابن مالك ثلاث فقط، (سوى) هذا استثناء (في ايمن أل افتحن) (افتحن) هذا فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، أين مفعوله؟ محذوف (افتحن) ها، يعني اِيت (سوى في ايمن أل افتحن) ها، (افتحن) ها الضمير يعود على (ايمن وأل)، (سوى) يعني غير، (في ايمن ألِ افتحن) (أل) الأصل فيها أنها ساكنة ولكن التقى ساكنان هنا وحركت بالكسر، (في ايمن أل) لا تكسر همزة الوصل بل (افتحن) ها فيهما، ولكن الفتح في (أل) واجب، والفتح في (ايمن) جائز راجح ليس بواجب.

وَأَمْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ نَحْوُ اقْبُلاَ ... ضُمَّ كَمَا بِمَاضِيَيْنِ جُهِلاَ

(وأمر) هذا مبتدأ، (ذي ثلاثة) (وأمر) مبتدأ، (أمر ذي) أحرف (ثلاثة) يعني (أمر) الثلاثي هذا المقصود، (أمر) الثلاثي (نحو اقبلا) يعني مثل (أُقبُلا) الذي من باب فَعَل يفعُل، يعني الذي مضارعه مضموم العين، (اقبلا) هذا أشكل عليّ ولكن رجعت إلى القاموس فإذا به يقول: القَبُول: ريح الصَّبا لأنها تقابل الدبور، وفلان قَبُول إذا قَبِلته النفس، وقد قَبَلَت به كنَصَر هذا الشاهد، وقد قبلت به كنَصَر إذاً يأتي كنصَر، يعني من باب نصَر نصَر ينصُر، قَبَل قبلت نفسي زيداً، قبولُ فلان قبولٌ إذا قبلت به، قَبَلَتْ هكذا على فَعَلَت، يعني من باب نصر ينصُر، إذا كان من باب نصر ينصر صح المثال وسلمنا من الاعتراض، كذلك في مختار الصحاح قال: وقد قَبَلَ به كَنَصَر، وسَمِع وضَرب وبان، إذاً يأتي من باب نصر هذا الشاهد. إذاً (اقبلا) يقبُل (أُقبُلا) من باب يخرج أُخرج، نصر ينصُر انصر، قَبَل يقبُل أُقبُل، قيّدوها لأن الشارح ما ذكر هذه المسألة. إذاً في (أمر ذي الثلاث) إذا كان مضارعه من باب يفعُل يكون الأمر همزة الوصل فيه مضمومة، تكون همزة الوصل فيه مضمومة، (اقبلا) الألف هذه يحتمل أنها بدل من نون التوكيد الخفيفة، ويحتمل أنها ألف اثنين، يحتمل أنه ألف الاثنين اضربا، (ضم) هذا خبر (أمر)، (ضم) هو خبر يحتمل أنه فعل أمر ويحتمل أنه فعل ماضٍ، وعليه إذا قيل: (ضم) فعل أمر الجملة الطلبية في محل رفع خبر المبتدأ، (ضم) فعل ماضٍ الجملة خبرية في رفع خبر المبتدأ، (ضم) ماذا؟ (ضم) همزة الوصل فيه (كما بماضيين جهلا)، (كما) يعني (كـ) ضم همزة الوصل الذي ثبت (بماضيين) الذي هو الخماسي والسداسي (جهلا) أي بنيا للمجهول، (كما بماضيين) يعني تضم أمر الثلاثي من يفعُل تضم همزته كما تضم همزة الوصل الذي ثبت (بماضيين)، ما هما الماضيان؟ الخماسي والسداسي، الخماسي والسداسي (جهلا) الألف هذه نائب فاعل، و (جهل) فعل ماضٍ مغير الصيغة، والجملة من الفعل الماضي المغير الصيغة وفاعله في محل جر صفة لـ (ماضيين)، (ماضيين) مجهولين. إذاً الحالة الثانية التي يضم همزة الوصل فيها: هي المبني للمجهول من الخماسي والسداسي، أُنطلق وأُستخرج. واضح هذا. إذاً نقول: (في الجميع فاكسرن لها) هذا هو القاعدة العامة أن الأصل في همزة الوصل تكون مكسورة للتخلص من التقاء الساكنين، والأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر، تفتح في (أَيمنٍ وأَل)، (أل) وجوباً، و (ايمن) جوازاً راجحاً، تضم في موضعين: الأول: إذا كان أمراً من الثلاثي الذي عينه مضمومة، انصُر. الموضع الثاني: الخماسي والسداسي المبني للمجهول. (وبدء مجهول) هنا انتهى من (وبدء معلوم) قال: (وبدء معلوم) قلنا: احترازًا من (بدء مجهول)،

(وبدء مجهول) أي حرف مبدوء به في ماض (مجهول) يعني مجهول فاعله، وهذه التسمية المشهورة أنه مبني للمجهول، وهذا فيه تسامح، لماذا؟ لأنه ليس كل فاعل يحذف للجهل به، وإنما يحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي، وهل الجهل من الغرض المعنوي أو لا؟ فيه نزاع، بعضهم لا يعده، يجعله غرضاً مستقلاً كما ترونه في حواشي محي الدين، يرى أنه الجهل ليس داخلاً في الغرض اللفظي ولا المعنوي. إذاً (مجهول) هذا فيه تعميم، فنقول: مغير الصيغة، وخاصة في القرآن لا ينبغي أن يقال في مواضع يكون الله عز وجل هو الفاعل الذي حذف للعلم به فتقول: مبني للمجهول.

قُلْتُ وَلِلْمَفْعُولِ إِنَّمَا بُنِي ... لِكَوْنِهِ فِي الذِّكْرِ نُصْبَ الْأَعْيُنِ

أَوِ السِّيَاقُ دَلَّ أَوْ لَا يَصْدُرُ ... عَنْ غَيْرِهِ أَوْ كَوْنُهُ يُحَقَّرُ

كَذَاكَ لِلْجَهْلِ وَالاخْتِصَارِ ... وَالسَّجْعِ وَالرَّوِيِّ وَالإِيْثَارِ

هكذا نظمها السيوطي في عقود الجمان أغراض حذف الفاعل، ليس خاصًا بالجهل، لا، قد يحذف للعلم به. نعم. (وبدء مجهول) يعني الحرف الذي يبدأ به في ماض (مجهول) فاعله مطلقاً، سواء كان ثلاثياً أو رباعياً خماسياً سداسياً (بضم حتما)، (بدء) مبتدأ وهو مصدر من إطلاق المصدر مراداً به اسم المفعول، (بضم) جار ومجرور متعلق بقوله: (حتما)، (حتم) يعني أوجب، (حتم) هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة مثال للقاعدة، (وبدء مجهول بضم) يعني (بدء) الحرف الأول مثاله (حتما)، (حتما) هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة والألف هذه للإطلاق، والنائب ضمير (بدء)، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، (وبدء مجهول) مطلقاً (بضم حتما). (فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ) هكذا قال ابن مالك، (فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ) مطلقاً لا يكون تقديراً هنا بخلاف ما قبل آخره، (ككسر سابق الذي قد ختما) (ككسر) الكاف للتشبيه، في ماذا؟ في اللزوم والتحتم، كما يتحتم أن تبدأ المجهول بضم كذلك يتحتم كسر ما قبل آخره. إذاً القاعدة أن المبني للمجهول يضم أوله ويكسر ما قبل آخره لفظاً أو حكماً، لأنه قد يكون مكسوراً، أول الماضي لا يكون مضموماً، إذاً دائماً يكون ملفوظاً به، أما ما قبل آخره فقد يكون مكسوراً، عَلِمَ تقول ضم أوله: عُ، اكسر ما قبل آخره هو مكسور تقول: إما أن تقدر الكسرة غير الكسرة المذكورة، وإما أن تكتفي بالمذكور عن الأصل. (ككسر سابق) (ككسر) هذا مصدر مضاف لمفعوله يعني (ككسر) حرف (سابق)، (سابق) اسم فاعل من سَبَق، (سابق) الحرف الذي، (سابق) هذا اسم فاعل مضاف لمفعوله، (سابق) الحرف (الذي قد ختما)، (ختما) الألف هذه للإطلاق، و (ختم) هذا فعل ماضٍ مبني للمعلوم والفاعل ضمير يعود على الموصول حرف الذي (ختما) يعني الخاتم، والمفعول محذوف أي الماضي

المجهول.

إذاً القاعدة أن الفعل الماضي إذا أريد بناءه للمجهول إذا حذف الفاعل لغرض ما نقول: يضم أوله ويكسر ما قبل آخره. ضَرَب تقول: ضُرِب تضم الضاد وتكسر الراء، عَلِمَ عُلِم تضم الأول وتكسر ما قبل آخره، تدحرج تُدحرِج إذا كان مبدوءًا بالتاء تتبع الثاني الأول،

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

إذاً إذا كان مبدوءًا بالتاء الفعل الماضي الذي تريد بناءه للمجهول تضم أوله وتضم الثاني معه، تعلّم تُعلم تضم الأول التاء ثم تضم العين معه تُعُلِّم، تَصبرّ تُصُبر، تحلّم، تكسّر تُكُسر فتضم الثاني تتبعه الأول، وإن كان مبدوءاً بهمزة الوصل كما سبق تتبع الأول الثالث، يعني كما تضم الأول تضم الثالث، اِنطلق اُنطُلق ضممت الثالث،

وَثَالِثَ الَّذِيْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

مُضَارِعًا سِمْ بِحُرُوْفِ نَأْتِي ... حَيْثُ لِمَشْهُوْرِ المَعَانِي تَأْتِي

نقف على هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

عناصر الدرس

* بيان الفعل الضارع وعلامته.

* أنواع المضارع.

*

حالات الفعل المضارع المعرب.

*

حالات الفعل المضارع المبني.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله

وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا .. أما بعد: فلا زال الحديث في الباب الثاني وهو (باب المصدر وما يشتق منه)، ذكرنا المشتقات تسعة أو أكثر من ذلك، منها الماضي والمضارع والأمر، وقلنا هذه من المشتقات، وذكر الماضي فيما سبق والماضي المبني للمعلوم والماضي المبني للمجهول، وإن كان قدم حركة آخر الماضي يعني بيان حاله في الأخير، لماذا؟ قلنا: توطئة لبيان الأول، وهنا شرع في بيان النوع الثاني وهو الفعل المضارع لأنه من المشتقات، وهو فرع عن الماضي، وذكرنا أن الاشتقاق قد يكون بالأصل بالذات بدون واسطة، وقد يكون بواسطة. إذاً قدم الماضي على المضارع لأنه أصل للمضارع والمضارع فرع عن الماضي، أيضاً الأصل في الاشتقاق هو المصدر، والماضي يشتق من المصدر بالذات مباشرة بدون واسطة، والمضارع يشتق من المصدر بواسطة الماضي، المضارع يشتق من المصدر بواسطة الماضي، قال:

مُضَارِعَاً سِمْ بِحُرُوْفِ نَأْتِي

حَيْثُ لِمَشْهُوْرِ المَعَانِي تَأْتِي

فَإِن بِمَعْلُوْمٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ

إلاَّ الرُّبَاعِيْ غَيْرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ

(غيرُ) بالضم، هذا مثل ما سبق بعض الإخوة نبهني، (وأمر ذي ثلاثة نحو اقبُلا) البيت رقم (31) بضم الباء ليس بالفتح، (اقبُلا) قلنا: من باب نصر ينصُر، وإلا ما يصح المثال.

فَإِن بِمَعْلُوْمٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ ... إلاَّ الرُّبَاعِيْ غَيْرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ

وَمَا قُبَيْلَ الآخِرِ اكْسِرْ أَبَدَا ... مِنَ الَّذِي عَلَى ثَلاَثَةٍ عَدَا

فِيْمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلاَ ... كَالآتِيْ مِنْ تَفَاعَلَ اوْ تَفَعْلَلاَ

وَإِن بِمَجْهُوْلٍ فَضَمُّهَا لَزِمْ ... كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ

وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى العَمَلْ

مِن رَّفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ

هذه الأبيات في بيان الفعل المضارع وعلامته وحركة أوله وحركة ما قبل آخره، قال رحمه الله: (مضارعاً سِمْ) (مضارعاً) يعني فعلاً (مضارعاً سِمْ)، (سِمْ) هذا فعل أمر من وَسَمَ يَسِم من باب وعد يعد، وسَم يسم، والأصل فيه وسم يوسم كوعد يوعد، قلنا: ما وجد

فيه داع الكسر يكسر عين مضارعه، وهنا داع الكسر كونه مثالاً واوياً، وعَدَ هذا مثال من باب فَعَل فاؤه واو، إذاً هو مثال واوي، وسَم مثل وعَد، وعد يوعد وقعت الواو بين عدوتيها فأسقطت، كذلك وسم يوسم وقعت الواو بين عدوتيها فأسقطت، إذاً (سِمْ) بكسر السين، لِمَ؟ لأنها مكسورة في المضارع، يوسِم يسِم، والأمر يؤخذ أو يشتق من المضارع بإسقاط حرف المضارعة، فإن كان ما بعده محركاً أُبقى على حركته، وإن كان ساكناً جيء بهمزة الوصل، وهنا متحرك يسِم باعتبار الفرع لا الأصل، فالأمر منه بإسقاط الياء تقول: (سِمْ)، إذاً (سِمْ) هذا فعل أمر من وَسَم، مضارعه يسِم، كسرت السين لأنها مكسورة في المضارع الذي هو أصل للأمر، لأنه قد يلتبس، تقول: أصله وَسَمَ بفتح السين، كيف كسرت السين؟ تقول: هو من باب يفعِل يوسِم، إذاً (سِمْ مضارعاً) (مضارعاً) هذا مفعول به لـ (سِم) قُدّم عليه، (سم مضارعاً) (سم) بمعنى عَلِّم، وميِّز مضارعاً، وقلنا: عند الحل لا بد من التقدير، (مضارعاً) هذا مفعول به لـ (سِم) مقدم عليه، لكن إذا أردنا حل العبارة لا بد من أن نجعل (مضارعاً) صفة لموصوف محذوف، فعلاً (مضارعاً)؛ لأن مضارع هذا اسم فاعل ويدل على ذات وصفة، ومضارِع اسم فاعل ضارَع يضارِع فهو مضارِع، قاتل يقاتِل فهو مقاتل، بضم الميم وإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره الذي هو العين، ضارع يضارِع،

كَذَا اسْمُ مَفْعُوْلٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ ... عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَهَا مِيْمًا يَصِرْ

إذاً تبدل الأول ميماً مضمومة، وقلنا لا بد من القيد، وتكون عين اسم الفاعل مكسورة. إذاً (مضارع) نقول: اسم فاعل من ضارع يضارع فهو مضارع، المضارعة هنا فيه مأخوذة من اسم الفاعل، لماذا؟ لأن الوصف الحكم إذا علق على وصف دل على عِلِيَّة ما منه الاشتقاق. هكذا عند الأصوليين. إذاً علق الحكم بوصف – يعني باسم فاعل أو اسم مفعول – دل على أن الوصف الذي اشتق منه الاسم المعلق عليه الحكم هو علة الحكم، {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} [المؤمنون:1] (المؤمنون) جمع مؤمن، اسم فاعل مثل الذي معنا هنا، {قَدْ أَفْلَحَ} (أفلح) هذا حكم، فعل لأنه وصف والحكم كما سبق أن الفعل يسمى مسنداً ويسمى حكماً أو محمولاً عند المناطقة، فنقول: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} هنا رتب الفلاح على ذات وهو (المؤمنون)، لأن (المؤمنون) جواهر أجسام ذوات، رتب الحكم الفلاح على ذوات، ما العلة؟ لإيمانهم، يعني كأن التقدير: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} لإيمانهم، لإيمانهم هذا هو علة ترتيب الحكم – وهو الفلاح – على الذوات؛ لاتصافهم بصفة الإيمان، من أين عرفنا هذه العلة؟ نقول: العلة في ترتيب

الفلاح هنا على المؤمنين، وهم الأصل فيهم أنهم بشر وعباد وذوات، نقول: العلة هي وصفهم أو اتصافهم بصفة الإيمان. من أين أخذنا هذا؟ نقول: (مؤمنون) هذا اسم فاعل، جمع مؤمن وهو اسم فاعل، واسم الفاعل يدل على ذات متصفة بوصف، إذاً من أجل إيمانهم رُتب عليه الحكم الذي هو الفلاح، وهلم جرا. هنا قال: (مضارعاً) سمي الفعل النوع الخاص الذي هو مقابل للماضي والأمر (مضارعاً) نوعٌ خاص من أنواع الفعل، لأن الأفعال كما سبق ثلاثة على رأي البصريين،

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ ... لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَى الإِشْكَالِ

فَهِيَ ثَلَاثٌ مَا لَهُنَّ رَابعُ ... مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ وَالْمُضَارِعُ

المضارع سمي مضارعاً من المضارعة، والمضارعة في اللغة: المشابهة. إذاً هناك علة سمي الفعل الذي هو يضرب، ويقتل، ويقاتل سمي هذا النوع الخاص بالمضارع وهو نوع من أنواع الأفعال لعلة، وهذه العلة هي المضارعة، والمضارعة في اللغة: المشابهة، مشتق من الضرع، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاع، هكذا قيل.

يقال: تضارع السخْلان إذا أخذ كل واحد منهما بحُلْمِة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع. إذاً الفعل الذي هو يقتل سمي مضارعاً لأنه أشبه الاسم لمشابهته الاسم، ما وجه الشبه؟ فيه نزاع بين ابن مالك رحمه الله والجمهور، علة الجمهور أن الفعل المضارع سمي مضارعاً وأعرب التي هي علة الإعراب أيضاً لأن الأصل فيه أنه مبني، سمي مضارعاً لأنه شابه الاسم، الذي هو اسم الفاعل في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته. هذه أربعة علل أو أربعة أوجه لمشابهة الفعل للاسم. في الإبهام والتخصيص، قال: الاسم يكون فيه إبهام، ضاربٌ هذا فيه إبهام، وسبق أنه ضارب يدل على ذات مبهمة وحدث معين، أليس كذلك؟ يدل على ذات مبهمة وحدث معين. إذاً هو مبهم، وإذا قلت كذلك عالم، يدل على ذات مبهمة وحدث معين، فإذا قلت: العالم، تخصص بأل، أو عالم المدينة تخصص بأل. إذاً يكون مبهماً ويقبل التخصيص. قالوا: وكذلك الفعل المضارع يكون مبهماً من جهة الزمن لأنه يدل على الزمن الحال والمستقبل، يضرب زيد عمراً، متى؟ يحتمل أنه الآن ويحتمل أنه في المستقبل، وهذا بناءً على قول الجمهور: أن دلالة الزمن في الفعل المضارع أنها للحال والاستقبال معاً فهو مشترك. والصحيح أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، والسيوطي رحمه الله نص على هذا في همع الهوامع شرح جمع الجوامع.

إذاً إذا قيل: يضرب زيد عمراً، فيه إبهام، والإبهام هذا قد يزول بإدخال ما يخصصه إلى

الاستقبال، فتقول: سيضرب زيد عمراً، إذاً تخصص أو لا؟ تخصص. إذاً يقبل الفعل المضارع التخصيص مع أنه كان مبهماً في الدلالة على الزمن الحال والزمن المستقبل، يضرب زيد عمراً، يصلي زيد، ما تدري متى يصلي؟ الآن أو في المستقبل، يحتمل هذا وذاك، ولذلك يحتمل التورية تقول: يصلي زيد، توري أنه في المستقبل. إذا قلت: سيصلي، سوف يصلي، إذاً تخصص، صار بزمن واحد معين وهو المستقبل ولا يحتمل الحال. وهذا الدليل على أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال؛ لأن ما احتاج إلى قرينه لفظية هذا هو المجاز، وما لا يحتاج هو الحال، فإذا أُطلق على الصواب، إذا أطلق الفعل المضارع نحمله على الحال ولا نحمله على المستقبل إلا بقرينة كالسين وسوف. إذاً يقبل الفعل المضارع الإبهام والتخصيص كما يقبله اسم الفاعل. كذلك دخول لام الابتداء {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً} [آل عمران:13]، إن زيداً لقائم، دخلت اللام لام الابتداء التي تسمى اللام المزحلقة بعد إنَّ،

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ... لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

إذاً دخلت اللام على اسم الفاعل وعلى الاسم مطلقاً {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً} كذلك تدخل على الفعل المضارع إذا وقع خبراً لإنَّ {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ} [النحل:124] (يحكم) هذا فعل مضارع وهو خبر إنَّ، ودخلت عليه لام الابتداء كما دخلت على اسم الفاعل. جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته لفظاً أو تقديراً، تقول: قاتِلٌ أباه، زيدٌ قاتل، قاتل هذا اسم فاعل على وزن فاعل، قاتل يقْتُل هذا فعل مضارع، قالوا: جرى يقتل في الحركات والسكنات مُجرى قاتل وهو اسم فاعل، والمقصود هنا بالحركات والسكنات مطلق الحركة لا عين الحركة، يعني لا يشترط أن يكون الحرف الأول محركاً بالفتح فيكون الحرف الأول من اسم الفاعل محركاً بالفتح، لا، المقصود أنه هذا محرك وذاك محرك، قَاتِلٌ يَقْتُلُ، قَ يَ، إذاً الياء محركة والقاف محركة، يَقْ القاف ساكنة قَاْ الحرف الثاني ساكن، قاتِ يقتُ إذاً حركت التاء وحركت التاء، إذاً جرى الفعل المضارع على حركات وسكنات اسم الفاعل، حيثما حُرك الحرف في اسم الفاعل حرك محله في الفعل المضارع، قلنا: حقيقة أو لفظاً ويشمل أيضاً التحريك الحكمي وهو في نحو يقول وقائل، هنا جرى اسم الفاعل أو جرى الفعل المضارع مُجرى اسم الفاعل في الحركات، لكنه تقديراً، لأنك لو نظرت يَقُوْ الأول متحرك والثاني متحرك، اسم الفاعل قَائِل الأول متحرك والثاني ساكن، إذاً ما جرى عليه، يَقُوْل الأول متحرك والثاني متحرك، وقائل الذي هو اسم الفاعل الأول متحرك والثاني ساكن، هل نقول: لم يجر عليه؟ نقول:

لا، الأصل في يَقُوْل يَقْوُل إذاً الأول متحرك والثاني ساكن، وقائل الأول متحرك والثاني ساكن، هذا قول الجمهور، أن الفعل المخصوص بهذا الاسم المضارع أنه سمي مضارعاً وأعرب مع أن الأصل فيه أنه مبني لأنه أشبه الاسم في هذه الأمور الأربعة، وهي، ما هي؟ التخصيص، الإبهام، وقبول لام الابتداء، جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته. ابن مالك رحمه الله لم يرتضِ هذا، قال: لا، هذا ليس بصحيح، لماذا؟ لأن الإبهام والتخصيص كما يكون في الفعل المضارع والاسم – اسم الفاعل – يكون في الفعل الماضي أيضاً، تقول: قام زيد، قام هذا يدل على وقوع الحدث الذي هو القيام في الزمن الماضي، وهذا يحتمل الزمن الماضي البعيد والزمن الماضي القريب، إذاً هو مبهم ويحتمل التخصيص، فتقول: قد قام زيد، هذه قد أفادت تقريب وقوع الحدث من الزمن الماضي البعيد إلى القريب، ففرق بين الجملتين، وهذا يتحدث فيه أصحاب البيان، قام زيد قد قام زيد، يظن الظان أنها بمعنى واحد وهذا ليس بصحيح، قام زيد هذا يدل على وقوع الحدث الذي هو القيام في الزمن الماضي، ثم هل هو الزمن الماضي الذي قبل زمن التحدث قبل قليل مثلاً أو قبل شهر؟ يحتمل هذا ذاك، الجملة بذاتها لا تدل، يحتمل هذا ويحتمل ذاك، إذاً فيه إبهام، وإذا دخلت عليه قد قرّبت الحدث من الزمن البعيد إلى الزمن القريب، إذاً الفعل الماضي يحتمل الإبهام والتخصيص كما يحتمله الاسم.

كذلك تدخل اللام في جواب لو على الاسم كذلك تدخل على الفعل، إذاً أشبه الفعل الماضي الاسم في دخول – وإن لم يكن اللام لام الابتداء كما هو في الفعل المضارع – إلا أنه في لامٍ وهذه تقتضي المشابهة في جواب لو، {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ} [البقرة:103] الآية التي فيها {لمثوبة} هذا اسم وقع في جواب لو، {وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا} [الأنفال:23]، (تولوا) هذا فعل ماضٍ، إذاً اتصلت أو دخلت اللام على الفعل الماضي في جواب لو، كما دخلت في جواب لو على الاسم أيضاً {لمثوبة} {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ}، إذاً {مثوبة} هذا وقع في جواب لو التي هي اللام ومدخولها اسم، {لَتَوَلَّوْا} وقعت اللام في جواب لو ومدخولها فعل ماضٍ. إذاً أشبه الفعل الماضي الاسم في اتصال اللام حال كونها جواباً لـ (لو). كذلك يكون الفعل الماضي جارياً على حركات اسم الفاعل وسكناته، فَرِحَ فَرِحٌ، أَشِرَ أَشِرٌ أليس كذلك؟ طَلَبَ طَلَبَاً، جَلَبَ جَلَبَاً. إذاً أفسد عليهم العلل الأربع، يعني هذا يسمى بالنقد، يعني العلة وجدت، علة المشابهة مشابهة الفعل المضارع بالاسم المقتضية للإعراب وجدت في الماضي، فلو كانت

هي المقتضية للإعراب في المضارع لكان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً في الماضي، لكن لما انتفى الحكم الذي هو الإعراب عن الماضي مع وجود المشابهة في الإبهام .... الخ نقول: ليست العلة التي في المضارع هي العلة التي ثبتت في الماضي؛ لأنها لو كانت هي بعينها لأُعرب الماضي كما أعرب الفعل المضارع. إذاً ما هي العلة يا ابن مالك؟ قال: هو مشابهة الفعل المضارع للاسم في أن كلاً منهما يطرأ عليه معانٍ مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة، هذه المعاني يحصل التمييز بينها بالإعراب، في الاسم لهم مثالهم المشهور ما أحسنَ زيدٌ، ما أحسنَ زيداً، ما أحسنُ زيدٍ، هذه معانٍ ثلاث تعاقبت على صيغة واحدة وبالحركات الذي هو الإعراب تغير المعنى، ما أحسنُ زيدٍ هذا ما هو؟ استفهام، ما أحسنَ زيدٌ نفي، ما أحسنَ زيداً هذا تعجب. إذاً التعجب والاستفهام والنفي هذه معانٍ متعاقبة على زيد، والذي ميز ذا عن ذاك هو الإعراب، إذاً تعاقب المعاني وتوارد المعاني التركيبية طبعاً لا توجد إفرادية هنا التركيبية على صيغة واحدة هذه المعاني لا يفرق ولا يميز بينها إلا الإعراب موجودة في الفعل المضارع، ومثالهم المشهور لا تأكل السمك وتشرب اللبن، لا تأكل السمك وتشربَ، تشربُ، تشربِ، ثلاثة معانٍ لا يميز بعضها عن بعض إلا بالإعراب. إذا قيل: لا تأكل السمك وتشربُ اللبنَ، ما المعنى؟ النهي عن أكل السمك ولك شرب اللبن. لا تأكل السمك لوحده هذا المنهي عنه، ولك شرب اللبن. لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ الجمع، إذاً لو أكلت السمك لوحده لا بأس، لو شربت اللبن لوحده لا بأس. لا تأكل السمك وتشربِ اللبنَ هذا النهي عن الاثنين مطلقاً، يعني سواء في حالة الاجتماع أو في حالة الإفراد.

هذه المعاني تشربُ تشربَ تشربِ هذه المعاني التي استفيدت من هذا التركيب وهي صيغة واحدة معانٍ تركيبية لم يميز بينها إلا الإعراب، أو بعبارة أدق نقول: حصل التمييز بينها بالإعراب، لِمَ؟ لأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، قالوا: الفرعية والأصلية ثبتت هنا من جهة أن التميز بين المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد أو الصيغة الواحدة لا يحصل إلا بالإعراب، ولذلك كان الإعراب أصلاً في الأسماء، لماذا؟ لأنه أشد احتياجاً إلى الإعراب من غيره، والفعل المضارع لما كان يمكن أن يميز بين المعاني بغير الإعراب جُعل الإعراب فيه فرعاً لا أصلاً، فإذا قلت: لا تأكل السمك وتشربِ اللبن، إذا أردت النهي لك أن تقول: لا تأكل السمك ولا تشربِ اللبن، تظهر لا الناهية، إذاً يمكن التمييز بين المعاني بإظهار الجازم لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، لا تأكل السمك وتشربُ اللبن ترفع مباشرة، على أن الواو هذه استئنافية أو تقول: ولكن لك

شربُ اللبن، لا تأكل السمك وتشربَ، وأن تشربَ اللبن، إذاً يمكن تمييز المعاني بإظهار الأدوات التي اقتضيت الإعراب الخاص لذلك جعل فيه فرعاً، وفي المضارع جعل فرعاً لأنه يمكن تمييزه بغير الإعراب، وجعل أصلاً في الأسماء لأنه لا يمكن تمييزها إلا بالإعراب. هذه علة ابن مالك رحمه الله أن سبب تسمية أو إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم في توارد المعاني، كما أن الأسماء تتوارد عليها المعاني على صيغة واحدة لا تتميز أو يحصل التمييز بينها بالإعراب، كذلك الفعل المضارع تتوارد عليه المعاني ولا تتميز ويحصل التمييز بينها بالإعراب. أُورد على ابن مالك نُقضت علته قيل له: يقال: ما صام زيد واعتكف، واعتكف هذا يحتمل، تتوارد عليه المعاني: ما صام زيدٌ وما اعتكف، ما صام زيد ولكن اعتكف، ما صام زيد واعتكف يعني معتكفاً، الواو واو الحال على تقدير قد، ما صام زيد وقد اعتكف. إذاً كل من العلتين التي ذكرها ابن مالك رحمه الله والجمهور فيها أخذ ورد، ولكن الأصل في مثل هذه إذا تضاربت العلل نقول: الأصل السماع، وإلا علة الجمهور منتقضة بما انتقضها ابن مالك رحمه الله، وعلة ابن مالك أيضاً فيها نقض من جهة ثبوتها في الفعل الماضي، ولكن نرجع إلى الأصل في التلقي وهو السماع، أن العرب نطقت بالفعل المضارع معرباً ونطقت بالفعل الماضي والأمر مبنيين على الأصل في البناء. (مضارعاً) إذاً عرفنا علة بناء أو علة تسمية الفعل المضارع بالمضارع وهي العلة نفسها في إعرابه عند من قال بالعلتين مفردتين.

مُضَارِعَاً سِمْ بِحُرُوْفِ نَأْتِي
حَيْثُ لِمَشْهُوْرِ المَعَانِي تَأْتِي

المضارع حده عندهم بعضهم يعلمه بالعلامة كما علمه ابن مالك رحمه الله:

.... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِيْ لَمْ

هذه علامة مميزة له وهي كل ما وجدت (لم) فما بعدها فعل مضارع من غير عكس، لِمَ؟ كل ما وجدت (لم) وجدها بعدها الفعل المضارع من غير عكس؟ نقول: هذه علامة والعلامة تتطرد ولا تنعكس، كل ما وجدت العلامة وجد المعَلَّم، ولا يلزم كل ما انتفت العلامة انتفى المعَلَّم، يضرب زيد عمرًا ما وجدت العلامة وهي (لم)، هل نقول: يضرب هذا ليس بفعل مضارع لأن (لم) لم توجد؟ نقول: لا، نقول: كل ما وجدت (لم) فما بعدها فعل مضارع من غير عكس. هذه طريقة ابن مالك رحمه الله (فعل مضارع يلي لم). جرى على هذا ابن هشام في قطر الندى ميزه بـ (لم)، وبعضهم ميزه بأنه ما افتتح

بأحد حروف نأيت التي ذكرها الناظم، لذلك قال: (مضارعاً سم بحروف نأتي)
(مضارعاً) يعني فعلاً مضارعاً، سمي به النوع المخصوص من الفعل، (سم) أي عَلِّم وميز الفعل المضارع عن قسيميه الماضي والأمر (بحروف نأتي) يعني بابتدائه بأحد (حروف نأتي) هذه أحرف أربعة: النون والهمزة والتاء والياء، نأتي أو أنيت أو أتينا أو نأيت، يعني جمعت في هذه وفي غيرها، وأحسنها أنيت بمعنى أدركت؛ لأن فيها تفاؤل بحصول المطلوب، وأيضاً هي فعل ماضٍ وهي سابق على المضارع، وهي أولى، أنيت بمعنى أدركت. أنيت أتينا نأيت، نأتي، والتي ذكرها الناظم نأتي، إذاً إذا وجد في أول كل فعل حرف من هذه الحروف الأربعة فنحكم على الفعل بأنه مضارع،

يُزَادُ فِي فِعْلٍ مُضَارِعٍ عَلَى ... مَاضِيهِ حَرْفٌ مِنْ أَتَيْنَا أَوَّلا

(أولاً) هذا بيان لمحل زيادة الحرف، إذاً يزاد في الفعل المضارع أحد حروف نأتي على ما ذكره الناظم، ليميز بينه وبين الفعل الماضي، لأنه كما سبق أنه فرع عنه، كتب يكتب ما الفرق بينهما من جهة اللفظ؟ حرف المضارعة، إذاً بزيادة حرف المضارعة على الماضي انتقل من النوع الأول وهو الماضي إلى الفعل النوع الثاني وهو المضارع؛ لذلك قيل: زيدت هذه الأحرف – وهي أحرف زائدة – زيدت للفرق بين الماضي والمضارع، ولماذا جعلت في المضارع دون الماضي؟ قيل: لأن الماضي أصل والمستقبل الذي هو المضارع فرع، وعدم الزيادة أصل والزيادة فرع، فأعطي الأصل الأصل والفرع الفرع، أعطي الأصل – الذي هو الماضي – الأصل – الذي هو عدم الزيادة – وأعطي الفرع – الذي هو المستقبل – الفرع – الذي هو الزيادة –، ولك أن تقول: المستقبل بعد الماضي والزيادة بعد التجرد فأعطي السابق السابق أو اللاحق اللاحق، كما ذكره صاحب المطلوب. إذاً جعلت هذه الأحرف في الفعل المضارع لأنها فرع وهي زائدة والزائد فرع عن المجرد، أيضاً هو مستقبل والماضي ماضي أصل باعتبار زمنه للفعل المضارع، فأعطى الأصل الأصل والفرع الفرع. لم جعلت في أوله دون آخره؟ قيل: لئلا يلتبس بالفعل الماضي، لأنك لو زدت الألف في آخر الفعل نصر مثلاً قلت: نصرا، التبس بالفعل الماضي الذي أسند إلى ألف الاثنين، نصرت لو زدت التاء في آخره لالتبس بالفعل الماضي المسند إلى تاء الفاعل، نصرن لو زدت النون في آخره لالتبس، الياء لا يلتبس ولكن حملاً على أخواته. أورد على هذه الميزة أو العلامة التي تُعَلَّم بها الفعل المضارع عن الماضي بأنها غير مطردة، يعني قد توجد ولا يوجد الفعل المضارع، قيل: أكرم، هذا مبدوء بالهمزة هي همزة نأتي، ونصر النون، ويفع ويتم هذه مبدوء بالتاء

ويرنأ، وتعلم وتكلم هذه مبدوءة بالتاء، إذاً وجدت الحروف ولم يوجد الحكم بالمضارع، إذاً هذا نقض للعلامة. أورد الناظم قيداً لهذه الحروف فقال: (حيث) هذا قيد، إذاً ليست بإطلاقها، (مضارعاً سم بحروف نأتي حيث) (حيث) هنا قيدية قيْد، يعني حروف نأتي زائدة، لماذا؟ لأنها تدل على معنى، وإذا دلت على معنى فهي حروف معانٍ، وإذا كانت حروف معانٍ فهي كلمات مستقلة بذاتها، إذاً هي زائدة على أصل الكلمة، فنأخذ الحكم بالزيادة من كونها دالة على معنى، ثم هي دالة على معنى، إذاً حروف نأتي التي جعلت علامة على الفعل المضارع في أوله ليست مطلقاً، وإنما هي ذات المعاني المخصوصة، (حيث لمشهور المعاني) (لمشهور المعاني) جار ومجرور متعلق بقوله: (تأتي) هي، أي حروف نأتي، (تأتي) حروف نأتي (لمشهور المعاني) يعني للمعاني المشهورة من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، حيث تأتي للمعانٍ المشهورة، مشهورة هذا اسم مفعول من شَهَرَهُ، ماهي هذه المعاني المشهورة؟ هذه صارت علماً بالغلبة كما نص ياسين، نأتي وأتينا هذه إذا أطلقت في اصطلاح النحاة انصرفت إلى الأحرف أحرف المضارعة الزائدة ذات المعاني المخصوصة، ولا تحتمل غيرها، فإذا قال النحوي: إذا يُفتتح الفعل المضارع بأحد حروف نأيت، انصرف نأيت إلى الحروف الزائدة ذات المعاني المخصوصة، ولا يحتمل الحروف المجردة التي تكون في أول الفعل الماضي.

ما هي هذه المعاني؟ نأتي الأصل أتينا الأصل الهمزة، لماذا؟ لأنها تكون للمتكلم وحده مطلقاً، سواء كان ذكراً أو أنثى، تقول: أذهب، أذهب هذا فعل مضارع مبدوء بهمزة المتكلم الدالة على المتكلم وحده وهو مذكر، أو تقول هند: أذهب، وهي أنثى فتكون دالة على المتكلم المؤنث، أذهب الهمزة هذه زائدة لأن أصل المادة ذهب، والفرق بين ذهب وأذهب الهمزة، زيادة الهمزة. ثانياً: دالة على معنى وهي أنها تدل على المتكلم. إذاً الهمزة هذه حرف معنى وليست حرف مبني، أما أكرم فالهمزة هذه حرف مبنى وليست حرف معنى، ففرق بين الموضعين. إذاً الهمزة تكون للمتكلم وحده سواء كان ذكراً أو أنثى. نأتي، النون نقول: تكون للمتكلم ومعه غيره، أو للمعظم نفسه إما ادعاءاً أو بحسب الواقع، للمتكلم وحده أو للمتكلم ومعه غيره، هذا كأن يقول: ندرس أو نتدارس، هذه النون تدل على المتكلم ومعه غيره، نكتب إذا كان حقيقة أن الجميع يكتب، أو نأكل ونشرب هذه إذا كان الفعل واقعاً من الجميع كانت النون دالة على المتكلم ومعه غيره، لماذا المتكلم ومعه غيره؟ لأن المتلفظ بالفعل واحد، إذا قلت الآن: نحن نقرأ، والجميع يقرأ، المتكلم واحد والجميع يشملهم الحكم من جهة الإخبار، فنحن

نقرأ النون دلت على المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه يعني ليس معه غيره وإنما من باب التعظيم، والتعظيم قد يكون حقيقة وقد يكون ادعاءاً، حقيقة يعني بحسب الواقع {وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ} [القصص:5] {نُرِيدُ} يعني الله عز وجل، النون هنا للتعظيم، المعظم نفسه حقيقة مطابقاً للواقع، (ونريد أن نمن) النون هذه للمعظم نفسه حقيقة، ادعاءاً كأن لا يكون معظماً أو عظيماً في نفسه، وإنما يدعي العظمة، كأن يقول: نكتب وسنرفع وسنفتي وهلم جرا، نقول: هذا شخص واحد ادعى، سنفتي يعني إذا لم يكن أهلاً للفتوى، يقول: هذا ليس أهلاً أن يعظم نفسه؛ لأن هذه الأفعال بهذه الصورة بالنون تكون للتعظيم، فإذا تلفظ بها من ليس أهلاً لها نقول: قد ادعى العظمة وليس عظيماً، وأورد على الثاني هذا أنه من باب المجاز، يعني قيل: أنه مجاز، إذا أطلق من باب التعظيم ادعاءًا فهو مجاز، من باب إطلاق الجماعة ما على الواحد، ورد بأن المتكلم يتكلم ويعبر عن حدثه غالباً ومن معه، لماذا؟ لأن العظيم في الغالب أن غيره أو أتباعه يشاركونه في الحدث، فإذا قال: نكتب، من الذي أتى بالقلم؟ هو عظيم ما يأتي بالقلم، من الذي أتى له بالورقة، من الذي سيرسل له؟ إذاً العمل مشترك ليس خاصاً، فإطلاقه هنا من باب إطلاق الشيء على نفسه وعلى من شاركه في العمل. نأتي الياء تكون للغائب المذكر مطلقاً، يعني سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمعاً، زيد يذهب، الزيدان يذهبان، الزيدون يذهبون، وتطلق أيضاً لجمع الغائبات الهندات يقمن، إذاً الياء تكون للمذكر الغائب مطلقاً، سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمعاً، وتكون لجمع الغائبات. التاء تكون للمخاطب مطلقاً، يعني سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو جمعاً، أنت تذهب، وأنت تذهبين، والهندان وأنتما يا هندان تذهبان، وأنتما يا زيدان تذهبان، وأنتم تذهبون، وأنتن تذهبن، وأيضاً يطلق على الغائبة والغائبتين، هند تذهب هي، الهندان تذهبان.

إذاً الياء تكون للغائب المذكر مطلقاً ولجمع الغائبات، والتاء تكون للمخاطب مطلقاً والغائبتين والغائبة. إذاً هذه المعاني تضمنتها هذه الحروف التي زيدت في أول الكلمة، كلما وجدت فعلاً ماضياً وأردت أن تنقله إلى الفعل المضارع زد عليه حرفاً من هذه الحروف الأربعة. إذاً نقول في قوله: (بحروف نأتي) يعني بابتدائه بأحد حروف نأتي، لأنه لا يصح أن يوصل الجميع بالفعل، نأتي لا، بواحد منها، ويبقى الفعل الماضي على حاله، يعني لا ينقص منه حرف، ذهب يذهب، نصر ننصر، قتل يقتل، خرج أخرج نخرج تخرج يخرج، يبقى الفعل على حاله كما هو إلا في باب أفعل، قلنا هذا من أي

أنواع الأبواب؟ الثلاثي المزيد بهمزة قطع في أوله، المزيد الثلاثي قلنا: مزيد بحرف، مزيد بحرفين، مزيد بثلاثة أحرف. المزيد بحرف واحد ثلاثة أبواب:

أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلَ وَفَاعَلاَ كَخَاصَمَا

أَفعَل، وفَعَّل وفاعَل. أفعل هذه إذا زيد عليه حرف من حروف المضارعة تسقط الهمزة، هو الوحيد الذي يستثنى من باب الفعل الماضي، أنه إذا زيد عليه حرف من حروف أتينا أو نأتي تسقط الهمزة، لِمَ؟ قيل: أول ما يسند هو همزة المتكلم، أكرم هذا فعل ماضٍ، مبتدأ بهمزة قطع على وزن أفعل، إذا أردت أن تسند الفعل إليك بهمزة المتكلم تقول: أُأَكرم؛ لأنه رباعي يضم أوله، لأنه رباعي فيضم حرف المضارعة، أُأَكرم هنا اجتمع ثقيلان: أولاً: الزيادة زيادتان. ثانياً: سبق تقرير أن الهمزة من حروف الحلق، وحروف الحلق هذه فيها عسر وصعوبة من جهة النطق، يعني أعسر الحروف مخارجاً أو مخرجاً، فإذا اجتمع همزتان مع كونهما زائدتين اجتمع ثقلان، ثقل الزيادتين على أول الكلمة، وثقل كون الزيادتين حرفي حلق، الهمزة لوحدها ثقيلة وكونها زائدة على الفعل فيه ثقل، وكون هذه الهمزة تتكرر نقول: هذا زاد الفعل ثقلاً على ثقل، أرادوا التخفيف، لا يمكن إسقاط الهمزتين، لماذا؟ لأن الحرف حرف المضارعة جيء به للدلالة على معنى، مع أنه لو أُمكن أو أَمكن إسقاط الهمزتين لكان أولى؛ لأن الهمزة الواحدة هي ثقيلة، فباجتماعها مع أختها ازدادت ثقلاً، جئنا للهمزة الأولى وهي الطرف هل يمكن إسقاطها؟ لا يمكن؛ لأنها حرف معنى، والهمزة الثانية؟ أصلية، كيف أصلية وهنا نقول: من باب أفعل؟ زائدة، لكنها حرف مبني وليست حرف معنى، لو أسقطت الهمزة الأولى لسقط ما يدل على الفعل المضارع فصار فعلاً ماضياً؛ لأن الذي يميز المضارع عن ماضيه هو حرف المضارعة، فإذا أُسقط سقطت المضارعية. إذاً لا يمكن إسقاط الهمزة الأولى، نلجأ إلى الهمزة الثانية فنسقطها، لذلك نقول: أُكرم، والأصل أَكرم الهمزة مفتوحة، خرج نخرج، أَكرم أُأَكرم، تقول: أَكرم أين الهمزة الثانية؟ سقطت تخفيفاً، طلباً للخفة، نكرم ويكرم وتكرم هنا ليس عندنا اجتماع همزتين، قالوا: حملاً وطرداً للباب على الهمز،

وَرَفْضُهُمْ لِلْهَمْزِ فِي يُؤَفْعِلُ ... مِنْ حَذَرِ الْهَمْزِينِ فِي أُأَفْعِلُ

إذاً (ورفضهم للهمز في يُؤَفْعِل) لم يؤفعل؟ (من حذر الهمزين في أُأَفْعل)

فَخَفَّفُوْا الْجَمِيعَ كَيْ يَنْتَظِمَا ... وَشَذَّذُوْا أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

أبو حيان الفقعسي قال:

فِإنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا

(وشذَّذوا) يعني النحاة حكموا على (يؤكرم) بأنه شاذ، ما هو نوع الشاذ هنا استعمالاً أو قياساً؟ استعمالاً لا قياساً؛ لأنه وافق القياس وهو المحافظة على الحرف الأول من الفعل الماضي، هذا هو الأصل، أن يبقى الحرف الأول كما هو، هذا القياس، ولكن (أُأَكرم) لما وجد الثقل في الهمزتين أسقطت همزة الماضي وطردوا الباب كله على وتيرة واحدة، (ورفضهم للهمز في يُؤَفْعِل) يؤفعل ليس عندنا همزتان،

وَرَفْضُهُمْ لِلْهَمْزِ فِي يُؤَفْعِلُ ... مِنْ حَذَرِ الْهَمْزِينِ فِي أُأَفْعِلُ

فَخَفَّفُوْا الْجَمِيعَ كَيْ يَنْتَظِمَا

وَشَذَّذُوْا أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

إذاً القاعدة: أن حرف المضارعة يزاد على الفعل الماضي ويبقى الفعل الماضي على حاله، ولا يسقط منه إلا في باب أفعل، تسقط الهمزة، ويحمل عليه اسم الفاعل واسم المفعول أَكرم أُكرم نُكرم، والأصل نؤكرم، يكرم يؤكرم، تكرم، تؤكرم هذا هو الأصل، ولكن سقطت الهمزة حملاً على أُأَكرم. واسم الفاعل كذلك مُكرِمٌ، والأصل مؤُكرِمٌ، اسم المفعول مكرَم، والأصل مُؤَكْرَمٌ. هذا يدل على أن اسم الفاعل واسم المفعول أخوان للفعل المضارع، يعني يجري عليهما من الأحكام ما يجري على الفعل المضارع هذا هو الأصل، وإلا لماذا سقطت من مؤكرم ومُؤَكْرَم؟ نقول: حملاً على الفعل المضارع الذي هو أصل لاسم الفاعل واسم المفعول.

مُضَارِعًا سِمْ بِحُرُوْفِ نَأْتِي ... حَيْثُ لِمَشْهُوْرِ المَعَانِي تَأْتِي

إذاً إذا أطلق نأتي انصرفت إلى أحرف المضارعة، بفتح الراء مصدر ضارَع يضارع مضارعة. سميت أحرف مضارعة لأن الفعل ضارع شابه الاسم بسبب زيادتها، لذلك سميت أحرف مضارعة، وتسمى الزوائد لأنها من حروف سألتمونيها،

مُضَارِعًا سِمْ بِحُرُوْفِ نَأْتِي ... حَيْثُ لِمَشْهُوْرِ المَعَانِي تَأْتِي

إذاً هل يرد أكرم ويرفأ وتعلّم وتكلّم؟ نقول: لا يرد، لماذا؟ هذه الحروف أصول وليست بزائدة، وحروف نأتي زائدة، هذه الحروف في أكرم ليست كلها أصول بعضها أصول وبعضها زائد، تكلم ينع، نصر هذه النون أصلية، ويَنَع الياء أصلية، أكرم الهمزة هذه زائدة، تكلّم تفعّل التاء زائدة، إذاً قد تكون زائدة وقد تكون أصلية، إن كانت أصلية فالشرط عندنا أن تكون زائدة، فانتفت، إن كانت زائدة فالشرط عندنا أن تكون زائدة دالة على معنى خاص، وتلك زائدة لا تدل على معنى خاص، إذاً لا يرد على من علّم الفعل المضارع بوجود حرف من حروف أنيت، وهي التي عنون لها في الملحة هناك:

وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءَ ... أَوْ نُونَ جَمْعٍ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءَ

قَدْ أُلْحِقَتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلِ ... فَإِنَّهُ الْمُضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي

كثير من النحاة يعلم الفعل المضارع بوجود حرف من حروف أنيت.

وَسِمْطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَأَيْتُ ... فَاسْمَعْ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعِيتُ

فَإِنْ بِمَعْلُوْمٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ ... إلاَّ الرُّبَاعِيْ غَيْرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ

الكلام مرتبط بعضه ببعض (فإن بمعلوم) بين لك نأتي إذاً هذه حروف معنى، ما حركتها إذا زيدت؟ الأصل فيها أنها ساكنة، إذا زيدت ما حركتها؟ قال: (فإن بمعلوم ففتحها وجب) (بمعلوم) هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان المحذوفة مع اسمها، يعني (فإن) كانت حروف نأتي حالة (بمعلوم)، يعني بفعل (معلوم) (فإن بمعلوم ففتحها وجب) (فإن بمعلوم) يعني (فإن) كانت حروف نأتي حالة (بمعلوم) يعني بفعل مضارع معلوم، (معلوم) هذا اسم مفعول من عَلِم، فإن كانت حروف نأتي حالة بمضارع معلوم، إذاً قسم لك الفعل المضارع إلى مبني للفاعل وإلى مبني للمجهول كما سيذكره الناظم، كما قسم لك هناك الماضي (وبدء معلوم) ثم قال: (وبدء مجهول)، إذاً إذا كان الفعل المضارع مبنياً للمعلوم (ففتحها وجب) الفاء هذه واقعة في جواب الشرط في جواب (إن) (ففتحها) (فتح) هذا مصدر مبتدأ مضاف إلى مفعوله، (وَجَبَ) (وجب) هذا فعل ماض مبني للمعلوم، (وجب) الضمير يعود على الفتح، (ففتحها وجب) متى؟ إن كانت هذه الحروف حروف نأتي حالّة بمضارع مبني للفاعل (فتحها وجب)، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب (إن) جواب الشرط، (إن بمعلوم) الفاء هذه (فإن) نقول: فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، إن علمت أن الفعل المضارع يوسم

بحروف نأتي فما حركتها؟ إن أردت معرفة حركتها فأقول لك: (إن) كانت حالّة (بمعلوم ففتحها وجب إلا الرباعي)، إذاً (ففتحها وجب) نفهم منه أن الحكم عام سواء كان الفعل المضارع ثلاثي الأصل الماضي، أو رباعي الأصل أو الرباعي بالزيادة، أو خماسياً أو سداسياً مطلقاً، كلما وجدت حرفاً من حروف نأتي في فعل مضارع مبني للمعلوم (ففتحها وجب، إلا الرباعي) والاستثناء معيار العموم، يعني ما سبق دخل فيه جميع أنواع الفعل المضارع، (إلا الرباعي) (إلا) المضارع المعلوم (الرباعي) بالتشديد وخففه للوزن، (إلا الرباعي) مطلقاً سواء كان رباعياً مجرد الأصول، أو رباعيًا بالزيادة أو ملحقاً بالرباعي، يشمل ثلاثة أنواع؛ لأن الرباعي المجرد تلحق به ما ذكر من الأنواع الست، حوقل، ورهوك ..

الخ، (غير ضم مجتنب) إذا عرفنا أن ما عدا الرباعي حكم حروف نأتي الفتح، ما حكم الرباعي إذا كان مفتتحاً بأحد حروف نأتي؟ قال: (غير ضم مجتنب)، (غير) يعني شكل (غير ضم)، (غير) هذا مبتدأ وهو مضاف و (ضم) مضاف إليه، (مجتنب) هذا اسم مفعول من اجتنب يجتنب فهو مجتنب، والمراد به الترك، يعني عدم الاستعمال، (غير ضم) متروك، مهمل، لا يستعمل، ما هو غير الضم؟ الفتح والكسر، لكن الكسر هنا غير وارد، لماذا؟ لأنه بالاستقراء والنظر في أصول كلام النحاة أن غير الضم هنا المراد به الفتح، إذاً ليس عندنا في حركة أول الفعل المضارع الذي هو حروف نأتي في اللغة المشهورة، ليس عندنا إلا ضم الحرف الأول أو فتحه، الرباعي يضم، غير الرباعي يفتح، لذلك نقول: (غير ضم) المراد به الفتح بقرينة ما ذكر، وإلا اللفظ لو وقفنا معه هكذا بالتجريد نقول: (غير ضم) يعني الكسر والفتح، إذاً يجتنب الكسر والفتح، نقول: لا، المراد به المجتنب هنا الضم، إذاً إذا كان مبنياً لمعلوم يفتح حرف المضارعة إن كان أصله ثلاثياً أو خماسياً أو سداسياً، وتحرك بالضم إن كان رباعياً، سواء كان مجردا أو مزيدا، دحرج هذا رباعي الأصول تقول: يُدحرج أُدحرج نُدحرج تُدحرج بضم حرف المضارعة، حوقل يُحوقل نُحوقل ... الخ، تفعل في الملحق بالرباعي ما فعلته بالرباعي المجرد الأصول، أكرم يُكرم نُكرم تُكرم أُكرم، دخل يَدخل، لِمَ؟ لأنه ثلاثي الأصول، يعني بالنظر إلى الفعل الماضي، تقول: دخل يَدخل، نصر يَنصر، انطلق يَنطلق، تكلّم يَتكلم، تَعلم يتعلم، استغفر يَستغفر. إذاً كل ما كان مبدوءاً بحرف المضارعة نقول: الأصل فيه أنه يفتح إلا إذا كان رباعياً، (فإن بمعلوم فتحها وجب إلا الرباعي (مطلقاً) غير ضم مجتنب، هذا حركة الحرف الأول المبني للمعلوم.

ما قبل الآخر حركة العين، قال: (وما قبيل الآخر اكسر أبدا) واكسر ما قبيل الآخر هذا التركيب، يعني والحرف الذي استقر (قبيل الآخر)، (قبيل) هذا تصغير قبل، (ما) اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به والعامل فيه (اكسر) اكسر ما، وقلنا: لابد من حل، عند الحل حل المعنى لابد من التقدير، الحرف الذي استقر (قبيل)، (قبيل) وقع صلة هنا ولا يمكن أن يكون هو الصلة، لماذا؟ لأنه لا تكون إلا جملة، (قبيلَ) نقول: منصوب على الظرفية والعامل فيه محذوف، لابد أن يقدر جملة فعلية، لابد أن يقدر فعلاً، إذاً والحرف الذي استقر (قبيل الآخر) يعني (قبيل الآخر) المضارع المبني للمعلوم، (اكسر) يعني انطق به مكسوراً (أبدا) دائماً، (من الذي على ثلاثة عدا) يعني متى تنطق به مكسوراً؟ قال: حال كون (ما قبيل الآخر) كائناً (من الذي) يعني من الفعل المضارع المعلوم (الذي على ثلاثة) أحرف أو على أحرف (ثلاثة عدا)، يعني تجاوز، ذهب يذهَب، إذاً يَذهَب ليس داخلاً معنا، لم؟ لأن الحكم هنا الذي يُكسر ما قبل آخره ما كان أصله رباعياً فما زاد، الرباعي فما زاد في الأصل وسيأتي استثناء من هذا في الأصل أنه يكسر ما قبل آخره، دَحرج، إذاً أخرج الثلاثي ذهب وخرج تقول: يخرُج، ليس معنا، الرباعي فما زاد دحرج يدحرِ هذا قبيل الآخر، الراء هو الذي قبيل الآخر، (اكسر أبدا) يدحرِج، انطلق ينطلِق، (لِ) اللام قبل الآخر، إذاً قبيل الآخر الذي هو اللام (اكسر أبدا)، (استخرج، يستخرِ) إذاً قبيل الآخر (اكسر أبدا)،

وَمَا قُبَيْلَ الآخِرِ اكْسِرْ أَبَدَا ... مِنَ الَّذِي عَلَى ثَلاَثَةٍ عَدَا

يعني من الفعل المضارع المعلوم (الذي عدا) يعني تجاوز ثلاثة أحرف، والمقصود به الرباعي والخماسي والسداسي، أما الثلاثي فذهب فيما سبق (فالعين إن تفتح بماض ...) الخ، هذا بيان للفعل الثلاثي.

فِيْمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلاَ ... كَالآتِيْ مِنْ تَفَاعَلَ اوْ تَفَعْلَلاَ

ما زاد على ثلاثة أحرف يكسر ما قبل آخره إلا إن كان مبدوءاً بتاء، وهو في ثلاثة أبواب: (تَفَعَّلا)، (تَفَاعَل)، (تَفُعْلَلَ). (تفعَّل) تكلم يتكلَّم، إذاً فتحت ما قبل الآخر، تقول: (تفاعل) تقاتل يتقاتَل، بفتح ما قبل الآخر، (تفعلل) تدحرج يتدحرج، الذي هو مزيد للرباعي مزيد الرباعي، تدحرج (تفعلل) هذا خماسي مزيد على الرباعي. إذاً عرفنا أن القاعدة أن ما قبل الأخير يكسر أبداً، إلا إذا كان الفعل الماضي الذي زيد عليه

أحرف المضارعة مبدوءاً بالتاء وهذا في ثلاثة أبواب. إذاً (من الذي على ثلاثة عدا) (وما قبيل الآخر اكسر أبدا) اكسر الحرف الذي قبل الآخر مطلقاً، (من الذي على ثلاثة عدا) هذا احترازاً من الفعل المضارع الذي ماضيه ثلاثي، إذاً الرباعي فما زاد، مطلقاً؟ قال: لا، (فيما عدا) يعني هذا الحكم السابق في كل فعل زاد على حروفه على ثلاثة أحرف، (عدا) سوى هذا استثناء، (عدا ما جاء من تفعَّل)، (ما) يعني الفعل الذي جاء عن العرب وثبت عن العرب حال كونه (من) باب (تفعّل) يعني مضعف العين من الخماسي المزيد على الثلاثي، فعّل تفعّل كم حرف زيد؟ التاء وتضعيف العين، إذاً مضعف العين من الثلاثي الذي زيد عليه حرفان، ويسمى المضعّف أيضاً، إذاً من باب تفعّل نحو تكلّم يتكلّم، تعلّم يتعلّم، فالاستثناء هنا أيضاً يعلم حكمه بالمقابل؛ لأنه قال: (اكسر) (فيما عدا ما جاء من تفعل) ما حكمه؟ لا يكسر بل يفتح، نعم، نأخذه بالمقابلة. (كالآتي) يعني كالمضارع المعلوم الوارد من باب (تفاعل) الذي أصله ثلاثي وزيد عليه حرفان: التاء وألف المفاعلة، كتقاتل وتعاظم يتعاظم، (أو) من باب (تفعللا) من الخماسي المزيد على الرباعي بحرف واحد. إذاً القاعدة العامة في الفعل المضارع المبني للمعلوم له جهتان: جهة الحرف الأول حرف المضارعة، وجهة الحرف الذي هو قبل الأخير، الحرف الأول حرف المضارعة يفتح فيما عدا الرباعي، وما كان رباعياً فيضم أوله، ما قبل الآخر نقول: الرباعي فما زاد يكسر هذا الأصل، إلا إذا كان مبدوء بتاء، إلا إن كان مبدوءاً بتاء فحينئذٍ يفتح ما قبل آخره.

وَضُمَّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي ... مِثْلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَابَ الدَّاعِي
وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ ... وَلَا تُبَلْ أَخَفَّ وَزْناً أَمْ رَجَحْ

ثم انتقل إلى بيان النوع الثاني وهو الفعل المضارع المبني للمجهول، المبني للمجهول القاعدة العامة فيه قبل الشروع: يضم أوله ويفتح ما قبل آخره، دحرج يدحرج يُدحرَج ضُمَّ أوله والضمة هذه مستحدثة، ليست الضمة الأولى يُدحرَج، انطلق ينطلق يُنطلَق، بضم حرف المضارعة وفتح الحرف الذي قبل آخره، استخرج يستخرج يُستخرَج، لذلك قال: (وإن بمجهول) يعني وإن كانت حروف نأتي حالّة (بمجهول)، (بمجهول) هذا متعلق بمحذوف خبر لكان المحذوفة مع اسمها، (بمجهول) يعني (بـ) مضارع (مجهول) فاعله، وقلنا: الأولى أن يسمى مغير الصيغة، ولا يقال (بمجهول)، لماذا؟ لأنه لا يحذف الفاعل أو ليست علة حذف الفاعل الجهل، وإنما مختلف في الجهل هل هو غرض معنوي أو لفظي؟ فيه خلاف، وحذف الفاعل إما يكون لغرض لفظي أو لغرض معنوي،

إذاً وإن كانت هذه الحروف حروف نأتي حالّة (بـ) مضارع (مجهول) فاعله اسم مفعول جهل (فضمها لزم) (فضمها) الفاء هذه واقعة في جواب الشرط، (ضمها) هذا من إضافة المصدر إلى مفعوله (ضم)، والهاء هنا يعود على أحرف المضارعة أحرف نأيت، (لزمْ) (لزمَ) هذا فعل ماض مبني على الفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف، (لزمَ) هو، أي الضم، والجملة خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط. إذاً (وإن بمجهول فضمها) أي ضم حروف نأتي (لزمَ) يعني وجب، يجب ضم حروف نأتي، (كفتح سابق الذي به اختتم) (كفتح) الكاف هنا للتشبيه، شبّه لزوم الضم بلزوم فتح الحرف الذي قبل آخره، (كفتح) (فتح) هذا مصدر مضاف لمفعوله، (كفتح) حرف (سابق) الحرف (الذي به اختتم) يعني الذي اختتم به، المبني للمجهول الحرف الذي يسبقه يجب فتحه ويلزم فتحه، هنا شبه اللزوم – لزوم الضم – بلزوم الفتح، أو لزوم الفتح بلزوم الضم على العكس. إذاً (كفتح) حرفٍ (سابق) الحرف (الذي به اختتم) الذي اختتم به، الجار والمجرور متعلق بـ (اختتم) وهو فعل ماضٍ مغير الصيغة ونائبه يعود على المجهول. إذاً القاعدة أنه المبني للمجهول يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل آخره. إذاً عندنا ثلاثة أبواب: مبني للمعلوم يفتح أوله ويكسر ما قبل آخره، مبني للمعلوم يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، ومبني للمجهول يضم أوله ويفتح ما قبل آخره. هل هناك لبس بين الأبواب الثلاثة؟ نقول: لا، لماذا؟ لأن ما كسر قبل آخره وضم أوله يُكرِم يُدحرِج وجه الشبه في ضم الأول، وافترقا في أن المبني للمعلوم – يكرِم – مكسور، والمبني للمجهول مفتوح ما قبل الآخر. إذاً لا التباس. يَذهَب يُكرَم هل هناك لبس؟ لا، أين وجه الشبه؟ يُكرَم يَذهب كل منهما فتح ما قبل آخره، ولكن الفرق بينهما أن يَذهب هذا مبني للمعلوم مفتوح الأول، ويُكرَم هذا مضموم الأول، والمبني للمجهول يضم أوله ويفتح ما قبل آخره، بضم أوله التبس بـ يُكرَم أو يُكرِم مبني للفاعل، لكن يميز بينهما بأن المبني للمجهول مفتوح ما قبل الآخر، فلا يقع اللبس بين الأبواب الثلاثة.

وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى العَمَلْ ... مِنْ رَّفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ

هنا استطرد وبين لك أن الحرف الأخير، لما ذكر الحرف الأول والحرف الذي قبل الأخير ناسب أن يذكر الحرف الأخير، (وآخر) يعني حرف (آخر) هذا مبتدأ، (آخر) اسم فاعل خلاف الأول، (له) هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ (آخر)، (آخر) نكرة وسوغ الابتداء به كونه موصوفاً (له)، (وآخر) كائن (له)، (بمقتضى العمل)

(بمقتضى) هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لـ (آخر)، (وآخر) كائن (له) كائن (بمقتضى)، (بمقتضى) هذا اسم مفعول اقتضى يقتضي فهو مُقْتَضى، وهو مضاف و (العمل) مضاف إليه والإضافة هنا للبيان، (العمل) ما معنى (العمل) بمقتضى العمل؟ يعني ما يطلبه العامل، العامل قد يطلب فاعلاً، قد يطلب مفعولاً به، قد يطلب اسماً مجروراً، لذلك بعضهم يحده العمل ما يحدثه العامل وتختلف بسببه أحوال آخر المعرَب. فإن ركب مع عامل يقتضي الرفع رفع، وإن ركب مع عامل يقتضي النصب نصب، وإن ركب مع عامل يقتضي الجزم جزم. وهنا نقول: الجزم؛ لأن الكلام في الفعل. (وآخر له بمقتضى العمل) فسر هذا (العمل) يعني حال كونه (من رفع) بين لنا (العمل) المجمل في قوله: (بمقتضى العمل من رفع)، إذاً آخر الفعل المضارع قد يكون مرفوعاً إذا اقتضى العامل عمل الرفع، والرفع يكون بحركة أو حرف، حركة متى؟ إذا لم يكن من الأفعال الخمسة، إذا لم يكن من الأمثلة الخمسة يكون رفعه بحركة ظاهرة أو مقدرة، يخشى يضرب، تقول: هنا حركة ضمة ظاهرة في يضربُ وحركة وهي ضمة في يخشى، يضربان تقول مرفوع ورفعه بالنون، (أو نصب) يعني إذا ركب مع عامل يقتضي النصب، والنواصب أربعة: أن ولن وكي وإذن، وما عداها فهو منصوب بأن مضمرة إما وجوباً أو جوازاً، والنصب أيضاً يكون بحركة ظاهرة أو مقدرة، وقد يكون بحذف حرف.، ظاهرة أو مقدرة لن يضربَ، لن تدعوَ، لن يرميَ، أو مقدرة لن يرميَ ظاهرة، مقدرة لن يخشى نقول: الفتحة هنا مقدرة، لن يضرب، {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا} [البقرة:24]، تفعلون حذفت النون لدخول الناصب، (كذا جزم) (كذا) أي مثل المذكور من الرفع والنصب في الكون من العمل خبر مقدم متعلق بمحذوف، (جزم) هذا مبتدأ مؤخر، (جزم) بحذف حركة أو حرف، حذف حركة (لم يلدْ) حذفت الحركة، حذف حرف لم يدعُ، لم يرمِ، لم يخشَ، {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا} حذفت النون للجازم. هذا بيان للفعل المضارع المعرب، والفعل المضارع نقول: يعرب ويبني، إذاً له حالان: حالة إعراب وحالة بناء. يعرب وله ثلاثة أحوال: أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً. ويبنى في حالتين: إذا اتصل به نون الإناث فيبنى معها على السكون، ويبنى على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، وهذا فيه خلاف، وسبق بيانه مفصلاً في شرح الملحة، فلا نعيد وإنما ذكره الناظم هنا استطراداً، وإلا ليس مبحث الصرفيين في الحرف الأخير كما سبق. نقف على هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* بيان ما قبل آخر المضارع مكسور إلا في حالات.
* بيان حكم الأمر.
* المقصود من الأمر.
* حد الأمر ومايتعلق به.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يظل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا أما بعد:

ذكرنا بالأمس أحكام الفعل المضارع وهو الثاني من الأفعال أن الأفعال ثلاثة كما هو مذهب البصريين مذهب البصريين # أفعال ثلاثة وإن أردت قسمق فالأفعال # فهي ثلاثة ما لهن رابعُ ماضيٍ وفعل الأمر والمضارع إذًا هي ثلاثة على مذهب البصريين وإلا الكوفيين والأخفش الفعل نوعان الماضي والمضارع والأمر قطعة من المضارع إذًا هو فرعٌ لكن عند البصريين وهو الصواب وذكرنا أدلة ذلك في الملحق فلا عود ولا إعادة # لكن الذي ينبغي أن نص عليه أن الفعل الفعل الأمر فرعٌ عن الفعل المضارع والفعل المضارع كما سبق بالأمس فرعٌ عن الماضي إذًا فعل الأمر فرعٌ عن فرعٍ عن أصل الماضي له اعتباران هو أصلٌ وفرع أصلٌ باعتبار المضارع وفرع باعتبار # لأنه مشتق من المصدر والمصدر الأصل وأي أصلٍ ومنه يا صاح اشتقاقُ الفعل وكونه أصلاً لهذين انتخب # وكونه أصلاً لهذين انتخب إذًا الأصل في الاشتقاق هو المصدر والماضي هو أول الأفعال هو مباشر وهذا يؤكد ما ذكره البصريون أن المشتق قد يكون مشتقًا بالذات وقد يكون مشتقًا بواسطة ما كان مشتقًا بالذات كالماضي فإنه مشتقٌ من المصدر بدون وأصت مباشرتًا أخذ فعل ضرب من الضرب مباشرتًا ليس ثم مباشرتًا ليس ثم واسطة بين الماضي والمصدر أما المضارع فكما سبق أنه ينظر إلى الماضي إذًا هو فرعٌ عن فرع الذي باعتبار المصدر والماضي أصل باعتبار مضارع بكون المضارع فرعًا عنه إذا نظرنا في الأمر فإذا هو مقتطعٌ من المضارع والمضارع فرعٌ إذًا هو فرعٌ عن فرعٍ وهذا من أعظم ما استدل به الكوفيون على أن الأمر فرعٌ على أن الأمر مقتطعٌ من

المضارع وليس أصلاً ولكن هذا فيه ضعف ذكرنا بالأمس حكم المضارع يعني بماذا يعلم المضارع # حيث # هذا مذهب لبعض النحاة أنه يعلم الفعل المضارع أن يميزه عن # الماضي والأمر بحروف # وهذه الحروف تكون زائدة وتكون أيضًا دالة على معنى من المعاني التي ذكرناها بالأمس قلنا ذكر أن المضارع نوعان مبني من معلوم يعني: أسند إلى الفاعل ومبني للمجهول ثم ذكر حكم المبني للمعلوم وأن حكم حروف نأيتوا الأصل فيها الفتح واستثنى منها الرباعي إذًا الثلاثي ما كان مأخوذًا من الثلاثي أو الخماسي سواء كان خماسيًا مزيدًا على الثلاثي أو على الرباعي أو السداسي # نقول هذه حكم أحرف نأيتوا في أول الفعل المضارع الفتح ففتحها وجب فإني معلوم ففتحها وجب فإن معلوم ففتحها وجب إلا الرباعي غير ضمٍ مجتنب يعني: يجتنب غير الضم وهو الفتح يترك ويعمل غير الضم وليس عندنا في أول الفعل المضارع إلا الفتح والضم غير الضم مجتنب يعني: متروك إذًا ليس عندنا إلا الضم ثم قال: # يعني: بين لك حكم ما قبل آخره وهو أنه مكسورٌ واستثنى ثلاثة أبواب يعني لا يلتبس الحكم هذا بالثلاثي الثلاثي # يفعُل ويفعَل ويفعِل # يفعُل ويفعَل ويفعِل يقول يفعُل بمضموم ما قبل الآخر ويفعَل مفتوح ما قبل الآخر فقل لا الكلام # من الذي على ثلاثة العدم إذًا الحكم هنا كسر ما قبل آخره هذا خاصٌ بالرباعي وما # لا أما الثلاثي فسبق حكمه أن ما قبل اللام وهو العين إما أن يكون من باب يفعل # فكونه هنا من الذي على ثلاثةٍ عدا هذا قيد يعني: أكسر ما قبيل الآخر أين يكون كسر في ما تجاوز ثلاثة

أحرف إذًا الثلاثي بيس داخلاً في هذا الحكم بل هو سابق في ما ذكره في أول الباب في الباب الأول هناك ثم قال: (36 – فِيْمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلاَ ** كَالآتِيْ مِنْ تَفَاعَلَ اوْ تَفَعْلَلاَ) يعني: هذا الحكم مستثنى من الحكم بكونه ما قبل الآخر مكسور وما قبيل الآخر أكسر أبد إلا إذا كان من باب تفعل أو تفاعل أو تفعل ما حكمه يفتح ما قبل الآخر ثم انتقل إلى بيان النوع الثاني وهو المبني بالمجهول فقال: (37 – وَإِنْ بِمَجْهُوْلٍ فَضَمُّهَا) أي: الأحرف الأربعة (لَزِمْ) إذًا يجب ضم أولها (كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ) يعني: يضم أولها ويفتح ما قبل آخرها هذا هو المبني للمجهول في الفعل المضارع ثم أنتقل واستطرد إلى بيان حكم آخر الفعل المضارع وهذا ليس مبحثه هنا هذا يبحث في علم الإعراب الذي هو النحو والتصريف لا يحاف هذا لذلك أجملنا ونحيل # (38 – وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى العَمَلْ) يعني: وحرفٌ آخرٌ يعني: آخر الفعل المضارع له كائن له من مقتضى العمل لا نقول هو مفتوحٌ أبدا ولا نقول هو مضموم أبدا # لا وإنما يكون

بمقتضي العمل والعمل إن ركب الفعل # فهو مرفوع وهذا فيما إذا تجرد عن ناصب أو جازم أرفع مضارعًا لذا يجرد من ناصبٍ وجازمٍ ستفعل يضرب زيدًا عمرو يضرب نقول تجرد هنا عن الناصب والجازم ما هو العامل الصحيح # الأقوال أربعة أو خمس الصحيح أنه التجرد وهو عاملٌ معني تجرد يعني: تخليه تعريه عن عاملٍ يقتضي النصب أو عامل يقتضي الجزم كونه لم يسبق بعاملٍ جازم ولم يسبق بعامل ناصب لأن المعرب له ثلاثة أحوال إما أن يكون مرفوعًا وإما أن يكون منصوبًا إما أن يكون مجزومًا إن كان مجزومًا فلجازمٍ لفظي في الأطول وقد يكون م# الطلب في الأصل ناصب أن يكون المنصوب لناصبٍ أن ولن وإذًا وكيف فقط أربعة وأن المضمرة هذه محمول على الأول يعني: أنت قد تكون مضمرةً وقد تكون ظاهرة # إذًا أربعة # ولام الطلب ولن ولما وإن أل شرطية وأخواتها هذه الجوانب إلم يكن فقدم على الفعل المضارع الجازم واحد من هذه الأمور الخمسة أو ناصبٌ واحد من الأمور الأربعة نقول فهو مرفوع تجرده تخليه تعريه عن عاملٍ يقتضي الجزم عن عاملٍ يقتضي النصب هو هذا التجرد وهو العامل كما قيل في المبتدأ.

المبتدأ مرفوع زيدٌ عالمٌ زيدٌ مبتدأ ما العامل فيه الابتداء جعل الاسم أولاً ليقضى عنه فهم هكذا في كشف النطاق # جعل الاسم أولاً ليقضى عنه ثانية هذا هو الابتداء كونه لم يتقدم عليه ناسخٌ ونوى المتكلم أن يجعل هذا الاسم مفتتحًا مبتدأ لذلك نقول المبتدأ على الحذف # أصله مبتدأٌ به مبتدأ هذا ابتدأ يبتدئ فهو مبتدى ومبتدأ مبتدأٌ به إذًا لا بد من صلة لا بد من جار ومجرور أين هو نقول حذف لكسرة الاستعمال # لأنه اسم نفعول ويرفع نائب فاعل إذًا نقول (وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى العَمَلْ) يعني: ينذر إلى الأخير فإما أن يكون مرفوعًا أو مبني إن كان مرفوعًا لا يخلوا من ثلاثة أحوال إما أن يكون مجزومًا وإما أن يكون منصبًا وإما أن يكون لا مجزومًا ولا منصوبًا وهو النصب (مِنْ رَّفْعٍ) هذا بيان العمل لأنه قال: (بِمُقْتَضَى العَمَلْ) ما هو هذا العمل قال: من كونه مرفوعًا إذًا لم يتقدم عليه ناصب أو جازم والرفع يكون بحركة أو حذفٍ أو حرفٍ بحركة حرفٍ أو نصبٍ إذا تقدم عليه ما يقتضي نصبه لأن الفعل إذا ركب مع عامل يقتضي النصب نصب بحركةٍ أو حذفٍ حركة ظاهرة أو مقدرة أو حذفٍ (كَذَا جَزْمٌ)، (كَذَا) هذا خبر مقدر (جَزْمٌ) هذا مبتدأ مؤخر (كَذَا جَزْمٌ) يعني: من رفعٍ أو نصبٍ أو جزمٍ هذا المقصود بهذه الجملة (جَزْمٌ) الجزم يكون خاصًا بالأفعال والجازم قد يكون لفظيًا وقد يكون معنويًا المعني هذا فيه خلاف وهو طلب مقصود به الطلب لذلك الصواب أنه لا

عامل أن الأصل في العوامل أنها لفظية الأصل في العوامل لفظية هل يكون هناك عاملٌ معنوي نقول نعم وهو محصور في اثنين لا ثالث لهما وهما الابتداء والتجرد والطلب هذا أيضًا له وجاهه # عرفه ثالثًا فله الطلب {قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ} [الأنعام: 151] أتل هذا فعل مضارع مجزوم لماذا؟ لوقوعه في جواب الطلب {تَعَالَوْاْ} حصل الطلب بالفعل {أَتْلُ} هذا وقع جوابًا لـ {تَعَالَوْاْ} إذًا جازمة عندما قال: بالطلب قال وقوعه في جواب الطلب هذا أمرٌ معنوي وبعضهم يرى أنه بإن الشرطية مقدرة إذًا (كَذَا جَزْمٌ) يقول بعامل اللفظ أو عامل معنوي وهو طلب والعامل اللفظي قد يكون جازمًا لفعلٍ واحد وهو لام الأمر ولا الناهية لام الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء ولم ولما وألم وألمْ وألمَ هذه فرعان # وألمْ وألمَ ألم هي لم {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} [الشرح: 1] # هذه للتقليل يعني: شرحنا لك صدرك ألم هي لم ألم هي لم لم يقضي يزاد عليه إن التي تجزم فعلين وأخواتها هذه خمسة ثم انتقل إلى بيان الأمر قال: (39 - أَمْرٌ وَنَهْيٌ) نصحح أمرٌ ونهيٌ إن به لامًا تصل

(أَمْرٌ وَنَهْيٌ إِن بِهِ لاَمًا تَصِلْ ** أَوْلاَ وَسَكِّنْ إِنْ يَّصِحَّ كَلْتَمِل

40 - وَالآخِرَ احْذِفْ إِنْ يُعَلْ كَالنُّوْنِ فِي ** أَمْثِلَةٍ وَنُوْنُ نِسْوَةٍ تَفِي

41 - وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ ** وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ

42 - أَوْ أَبْقِ إِنْ مُحَرَّكًا ثُمَّ التَزِمْ ** بِنَاءَهُ مِثْلَ مُضَارِعٍ جُزِمْ)

هذه أربعة أبيات في بيان حكم الأمر ولكن مقصوده بالأمر هنا الأمر العام كل ما يضل على الأمر لأن الأمر أمرٌ هذا مصدر أمر يأمر أمرًا نقيض النهي هذا في اللغة الأمر في اللغة نقيض النهي وبعضهم يعبر أنه ضد النهي فيجمع على أوامر المعنى الذي يستعمل فيه يعني: في مدلول هذا اللفظ ما دل على طلب ما دل على طلبٍ ونقيده نقول ما دل على طلب الفعل يعني: إيجاد الفعل ما دل على طلب الفعل هذا عام يشمل ما دب على طلب الفعل بواسطة وما دل على طلب الفعل في الصيغة إذًا ما دل على طلب الفعل بواسطة هذا يسمى أمرًا أيضًا لكنه ليس الأمر المقصود عند النحاة إذا أطلق الأمر عند النحاة أنصرف إلى الصيغة الدالة على الأمر وهي أفعل وهي التي يختلف فيها الأصوليون في دلالتها هل تدل على الوجوب أو على الندب إلى آخره وأفعل لد الأكثر للوجوب وقيل للندب أو المطلوبي وقيل للوجوب أمر ربي وأمر من أرسله للندب هذا من غرائب أقوال الأصوليين ما أمر به الرب فهو واجب ما أمر به الرسول - صلى الله عليه وسلم - فهو ندب وهذا تفريق بين دليل إذًا أفعل هذه دلت

على الأمر بالصيغة ليفعل دلت على الأمر بواسطة إذًا كلا النوعين داخلان في قوله: (أَمْرٌ) ولكنه قصد في البيتين الأولين الأمر بواسطة لذلك أمرٌ كيف نعربه (أَمْرٌ وَنَهْيٌ)، (أَمْرٌ) هذا خبرٌ مبتدأ محذوف هو أمرٌ يعني: المضارع الكلام لا زال متصلاً بما سبق (أَمْرٌ وَنَهْيٌ) المضارعُ أمرٌ إذًا يخبر على المضارع بكونه أمرًا لكن هل هو الأمر الاصطلاحي الخاص الجواب لا لما لأن المضارع إن ركب مع ما يدل على الأمر ثمي أمرًا {لِيُنفِقْ} [الطلاق: 7] نقول هذا أمر لكنه أمرٌ بالاصطلاح العام لا الأمر الذي هو من اصطلاح الخاص عند النحاة أمرٌ نقول هو أمرٌ ونهيٌ هذا عطف على أمر لا يمكن أن يكون أمرٌ ونهيٌ في وقت واحد ولذلك لا بد من التأويل فنجعل الواو هنا بمعنى أو أليس كذلك الواو هنا بمعنى أو أليس كذلك إذًا أمرٌ المضارعُ أمرٌ أو نهيٌ والنهي ضد الأمر وهو ما دل على طلب الترك كل ما دل على طلب الترك فهو نهيٌ (إن بِهِ لاَمًا تَصِلْ ** أَوْلاَ)، (إن بِهِ لاَمًا تَصِلْ) أراد أن يبين لك الأمر لماذا يكون قال: أمرٌ إن به الضمير هنا يعود على الفعل المضارع تصل لامًا.

لامًا هذا مفعول به مقدم لقوله: (تَصِلْ)، (تَصِلْ) هذا مضارع وصل، وصل يصلُ وصل تصلُ توصل هذا الأصل من باب وعد يعد توصل تصل حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها إذًا متى يكون أمرًا إن اتصلت به اللام ما هي هذه اللام نقول اللام الطلبية وهي الدالة على الأمر أو الدعاة الدالة على الأمر نحو {لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ}، {لِيُنفِقْ} نقول ينفق هذا فعلٌ مضارع دل على الأمر ولكن بواسطة لام الأمر إذًا دخلت عليه لام الأمر فنقول هذا أمرٌ لو أطلقت الأمر على لفظ لينفق صح التعبير لكنه ليس أمرًا مخصوصًا الدعاء نحو {لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ} [الزخرف: 77] إذا كان من الأدنى إلى الأعلى والأمر من الأعلى إلى الأدنى والالتماس من المساوي إلى المساوي فقل لصاحبك لتكتب أو لزيد ليكتب كذا هو مساوي لك قليل هذا يسمى أمرٌ مع استعلاء وعرشه دعا وفي التساوي فالتماسٌ وقع وفيه نزاع هذا سيأتي إن شاء الله في موضعه إذًا أمرٌ نقول اللام الدالة على الطلب هذه تكون طلبيتًا أو اللام الطلبية تكون لامًا دالتًا على الأمر نحو {لِيُنفِقْ} وتكون دالةً على الدعاء نحو {لِيَقْضِ} هذه اللام الأصل أنها تدخل على الغائب {لِيُنفِقْ} الياء هذا اتصل بالفعل المضارع وهي من أحرف أنية وقلنا الياء تدل على الغائب مطلقًا الأكثر في لام الطلب لام الدعاء لام الأمر أنها تدخل على فعلٍ مضارعٍ دالٍ على الغائب وهل تدخل على المتكلم؟ نعم ولكنه أقل استعمالاً من الأول {وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ} [العنكبوت: 12] نحمل النون هذه دالة على المتكلم

ومعه غيره {وَلْنَحْمِلْ} اللام هذه لام طلب فالأصل فيها أنها مكسورة {لِيُنفِقْ} ولكن إذا سبقها واوٌ أو فاء أو ثم تقول ما حكمها تكسر تسكن {فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ} [البقرة: 282] وليقضي نقول هذه إذا تقدم عليها الواو أو ثم أو الفاء سكنت اللام {وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ} النون هذه دالة على المتكلم ومعه غيره إذًا دخلت اللام لام الطلب وهي لام الأمر على الفعل المضارع المبدوء بحرفٍ دالٍ على المتكلم قوما فلأصلي لكم جاء في الحديث فلأصلي أصلي هذا فعل مضارع مبدوء بهمزة المتكلم # دخلت عليه في اللام إذًا قوموا فلأصلي هل تدخل على المخاطب قالوا؟ لا وإذا سمع فهو شاذ لما؟ استغناء بصيغة أفعل لأن أفعل هذه صيغة دالة على المخاطب أمر المخاطب أن الغائب والمتكلم فهذه لم ترد له صيغة أفعل يكون الأمر للخطاب الذي قم أكتب أخرج هذا أمرٌ للمخاطب إذًا هل يصح الدخول اللام لام الأمر على الفعل المضارع المفتتح بتاء الخطاب؟ نقول لا هذا الأصل فإذا سمع فهو شاذٌ إنما تسكن كثيرًا على الفعل المضارع الدال على الغائب {لِيُنفِقْ} هذا كثير وأقل منه المتكلم وبعضهم عارض دخول أل دخول اللام على المتكلم من ماذا؟ قال لا يتصور أن الإنسان يأمر نفسه لكن نقول إذا سمع في القرآن وهو في السنة كفى بإثباته إذًا يصح دخول اللام لام الأمر علا المضارع المفتتح بحرفٍ دالٍ على المتكلم ومعه غيره أو على المتكلم وحده إذًا (إِن بِهِ لاَمًا تَصِلْ) نقول هذا فعلٌ مضارٌ دخلت عليه لام الأمر فنحكم عليه بكونه فعلاً مضارعًا وهو أمرٌ من جهة دلالته على الطلب (إِن بِهِ لاَمًا تَصِلْ) إن

تصل (تَصِلْ) هذا فعل الشرط أين جوابه؟ نعم محذوف أين هو؟ قدره (إِن بِهِ لاَمًا تَصِلْ) فهو أمر للدلالة أمرٌ على عليه السابق أمرٌ إن به لامًا تصل فهو أمرٌ فهو أمرٌ هذه الجملة واقعة في موقع جواب الشرط أين هي محذوفة والدليل ما سبق أقوم إن قمت مثله إن قمت أقوم كما سبق (أَوْلاَ) هذا راجعٌ للنهي الأول قال: أمرٌ ونهيٌ (أَمْرٌ وَنَهْيٌ) قسم (أَمْرٌ وَنَهْيٌ) ثم فصل متى يكون الأمر؟ (إِن بِهِ لاَمًا تَصِلْ) متى يكون النهي؟ (أَوْلاَ) يعني: إن تصل به لا. لا الطلبية أيضًا لا الطلبية وهي الدالة على النهي أو الدعاء على النهي {لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ} [لقمان: 13] {لَا تُشْرِكْ} هذا نهي طلب الترك أو الدعاء {لاَ تُؤَاخِذْنَا} [البقرة: 286] من الأدنى إلى الأعلى والكثير أنها لنهي الغائب والمخاطب المخاطب نحو الآية السابقة {لَا تُشْرِكْ} هذا حاضرٌ مخاطب {لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ} التاء هذه للخطاب الغائب {فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ} [الإسراء: 33] الياء هذه للغائب إذًا الكثير في لا أنها للغائب والحاضر هذا كثير وربما دخلت على المتكلم

لكنه أقل من السابق فلا أعرفنك بعد الموت تندبني فلا أعرفنك لا هذه ناهية وأعرفك هذا فعل مضارع مبني على فت# بنون التوكيد في محل جزم بلا الناهية هذا قليل.

قليل جدًا إذًا تقول (أَمْرٌ وَنَهْيٌ) أمرٌ ونهيٌ المضارع يكون أمرًا ويكون نهيًا متى يكون أمرًا (إن بِهِ لاًمًا تَصِلْ) اللام هذه تسمى لام لام الأمر أو اللام الطلبية تكون لامًا للأمر وتكون للدعاء ومتى يكون نهيًا (أَوْلاَ) أو هذه للتنويع والتخفيف (لاَ) يعني: أو تصل به لا اللفظ الدال على النهي لا هذه معطوف على قوله: (لاَمًا) ثم قال: (وَسَكِّنْ إِنْ يَّصِحَّ) بين لك الأمر وبين لك النهي قم أراد أن يبين لك عمل هذين الحرفين ما عملهما قال: الجزم وبماذا يكون الجزم قال: (سَكِّنْ) هذا أمرٌ من السكين يعني: أنطق بآخره ساكن ولذلك حذف المفعول (سَكِّنْ) يعني: آخر المضارع (سَكِّنْ) هذا فعل أور والفاعل أنت والمفعول به محذوف يعني: سكن آخر لا المضارع لما قدمنا آخر المضارع؟ لأنه محل للإعراب وأخر كما سبق إذًا وسكن آخر المضارع متى؟ (إِنْ يَّصِحَّ) إن يصح آخر المضارع يصح يعني: إن يكن صحيح الآخر أو إن يكن آخره حرفًا صحيحًا لأن الفعل إما أن يكون معتلاً الآخر وإما أن يكون صحيحًا وهذا عند النحاة المعتل إذا أطلق انصرف إلى ما الفرق بين المعتل عند الصرفيين وعند غيرك؟ نعم هذه العلاقة أنا أقول ما هو المعتل عند الصرفيين وما هو المعتل عند النحاة؟ نعم أي نعم المعتل عند الصرفيين ما كانت أحد حروف في أصول فاء أو العين أو اللام حرفًا من حروف العلة وعند النحاة ما كانت لامه حرفًا من حروف العلة الصحيح عند النحاة ما سلمت لامه يعني: لم تكن حرفًا من حروف العلة وعد عند النحاة صحيح قال عند النحاة صحيح رضي معتل يرضى هذا معتل وعد قال عند الصرفيين معتل إذًا فرق بين الصحيح والمعتل عند النحاة وعند الصرفيين (وَسَكِّنْ إِنْ يَّصِحَّ)، (إِنْ يَّصِحَّ) يعني: إن يكن الحرف الأخير صحيحًا ما حكمه التسكين {لِيُنفِقْ} تقول ينفق سكن آخره وهو القاف لما للام الأمر ينفق هذا فعلٌ مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه سكون آخره {لَا تُشْرِكْ ِ} نقول تشرك هذا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره هذا متى إذا كان آخره حرفًا صحيحًا (وَسَكِّنْ) يعني: آخر المضارع (إِنْ يَّصِحَّ) يصح ما يراه # نعم مجزوم نعم هو يقول يصح ما كان مضارعًا وجزم يكون سكونه مقدرًا (إِنْ يَّصِحَّ) إن حرف شرط يصح هذا فعله مضارع مجزومٌ بأن الشرطية قال: # سكون مقدرة على آخره منعًا من ظهوره لاشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين وحركة التخلص هنا الفتح لما طلبًا للخفة والأصل في الفعل أن لا يكون هو الكسر هذا

هو الأصل قد يدخل كما سيأتي إذًا (إِنْ يَّصِحَّ) فعل شرط أين جوابه محذوف تقديره إن يصح فسكنه يعني: فسكن آخر المضارع (كَلْتَمِلِ) يعني: حقولك لتمل تمل أصلها تميل مال يميل الشاهد نقول ينبغي هنا ظرفه بالياء ك ليمل لكن النظم هكذا يدل على هذا أنه ضبطه بالتاء (كَلْتَمِلِ) والأولى أن يسال ك ليمل لماذا؟ الخطاب لأن الأصل في لام الأمر لا تدخل على الفعل المضارع المفتتح بتاء الخطاب لماذا؟ استغناء عته بالصيغة الدالة على أمر الحاضر أو المخاطب (كَلْتَمِلِ) أصلها تميل مال يميل سكن آخره للجازم وهو اللام التقى ساكنان الياء واللام فحذفت الياء (كَلْتَمِلِ) واضح

هذا أصلها تميل لما دلت عليه اللام سكن آخره والياء ساكنة التقى ساكنان الياء واللام لا يمكن تحريكها الأول وهو حرف علة وقبله دليل عليه فحذف حرف علة (كَلْتَمِلِ) ثم قال:

(**40** – وَالآخِرَ احْذِفْ إِنْ يُّعَلْ) إن يصح (إِنْ يَّصِحَّ) إن يكن آخره حرفٌ صحيح مفهومه مفهوم الشرط إن يكن آخره حرف علة ما حكمه إذًا يحتاج إلى بيان صرح بما قد يفهم من الأول (الآخِرَ احْذِفْ) والآخر يعني: الحرف الآخر فاعل بمعنى الأخير (وَالآخِرَ احْذِفْ) يعني: والحرف الآخر من الفعل المضارع الذي دخل عليه لام الأمر أو لا الناهية أحذف يعني: # متى (إِنْ يُّعَلْ) إن يعل ك يصح ولكن سكن اللام هنا من أخل الوزن (إِنْ يُّعَلْ) يعني: إن يكن آخر المضارع حرف علة (إِنْ يُّعَلْ) يعني: أحذف آخر الفعل المضارع إن يكن آخر حرفًا من حروف العلة الثلاث الألف والواو والياء. والواو والياء جميعًا والألف هن حروف الاعتلال المختلف إذا كان آخر الفعل المضارع حرف من حروف العلة ودخل عليه الجازم وهو لام الأمر أو لا الناهية ما حكمه نقول مجزوم بإسقاط حرف العلة الذي هو آخره (احْذِفْ)، (وَالآخِرَ احْذِفْ) يعني: أسقط (إِنْ يُّعَلْ) إن يكن حرف علة (كَالنُّوْنِ فِي ** أَمْثِلَةٍ)، (كَالنُّوْنِ) # في الحذف يعني: أحذف آخر المضارع إن كان حرف علةٍ كما تحذف النون الكائنة في أمثلةٍ خمسةٍ الأمثلة خمسة وهو أولى من القول بأنها الأفعال الخمسة الأمثلة خمسة كل فعٍ أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياي المؤنثة في المخاطب يفعلان وتفعلان وتفعلات ويفعلون وتفعلون وتفعلين هذه أمثلةٌ خمسة هذه حكمها أنها أفعال مضارعة أسندت إلى ألف الثنين يفعلان وتفعلاني أسندت إلى واو الجماعة يفعلون وتفعلون أسندت إلى ياء المؤنثة المخاطبة تفعلين ولا يصح أن يكون بالياء حكمها أن هذه الأفعال والأمثلة ترفع بثبات النون لوجود النون وتجزم وتنصب بحذفها وأجعل لنحو يفعلان النون رفعًا وتدعين

وتسألون وحذفها للجزم والنصب سمة كلم تكوني لتروني مظلمة وحذفها للجزم والنصب سمة الشيخ الخضري رحمه الله يقول حصل مقاتلة بين قبيلتين بسبب هذا البيت وحذفها للجزم والنصب سمة تذكرته عندما قرأته إذًا نقول (كَالنُّوْنِ فِي ** أَمْثِلَةٍ)، (كَالنُّوْنِ) إذًا ترفع يثبات النون وتجزم بحذفها # في جزمها يعني: تحذف آخر الفعل المضارع إن كان حرفاً من حروف العلة كما تحذف النون إذا دخلت اللام لام الأمر أو لا النهي على فعلٍ من الأفعال الخمسة {لَّمْ تَفْعَلُواْ} [البقرة: 24] أو نأتي بمثال يوافق لينصوا أصلها تنصرون.

تنصرون نقول فعل مضارع أسند إلى واو الجماعة إعرابه يرفع بثبات النون إذا دخل عليه لام الأمر لينصروا إخوانه لينصرون نقول ينصر هذا فعلٌ مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف النون لينصرا أصلها ينصراني أسند إلى ألف الاثنين دخلت عليه اللام الأمر للام الأمر فحذفت النون كما يحذف من آخر الفعل المضارع المعتل الآخر فيقال لينصرا ينصرا هذا فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف النون إذًا قوله: (وَالآخِرَ احْذِفْ إنْ يُعَلْ كَالنُّوْنِ فِي ** أَمْثِلَةٍ) لم يمثل للمعتل الآخر # بألف أو واو أو ياء المختوم بالواو نحو غزا يغزوا ليغزوا هكذا ليغذوا بالواو هذا الأصل لكن نقول تحذف الواو (وَالآخِرَ احْذِفْ إنْ يُعَلْ) لكون الفعل لمضارع دخلت عليه لام الأمر وجب حذف آخره تقول ليغزوا يغزوا هذا فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة ليدعوا ليرمي ليخشى هذه كلها أفعال نقول مجزومة وعلامة جزمها حذف حرف العلة لا تغزوا لا تدعوا لا تري تقول هذا مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة كذلك النون أو أفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة التي ترفع بثبات النون إذا دخل على الفعل المضارع لام الأمر أو لا النهي تجزم بحذف النون (وَنُوْنُ نِسْوَةٍ تَفِي) هنا دفع لإهام أن النون في الأمثلة الخمسة تحذف وإذا دخل لام الأمر أو لام النهي هل إذا دخل على فعلٍ أسند إلى نون الإناث هل تحذف نون الإناث؟ لا لما؟ لأنها هذا تنبيه للمبتدي فقط لأنه إذا رأى النون في الأمثلة الخمسة ورى النون في الفعل الأمر المسند إلى نون الإناث يظن الناس أن هذه النون مثل هذه النون قياس تقيس هذه على هذه فيحذف النون التي هي فاعل نقول لا (وَنُوْنُ نِسْوَةٍ تَفِي) يعني: تثبت ولا تحذف تبقى كما هي تقول {وَلَا يَضْرِبْنَ} [النور: 31] يضربن هذا ما إعرابه؟ من يعرب؟ نعم إن محل # لَا يَضْرِبْنَ} يضربن هذا فعل مضارع أسند إلى نون الإناث والفعل المضارع إذا أسند إلى نون الإناث حكمه البناء # ليس معربًا فهو على الأصل

إذًا يضربن نقول فعل مضارعٌ مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ونون الإناث ضميرٌ متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل أين الجزم هنا؟ محلي الجزم محلي لماذا؟ لأن الفعل مبني والأصل في الجزم أنه يكون لفظًا فإذا كان الفعل مبنيًا صار الجزم محلاً هـ ذه النون لا تنتبه نبهك الناظم أن هذه النون لا تلتبس عليك بنون ينصروا فتحذفها تقول فلا بضرب تحذف النون كأنها نون الأمثلة الخمسة لا (وَنُوْنُ نِسْوَةٍ تَفِي) يعني: ونون جمعٍ دالٍ على الاسم نون نسوةٍ ونون إناث التعبير بنون الإناث أولى ليشمل العقلاء وغير العقلاء أما نون الإناث هذا كما سبق في الملحق والنوق يسرحن. يسرحن هذه نون إناث أو نون النسوة؟ نون إناث ما نقول نون النسوة النوق ليست نسوة والنوق يسرحن.

يسرحن هذه فعل مضارع أسند إلى نون الإناث ولا تقول أسند إلى نون النسوة نعم (وَنُوْنُ نِسْوَةٍ) يعني: ونون جمعٍ دالٍ على نسوةٍ من باب إضافة الدال إلى المدلول ونون نسوةٍ مع الجازم تلي يعني تثبت هذا مضارع وفى بمعنى ثم وكمل ففي هي الفاء ضمير مستتر تقديره هي يعود على نون النسوة وصلته محذوفة أي: مع لام الأمر ولا النهية ثم انتقل إلى الفعل أو فعل الأمر للحاضر هذا الفعل الأمر الذي أخذ من الفعل المضارع بواسطة اللام أو لا الناهية بواسطة اللام الناهية هذا يذكر تبعًا لمقابل الأمر أما الكلام فالأصل في الأمر المضارع يكون أمرًا بواسطة انتهينا منه الآن بدأ يبين لك الأمر الذي يكون بالصيغة الذي هو الأمر الخاص عند النحاة الذي هو صيغة أفعل كيف تشتق الأمر من المضارع قلنا الأمر فرعٌ عنت المضارع كيف لا آخذه قال: (**41** – وَبَدْأَهُ) بدأه هذا مصدر بمعنى مبدوء والضمير هنا يعود على المضارع (وَبَدْأَهُ) أي: حرفًا مبدوء به المضارع (احْذِفْ)، (وَبَدْأَهُ احْذِفْ) أحذف هذا فعل أمر والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت أين مفعوله (بَدْأَهُ) يعني: التركيب أحذف وأحذف بدأه يعني:
واحذف الكرف المبدوء به الفعل المضارع ما هو الحرف الذي بدأ به الفعل المضارع؟ حروف نائيةُ إذًا فانظر في الفعل المضارع ستسقط الحرف الأول (وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ)، (يَكُ) هذا أصلها يكن أحذف يكن {قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ} [الأنعام: **151**] (يَكُ) أصلها يكن النون هنا حذفت تخفيفًا ومن مضارعٌ لكان منجزم تحذف نونٌ وهو حذف ما # أصل التركيب (وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ)، (يَكُ) هذا فعلٌ مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون أين السكون على النون المحذوفة تخفيفًا ما العامل فيه؟ كونه واقعًا في جواب الطلب أحذف يكن، يكن يك أين أسمها نقول ضمير مستتر يعود على المضارع

(أَمْرَ حَاضِرِ)، (أَمْرَ) هذا خبر يكن منصوب وعلامة رفعه الفتحة الظاهرة على آخره أمر مضاف وحاضر مضافٌ إليه إذًا (وَبَدْأَهُ احْذِفْ) يعني: أحذف الحرف المبدوء به الفعل المضارع وهو حروف نأيتو إذا حذفته (يَكُ) الفعل المضارع (أَمْرَ حَاضِرِ) أين الأخير لم يتعرض للأخير لأن المضارع إذا أريد الاشتقاق فعل الأمر منه لك حذفنا الحذف الأول تحذف الحرف الأول وهو حرف المضارعة # حروف نأيت الحذف الثاني تحذف علامة الإعراب فتقول يضربُ تأتي إلى الياء فتسقطها ثم تأتي إلى الباء فتسقط علامة الإعراب لماذا؟ لأنه مبني والبناء ضد الإعراب لأنك تريد اشتقاق فعل الأمر وفعل الأمر على الأصل مبني إذًا لا بد من حذف الأول ليتوصل إلى الصيغة ولا بد من حذف الأخير ليتوصل إلى حكم الصيغة وهو البناء (وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ) ثم ينظر في الحرف الذي يلي حرف المضارعة إما أن يكون ساكنًا وإما أن يكون متحركًا إن كان ساكنًا لا يمكن الابتداء بالساكن فنحتاج إلى همزة الوصل (وَهَمْزًا) يعني: همزة الوصل هذا مفعول ثاني # (وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ)، (صَيِّرِ) هذا أمر من النصير أول محذوف صيرِ بدأه همزة بعد ما تحذف الحرف المضارعة تصير لدأ الفعل همزءً لماذا؟ إن (انْ سُكِّنَ تَالٍ) إذًا نقول التركيب

وهمزًا بعد الحذف تحذف الحرف الأول (وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ)، (هَمْزًا) هذا مفعول ثاني ل (صَيِّرِ) و (صَيِّرِ) يتعدى إلى مفعولين أين مفعوله الأول محذوف ما هو تقديره بدأه صير بدأه همزة يعني: بدل ما كان أوله حرفًا من حروف نأينا أجعلوها همزًا وهي همزة وا الوصل ما العلة في مجيئنا بهمزة؟ لكون التالي سكن (وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ)، (انْ سُكِّنَ تَالٍ) إن سكن حرف تالي تلا يتلوا من باب تبع يعني: إن كان التالي ساكنًا الذي يتلوا حرفًا المضارعة يضرب الضاد من ياء (انْ سُكِّنَ تَالٍ) لحرف المضارعة قال: (صَيِّرِ) بدأه همزة (صَيِّرِ) هذا جواب الشرط (انْ) حرف شرط (سُكِّنَ) هذا فعل الشرط (صَيِّرِ) هذا جواب الشرط وهو جملةٌ طلبية وهل يصلح وهل تصلح الجملةُ الطلبية أن تقع جوابًا للشرط؟ لا ماذا نصنع لا بد من الفاء اسميٌ طلبية # طلبية هذه أين الفاء نقول أسقطها لضرورة النظم والأصل إن سكن تالٍ ك صيرِ هزة واضح هذا إذًا بعد ما تحذف الحرف الأول من الفعل المضارع تنظر في ثانيه إن كان ساكنًا نأتي بهمزة الوصل لنتمكن من الإقتداء بالساكن يضرب تقول اضرب يكتب تحذف الحرف الأول الكاف ساكنة يتعذر الإقتداء بالساكن فتقول أكتب لا بد من همزة الوصل يعلم يفعلوا تقول بعد حذف أوله تنظر إلى الثاني فإذا هو ساكن إذًا لا بد من همزة الوصل أعلم ينصر إذًا

لا بد منهمزة الوصل # حرف المضارعة وهذا غالب في الصحيح الثالث أنا الثاني لا يكون إلا ساكنًا يكتبُ يضربُ يعلمُ ينصرُ # إلا ساكنًا (42 – أَوْ أَبْقِ إِنْ مُحَرَّكًا)، (أَوْ) للتنويع (أَوْ أَبْقِ) أبقه أبقِ هذا فعل أمر والفاعل أنت أين المعول محذوف ألقه أي: تالي الثاني تالي الأول (أَوْ أَبْقِ إِنْ مُحَرَّكًا) يعني: أبقي على حاله لا تنزل عليه همزًا في أوله إن كان التالي للأول محركًا إن كان التالي حرفًا مضارعًا محركًا مثل ماذا؟ يقف أكرم دحرج يدحرج إذا أردت فعل الأمر من يدحرج فأنظر إلى الحرف المضارعة فتسقطه التالي لحرف المضارعة يد هل هو محرك أو ساكن محرك إذًا أبقه هو الأول لا تأتي بهمز وصلٍ (أَوْ أَبْقِ إِنْ مُحَرَّكًا) إن كان التالي محركًا.

محركًا هذا ما إعرابه؟ اسم كان محذوفًا مع جبر كان المحذوف مع اسمها إن كان التالي محركًا (أَوْ أَبْقِ) يعني: تالي البدء الذي حذفته إن كان التالي محركًا إذًا بين لك فعل الأمر من للحاضر أنك تأخذه من الفعل المضارع من الفعل المضارع وذك بحذفي تحذه الحرف الأول وهو حرف المضارعة وتحذف علامة الإعراب الأول لاشتقاق الصيغة والثاني لحكم الصيغة لماذا؟ لأن الأمر لا يكون إلا مبنيًا وذلك نقول تحذف علامة الإعراب ولا نقول علامة الرفع لأنك إذا حذف علامة الرفع بقي معنى علامة النصب وعلامة الجزم فنقول علامة الإعراب ليعم أن المقصود إسقاط الإعراب لأن البناء ضد الإعراب هما ضدان لا يجتمعان إذًا نقول تحذف الأول وتحذف علامة الإعراب ثم تنضر إلى الحرف الثاني لحرف المضارعة إن كان ساكنًا فلا بد من الإتيان بهمزة الوصل يتمكن من الإقتداء بالساكن ثم حركة هذه الهمزة سبق بيانها إن كان الفعل الثلاثي ليفعل فهي مضمومة أخرج أقتل إن كان منت باب يفعل أو يفعل فهي مكسورة يذهبُ تقول أذهب يذ تسقط الياء عندنا ذال ساكنة لا بد من همزة الوصل حركتها الكسر لماذا؟ لأنه من باب يفعلُ أذهب يضربُ من باب يفعلُ تقول تسقط حرف المضارعة عندك الضاد ساكنة أضرب هذا إن كانت التالي للأول للبدء ساكن فأن كان محركًا تبقيه على ما هو عليه يعني: هو الذي يصير أولاً دحرج يدحرج تقول دحرج ضارب وهذا كثير في ما تجاوز عن الثلاثي.

الثلاثي يفعل يفعل يكون ساكن الفاء هو الذي يحتاج إلى همزة الوصل أما فاعل يفاعل ضارب يضارب تقول ضارب لا تحتاج إلى همزة وصل تكلم يتكلم تقول تكلم لا

تحتاج إلى همزة الوصل انفلق ينفلقُ تحذف حرف المضارعة النون ساكنة تحتاج إلى همزة الوصل أستغفر يستغفرُ أستغفر إذًا يكون الأمر من الثلاثي بما ذكر ويكون الأمر من غير ثلاثي بما ذكر الثلاثي قلنا فيما سبق قد يكون صحيحًا يكتب ينصر يعلم يضربُ هذا صحيحٌ سالم قلنا السالم ما هو سلمت حروفه من سلمت أصوله من حرف العلة والهمز والتضعيف الغالب في هذا وبعضهم يقول لا بد أن يكون ثانيه ساكن وهذا هو الظاهر أنه لا بد أن يكون ساكنًا لأنه من باب يفعل ويفعل الفعل المضارع لا يكون الفاء إلا ساكنًا هذا هو الأصل وإذا كان يقول مثلاً يقول هذا ساكن باعتبار الأصل وحركته هذه عارضة وليست أصلاً إذًا الفعل الأمر يأخذ بما ذكر من الصحيح السالم إن كان مضعفًا وقبل المضعف نذكر المهموز إن كان مهموزًا وهو ما كانت أحد أصوله همزة أخذ هذا مهموز سأل هذا مهموز لأن عينه همزٌ قرأ هذا مهموز إذًا هو صحيح ولكنه مهموز صحيحٌ لماذا؟ ليست أصوله من حروف العلة مهموز لكون أصوله همزة إما الفاء أو العين أو الام الأصل في المهموز أنه كالصحيح السالم تمامًا يعني: في انتقاص اسم الفاعل # في الفعل الأمر أنه يسقط أوله ويسكن آخره إذا كان مسندًا للواحد إلا بعض الكلمات # أخذ يأخذ خذ أكل يأكل كل أمر يأمر مر هذه شاذة تحفظ ولا يقاس عليها أكل كل وخذ هذه مطلقًا # أما مر هذه فيها تفصيل إلم تسبق بعاطف أسقطت الهمزة مره فليراجعها إئمره إن سبقت بعاطف الواو أو الفاء جاز إرجاع الهمز وجاز إسقاطها {وَأْمُرْ أَهْلَكَ} [طه: 132] ومر يجوز فيه الوجهان أن تسقط الهمزة وأن تعيد الهمزة خذ وكل ليس فيها تصير دائمًا على إسقاط الهمزة ومر نقول فيها وجهان إلم يسبقها عاطف فهي # مطلقًا إن سبقها عاطل جاز الوجهان إرجاع الهمزة وبدون الهمز وأمر ومر يجوز الوجهان سأل يسأل أسقط حرف المضارع ثم سكن آخره السين ساكنة لابد من إتيان همزة الوصل سأل يسأل أسأل أعلم اسأل إذًا على الأصل لكم سمع وهذا هو القياس سمع سل وجاء في القرآن {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ} [البقر: 211] سل. سل هذه الأصل فيها أنها نقول أنها شاذة اسم قياس لا استعمالاً كيف جاءت سل أصلها يسأل أسقط حرف المضارعة وأسقطت علامة الإعراب السين ساكنة جيء بهمزة الوصل اسأل على الأصل اسأل أريد التخفيف بإسقاط حركت بإسقاط الهمز ولكن لما كان ما قبل الهمز ساكنًا أسقطت الهمزة يعد نقل حركتها إلى السين فسار أسل الهمزة هذه جيء بها من أجل الابتداء بالساكن وهو سكون السين فلما أسقطت حركت الهمز على السين تحركت السين إذًا ما الداعي لهمزة الوصل نقول لها مع السلامة انتهت وظيفتكِ فصارت سل.

سل هذه فرعٌ عن اسأل وهي خلاف القياس رأى مثل فتح رأي أئيا تحركت الياء وانفتح ما قبله فقلبت ألفًا المضارع فتح يفتحُ إذًا يرأي ير راء ساكنة همزة مفتوحة ياءٌ مضمومة على الأصل تحركت الياء وانفتح ما قبله فقلبت ألفًا صارت يرأَ أريد التخفيف بحذف الهمزة ولكن بعد نقل حركتها إلى الراء فنقلت حركت الهمز إلى الراء فصار يرى لأن سقطت الألف الهمزة صار يرى لأن سقطت الألف والهمزة صار يرى الأمر منه كيف تأتي به؟ ر على حرفٍ واحد لماذا؟ لأننا أسقطنا حرف مضارعة وهو الياء وقال والآخر أحذف إن يعل إذًا آخره محذوف لأنه حرف علة فصار ره لا بد من إتيان بلهاء السكة لأنه لا يوقف إلا على ساكن وهي حرف متحرك كيف يبتدئ بمتحرك ويوقف على ساكن لكن في الوصل بعضهم يجيز القصر هاء السكة هذا في المهموز إذًا هو أشبه ما يكون بالخارج عن القاعدة وإلا الأصل في المهموز أنه كالصحيح السالم المضعف ما كانت عينه ولامه من جنسٍ واحد هذا كيف نأتي به بالأمر مد يمد عد يعد مد أو رد يرد مد يمد رد أصله ردد على وزن فعل وهذا متعدد المضارعة منه يأتي على وزن يفعل المضاعف المتعدي يفعلُ بالضم وأدن # وضم عين # وضم عين معداه وينذر ذا كسرٍ كما لازم # أحتمل فضم عين معداه إذًا المضاعف المتعدي حكمه أن بضم عين مضارعه رد ردد يرد رددا أريد التجفيف لأن ردد هذا ثقيلان اجتمعا حرفان من جنس واحد وهذا يؤدي إلى ثقل في اللسان ردد لذلك تقول أو ردد أيهما أخص رد إذًا ردد فيه ثقل فأريد التخفيف بإدغام الأول في الثاني وهذا لا يمكن إلا بإسقاط حركت اللام الأولى فأسقطت فسكن فأدغم في الثاني صار ردَّ مضارعه رد أصلها يردد يفعل يقتل # أرين التخفيف أيضًا لوجود الثقل في ليجنس حرفان # الواحد ماذا حصل؟ ليس كالأول ردد لا يمكن أن ننقل حركة الفاء لأن الفاء في الماضي لا تكون إلا مفتوحة لا يمكن أن نضمها ردد ولو رددناها هنا في ردد جعلنا الذال الأولى # حركتها إلى الفاء لثبت لماذا؟ لأن أصل حركت الفاء الفتح فلا يزول على أنه منقولة أما يردد الثاني ساكن الدال الأولى مضمومة أردنا التجفيف بالإدغام لا يمكن أن يدغم إلا إذا كان الأول ساكنًا إذًا لا بد من ادقاق حركة الدال الأولى هنا لا نقول بالإسقاط مع إمكان النقل لماذا؟ لأن ما قبل الدال ساكن إذًا يمكن أن ننقل حركت الدال الأولى إلى الراء فصار ير إذًا الراء هذه ضمت لأي شيء للنقل حركة ماذا؟ حركة الدال الأولى الدال الأولى ما مكانها في الوزن العين إذًا ير هذا يدلك على أن الباب هنا من باب يفعل يرد ير يرُ إذًا الراء هذه المضمومة هي حركة العين فيدل على أن الباب هنا من باب فعل يفعل فقيل يرد إذا أردت الأمر ماذا تصنع؟ تحذف الحرف الأول وهو الياء ثم الثاني تنظر فيه هل هو ساكن متحرك؟ متحرك إذًا (أَوْ أَبْقِ) تبقيه على حاله إن محركة هنا

حرك فيقع على حاله الأخير يد تسقط علامة الإعراب وتدنيه على السكون لأنه مبني على سكون مسند إلى الواحد فتقول ردَّ أين السكون مقدر ردَّ هذا بإبقاء الإدغام على لغة بني تميم ويجوز الفك على لغة الحجازيين وهي الأشهر وبها جاء التنزيل ردَّ هذا فعل أمر بالإدغام وهي لغة بني تميم على هذه اللغة رد يجوز في الدال ثلاثة

أوجه رد بالفتح وردِّ بالكسر وردُّ بالضم ثلاثة أوجه لأنه من باب يفعل إذا كان المضاعف من باب يفعلُ جاز في الدال في الحرف الأخير ثلاثة أوجه الكسر والفتح والضم أما الفتح فللتخلص من التقاء السكنين لماذا عزل عن الكسر إلى الفتح؟ طلبًا للخفة لأن الأصل في الكسر دخوله على الأسماء لا الأفعال # عن الكسر الذي هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين إلا الفتحة الذي هو أخف ردِّ بالكسر على الأصل في التخلص م ن التقاء الساكنين ردُّ بضم الدال هذا إتباع حركة الدال الثانية للأولى ليست الأولى الراء رد يرد الراء رد يرد يف إذًا حركت الفاء إتباعٌ اللام ل حركت الفاء فصار ردُّ هذا إن كان من باب يفعل أما إن كان من باب يفعل أو يفعلُ فليس إلا الفتح أو الكسر عضَّ يعض بفتح العين لا تضم عض يعض أصلها عض يعضضُ من باب فعل يفعلُ عض عض أسقطت حركت الضاد الأولى وهي الكسرة فصار عظ من أخل الإدغام فرارًا من ثقل المثلين يغض من باب يفعل يعضضُ إذًا العين ساكنة يع هذا الأصل بعض الفتحة هذه جاءت من أجل نقل حركة الضاد الأولى إلى الفاء من أحل إدغام الأولى في الضاد الثانية إذا أردت فعل الأمر تسقط حرف المضارعة تبني آخره على السكون فصار عض الضاد مفتوحة هنا والعين مفتوحة عض الضاد مفتوحة هذا إما أن يكون إتباعا لحركة الفاء وإما أن يكون تخلصًا من التقاء الساكنين على الفرع وهو الفتح لكونه أخص ولأن يسكن الكسر الفعل ولك أن تقول عضِ بالكسر على الأصل عضُ ما يصح لما؟ لأنه إنما جاز في ردوا من أجل الإثبات وهنا ليس عندنا إتباع هذه لغةٌ إذا أسند الفعل إلى ضمير مستتر يجوز فيه وجهان الإدغام والفك الإدغام ردَ وفك الإدغام أرد لماذا أرد؟ من أين جاءت الهمزة؟ يردُ يرد باعتبار الأصل أسقطنا حرف المضارعة الثاني ساكن لا بد من حرف همزة الوصل وهذه لغة الحجازيين {وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ} [لقمان: 19] بالفتح أشدد إذًا جاء في القرآن بالفتح هذه هذه لغة الحجازيين لماذا؟ عندهم تعريف وهو أن الإدغام إنما جاز لكون الثاني محركًا والأول ساكن لكن إذا سكن الثاني من أجل البناء فات علة الإدغام أليس

كذلك الإدغام لا يصح إلا إذا كان الأول ساكنًا والثاني متحركًا عرضا إذًا الثاني متحرك والأول ساكن أما عض.

عض هذا فعل أمر عض هذا فعل ماضي يعض عض هذا فعل ماضي يعض عض هذا فعل أمر جاز الإدغام الضاد الأولى في الثانية لكون الثانية متحركة لكن هنا ساكنة أو متحركة ساكنة # إذًا لا بد من الرجوع إلى الأصل فتقول أردد وهذا الوجهان جواز الإدغام والفك فيما إذا أسند الفعل فعل الأمر إلى ضميرٍ مستتر وهو مضاعف أما إذا أسند إلى ضميرٍ ساكن فهنا يجب الإدغام قولاً واحدًا تقول ردا إذا أسند إلى الألف الاثنين ولا يصح أن يقال أرددا ردوا ولا يصح أن يقال أرددُ ردي ولا يصح أن يقال أردي هذا إذا أسند إلى ضميرٍ ساكن يجب الإدغام ولا يجوز الفك وإذا أسند إلى ضمير متحرك وجب الفك ولا يجوز الإدغام وهو نون إناث تقول أرددنا ولا يصح الإدغام هذا في المعتل هذا في الصحيح بقي المعتل خمس دقائق المعتل قلنا إما أن يكون مثالاً أو أخوف أو ناقصًا الناقص بينه الناظم قال: (وَالآخِرَ احْذِفْ إنْ يُّعَلْ) لأنه مبنيٌ على حذف آخره ماذا بقي؟ المثال والأجوف المثال إما أن يكون واويًا وإما أن يكون يائيًا وهذا أظن تحتاج إلى تفصيل نرجئها إلى الأسبوع القادم.
وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال مُعِدُّ الكتاب للشاملة: الدرس لم يُفرَّغ في موقع الشيخ، ويتناول العناصر التالية:

* أنواع الأمر.
* أحوال فعل الأمر

عناصر الدرس

* كيفية اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.
* أوزان أمثلة المبالغة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنبينا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا.

أما بعد:

لا زال الحديث في بيان المشتقات ... في الأول (بَابُ المَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْهُ) ذكر المصدر ثم ذكر ما يشتق من المصدر إما مباشرةً أو بواسطة وقسم الباب لاسم فاعل والاسم المفعول والأمثلة المبالغة أو أمثلة المبالغة، هذه الثلاثة الأصل لها أن تقدم على الأمر والنهي لكن هنا قدم الأمر والنهي على اسم الفاعل لأن الأمر والنهي أكثر تطرفًا من الاسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ومن المعلوم أن التصريف إنما سمي تصريفًا لكثرة تصرفاته ... للمبالغة ... تَصْرِيف تَفْعِيل فَعَلَ صَرَفَ يُصَرِفُ تَصْرِيفًا، إذًا بلغت هذه فعل المبالغة على كثرة تصريفه والتصريف هو أو كثرة الصرف وهو التغيب وال ... . ونحوها إذًا قدم الأمر والنهي مع أنه الأولى أن يقدم اسم فاعل واسم المفعول لأن الأمر والنهي أكثر تصرفًا وتصريفًا لاسم فاعل وعمدة الفن ما كان أكثر تصرفًا.

(كَفَاعِلٍ جِيءْ بِاسْم فَاعِلٍ كَمَا ** يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ أَوْ مِنْ عَزَمَا

وَمَاضٍ انْ بِضَمّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ ** كَضَخْمٍ اوْ ظَرِيْفٍ إِلاَّ مَانَدَرْ

وَإِنْ بِكَسْرٍ لاَزِمًا جَا كَالفَعِلْ ** وَالأَفْعَلِ الفَعْلاَنِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ)

هذا كله في اسم الفاعل.

(بِوَزْنِ مَفْعُوْلٍ كَذَا فَعِيْلُ ** جَا اسْمُ مَفْعُوْلٍ كَذَا قَتِيْلُ)

هذا اسم المفعول.

(لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ أَوْ فَعُوْلُ ** فَعِلٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعِيْلُ)

هذه ما يسمى بأمثلة المبالغة اسم فاعلٍ عند النحاة وعند الصرفيين اسمٌ مشتقٌ دالٌ على ذاتٍ مبهمةٍ وحدثٍ معين .. لما قام به الفعل على جهة ال ... اسمٌ مشتق هذا واضح لماذا؟ لأن اسم الفاعل مشتقٌ من الفعل إما الماضي على قولهم أو المغاير لأن .. في .. ... الماضي ... ولا أ ... الت ... أو حركة عين المضارع يَفْعُل يَفْعَلُ يَفْعِلُ إذًا اسمٌ مشتقٌ مأخوذٌ من غيره إذًا هو ... عين كصدر ولكن ... ... يعني: المصدر مشتقٌ من المصدر ولكن بواسطة، دالٌ على ذاتٍ مبهمةٍ، دالٌ على ذات وهو حدث لأنك

ستقول اسم فاعل، اسم فاعل ماذا؟ الحدث اسم فاعل الحديث يعني: ذاتٌ قام بها الحدث هذه الذات هل هي معينةٌ أو مبهمة؟ نقول: مبهمة إذا قلت ال ... ... نقول هذا دل على ذات اتصفت بصفة الضم هل ضارب معين هل هو زينبٌ خالد أو محمد ... إذًا ذاتٍ مبهمة وحدثٍ معين، معين نقول: بعض مأخوذ من ال ... هل هذا معين أو مبهم؟ معين إذًا ضارب دل على ذاتٍ مبهمة كما أنه دل على حدثٍ معين لمن قام به الفعل يعني: لمن اتصف بالفعل فإذا قلت ضارب هذا يدل على الفاعل دلالة ال ... يعني: يدل على ذات قام بها وصفه اتصفت بصفةٍ وهي الضم عالمٌ دل على ذاتٍ متصفة بصفة العلم، فاتحٌ دل على ذاتٍ متصفةٌ بصفة الفتح إذًا هو اسم فاعل يدل على ذاتٍ اتصفت بهذه الصفة لذلك نقول اسم الفاعل هو وصفٌ من الصفات لماذا هو من الصفات؟ لأنه يستلزم أو لأنه يدل على ذاتٍ وهذه الذات موصوفة بكونها أوقعت ضربًا على غيرها فإذا قلت ضارب هذا دل على ذاتٍ اتصفت بصفة الضرب يعني: قام بها الحدث وأوقعت هذا الحدث على غيره كذلك لا يكون إلا من متعدٍ كما سيأتي، ما الذي يلي، لما قام به الحدث على جهة الحدوث يعني: هذا لن يفارق اسم الفاعل الصفة المشبهة، الصفة المشبهة واسم فاعل هذا فيه كثيرٌ ما ... بينهما طالب العلم والفرق بينهما أن كلاً منهما يدل على ذاتٍ مبهمةٍ متصفةٍ بصفةٍ معينة دالةٌ على من قام بالفعل فإذا قيل جبان هذا دل على ذاتٍ متصفةٍ بالجبن كما تقول ضارب دالٌ على ذاتٍ متصفةٍ بالضرب، جبان دالٌ على حدثٍ قام بالذات، ضارب دل على حدثٍ قام به أو قام بالذات أو حدث من الذات كلٌ منهما
ي ... ... في الدلالة على الذات مع الحدث ويفترقان كمن جهة أن الحدث الذي دل عليه اسم الفاعل حادثٌ يعني: كان بعد أن لم يكن والحدث الذي دلت عليه الصفة المشبهة لازمٌ مطلقًا يعني: في جميع الأ ... ثم اسم الفاعل يدل على حدثٍ معين يعني: وقع في زمنٍ معينٍ ليس مطلقًا وهو كونه بعد أن لم يكن إذا قيل ضاربٌ زيدٌ عمروا ضارب هذا نقول يدل على ذاتٍ متصفة بالحدث صار بها الحدث على جهة الحدوث ما معنى الحدوث يعني: ... وقع بعد أن لم يكن هل الذات هنا متصفة بصفة الضم في جميع الأزمنة في الماضي والحاضر والمستقبل نقول: لا هذا معنى الح .. ،

أما في الصفة المشبهة فهي تدل على حدثٍ دائمٍ وثابت ملازمٍ للذات فإذا قيل جبان الأصل فيه أنه متصفٌ بالجبن في الماضي والحاضر والمستقبل كما تقول شجاع هذه صفةٌ مشبهة تدل على ذاتٍ متصفة بحدث هذا الحدث مطلق غير مقيد في زمنٍ معين إذًا

الذات متصفةٌ بهذا الحدث في الزمن الماضي والحاضر والمستقبل لا ينفك عنه في حالٍ من الأحوال شجاع ليس شجاع ذاتٍ متصفة بصفة الشجاعة وهي صفة لازمة للذات ثابتةٌ لها دائمةٌ وهذه ... وهذا الثبوت لازمٌ لها في الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، إذًا كل من اسم فاعل والصفة المشبهة لذلك يقال الصفة المشبهة مشبهةٌ بأي شيء؟ باسم فاعل إذًا هي فرعٌ عنه إذا أريد وصف ذات بحدثٍ فإن كان الحدث حادثًا فتأتي به على جهة فاعل وإن كان الحدث أزلي اتصفت به الذات حدثًا دائمًا ثابتًا لازمًا نقول: تأت به على زينة من زينات الصفة المشبهة إذًا وضح الفرق بين اسم الفاعل وصفة المشبهة كلٌ منهما يدل على الذات كلٌ منهما يدل على الوصف لكن هذا الوصف قد يكون حادثًا وقد يكون لذاته إن كان حادثًا فهو اسم الفاعل وإن كان لازمًا فهو من الصفات المشبهة لذلك نقول: إذا كان الأصل في كون الحدث واقعًا وحادثًا في اسم فاعل الأصل فيه أنه يكون من فعل الم ... هذا الأصل وإذا كانت الصفة المشبهة دالة على ذاتٍ متصفة بصفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ دائمةٍ لا تنفك عنها ذات في حال من الأحوال فالأصل فيها أنها تشتق من فعل ذات هذا الأصل، قال ابن مالك: وفضلها من لازمٍ لحاضر. وفضلها اسم المشبهة من لازمٍ لحاضر ... إذًا الأصل في اسم الفاعل أن يكون ال ... من فعل متعين والأصل في الصفة المشبهة أنها تأخذ وتشتق من فعل ذات لأن التعدي ينافي اللزوم إذا كانت هذه الصفة لازمة في جميع الأوقات فهمي منافية لل ... هذا تقريرٌ عام عند النحاة والت ... ضَارِبْ وَضَرَبَ ما الفرق بينهما؟

الألف

ضرب يدل على زمن، وضارب؟

نعم ..

.

ما هي؟ ضارب يدل على ذاتٍ وحدث وضرب

يدل على حدثٍ وزمان إذًا نقول: ضَرَبَ يدل على ذاتٍ وحدثٍ وزمن تنبهوا لهذا ضرب فعل ماضي يدل على حدثٍ وزمنٍ وذات ليس هو الفاعل وضارب يدل أيضًا على حدثٍ وذاتٍ وزمان اشترك الاثنان الفعل واسم الفاعل يدل على ذاتٍ وحدثٍ

وزمان لكن تختلف جهة الدلالة فَعَلَ ضَرَبَ يدل على الحدث والزمن دلالة مطابقة وهي دلالة لفظية إذا قيل فَعَلَ يدل على الحدث والزمن دلالة مطابقة يعني: مركبة أما دلالة فعل على الزمن فقط فهي دلالة تضمن وجزءه تضمنًا وإذا دل فعل على الحدث فقط فهو دلالة تضمن لماذا؟ إذا دل اللفظ على أحد جزئيه نقول هذه الدلالة دلالة تضمن، وإذا دل اللفظ على جزئين معًا فهي دلالة مطابقة قيل طابق النعل نعلاً هكذا قال الشيخ الأمير من طابق النعل النعلَ ثم دلالة مطابقة إذًا فعل ضرب يدل على حدثٍ وزمنٍ من جهة اللفظ لأن الصيغة هي التي تعين أن هذا الزمن للماضي فَعَلَ فَعُلَ فَعِلَ يَفْعُلُ دلت الصيغة على الحال افعل دلت الصيغة على المستقبل لذلك إذا جلد من الحدث أو من حروف المصدر نقول: فَعَلَ ليس عندنا حدث ليس كأَكَلَ وَشَرِبَ أكل وشرب دل على وقوع الأكل والشرب في زمنٍ ماضٍ من أين علمنا هذه هل من الحروف أو من الصيغة؟ من الصيغة لذلك لو جرد الوزن من الحروف تقول فَعَلَ فَعِلَ فَعُلَ علمت أن هذه الزنة تدل على وقوع حدثٍ ما في زمنٍ مضى إذًا من جهة الصيغة دل الفعل على الزمن ومن جهة اللفظ أيضًا دل الفعل على الحدث لذلك دلالة الفعل على الحدث دلالةٌ لفظية يدل على الحدث بمادته يعني: بحروفه ضَرَبَ هذا دل على الضرب من أين نأخذ الدلالة بمادته بحروفه بجوهر الكلمة أما دلالة فعل على الذات التي هي فاء الفاعل فهي دلالة لزومية اللفظ لا يدل على الفاعل ولكن دل العقل على أن وقوع الحدث ضرب هذا لا يمكن أن يقع إلا بمحدث لماذا؟ لأنه حدث وكل حدثٍ لا بد له من محدثٍ إذًا بدلالة دل الفعل ضرب على الفاعل هل دلالة الفعل فعل على الفاعل دلالة لفظية؟ الجواب لا وإنما دلالة التزامية عقلية لأنه لا يمكن ينمع العقل من وجود حاجةٍ بدون محدث وهذا المحدث هو الفاعل هو فاعل الضرب وفاعل الأكل وفاعل الشرب إلى آخره، دلالة الضارب على الحدث كدلالة ... يعني: ... لدلالته على الذات إذًا اتفقا في الدلالة على الحدث فَعَلَ وفاعل ضارب دل على الحدث كلٌ منهما الفعل اسم فاعل على الحدث بالمادة بالجوهر بالحروف أما دلالة فَعَلَ على الفاعل فهي دلالةٌ فعل على الفاعل فهي دلالةٌ م ... لا لفظية ودلالة ضارب على الفاعل دلالةٌ

دلالة لفظية لأنه على جهة فاعل لذلك تقول اسم فاعل اسم فاعل ماذا؟ اسم فاعلٍ الحدث لأنه يدل على الذات لذلك قلنا إذا أردنا أن نصف الذات بصفةٍ نأتي به على زنة فاعل ففاعل يدل على الذات دلالةً لفظية ودلالته على الزمن مغايرٌ لدلالة فعل

وضرب لماذا؟ لأن دلالة ضارب الصحيح أن اسم فاعل يدل على الزمن أي أنواع الزمن؟

الحا ... هذا أفضل الحا ... دلالة ضارب على الزمن دلالة لزومية لأنه يمتنع أن يوجد الحدث لا في زمان كما أنه يمتنع أن يوجد حدثٌ لا في مكان كما أنه يمتنع أن يوجد الحدث بلا محدث فدلالة ضرب على الزمن دلالةٌ لفظية دلالة ضرب على المكان دلالةٌ لزومية لا ت ... من ... لكن ضرب زيدٌ عمروا ضرب دل على ممكتنٍ ما مجمل لماذا؟ لأنه يمتنع أن يقع الضرب لا في مكان في الهواء غير ممكن أين يقع لا بد أن يكون في مكانٍ فإذا قيل ضرب نقول يجوز على اسم المكان لكن بدلالته على اسم المكان الدلالة المبهمة لأن أين ضربه تقول ضرب زيدٌ عمرًوا خارجًا مثلاً خارج هذا متعلق بقوله: ضرب، إذًا قيده لماذا؟ لأن الجار والمجرور والتمييز والحا ... والظرف بأنواعه بنوعيه هذه كلها تعتبر متعلقات تتعلق بالفعل أو ما فيه رائحة الفعل لتقييده لأنك إذا قلت ضرب زيد عمروا أين ضربه هذا في إبهام فإذا قلت ضرب زيدٌ عمروا عندك في البيت عندك هذا يحتمل في البيت وخارج البيت فإذا قال عندك في البيت تقيد على تقيد، إذًا يدل ضرب على المكان دلالةً لزوم ضاربٌ يدل على الزمان وعلى المكان دلالة لزوم تنبه لهذا إذًا نقول اسم الفاعل اسمٌ مشتقٌ دالٌ على ذاتٍ مبهمةٍ وحدثٍ معين لما قام به الحدث أو الوصف أو الفعل لأن ضارب يدل على ذاتٍ هذه الذات هي التي قام بها الفعل وهو الضرب على جهة الحدوث هذا إخراج الصفة المشبهة وبعضهم يزيد أفعل التفضيل، وأفعل التفضيل أيضًا يدل على ذاتٍ ... وحدس أيضًا على جهة الثبوت اسم الفاعل هذا ما كان على جهة فاعل له موزنٌ خاص لأن الفعل ثلاثة أنواع فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ هل من كل الأفعال يأتي ... فاعل هذا فيه خلاف عند بعض من ينتسب إلى التحقيق أن ما كان على زينة فاعل فإنه يصلح أن يكون من جميع الأبواب فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ إذًا فَعَلَ بنوعيه المتعدي واللازم وَفَعِلَ بنوعيه المتعدي واللازم وَفَعُلَ وهو لا يكون إلا لازمًا عند بعض النحاة والصرفيين أن اسم الفاعل في جميع الأبواب يأتي على جهة فاعل تقول خَرَجَ فهو خارج ضَرَبَ فهو ضَارِبْ، فَتَحَ فهو فَاتِحْ، ذَهَبَ فهو ذَاهِبْ، أَمِنَ فهو آَمِنْ، عَلِمَ فهو عَالِمْ، رَكِبَ فهو رَاكِبْ حَفِظَ فهو حَافِظْ، فَعُلَ فَهُمَ فهو فَاهِمْ، وَحَسُنَ فهو حَاسِنْ، وَشَرُفَ فهو شَارِفْ، فمن جميع الأبواب يأتي على زينة فاعل .. أنس بن مالك قال:

وفاعل صالح بالكل إن قصد الحدوث ** نحو غدًا ذا جادلٌ جدلا

وفاعلٌ صالحٌ للكل يعني: كل الأبواب ما كان على زينة فَعَلَ وزينة فَعِلَ وزينة فَعُلَ بشرط وهو أن يكون المقصود الدلالة على الحدث على الحدوث لا على الحدث.
وفاعلٌ صالحٌ للكن إن قصد الحدوث

فإذا قيل: كَرُمَ، وقصد من أراد اسم الفاعل حدوث الكرم الآن أو في المستقبل فقط يعني: دلالة على الحدوث أن كرم وجد فأخذه من مادة الكرم فنقول فعل على الأفضل فيه أنه لا يأتي منه زينة الفاعل لماذا؟ لأنه دالٌ على صفةٍ لازمة دالٌ على صفةٍ لازمة وهذا ينافي كونه حادثة الذي يؤتى منه على صيغة فاعل تقول إذا ... بكرم بأن الكرم قد حدث أو سيحدث غدًا فيصح أن تقول أن تقول زيدٌ كارمٌ ... غدًا فجئت بكارم صيغة الفاعل من كرم وشرف فهو شارف وحسن فهو حاسن إذا أردت أنه سيتصف بوصفٍ أو يكون بمعملٍ وهو حسنٌ في المستقبل حَسُنَ فهو حاسن إذًا تأتي به على جهة فاعل في جميع الأبواب نقول: يأت على جهة فاعل إذا قصد الحدوث .... مالك:
وفاعل صالح بالكل إن قصد الحدوث ** نحو غدًا ذا جادلٌ جدلا
جادل هذا من جَدِلَ من باب فَعِلَ وفعل لازم إذا فرحا هذا لا يأتي منه كما سيفعل كما ذكره الناظم هنا لا يأتي منه على جهة فاعل لكن لما قصد أن هذا الحدث يقع وسيحدث بعد أن لم يكن صح مجيئه على زينة فاعل ولذلك قيده قال:
نحو غدًا ذا جادلٌ جدلا
جادلٌ الأصل لا يأتي على زينة فاعل لأنه من باب فَعِلَ فكل ما كان من باب فَعِلَ أو فَعَلَ بنوعيه المتعدي واللازم، أو فَعُلَ بنوعيه وقصد به الحدوث أن الحدث وقع بعد أن لم يقع غدًا نقول صح مجيئه على زينة فاعل.
وفاعلٌ صالحٌ للكل إن قصد الحدوث ** نحو غدًا ذا جادلٌ جدلا

وهذا يرجحه الخبال في ((حاشيته على الأشموني)) والخضري وصاحب ((النحو الوافي)) أنه الأصح مجيء اسم الفاعل على زينة الفاعل مطلقًا بدون تفصيل وكل ما يذكر من أفعل وفعلان وَفَعِلْ فهو صفةٌ مشبهة إذًا فاعل نقول اسم فاعل من خرج فهو خارج لأنه على زينة فعل وهو لازمٌ تقول أيضًا نَصَرَ وهو فعل متعدي فهو نَاصِرْ فعل وهو متعدي ولازم علم فهو عالم هذا متعدي وفرح فهو فارح وفأل ... فهو كاره جميع الأبواب تأتي به على زينة فاعل بشرط أن يكون المقصود من الحدث أنه غير دائم

احترازًا من الصفة المشبهة يزيد بعضهم أن المشترط أن يكون فعل الذي يجاء باسم الفاعل منه أن يكون ثلاثيًا متصرفًا فنعم وبئس وأتى وليس هذه لا يصح أن يؤتى منها باسم فاعل لماذا؟ لأن ليس لها مصدر وفعل مضارع ولا فعل أمر ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول لأنها جامدة وما كان جامدًا فهو لازمٌ للفعل الماضي ليس لا يتصرف لا يأتي منه مصدر ولا يأتي منه فعل مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول كذلك أتى ونعمة وبئس فهذه كلها نقول: أفعالٌ جامدة لا يصح أن يؤتى باسم الفاعل منها إذًا لا بد من تحققِ شرطي للإتيان باسم الفاعل على جهة فاعل، أولاً: أن يكون الفعل ثلاثيًا متصرفًا، احترازًا من الثلاثي الجامد فإنه لا اسم فاعل له كما أنه لا مصدر له. ثانيًا: أن يكون المصدر الذي دل عليه الفعل غير دائمٍ غير مستمر، احترازًا من الصفة المشبهة، إذًا أريد الدلالة على الثبوت على واللزوم يعني أن هذه الذات اتصفت بحدثٍ دائم فلا بد من تغيير صيغة فاعل إما أن تغير لفظًا يعني: لا يؤتى بالمصدر لا يؤتى بالاشتقاق على جهة فاعل وإنما يؤتى به على زينة أفعل وفعلان وفعيل، إلى آخره من ما هو صيغةٌ للصفة المشبهة، أو يقيد بقرينة لفظية أو معنوية لأنه قد يكون على زينة فاعل وهو صفةٌ مشبهة لكن لا بد من قرينة وإذا أطلق هكذا من دون قرينة لا بد من حمله على اسم فاعل بمعنى أنه دالٌ على الحدوث وإذا استعمل في غير ذلك كما قيل {فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ} [الحاقة: 21] أي: مرضية فهو مجاز نعتبره مجازًا، القرينة اللفظية قيل: إما أن يكون بإضافته إلى فاعله إذا قصد أن فاعل دالاً على حدثٍ لازمٍ نقول هذه الدلالة لا يدل عليها في الأصل باسم الفاعل وإنما يدل عليها بوزنٍ يدل على الصفةٍ المشبهة التي هي دلالة الثبوت واللزوم إذًا لا بد من قرينة لفظية اسم الفاعل إذا كان دالاً على الحدوث لا يجوز إضافته إلى فاعله فإذا أضيف إلى فاعله دل على أنه ليس اسم فاعل وإنما هو صفةٌ مشبهة لذلك مثل ابن مالك رحمه الله:

كطاهر القلب

طاهر على وزن فاعل إما من طَهَرَ أو طَهُرَ

من لازمٍ لحاضر ** كطاهرِ القلب

إذًا أضيف طاهر إلى القلب إلى فاعله نقول إضافة تسمي فاعل ما كان على زينة فاعل لا نقول اسم الفاعل ما كان على زينة فاعل إذا أضيف إلى فاعله خرج من دلالته على الحدوث إلى دلالته على اللزوم فهو صفةٌ مشبهة فتقول طاهر القلب هذا ليس باسم فاعل بل هو صفةٌ مشبهة راجح العقل راجحٌ عقله هذا الأصل فأضفته قلت راجح

العقل زيدٌ راجح العقل حاضر البديهة الأصل حاضرةٌ بديهته إذا أضيف ما كان على زينة الفاعل إلى فاعل خرج من دلالته على الحدوث فصارت صفةً مشبهة ولا يصح أن نقول إنه اسم فاعل هذا متى؟ إذا أردنا الدلالة على أن الحدث الذي دل عليه ما كان على زينة افاعل أن الحدث ثابتٌ ولازم نقول هذا المعنى ليس يدل عليه زينة فاعل لأن الأصل في زينة فاعل أن يدل على الحدوث إذًا لا بد من قرينة لفظية ومن القرائن اللفظية إضافته إلى فاعله. القرنية الثانية: أن يكون دالاً لمادته إذا قيل خالد هذا على زنية فاعل ما تفهمون خالد دائم مستمرٌ مستديم نقول هذه ليست أسماء فاعلين، وإنما هي صفاتٌ مشبهة لأن الشرط اشتقاق اسم الفاعل أن يكون المصدر غير دائم أليس كذلك ... لا بد من شرطتين، لا بد من شرطين أن يكون الفعل المشتق منه أو المأخوذ منه ثلاثية مصرفة. أن يكون المصدر غير دائمٍ وغير مستمر أو شبهة دائم والمستمر فخالد ودائم ... على جهة فاعل تقول هذه ليست بأسماء فاعلين وإنما هي صفاتٌ مشبهةٌ بالفاعل. هذه القاعدة العامة عند بعض النحاة والصرفيين، أما على ماذا وعليه بعضهم من أن ما كان على زينة فَعَلَ وَأَفْعَل وَفَعْلاَن قد يكون اسم فاعل فله تفصيل فله تفصيله الذي د .. عليه الناظم هنا، قال: (كَفَاعِلٍ جِيءْ بِاسْمِ فَاعِلٍ). (كَفَاعِلٍ) يعني: مثل الكاف إما أن تكون بمعنى مثل فهي اسمية أو تكون حرف تشبيه فتكون متعلقة بمحذوف وعلى كلٍ من القولين سواء كانت اسمية أم حرف تشبيه متعلق بمحذوف فهي حالٌ من قوله: (بِاسْمِ فَاعِلٍ) مقدمٌ الأصل جيء باسم فاعل مثل فاعلٌ، حالٌ باسم فاعل حال كونه فاعلاً كفاعلٍ إذًا (كَفَاعِلٍ) نقول: الكاف هذه يحتمل أنا اسمية بمعنى مثل، أو أنها حرف تشبيه وهي متعلقة بمحذوف وسواءٌ كانت اسمية أو حرف تشبيه فهي حالٌ متقدمةٌ على صاحبه، (كَفَاعِلٍ) يعني: على زون فاعل ما كان على هذه الصيغة ما كان على هذا الوزن ما كان على هذه الصيغة على هذه البنية فاعل يعني بفتح الفاء ثم المد ثم العين مكسورة فَاعِل، (جِيءْ) يعني: ايتي أو ... (بِاسْمِ فَاعِلٍ) إذا أردت الاسم الفاعل من الثلاثي المجرد لأنه سبق أن ذكر اسم الفاعل من الثلاثي المزيد وما بعده وما فوقه كيف نأتي به؟

.

واحد يتكلم

كيف نأتي باسم الفاعل من غير ثلاثي؟

نعم

وكسر ما قبل آخره بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره تقول: أَكْرَمَ فَهُوَ مُكْرِمٌ لأنه تقول مكرم فهو مكرم تبدل حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل أخره دَحْرَجَ فهو مُدَحْرِجٌ اِسْتَخْرَجَ فهو مُسْتَخْرِجٌ، الكلام سبق في ما زاد على الثلاثي، والكلام هنا في ما كان من الثلاثي المجرد (كَفَاعِلٍ جِيءْ بِاسْمِ فَاعِلٍ) هذه القاعدة العامة أنك تأتي باسم الفاعل من الثلاثي المجرد كوزن فاعل لكن هل هو على إطلاقه؟ قال: لا. (كَمَا ** يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ أَوْ مِنْ عَزَمَا) (كَمَا) يعني: وذلك فسر لك بما يؤتى على زينة فاعل فقال: (كَمَا) الكاف حرف تشبيه وما اسم موصول بمعنى الذي يصدق على اسم الفاعل يعني: كاسم الفاعل الذي (يُجَاءُ) به (مِنْ عَلِمَ) من باب علم يعني: من باب فَعِلَ (أَوْ مِنْ عَزَمَا) يعني: من باب فَعَلَ بفتح العين (كَمَا) يعني: وذلك كفاعلٍ جيء باسم فاعلٍ كما يعني كاسم الفاعل الذي (يُجَاءُ) به (يُجَاءُ) هذا فعل مضارع مغير الصيغة وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره ويعود على ... والأصل هنا يقال على الحذف والإطالة الأصل يجاء به فحذف الباء وانتقل الضمير إلى الفعل واستتر (يُجَاءُ مِنْ) باب (عَلِمَ) بشرط أن يكون متعديا أو (عَزَمَا) مطلقًا عندهم عند من يفصل يقول: فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ، فَعُلَ هذا لا يأتي منه فاعل فَعَلَ إما أن يكون متعديًا أو لازمًا فاعل، فَعَلَ إما أن يكون متعديًا أو لازمًا بنوعيه يأتي اسم الفاعل منه على زينة فاعل إذًا فَعَلَ مطلقًا سواءٌ كان متعديًا أو لازمًا اسم الفاعل يأتي منه على زينة فاعل نَصَرَ هذا متعدي أو لازم؟ متعدي إذًا تقول نَصَرَ يَنْصُرُ فهو نَاصِرٌ على زينة فاعل لما جئت باسم فاعل على زينة فاعل من نصر؟ لأنه على زينة فعل وهو متعدي خَرَجَ يَخْرُجُ فهو خَارِجٌ، خرج هذا متعدي أو لازم؟

لازم لما جئت باسم الفاعل من خرج على زينة خارج تقول لأنه على زينة فعل وفعل اسم الفاعل منه مطلقًا سواءً كان متعديًا أو لازمًا يأتي على زينة فاعل واضح؟، فَعِلَ إما أن يكون متعديًا أو لازمًا ما كان متعديًا أيضًا كَفَعَلَ يأتي منه اسم فاعل على زينة فاعل عَلِمَ يَعْلَمُ هذا متعدي علمه فتقول اسم الفاعل منه على زينة فاعل يعني: عالم رَكِبَ فهو رَاكِبٌ جَهِلَ فهو جَاهِلٌ حَفِظَ فهو حَافِظٌ، إذًا ما كان من باب فَعِلَ بكسر العين وهو متعدي اسم فاعلٍ منه كفعل وهذه ثلاثة أبواب، فَعَلَ متعدي، فَعَلَ لازم، فَعِلَ متعدي يأتي اسم فاعل منها على زينة فاعل إذا جاء اسم الفاعل على غير هذه الزينة فهو شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه هنا قال: (كَفَاعِلٍ جِيءْ بِاسْمِ فَاعِلٍ كَمَا ** يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ) (عَلِمَ) هذا رمز إلى فعل المتعدي احترازًا من فعل اللازم سيأتي بيانه أو من (أَوْ مِنْ

عَزَمَا) يعني: من باب عَزَمَ فَعَلَ مطلقًا سواء كان متعديًا أو لازمًا عزم على فعل الشيء إذا عقد ضميره عليه

(وَمَاضٍ إنْ بِضَمّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ ** كَضَخْمٍ أوْ ظَرِيْفٍ إلاَّ مَا نَدَرْ)

انتقل إلى باب فَعُلَ والأولى أن يقدم باب فَعِلَ، فَعِلَ فعل المتعدي # بقوله من علم بقي فعل اللازم له ثلاثة أوزان فعل أفعل فعلان هذه القياس # ال فعل والأفعل والفعلان الفعل نحو فرح فهو فرحٌ نظر فهو نظرٌ اشر فهو أشرٌ. أشرٌ نقول في الفاعل من فعل ذلك هل يأتي على زنة فاعل نقول لا. لا يأتي منه على فاعل فإذا أجتمع فيه ما كان من باب فعل وهو لازم على زنة فاعل فهو شاذ يحكم ولا يقاس عليه أمن فهو آمن هذا شاذ عندهم وعلى القول الأول نقول قياس وفاعل # للخلد إذًا أمن فهو آمن سلم فهو سالم # جزع فهو جازع عقرت المرأة فهي عاقر هذه كلها شواهد على هذا القول لما لأن فاعل لا يأتي من فعل زانه # من فعل المتعدي # من باب فعل اللازم نحكم عليه بأنه شاذ والأفعل نحو جهر فهو أجهر وحمر فهو أحمر والفعلان أو الفعلان بلسان # كعطش فهو عطشان وغضب فهو غضبان فهذه نقول هو قياس باب فعل على هذا القول إن يأتي على زنة الفاعل والأفعل والفعلان باب فعُل بضم العين له وزنان مشهوران يعني: هو كثير الذي يأتي عليه فعل كالضخم وفعيل كما مثل هناك ضخم أو ظريف (وَمَاضٍ إنْ بِضَمّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ) (وَمَاضٍ) يعني وفعلٌ ماضي ماضٍ هذا ماذا إعرابه؟ ماضٍ يا نحاة البصرة ماضٍ نعم مبتدأ أكمل # مقدرة ماضٍ أصلها ماضيٌ لأنه موقوف والموقوم # محل بأل وجب قول الحذف وجب التنوين نون المنكر موقوفًا في رفعه وجره خصص تقول هذا مشتري مخادعٌ ماضٍ هذا موقوف مثل مشتري.

مشتري لا مشتريٌ ماضٍ أصلها ماضي دون التقاء ساكنان الياء وتنوين محذفت ماضٍ على وزن فاعل إعرابه نقول مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه ضمة مقدرةٌ غلى الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين هذا من جهة الإعراب اللفظي أما من جهة حل المعنى لا بد من جعله صفة لموصوف محذوف وهو # لا بين الإعراب وبين حل # ترتيب لا بد من التقديرات لا يلزم أنك تعربها لا إذا قيل ماضٍ ماذا ماضٍ هذا؟ لا بد وفعلٌ ماضيٍ يعني: هو صفى لموقوف محذوف هذا في المعنى أما في الإعراب تقول هو مبتدأ إذًا

(وَمَاضٍ) يعني: وفعلٌ ماضي مبتدأ خبره الجملة التي تليها شرطية (إنْ بِضَمِّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ)، (بِضَمِّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ) إن استقر بضم عين يعني: إن ثبت حال كونه عنه بضم استقر بضم عين بضم جار ومجرور متعلق بقوله: (اسْتَقَرْ) من باب إضافة المدر لمفعوله يعني: إن ضمت عينه في الماضي ما اسم فاعله الجواب كضخمٍ يعني: فهو ضخمٍ مثل ضخمٍ أو الكاف تشبيه فتكون متعلقة بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف يعني: فهو كضخم إن استقر هذا سي# أين جواب الجملة الاسمية أين هي فهو كضخمٍ أين فهو نقول مقدر ضخمٍ كضخم الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدئٍ محذوف مع رابطه ما هو رابط الفا لما لأن الجملة اسمية والجملة الاسمية ليست صالحة لأن تقع جواب شرطٍ فلا بد من اقتران هذه الفاء إذًا فهو # يعني: يأتي اسم الفاعل على جهة فعلٍ ضخم فهو ضخمٌ بإسكان العين هذا المشهور أو الوزن الثاني وريث كفعيل ضخم فعل ووريث هذا فعيل ظرف فهو ظريف وشرف فهو شريف وكرم فهو كريم وقصر فهو قصير وعظم فهو عظيم إذًا عظم فعل يأتي # على زنة فعيل يأتي على هذا الوزنين زاد بعضهم أفعل وفعل لكنه قليل كما أوصى ابن مالك على ذلك أفعل # وفعل كبطل فهو بطلٌ بطل هذا قليل على وزن فعل خطب فهو أخضب على وزن أفعل هذا قليل لكن الكثير الشائع المطرد فعلٌ وفعيل (إلاَّ مَانَدَرْ) هذا استثناء يعني: ما جاء على غير ضخمٍ وضريح على غير فعل وفعيل مما مضيه على زنة فعل نقول هذا لا # يعني: يحفظ ولا يقاس عليه وهو أفعل وفعل وزنان أفعل وفعل إذًا يدخل تحت قوله: (إلاَّ مَانَدَرْ) إلا ماضٍ مضموم العين نذر اسم فعيله على غير فعلٍ وفعِلٍ وهو فعلٌ كبطل بطل فهو بطلٌ وأفعل كفضل فهو أفضل هذا نادر ثم انتقل إلى بيان فعِل (**45** – وَإِنْ بِكَسْرٍ لاَزِمًا جَا كَالفَعِلْ ** وَالأَفْعَلِ الفَعْلاَنِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ)، (وَإِنْ بِكَسْرٍ) يعني: وإن كان الماضي وإن كان الفعل الماضي متلبس بكسرٍ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكان المحذوفة مع اسمها (وَإِنْ بِكَسْرٍ) يعني: وإن كان الماضي متلبس بكسرٍ حال كونه لازمًا لأنه سبق أن بين علم وهو بكسر العين وهو متعدي بقي ماذا؟ بقي اللازم إذًا وَإِنْ بِكَسْرٍ) يعني: وإن كان الماضي متلبس بكسرٍ بالعين حال كون الماضي لازمًا ما حكمه حكم اسم فاعله قال: (جَا كَالفَعِلْ) حال كونه كالفعل (وَالأَفْعَلِ الفَعْلاَنِ) يأتي على ثلاثة أوزان فعل كفرح فهو فرحٌ وجمل فهو جميلٌ، جميلٌ هذا نقول اسم فعل من أي شيء من باب فعل اللازم فرح فهو فرحٌ.

فرحٌ هذا اسم فاعل من أي باب نقول من باب فعل اللازم (وَالأَفْعَلِ) كما ذكرن جهر فهو أجهر وحمر فهو أحمر وجدل فهو أجدل (الفَعْلاَنِ) يعني: ما كان اسم فاعله عل

وزن فعلان # وعطش فهو عطشان وغضب فهو غضبان. غضبان هذا نقول اسم فاعل (وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ)، (وَاحْفَظْ) يعني: يا أيها الصرفي (مَا) يعني: أبنية اسم فاعل لثلاثي المجرد (نُقِلْ) عن العرب غير ما ذكر فكل ما لم يذكر من أبنية اسم الفاعل التي لم ينظمها فهي منقولة لذلك بعضهم يعد ما للصفة المشبهة أكثر من سبعين # والأكثر فيها أنه تبعية يعني: تحفظ ولا يقاس عليها إذًا (وَإِنْ بِكَسْرٍ لاَزِمًا جَا كَالفَعِلْ ** وَالأَفْعَلِ الفَعْلاَنِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ)، (وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ)، (مَا نُقِلْ) كما ذكرنا في السابق سلم فهو سالمٌ هذا الشاهد لماذا؟ لأن فاعل لم يأتي من فعل اللازم كذلك فعيل بخل فهو بخيل نقول بخل فهو بخيل: بخيل لا يكون من أسماء الفاعلين لما كان ماضيه فعل لازمًا وإنما هي ثلاثة فعل وأفعل وفعلان فإذا جاء من فعِل اللازم على وزن فعيل نقول هذا يحفظ ويقاس عليه فعلى القول الأول نقول جميع هذه الأوزان التي ذكرها الناظم ضخم وظريفٍ وفعل وأفعل وفعلان هذه صفة مشبهة هذا الأصل فيها فإذا أريد بها دلالة على الحدوث انتقل من الصفة المشبهة إلى معنى اسم الفاعل وإلى الأصل فيها أنها صفاةٌ مشبهة باسم فاعل ثم انتقل إلى بيان اسم المفعول فقال: (46 – بِوَزْنِ مَفْعُوْلٍ كَذَا فَعِيْلُ ** جَا اسْمُ مَفْعُوْلٍ كَذَا قَتِيْلُ) هذا اسم المفعول من الثلاثي المجرد ما كان على زنة فاعل نقول إنما أن يكون المأخوذ منه صحيحًا أو معتلاً هذا لا بد من بيانه إما أن يكون صحيحًا أو معتلاً كتب يكتب فهو كاتب خرج يخرج فهو خارج وصحيح كما سبق أن يكون سالمًا أو مهموزًا أم # في جميع هذه الأحوال الثلاث لا تغير لزنة فاعل كتب فهو كاتب سأل فهو سائل أخذ فهو آخذ قرأ فهو قارئ شد فهو شادٌ قص فهو قاصٌ على وزن فاعل ليس عندنا تغير إذًا ثلاثة أنواع من الصحين السالم كتب فهو كاتب والمهموز أكل فهو آكل وقرأ فهو قارئ وسأل فهو سائل لا تغير كذلك المضعف شد فهو شادٌ مد فهو مادٌ وقص فهو قاصٌ على الأصل ليس عندنا تغير المعتل إما أن يكون مثالاً على الأشهر وسيئتنا المفروق والمفروق من العين إما أن يكون مثالاً أو أجوف أو ناقص إن كان مثالاً فصحيح وجب فهو واجبٌ وصل فهو واصلٌ وشم فهو واشم إذًا ليس عندنا تغير فهو كالصحيح إن كان أجوف نقول إذا اعتلت عينه في ماضيه وجب قلبها همزة في اسم الفاعل قال، صام، با ع. قال، با ع. قال أصله قول وفرقنا بين المعتل والمعتل المعتل ما كانت عينه حرف علة مثل عور.

عور هذا معتل وأيضًا # نقول هذا معتل لما لكون عينه حرف من حروف العلة قال قول نقول هذا معل لما لكونه الواو قد قلبت عين فإذا حصل القلب نقول هذا معل

وإذا لم يحصل نقول هذا معتل فرق بينهما إن اعتلت عينه في ماضيه قال نقول في اسم فاعله قاول على وزن فاعل وجب قلب عينه همزة فتقول قائل قام يقوم تقول قاوم هذا أصل علة وزن فاعل نظرنا إلى # وقاوم فإذا بهذه العين فاعل هذه عين وقال وصام قال وصام لم تصح العين يعني: لم تسلم من القلب # حرف علة لو قلت # إذًا قلبت ماضي وجب قلبها همزة في اسم الفاعل فتقول قائم وصائم ونائم وجب قلبها همزة إذا لم تقلب في الأصل هذا مما يفرق به بين المعتل والمعتل علم نقول فهو عاين تبقي الياء كما هي ولا يجوز قلبها همزة لما لأنها صحت في الماضي وسيئتنا # صحة الماضي وعور فهو عاورٌ تصح في اسم الفاعل كما صحت في الماضي لأنه لو قرنت في الماضي # عور فهو عاورٌ وعون فهو عاون إذًا ثبت لغيره ومن شروط الصحة قلب الواو أو الياء ألفًا أن لا يوقع إلا فيه فإن أوقع في اللبس أمتنع قلب الواو أو الياء ألفًا ولو وجدة العلة عور وجدت العلة احتبست الواو وانفتح ما قبلها لكن لم تقلب ألفًا مثل ما يل في قولة قلبن ألفًا لأنه # أما عور فيلتبس عور وعاور # # هذا يلتبس المعنى إذًا إذا صحت يعني: لم تطلب إذا صحت في الماضي وجب أن تصح في اسم فعل وإذا قلبت في الماضي وجب قلبها همزة في اسم الفاعل هذا إذا كان أجوف إن كان ناقصًا فحينئذٍ نقول نحذف لامه إذا كان نافرة كما قيل في ماضٍ ماضي ما وزنه فاعل إذًا أصله فاعل أين اللام حذفت وجوبًا للتخلص من التقاء الساكنين تقول باعل قاضٍ مشترٍ، مشترٍ ما وزنه مفتعل واضح هذا ثم قال: (بِوَزْنِ مَفْعُوْلٍ كَذَا فَعِيْلُ ** جَا اسْمُ مَفْعُوْلٍ كَذَا قَتِيْلُ) اسم مفعول ما دل أو اسم مشتق دل على ذاتٍ مبهمةٍ وحدثٍ معين أوقع على الفاعل لمن قام عليه الفعل يعني لمن أوقع عليه الفعل لأن ضارب ومضروب كل منهما يدل على ذات وحدث إلا أن الحدث في ضارب وجد منه وقام به والحدث في مضروب أوقع عليه # الحدوث لا على جهة الثبوت # كم سبق أنه تبدل حرف المضارعة # من الثلاثي يأتي على جهة مفعول مطلقًا # من فعل أو فعِل لكن الأكثر أنه إذا كان الفعل لازمًا لا يأتي منه اسم المفعول إلا بصلةٍ إما حرف جر أو ظرف إذا قيل غضب زيدٌ هذا فعلٌ لازم غير متعدد والأصل في اسم المفعول أنه أوقع عليه حدث إذًا لا بد أن يكون متعديًا نقول إذا أخذ من فعل لازم سواء من فعل أو فعل لا بد من صلةٍ هذه الصلة إما أن تكون جارة ومجرورًا أو ظرفًا تقول زيد مغضوبٌ عليه مغضوبٌ غضب زيد يعني: إذا أوقع عليه الغضب تقول مغضوب عليه والضمير هذا يلتزم اسم المفعول # إذا أخبر به عن المثنى أو الجمع وإنما يحصل التغير لهذا الضمير تقول زيد مغضوبٌ عليه والزيدان مغضوبٌ عليهما هل سنية مغضوب # مغضوبان نقول مغضوب عليهما هندٌ مغضوب عليها الزيدون مغضوبٌ عليهم مغضوبٌ عليهم إذًا نقول ما كان أصله متعديًا فلا يحتاج

إلى صلة لماذا لأن فعل المتعدي له محلٌ يقع عليه اشتق من هذه # وقع عليها الحدث اسم مفعول إن كان لازمًا لا بد من صلةٍ وهذه الصلة هي التي

توافق المخبر عنه باسم المفعول يعني: إذا أخبر باسم المفعول عن مثنى فأل# مثنى اسم المفعول وإنما يثنى الضمير العائد على السابق (بِوَزْنِ مَفْعُوْلٍ)، (بِوَزْنِ مَفْعُوْلٍ) يعني: بون لفظ مفعولٍ بوزن هذا جار ومجرور متعلق محذوف حالٌ من قوله: # مفعولٍ بوزن مفعول جسم # جاء على التخفيف (جَا اسْمُ مَفْعُوْلٍ) جاء اسم مفعولٍ بوزن مفعولٍ على وزن وصيغة مفعول فقصد فهو مقصود وعلم فهو معلوم وفتح فهو مفتوح ونصب فهو منصوب إذًا يأتي ب على زنة المفعول (بِوَزْنِ مَفْعُوْلٍ كَذَا فَعِيْلُ) لكن فعيل هذا عند الأكثر أنه سماع يعني: قد يزين ما كان على زنة فعيل لكنه سماعي زنت فعيل المراد به اسم المفعول لأن فعيل كما سبق أنه اسم فاعل ظريف هنا جاء فعيل # في كثرة أمثلة المبالغة قل هذا مشترك لكن قد يراد بفعيل وهذا يعرف بالسياق # لكنه نقلاً وناب نقلاً عنه ذو فعيلٍ نقلاً يعني: سماعي إذا عذر لأنه منقول أو محفوظ فاعلم أنه سماعي يعني: يحفظ ولا يقاس عليه زيدٌ جريحٌ فعيل يعني: مجروح نحو فاتٍ كحيلٍ يعني: مكحولة أيضًا تقول قتيل زيد قتيل بمعنى مقتول إذًا عبر عن اسم المفعول بوزن فعيل لكنه # ما استخدمته العرب أو استعملته على زنت فعيل # اسم المفعول تقول يأتي اسم المفعول نقول يأتي اسم المفعول وما عدا ذلك فلا يقاس عليه (بِوَزْنِ مَفْعُوْلٍ كَذَا فَعِيْلُ) يعني: مثل اسم مفعولٍ فعيلوا للدلالة على اسم المفعول (كَذَا) هذا خبر مقدم جار ومجرور متعلق # هذا خبر مقدم مقدم # مبتدأٌ مؤخر (جَا اسْمُ مَفْعُوْلٍ) يعني: من الثلاثي المزود مطلقًا (كَذَا قَتِيْلُ) يعني: مثل ما سبق مثل فعيل ما جاء على وزنه هذا تمثيل لفعيل مثل له بالقتيل يعني: بمعنى مقتول (مَفْعُوْلٍ) أيضًا يأتي من الصحيح يعني: بمعنى مقتول (مَفْعُوْلٍ) أيضًا يأتي من الصحيح ومن المعتل من الصحيح لا تبديل ولا تغير زيدٌ مقتول زيدٌ الأمر معلون وذك منصوب وذاك مخروج أيضًا مخروج وتقول مفتوح إذًا هذه لا تبديل ولا تغير سواء كان الصحيح مهموزًا أو مضاعفًا أو سالمًا مكتوب مأخوذ مأكول مسئول مأمور هذه لا تزيد ولا تغيب مع أنها صحيح مهموز تقول مقهور مأخوذ لما كانت فائه همزتًا فعل مسئول لما كانت عينه همزٌ # لا لما كانت لامه همزةً كذلك المشدد هل هو مضاعف تقول هذا مشدودٌ ماذا حصل؟ انفك الإدغام لما انفك الإدغام دخل # امتنع الإدغام هنا مشدودٌ ممدودٌ م# فك الإدغام لأن الواو هذه الزائدة وقعت بين الحرفين المدغمين فوجب فك الإدغام المعتل إما أن يكون مثالاً أو

أوف أو ناقص ما كان مثالاً كا الصحيح لا تبديل ولا تغير موعوب موصول ممدود إلى آخره لا تبديل ولا تغير ما كان أجوف أو ناقص هو الذي يقع فيه التبديل والتغير قال: # مقول كتب مكتوب هل مقول.

مقول اسم مفعول ومكتوب اسم مفعول هل مقول مثل مكتوب كم حرف مقول أربعة ومكتوب خمسة أيضًا مكتوب الواو هذه زائدة لأنها واو مفعول زائدة قطعًا ومقول من قال قول إذًا عندنا واوٌ أصلية وعندنا # كلمة وعندنا واو زائدة # إذًا لا بد من واوين ونحن لا ننطق بواوين وإنما ننطق بواوٍ واحدة أين الواو الثانية؟ أسقطت هل # أم الثانية فيه خلاف الجمهور على أن الزائد هي التي أسقطت هذا مذب الخليل وسيبويه ونسب إلى الجمهور والأخفش على أن الواو التي عين الكلمة هي التي أسقطت كيف أسقطت أصلها مقولٌ على وزن مفعولٌ يعني: أجتمع عندنا واوان الواو الأولى هي عين الكلمة والواو الثانية هي واو مفعول وقبل عين الكلمة مفعل إذًا الواو مضمومة التي عين الكلمة ثم واو زائدة إذًا عندنا واوان الأولى مضمومة والثانية ساكنة فإذا اجتمع عندنا واوان مع ضم أحدهما نقول أجتمع عندنا ثلاث واوات هذا الأصل فأريد إسقاط أحد الواوين فقيل نقلت حركة الواو إلى ما قبلها مفعول # مقول أليس كذلك نقلت حصل إعلان بالنقل الضمة من الواو إلى ما قبلها إلى الفاء فالتقاء ساكنان فحذفت إحدى الواوين سواء كانت الأولى أو الثانية فقال نقول أو فصار مقول وزنه على إسقاط الحرف الثاني ما وزنه؟ مفعل وإذا أسقط الواو الأولى؟ مقول إذا أسقط العين صار مقول إذًا حصل تبديل وتغير إذا كان من با ع أجوف والألف هذه منقلبة عن ياء نقول نبيع على وزن نبيع هذا اسم المفعول # ونحن نقول مفعول نقول أصله مبيع ماذا حصل؟ أسقطت الواو تخفيفًا على قول الجمهور فطار مبيع استقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها # ثم ياء ساكنة القاعدة أنه إذا سكنت الياء وضم ما قبلها قلبت الياء واوًا هذه قاعدة راح يكون عندنا أو يصير معنا مبوع فإذا قيل مبوع التبست ذوات الياء بذوات الواو لأن الأصل كلمة معنى يائية وليست واوية فرار من هذا الم# قالوا إذًا لا بد من قلب الضمة كسرة فصار نبيع إذًا نبيع على قول الجمهور مذهب سيبويه والخليل أن أصله مبيع أصله مبيوع مفعول حذفت الواو تخفيفًا ثم صار مبيع استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها سكنت الياء وضم ما قبلها القاعدة أسه إذا سكنت الياء وضم ما قبله قلبت الياء واوًا سنقع في ليس وهو أن أصل الكلمة واوية أو يائية؟ يائية وإذا قيل # التبس إذًا فرارًا من هذا اللبس لا بد من قلب الضمة

كسرة فصار مبيع لتصح عندنا الياء هذا شبه إذا كان أجود إذا كان ناقصًا فإما أن يكن واويًا أو يائيًا واويًا يعني: له واو هنا لا إبدال ولا تغير لكن تدغم الواو في الواو # مغزوٌ مغزُ ثم واو # فيها مفعول مغزوٌ لا بد من إدغام الواو الأولى في الثاني مدعوٌّ مغزوٌّ هذا اسم مفعول الواو التي ياء الذائدة هي الأولى الساكنة والثانية هي لام الكلمة دعا يدعوا ندعوا ثم واوٌ ثانية وجب أدغمت الواو في الواو إذًا ليس عندنا إبدال ولا تغير إذا كان إذا كانت لامه ياءً هنا أيضًا يحصل عندنا أو يحصل التغير رضي يرضى تقول في اسم مفعول منهم مفعول مفعولٌ مرضُيٌ مفعولٌ مرضويٌ ميم متحركة مفتوحة ثم راءٌ ساكنة ثم ضاد مضمومة ثم واو ساكنة ثم ياء متحركة لأنه لام الكلمة مرضويٌ أجتمع عندنا واوٌ وياء وسبقت إحداهما بالسكون

فوجب قلب الواو ياء فأدغمت الياء في الياء. الياء لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون # وهنا مضموم لا يمكن النطق به فوجب قلب الضمة كسرة لتناسب # مرضيٌ إذًا مرضيٌ هذا اسم مفعول أصلها مرضويٌ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بسكون فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء لا ينافي ما قبل # إلا أن يكون # فوجب قلب الضمة كسرةً بخلاف الياء فقيل مرضيٌ إذًا (بِوَزْنِ مَفْعُوْلٍ) من الثلاثي جيم مفعولٍ من الثلاثي المجرد بوزن مفعول على صيغة مفعول (كَذَا فَعِيْلُ) مثل قتيل وهذا سماعي (لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ أَوْ فَعُوْلُ ** فَعِلٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعِيْلُ) إذا أريد الدلالة على أن الذات قد اتصفت بحدثٍ وكثر إزالة هذا الحدث منها وجب تغير الصيغة إلى صيغة خاصة يقولون ضرب وضارب محتملٌ للقلة والكثرة إذا قيل ضرب زيد عمرًا كم ضربه قليل أو كثير يكتمل إذًا لا يدل علة القلة والكثرة يحتمل أن يكون مراد الكثرة ويحتمل أن يون مراد به القلة ضاربٌ يحتمل أنه قليل ويحتمل أنه كثير إذًا ضرب وضارب لا يتقيد بدلالته على كثرة أو قلة بل الصيغة محتمل لهما فإذا أريد تنقيص إذًا دلالة ضرب على الكثرة هل تدل أو لا؟ إذا قيل تحتمل معناها أنها تدل عليه إذًا ضرب فعل ماضي يدل على الكثرة لكن لا نصًا وإنما احتمالاً ويدل على القلة أيضًا لكن لا نفقه وإنما احتمالاً ضاربٌ اسم فاعل يدل على الكثرة لكن احتمالاً لا نصًا ضاربٌ يدل على القلة # الصيغة مطلقة هكذا تعنى الصيغة فعل ضرب وضارب مطلقةٌ بحيث دلالته على القلة والكثرة يعني: يحتمل أنها تدل على الكثرة ويحتمل أنها تدل على القلة فإذا أريد التنقيص على الكثرة لا بد من تغير الصيغة إذًا إذا أردت الدلالة على أن الحدث قد وقع بكثرة من الفاعل فتأتي به على واحد من هذه الأوزان الخمسة (لِكَثْرَةٍ) يعني:

للدلالة على كثرةٍ مصدر كثر ضد قل (لِكَثْرَةٍ) هذا جار ومجرور متعلق محذوف جبر مقد (فَعَّالٌ) هذا مبتدأ (فَعَّالٌ) هذا الصيغة الأولى التي تدل على الكثرة إذا قيل # يعني كثير فتاح وهاب كتاب يعني كثير خروج الحدث منه كذلك (أَوْ) هذه للتنويع (فَعُوْلُ)، (فَعُوْلُ) هذه من صيغ المبالغة تدل على كثرة وقوع الحدث من صاحبه (فَعُوْلُ) مثل شكور وغفور (فَعِلٌ) بفتح الأول وكثر الثاني حذرٌ لذلك نقول زيادة المبنى تدل على زيادة النحو غالبًا من أجل هذه فقط (فَعِلٌ) حذرٌ حادث هذا اسم فاعل # وحذرٌ هذه ثلاثة أحرف أيهما أكثر معنىً؟ حذر حذرٌ هذه أكثر من جهة المعنى مع أنها أقل حروف إذًا لا بد أن نقيد القاعدة نقول زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبًا احتراز لمثل هذا إذًا (فَعِلٌ) هذا يدل على الكثرة (أَوْ مِفْعَالٌ) مدرارٌ مثقال # هذا يدل على كثرة وقوع الحدث (أَوْ فَعِيْلُ) نحو عليم وسميع وبصير يدل على الكثرة إذًا هذه خمسة أوزان ثلاثة المتفق عليها بين البصريين والكوفيين وهي فعال وفعول ومِفعال هذه يثبتها البصريين ولا يثبتون غيرها وفعلٌ وفعيلٌ هذان مخلف فيهما منهما من يجعله من صيغ المبالغة ومنهم من ينفي من هذا قد نكون قد انتهينا من هذا الباب أما من جهة إعمالها فهذا مبحثها علم النحو كذلك اسم الفاعل أن نحاور # بابين

باب الاشتقاق وباب العمل هنا نبحث عن الاشتقاق كيف يشتق اسم الفاعل من غيره وكيف يشتق اسم المفعول من غيره وكيف نأتي بأمثلة مبالغة وكيف نأتي بالصفة المشبهة أما كيفية إعمالها فهذا باب واسع وله مبحثه في فن النحو.

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* بيان كلمة (فصل) وإعرابها.
* بيان تصريف الفعل أو اللفظ الصحيح وعدده.
* سبب تقديم الماضي على المضارع.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعنه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يظل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا

شريك له وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا أما بعد:

فقال الناظم رحمه الله تعالى: (فَصْلٌ فِي تَصْرِيْفِ الصَّحِيْحِ) وماضي له كضارعٌ تصرف لأوجهه كالأمر والنهي اعرف ثلاثةٌ لغائبٍ كالغائب كذا مخاطبٌ وكال مخاطب ومتكلمٌ له # في غير أمرٍ ثم نهيٌ علم لعشرةٍ تصرف اسم الفاعل فعلةٍ فاعلين فاعل وفاعلين فعلن فعال وفاعلين فعلن فعالي وفيهما # فاعلةٌ فاعلتين فاعلا # قد نقل ثم اسم مفعولٍ # مفعولةٍ # كذلك مفعولٌ # ثم جمع # ونون توكيدٍ بالأمر والنهي صل وذك # لا تصل قال رحمه الله تعالى: (فَصْلٌ فِي تَصْرِيْفِ الصَّحِيْحِ)، (فَصْلٌ) هذا يقال فيه اسم ما يقال في # من جهة الإعراب (فَصْلٌ) مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف هذا # أو مبتدأٌ خبره محذوف (فَصْلٌ) هذا محله يرد السؤال كيف أعرب المبتدأ ولا يجوز الابتداء بالنكرة نقول صار نعرف هذه التنبيه وفي # صارت أعلامًا فهي معالم إذًا لا يرد كيف أعرب مبتدأ مع كونه نكرة نقول هو في الأصل # ثم جعل علمًا على الألفاظ المنصوصة الدالة على معاني مخصوصة إذًا فصلٌ هذا فصلٌ خبر لمبتدأ محذوف أو فصلٌ هذا محله مبتدأٌ خبره محذوف وهو جملة وال# أن يكون مفعولاً به لأنه لو كان مفعولاً يعني: أقرأ فصلا لا بد أن يقف عليه للألف وقف على المنصوب منه بالألف كمثل ما تكتبه لا يختلف فقل رؤية زيدا اقرأ فصلا لكن نقول يصح # وهي الوقوف على المنصوب بالسكون كالمرفوع والمجرور جاء زيد مررت بزد رؤية زيد كالوقوف على المنصوب بالساكن تتفق مع الجمهور في الوقوف في الساكن على أو بالسكون على المرفوع والمجرور وتسترق طبيعة على الجمهور جمهور أهل لغة العرب بأنها تقف على المنصوب بالساكن والجمهور على أنه يقفون بالألف يبدل التنوين ألفًا وقف على المنصوب منه بالألف كمثل ما تكتبه لا يختلف رأيت زيدا مررت بزيد جاء زيد وهنا فصل نقول هل يصح إن كان على لغة ربيعة # وإلا على لغة # فلا يساعد # على أنه مفعول به بفعل محذوف يعني: اقرأ فصلا (فَصْلٌ فِي تَصْرِيْفِ الصَّحِيْحِ)، (فَصْلٌ) هذا مصدر فصل يفصل فصلاً فعلٌ قياس المصدر المعدل # (فَصْلٌ) قلنا مصدر بمعنى القطع في اللغة يقال فصلت بين الشيئين إذا فرقت بينهما فصلت بين الشيئين إذا فرقت بينهما وفي الاصطلاح كما يقال في الباب الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصةٍ ألفاظ مخصوصة دالة على المعاني مخصوصةٍ هذا حد الفصل كالباقي و (فَصْلٌ) هنا مصدر يحتمل أنه فصلٌ فعلٌ مصدرٌ بمعنى اسم المفعول أو بمعنى أسم الفاعل يحتمل (فَصْلٌ) أي:

هذا الكلام فاصلٌ ما بعده عن ما قبله ليقع التنوين بين الكلمين أو هذا الكلام مفصول عن ما قبله إما أن يكون بمعنى اسم الفاعل مفصول وعلى كلٍ الكلام مقطوع عن ما قبله (فَصْلٌ فِي تَصْرِيْفِ الصَّحِيْحِ)، (فَصْلٌ فِي تَصْرِيْفِ) يعني: في بيان وإيضاح تصريف تفعيل من الصرف وهو التغير والتبديل والتنويع (الصَّحِيْحِ) في تصريف الصحيح لك أن تقدر في تصريف الفعل الصحيح ولك أن تقدر في تصريف اللفظ الصحيح في الشرح قدر اللفظ الصحيح لما؟ لأنه ذكر تصريف الفعل بأنواعه ماضي ومضارع والأمر والنهي ثم ذكر تصريف اسم الفاعل ثم ذكر تصريف اسم المفعول إذًا في تصريف اللفظ الصحيح يشمل الفعل والاسم بنوعيه اسم الفاعل

وأسم المفعول وإن قلت فصلٌ في تصرف الفعل الصحيح أيضًا لا بأس لما لأن الأصل في التصريف هو للفعل كما سبق أن الأصل في التصريف هو الفعل وأن التصريف ذكر الأسماء من جهة الفرعية الأصل أنه لا تتصرف الأسماء ثم اسم الفاعل واسم المفعول في معنى الفعل اسم الفاعل في معنى الفعل اسم الفاعل في معنى الفعل في معنى الفعل المبني للمعلوم واسم المفعول في معنى الفعل مغير الصيغة لذلك قدر ابن هشام رحمه الله أقائم الزيدان قال هذا في قوة قولك أيقوم الزيدان أقائم هذا اسم فاعل لأنه يدل على ذاتٍ وحدث والأصل في الدلالة على الحدث إنما يكون بالفعل لا بالاسم إذًا أقائم الزيدان في قوة قولك أيقوم الزيدان وأقائم أو أمضروبٌ الزيدان هذا اسم مفعول في قوة قولك أيضرب الزيدان أمضروب الزيدان أيضرب تقدر فعل مضارع مغير الصيغة لماذا؟ لأن اسم المفعول يطلب # أمضروبٌ الزيدان مضروبٌ هذا مبتدأ والزيدان هذا نائب فاعل سد مسد الخبر إذًا لا بد أن يكون العامل مما يرفع نائب الفاعل وليس عندنا إلا اسم المفعول والفعل المغير الصيغة والفعل مغير الصيغة سواء كان ماضيًا أو مضارعًا إذًا فصل في تصريف اللفظ الصحيح أو فصلٌ في تصريف الفعل الصحيح.

الصحيح هذا فعيل صفةٌ مشبهة من الصحة ضد المرض وفي الاصطلاح الصحيح عندهم ما قابل المعتل هذا هو في الأصل معتل هم ما فيه حرف علة صحيح هم خلافهم محلة ما كانت أحد أصوله حرف من حروف العلة فهو معتل ما كانت أو ما كلمت أصوله من حروف العلة فهو الصحيح وهذا يشمل السالم مو المضاعف والمهموز وظاهر العبارة هنا (فَصْلٌ فِي تَصْرِيْفِ الصَّحِيْحِ) يدخل فيه المضاعف والمهموز

لكن ذكر الشارح أن مراده بالصحيح هنا ما قابل المعتل والمضعف والمهموز إذًا لم يشمل معنى هذا الفصل تصريف المهموز ولا المضعف لأنه سيأتي في باب المعتلات لأنه عقد بابًا في هذا قال بابُ المعتلات والمضاعفِ والمهموز إذًا نقيد هنا الصحيح بكونه ما قابل المعتل والمضاعف والمهموز يرد السؤال المضعف قسمٌ من أقسام الصحيح والمهموز قسمٌ من أقسام الصحيح فكيف جعلت الصحيح هنا مقابلاً للمضاعف والمهموز والمعتل نقول لأنه سيعقد بابًا خاصًا في ذكر تصرفات أو تصريفات المعتلات والمضاعف والمهموز إذًا ما ذكره الشارح له وزنه واعتباره أن قوله الصحيح هنا ما قابل المعتل والمضاعف والمهموز لأنه عقد فصلاً للمعتلات والمضاعف والمهموز إذًا نقول هنا قدم الناظم تصريف الأفعال الصحيحة إذًا إذا سيعقد بابًا للمعتلات والمضاعف والمهموز يترتب على ذلك سؤال مما قدم تصريف الصحيح على تصريف المعتل نقول لأن الصحيح أصلٌ والمعتل ليس بأصل ما سلمت حروفه من أحرف العلة هذا أصل وما كانت أحد أصوله حرفًا من حروف العلة هذا ليس بأصل إذًا قدم تصريف الأفعال الصحيحة على المعتلات لأن الصحيح أصلٌ والمعتل ليس بأصل ما المراد هنا بتصريف الصحيح؟ نقول المراد بتصريف الأفعال لأن الصحيح هنا قلنا نقدر الفعل الصحيح أو # الصحيح لا بأس المراد به التصريف هنا تصريف الأفعال ذكرها متحولةً إلى فروعها يعني: يصنف لك الفعل الماضي كيف يكون إذا أسند إلى المفرد كيف يكون إذا أسند إلى المثنى كيف يكون إذا أسند إلى الجمع لأن الأحوال ثلاثة إما أن تكون مفردًا أو مثنى أو مجموعة لكل من هذه الأحوال الثلاثة فرق إن كان ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا أو نهيًا لكلٍ صيغة تخصه إذًا نقول المراد بتصريف الأفعال ذكرها متحولتًا إلى فروعها ما المراد التثنية والجمع والمخاطب والغيب والحروف أراد بالصحيح هنا ما كان صحيحًا في أصله لا بد من التنزيل أنه ما كان صحيحًا بأصله ليدخل نحو أسلنقا أصله سلقا ألف ثلاثي زيدت عليه الألف والنون والألف المقصورة # إذًا هو من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف هل هذا من قبيل الصحيح؟ نعم أراد هنا الصحيح ما كان صحيحًا في أصله ليشمل ما كان معتلاً بالزيادة وهذا لا يحتاج إلى تنبيه لأن الحرف المزاد كما سبق أنه لا عبرة به ولو كان حرف علة يعني: لا يحكم على الفعل بأنه صحيح أو معتل نظرًا للحرف الزائد لأن يكتب هذا فعل مضارع وهو صحيح مع كون الياء حرفًا من حروف العلة قال: (48 – وَمَاض اوْ مُضَارِعٌ تَصَرَّفَا ** لأَوْجُهٍ كَالأَمْرِ وَالنَّهِي اعْرِفَا)، (وَمَاض) الواو هذه عند النحاة أنها استئنافي وإن كان كثير يقول الواو لا تأتي للستئنا في لكنها في مثل هذه المواضع يقال استئنافي لما لأن الأصل فيها العطف أين

المعطوف عليه؟ لا بد أن تقدر إذا أردت أن تجعلها عاطفةً على أصلها وإلا فتقول الواو استئنافي والاختلاف عند النوعان استئناف بياني واستئناف نحوي ما كان واقعًا في جواب القرآن المقدر يسمى استئنافًا بيانيًا ما ليس واقعًا في جواب القرآن المقدر يسمى استئنافًا نحويًا وبعضهم يعبر بأنه الكلام الذي لم يسبقه شيء أو المقطوع عن ما قبلكم بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم. {بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفتحة: 1، 2، 3] تعرب كلمة جملت بسم الله الرحمن الرحيم ثم تقول لا محل لها من الإعراب جملة استئنافية أين نوعين الاستئناف نقول النحوي الكلام الذي لم يسبقه شيء هل سبق البسملة شيء لم يسبقه شيء {الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} {الْحَمْدُ} مبتدأ {للهِ} متعلق بمحذوف خبر والجملة لا محل لها من الإعراب جملةٌ استئنافية ما نوع الاستئناف تقول استئناف نحوي هل سبقه شيء؟ نعم سبقه شيء لا في هذه الجملة مقطوعةٌ عن ما قبلها ولذلك لم تشرك في الحكم بحرف العطف وهو الواو لو كانت مشركة في الحكم لقيل بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله أو ثم الحمد لله لا بد من حرفٍ يعطف الجملة على اللاحقة على السابقة إذا لم يقصد التشريك لا بد من إسقاط حرف العطف إذا وجد حرف العطف يحتمل أن يكون الاستئناف نحويًا ويحتمل أن يكون الاستئناف بيانيًا إذا لم تجد حرف العطف فاقطع أن الاستئناف هنا نحويٌ الكلام هو اللفظ المركبٌ مفيدٌ # وأقسامه ثلاثةٌ وأقسامه الواو هذه نقول استئنافية ونوع الاستئناف هنا بياني لأنه في جواب سؤال المقدر لما قيل للطالب إن الكلام لا يكون إلا مرتبًا لأخذه قيدًا في حد الكلام.

الكلام فو اللفظ المركب فإن أردت معرفة الأجزاء التي يتألف الكلام من مجموعها من مجموعها لا جميعها فأقول لك أقسامه ثلاثةٌ إذًا قدر الكاتب أن الطالب # لأن ثم إجمال في الجملة السابقة فقدر أن الطالب يفهم ما هي الأجزاء التي يتألف منها الكلام فقال وأقسامه ثلاثةٌ ونوعه الذي عليه يبنى أيضًا حد الكلام ما أفاد المستمع نحو # زيد وعمروا متبع ونوعه الواو هذه استئناف # إذًا الواو هنا نقول الاستئناف النحوي للاستئناف النحوي (وَمَاض اوْ مُضَارِعٌ)، (وَمَاض) أي: وفعلٌ ماضي (مَاض) هذا مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه ضمة مقدرةٌ على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وعند التحليل حل العبارة لا بد من تقدير موقوفٍ محذوف أي: وفعل ماضٍ وفعل ماضٍ الفعل الماضي نوعان مبني للمعلوم ومبني للمجهول إذًا أطلق الناظم هنا الماضي فيحمل النوعين المبني للمعلوم والمبني للمجهول (وَمَاض) أي: وفعلٌ ماضي

معلومًا كان أو مجهولاً (اوْ مُضَارِعٌ)، (اوْ) بمعنى # لأنه ليس ثم فائدة من التقسيم أو التنويع لأنه يريد أن يحكم على الجميع لا على المجموع (وَمَاض اوْ مُضَارِعٌ) أي: وماضٍ وفعلٌ مضارعٌ، مضارعٌ هذا معطوف على ماضٍ والمعطوف على المرفوع مرفوع ورفعه ضمة ظاهرةٌ على آخره أيضًا أطلق المضارع فيشمل المبني للمعلوم والمبني للمجهول (وَمَاض اوْ مُضَارِعٌ) قدم الفعل الماضي هنا على المضارع # لأن الماضي متحققٌ الوجوب يعني: وجوده متحقق ثابت ضرب زيدٌ إذًا وقع أما يضربُ زيدٌ عمرًا هذا يحتمل أنه في الاستقبال ويحتمل أنه في الحال إذًا غير متحقق الوجوب الماضي مجرد صيغته مجردة صيغته مجردة هذا الأصل فيه أنه مجرد والمضارع لا يكون إلا مزيدًا إذًا الماضي أصلٌ للمضارع فلهذه الأسماء الثلاثة نقول قدم الماضي على المضارع أولاً لأن صيغته لأنه متحقق الوجوب ثانيًا صيغته مجردة ثالثًا أصلٌ للمضارع والمضارع ثم به لأنه فرعٌ عن الماضي فالماضي أصلٌ باعتبار الأفعال والمضارع والأمر مشتقان منه المضارع غير متحقق الوجود المضارع لا يكون إلا مزيدًا فيه لا يكون مجردًا (وَمَاض اوْ مُضَارِعٌ)، (مَاض) هذا مبتدأ أين خبره (تَصَرَّفَا) هذا فعل ماضي مبنيٌ على الفتح الظاهر على الصحيح وقيل الفتح المقدر والفتح هذه التي على الفاء بمناسبة الألف لأن الألف هنا ضمير متصل مبني على سكوت محل رفع فاعل ضرب هذه الفتحة مختلفٌ فيها الجموع على أنها فتحة بناء والإعراب بالرفع وبعضهم إلى أن الإعراب مقدر وهذه الفتحة فتحة مناسبة الألف لأن الألف لا يناسبها إلا أن يكون ما قبلها مفتوح (تَصَرَّفَا) قلنا فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ فعلٌ ماضي وفعلٌ مضارعٌ تصرف أي: تنوع كل منهما وقلنا التصور بمعنى التسديد والتغير والتنويع إذًا كل من الماضي والمضارع تصرفا تنوعي (لأَوْجُهٍ) جمع وجهٍ (لأَوْجُهٍ) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (تَصَرَّفَا)، (لأَوْجُهٍ) هذا جمع وجهٍ بمعنى الصيغة أوعه على وزن أفعل وأفعل هذا من أوزان القلة لكن ليس المراد به هنا مدلولُ القلة وإنما المراد به مدلول الكسرة لما لأن عد هذه الأوجه والصيغ أربعة عشر وجهًا والقلة والكسرة على الصحيح يبدءان

من الثلاثة ويصيران إلى العشرة ثم يحتله الكسرة عن القلة الجمهور على الخلاف في أقل الجمع هل هو ثلاث أو اثنان من عنده على الصحيح أن أقل الجمع هو ثلاث أو اثنان على رأي الإمام مالك رحمه الله أن المبدأ مبدأ القلة من الثلاث إلى العشرة ثم يبدأ جمع الكسرة من الحادي عشر أو أحد عشرة إلى ما لا نهاية الجمهور على هذا والصحيح أن جمع القلة وجمع الكسرة يتفقان مبدأً ويفترقان انتهاءً يعني: الكسرة والقلة يبدءان من

الثلاثة ويصلان إلى العشرة هنا وقف جمع القلة وأنفرد جمع الكسرة إذًا جع الكسرة ينفرد بأحد عشرة فما فوق ويتفق مع القلة من الثلاثة إلى العشرة هذا هو الصحيح ورجحه الشيخ الأمير رحمه الله تعالى في المذكرة ونثر الغروب إذًا (لأَوْجُهٍ) هذا جمع قلة جمع وزنٍ على وزن أفعل سأرغب وأرجوا نقول هذا جمع قلة ليس المراد مدلوله وهو دون العشرة وإنما المراد مدلول الكسرة بدليل أن استقراء أنه باستقراء هذه الأوجه أنه أربعة عشر وجها وهذا مدلول الكسرة لا القلة إذًا مراد به مدلول جمع الكسرة (لأَوْجُهٍ) قلنا المراد به جمع وجهٍ وهي الصيغة # هيئتها من الحركات والسكنات وتركيب الحروف كما به أربعة عشر وجهًا للناظم أربعة عشر وجهًا صيغة وللمضارع أربعة عشر وجهًا أي: صيغة قال: (كَالأَمْرِ) شبه الأمر وعطف عليه النهي بماضٍ ومضارعٍ في ماذا؟ في التفرق بأوجهٍ يعني: وماضٍ أو مضارعٍ تصرفا لأربعة عشر وجهًا لكل منهما (كَالأَمْرِ) يعني: كما أن الأمر أو شبه الأمر في التفرق إلى أربعة عشر وجهًا

شبه ب الماضي والمضارع (وَالنَّهِي) نقول أيضًا شبه النهي بالماضي والمضارع في كونه يتفرق إلى أربعة عشر وجهًا إذًا كل من الماضي والمضارع والأمر والنهي هذه أربعة أنواع كل منها يتصرف إلى أربعة عشر وجهًا وليس المقصود أم الأربعة كلها تصل بأربعة عشر لا الماضي لوحده أربعة عشر وجهًا والمضارع لوحده أربعة عشر وجهًا والأمر لوحده أربعة عشر وجهًا والنهي لوحده أربعة عشر وجهًا قلنا قدم الماضي على المضارع للعلة السابقة قدم المضارع على الأمر والنهي لأن المضارع أصلٌ في الاشتقاق بالأمر الأمر كما سبق أنه مشتق من المضارع إذًا والأصل حقه تقدير على الفرع وقدم الأمر على النهي لأن الأمر طلب فعل والنهي طلب كفٍ والفعل أصل للكف (اعْرِفَا) هذا فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة التي أبدلت ألفًا هذا حذفٌ على المعرفة المراد به التتميم يعني: تمم البيت بقوله: (اعْرِفَا) من معنى أعلما لأن المعرفة العلم والمعرفة عند أكثر أهل اللغة مترادفان العلم والمعرفة عند أكثر أهل اللغة مترادفان وقيل بالتفريق بينهما إذًا (وَمَاض اوْ مُضَارِعٌ تَصَرَّفَا ** لأَوْجُهٍ) لأربعة عشر وجهًا كما تصرف الأمر والنهي إلى أربعة عشر وجهًا أراد أن يفصل هذه الأربعة عشر قال: (ثَلاَثَةٌ) ثلاثةٌ هذا يحتمل النصب ويحتمل الرفع ويحتمل الجر (ثَلاَثَةٌ) هذا يحتمل أنه خبر مبتدأ محذوف ويحتمل النصب (اعْرِفَا

ثَلاَثَةٌ لِغَائِبِ) فيكون مفعولاً به بـ أعرفا لأن ينفي مفعولاً به (ثَلاَثَةٌ) علا أنه بدل من أوجهٍ (لأَوْجُهٍ) ثم أبد منه (ثَلاَثَةٌ لِغَائِبِ) إذًا نقول ثلاثةٌ ثلاثةً ثلاثةٍ يجوز فيها ثلاثة أوجه

والرفع أولى على أنه خبر مبتدأ محذوف هي ثلاثة لغائبٍ أراد التفصيل يعني: ثلاثةٌ وما عطف عليه أي: سلالة الكائنة لغائبٍ يعني: ثلاثةٌ حاصلةٌ وثابتةٌ لغائبٍ ثلاثةٌ من الأوجه كائنةً ثلاثةٌ من الأوجه كائنةٍ لفاعل غائبٍ. غائبٍ هذا اسم فاعل من غاب ضد حبر والغيب عند بعضه توجيه الخطاب لغير الحاضر (ثَلاَثَةٌ لِغَائِبٍ) يعني: الغائب لا يخلوا من ثلاثة أحوال إما أن يكون مفردًا وإما أن يكون مثنى وإما أن يكون جمعًا (ثَلاَثَةٌ لِغَائِبٍ) يعني: الماضي يتفرق ثلاثةً لغائبٍ سواء كان مبنيًا للمعلوم أو مبنيًا للمجهول تقول ضرب يعني: هو هذا هو ضرب هو زيد ضرب هو زيد ضرب عمرو ضرب نقول هذا من صيغ فعل الماضي وهو أنه أسند إلى ضمير مفترٍ يعود لغائب المفرد وضرب على وزن فعل إذًا هو مبني للمعلوم # زيدٌ ضرب هو أسند إلى ضميرٍ غيبة ما إعرابه نائب فاعل وضرب هذا مغير الصيغة إذًا ضرب يكون للمفرد المذكر الراعي وسواء أسند إلى فاعلٍ أو إلى نائب فاعل إذًا ضرب وضُرِب ضربَ هذا مثنى ضربَ هذا مثنى مغير الصيغة والأول مبني للمعلوم ضربُ هذا أسند إلى واو الجماعة ضربوا أسند إلى واو الجماعة وهو مغير الصيغة وهكذا تسير مع المضارع تقول يضرب هو يضرباني يضربون الأمر الغائب لا يكون بصيغة أفعل وإنما يكون بـ يفعل مع لام الأمر {لِيُنفِقْ} [الطلاق: 7] ليضرب ليضْرب ليضربا ليضربا ليضربوا ليضربوا هذه للأمر النهي كيف نقول لا يضرب لا يضرب لا يضرِبان لا يضْربان لا يضربُ إذًا (ثَلاَثَةٌ لِغَائِبٍ) لما كانت الثلاثة لأن الغائب إما أن يكون مفردًا أو مثنى أو مجموعًا تسند كل من الفعل الماضي والمضارع والأمر. والأمر لا يكون هنا في مثل الغائب والمخاطب لا يكون إلا بصيغة الفعل المضارع معتلٌ بلام الأمر مقترنًا بلام الأمر # الفعل المضارع مع الغائب بالياء ومع الاشتقاق يأتينا بالتاء إذًا (ثَلاَثَةٌ لِغَائِبٍ كَالْغَائِبَهْ) يعني: كالفاعلةِ المأنثةِ الغائبة.

الغائبة هذا مؤنث الغائبة يعني: كما يكون ثلاثةً أو كما تكون ثلاثةٌ من الأوجه لفاعلٍ غائبٍ وهو مذكر كذلك تكون ثلاثةٌ من الأوجه لفاعلةٍ غائبةٍ مؤنثة شبه الفاعلة الغائبة بالغائب تقول الغائبة إما أن تكون مفردةً أو مثناةً أو مجموعةً أسند ضرب إلى الغائب ماذا تقول؟ ضربت هي هذا مبني ب المعلوم مبني للمجهول ضربت أسنده إلى ألف الاثنين ضربتا مبني للمعلوم أسنده لمبني للمجهول ضربتا أسنده للجمع مبني للمعلوم ضربنا لأنه مؤنث أسنده هذا مبني للمعلوم أسنده لمغير الصيغة ضربنا إذًا الغائب يكون مفردةً لا أو مثناةً أو مجموعةً طيب المضارع تضربُ هي تُضربُ مغير الصيغة المثنى مبني للمعلوم تضربان الهندان تضربان مغير الصيغة تضرباني تضرِبُ هي تُضربُ هي مبني

للمعلوم مبني للمجهول تَضْرِبَانِ هذا للمثنى المبني للمعلوم تُضْرَبَانِ المبني للمجهول الجمع يضْرِبن كيف تَضْرِبن ولا تُضربن المعلوم تضربن النساء يضربن # لا بد أن يكون سابق قدر المبتدأ مثلاً ثم ائتي ب الفعل النساء يضربن عمروا النساء يضربن هذا مبني للمجهول الأمر تقول فيه للغائبة فعل الأمر لا يأتي للغائب أفعل لا يأتي للغائب أفعل لا يأتي للغائب ولا للحاضر لتضربِ المثنى أسند الفعل المضارع إلى الغائبة أو لا أسند الأمر إلى الغائبةٍ مؤنث ماذا تقول؟ يا هند هذا صار ماذا؟ # قلنا التاء من أحرف المضارعة تدل على أي شيء على المخاطب مطلقًا والغائب إذًا هندُ تضربُ هندُ تضربُ هي إذًا ب الفاء لتضربِ لتضربِ لتضربا لتضربا لتضربن لتضربن هذا إذا أسند لـ الغائبة أو المثنى أو الجمع يكون بالتاء النهي ماذا تقول في المؤنثة المفردة؟ لا تضربِ لا تُضربِ هذا مغير الصيغة مثنى لا تضربا لا تضربا لا تضربن لا تضربن (كَذَا مُخَاطَبٌ)، (كَذَا) أي: مثل الذي ذكر من الغائب والغائبة في # لكل منهما ثلاثة أوجه مخاطبٌ (كَذَا) هذا جار ومجرور متعلق بمحذوفٍ خبر مقدم (مُخَاطَبٌ) مخاطب بفتح الطاء اسم مفعول من خاطب يخاطب فهو مخاطبٌ توجيه الكلام إلا الحاضر مخاطبٌ هذا مبتدأ أيضًا (كَذَا مُخَاطَبٌ) يعني: ثلاثةٌ من الأوجه للمخاطب كأن المخاطب يكون كالغائب والغائبة إما مفردًا أو مثنى أو جمعًا إذا أردت أن تخاطب مفردًا للماضي تقول له ضربت هذا أسندته إلى التاء ضربت هذا للمخاطب فعل ماضي أسند لمفرد المخاطب إذا ضربت هذا مبني للمعلوم ضُرِبْتَ مبنيٌ للمجهول أسنده إلى المثنى مبني للمعلوم ضربتُما والمبني للمجهول ضُرِبْتُمَا والجمع ضربتم والمبني للمجهول ضربتم الفعل المضارع المخاطب تضربُ أنت تضربُ تُضربُ من للمجهول أسنده إلى المثنى تضربان تُضربَانِ الجمع تضربُن أنتم تضرِبُن إذا أشكل عليك أدخلها في جملة أنتم تضربون هذا المبني للمعلوم تضربُن هذا مبني للمجهول الأمر المخاطب المفرد فعل الأمر والمخاطب للمفرد والمثنى والجمع نعم المفرد نعم لتضرب قول آخر أضرب نعم أضرب هذا هذه الصيغة أمرٌ خاص ودعت للدلالة على أن المأمور مخاطبٌ أما إذا كان المأمور به # غائب أو متكلم أو غائب أو متكلم فالأصل فيه أنه لا يأتي بصيغة أفعل أفعل هذا خاصةٌ بالمخاطب إذًا إذا أسند الأمر إلى المفرد المذكر المخاطب قل أفعل أضرب هذا المبني

للمعلوم المبني للمجهول # لتضرب إذا أريد الأمر من المخاطب مبنيًا للمجهول تأتي به الأمر من المخاطب مبنيًا للمجهول تأتي به بفعل مضارع مفتتحًا بتاء مقترنًا بلام لام الأمر لتضرب يا زيد هذا أمرٌ مني للمجهول لا يأتي # وإنما يعدل إلى أصله لأن أفعل

عند النحاة مقتطع من الفعل المضارع المفتتح بتاء الخطاب مقترنًا بلام الأمر لأنه لا يكون إلا مجزومًا المثنى أضربا هذا مبني للمعلوم والمجهول عندك لتضربي هذا مبني للمجهول # أضربوا هذا مبني للمعلوم مبني للمجهول لتضربوا النهي مخاطب النهي # لا تضرب هذا مبني للمعلوم مجهول أسنده إلى ألف الاثنين # لا تضربا هذا مبني للمعلوم مبني المجهول لا تضربا أسنده إلى الجمع لا تضربوا لا تضربوا مبني للمعلوم مبني للمجهول (وَكَالْمُخَاطَبَهْ) يعني: وك الفاعل في المخاطب (كَذَا مُخَاطَبٌ) يكون له ثلاثةٌ من الأوجه و (وَكَالْمُخَاطَبَهْ) يعني: كما يكون للمؤنثة المخاطبة ثلاثة أوجه لأن المخاطب مؤنثة إما أن تكون مفردةً أو مثناةً أو مجموعةً أسند الفعل الماضي المبني للمعلوم إلى المنأنثةِ المفردة ضربتِ مبني للمجهول ضربتي ضربتما ضُربتما ضربتن هكذا ضربتن هذا مبني للمعلوم ضربت هذا مبني للمجهول أسند الفعل المضارع إلى المؤنثة المخاطبة أسند فعل المضارع إلى المؤنثة المفردة المخاطبة؟ تضربين هذا نذير ل المعلوم تضربين هذا مبني للمجهول إلى المثنى تضربان تضربان إذًا مع تضربن تضربن الأمر المخاطبة المفردة اضربي هذا مبني للمعلوم المجهول لتضربي المثنى نحن في الأمر أضربا والمبني للمجهول لتضربى تضلل تاء الجطاب فعل مضارع مقترن بتاء الخطاب مع لام الأمر الجمع أضربن هذا في الأمر أي نعم والمبني للمجهول يضربن ليضربن نعم نحن في الأمر. الأمر المخاطب اضربي ضربا أضربن هكذا أضربن طيب لتظربي لتضربان لتضربن هذا المخاطبة إذًا ثلاثة لغائبٍ وثلاثةٌ لغائبة هذه ستة (كَذَا مُخَاطَبٌ) يعني: ثلاثةٌ لمخطب هذه تسعة (وَكَالْمُخَاطَبَهْ) يعني: ثلاثةٌ لمخطب هذه اثنى عشرة بقي اثنان من الأوجه (**50** – وَمُتَكَلِّمٌ لَهُ اثْنَانِ) # أربعة عشر (وَمُتَكَلِّمٌ) أي: فاعلٌ متكلمٌ (مُتَكَلِّمٌ) هذا مبتدأ اسم فاعل من تكلم يتكلم فهو متكلمٌ.

متكلمٌ هذا اسم مفعول (وَمُتَكَلِّمٌ) هذا اسم فاعلٍ من تكلم يتكلم فهو متكلم ومتكلمٌ هذا مبتدأ (لَهُ) أي: للفاعل للمتكلم (اثْنَانِ) من الأوجه لأنه إما أن يكون وحده أو معه غيره ولن يكن كالسابق له ثلاثة لأن المتكلم أعرف بنفسه فإذا قالب أنا محمد عرف أنه ذكر وإذا قالت هندٌ أنا هندٌ عرفت أنها أنثا وقيل يعرف بالصوت هذا في الغالب والنادر لا حكم له (وَمُتَكَلِّمٌ) هذا مبتدأ (لَهُ) هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (اثْنَانِ) هذا مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحف بالمثنى الجملة من المبتدأ المتأخر والخبر المتقدم في محل رفع خبر المبتدأ الأول (وَمُتَكَلِّمٌ) هذا مبتدأ (اثْنَانِ) هذا مبتدأ ثاني (وَمُتَكَلِّمٌ لَهُ اثْنَانِ) من الأوجه لأنه إما وحده أو معه غيره (هُمَا

** فِي غَيْرِ أَمْرٍ ثُمَّ نَهْيٍ عُلِمَا)، (هُمَا) أي: الوجهان الثابتان للمتكلم كائنان في غير أمرٍ ثم نهيٍ علم (فِي غَيْرِ أَمْرٍ ثُمَّ نَهْيٍ عُلِمَا)، (عُلِمَا) هذا فعلٌ ماضي مغير الصيغة علما والألف هذا # (عُلِمَا) أي: الأمر والنهي الألف هذا نائب فاعل تعود على الأمر والنهي يعني: يكونان المتكلمان في غير أمرٍ ثم نهيٍ علم مفهومه الماضي بنوعيه المعلوم والمجهول والمضارع بنوعيه المعلوم والمجهول والأمر والنهي إن كان للمجهولين أما الأمر والنهي إن كان معلومين فلا يكون لمتكلمٍ (وَمُتَكَلِّمٌ لَهُ اثْنَانِ) إذا أردت إسناد الفعل الماضي إلى المتكلم الذي ليس معه غيره تقول ضربت. ضربت هذا فعل ماضي أسند لتاء # ضربت ليس معي غير هذا الأصل وإذا كان معه غيره ضربنا هذا المبني المعلوم والمبني للمجهول ضربت ضربنا والمضارع أضربُ هذا المبني للمجهول نضربُ مبني للمعلوم يضرب المبني للمجهول الأمر المجهول للمتكلم لأضرب لأن الأمر أفعل لا يأتي للمتكلم نعدل عنه إلى الفعل المضارع المفتتح بما يدل على المتكلم وحده وهو همزة المتكلم لأضرب هذا إذا كان مسندًا لهمزة المتكلم إذا كان مسندًا لـ أضرب هذا أمرٌ مبني للمجهول دالٌ على المتكلم وحده إذا دل على جمع معه غيره لنضرب إذًا الأمر المسند إلى المجهول نقول نأتي بالفعل المضارع المفتتح بهمزة الوصل إن كان مراد المتكلم وحده أو المفتتح بالنون إن كان المراد المتكلم ومعه غيره (نَهْيٍ) النهي لا أضرب ومعه غيره لا نضرب إذًا (وَمُتَكَلِّمٌ لَهُ اثْنَانِ هُمَا ** فِي غَيْرِ أَمْرٍ ثُمَّ نَهْيٍ عُلِمَا) أما النهي والأمر المعلومين فلا # ثم انتقل إلى معرفة ما يتصرف إليه اسم الفاعل فقال: (**51** - لِعَشْرَةٍ يُصَرَّفُ اسْمُ الفَاعِلِ** فَعَلَةٍ وَفَاعِلَيْنِ فَاعِلِ) يعني: إذا أردت أن تدل اسم الفاعل على مفردٍ أو مثنىً أو مجموعٍ بنوعيه أو بأنواعه جمع المذكر الصحيح جمع المؤنث الصحيح جمع تكسير فبأي صيغةٍ تأتي بها قال: محصور في عشر يعني: عشرةِ أوجهٍ (لِعَشْرَةٍ) اللام هنا حرف جر وعشرةٍ نقول الجار ومجرور متعلق بقوله: (يُصَرَّفُ اسْمُ الفَاعِلِ) نائب فاعل يصرف هذا فعل مضارع مغير الصيغة يعني: يتنوع أو ينوع اسم الفاعل هذا نائب فاعل (لِعَشْرَةٍ) يعني: لعشرة أوجه

ما الدليل الاستقراء والتتبع ما هي هذه العشرة قال: (فَعَلَةٍ)، (فَعَلَةٍ) هذا جمع تكسيرٍ لمذكر نقرة ناقرٌ تكون نقرةٌ كتبةٌ هذا جمع تكثير لفاعلٍ مذكر إذًا (فَعَلَةٍ) هو الوزن الأول وهو جمع تكسير لفاعل مذكر كتبة نصرة (وَفَاعِلَيْنِ) هذا .... وفاعلين للمثنى تثنيةٌ فاعل أي أنواع المثنى مذكر أو مؤنث مذكر مثاله: ضاربين ناصرين ناصر هذا مذكر مفرد مذكر ثنه تقول ناصرين فاعلين ضاربين (فَاعِلِ) هذا مفرد مذكر والعطف هنا على

إسقاط حرف العطف (فَعَلَةٍ وَفَاعِلَينِ فَاعِلِ) يعني: وفاعلٍ عطفه على الأول وأسقط حرف العطف وهو جائزٌ في الشعري ومختلفٌ فيه عند ..
(وَفَاعِلِينَ). هذا جمع، جمع ماذا؟ جمع مذكر سالم إذًا الجمع تصحيح مثاله ضاربين ناصرين شاكرين قاسمين شاهدين (فُعَّلٍ)، (وَفَاعِلِينَ) و (فُعَّلٍ)، (فُعَّلٍ) على إسقاط حرف العطف (فُعَّلٍ) هذا جمع تكسير مثاله نصَّر (فُعَّلٍ) نُصّرٍ على وزن (فُعَّلٍ) بضم الفاء وشد الثاني كما قال الناظم: بضم الفاء الأول وشد الثاني يعني: شد العين الذي يسبق الأول مثاله نُصَّرٍ جمع ناصر سُجّد جمع ساجدٍ

(فُعَّالِ) وفعال على إسقاط حرف العطف أيضًا جمع مذكر مكسر مثاله نُصّار .. شُهّاد إلى آخره وفيه ما أي (فُعَّلٍ) و (فُعَّالِ) (وَفِيْهِمَا اضْمُمْ فَا) يعني: انطق بالفاء مضمومةً يعني: لا تقل فِعال وفَعال قل (فُعَّلٍ) و (فُعَّالِ) ولا تقل فِعل وفَعل وإنما يكون بضم الفاء في الوزنين) (فُعَّلٍ)، (فُعَّالِ)، (وَفِيْهِمَا اضْمُمْ) أضمم فيهما الضير هنا يعود على فعلٍ وفعال فيهما جار ومجرور متعلق بقوله أضمم هذا فعل أمرٍ أصله ضم صح أصله ثم صحيح ثم فك الإدغام هذا المنقوص فك إدغام فجيء بهمزة الوصل (اضْمُمْ فَا) هذا بالقصر يعني: فا فعلٍ وفعالِ (وَشُدَّ التَّالِي) يعني: شد الحرف الثاني هذا اسم فاعل تلا يتلو فهو تالٍ إذا تبع أي: التابع للفاء ما هو الحرف التابع للفاء العين شد يعني: أنطق بها مشدودة مشددتًا فعَّال وفعال (فَعَلَةٍ) هذا (فَعَلَةٍ) من لمفردة المؤنثة فقول ناصر فاعل هذا للمفرد المذكر فاعلةٍ للمفردة المؤنثة إذا قيل لفيفة # تقول فاعلةٍ ناصرةٍ كاتبةٍ شاهدةٍ (فَاعِلَتَينِ) يعني: وفاعلتين فاعلتين يا عبد الرحمن مثنى مؤنث مثاله طالبتين ناصرتين كاتبتين صحيح فاعلاتي هذا جمع مؤنث سالم لما قلتم سالم ولم تقول مكسر لأنه من زيادة الألف والتاء وما بتاء وألفٍ قد جمعا هذا جمع تصحيح جمع التصحيح نوعان جمع تصحيح المذكر وجمع تصحيح مؤنث إذًا فاعلاتِ بإسقاط حرف العطف يعني: وفاعلات مثاله ناصرات كاتبات شاهدات وفواعل هذا جمع مؤنث مكسر ناصر نواصر كوافر نواصر لا يأتي نواصر (كَمَا قَدْ نُقِلا)، (كَمَا) أي: كالتصريف ما هنا بمعنى الذي يسبق على التصريف والتدليل والتنويع والتغير كما أي: الذي التصريف.

التصريف الذي نقلى عن العرب نقل هذا فعلٌ ماضي مغير الصيغة والألف هذا حرف إطلاق وفاعله ضمير # يعني: كما قد نقل عن العرب إذًا هذه التصريفات العشر

نقول الأصل أنها مسموعة إذا أردت من الفاعل اسم فاعل مذكر ستأتي به على زنة فاعل إذا أردت المثنى المذكر فاعله مؤنث فاعلتين المؤنثة المفردة نقول فاعلة فاعلتين فاعلات فواعل إلى آخره إذًا نقول على هذه ضربنا التقسيم العام نقول اسم الفاعل يتصرف على عشرة أوجه أربعة منها بالجمعِ أربعة للجمعِ أربعة ألفاظ للجمع المذكر واحدٌ منها جمع تصحيح وهي فاعلي وثلاثة جمع تكسير وهي فعلةٍ وفعال وفعال هذه ثلاثة جمع ال# لأسم الفاعل المذكر ولكن الجمع تكسير إذًا ثلاثة جمع تكسير للمذكر وواحدٌ جمع تصحيح وجمع المؤنث لفظان فاعلات وفواعل فاعلات هذا جمع تصحيح وفواعل هذا جمع تكسير # وأربعة ألفاظ المفرد المذكر فاعل المفرد المؤنث فاعلة المثنى المذكر فاعلين المثنى المؤنث فاعلتين ثم قال: (54 – ثُمَّ اسْمُ مَفْعُوْلٍ لِسَبْعٍ يَاتِي) أراد أن يبين لك الأوجه التي يتصرف إليها اسم المفعول كما تصرف اسم الفاعل إذا # مفردًا مذرًا كيف سيأتي به إذا أردت به مؤنثًا مفردًا مؤنثًا كيف تأتي به إذا أردت به مثنى الجمع إلى آخره كيف تأتي به (ثُمَّ اسْمُ مَفْعُوْلٍ)، (ثُمَّ) للترتيب والتراخي لأن # اسم المفعول متأثر عن رتبة اسم الفاعل لأن وجود الفاعل أكثر من وجود المفعول لأن الفاعل يجيء من اللازم ومن المتعدي والمفعول الأصل فيه من المتعدي وإذا أردته من اللازم تأتي به بواسطة حرف الجر من # عليه مضروبٌ هذا # بدون واسطة لأنه من المتعدي إرا أردت # جلس زيدٌ فقول هذا مجلوسٌ عليه مفروجٌ به لأنه م ن اللازم (ثُمَّ اسْمُ مَفْعُوْلٍ لِسَبْعٍ يَاتِي)، (اسْمُ مَفْعُوْلٍ) هذا مبتدأ اسم مضاف ومفعول مضاف إليه (لِسَبْعٍ) يعني: من الأوجه والدليل الاستقراء ومسألة توقيفية ليس هناك علل بعضهم علل لكنها تكلفات لسبعٍ من الأوجه هذا من الأوجه متعلق بقوله: (يَاتِي)، (يَاتِي) هذا مضارع أتى فاعله ضمير يعود على اسم المفعول يأتي والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ اسم مفعول يأتي لسبعٍ من الأوجه (مَفْعُوْلٍ) هذا لأي شيء المفرد المؤنث مثل مضروبةٌ منصورةٌ إذًا المفردة المأنثة على زنة مفعولةٍ (وَثَنِّ) وثنه يعني: سني وزن مفعولةٍ الذي هو للمثنى المؤنث مفعولةٍ هذا للمفرد المؤنثة للمفردة المؤنثة ثنها إذا أردت المثنى المؤنثة تقول مفعولتان نحو مضروبتان منصورتان (وَثَنِّ) مفعولاتٍ ليس هذا متعلق بقوله: (ثَنِّ) لا (وَثَنِّ) أي: مفعولةٍ ثم عطف على مفعولةٍ مفعولات بدليل أنه جره بالكسر (مَفْعُولَةٍ)، (مَفْعُولَةٍ) ماذا إعرابه؟ بدل بدل # مفعولةٍ لسبعٍ (مَفْعُولَةٍ) بدل مفصل من مجمع إذًا (مَفْعُولَةٍ) هذا مجرور ثم عطف عليه جملةٍ قال: وثنه أي: ثني مفعولةٍ وقل مفعولتان منصورتان ثم رجع وعطف على مفعولةٍ فقال مفعولةٍ معطوف على مفعولةٍ (مَفْعُولَةٍ) هذا متى تقول مفعولات إذا أردت به جمع المؤنث السالم مثل مضروبات

مضروبة تجمعها على مضروبات منصورات منصورة منصورات (55 – كَذَاكَ مَفْعُوْلٌ)، (كَذَاكَ) أي: مثل المذكورةِ من

مفعولةٍ وما عطف عليه مفعولٌ كذك هذا خبرٌ مقدر جار ومجرور محذوف خبر مقدر (مَفْعُوْلٌ) هذا مبتدأٌ مؤخر (مَفْعُوْلٌ) متى نقول مفعول المفرد المذكر مضروبٌ هذا إذا سمعت مضروب تفهم أنه للمفرد المذكر (كَذَاكَ مَفْعُوْلٌ مُثَنَّاهُ) يعني: ومثناه على إسقاط حرف العطف مثنى مفعول يعني: إذا أردت المثنى المذكر لمفعول فقل مفعولان مضروبٌ مضروبان منصورٌ منصوران ومفعولون إذا أردت جمع المذكر السالم مضروبون منصورون مقتولون إلى آخره (ثُمَّ جَمْعُ تَكْسِيرٍ يُضَفْ)، (ثُمَّ) هذا للعطف مجرد العطف وإن شأت قل للترتيب والتراكم لأن وتبت جمع التصحيح أعلى من رتبت جمع التكسير يحتمل ذا وذاك (جَمْعُ تَكْسِيرٍ)، (جَمْعُ) هذا مبتدأ وهو مضاف و (تَكْسِيرٍ) مضافٌ إليه جمع مكسرٍ يعني: تكسير هنا # بمعنى اسم المفعول المكسر (جَمْعُ تَكْسِيرٍ يُضَفْ)، (يُضَفْ) هذا فعل مضارِع مغير الصيغة أصله يضاف هذا يسمى الأصل الثاني والأصل الأول هو يضيف يفعل ي# تقلت حركت الياء إلى الفاء صار يض تحركت الواو فتحركت يضيف تحركت الياء باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار ا# فقلبت الياء ألفًا فصار يضا لما وقف عليه سكن الفاء فالتقى ساكنان يضاف فحذف الألف للتخلص من التقاء الساكنان فقال يضف. يضف ما هو الذي يضف جمع التكسير إذًا الضمير يعود على قوله: جمع تكسير والجملة من الفعل يست فاعل يضف هذا قلنا مضارِع مغير الصيغة إذًا يحتاج إلى نائب فاعل فلا نقول فاعل يحتاج إلى نائب الفاعل نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على قوله: جمع تكسير والجملة من الفعل هنا # لا في محل رفع خبر المبتدأ يعني: يضاف للستة السابقة جمع تكسير بمفعول مفعول يكسر على مفاعيل منصور على مناصير بالياء إذًا هذه سبعة مواضع اسم المفعول يتصرف على سبعة أوجه جمع المذكر له لفظان جمع تصريف واحد وهو مفعولون وجمع تكسير واحد أيضًا وهو مفاعيل جمع المؤنث له # واحد وهو مفعولان أربعة ألفاظ المفرد المذكر مفعول المفردة المؤنثة مفعولةٌ المثنى المذكر مفعولان المثنى المؤنث مفعولتان ثم قال: (56 – وَنُوَنَ تَوْكِيدٍ بِالأَمْرِ وَالنَّهِي صِلْ)، (وَنُوَنَ تَوْكِيدٍ) هذا من إضافة الدال إلى المدلول نون تدل على التأكيد والتوكيد هذا مصدر بمعنى الطلب (وَنُوَنَ تَوْكِيدٍ) نون تدل على تقوية الطلب هذا الأصل لذلك هي من المؤكدات (وَنُوَنَ تَوْكِيدٍ) ونون توكيدٍ صل يعني: صل نون توكيدٍ إذًا نون توكيد هذا من يؤصل له صل إذًا هو مفعولٌ به والناصب له صل.

صل هذا أمرٌ من وصل أين الواو؟ نعم حملاً على # لا نقول وقعت بين عدوتيها وقعت بين عدوتيها في المضارع وصل وعد يوعد يوصل وقعت بين عدوتيها الياء فتح والكسرة فقيل يعد يصل يصل أين الواو تقول سقطت لوقوعها بين عدوتيها أوصل أسقطت حركا لمضارعة وهو الياء صار صل أين العدوان؟ ما في # الأصل أنها ترجع الواو لكن ما رجعت الواو قالوا لما حملاً للأمر على مضارعه كما سقطت في المضارع تسقط أيضًا في الأمر إذًا صل هذا أمرٌ من الوقف صل نون توكيد بالأمر يعني: من نصرفاتٍ فعل الأمر مطلقًا الأمر العام سواء كان مدلولاً عليه بالفعل المضارع أو الأمر الخاص إذا أردت تأكيده صله بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أما فعل الأمر فهذا يؤكد بلا شرط ولا قيد والفعل الماضي هذا لا يؤكد أبدًا ماذا بقي؟ المضارع هذا يؤكد لكت بشروط وله أحوال أربعة أو خمسة موضعها فن النحو ليس هنا فن النحو # إذًا فعل الأمر يؤكد مطلقًا والفعل الماضي لا يؤكد مطلقًا وتأكيده شاذ كذلك تأكيد الأسماء شاذ اسم الفاعل # هذا اسم فاعل أكد بنون التوكيد ونون الترتيب هذا من خصائص الأفعال كيف دخلت على اسم الفاعل نقول هذا شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه الأصل في نون التوكيد أنها تصير الفعل دالاً على المستقبل ولذلك لما كانت دلالة أفعل على المستقبل دخلته بلا شرط ولما كان دلالة الماضي على الماضي الزمن الماضي لا على مستقبل أمتنع دخولها الماضي ولما كان المضارع قد يدل على المستقبل أندل صح دخول نون التوكيد عليه وإلا فلا (وَنُوَنَ تَوْكِيدٍ بِالأَمْرِ) بفتح اللام التي نقلت إليها من الهمزة أصلها بالأمر أسقطت الهمز بعد إسقاط حركتها على اللام السابقة مطلقًا يعني بالأمر مطلقًا لغائبٍ أو حاضرٍ معلومين أو مجهولين بالأمر معلوم مثل ماذا؟ أضرب هذا تأكده نون التوكيد الخفيفة والثقيقة # أضربن المجهول ليضربن هذا هو الغائب الحاضر لتضربن هذا مغير الصيغة لتضربن هذا مبني للمعلوم (وَالنَّهِي) أيضًا النهي يؤكد بنون التوكيد الخفيفة والثقيلة ماذا تقول؟ لا تضربن نعود إلى أضرب أنربن هذا مسند إلى الواحد المفرد المذكر أكد بنون التوكيد الثقيلة فقيل أضربن آخر الفعل محرك بالفتح لأنه أتصل بنون التوكيد الثقيلة فبني معها على الفتح طيب أكد النون أكد الفعل المسند الألف الاثنين الذي يعرف # الذي يعرف يشير أضرب هذا للمفرد المذكر سنه وأكده # أضربان ماذا حصل أبقيت الألف كما هي والنون كسر التشبيه أنها بنون المثنى إذًا إذا أكد الفعل المسند إلى ألف الاثنين تبقى الألف فلا تحذف مع أنه التقى ساكنان الألف والنون الأولى من نون التوكيد لأن نون التوكيد الثقيلة عبارة عن نونين الأولى ساكنة والثانية متحركة إذًا التقت ساكنان أضربان لكن هذا من التقاء الساكنين المغتفر أسنده

إلى نعم واو الجماعة أضربن ماذا حصل؟ حذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين الدليل ظن الباء أضربن تقول هذا فعل أمر مبني على حذف النون وهذه ضمة للدالة على الواو المحذوف التي هي فعل لما لا نقول مبني على الفتح مع كونه اتصلت به نون التوكيد لأنه # وأعربوا مضارعًا إن عري من نون توكيدٍ مباشرٌ هل هذه باشرت الفعل؟ لا بينهما فاصل لكن الفاصل هنا ممقدر

وليس ملحوظًا به {وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ} [يونس: 89] هنا فصل بين الفعل ونون التوكيد # الألف هل نقول تتبعان هذا مذموم على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة؟ الجواب لا لما لأن شرط بناء الفعل الماضي المضارع أو الأمر إذا اتصلت به نون التوكيد أن تكون مباشرة للفعل متصلةً به مباشرة آخر الفعل مع نون أما إذا فوصل بينهم فاصل سواء كان ملفوظًا به نحو {وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ} نطقت بالألف وفي فاصل أو مقدرة نحو أضربن كما ذكرناه هنا نقول هذا لا يدنى معه إذًا أسنده أيضًا إلى ياء المخاطبة أضربن قلنا هذا فعل أمر مسند إلى واو الجماعة أكد بنون التوكيد الثقيلة حذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين صار أضربن تحركت الباء دلالةً على الواو المحذوفة إذا أسند إلى ياء المخاطبة ماذا نقول؟ أضربِ أصلها أضربين ياء ساكنة التي هي الفاعل والنون الأولى التقى الساكنان نقول حذفت الياء لماذا؟ للتخلص من التقاء الساكنين أضربن وكسرة الباء دلالة على الياء المحذوفة (وَالنَّهِي) النهي إذا كان المخاطب واحد مفرد واحد ماذا تقول؟ تأكده نعم لا أكده بنون التوكيد لا تضربن ماذا إعراب تضربن؟ لا تضربن في محل جزمٍ أين لات تضربن لا تضربُن لا تضربِن كذلك (وَنُوَنَ تَوْكِيدٍ بِالأَمْرِ وَالنَّهِي صِلْ) على كلٍ هناك # في هذا الباب # باب خاص في النحو (وَذَاتَ خِفٍّ مَعْ سُكُوْنٍ لاَتَصِلْ)، (وَذَاتَ خِفٍّ) يعني: ونون توكيدٍ (وَذَاتَ خِفٍّ) أيضًا منصوب على أنه مفعولٌ لقوله: (لاَتَصِلْ) لا تصل ذات خفٍ يعني: نون توكيدٍ صاحبة خفٍ يعني: خفتٍ هذا استثناء قوله: (وَنُوَنَ تَوْكِيدٍ) هذا مطلق يشمل النون التوكيد الثقيلة والخفيفة هناك أحكام خاص بنون التوكيد الخفيفة أراد استثنائها وهي أولاً أنه لا يؤكد بها ما أسند إلى ضمير ساكن أنصرا هذا فعل أمر أسند إلى الف الاثنين هل يؤكد بنون التوكيد غلط أنصرا أقعدا فيه تفصيل لا تنفي مطلقًا ولا تثبت مطلقًا تقول فيه تفصيل أما نون التوكيد الثقيلة فتعم أنصران نون التوكيد الثقيلة أما نون التوكيد الخفيفة فلا لا يؤكد الفعل الذي أسند إلى ضمير ساكنٍ بنون التوكيد الخفيفة لأنه يلتقي ساكنان (وَذَاتَ خِفٍّ) يعني: نون توكيد صاحبة خفٍ يعني: خفةٍ مع سكونٍ لآخر الأم

والنهي لا تصل نحو انصران لا تنصرا فيما إذا كان الفعل مسندًا إلى ألف الاثنين أو نون الإناث لماذا؟ لأن نون الإناث إذا أكد يجب الفصل بين النونين بألف أكد للفعل أكد الفعل أمر مسند إلى نون الإناث بنون التوكيد الثقيلة ماذا تقول؟ أضربنانِ يجب كسر النون اضربن اضربنان إذًا # النون الأولى ثم النون الثقيلة عبارة عن نونين هذه ثلاثة نونات أو ثلاث نونات وجب الفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألفٍ زائدة وإذا أكد بنون التوكيد الخفيفة وجدت العلة التي في أقعدا أنصرا وهي التقاء الساكنين على غير حده فتقول ما أكد بنون التوكيد ما أسند إلى نون الإناث يؤكد بنون التوكيد الثقيلة لا الخفيفة إذًا كل أمرٍ أو كل فعلٍ يصح تأكيده يؤكد بالنونين التأكيد نون التأكيد الثقيلة والخفيفة إلا نوعين الأول ما أسند إلى ألف الاثنين سواء كان أمرًا أو نهيًا

ثانيًا ما أسند إلى نون الإناث أما الأول أنصرا أقعدا لأنه سيلتقي عندنا ساكنان الألف التي هي الفاعل والنون الخفيفة وأما التالي لأنه سيلتقي الألف الزائدة الفارقة الفاصلة بين النونين مع نون الإناث الخفيفة

(وَنُوَنَ تَوْكِيدٍ بِالأَمْرِ وَالنَّهِي صِلْ ** وَذَاتَ خِفٍّ مَعْ سُكُوْنٍ لاَتَصِلْ) وهذا فيه مباحث محلها حل النحو.

ونقف على هذا.

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* أقسام الفعل لازم ومتعدي وتعريفهما.
* أقسام الأفعال من حيث التعدي وعدمها.
* الأمور الثمانية التي يصبح بها اللازم متعدياً.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبيناً محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد: قال الناظم رحمه الله تعالى: (فصل في فوائد)، أي هذا (فصل)

أي ألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة، (في) يعني كائنة (في) بيان (فوائد)، هذا (فصل) ألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة، كائنة (في) بيان وإيضاح (فوائد)، و (فصل) كما سبق أنه فَعْلٌ مصدر فَصَلَ يَفْصُل فَصْلاً،
فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ....

ويحتمل أنه مصدر أريد به اسم الفاعل فاصل هذا كلام فاصل ما بعده عما قبله ليميزه عنه، أو فَعْل بمعنى اسم المفعول أي هذا كلام مفصول عما قبله. وفي الاصطلاح: ألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة، أيضاً إعرابه (فصل) خبر لمبتدأ محذوف هذا فصل، أو فصل هذا محلُّه، وسوَّغ الابتداء به مع كونه نكرة، نقول: هو في الأصل نكرة ولكنه جعل علماً، لأن هذه الألقاب الثمانية: تنبيه وكتاب وباب هذه جعلت أعلاماً على مسمياتها، فإذا أطلقت انصرفت إلى المعنى المراد منها، (في فوائدَ) (في) بيان (فوائدَ)، (فوائد) هذا على وزن فواعل وهو صيغة منتهى الجموع ولذلك جرَّه بالفتحة، (في فوائدَ) فوائد اسم مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لعلة قائمة مقام علتين، (فوائد) لكونه صيغة منتهى الجموع، (فوائد) جمع فائدة مشتق من الفَيْد، با ع يبيع بيعاً، فاد يفيد فيداً، مثل با ع با ع يبيع بيعاً وفاد يفيد فيداً فهو فائد كبائع، ويقال إنه في اللغة: استحداث الخير والمال، وفي الاصطلاح: ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه بغيره. فائدة في الاصطلاح: ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه بغيره. وبعضهم يقول: ما استُحدث من علم أو مال أو جاه، يحتمل، وهذا الفصل بظاهره أنه عَنْوَنَ له (فصل في فوائد) والفائدة ما يُتَمَّم به الشيء، إذاً تأخذ منه أنه تكملة وتتمة للأبواب السابقة وهو كذلك؛ لأنه يعني الأبحاث التي ذكرها في هذا الفصل كلها متممة لما سبق، قال رحمه الله:
بالهَمْزِ وَالتَّضْعِيْفِ عَدِّ مَالَزِمْ ... وَحَرْفِ جَرٍّ إِنْ ثُلاَثِيًّا وُسِمْ
وَغَيْرُهُ عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا ... وَإِنْ حَذَفْتَهَا فَلاَزِمًا يُرَى

هذه هي الفائدة الأولى، من المعلوم أن الفعل ينقسم من حيث التعدي واللزوم إلى قسمين على قول الجمهور، أنه إما أن يكون فعلاً متعدياً وإما أن يكون فعلاً لازماً، وعلى قول الجمهور لا واسطة بين القسمين، متعدي ولازم، والمتعدي عندهم: ما يتعدى أثرُه فاعلَه ويجاوزه إلى مفعوله. ما يتعدى أثره فاعله ويجاوزه إلى المفعول به. إذاً ما تعدى بنفسه فنصب مفعولاً به هذا يسمى فعلاً متعدياً، وما ليس كذلك وهو ما لا مفعول له

كقام زيدٌ هذا ليس له مفعول، أو له مفعول يتعدى إليه بحرف الجر هذا هو اللازم. ما لا يتعدى أثره فاعلَه ولا يحتاج إلى مفعولٍ به نقول: هذا هو اللازم عكس التعريف السابق. إذاً المتعدي: ما يتعدى أثره يعني الحدث يتعدى فاعلَه، ضَرَبَ زيدٌ، زيدٌ هذا اتصف بإيقاع الضرب، هل اكتُفِيَ به؟ لا، لابد له من محلٍّ يقع عليه الضرب فيحتاج إلى مفعول، إذاً تعدى أثره فاعلَه وجاوزه إلى المفعول به. إذاً لابد من محل يقع عليه أثر الفعل وهو الحدث. واللازم: ما لا يتعدى أثره فاعله، يعني يكتفي لأن القصد بالفعل اللازم هو الإخبار بأن الفاعل اتصف به، قام زيدٌ، ما الفائدة من الفعل اللازم؟ هو الدلالة على حصول القيام من زيد فقط، اتصاف زيدٍ بإيجاد القيام هذا المقصود بالفعل اللازم. إذاً عرفنا اللازم وعرفنا المتعدي، قول الجمهور أن القسمة ثنائية: لازم ومتعدي. وعند بعضهم أثبت واسطة بين اللازم والمتعدي ووصفه بأنه ليس بمتعدٍ ولا لازمٍ، وجعل تحته كان وأخواتها، والأفعال التي تتعدى تارة بحرف جر وتتعدى تارة بنفسها. كان وأخواتها، كان زيدٌ قائماً، قائماً هذا على مذهب البصريين منصوب على التشبيه بالمفعول به، وعند الكوفيين على التشبيه بالحال. إذا قيل: إن قائماً هذا منصوب على التشبيه بالمفعول به، هل كان فعل متعدي أو لازم؟ نقول: الاعتراض بكان وأخواتها إما أن نعمِّم تعريف المتعدي فنقول: المتعدي هو الذي تعدى أثره فاعله وتجاوزه إلى نصب المفعول به أو شِبْهِهِ. أو شبهه ليدخل خبر كان، إذاً كان صارت فعلاً متعدياً، إذاً لا اعتراض بكان وأخواتها، لماذا؟ لكون خبر كان منصوباً على التشبيه بالمفعول به، والناصب للمفعول به أو المشبَّه بالمفعول به هو الفعل المتعدي، إذاً كان فعلٌ متعدي. أو نقول: إن القسمة أو مورد القسمة تقسيم الفعل إلى لازم ومتعدي هو الفعل التام، وكان فعل ناقص، إذاً لا يُعترض بالناقص على قسمة التام.

أما نَصَحَ وشَكَرَ وكَالَ ووَزَنَ هذه أفعال مسموعة سُمِعَ تعديها بحرف جر وسمع تعديها بنفسها يعني في حالين، في كلامين منفصلين، يقال: شَكَرْتُ زيداً، هنا تعدى شَكَرَ بنفسه، شَكَرْتُ لزيدٍ، تعدى بحرف جر، الذي يتعدى بنفسه هو المتعدي، الذي ينصب المفعول به بنفسه هو الفعل المتعدي، إذاً شَكَرْتُ زيداً تقول: شَكَرَ فعل متعدي، والذي يتعدى إلى المفعول بحرف جر هو الفعل اللازم، شَكَرْتُ لزيدٍ، هذا شَكَرَ فعل لازم، فكيف يكون شَكَرَ لازماً ومتعدياً؟ قالوا: يكون لازما ومتعدياً بحالين، ولما كان له حالان قالوا: إذاً لا نصفه بكونه متعدياً ولا لازماً، نسلب عنه الوصفين؛ لأنه يمتنع أن يكون لازماً ثم يكون في نفس الوقت هو متعدٍ، إذاً نسلب عنه الحالين. الجواب عن هذا كما

أجيب عن كان وأخواتها أن يقال: إما أن نقول أنَّ شَكَرَ ونَصَحَ وكَالَ ووَزَنَ إما أنها أفعال متعدية فقط، شكرت زيداً هذا الأصل فيها، فإذا ورد شَكَرَ متعدياً باللام شَكَرْتُ لزيدٍ، فاللام هذه زائدة، وسبق معنا أن الفعل المتعدي قد تزاد اللام في مفعوله ولكنه سماعي، وهنا سُمِع زيادة اللام على معمول شَكَرَ، إذاً شَكَرَ لزيدٍ، نقول: شكر فعل ماض اللام حرف جر زائد، زيدٍ مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. إذاً شَكَرَ متعدٍ فقط، شكرت زيداً متعدٍ، شَكَرَ لزيدٍ هذه نرده إلى الأصل، مثل نصحت زيداً ونصحت لزيدٍ، يقال فيها ما قيل في شَكَرَ. أو نقول: إنَّ شكر لازم، والأصل فيه شكرت لزيدٍ هذا الأصل شكرت لزيدٍ، ثم وقع فيه ما يسمى بالحذف والإيصال، فحذف حرف الجر فتعدى الفعل بنفسه إلى المفعول، هذا على قول البصريين إذا حذف حرف الجر انتصب ما بعده،

وَعَدِّ لَازِماً بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلاً ....

وهنا (نقلاً) منقول عن العرب لأنه سمع شكرت زيداً، زيداً هذا منصوب على نزع الخافض، إذاً أصله شَكَرْتُ لزيدٍ، حذفت اللام ما يسمى بالحذف والإيصال فنصب الفعل على مذهب البصريين نصب زيداً، وعلى رأي الكوفيين إن إسقاط حرف الجر هو العامل شكرت زيداً، مررت زيداً ما العامل في زيداً وهو منصوب؟ عند البصريين أن العامل هو الفعل نفسه، وعند الكوفيين إسقاط حرف الجر هو العامل. إذاً نجيب عن شَكَرَ ونحوِها مما تعدى تارة بنفسه وتعدى تارة بحرف الجر، إما أن نقول: إنها أفعال متعدية وهذا الأصل فيها، فإن تعدت إلى المفعول بحرف جر فالحرف زائد وما بعده مفعول به. أو نقول: إن شَكَرَ ونحوه أفعال لازمة هي الأصل فيها فقط وما سمع فيها التعدي فهو على الحذف والإيصال على إسقاط حرف الجر،

وَعَدِّ لَازِماً بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

إذاً القسمة ثنائية: لازم ومتعدي، كان وأخواتها إما أن نخرجها من القسمة أصلاً فنقول: التقسيم هنا باعتبار الفعل التام، وكان ليست فعلاً تاماً بل هي فعل ناقص وليست داخلة في مورد القسمة. وإما أن نقول: إن المتعدي ما ينصب المفعول به أو شبهه فتدخل كان وأخواتها. وأما شَكَرَ ونَصَحَ مما يتعدى تارة بنفسه ويتعدى تارة بحرف الجر،

فإما أن نرده إلى المتعدي فقط وإما أن نرده إلى اللازم. هذا التقسيم عام، ذكر ابن عصفور رحمه الله أن الأفعال من حيث التعدي وعدمها تنقسم إلى ثمانية أقسام، هذا على جهة التفصيل وهو تفصيل جيد، أن الأفعال من حيث التعدي وعدمه تنقسم إلى ثمانية أقسام، قسمان رئيسان: القسم الأول: ما لا يتعدى التعدي الاصطلاحي.

المتعدي هذا اللفظ له معنيان عند النحاة: المعنى الأول: ما تعدى أثره فاعلَه إلى المفعول به، وهذا الذي عرفنا به المتعدي السابق، ما يتعدى أثره فاعله ويجاوزه إلى المفعول به، هذا المتعدي الخاص. المتعدي الثاني: ما يتعلق معناه بغيره بواسطة حرف جر، وهذا يسمى متعديا ولكن يجب تقييده، يعني أن يقال: هو متعدٍ بحرف جر. إذاً التعدي له معنيان: المعنى الخاص الذي يقابل اللازم وهو الذي يتعدى أثره فاعله فينصب المفعول به بنفسه، هذا المتعدي إذا أُطلق لفظ المتعدي عند النحاة انصرف إلى هذا المعنى، وقد يطلق المتعدي ما تعدى أثرُ فاعلِه إلى المفعول بواسطة حرف جر، مررت بزيدٍ هذا يقال فيه متعدٍ، مَرَّ متعدٍ، لكن هل ينطبق عليه حد الأول؟ هل نصب؟ لا ما نصب،

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ ... مَفْعُولَهُ ....

إذاً هذا لم ينصب مفعوله، إذاً ليس بمتعدٍ، ماذا نقول؟ نقول: هو متعدٍ ولكن بحرف جر، يعني يجب تعميم الاصطلاح هنا، فيشمل المتعدي بحرف الجر فقط، ويشمل ما يتعدى بنفسه تارة وما يتعدى بغيره في حالة تعديه بحرف الجر، شَكَرْتُ لزيدٍ نقول: هذا متعدٍ لكن بغيره، أما شَكَرْتُ زيداً، هذا متعدٍ بنفسه، كذلك ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر والثاني بنفسه، نحوُ اختار وكَنَّ وسَمَّى، هذا يتعدى إلى مفعولين، لكن أحدهما بنفسه والثاني بحرف جر، الذي تعدى بنفسه نسبته إلى العامل يكون المتعدي على الاصطلاح الخاص، وما تعدى إليه بحرف الجر يكون نسبة العامل إليه بالاصطلاح العام. فإذا قيل: اخترت قومي من بني تميم، اخترت هذا يتعدى إلى مفعولين، أحدهما بنفسه قومي، اخترت قومي، مثل ضربتُ زيداً، إذاً هذا متعدي بالمعنى العام أو الخاص؟ الخاص، اخترت قومي من بني تميم، من بني تميم هذا مفعول ثانٍ لاخترت، هل تعدى إليه بنفسه أو بواسطة حرف جر؟ بواسطة حرف جر، إذاً يوصف بالتعدي بالمعنى الثاني. إذاً يوصف الفعل الواحد بالمعنيين معاً لكن تكون الجهة منفكة، يعني اخترت نقول: فعل متعدٍ بالمعنى الخاص المقابل للازم، لكن باعتبار كونه نصب قومي، واخترت أيضاً متعدٍ بالمعنى العام يعني متعدٍ بحرف جر باعتبار نصبه للمفعول الثاني بحرف جر. القسم الأول عند ابن عصفور قال ما هو؟ الذي لا يتعدى التعدي الاصطلاحي، لا

يتعدى التعدي الاصطلاحي ماذا يقصد به؟ الخاص، يقصد به الخاص، لكن يأتي أنه يحتمل العام أيضاً، إذاً هذا هو القسم الأول، ما لا يتعدى التعدي الاصطلاحي هذا قسم برأسه. القسم الثاني: المتعدي، وهذا ينقسم سبعة أقسام: الأول: ما يتعدى بنفسه، يعني يتعدى إلى مفعول واحد، وهو كل فعل يطلب مفعولاً واحداً فينصبه بنفسه بدون واسطة، نحو ضَرَبَ، ضَرَبَ زيدٌ عمراً، ضرب هذا فعل متعدٍ طلب مفعولاً واحداً، تجاوز الفاعل إلى المفعول فنصبه، إذاً نقول: هذا فعل متعدٍ طلب مفعولاً واحداً فنصبه بنفسه، يعني بدون واسطة حرف جرٍ ونحوه، كضَرَبَ ونَصَرَ، نَصَرْتُ زيداً. القسم الثاني: ما يتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف جر، نحو مَرَّ وسار، سِرْتُ على الطريقِ، الطريق هذا في المعنى وقع عليه الحدث وهو السير، ضربت زيداً، زيداً وقع عليه الضرب، مررت بزيدٍ، زيدٍ وقع به المرور، يعني صار المرور قريباً من مكان وقوف زيدٍ، سرت على الطريق، الطريق هذا محل لوقوع السير عليه، إذاً هو في المعنى مفعول به، إذاً تعدى إلى مفعوله وهو مفعول واحد ولكن بواسطة حرف الجر. القسم الثالث من أقسام المتعدي: الذي ذكرناه شَكَرَ ونَصَحَ، ما يتعدى إلى مفعول واحد، ولكن يتعدى إليه تارة بنفسه وتارة يتعدى بحرف جر، وهي ألفاظ مسموعة محفوظة لا يقاس عليها، شَكَرَ شَكَرتُه وشَكَرْتُ له، نَصَحَ نَصَحتُهُ وَنَصَحْتُ له، كَالَ كِلْتُه وَكِلْتُ له، وَزَنَ وَزَنْتُه ووَزَنْتُ له، هذه ألفاظ ولها غيرها أمثالها، هذه تتعدى تارة بنفسها وتتعدى تارة بحرف الجر، تنصب مفعولاً واحداً إن تعدت بنفسها، هذا القسم الثالث من أنواع المتعدي.

الرابع: ما يتعدى إلى مفعولين ولكنه يصل إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف جر، هذه يمثلون لها باختار وأمر واستغفر وسمَّى وكنَّى ودعا، كنيته يعني كنيت ولدي أبا عبد الله كنيت ولدي بأبي عبد الله يجوز الوجهان، ولدي هذا مفعول أول، أبا عبد الله، كنيت ولدي بأبي عبد الله يعني يجر الثاني بحرف جر وهو مفعولٌ ثانٍ لكنّى، كذلك سمَّى ودعا، دعوت الله لزيد الثاني هذا مفعول به ثاني، ولكنه تُعدِّيَ له بحرف جر، إذاً النوع الرابع: ما يتعدى إلى مفعولين ويصل إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بواسطة حرف الجر، نحو اختار واستغفر وأمر، أمرته بكذا، وكنَّى وسمَّى ودعا. الخامس: ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهو باب أعطى وكسى، أعطيت زيداً درهماً، زيداً مفعول أول لأعطى فنصبه، درهماً مفعول ثاني لأعطى، نصبه مباشرة، لكن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، لا يقال: زيدٌ درهم، كسوت عمراً جُبَّةً، عمراً مفعول أول لكسى، وجُبَّةً مفعول ثانٍ لكسى، هل يقال عمروٌ جُبَّةٌ؟ لا يقال، إذاً تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ

والخبر. القسم السادس: ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو المعنون له بباب ظنَّ وأخواتها،

اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا ... أَعْنِي رَأَى ....

إذاً تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ظننتُ زيداً قائماً، زيدٌ قائم هذا الأصل. السابع: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب أعلم وأرى،

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا ... عَدَّوْا إِذَا صَارَ رَأَى وَأَعْلَمَا

الثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر، أعلمت زيداً بكراً عالماً، بكرٌ عالمٌ، الثاني هو أصله مبتدأ والمفعول الثالث أصله الخبر، أعلمت زيداً بكراً عالماً، بكرٌ عالمٌ، هذه سبعة أنواع للفعل المتعدي مع القسم الأول صارت كم؟ ثمانية، إذاً قول ابن عصفور: تنقسم الأفعال من حيث التعدي واللزوم إلى ثمانية أقسام، قسم الذي هو اللازم، والسبعة هذه مختصة بالمتعدي. بم يميز المتعدي عن اللازم؟ متى نحكم على الفعل أنه متعدي ومتى نحكم على الفعل أنه لازم؟ ما علامة الفعل المتعدي؟

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ... هَا غَيرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

له علامتان: العلامة الأولى: أن تتصل به هاء المفعول به، يعني هاء مرجعها المفعول به، زيداً ضَرَبتُهُ، ضربته الهاء هنا يعود على زيدٍ، وزيد هذا مفعول به، وليس مصدراً ولا ظرفاً، فنقول: هذه الهاء هاء غير المصدر، لِمَ؟ لأنها اتصلت بالفعل وكان مرجعها المفعول به، فدلّ على أن الفعل الذي اتصلت به هذه الهاء متعدٍ،

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ... هَا غَيرِ مَصْدَرٍ ....

إن كانت الهاء تعود على المصدر فليست علامة على التعدي ولا على اللزوم، لِمَ؟ لأنها مشتركة بين المتعدي واللزوم، وما كان مشتركاً لا يصح أن يجعل علامة على أحدهما؛ لأن هاء المصدر تتصل بالفعل المتعدي، الضَّرْبُ ضَرَبتُهُ زَيداً، الضربُ ضربته، الضمير يعود على المصدر، القيامُ أو القيامَ قمته، قام زيدٌ هذا فعل متعدٍ أولازم؟ لازم، لا ينصب مفعولاً به، قام زيدٌ، هو لازم لا يتعدى إلى مفعول به، كيف اتصلت به الهاء هنا، القيامُ قمتُهُ؟ نقول: هذه الهاء هاء المصدر وهي تتصل بالفعل اللازم كما أنها تتصل بالفعل المتعدي، إذاً لا يصح أن يُجعلَ المشترك بين اللازم والمتعدي لا يصح جعله علامة

على تحديد أو إثبات أحدهما، كذلك هاء الظرف التي تعود على الظرف، يومَ الخميسِ صُمتُهُ، أو النهارَ صُمتُهُ، والليلَ قُمتُهُ، قمته هذه الهاء اتصلت بقام وهو فعل لازم، نقول: هذه الهاء ليست هاء المصدر تعود على المصدر، وإنما تعود على ظرف، فاتصلت بالفعل اللازم، يومَ الخميسِ أو النهارَ صُمتُهُ، نقول: هذا اتصل به هاء تعود على الظرف، وهاء الظرف هذه التي تعود على الظرف مشتركة بين الفعل اللازم والمتعدي، وما كان مشتركاً لا يصح جعله علامة على أحدهما. لم يذكره ابن مالك رحمه الله قال:

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ... هَا غَيرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

لم ينص على هاء الظرف، لماذا؟ لأنه الصحيح أنها على الحذف والإيصال، الأصل يومَ الخميس صُمتُ فيه هذا الأصل، فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل، الليلَ قُمتُهُ، أصله الليلَ قُمتُ فيه، إذاً هو على الحذف والإيصال، إذاً ليس متصلاً حقيقة بالفعل، أما هاء المصدر فهي متصلة حقيقة بالفعل. إذاً هاء الظرف نقول: تركها أو أسقطها ابن مالك رحمه الله كما ذكر الشراح لِمَ؟ لكونها غير متصلة بالفعل حقيقة، لأنها من باب الحذف والإيصال، بخلاف هاء المصدر فهي متصلة به حقيقة. هذه العلامة الأولى على المتعدي واللزوم. العلامة الثانية: إن صحَّ اشتقاق اسم مفعول من مصدر الفعل دون واسطة فهو متعدٍ وإلا فهو لازم. إن صح أن يشتق من مصدر الفعل اسم مفعول على زنة مفعول اسم مفعول بدون واسطة يعني بدون حرف جر فنقول: هذا فعل متعدٍ، ضَرَبَ هذا مأخوذ من الضَّرْب هذا المصدر، ايت باسم مفعول من الضرب، تقول: مَضْرُوبٌ، دون واسطة يعني دون إضافة حرف جر، وما يشتق منه اسم المفعول كما سبق بالأمس، ما يشتق منه اسم المفعول مباشرة بدون واسطة حرف جر أو ظرف حكمه أنه متعدٍ، لِمَ؟ لأن اسمَ المفعول لا يؤخذ من اللازم هذا الأصل، فإذا قيل: مضروب، دلَّ على أن ضَرَبَ ويَضْرِبُ واضرِبْ هذا متعدٍ، جلس زيدٌ، جلس ايت باسم مفعول من الجلوس، هل يأتي؟ نعم يأتي ولكن بواسطة، تقول: الكرسي مجلوس عليه، لابد أن تضيف عليه، هذا قيد يدل على أن المصدر الذي أو الفعل الذي أُخذَ منه الجلوس لازم وليس بمتعدٍ. إذاً علامة الفعل المعدَّى أمران: أن تتصل به هاء غير المصدر. ثانياً: أن يصح اشتقاق اسم المفعول من مصدر الفعل، فإن صح اشتقاق اسم المفعول من مصدر الفعل بدون واسطة حرف جر أو ظرف، نقول: هذا متعدٍ وإلا فهو لازمٌ، إذاً نقول القسمة على قول الجمهور ثنائية: متعدٍ ولازم. قد يستعمل المتعدي

استعمال اللازم، يعني قد يُجْعَلُ المتعدي لازماً وهذا سيأتي بحثه

وَغَالِبَ الرُّبَاعِ عَدِّ ....

وقد يستعمل أو يعدى اللازم بواسطة، يعني قد ينصب الفعل اللازم مفعولاً به إما لفظاً أو محلاً، يعني تقديراً، إما لفظاً أو محلاً، ذكر الناظم بعض الوسائط التي تجعل اللازم متعدياً، فقال:

بالهَمْزِ وَالتَّضْعِيْفِ عَدِّ مَالَزِمْ ... .

إذاً عرفنا أن المتعدي يتعدى بنفسه، واللازم لا يتعدى إلى المفعول به فينصبه، لكن يأتي السؤال هل يمكن أن يصيَّر اللازم متعدياً فينصب بنفسه لفظاً أو تقديراً؟ قال: نعم، (بالهمز والتضعيف عدِّ ما لزم)، (بالهمز) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (عدِّ)، (عدِّ ما) (ما) اسم موصول بمعنى الذي يقع على فعلاً، (عدِّ) فعلاً (لَزِمَ) هذه صفته، قلنا: (بالهمز) جار ومجرور متعلق بقوله: (عدِّ)، (بالهمز) الهمز قد يأتي للنقل وهذا هو المقصود هنا، يعني (بالهمز) التي يؤتى بها للنقل، والمراد بالنقل هنا نقل حالة الفعل من اللزوم إلى حالة التعدي، يسمى الهمز همز نقل، لِمَ سميت همز نقل؟ لأنها تنقل حالة الفعل اللازم من حالة اللزوم إلى حالة التعدي وتُصَيِّر الفاعل مفعولاً به. إذاً إذا أدخلت الهمز همز النقل على الفعل اللازم الذي لم يتعدَّ أصلاً إلى المفعول به تصيِّر هذه الهمزة الفعل اللازم متعدياً وتصيِّر الفاعل أصلاً الذي كان قبل دخول همز النقل تصيِّره مفعولاً به، تقول: خرج زيدٌ، خرج هذا فعل، هل هو لازم أو متعدي؟ لازم، ما الذي أدراك أنه لازم ولم تحكم عليه أنه متعدي؟ أما تقول: الخروجُ خرجتُهُ؟ هذه ها المصدر، وهاء المصدر لا تدل على أن الفعل متعدٍ؛ لأنها تتصل باللازم والمتعدي، إذاً ما الدليل على أنه لازم؟ عدم اتصال هاء غير المصدر، أيضاً ما نقول: مخروج به زيدٌ؟ بواسطة حرف الجر، إذاً هذا يدل على أنه لازم وليس بمتعدٍ، خرج زيدٌ، خرج فعل ماض مبني على الفتح وزيدٌ فاعل، دلَّ الفعل اللازم هنا على اتصاف الفاعل بالحدث، هذه وظيفته فقط، لكن هل هذا الحدث يتعدى إلى محل فيقع عليه؟ الجواب: أن الفعل اللازم ليست وظيفته هذه، إنما هذه وظيفة الفعل المتعدي، خرج زيدٌ، إذا أردت أن تُصيِّر خرج متعدياً تنقله من الفعل اللازم إلى الفعل المتعدي تدخل همزة النقل قبل فائه، أين فاؤه؟ الخاء، فتقول: أخرج، إذاً صار متعدياً، بأي شيء؟ بهمزة النقل، نقلته من حالة اللزوم إلى حالة التعدي، هذا الفعل حكم الفعل نفسه، أما الفاعل أخرج زيدٌ، نقول:

زيدٌ هذا صَيَّرت همزة النقل الفاعل مفعولاً به، إذاً يجب نصب زيد على أنه مفعول به، وإذا نصب زيد على أنه مفعول به لابد للفعل من فاعل، فتقول: أخرجت زيداً، خرج زيدٌ أخرجتُ زيداً، استوفى الفعل فاعله وهو التاء، وصار الفاعل الذي كان فاعلاً قبل دخول همز النقل صار مفعولاً به.

إذاً ما وظيفة همزة النقل؟ نقول لها وظيفتان تنقل الفعل من حالة اللزوم إلى حالة التعدي، وتنقل الفاعل بعد أن كان فاعلاً قبل دخول همزة النقل إلى كونه مفعولاً به، إذاً أخرجت زيداً، نقول: هذا فعل متعدٍ، لكن هل هو متعدٍ بذاته؟ الجواب: لا، إنما تعدى بواسطة وهي همزة النقل، هذا إن كان الفعل الذي دخلت عليه الهمزة لازماً في أصله لم ينصب مفعولاً به أصلاً، وقد تزيد المتعدي تعدياً يعني توسع دائرة المتعدي، كيف؟ قد يكون الفعل متعدياً إلى واحدٍ فدخول همزة النقل تؤثر في الفعل من جهة دلالته على التعدي، لِمَ؟ لأنه يحتاج إلى مفعول واحدٍ فتوسع الدائرة فتجعل الفعل متعدياً إلى اثنين بعد أن كان متعدياً إلى واحدٍ، فتقول: لَبِسَ زيدٌ جُبَّة، لبس فعل ماضٍ، هل هو متعدي أو لازم؟ متعدي،

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ ... مَفْعُولَهُ ....

وهنا نصب مفعوله ملبوس أو تقول: الجُبَّةُ ملبوسة، إذًا صحَّ الاشتقاق من مصدر الفعل اشتقاق اسم مفعول بدون واسطة، تقول: لَبِسَ هذا فعل ماضٍ وهو متعدٍ، يتعدى إلى كم مفعول؟ نقول: إلى مفعول واحدٍ، زيدٌ هذا فاعل لبس، جُبَّة هذا مفعول به، إذاً تعدى لبس إلى مفعول واحدٍ، إذا دخلت همزة النقل على الفعل المتعدي لفعل واحدٍ وسَّعت دائرته، يعني زادت تعديه فصار متعدياً إلى اثنين بعد أن كان متعدياً لواحدٍ، وصار الفاعل الذي رُفع بالفعل المتعدي لواحدٍ صار مفعولاً أولاً، لبس زيدٌ جُبَّة ألبست زيداً جُبَّة، ألبست زيداً، زيداً هذا مفعول به، في الأصل كان فاعلاً، إذاً همزة النقل نقلته من كونه فاعلاً قبل دخول الهمزة إلى كونه منصوباً على أنه مفعول به، إذاً تصيِّر همزة النقل تصيِّر الفعل المتعدي إلى واحد متعدياً إلى اثنين، كذلك إذا كان الفعل متعدياً في الأصل إلى اثنين تصيِّره متعدياً إلى ثلاثة، يعني توسع دائرة الفعل المتعدي إلى اثنين تجعله متعدياً إلى ثلاثة، وتنقل الفاعل الذي كان فاعلاً قبل دخول همزة النقل إلى كونه مفعولاً أولاً، عَلِمَ زيدٌ عمراً فاضلاً، عِلم هذا يتعدى إلى مفعولين، زيدٌ فاعل، عمراً مفعول أول، فاضلاً مفعول ثانٍ، أعلمتُ دخلت همزة النقل، ماذا صنعت في الفعل؟ نقلته من تعديه

إلى اثنين، إلى تعديه إلى ثلاثة ثم صيَّرت ونقلت الفاعل من كونه مرفوعاً على أنه فاعل لعلم إلى كونه منصوباً على أنه مفعول أول، فتقول: أعلمتُ التاء لِمَ جئنا بها؟ لأن كل فعل لابد له من فاعل، فإذا سلبنا الفاعل الذي هو زيد عن علم، لابد أن نعوض علم فاعلاً بدل الفاعل الذي صار منصوباً، فتقول: أعلمت زيداً، زيداً هذا صار مفعولاً أول، كان فاعلاً قبل دخول همزة النقل، أعلمت زيداً بكراً فاضلاً، إذاً نَقَلَتْ الفعل من تعديه لاثنين فصار متعدياً إلى ثلاثة،

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا ... عَدَّوْا إِذَا صَارَ رَأَى وَأَعْلَمَا

وبعد ذلك قال:

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا ... هَمْزٍ فَلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

عَلِمْتُ زيداً يعني عرفت، علمت تأتي بمعنى عرف،

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

إذاً علم تأتي بمعنى عرف فينصب مفعولاً واحداً، عَلِمْتُ زيداً أي عرفت زيداً، أعلمت زيداً فاضلاً عرفت زيداً فاضلاً، أو أعلمت زيداً عالماً عرفت زيداً عالماً، صيَّرت الفعل المتعدي إلى واحد متعديا إلى اثنين، إذاً قوله: (بالهمز) هذا المراد به همز النقل، تزاد على الفعل قبل فائه، والمراد به كما سيأتي أنه الفعل الثلاثي المجرد؛ لأن الهمز والتضعيف مختصان بالفعل الثلاثي المجرد اللازم سينص على ذلك هو، (بالهمز) بعضهم يقول: لغير المطاوعة، لأنه قد تزاد على الفعلِ الثلاثي المتعدي همزة الصيرورة، وبعضهم يقول: همزة المطاوعة، ومختلف هل أَفْعَلَ يأتي للمطاوعة أم لا؟ فيه نزاع، من أثبت أن أَفْعَلَ تأتي للمطاوعة قال: أَفْعَلَ الهمزة للمطاوعة، ومن قال: لا، لم يثبت لغة أن همزة أَفْعَلَ تأتي للمطاوعة فيقول: للصيرورة، أَقْشَعَ اللهُ الغيمَ، أو أقشعت الريحُ السحابَ، أقشعت يعني فرّقت، قَشَعَت الريحُ السحاب، قشعت هذا فعل متعدٍ، قَشَعَ بمعنى فرَّقَ قَشَعَت الريحُ السحابَ، يعني فرَّقته هذا متعدٍ لواحدٍ، يزاد همزة قبل فائه ولكنه تنقله من التعدي إلى اللزوم، فتقول: قَشَعَت الريحُ السحابَ فَأَقْشَعَ السحابُ، إذاً صار بعد اتصال الهمزة به لازماً، إذاً الغالب أن الفعل الثلاثي إذا زيدت عليه همزة النقل نقول: تنقله من اللازم إلى التعدي، وقد يكون المجرد عن الهمزة متعدياً فإذا تقدمت عليه الهمزة وزيدت عليه الهمزة قبل فائه صار لازماً، قشعتِ الريحُ السحابَ فَأَقْشَعَ هل هذه الهمزة

همزة المطاوعة أو همزة الصيرورة يعني صار ذا قَشَعٍ وتَفَرُّقٍ؟ فيه نزاع الأكثر على أن أَفْعَلَ لا يأتي للمطاوعة وإنما هي همزة الصيرورة، إذاً (بالهمز) نقيّده لغير المطاوعة أو إن شئت قل: لغير الصيرورة على الخلاف الذي ذكرته، والمراد به همزة النقل، إذاً (بالهمز) يقال له: همز النقل التي تزاد قبل فاء الفعل الثلاثي المجرد اللازم.

(والتضعيف) هذه الوسيلة الثانية التي تصيِّر الفعل الثلاثي اللازم تصيره متعدياً لمفعول واحد وهو التضعيف، (التضعيف) هذا مصدر ضَعَّفَ، يطلق مراداً به تشديد العين، ويطلق مراداً به تكرير العين مع اللام وهذا الذي سبق معنا، كفَّ زلَّ ضَلَّ، قلنا: هذا مضعَّف، لِمَ؟ مضعَّف الثلاثي لكون عينه ولامه من جنس واحد، هذا يسمى مضعَّفاً، وتكرير العين يسمى مضعَّفاً وأيهما المراد؟ تكرير العين، ليس المراد المضعف السابق الذي عينه ولامه من جنس احدٍ، وإنما المراد تضعيف عينه، يعني مشدّد العين، تقول: خرج زيدٌ هذا فعل لازم كما سبق، وزيدٌ فاعل، إذا أردت أن تصيِّر هذا الفعل اللازم الثلاثي تصيِّره متعدياً لفِعْل وتجعل الفاعل مفعولاً به لخرج تضعِّف عينه، كيف تضعِّفها؟ خرَّجت زيداً، خَرَجَ صار خَرَّجْتُ، كان خرج لازماً خَرَّجْتُ هذا متعديًا، خرج زيدٌ، زيد هذا فاعل في الأصل قبل التضعيف، فلما ضُعِّفَتْ العين شددت صار مفعولاً به، وهذا أيضاً خاص بالفعل الثلاثي المجرد، (بالهمز والتضعيف) قلنا: مصدر ضَعَّف، المراد به مُشَدَّدُ العين، (عدِّ ما لزم) (عدِّ) هذا فعل أمر من التعدية، والمراد بالتعدية هنا التعدية الاصطلاحية، (ما لزم) فعلاً (لَزِمَ) فعلاً (ما) اسم موصول بمعنى الذي يفسَّر بفعلاً، (عدِّ) فعلاً (لزِمَ)، (لَزِمَ) هذا فعل ماض مبني للمعلوم وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما)، والجملة في محل نصب نعت لـ (ما)، لا، لا محل له من الإعراب صلة الموصول، (عدِّ ما لزم) أي (عد) الذي (لزم)، (وحرف جرٍ) الواو هنا حرف عطف، و (حرف) هذا معطوف على (بالهمز)، إذا جاءت معطوفات القاعدة إذا جاءت معطوفات إما أن تكون معطوفة بالواو أو بغيرها، إن كانت معطوفة بالواو وبعضهم يزيد أو فيُعطف الأخير على الأول، ولا يعطف على سابقه، وإن كان حرف العطف يدل على الترتيب فيعطف على سابقه، جاء زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ وبكرٌ، بكر معطوف على الثالث أو على الأول؟ على الأول لأنه معطوف بالواو، جاء زيدٌ أو عمروٌ أو خالد أو بكر أو محمد، محمد هذا معطوف على الأول، جاء زيدٌ فبكر فمحمد فخالد، تقول: خالد معطوف على سابقه، والسابق معطوف على سابقه؛ لأن الفاء تدل على الترتيب والتعقيب، يعني ما بعده تابع لما قبله، كذلك ثم جاء زيدٌ ثم عمروٌ ثم خالد ثم بكر، بكر معطوف على

خالد، وخالد معطوف على سابقه، أما إذا كان بالواو فيعطف على الأول، إذاً (وحرف جر) أي (عدِّ ما لزم) (بحرف جر) معطوف على قوله: (بالهمز)، (حرف جرٍّ) يعني يتصل حرف الجر أو يدخل على المفعول في المعنى، مَرَّ هذا يتعدى إلى مفعول ولكن تعديه إلى المفعول لا بنفسه، وإنما بواسطة حرف الجر، مَرَّ مررت بزيدٍ، ولذلك لو أسقط حرف الجر انتصب على أنه مفعول به مررت زيداً، قيل لرؤبة: كيف أصبحت؟ فقال: خيراً، يعني بخير، رؤبة هذا مما يحتج بقوله، كيف أصبحت؟ قال: خيرًا، بخير.

تَمُرُّوْنَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

هكذا قال جرير، (تمرون الديار) (الديار) هذا منصوب على نزع الخافض يعني تمرون بالديار، العامل فيه تمرون على مذهب البصريين، والعامل فيه على مذهب الكوفيين إسقاط حرف الجر، وهذا تضيفوه إلى العوامل المعنوية المختلف فيها إسقاط حرف الجر، هذا قد لا ينبه عليه في أوائل الدروس، إسقاط حرف الجر هذا عامل معنوي، النصب على نزع الخافض الأصل فيه أنه سماعي، لذا نص عليه ابن مالك رحمه الله:

وَعَدِّ لَازِماً بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَقْلاً ....

أي منقولاً عن العرب،

.. وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ ... مَعَ أَمْنِ لَبْسٍ ....

إلا إذا كان المجرور أنَّ أخت إنَّ أو أنْ المصدرية التي تدخل على الفعل المضارع، فحينئذٍ يكون إسقاط حرف الجر قياساً بشرط أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس فحينئذٍ لا يجوز إسقاط حرف الجر، عجبت من أنك قائم، يجوز أن تحذف من فتقول: عجبت أنك قائمٌ، واختلف في موقع الجملة، عجبت من أن تقوم، أنْ سبقها حرف جر مِن يجوز أن تسقط الحرف تقول: عجبتُ أنْ تقومَ، وتكون الجملة في محل جر أو منصوبة على النزاع، إذا خيف اللبس لا يجوز الإسقاط أو رغبت في أن تقوم، هنا لا يجوز إسقاط في، لِمَ؟ لأنه يوهم، رَغِبَ في ورَغِبَ عن، {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} (النساء:127) لذلك وقع الخلاف بين الفقهاء، وترغبون في أو عن، مبني على هذه المسألة، إذاً رغبت في أن تقوم لا يجوز إسقاط حرف الجر، لِمَ؟ لأنه يوقع في اللبس، رغبت عن أو في. إذاً (وحرف جرِّ) نقول: الأصل أنه يتعدى الفعل اللازم الثلاثي المجرد وهذا عام ليس خاصاً بالثلاثي

المجرد كما سينص عليه، يدخل على أو يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر فتقول: مررت بزيدٍ، زيدٍ هذا في المعنى مفعول به، ولكن لم يتسلط عليه الفعل لأنه يعجز عن أن ينصب بنفسه، وإنما نزل درجة ونصب محلاً بحرف الجر،

بالهَمْزِ وَالتَّضْعِيْفِ عَدِّ مَالَزِمْ ... وَحَرْفِ جَرٍّ ....

هذه الثلاثة أكثر النحاة لا يذكرون من الوسائل التي يتعدى بها الفعل اللازم إلا هذه، ثم اختلف فيها هل هي سماعية أم قياسية؟ بعضهم يرى أنها سماعية، يعني ما سمع عن العرب تعدِّيه يعدى، وما لم يسمع عن العرب تعديه فلا يعدى، هذا على القول بأنه سماعي، وبعضهم يرى أنها قياسية في الجميع، وبعضهم يرى قولاً ثالث وهو أن الهمزة يعدى بها قياساً والتضعيف وحرف الجر يعدَّى بها سماعاً. بعضهم يزيد ألف المفاعلة مما يعدى به اللازم، جَلَسَ زيدٌ وجَالَسْتُهُ، ألف المفاعلة هذه تزاد بعد فاء فَعَلَ فَاعَلَ، جَلَسَ زيدٌ فَجَالَسْتُهُ، كَرُمَ عَمروٌ فَكَارَمْتُهُ، كارمت زيداً، شارفت عمراً، جيء بألف المفاعلة فعدَّت الفعل اللازم إلى مفعول به، أيضاً نقله إلى باب نَصَرَ يَنْصُرُ لإفادة الغلبة، نَصَرَ يَنْصُرُ نَاصَرتُهُ فأنا أُنْصُرُهُ، قَاعَدتُهُ فأنا أَقْعُدُهُ، أقعده هذا تعدى، أصله قعد زيدٌ لازم، لِمَ تعدى، أقعده هذا ضمير وهو مفعول به؟ كيف تعدى؟ نقول: أُريدَ به المغالبة بعد نقله إلى باب نَصَرَ، كَارَمْتُ زَيداً فأنا أَكْرُمُهُ، شَارَفْتُ زيداً فأنا أَشْرُفُهُ، إذاً يتعدى الفعل اللازم بعد نقله إلى باب نَصَرَ يَنْصُرُ لإفادة المغالبة، أنا كارمته يعني غلبته في الكرم. أيضاً صَوْغُهُ على زنة اسْتَفْعَلَ، إذا أريد به الطلب أو النسبة للشيء، تقول: استخرجتُ المالَ، خرج هذا كما سبق لازم، زدت عليه السين والتاء للدلالة على الطلب اسْتَخْرَجْتُ المالَ، أي طَلَبْت المالَ، اسْتَقْبَحْتُ الظُّلمَ، قَبُحَ الظُّلمُ هذا فعل لازم، عُدِّيَ لِمَ؟ لزيادة السين والتاء، يعني صَوْغُهُ على زنة استفعل للطلب أو النسبة للشيء، فتقول: استخرجت، ولا تقول: استغفرتُ؛ لأن غَفَرَ يتعدى متعدٍ، غفر الله، هذا غفر استغفرت الله، غَفَرَ اللهُ لك هذا يتعدى إلى مفعول بحرف جر، أيضاً يصح أن يمثَّل به، فتقول: استغفرتُ اللهَ هذا تعدى إلى مفعول؛ لأنه صِيغَ على زنة استفعل للطلب، استقبحتُ الظلمَ قَبُحَ الظلم، يعني نسبت الظلم إلى القبح. السادس: التضمين، أن يُضَمَّن الفعل اللازم معنى فعل متعدٍ. أن يُشرَبَ الفعل اللازم معنى فعل متعدٍ فيتعدى كما تعدى الفعل الأصلي، يمثلون لذلك على أحد التوجيهين: رَحُبَتْكَ الدارُ، أي وسعتك، ضُمِّنَ رَحُبَ معنى وسع، فتعدى رَحُبَ اللازم كما تعدى الفعل الذي ضُمِّن إياه، أيضاً طَلُعَ بِشْرٌ اليمنَ هكذا سمع، طَلُعَ بشرٌ اليمنَ، طَلُعَ على وزن

فَعُلَ ويأتينا أن ما كان على وزن فَعُلَ أو كما تعلمون أنه لازم، طَلُعَ بشرٌ اليمنَ، اليمنَ هذا مفعول به لطَلُعَ، كيف تعدى؟ نقول: ضُمِّنَ طَلُعَ معنى بَلَغَ، بَلَغَ بشرٌ اليمنَ، أيضاً من المعديات: حذف الجار توسعاً كما ذكرناه تمرون الديار مررتُ زيداً، على مذهب البصريين أن العامل هو الفعل. كذلك تحويل حركة العين على مذهب الكوفيين، مثلوا لذلك بقوله: شَتِرَتْ عينه، شَتِرَتْ على وزن فَعِلَ، شَتِرَت عينه فَشَتَرَهَا اللهُ، شَتِرَتْ فَشَتَرَهَا، نقل من باب فَعِلَ بكسر العين إلى فتحها فقيل شَتَرَهَا أي العين شَتَرَهَا اللهُ، لتحويل حركة العين من كسرها إلى فتحها صار الفعل متعدياً.

أيضاً من الوسائل التي يعدى بها الفعل اللازم إسقاط التاء، تَدَحْرَجَ وتَفَعَّلَ هذا ذكره صاحب المطلوب، تَدَحْرَجَ أسقط التاء، تَدَحْرَجَ زيدٌ هذا لازم أسقط التاء دَحْرَجَ زيدٌ عمراً أو الحجرَ، إذاً بإسقاط التاء صار متعدياً، تَفَعَّلَ تَكَسَّرَ أسقط التاء، ماذا تقول؟ كَسَّرِ زيدٌ الزجاجَ، أولاً تقول: تَكَسَّرَ الزجاجُ، أسقط التاء تقول: كَسَّرَ زيدٌ الزجاجَ، تَقَطَّعَ الحبل قَطَّعَ زيدٌ الحبلَ، إذاً تعدى بإسقاط التاء، هذه ذكرها صاحب المطلوب.

بالهَمْزِ وَالتَّضْعِيْفِ عَدِّ مَالَزِمْ ... وَحَرْفِ جَرٍّ إِنْ ثُلاَثِيًّا وُسِمْ

(إن ثلاثياً وسم) (وُسِمَ) بمعنى عُلِمَ، فعل ماضٍ، مبني للمعلوم أو مغَيَّر الصيغة؟ مُغَيَّر الصيغة، أين نائبه؟ ضمير مستتر يعود على (ما لزم)، إن وُسِمَ ما لزم يعني إن كان ثلاثياً، إن وُسِمَ ثلاثياً، (إن) حرف شرط، (ثلاثياً وُسِمَ) (وُسِمَ) نائب الفاعل ضمير مستتر، إن وُسِمَ ما لزم ثلاثياً حال كونه ثلاثياً، (ثلاثياً) هذا أعربه الشارح على أنه حال من نائب الفاعل (وُسِمَ)، (وُسِمَ) هذا فعل الشرط، أين جوابه؟ مقدَّر محذوف دلَّ عليه قوله: (عدِّ ما لزم)، قدِّره إن وُسِمَ ثلاثياً فَعَدِّه لابد من الفاء هذا الذي أريد، فعدِّه بالهمز والتضعيف وحرف الجر، لكن يختص التضعيف والهمز بالثلاثي المجرد اللازم، إذاً تقيّد (إن ثلاثياً) مجرداً لازماً.

وَغَيْرُه عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا ... .

(وغيرهُ) الضمير يعود على الثلاثي، غير الثلاثي الذي هو الرباعي المجرد والمزيد والخماسي والسداسي، (وغيره) أي غيرَ الثلاثي، منصوب على أنه مفعول لـ (عدِّ)، يعني عدِّ (غيرَه) أمر من التعدية، أي صيِّر الفعل اللازم غير الثلاثي متعدياً، صيِّره بماذا؟ قال: (بما تأخرا)، (بما) عدِّ (بما) (ما) اسم موصول بمعنى الذي، يعني بحرف الجر الذي

(تأخرا)، (تأخرا) الألف هذه للإطلاق وفاعله يعود على (ما)، (تأخرا) ما، يعود على (ما) التي سبقت، (بما تأخرا) يعني بحرف الجر الذي (تأخرا)، (تأخرا) يعني ذُكِر أخيراً في البيت السابق، (وغيره) غير الثلاثي الرباعي والخماسي والسداسي (عدِّ بما تأخرا) يعني بالذي ذُكر أخيرًا في البيت السابق، لذلك فسرنا (ما) هنا بحرف الجر الذي (تأخرا)، يعني تأخر ذكره وصار أخيراً في البيت السابق، إذاً حرف الجر هذا مشترك بين الثلاثي وغيره، يعني يعدّى به الثلاثي ويعدَّى به غير الثلاثي، ذهبت بزيدٍ وانطلقت به، ذهبت بزيدٍ هذا ثلاثي، وانطلقت به هذا خماسي، إذاً عدِّي بحرف الجر، هل يعدى الرباعي والخماسي والسداسي بهمز النقل؟ الجواب: لا، هل يعدى بالتضعيف؟ الجواب: لا، إذاً يختص بحرف الجر.

…………………… … وَإِنْ حَذَفْتَهَا فَلاَزِمًا يُرَى

(وإن حذفتها) أي أسبابَ التعدية الثلاثة، يعني مما يعرف به اللازم هو إسقاط الأسباب المؤدية إلى تعدِّيه، تقول: أَكْرَمْتُ زيداً أو أخرجتُ عمراً، أكرمتُ زيداً أصله كَرُمَ على وزن فَعُلَ، دخلت عليه الهمزة فنصب مفعولاً به، أسقط الهمزة كَرُمَ زيدٌ، (وإن حذفتها) حذفت الهمزة (فلازماً يُرَى) يعني يعلم لازماً بعد إسقاط الهمز كما أنه كان لازماً قبل دخول الهمز، أخرجت زيداً تقول: خَرَجَ زيدٌ، أسقطت الهمزة فعاد على أصله، خَرَّجْتُ زيداً أسقط التضعيف، تقول: خَرَجَ زيدٌ، إذاً (وإن حذفتها) أي أسباب التعدية الثلاثة (فلازماً يُرَى) (يُرَى) هذا فعل مضارع مغيَّر الصيغة يتعدى إلى مفعولين بمعنى يُعْلَم، المفعول الأول هذا صار نائب فاعل، (يُرَى) هو أي (لازماً)، (فلازماً) (لازم) هذا مفعول ثانٍ، إذاً (وإن حذفتها) أي أسباب التعدية الثلاثة فيُرى لازماً الفاء هذه واقعة في جواب الشرط، (إن) حرف شرط، (حذفتها) هذا فعل الشرط، لا نقول: جملة الشرط، نقول: فعل الشرط، يُرَى لازماً الفاء وقعت في جواب الشرط، (يُرَى) أي يُعلَمُ باقياً على لزومه الأصلي الذي ثبت له قبل إلحاق الأسباب به. إذاً هذه الفائدة التي ذكرها في أوَّل هذا الفصل أن الفعل نوعان: لازم ومتعدي، المتعدي: ما ينصب المفعول به بنفسه، واللازم: ما ليس كذلك وهو الذي لا مفعول له أصلاً، كقام زيد، أو تعدى إلى مفعوله بحرف الجر، لذلك يسمى المتعدي يسمى ماذا؟ يسمى مجاوزاً وواقعاً، لِمَ يسمى مجاوزاً؟ لأنه – تجاوز فاعله – الحدث تجاوز فاعله، فوقع على المفعول به، ويسمى واقعاً لأن الحدث وقع على المفعول به، واللازم يسمى قاصراً، لِمَ؟ لأنه قَصُرَ عن أن ينصب مفعولاً به، قَصُرَ دلالة الفعل على اتصاف الفاعل بالحدث فقط، ولا يحتاج إلى مفعول

به، ويسمى غير مجاوز وغير واقع، ويسمى متعدياً بحرف الجر، لِمَ؟ هذا بالمعنى العام أو الخاص؟ بالمعنى العام، يسمى متعدياً لكن يقيَّد بحرف الجر، لذلك يقال: المتعدي يحتاج إلى شيئين: إلى فاعل وإلى مفعول، إلى فاعل يُحدث الحدث وإلى مفعول يقع عليه الحدث، واللازم يحتاج إلى شيء واحدٍ وهو إلى فاعل يقع منه أو يقوم به الحدث، ولا يحتاج إلى مفعول، هل اللازم يمكن أن يصير متعدياً؟ الجواب: نعم، بواحدٍ من أمور ثمانية أو تسعة، ذكر الناظم منها أكثر ما يذكره الصرفيون والنحاة وهو تعديه بهمزة النقل وبالتضعيف وبحرف الجر، بل ابن مالك لم يذكر إلا حرف الجر:

وَعَدِّ لَازِماً بِحَرْفِ جَرِّ ... .

نص على حرف الجر، ولم يذكر التضعيف ولا الهمز، وأكثرهم يُسقط البواقي التضمين وتحويله لباب نَصَرَ يَنْصُرُ لإفادة المغالبة ... الخ، وهل يكون المتعدي لازماً؟ الجواب: نعم وسيأتي بيانه، متى نحكم على الفعل بكونه لازماً فقط دون تعدي؟ هذا سيأتي في موضعه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال مُعِدُّ الكتاب للشاملة: الدرس لم يُفرَّغ في موقع الشيخ، ويتناول العناصر التالية:

* الأمور الذي يتعدى به الفعل اللازم.
* الفرق بين فاعل وتفاعل.
* تعريف الإبدال وأحرف الإطباق.
* أوزان الرباعي المتعدي عدا فعلل.

عناصر الدرس

* الحالات التي نحكم فيها على الفعل أنه لازم.
* بيان الخماسي والسداسي أنه لازم إلا ما استثني منهما.
* معان همزة إفعال.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا،

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد: فلا زال الحديث في بيان الفوائد التي عنون لها الناظم رحمه الله تعالى بقوله: (فصل في فوائد)، وهذه الفوائد كما سبق أنها متممة للأبواب السابقة، جميع المسائل التي سبق ذكرها تحتاج إلى تتميم من نواحٍ متعددة فذكر هذا الفصل إتماماً لما سبق، ومما سبق أنه ذكر الفعل وأطلق الفعل، والفعل قد يكون متعدياً وقد يكون لازماً، وذكر في أول هذا الفصل الفعل اللازم بم يكون، وذكرنا مقدمة له وهو معرفة الفعل المتعدي من اللازم، متى نحكم على الفعل المتعدي أنه متعدٍ، ومتى نحكم على الفعل اللازم أنه لازم؟ أو متى نحكم على الفعل أنه متعدٍ؟ ومتى نحكم على الفعل أنه لازم؟ هو عنون بمسألة: وهي هل يمكن أن يُعدَّى اللازم أم أن اللازم لا يكون إلا لازماً؟ قال: لا، يعدى وذكر ما يعدى به الثلاثي وما يعدى به غير الثلاثي، الثلاثي محصور في ثلاث: بالتضعيف والهمز وحرف الجر، هذا مشترك بين الثلاثي وغيره وغير الثلاثي هذا محصور في حرف الجر، إذاً لا يعدى إلا بحرف الجر،

وَعَدِّ لَازِماً بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلاً ....

بالهَمْزِ وَالتَّضْعِيْفِ عَدِّ مَالَزِمْ ... وَحَرْفِ جَرٍّ إِنْ ثُلاَثِيًّا وُسِمْ

هذه ثلاثة أمور يعدى بها الفعل الثلاثي، ثم قال: (وَغَيْرُه عَدِّ) أي عدِّ غيره غير الثلاثي، أي صير الفعل اللازم غير الثلاثي سواء كان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً (بما تأخرا) يعني بالحرف الذي تأخر ذكره في البيت السابق، أو بالذي تأخر ذكره في البيت السابق وهو قوله: (وحرف جرٍّ)، (وإن حذفتها) أي أسباب التعدية الثلاث السابقة: الهمز والتضعيف وحرف الجر (فلازماً يُرى)، يعني يرجع إلى أصله فيكون لازماً؛ لأن هذه زوائد، الهمز زائدة على أصله، وأصله ثلاثي كَرُمَ زيدت عليه الهمزة همزة التعدية أو همزة النقل فصار أَكْرَمَ، إذا جردته من الهمزة صار كَرُمَ، إذاً كَرُمَ زدت عليه الهمزة صار متعدياً، احذف الهمزة رجع لازماً، (وإن حذفتها فلازماً يُرى)، كذلك التضعيف خَرَجَ زيدٌ هذا لازم، ضعّف العين خَرَّجْتُ زيداً إذاً صار متعدياً، احذف التضعيف رجع إلى أصله خَرَجَ زيدٌ، حرف الجر تقول: ذهبت بزيدٍ، هذا التعدي هنا ما نوعه؟ بحرف جر، ولكن هل هو التعدي الاصطلاحي؟ نقول: لا، هذا التعدي بالمعنى الثاني وهو كون

المعنى يتعدى إلى مدخول حرف الجر، ولذلك يقال: سميت حروف الجر حروفَ الجر لِمَ؟ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، هذه وظيفتها هذا الأصل فيها حروف الجر، أنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، متى؟ أيّ معنى؟ إذا كان لا يتعدى بنفسه، إما إذا تعدى بنفسه فلا نحتاج إلى واسطة، فإنما يتعدى بنفسه يعني يتجاوز الحدث الفاعل فيسقط على المفعول، ولذلك المتعدي يسمى واقعاً ويسمى مجاوزاً، لِمَ سمي واقعاً؟ لأنه يقع على المفعول به، ضَرَبَ زيدٌ عمراً عمراً وقع عليه الضرب، إذاً ضَرَبَ هذا يسمى واقعاً؛ لأن الحدث وقع على المفعول به، كذلك يسمى مجاوزاً، لِمَ؟ لأنه تجاوز الفاعل ووقع على المفعول به، إذاً حروف الجر هذه كلها وإن كان اشتهر أن الباء تكون للتعدية بهذا المعنى الخاص ليست التعدية التي إذا أطلقت التي هي الاصطلاحية التي إذا أطلقت صارت أو كانت مقابلة للازم، نقول:

وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى ....

هكذا قابل بينهما ابن مالك رحمه الله، ما المقصود (ولازم غير المعدى) هنا؟ غير المعدى بنفسه وضعاً، أما الذي يتعدى بواسطة هذا في الأصل أنه لازم، والتعدي هذا فرع وليس أصلاً فيه، لذلك خَرَجَ هل هو لازم أو متعدي؟ لازم، وتقول: أَخْرَجْتُ زيداً هذا متعدي، خَرَّجْتُ زيداً هذا متعدي، تقول: التعدي هنا ليس التعدي وضعاً، بمعنى أن العرب وضعت هذا الفعل ليتجاوز الفاعل فيقع على المفعول به، ضَرَبَ تقول: هذا فعل متعدٍ وضعاً، لِمَ؟ لكون العرب وضعت أو الواضع لكون الواضع وضع ضَرَبَ متعدياً بنفسه بدون واسطة لا بهمزٍ ولا بتضعيفٍ ولا بحرف جر، فيقع الأثر أو يتجاوز الأثر الفاعل فيقع على المفعول به، إذاً نقول: (ولازم غير المعدَّى) أن المعدى المراد به هنا المتعدي بنفسه وضعاً، هذا المعنى الاصطلاحي الخاص الذي إذا أطلق انصرف إليه، يعني في اصطلاح النحاة، إذا أطلق هذا اللفظ إذا قيل: فعل متعدٍ، فالأصل أنه ينصرف إلى الفعل الذي تعدى بنفسه وضعاً، أما الذي الأصل فيه أنه فعل لازم فعدِّيَ بوسيلة أو واسطة كالهمز والتضعيف وحرف جر هذا يسمى متعدياً بالمعنى الثاني الذي ذكرناه في الدرس السابق. إذاً قوله: (وإن حذفتها) أي الأسباب أسباب التعدية الثلاثة (فلازماً يُرى)، لِمَ (لازماً يرى)؟ لأنه هو الأصل فيه، خَرَجَ الأصل فيه أنه لازم، فإذا قلت: أَخْرَجْتُهُ، عدّيتَهُ جعلته متعدياً هل هو متعدٍ بنفسه؟ نقول: لا، إنما تعدى بواسطة، فإذا حذفت هذه الواسطة رجع إلى أصله،

وَغَيْرُه عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا ... وَإِنْ حَذَفْتَهَا فَلاَزِمًا يُرَى

ثم ذَكَرَ بعد ذلك مسألة تتعلق بهذه المسألة، وهي متى نحكم على الفعل أنه لازم؟ متى نقول: هذا الفعل لازم؟ قلنا: هذا ينظر فيه من جهتين: الجهة الأولى: من حيث معنى الفعل، يعني ننظر إلى المعنى، وذكرنا أن له ثمانية معانٍ، إن دلَّ الفعل على معنى واحدٍ من هذه المعاني فنقول: هو فعل لازم دون أن ننظر إلى الصيغة، هذه الحالة الأولى، يعني متى نحكم على الفعل أنه لازم؟ نقول: ننظر في المعنى، فإن دلَّ على واحد من هذه المعاني الثمانية ابن مالك رحمه الله نظم أشهرها:

وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

كَذَا افْعَلَلَّ وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ... وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَا

هذه أهم ما يذكر في هذا الباب، يعني إما أن يدل على سجيَّة، ما معنى سجيَّة؟ يعني طبيعة، من الأمثلة تقول: جَبُنَ وشَجُعَ هذه سجايا، يعني طبيعة صفة لازمة في موصوفها، إن دلَّ الفعل من جهة المعنى على صفة لازمة نقول: هذا فعل لازم، بقطع النظر عن الصيغة، ولذلك بعضهم يقيد يقول: هذا كل فعل كان على زنة فَعُلَ، لكن هذا قلنا: فيه هو الكثير، يعني يمكن أن يحمل قولهم على أنه الغالب والكثير فيه إذا أطلق كان من باب فَعُلَ الثلاثي، ولذلك الغالب في هذه المعاني أن تكون في الثلاثي المجرد، أما الرباعي والخماسي والسداسي فالغالب أنه ينظر فيه من جهة الصيغة، وهو الذي ذكره الناظم، فالمعاني الثمانية الأكثر فيها أن تكون في الثلاثي المجرد، فقلنا: إذا دلَّ الفعل على سجيَّة أو طبيعة فنحكم على الفعل أنه لازم، يعني لا يتعدى أثرَه لا يتعدى فاعلَه، لأن المقصود بالفعل اللازم هو حصول الحدث من الفاعل، هذه الدلالة فقط، ما دلالة الفعل اللازم إذا قلت مثلاً فعلٌ لازم على أي شيء يدل؟ لِمَ يستخدم المتكلم الفعل اللازم؟ نقول: إذا أراد أن يدل على أن الحدث اتصف به الفاعل فقط دون غيره نقول: هذا يستعمل له الفعل اللازم، لذلك يسمى القاصر، لِمَ؟ لأنه قَصُرَ على فاعله ولم يتجاوز إلى مفعول يقع عليه، جَلَسَ زيدٌ وصفت زيداً بالجلوس، إذاً وقع الجلوس من زيد هذا المقصود من الكلام، أنك وصفت الفاعل بوقوع الحدث منه، مع كون هذا الفاعل قد يتعدى من جهة المعنى، لكن المقصود الأصلي هو الأول وصف زيد بإيقاع الجلوس منه، خَرَجَ عمروٌ يقال فيه ما قيل في الأول، إذاً ما دلَّ على سجيَّة فالأكثر فيه أن يكون من باب فَعُلَ، ومثال ابن مالك رحمه الله يستدل به الشراح على أن ما دلَّ على

السجيَّة قد يكون من غير باب فَعُلَ بضم العين، ونص على ذلك الخضري في حاشيته على ابن عقيل، هو قال:

وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

(نَهِمَ) على وزن فَعِلَ وهو مثل له بلزوم أفعال السجايا، إذاً ما دلَّ على سجيَّة وصفة لازمة قد يكون من باب فَعِلَ، هذا أكثر ما يكون في الفعل الثلاثي، لمَ؟ لأن الفعل ثلاثة أنواع أو ثلاثة أبنية المجرد الثلاثي: فَعَلَ فَعِلَ فَعُلَ، القسم الثالث كلُّه لازم، وما جاء منه متعدياً أو معدى فنقول: إما أنه على الحذف والإيصال، وإما أنه شاذ، أو أنه ضُمِّنَ معنى فعل متعدٍ، رَحُبَتْكَ الدارُ هذا الذي سمع، رَحُبَتْكَ الدارُ رَحُبَتَ على وزن فَعُلَ، وقلنا: الأصل في باب فَعُلَ أنه لازم غير متعدٍ، فكيف نصب هنا؟ رَحُبَتْكَ، الدار فاعل، رَحُبَتْ هذا الفعل الدارُ، والكاف هذا ضمير متصل في محل نصب مفعول به، إذاً تعدى فكيف نقول: باب فَعُلَ لا يكون متعدياً؟ نقول: هذا يجاب عنه إما إنه شاذ، يعني يحفظ ولا يقاس عليه، فيقال: باب فَعُلَ كله لازم وما تعدى فهو شاذ، وإما أن نقول: إنه لازم ضُمِّنَ معنى فعل متعدٍ، لِمَ؟ لأنه كما أن اللازم يتعدى بوسيلة كالهمز والتضعيف وحرف الجر كذلك قد يكون المتعدي لازماً من جهة المعنى، يعني الأصل في الفعل اللازم أنه لازم لا ينصب، لكن قد ينصب، متى؟ قد يتعدى إذا دخلت عليه همزة التعدية أو التضعيف أو حرف جر، وذكرنا من الوسائل التضمين أن يُضمن الفعل اللازم معنى فعل متعدٍ فيتعدى كما تعدى الأصل، ومثله رَحُبَتْكَ الدارُ أي وَسِعَتْكَ، وَسِعَ هذا يتعدى بنفسه، فضَمَّن رَحُبَ معنى وَسِعَ وهذا جواب أنه عُدِّي هنا من أجل تضمينه معنى فعل عدِّي الفعل اللازم هنا من أجل تضمينه معنى فعل متعدٍ، ولذلك عُدِّي، طَلُعَ بشر اليمن، طَلُعَ هذا على وزن فَعُلَ والأصل أنه لا يتعدى، كيف اليمنَ نقول: مفعول به لطَلُعَ، نقول: ضُمِّنَ طَلُعَ معنى بَلَغَ، كما أن القضية عكسية أيضاً، قد يكون الأصل في الفعل أنه متعدي فيضمن معنى فعل لازم فيقتصر على الفاعل ولا ينصب مفعولاً، يمثل له الصرفيون بقوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} [النور:63] (فليحذر الذي يخالفون) تقول: خالف زيدٌ عمراً، إذاً يتعدى بنفسه لا يتعدى بحرف الجر، وهنا في الآية (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) عدّي بحرف الجر، ولم يقل: يخالفون أمرَهُ؟ فالجواب: أن هذا الفعل المتعدي ضُمِّنَ معنى فعل لازم فاقتصر كأصله، يعني اقتصر على التعدي بحرف الجر كأصله، وهنا قيل: أنه ضُمِّنَ معنى يخرجون أو يُعْرِضون، {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} أي يخرجون عن أمره، أو {فَلْيَحْذَرِ

الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} أي يعرضون عن أمره، فمعناه معنى الفعل اللازم، يعني ضُمِّن (يخالفون) معنى أعرض، وأعرض يتعدى بعن، إذاً قد يضمن الفعل المتعدي معنى فعل لازم فيقف عند الفاعل، وقد يضمن الفعل اللازم معنى فعل متعدٍ فينصب مفعولاً كما في رَحُبَتْكَ الدار.

إذاً الأصل في باب فَعُلَ أنه لازم ولا يتعدى، وما سمع أنه متعدٍ لابد من الجواب، إما بالشذوذ وإما على التضمين أنه في الأصل لازم وضمن بوسيلة ما أو أنه عدي بوسيلة ما؛ كما يعدى الفعل اللازم في أصله، أو تقول في مثل هذا المثال: أنه على الحذف والإيصال، رَحُبَتْكَ الدار، على أصله أنه لازم، وإنما حصل ماذا؟ حذف وإيصال، وأصل التركيب رَحُبَتْ بك الدار، حذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل، إذاً هل هو منصوب به لفظاً هل تعدى إليه الفعل مباشرة؟ نقول: لا، إن الحذف والإيصال هذا أسلوب من أساليب اللغة يراد به الاختصار، أما فَعَلَ وفَعِلَ هذا منه ما هو متعدي ومنه ما هو لازم، واللزوم في باب فَعَلَ أقل من اللزوم في باب فَعِلَ، وإن شئت فاعكس اللزوم في باب فَعِلَ أكثر من اللزوم في باب فَعَلَ، أما فَعُلَ فكله لازم. إذاً الأمور الثمانية التي أخذناها في الدرس الماضي نقول: هذه في الأصل أنه ينظر في الفعل الثلاثي المجرد، أما الرباعي فينظر فيه من الجهة الثانية التي يثبت بها أن الفعل لازم، قلنا: ما دليل أن الفعل لازم؟ له جهتان: إما من جهة المعنى إذا دلَّ على واحد من الأمور الثمانية السابقة، وإما من جهة الصيغة يعني البنية والوزن، فهذا ما كان من الثلاثي يختص بفَعُلَ، كلما رأيت فَعُلَ فهو لازم، كلما مرت بك كلمة فعل ماضي على زنة فَعُلَ فاحكم عليها أنها فعل لازم، لِمَ؟ لأنك نظرت إلى الصيغة، لكن هل تستطيع أن تحكم على فَعَلَ أو فَعِلَ من جهة الوزن؟ الجواب لا، لِمَ؟ لأنه مشترك بين اللزوم والتعدي، لذلك بعضهم يقول: الفعل من جهة دلالته على اللزوم والتعدي قد يكون لازماً فقط، وقد يكون متعدياً فقط، وقد يكون مشتركاً بين اللزوم والتعدي، قال: (وغالب الرباع) هذا شروع منه في بيان الدليل الثاني على أن الفعل لازم لا متعدٍ، وهو من جهة الصيغة،
وَغَالِبَ الرُّبَاعِ عَدِّ مَا عَدَا ... فَعْلَلَ فَاعْكِسْ كَدَرْبَخَ اهْتَدَى

(وغالب الرباع) (وغالبَ) قلنا: هذا اسم فاعل على زنة فاعل من غَلَبَ، اسم فاعل غَلَبَ فهو غالب يعني كَثُرَ، (وغالبَ الرباع عدِّ) (وغالب الرباع) أي أكثرَ أفراد الفعل

(الرباع عدّ)، (غالبَ) أي أكثرَ أفراد الفعل (الرباع)، (غالب الرباع) قلنا: هذا مفعول به لـ (عدِّ) متقدم عليه، ويجوز الرفع إلا أن النصب أولى وأرجح، لِمَ؟ لأننا لو رفعنا لجعلناه مبتدأ، وجملة (عدّ) هذا خبر، أين مفعوله؟ لابد من التقدير، وإذا جعلت (غالب) مفعولاً به و (عدِّ) هو العامل سلمنا من التقدير، وعدم التقدير أولى من التقدير، لذلك نقول: يجوز الوجهان والنصب أرجح، (وغالبَ الرباع)، (الرباع) هذه نسبة إلى أربعة، (رباعِ) أين الياء؟ محذوفة، لِمَ؟ للوزن، حذفت الياء ياء النسب الأصل الرباعِيُّ، حذفت الياء هنا من أجل الوزن، (وغالبَ) الفعل (الرباع)، يعني (وغالب) أفراد الفعل (الرباع عدِّ)، (عدِّ) أي صيره متعدياً أو احكم عليه بأنه متعدٍ، (عدِّ) قلنا: لابد من صلة، (عدِّ) إلى ماذا؟ إلى المفعول به، إذاً حُذفت الصلة هنا الذي هو الجار والمجرور للعلم به، (عدِّ) نقول: أي (غالب الرباع) عدِّه إلى المفعول به، (ما عدا فعلل) كل فعل رباعي الأصل فيه أنه متعدٍ، سواء كان فعلاً رباعياً مجرداً أو فعلاً رباعياً مزيداً على أو ثلاثياً مزيداً بحرف أو ملحقاً بالرباعي هذا الأصل فيه، إذاً القاعدة عامة، (وغالب الرباع) أل هذه للعموم، إذاً كل رباعي الأصل فيه التعدي، سواء كان رباعياً مجرداً أو ثلاثياً مزيداً بحرف فصار أربعة أحرف أو رباعيا ملحقاً بالرباعي الذي هو فوعل وأخواته، (ما عدا فَعْلَلَ) (ما) اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ، (عدا) جملة الصلة، (فَعْلَلَ) أي (ما عدا) الذي (ماعدا) فعلاً موازناً (فَعْلَلَ)، (وغالب الرباع عدِّ) استثنى نوعاً واحداً مما كان موازناً لـ (فَعْلَلَ)، (ما عدا) فعلاً موازناً (فَعْلَلَ)، ما حكمه؟ قال: (فاعكسن)، الفاء هذه واقعة في جواب المبتدأ؛ لأن المبتدأ إذا كان من صيغ العموم أو فيه معنى العموم جاز اتصال الفاء بالخبر، (فاعكسن) هذا أمر من العكس، يعني فخالفن الحكم المتقدم، ما هو الحكم المتقدم؟ التعدية، إذاً باب فَعْلَلَ قال: اعكس الحكم المتقدم وهو أن الأصل في الفعل الرباعي التعدي، والقسمة ثنائية ليس عندنا عكس التعدي إلا أن نحكم عليه بأنه لازم (ولازم غير المعدَّى)، يقابل اللازم المتعدي، يقابل المتعدي اللازم، إذا أُثبت أحدهما انتفى الآخر، إذا حُكم بأحدهما على الآخر انتفى الثاني، إذاً (ما عدا فَعْلَلَ فاعكسن) أي خالفن فيه الحكم المتقدم وهو التعدية، واحكم له باللزوم، إذاً كل أفراد الفعل الرباعي نقول: هو متعدٍ، إلا ما كان على زنة فَعْلَلَ فالأصل فيه أنه لازمٌ، (كدربخ اهتدى) (كدربخ) هذا مثال لما كان على زنة فَعْلَلَ وهو لازم، دربخ ودربج يقال: دربخ ودربج وكلاهما لازم، إلا أن الأصل المقصود الذي هو النثر مثَّل بدربخ، فعليه نقول: الأولى أن يضبط بدربخ، وخاصة أنه زاد عليه من جهة الناظم (اهتدى)، (اهتدى) هذا جملة تفسيرية، (كدربخ) دربج بالجيم: لَانَ بعد صعوبة هكذا في القاموس، لان بعد صعوبة، دربج زيدٌ هذا فعل لازم وهو على وزن

فَعْلَلَ إذاً يجوز التمثيل بدربج، لكن نقول: دربخ بالخاء أولى، دربخ بالخاء نقول: دربخت الحمامة لذكرها طاوعته للسفاد، هكذا في القاموس، ودربخ الرجلُ طأطأ رأسه وبسط ظهره وتذلَّل وخضع، لذلك فسَّرها بقوله: (اهتدى) لأنه إذا طأطأ اهتدى، هنا على حذف حرف التفسير (كدربخ) أي (اهتدى)، فدلَّ على أن مراد الناظم دربخ وليس دربج. إذاً الفائدة التي نأخذها من هذا البيت أن غالب أفراد الفعل الرباعي ماذا؟ متعدٍ، إلا بابَ فَعْلَلَ فالعكس الذي هو الحكم باللزوم هو الثابت، مثاله (دربخ)، الكاف هذه تسمى تمثيلية ليست استقصائية، (كدربخ) (دربخ) هذا فعل ماضٍ، كيف دخلت عليه الكاف وهي حرف جر؟ قصد لفظه، إذاً صارت علما صارت اسماً، (كدربخ) تقول: الكاف حرف جر و (دربخ) هذا اسم مجرور بالكاف، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، ولك أن تقول: (كدربخ) – داخلة على – (ك) قولك: (دربخ)، فيكون (دربخ) هذا مقول لقولٍ محذوف مقدر، وتعرب (كدربخ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، (كدربخ) تقول: الكاف ومدخولها سواء كان المدخول الملفوظ (دربخ) على أنه اسم، أو على المحذوف تقول: الكاف حرف جر متعلقة بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك (كدربخ) أي (اهتدى). ثم شرع في بيان الخماسي فقال:

كُل الخُمَاسِي لاَزِمٌ إِلاَّ افْتَعَلْ ... تَفَعَّلَ اوْ تَفَاعَلاَ قَدِ احْتَمَلْ

(كل الخماسي) كل هذه من ألفاظ العموم،

صِيَغُهُ كُلٌّ أَوِ الْجَمِيعُ ... وَقَدْ تَلَا الَّذِي الَّتِي الْفُرُوعُ

(كل الخماسي) (كل) مبتدأ و (الخماسي) بإسكان الياء من أجل الوزن، والأصل فيها أنها مشددة؛ لأنها ياء النسب، (كل الخماسي) أي كل أفراد الفعل الخماسيّ (لازمٌ)، (لازم) هذا اسم فاعل من لَزِمَ، (الخماسي) المراد به هنا هل نقول: الخماسي المجرد؟ ليس عندنا خماسياً مجرداً في الأفعال، إنما الخماسي المجرد يكون في باب الأسماء، إذاً (كل الخماسي) ما كان أصله ثلاثياً مجردا فزيد عليه ثلاثة أحرف، أو رباعي مجرد، ولا يكون رباعياً مزيد؛ لأن الرباعي المزيد بحرف هو خماسي، فهنا باعتبار الأصل، (كل الخماسي) يعني الذي أصله ثلاثي مجرد اسْتَغْفَرَ أصله غَفَرَ، دحرج هذا رباعي زِدْ عليه التاء تدحرج، إذاً ما كان أصله ثلاثياً أو رباعياً، (كل الخماسي لازم)، (لازم) هذا خبر

المبتدأ، أي قاصر على رفع الفعل ولا يتعداه إلى نصب المفعول، (كل الخماسي) أي (كل) أفراد الفعل (الخماسي لازم) أي احكم عليه باللزوم بأنه قاصر على الفاعل ولا يتعداه إلى مفعول فينصبه، (إلا) هذه أداة استثناء وهي معيار العموم، إذاً يستثنى من الباب السابق من أفراد الخماسي ثلاثة أبواب، (إلا) ثلاثةَ أبوابٍ لا تختص باللزوم: أولها: باب (افْتَعَلَ)، الثاني: باب (تَفَعَّلَ) بتشديد العين، الثالث: باب (تَفَاعَلَ)، هذه الأبواب الثلاثة من الخماسي، الأصل في الخماسي أنه لازم ولا يتعدى، ولكن هناك ثلاثة أبواب تكون لازمة وتكون متعدية، يعني تكون مشتركة بين النوعين: اللزوم والتعدي، ولذلك نقول كما قلنا سابقاً: إن الفعل ينقسم ثلاثة أقسام: ما يكون لازماً فقط ولا يوصف بالتعدي، وما يكون متعدياً فقط، وما يأتي على الوجهين يكون لازماً ومتعدياً، ليس في تركيب واحد وإنما يستعمل لازماً ويستعمل متعدياً. إذاً (كل الخماسي) يعني (كل) أفراد الفعل (الخماسي لازم) قاصر لا يتعدى إلى المفعول، (إلا) ثلاثةَ أبواب لا تختص باللزوم، بل تكون تارة لازمة وتارة متعدية: الباب الأول: هو (افْتَعَلَ) من الثلاثي المجرد الأصول الذي زيد عليه حرفان الألف والتاء، تقول: اِجْتَمَعَ المال هذا لازم، اكتسبتُ المالَ متعدٍ، إذاً اجتمع المالُ على زنة افْتَعَلَ هذا نقول: لازم، اكتسبت المالَ هذا متعدٍ نصب مفعولاً، إذاً (افْتَعَلَ) يأتي تارة لازماً وتارة يأتي متعدياً، – (تَفَعَّلَ) – كذلك احتقر واعْتَوَرَ هذا من اللازم.

(تَفَعَّلَ) بزيادة التاء وتضعيف العين، أصله ثلاثي مجرد الأصول زيد عليه حرفان فصار خماسياً بزيادة التاء وتضعيف العين، هذا ليس مختصاً باللزوم، وإنما يكون تارة لازماً وتارة متعدياً، اللزوم نحو تَبَسَّمَ زيدٌ، تَبَسَّمَ على وزن تَفَعَّلَ، تَكَلَّمَ تَحَلَّمَ، نقول: هذه على زنة (تَفَعَّلَ) وهي لازمة، تَعَلَّمَ زيدٌ العلمَ، تَعَلَّمَ زيدٌ النحوَ، تقول: هذا متعدٍ وهو على زنة تَفَعَّلَ، تَقَسَّمَ الورثة الميراث أو التركة، تقول: تَقَسَّمَ هذا متعدٍ كتَعَلَّمَ، إذاً (تَفَعَّلَ) خماسي وهو فرد من أفراد الفعل الخماسي، ولم يأتِ على الأصل فيه وهو أنه ملازم لفاعله لا يتعداه إلى مفعولٍ، وإنما جاء تارة لازماً وجاء تارة متعدياً، إذاً هو مشترك بين الحالين، (اِفْتَعَلَ تَفَعَّلَ او تَفَاعَلا) بإسقاط همزة (أو) من أجل الوزن، (تَفَاعَلا) الألف هذه للإطلاق من أجل الوزن (تَفَاعَلا)، (تَفَاعَلا) أصله تَفَاعَلْ ثلاثي زيد عليه التاء وألف المفاعلة، هذا أيضاً يأتي لازماً ويأتي متعدياً، تَحَالَمَ زيدٌ تَوَاضَعَ عمروٌ هذا لازم، تَشَارَكْنَا الحديثَ هذا متعدٍ، تَنَازَعْنَا المالَ هذا متعدٍ، الله المستعان، (قد احتمل) (قد) هذه للتحقيق، (اِحْتَمَلَ) يعني (قد) قَبِلَ، هذه الأبواب الثلاثة (قد احتمل)، (إلا اِفْتَعَلَ

تَفَعَّلَ او تَفَاعَلا قد احتمل) أي قبل التعدي واللزوم، (قد احتمل) ما ذكر من الأبواب الثلاثة، الضمير يعود على (افتعل) و (تَفَعَّلَ) و (تفاعلا)، (قد احتمل) أي (قد) قبل اللزوم والتعدي، يعني يكون تارة لازماً ويكون تارة متعدياً.

(كذا السداسي) انتقل إلى السداسي، إذاً الرباعي فيما سبق والخماسي هل الحكم عليه باللزوم من جهة المعنى أو من جهة الصيغة؟ من جهة الصيغة، لأنك تنظر إلى الأوزان ما كان على زنة اِفْتَعَلَ ما كان على تَفَعَّلَ اِنْفَعَلَ دون نظر إلى المعنى، (كذا السداسي) هنا شبه السداسي بالخماسي في اللزوم، (كذا السداسي)، (كل الخماسي لازم) (كذا السداسي)، إذًا كل السداسي لازم هذا الأصل، كل السداسي لازم، الكاف هذه حرف تشبيه و (ذا) اسم إشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و (السداسي) مبتدأ مؤخر، (سداسيْ) بإسكان الياء من أجل الوزن، والأصل سداسيٌّ بالتشديد؛ لأن ياء النسب عبارة عن ياءين، (كذا السداسي) أي مثل الخماسي في الحكم على أفراده بأنه لازم (السداسي)، (السداسي) هذا إما أن يكون أصلاً ثلاثي الأصول أو يكون رباعياً زيد عليه حرفان، إما ثلاثي زيد عليه ثلاثة أحرف أو رباعي زيد عليه حرفان، ما حكمه؟ أنه لازم، يعني قاصرٌ على رفع الفاعل ولا يتعداه إلى نصب مفعولٍ به، يستثنى منه كما استثنى مما سبق (غيرَ) هذا استثناء، (غيرَ) هذي تأتي استثناء من جهة المعنى، لذلك منصوبة هنا على الحال، (غيرَ) بمعنى إلا، إلا ما كان من السداسي من (باب اِسْتَفْعَلَ) مما كان من (باب اِسْتَفْعَلَ)، (اِسْتَفْعَلَ) أصله ثلاثي زيدت عليه الألف والسين والتاء، غَفَرَ اِسْتَغْفَرَ، خَرَجَ اِسْتَخْرَجَ، ما حكم هذا الباب اِسْتَفْعَلَ؟ هذا مثل (افْتَعَلَ) و (تَفَعَّلَ) و (تَفَاعَلَ)، أي أنه (قد احتمل)، اِحْتَمَلَ ماذا؟ اللزوم والتعدي، إذاً الأصل في السداسي أنه لازم مثل الخماسي إلا باباً واحداً وهو (باب اِسْتَفْعَلَ)، (كذا السداسي غير باب اِسْتَفْعَلَ) إلا ما كان من (باب اِسْتَفْعَلَ) من الثلاثي الذي زيد عليه الألف والسين والتاء فإنه يكون مشتركاً، يأتي تارة لازماً نحو اِسْتَحْجَرَ الطينُ، اسْتَحْجَرَ على وزن اسْتَفْعَلَ، أصله حَجَرَ، اسْتَحْجَرَ زيدت عليه الألف والسين والتاء وهو هنا لازم ليس متعدٍ، اِسْتَحْجَرَ الطينُ، فعل وفاعل، اِسْتَنْوَقَ الجملُ اِسْتَنْوَقَ على وزن اِسْتَفْعَلَ، الجمل فاعل، اِسْتَنْوَقَ الجملُ يقولون: تخلَّق بأخلاق الناقة، إذاً نقول: اِسْتَنْوَقَ الجملُ هذا فعل وفاعل، استخرج المالَ زيدٌ استخرج المالَ، أو اِسْتَخْرَجْتُ المالَ نقول: هذا متعدٍ، اِسْتَغْفَرْتُ الله نقول: هذا متعدٍ، إذاً باب اِسْتَفْعَلَ يستثنى من السداسي، يأتي تارة لازماً وتارة متعدياً، أما الأصل في السداسي فإنه لازم، ويستثنى كلمتان سمعت عن

العرب من غير باب اِسْتَفْعَلَ وهي: اغْرَنْدَى واسْرَنْدَى، (اسْرَنْدَى واغْرَنْدَى) هذه سداسية، (اسرندى) اِفْعَنْلَى، (واغرندى) اِفْعَنْلَى، (اسرندى) معناها غَلَبَ، (واغرندى) معناها قهر، (واسرندى واغرندى) فهما متعديان، إذاً باب اِسْتَفْعَلَ هذا مستثنى كله، وباب اِفْعَنْلَى هذا استثنى منه كلمتان فقط: (اسرندى واغرندى) سمع أنهما متعديتان،

قد جعل النعاس يسرنديني ... أدفعه عنّي ويغرنديني

(قد جعل النعاس يسرنديني) يعني يغلبني، (يسرنديني) الياء هذه في محل نصب مفعول به، والنون للوقاية، (أدفعه عني ويغرنديني) يعني يقهُرني، (يغرنديني) الياء هذه مفعول به، إذاً تعدى إلى مفعول به، هاتان كلمتان سمعتا مع باب اِسْتَفْعَلَ يستثنى من السداسي عامة، إذاً الأصل في السداسي أنه لازم إلا (باب اِسْتَفْعَلَ) كله (واسرندى واغرندى) على جهة الخصوص؛ لذلك قال: (واسرندى واغرندى بمفعول صلا)، (صلا) هذا أمر من الوصل، (بمفعول) جار ومجرور متعلق بقوله: (صلا)، يعني (صلا) والألف هذه نون التوكيد الخفيفة، يعني صِلَنْ اسرندى واغرندى (بمفعولٍ)، واسرندى واغرندى صلن بمفعولٍ، يعني صلها بمفعول، لِمَ؟ لأنه سُمع تعديها، والأصل فيها أنها لازمة. إذاً ذكر في هذه الأبيات الثلاث ما يعرف أو يحكم به على الفعل أنه ماذا؟ أنه لازم من جهة الصيغة، وقلنا: أن اللازم قد يُضَمَّن معنى المتعدي فيصير متعدياً، {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} [النور:63] أي يعرضون عن أمره، {أَذَاعُوا بِهِ} [النساء:83] أي تحدثوا به، أيضاً تحويله من باب فَعَلَ وفَعِلَ إلى فَعُلَ كما سبق، عَلِمَ الأصل فيه أنه متعدٍ، إذا أردت الدلالة على اللزوم أنه صفة لازمة أو التعجب تقول: عَلُمَ زيدٌ، عَلُمَ زيدٌ هذا متعدٍ أو لازم؟ لازم، فعل وفاعل عَلُمَ زيدٌ، فَهِمَ زيدٌ المسألةَ، تقول: فَهُمَ زيدٌ، أي اتصف بالفهم الثاقب، أو صار الفهم صفة لازمة أو كاللازمة له، ضَرُبَ زيدٌ إذا كان متصفاً بالضرب، فنقول: باب فَعِلَ وفَعَل المتعدي قد ينقل ويحول إلى باب فَعُلَ، فنقول: قد عدل بالمتعدي إلى اللازم، إذاً هل يكون المتعدي لازماً؟ نقول: نعم، في أحوال: أولها: إذا ضمن معنى الفعل اللازم مثل الآية السابقة. الثاني: إذا حُوِّلَ وهذا في الثلاثي إذا حُوِّلَ من باب فَعَلَ وفَعِلَ وهما متعديان إلى باب فَعُلَ، أما اللازم فلا إشكال فيه.

ثم انتقل إلى بيان همزة إفْعَال، هذا من الأوزان السابقة الأبنية قلنا: تدل على معانٍ ذكرنا في كل باب ما يختص به من معانٍ، وأحلنا على باب الإفعال والسين في باب اِسْتَفْعَلَ؛ لأنها تستخدم وتستعمل لمعانٍ مقصودة، قال: (لهمز إفعال) هذه الفائدة السادسة في هذا الباب، (لهمز إفعالٍ معانٍ)، (لهمز إفعالٍ) (إفعال) هذا مصدر أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامَاً، أَخْرَجَ يُخْرِجُ إِخْرَاجَاً، قلنا: أَفْعَلَ الهمزة هذه تزاد ويراد بها معنى، ما هي هذه المعاني؟ ذكر منها الناظم هنا سبعة معانٍ، (لهمز إفعالٍ) هذا من إضافة الجزء إلى الكل، (همز إفعال) (إفعال) فيه همزة، جزء (إفعال) همز، يكون من باب إضافة الجزء إلى كله، من باب إضافة الجزء إلى الكل، وهو جار ومجرور متعلق بمحذوفٍ خبر مقدّم، (معانٍ) جمع معنى وهو مبتدأ مؤخر، (معانٍ) أصلها معانيُ استثقلت الضمة على الياء فأسقطت ثم نُوِّنَ والتقى ساكنان الياء والتنوين، إذاً (معانٍ) نقول: هذا مبتدأ مؤخر مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، هذا على قولٍ، (لهمز إفعال معانٍ) إذاً معانٍ لهمز إفعالٍ، (معانٍ) جمع معنى والمراد بالمعنى: ما يقصد من الشيء إذا عممنا، إذا نظرنا إلى اللفظ ذاته معنى نقول: المعنى: ما يقصد من الشيء، سواء كان الشيء ملفوظاً به أو غير ملفوظ، فما كان ملفوظاً إذا أردنا الملفوظ نقول: ما يقصد من اللفظ وهو المدلول المعبَّر عنه بالمدلول أو المفهوم، المفهوم هو المعنى، قام زيدٌ ماذا دلت هذه الجملة؟ على ثبوت القيام لزيد، هذا يسمى مدلولاً ويسمى مفهوماً ويسمى معنى، إذاً ما هي معاني همزة إفعال؟ قال: (سبعة)، (سبعة) هذه صفة لـ (معان)، (معانٍ سبعةٌ) يعني معدودة بالسبعة، (تعدية) هذا الأول منها، (تعدية) هذا بدل من (سبعة)، بدل مفصَّل من مجمل، (سبعة) هذا مجمل، (تعدية) هذا بدل وبدل المرفوع مرفوع، ويسمى بدل مفصّل من مجمل، إذاً تأتي همزة إفعال لـ (لتعدية)، مصدر عدَّى تعدية، كزكَّى تزكية، (تعديةٌ) المراد بها همزة النقل: أن يُضَمَّنَ الفعل معنى التصيير، إذاً تزاد الهمزة همزة التعدية على الفعل الثلاثي، خَرَجَ نزيد عليه همزة إفعال فصار أَخْرَجَ؛ لأن المصدر يكون إخراجاً، هذه الهمزة نقول: صيرت أو ضمنت الفعل معنى التصيير، أَخْرَجْتُ زيداً، أي صيرته خارجاً من البيت ونحوه، فنقول: في هذه الهمزة أنها همزة التعدية، هي التي سبق تسميتها بهمزة النقل، لكن يفرقون في الموضعين – والله أعلم – أنه في الموضع السابق المراد اللفظ صيرت الفاعل مفعولاً والمفعول الأول مفعولاً ثانياً، وهنا الكلام في المعنى، فيطلق همزة التعدية إذا قصد المعنى، وتسمى همزة النقل إذا قصد اللفظ، خَرَجَ زَيدٌ إسناد اللفظ خرج وهو الفعل إلى زيد، أردت أن يكون زيد أو أن يصبح زيد فاعلاً فتدخل همزة النقل، نقلته من كونه فاعلاً إلى أن صيرته مفعولاً به، وحكم على الفعل بنقله وتحويله من كونه فعلاً لازماً إلى

فعلٍ متعدٍ، لأن أخرج متعدٍ، وخرج لازم إذاً أثرت في الفعل أم لا؟ أثر في الفعل، حكمنا على الفعل في الأول بأنه لازم لتجرده عن همزة إفعال (وإن حذفتها

فلازماً يرى)، وحكمنا على الفعل الثاني بأنه متعدٍ لوجود هذه الهمزة، إذاً (تعدية) نقول: مصدر عدّى وهو أن يضمن الفعل معنى التصيير فيصبح الفاعل مفعولاً أولاً، والفعل اللازم يصير متعدياً إلى مفعول واحد، والفعل المتعدي إلى واحد يصير متعدياً إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين يصير متعدياً إلى ثلاثة وسبق أمثلة هذه العناوين الثلاثة. إذاً (تعدية صيرورة) يعني و (صيرورة) على حذف حرف العطف، وهذا مجمع على جوازه في الشعر مختلف في النثر، وجوَّزه ابن مالك في النثر، (صيرورة) هذا مصدر صار يصير صيرورة، ما المراد بـ (الصيرورة)؟ التحويل هذا الأصل في المعنى اللغوي، والمراد به هنا أن تدل الهمزة يعني إذا دخلت على الفعل أن تدل على أن الفاعل قد صار صاحب شيء هو ما اشتُق الفعل منه، مثلوا له بأَغَدَّ البعير، أي صار ذا غُدَّةٍ، أغدَّ البعير، قلنا: الهمزة همزة الصيرورة تدل على أن الفاعل قد صاحب شيئاً هو المصدر الذي اشتق الفعل منه، أي صار البعير ذا غدَّةٍ، أَثْمَرَ البستان أي صار ذا ثمر، ألبنت الشاة أي صارت ذات لبن، إذاً الهمزة التي تزاد في باب أَفْعَلَ وهو المقصود بالإفعال هنا أَفْعَلَ الهمزة التي تزاد قد يراد بها التعدية، وقد يراد بها الصيرورة، ما معنى الصيرورة؟ أن تدل على أن الفاعل قد اتصف وصاحب ما هو مشتق منه، ما هو مشتق منه مقصود به الفعل، أغدَّ البعير أغدَّ مشتق من الغُدَّة، إذا صار البعير ذا غدَّة، أَثْمَرَ هذا مشتق من الثَّمَرَة، أثمر البستان أي صار البستان ذا ثمر، (وكثرةٌ) مصدر كَثُرَ ضد القلةِ، (وكثرة) أي تدل همز إفعال على معنى هو الكثرة، أَلْبَنَ الرجلُ أَلْبَنَ على وزن أَفْعَلَ، ألبن الرجل إذا صار عنده اللبن كثيراً، ألبن الرجلُ، ويقال: أَشْحَمَ إذا كثر عنده الشحم، وأَلْحَمَ إذا كثر عنده اللحم، وأثمر إذا كثر عنده الثمر، أَفْعَلَ همزة الإفعال هنا دلت على الكثرة، (حينونة)، (حينونة) هذا معطوف على قوله: (تعدية) على حذف وإسقاط حرف العطف، (حينونة) هذا مصدر حَانَ يَحِيْنُ، حضر يعني (حينونة) معناها حضر حينه ووقته، عبَّر عنه البعض بأنه أن يقرب الفاعل من الدخول في أصل الفعل الذي هو المصدر، أحصد الزرعُ أي قرُب حصاده، تقول: أحصد على وزن أَفْعَلَ، أَحْصَدَ الزرعُ بمعنى حان وقرُب حصادُه، وأَصْرَمَ النخلُ أي قرب صِرَامُه، (إزالة) هذا معطوف على (تعدية) على حذف حرف العطف، (إزالة) هذا مصدر أَزَالَ يُزِيلُ إزالة، يعبر عنها عن الإزالة بعضهم بالسلب، مثاله أشكيته، أشكيته بمعنى أزلتُ شكواه، إذاً أزلت عن الفاعل ما اشتق منه

الفعل، أشكيته هذا مشتق من الشكوى، إذاً أزلت ما اشتق الفعل منه عن الفاعل، أن يزيل الفاعلُ عن المفعول أصل الفعل، ليس الإزالة عن الفاعل وإنما عن المفعول، أشكيتُهُ أنت الذي أزلت، عمن؟ عن المفعول به ما اشتق منه الفعل وهو الشكاية أو الشكوى، أشكيته أي أزلت شكواه، أقذيتُ عينه أي أزلت قذى عينه، إذاً نقول: السلب والإزالة معناه: أن يزيل الفاعل عن المفعول أصل الفعل.

(حينونة إزالة وجدان) مصدر وَجَدَ بمعنى أدرك، وَجَدَ يَجِدُ وجوداً ووجداناً، له مصدران وجوداً ووجداناً، بمعنى أدرك، أن يجد الفاعل المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل، أن يجد الفاعل المفعول قد اتصف بأصل ما اشتق منه الفعل وهو المصدر، أبخلتُهُ أي وجدته بخيلا، أعظمته أي وجدته عظيماً، أكرمته أي وجدته كريماً، أحمدته وجدته محموداً، قيل: ومنه قول عمرو بن معد يكرب لبني الحارث بن كعب: (والله لقد سألناكم فما أبخلناكم، وقاتلناكم فما أجبناكم وهاجيناكم فما أفحمناكم). (والله لقد سألناكم فما أبخلناكم) يعني ما وجدناكم بخلاء، (وقاتلناكم فما أجبناكم) يعني ما وجدناكم جبناء، (وهاجيناكم فما أفحمناكم) يعني ما وجدناكم مفحَمين، أفحمته هذه لها أصل في اللغة. (حينونة إزالة وجدان كذاك تعريض) (كذاك) أي مثل الذي ذكر في عدّهِ لمعان همز إفعال يعني ما سبق ذكره (تعريض)، (تعريض) هذا مبتدأ مؤخر و (كذاك) هذا متعلق بمحذوف خبر مقدم، (كذاك تعريض) (تعريض) هذا مصدر عَرَّضَ فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلاً عَرَّضَ يُعَرِّضُ تَعْرِيْضَاً، والتعريض هنا المراد به: خلاف التصريح، يعني جعل شيء عُرْضَةً ومهيأ لأمر، أبعتُ الثوب أي عرضته للبيع، أرهنتُ الدارَ أي عَرَّضْتُهَا للرّهن. (فذا البيان) (ذا) هذا اسم إشارة لما سبق مبتدأ، (البيان) خبر، (البيان) هذا اسم مصدر بَيَّنَ المراد به هنا اسم المفعول أي (فذا) إشارة إلى المعاني السابقة، (البيان) أي المبيَّنة، المعاني المبينة، ويصح أن يكون (ذا) مبتدأ، و (البيان) هذا عطف بيان والخبر محذوف، (فذا البيان) يحفظ.

إذاً هذه سبعة معانٍ لهمز إفعال، وليس المراد همز إفعال المصدر فحسب، وإنما المراد به، ما هو؟ أَفْعَلَ، يعني كما تدل أَفْعَلَ على معنى الهمزة هنا أَفْعَلَ كما تدل على معنى من المعاني السبعة المذكورة كذلك الإفعال المصدر أيضاً تدل كما دل أصله.

نقف على هذا

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

عناصر الدرس

* معان سين الإستفعال.

* ذكر حروف العلة وأسماءها وسبب تسميتها.

* بيان المعتل والناقص والأجوف واللفيف المقرون والمفروق.

* أنواع الملحق بالمعتل.

* الصحيح وأقسامه وسبب تقديم المعتل عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد: فلا زال الحديث في سرد الفوائد التي ذكرها الناظم بقوله: (فصل في فوائد)، وذكرنا بالأمس الفائدة الخامسة: وهي قوله: (وغالب الربا ع) ... الخ، ثم ذكر الفائدة السادسة: وهي بقوله: (لهمز إفعال معانٍ) ... الخ

وأشار إلى الفائدة السابعة بقوله:

لِسِينِ الِاسْتِفْعَالِ جَا مَعَانِي ... لِطَلَبٍ صَيْرُورَةٍ وِجْدَانِ

كَذَا اعْتِقَادٌ بَعْدَهُ التَّسْلِيْمُ ... سُؤَالُهُمْ كَاسْتَخْيَرَ الكَرِيمُ

أراد بهذين البيتين أن يبين لك معاني السين (سين الاستفعال)، سبق أن الأبنية الأوزان الفعل الماضي وغيره أن الزيادة في الأصل أنها تكون لمعنى، وهذه المعاني تختلف من صيغة إلى أخرى، اِنْفَعَلَ لها معانٍ، اِفْتَعَلَ لها معانٍ، أَفْعَلَ له معانٍ، فَعَّلَ فَاعَلَ تَفَاعَلَ لكل زنة لكل وزن له معاني، هذه المعاني عديدة لكن يذكرون الأشهر كما ذكر هنا: (لهمز إفعال معانٍ سبعة)، أوصلها بعضهم إلى عشرة لكن المشهور هي هذه السبعة، أيضاً (لسين الاستفعال جا معاني) ذكر منها الناظم هنا ستة، وأوصلها في المطلوب إلى عشرة، ولكن هذه هي المشهورة، الستة هي المشهورة، (لسين الاستفعال) هذا كما ذكرنا في السابق (لهمز إفعال) من إضافة الجزء إلى الكل؛ لأن السين هذا حرف معنى وقد اتصل بمدخوله فصار كالجزء من الكلمة؛ لأنك تقول: استغفر أصله غَفَرَ، زيدت عليه الألف والسين والتاء، قيل: (سين الاستفعال)، مع كون استفعل فيه ثلاثة أحرف زوائد: الهمزة والسين والتاء، لِمَ خصت السين مع كون الألف والتاء بل الثلاثة الأحرف

زوائد؟ لكون الفرق بين الأبنية لهذا البناء عن غيره إنما حصل بالسين؛ لأن اِنْفَعَلَ هذا فيه زيادة الألف والنون إذاً فيه الألف، اِسْتَفْعَلَ اِفْتَعَلَ فيه الألف والتاء إذاً اجتمع فيه الألف والتاء، فلو لم يكن للسين مزية لاستوى اِسْتَفْعَلَ مع اِفْتَعَلَ، إذاً نقول: لم خصت السين (سين الاستفعال) بكونها دلت على معنى؟ نقول: لأن الألف والتاء أيضاً زائدان، ولكنهما لوجودهما في غير اِسْتَفْعَلَ حصل التمييز لِاِسْتَفْعَلَ بالسين، وإلا اِفْتَعَلَ زيدت فيه الهمزة والتاء كما أنها موجودة في اِسْتَفْعَلَ، ما الفرق بين اِسْتَفْعَلَ واِفْتَعَلَ؟ نقول: السين؛ لأن الحرفين الأولين الألف والتاء موجودان في اِفْتَعَلَ كما هما موجودان في اِسْتَفْعَلَ، إذاً (لسين الاستفعال) لما دلت على معنى وهذا المعنى صار كالجزء من مدلول الفعل فصار الفعل كل والسين كالجزء منه، إذاً صارت السين لما أضفناها إلى اِسْتَفْعَلَ قلنا: من إضافة الجزء إلى الكل، كيف جاءت وهي حرف زائد؟ نقول: دلالتها على معنى متى حصل؟ لما امتزجت بالفعل، لأننا لا نقول: اِسْتَفْعَلَ السين فقط هي التي تدل، لا، نقول: الفعل ووزنه اِسْتَفْعَلَ الفعل يدل على الطلب، بأي شيء حصل له الطلب مثلاً؟ بالسين، إذاً السين لها معنى امتزجت مع الفعل فصارت كالجزء منه، (لسين الاستفعال) (الاستفعال) هذا مصدر اِسْتَفْعَلَ، هل المراد به (سين الاستفعال) المصدر فقط أم ماذا؟ المادة، إذاً لابد من التقدير (لسين) مادة (الاستفعال) فيشمل الماضي اِسْتَفْعَلَ والمضارع يَسْتَفْعِلُ، اِسْتَفْعِلْ اِسْتَغْفِرْ الأمر، كذلك مُسْتَفْعِل ومُسْتَفْعَل، والاستفعال الذي هو المصدر، السين في هذه المواد كلها تدل على الطلب وغيره من المعاني الآتي ذكرها، (لسين الاستفعال جا معاني) (لسين الاستفعال) اللام هذه حرف جر، و (سين) اسم أم حرف؟ اسم، كيف نقول: استفعل (لسين الاستفعال)؟ نقول: اللام حرف جر، اِسْتَفْعَلَ السين هذه من حروف سألتمونيها، كيف دخل اللام على السين؟ سين هذا حرف أم اسم؟ اسم، إذاً كيف نقول: دخل على حرف؟ (لسين

الاستفعال) يعني (لـ) مسمى (سين الاستفعال)، استفعل استكبر استغفر، اس سه، سه هذا مسمى اسمه السين، السين لفظه اسم بدليل تنوينه ودخول أل عليه والإخبار عنه، كونه مسنداً ومسنداً إليه، وسه الذي هو مسمى السين هو الذي يدل على الطلب وهو الذي يدخل على الفعل، اِسْتَغْفَرَ، اس سه، هذا هو مسمى السين، وهنا اللام دخلت على الاسم لا على المسمى، إذاً (لسين الاستفعال) تُقدِّرُ (لـ) مسمى (سين الاستفعال) الذي هو سه، الذي يُنطق به مع الألف والتاء في دخوله على الفعل، استغفر سه هو الذي يدل على معانٍ، اسمه السين، اللام هنا دخلت على الاسم لا

على المسمى فيكون التقدير هنا (لـ) مسمى (سين الاستفعال) ما هو مسمى (سين الاستفعال)؟ تقول: سَهْ، واضح، (لـ) مسمى (سين) مادة (الاستفعال)، ليشمل الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، (لسين) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (جا)، (جا معاني)، (جا معاني) لسين الاستفعال، (جا) هذا فعل ماضٍ بالقصر لغة فيه، جاء وجا بدون همز لغة فيه وهنا أيضاً للوزن، يعني نقول: لغةً ووزناً، إذاً (لسين الاستفعال) جار ومجرور متعلق بـ (جا)، (معاني) جمع معنى كما سبق، والمراد به: ما يقصد من اللفظ، والمعنى والمدلول والمفهوم واحد، (معاني) هذا فاعل (جا) مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، (جا معاني) ستة، عد منها ستة، أوصلها بعضهم إلى عشرة بل أكثر من العشرة، لكن يذكرون المشهور، (لطلب) جا (لطلب) الجار والمجرور متعلق بقوله: (جا) الفعل (لطلب)، إذاً جا معانٍ لسين الاستفعال، (لطلب) جار ومجرور متعلق بقوله: (جا)، (لطلب) هذا مصدر طَلَبَ يَطْلُبُ طَلَباً، وقلنا: هنا لم يتغير المشتق مع المشتق منه، وقلنا:

لَابُدَّ لَلْمُشْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرِ ... مُحَقَّقٍ أَوْ كَانَ ذَا تَقْدِيرِ

إذاً لابد أن نقدر أن الفتحة التي على اللام في الفعل ليست هي التي في المصدر، طَلَبَ على وزن فَعَلَ، هذا مشتق مصدره طَلَبٌ إذاً استويا بفتح الفاء والعين بفتح الفاء والعين، والمشتق لابد أن يكون مغايراً للمشتق منه، فنقدر أن الحركة التي في اللام في طَلَبَ فعل مغايرة للحركة التي في طَلَبٍ التي هي مصدر،

لَابُدَّ لَلْمُشْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرِ ... مُحَقَّقٍ أَوْ كَانَ ذَا تَقْدِيرِ

(لطلب) إذاً المعنى الأول الذي تدل عليه (سين الاستفعال): هو الطلب، وهذا أشهر معانيها وهو الغالب فيها، والمراد بالطلب: نسبة الفعل إلى الفاعل للدلالة على إرادة تحصيل الحدث من المفعول، وهذا هو الغالب في الصيغة، قد يكون الطلب حقيقة وقد يكون مجازاً، قد يكون الطلب حقيقة نحو اِسْتَغْفَرْتُ اللهَ حصل الطلب حقيقة، استشرت علياً حصلت الاستشارة حقيقة، وقد يكون مجازاً استخرجتُ الذهب من الأرض، استخرجت الذهب، هل طلبت الذهب من الأرض؟ نقول: هذا مجاز وليس حقيقة، استنبطت الماءَ السين هنا للطلب لكنه مجاز، استوقدتُ النارَ السين للطلب لكنه مجاز. إذاً المعنى الأول الذي تدل عليه (سين الاستفعال): هو الطلب، وهذا هو الغالب عليها وهو المشهور فيها. (لطلب صيرورة) يعني و (صيرورة) على حذف الواو، وهو جائز

بإجماع في الشعر مختلف فيه في النثر، وجوزه ابن مالك رحمه الله في النثر، (صيرورةٍ) كما سبق أنه مصدر لصار يصير صيرورة، والمراد بالصيرورة هنا: التحوُّل، ومعناه الدلالة على أن الفاعل قد انتقل من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الفعل، تدل على أن الفاعل قد انتقل من الدلالة على أن الفاعل قد انتقل من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الفعل، مثلوا له بالمثال السابق استنوقَ الجملُ، فهذه السين للصيرورة هي سين استفعل، استنوق على وزن استفعل، هل نقول: السين هنا للطلب؟ الجواب لا، وإنما نقول: للصيرورة وهو التحول، تدل على أن الفاعل قد اتصف بمدلول أو تحول إلى مدلول الفعل، والمراد هنا بأن استنوق الجملُ بأن الجمل قد تخلق بأخلاق الناقة، استسيست الشاة يعني تخلقت بأخلاق التيس، إذاً ليس هو في البشر فقط، استسيست الشاة يعني تخلقت بأخلاق التيس وهذا على وجه التشبيه، وقد يكون الصيرورة حقيقة استحجر الطينُ أي صار حجراً، استنوق الجمل هل صار الجمل ناقة بالفعل؟ لا، حقيقته باقية، وإنما هذا التمثيل على جهة التشبيه، أي أفعاله هيْأَته وصورته أو كذا صارت كالناقة، أما استحجر الطين نقول: السين هذه للصيرورة يعني صار تحول الطين إلى حجر، استحجر الطين، هذا هو المعنى الثاني. (لطلب صيرورة وجدان) (وجدان) هذا معطوف على (لطلب)، (وجدان) كما سبق مصدر وَجَدَ بمعنى أدرك ويطلق عليه بعضهم بالمصادفة، يقول: تأتي السين للمصادفة، ومرادهم به الواجدان بمعنى أدرك، ومدلوله أن الفاعل قد وجد المفعول على معنى أصل الفعل، استجدتُهُ على وزن اِسْتَفْعَلَ، استجدتُ زيداً يعني وجدته جيداً، استكرمته أي وجدته كريماً، استعظمته أي وجدته عظيماً، فهذه السين تدل على الوجدان وهو أن الفاعل قد وجد المفعول على معنى أصل الفعل يعني قد اتصف بالمصدر. (كذا اعتقاد) (كذا) الكاف حرف تشبيه أي مثل (ذا) المشار إليه الطلب وما عطف عليه، (كذا اعتقاد) أي مثل المذكور من الطلب وما عطف عليه (اعتقاد)، (كذا) هذا متعلق بمحذوف خبر مقدم، (اعتقاد) هذا مبتدأ مؤخر، (اعتقاد) افتعال مصدر اعتقد بمعنى أدرك، استكرمت زيداً أي اعتقدته كريماً.

(بعده التسليم) (بعده) الضمير هنا يعود على (اعتقاد)، (بعدَه) الناصب لـ (بعد) هنا متعلَّقه المحذوف، التسليم بعده، (التسليم) هذا مبتدأ مؤخر، و (بعده) تقول: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، (التسليم) كائن (بعده)، يعني بعد الاعتقاد، (التسليم) مصدر سَلَّمَ بمعنى عدم المعارضة، والطاعة والانقياد والإذعان، على معناه الأصلي

التسليم بمعنى الطاعة والانقياد، تقول: استرجع القوم عند المصيبة أي قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون تذللاً وطاعة وإذعاناً وانقياداً، وبعضهم يعبِّر عن هذه يقول: اختصار حكاية المركب، لأن إنا لله وإنا إليه راجعون هذه اختصرت في استرجع القوم، لكن الأكثر على الأول أنه يدل على التسليم وهو الطاعة والإذعان. (كذا اعتقاد بعده التسليم) هذا هو المعنى الخامس. (سؤالهم) هذا مصدر سؤال فُعَال من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله، (سؤالُهم) الضمير هنا يعود على العربي على المتكلم العربي، (سؤالهم) يعني تدل السين (سين الاستفعال) على السؤال، مثَّل له وذلك (ك) قولك: (استخيرَ) على وزن استفعل، (استخير الكريمُ) أي سأل الخير، (استخير الكريمُ) هذا على وزن استفعل فنقول: السين هنا تدل على السؤال، وهذا يعرف بالمقام يعني القرينة، (اسخير) أي سَأَلَ الخيرَ، (الكريمُ) هذا فاعل، فَعِيل بمعنى صفة مشبهة من الكرم بمعنى الشرف والنفاسة. إذاً هذه ست معانٍ (لسين الاستفعال)، (لسين الاستفعال جا معاني): أولها: الطلب، ثم الصيرورة الثاني، الثالث: الوجدان، يعبر عنه بعضهم بالمصادفة، الرابع: الاعتقاد بمعنى الإدراك، الخامس: التسليم، السادس: (سؤالهم) أي السؤال. هناك معانٍ أخرى تجدونها في مظانها، هذه هي الفائدة السابعة. ثم انتقل إلى بيان الفائدة الثامنة: وهي تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل، وذكرنا أن هذا الفصل تتميم لما سبق،

فِعْلٌ ثُلاَثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

والفعل ينقسم إلى قسمين: صحيح ومعتل، المعتل عندهم: ما كان أحد أصوله حرفاً من حروف العلة الثلاثة – الواو والياء والألف – هذه تسمى حروف العلة كما سيذكره الناظم، إذاً ما كان أحد أصوله حرفاً من حروف العلة، إذاً ما كان مقابل الفاء حرفاً من حروف العلة لأن الفاء هو أصل الكلمة، ما كان مقابل العين حرفاً من حروف العلة، ما كان مقابل اللام حرفاً من حروف العلة نحكم على الفعل والاسم أيضاً أنه معتل، يعني وجد مقابل أصل من أصوله حرف من حروف العلة الثلاثة،

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعاً وَالأَلِفْ ... هُنَّ حُرُوفُ الاِعْتِلَالِ الْمُكْتَنِفْ

الصحيح: ما سلمت أصوله من حروف العلة، يعني لم يقع محل الفاء حرف من حروف العلة، لم يقع محل العين حرف من حروف العلة، لم يقع محل اللام حرف من حروف العلة،

وَانْقَسَمَ الأُصُولُ عِنْدَ الْحَلِّ ... إِلَى صَحِيحٍ وَإِلَى مُعْتَلِّ

(عند الحل) يعني النظر في الأحرف الهجائية، لأنك تنظر قام تنظر إلى القاف تحل اللفظ لذلك نقول: الهجاء هو التقطيع، لِمَ؟ لأنك تقطع الكلمة من أجل أن تعرف مما تركبت، (وانقسم الأصول عند الحلِّ) يعني عند النظر في كل جزء من أجزاء الكلمة، (إلى صحيح وإلى معتل)،

مُعْتَلُّهُمْ مَا فِيهِ حَرْفُ عِلَّةْ ... صَحِيحُهُمْ خِلَافُهُ مَحِلَّهْ

وهذا المعتل عند من؟ عند الصرفيين، لأن ثم فرقاً بين المعتل والصحيح عند الصرفيين وعند النحاة، النحاة لما نظروا إلى الحرف الأخير وهو اللام، إن كان حرف علة قالوا: هو معتل، وإن كان ليس حرف علة بل حرف صحيح قالوا: هو صحيح ولو كانت فاؤه أو عينه حرفاً من حروف العلة، فوَعَدَ عندهم صحيح، وقال صحيح، لِمَ؟ لكون اللام محل نظر النحوي فإن صحت لم تكن حرف علة حكموا عليه بأنه صحيح، وإن كان حرفاً من حروف العلة حكموا عليه بأنه معتل، إذاً قد يتفقان وقد يفترقان، محل الاتفاق الأخير إن كان حرف علة فنقول: غزا رمى يخشى نقول: هذه معتلة عند الصرفيين وعند النحويين، وعد قال هذا معتل عند الصرفيين صحيح عند النحاة، (معتلهم ما فيه حرف علة) (ما فيه) يعني فعل أو اسم (فيه) يعني أحد أصوله الفاء أو العين أو اللام (حرف علة، صحيحهم خلافه) خلاف حرف العلة وهو الصحيح (محله) يعني مكانه، فنقول إذاً: ينقسم إلى صحيح وإلى معتل، ذكر الناظم أولاً حروف العلة، ليبني عليها الأحكام التي ستأتي، قال:

حُرُوْفُ وَاي هِيَ حُرُوفُ العِلَّةِ ... والمَدِّ ثُمَّ اللِيْنِ وَالزِّيَادَةِ

(حروف واي) (واي) هذه كلمة جَمَعَ فيها أحرف العلة الثلاثة؛ لأن أحرف العلة ثلاثة: واو ألف ياء، جمعها في كلمة واحدة كما قيل: سألتمونيها أمان وتسهيل، جمعوا فيها حروف الزيادة، كذلك جمعوا حروف العلة في (واي)، (حروف واي) (حروف) هذا مبتدأ أول وهو مضاف، و (واي) مضاف إليه مضاف ومضاف إليه، والإضافة هنا للبيان يعني (حروف هي) الواو والألف والياء، إذا قيل: الإضافة للبيان فإنك تفصل بين الجزأين (حروفٌ هي) الواو والألف والياء، ويحتمل أنه من إضافة الجزء للكل من إضافة الأجزاء للكل، أي (حروفٌ) التي تركب منها كلمة (واي)، (حروف واي) قلنا:

هذا مبتدأ (هي حروف العلة) (هي) هذا ضمير مبتدأ ثانٍ، وخبره (حروف العلة)، والجملة من المبتدأ والخبر خبر المبتدأ الأول، هذا على جعل (هي) ضمير، ويحتمل أنه فصل فيكون لا محل له من الإعراب، (حروف واي) مبتدأ، (هي) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، (حروف العلة) هذا خبر المبتدأ، يجوز الوجهان، (حروف) هذا على وزن فُعُول، وهو من جموعِ القلة أم الكثرة؟ الكثرة، والثلاث هنا الواو والألف والياء هل يُدَلُّ عليها بجمع القلة أم بجمع الكثرة؟ على الخلاف، إن قيل: إن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر كما هو قول الجمهور فيكون هذا مجاز من إطلاق جمع الكثرة مراداً به جمع القلة، وإن قلنا على الصواب: أنهما يتفقان مبدأً ويختلفان انتهاءًا، نقول: جمع الكثرة أريد به جمع القلة إطلاق حقيقي، إذا قيل: إن المبدأ واحد وهو الثلاثة أقل ما يدل عليه صيغة الجمع ثلاثة، وقيل: اثنان والجمهور على أنه ثلاثة،

وَفِي أَقَلِّ الجَمْعِ مَذْهَبَانِ ... أَقْوَاهُمَا ثَلَاثَةٌ لَا اثْنَانِ

أقل الجمع ثلاثة إذاً يشترك فيه جمع القلة وجمع الكثرة ثم يسيران إلى العشرة، فيقف جمع القلة ويستمر جمع الكثرة، إذا قلنا بهذا يجوز إطلاق جمع الكثرة مرادًا به جمع القلة، ويكون الإطلاق هنا حقيقي، وهذا من الفوارق من جهة الاستعمال، فإذا قلنا: اتحدا مبدأً فـ (حروف) فُعُول هنا أطلقه مراداً به الثلاثة: الألف والواو والياء، نقول: هذا الاستعمال حقيقي، لِمَ؟ لأنه استعمل فُعُول وهو جمع كثرة في مدلوله؛ لأن مدلوله أقل ما يدل عليه الثلاثة، لكن نقول: هذا من جهة الدقة في الاستعمال مخالف للقواعد، أما إذا قلنا: إن أقل جمع القلة ثلاثة ثم يسير إلى العشرة ثم يبدأ جمع الكثرة، إذاً لا يجتمعان، فنقول حينئذٍ: على هذا استعمال صيغة الكثرة مراداً بها جمع القلة نقول: هذا من استعمال المجاز استعمال مجازي؛ لأنه استعمل الشيء أو استعمل اللفظ في غير موضوعه، يعني في غير ما وضع له؛ لأن فُعُول لا يدل على الثلاثة، إنما يدل على أقل ما يدل عليه أحد عشر، فإذا استعمله في الثلاث نقول: هذا استعمال للفظ في غير ما وضع له، وهذا هو المجاز عندهم، هذا من الفروق بين المذهبين، هناك فروق أيضاً فقهية، لو مات رجلٌ وقال: علي دنانير، دنانير هذا جمع كثرة ولم يحدد، فماذا نخرج من تركته ثلاثة أم أحد عشر؟ نقول: أقل ما يصدق عليه اللفظ، إن قلت: ثلاثة، فتخرج ثلاثة، وإن قلت: أحد عشر أقل جمع الكثرة أحد عشر فيكون ما تخرجه أحد عشر، بعضهم بنى مثل هذه المسائل على الخلاف في أقل ما يصدق عليه أو على الفروق بين جمع الكثرة وجمع القلة. إذاً (حروف واي هي) هذا إما أن يكون ضميراً

يعود على (حروف واي) أو على (واي)، أو ضمير فصل، إما أن يكون ضميراً وإما أن يكون فصلاً، (هي حروف العلة) إذاً تسمى الواو والألف والياء تسمى (حروف العلة) يعني في عرف النحاة، لِمَ؟ لأنهم نظروا إلى هذه الحروف فإذا بها يكثر تغيراتها، الألف والواو والياء يطرأ عليها التغيير أكثر من غيرها، فلما نظروا فإذا بها يكثر تغيراتها قالوا: حقيقة العلة: تحول الشيء أو تغير الشيء عن حاله، فسميت هذه الأحرف حروف علة، لِمَ؟ لكثرة تغيراتها؛ لأنه يعتريها النقص وتزاد يعني تحذف وتقلب وتبدل، إذاً يعتريها النقص والقلب والإبدال والزيادة والحذف، إذاً هذه تغيرات على الكلمة فلما طرأ على الكلمة التي فيها ألف أو واو أو ياء هذه التغيرات سميت حروف علة؛ لأن حقيقة العلة: هي تغير الشيء عن حاله، وهذه الحروف تكون في جميع أنواع الكلمات تكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف، ثوبٌ بيتٌ مالٌ هذه في الأسماء، ثوب الواو، بيت الياء، مال الألف، تكون في الأفعال قَايَلَ فعل ماضٍ من القيلولة، قَايَلَ هذه في الياء في الفعل، قَوَلَ أصل قال، بَيَعَ أصل باع، هذه في الأفعال، كذلك في الحروف وإن كان أصلها لا يعتريها تصريف لكنها توجد، يعني الحكم على الشيء لا يلزم منه أن يدخله التصريف لو كي ما، لو حرف مختومة بالواو وهي حرف من حروف العلة، كي حرف وهي مختومة بالياء حرف من حروف العلة ما النافية حرف وهي مختومة بالألف وهي حرف من حروف العلة.

إذاً (حروف واي هي حروف العلة) تسمى أولاً (حروف العلة) للسبب الذي ذكرناه، (والمد) يعني تسمى حروف المد كما سميت حروف العلة، يعني لها أسماء، من أسمائها حروف المد، مدِّ هذا مصدر مَدَّ يَمُدُّ مَدَّاً يعني ماذا؟ (والمد) ضد القصر، سميت حروف مدٍّ لِمَ؟ لامتداد الصوت عند النطق بها قال يقول يبيع، إذاً يمتد الصوت عند النطق بها لذلك سميت حروف مدِّ، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت ساكنة، فشرط تسميتها حروف مدٍّ أن تكون ساكنة، ولا يشترط في عين حركة ما قبلها شرط يعني مطلق الحركة، أن تكون هذه الثلاثة الأحرف حروف مد، متى؟ إذا كانت ساكنة، هل يشترط في الحركة التي تسبقها أن تكون من جنس الحرف؟ الجواب: لا، إذاً متى ما سكنت حروف العلة الواو والياء، نقول فيها: حروف مدّ، هل لابد أن ننظر إلى الحركة السابقة؟ الجواب: لا، إذاً (والمد) أي تسمى (حروف واي) حروف المد ضد القصر، (ثم اللين) (ثم) بمعنى الواو؛ لأنه ليس للترتيب هنا فائدة، (ثم اللين) مصدر لَانَ ضد اليبوسة، سميت حروف لين لما فيها من اللين، لِمَ؟ لاتساع مخرجها، وذلك إذا كانت ساكنة أيضاً، يعني لا تكون

هكذا إلا إذا كانت ساكنة، (والزيادة) يعني (و) تسمى (حروف واي) حروف (الزيادة)، كما تسمى حروف العلة كما تسمى حروف المد كما تسمى حروف اللين، تسمى حروف (الزيادة) هذا مصدر زاد يزيد زيادة وزيداً، هذا ضد النقص، لم سميت حروف الزيادة؟ هذا ظاهر لأنها من حروف سألتمونيها، يرد عليه إشكال كيف تقول: هي حروف الزيادة وحروف الزيادة ليست منحصرة في ثلاث بل هي عشرة؟! نقول: هذا من إطلاق العام على بعض أفراده لمزية، وهذا لا ينافي أن يكون عاماً، إذاً حروف الزيادة هل هي محصورة في الواو والألف والياء؟ نقول: لا، بل هي مجموعة في قولك: سألتمونيها أمان وتسهيل، لم سميت (حروف واي) حروف الزيادة مع كونها أكثر من ثلاث؟ نقول: هذا من باب إطلاق العام على بعض أفراده لمزية، وهذا لا ينافي عمومه، لم سميت أيضاً ما علة التسمية؟ لكثرة زيادة هذه الأحرف، إذا قيل: حروف الزيادة عشرة، هل كلها مستوية على السواء؟ هل زيادة السين مثل الواو؟ الجواب: لا، أكثر ما يزاد في الكلمات الأسماء والأفعال إما أن يكون من الواو أو الياء أو الألف، إذاً تسميتها لا غرابة فيها؛ لأن الغالب في أحرف الزيادة أن يكون من هذه الحروف الثلاثة.

إذاً تسمى (حروف واي) تسمى (حروف العلة) وتسمى حروف (المد) وتسمى حروف (اللين) وتسمى حروف (الزيادة)، (حروف العلة) الألف دائماً ساكنة وما قبلها مفتوح، إذاً وجد فيها شرط اللين ووجد فيها شرط المد؛ لذلك يقال: هي حرف مد ولين أبداً، على التأبيد، لِمَ؟ لكون شرط حرف اللين أن يكون حرف العلة ساكناً بقطع النظر عن الحركة التي قبل حرف العلة، وشرط حرف المد أن يكون ساكناً وما قبله حركته مجانسة لحركة حرف العلة، يعني إن كان حرف العلة ألف يجانسه الفتح، إن كان واواً يجانسه أن يكون ما قبله مضموماً، إن كان ياءً ما قبله يكون مكسوراً، والألف هل يمكن أن تنتقل عن السكون؟ الجواب: لا، هي ملازمة للسكون، هل يكسر ما قبلها أو يضم وتبقى على حالها؟ الجواب: لا، إذاً هي ملازمة للسكون، وملازمة يعني ما قبلها للفتح، إذاً هي حرف مد ولين أبداً، هذه الألف بقي معنا الواو والياء، الواو والياء إن سكنتا ولم تكن حركة ما قبلهما من جنس الواو أو الياء فهي حرف لين فقط، قَوْلٌ، قولٌ هذا مصدر، الواو ساكنة ما قبلها مفتوح نقول: هذا حرف لين فقط، ولا نقول: هو حرف مد مع كونه ساكناً، لِمَ؟ لأن شرط حرف اللين أن يكون حرف العلة ساكناً بقطع النظر عن حركة ما قبله، وقولٌ سكنت الواو، إذاً هي حرف لين، بيع مصدر، بَيْعٌ سكنت الياء وما قبلها مفتوح فنقول: هذان الموضعان الواو والياء حرفا لين فقط، وقد يجتمعان

اللين والمد، متى؟ إذا سكن حرف العلة الواو أو الياء وكان ما قبلهما من جنس الواو أو الياء، يَقُولُ يقول هذه الواو ساكنة ما قبلها مضموم، إذاً نقول: هذه حرف مد ولين، ويبيع الياء ساكنة وما قبلها مكسور، فنقول: هنا اجتمع الوصفان كونهما حرفي مد ولين، أيهما أعم؟ أيهما وجوده يستلزم الآخر؟ حرف المد يستلزم حرف اللين، لذلك نقول: كل حرف مد فهو حرف لين ولا عكس، أليس كذلك؟ لأنك تقول: يقول هذا حرف مد ولين، هل يوجد حرف المد دون اللين؟ الجواب: لا، لم؟ لأن شرط اللين أن يكون واواً أو ياء ساكنين وقد وجدا، متى ما وجدا حكمنا أنه حرف لين، إن طابقت الحركة جنس الحر فنقول: زِيدَ عليه وصف آخر وهو كونه حرف مد، وقد تكون الواو والياء ليستا حرف مد ولا لين، متى؟ إذا تحركتا، وَعَدَ الواو هنا هل نقول: حرف مد أو لين؟ لا، ليست حرف مد؛ لأنه لم تسكن وليست حرف لين كذلك، يَسَرَ الياء هنا لست حرف مد ولا لين.

إذاً نقول: الواو والألف والياء هذه حروف العلة، وتسمى حروف مد، وحروف لين، وحروف الزيادة، ما الذي ينبني على هذه المسألة؟ تقسيم الفعل؛ لأننا ننظر في الواو أو الياء أو الألف، لأن الفاء فاء الكلمة قد تكون حرفاً من حروف العلة، كذلك العين، كذلك اللام، لكن ليس على إطلاقه، الألف لا تقع فاءًا لا يمكن أن تقع، إذا قلنا: المعتل: ما أحد أصوله حرف من حروف العلة، هذا عام يشمل أن الألف قد تقع فاء الكلمة، وهل يمكن هذا؟ الجواب: لا، إذاً نسقط نوعاً من أنواع المعتل وهو كون الفاء ألفاً، لا يمكن أن تقع الألف الساكنة فاء الكلمة أبداً، لا في الأسماء ولا في الأفعال، لم؟ لكون الألف ساكنة ويتعذر الابتداء بالساكن، إذاً أين تكون الألف؟ إما عيناً أو لاماً، وإذا وجدت الألف في الفعل الماضي الثلاثي المجرد فلا تكون أصلاً البتة، بل لابد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، إذا وجدت ألفاً في الفعل الثلاثي المجرد أو الاسم فهي إما أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، ولا تكون أصلاً البتة، إذاً ماذا بقي معنا؟ الواو والياء، الواو والياء قد تكون فاء الكلمة، وقد تكون عين الكلمة، وقد تكون لام الكلمة، متى؟ إذا وجد حرف واحد من حروف العلة في الكلمة، لأنك لو قسمت عقلاً الكلمة اللفظ الثلاثي سواء كان اسماً أم فعلاً ونظرت إليه بكون حرف العلة يجوز أن يكون أحد أصوله، فالقسمة العقلية تقتضي إما أن يكون حرفاً أو حرفين أو ثلاثة، إما أن يكون حرفاً واحداً في الكلمة، وإما أن يكون حرفين، وإما أن يكون ثلاثة، أليس كذلك؟ إذا قيل: حرف العلة يكون في اللفظ الثلاثي اسماً أم فعلاً، فنقول: إما أن يكون حرفاً

واحداً يدخل الكلمة، أو يكون حرفين، أو ثلاثة، إن كان حرفاً واحداً فإما أن يكون فاء أو عيناً أو لاماً، لكل من هذه اسم خاص اصطلح عليه الصرفيون، إن كان ثنائي إما أن يكون الفاء والعين، وإما أن يكون العين واللام، وإما أن يكون الفاء واللام، هل هناك قسم رابع؟ لا، ليس هناك قسم رابع، لكن الثلاثة هذه توجد بكمالها في الأسماء، أما الفعل لا يكون معتل الفاء والعين مع صحة اللام، وإنما يكون معتل العين واللام أو معتل الفاء واللام، فهذا التقسيم الثلاثي باعتبار الثنائي لحرف العلة في اللفظ نقول: إما أن يكون الفاء والعين حرفي علة، وهل هذا يوجد في الأفعال؟ لا، لا يوجد، هذا قسم تجعله خاصاً بالأسماء، حتى الأسماء معدودة يوم ويوح وويل معدودة الذي يكون فيه الفاء والعين حرفي علة، ماذا بقي معنا؟ العين واللام والفاء واللام، أسقطنا نوعاً جعلناه خاصاً بالأسماء وهو كون الفاء والعين حرفي علة، هذا موجود لكنه ليس في الأفعال، النوع الثالث: أن تكون الفاء والعين واللام حروف علة، أن تجتمع الجميع، هذا لا يوجد في الأفعال، وقيل: يوجد في الأسماء في واوٍ وياء ونحو ما ذكره الناظم هنا (واي)، إذاً ألفاظ قليلة يكون فيه الفاء والعين واللام حروف علة، يعني تجتمع حروف العلة أو تكون أصول الكلمة الفاء والعين واللام كلها حروف علة، لكن لا يوجد في الأفعال، وإنما يكون في الأسماء في لفظتين أو ثلاثة، وبعضهم ينازع في أصل هذه المسألة، هنا فَرَّع على هذا التقسيم، فقال:

فَإن يَّكُن بِبَعْضِهَا المَاضِي افْتَتَحْ ... فَسَمِّ مُعْتَلاً مِثَالاً كَوَضَحْ

(فإن يكن) الفاء هذه للتفريع يعني يتفرع على ما سبق، قد يأتي السؤال لم ذكر حروف العلة أولاً؟ بيَّن لك ما هي حروف العلة حتى إذا وجدت حرفاً من هذه الحروف الثلاث في فعل حكمت عليه بأنه فعل معتل، (فإن يكن ببعضها) (فإن) نقول: الفاء هذه للتفريع، (فإن يكن) (إن) حرف شرط، (يكن) فعل شرط، (يكنْ) مجزوم، أين الجزم؟ (فإن يكن) من يعرب؟ (يكن) فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المنقلبة أو المدغمة في باء (بعضها)، (فإن يكن ببعضها) أين النون؟ ما تنطق بالنون أنت، (فإن يكن ببعضها)، إذاً السكون هنا على حرف مدغم أو منقلب فيما بعده، (فإن يكن ببعضها) (ببعضها) الضمير يعود على (حروف واي)، (فإن يكن) الماضي افتتح ببعضها، (فإن يكن) هذا فعل مضارع ناسخ يحتاج إلى اسم وخبر، أين اسمه؟ (الماضي)، (فإن يكن) الماضي، أين خبره؟ جملة (افتتح)، (افتتح) هذا فعل ماضٍ،

فاعله ضمير المتكلم ومفعوله محذوف ضمير الماضي افتتحه، من المفتتح؟ المتكلم، افتتح ماذا؟ (الماضي)، (ببعضها) أي ببعض (حروف واي)، ما المراد بالافتتاح هنا؟ يعني نطق أول ما نطق بحرف من حروف العلة، وما الذي أو ل ما ينطق؟ الفاء، إذا قلت: الفعل الماضي أول ما تنطق به قام، تقول قَ نطقت بالفاء، (فإن يكن ببعضها الماضي افتتح) إن يكن الماضي افتتح ببعضها يعني أول ما نطقت بالفعل الماضي الذي يحكم عليه بأنه فاء الكلمة وكانت الفاء حرفاً من (حروف واي) (فسمِّ معتلاً)، يعني مراده أن الفاء وقعت حرفاً من حروف العلة، أن الياء أو الواو أو الألف وقعت فاء الكلمة، لكن نقول: الألف لا تأتي لذلك قال: (ببعضها)، لم قال: (ببعضها) ولم يقل: بها؟ لأن الألف لا تقع فاء الكلمة، لا يمكن أن يفتتح بها؛ لأنها ساكنة ويتعذر الابتداء بالساكن، إذاً نقول: (فإن يكن) (الماضي) الفعل (الماضي)، لم خص الفعل الماضي هنا دون غيره؟ نقول: الحكم عام في الماضي والمضارع والأمر، يعني يسمى معتلاً سواء كانت الفاء وقعت حرفاً من حروف العلة في الماضي أو المضارع أو الأمر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر نقول: هذا معتل، والحكم عام، لم خص الماضي؟ نقول: لتيَسُّر الفهم بتطبيق القواعد عليه، وأيضاً لتجرده فهو أدخل في الضبط، فتخصيص الماضي هنا بالأحكام ليس لذات الماضي فيُنفى الحكم عن غير الماضي لا، إنما المراد أن الماضي الأصل فيه أنه مجرد، وهذا هو المراد به الماضي هنا الماضي المجرد الثلاثي، بدليل قوله: (كوَضَح)، فالمثال قيد لقوله: (الماضي)، إذاً خص الأحكام بالماضي نقول: لفائدتين: أولاً: تيسر فهم الأحكام؛ لأنك لو فتحت الباب وقلت: انطلق وينطلق وافعالَّ ضاعت الأحكام، لكن عندما تطبق على قام وباع استطعت أن تدرك الأحكام. ثانياً: أدخل في الضبط، يمكنك ضبط المسائل إذا قيدتها بالفعل الثلاثي المجرد، ثم تقيس ما عدا ذلك على الفعل الماضي المجرد.

إذاً (فإن يكن) الماضي (ببعضها) يعني ببعض هذه الحروف وهو الواو أو الياء (افتتح) يعني أول ما نطق ووقعت الفاء حرفاً من حروف العلة الواو أو الياء (فسم معتلاً) يعني (سمِّ) ه (معتلاً)، لم سمي معتلاً؟ لكون الفاء حرفاً من حروف العلة، إذاً هو معتل، المعتل هذا جنس عام، كلما وجد حرف العلة في أحد أصول الفعل أو الاسم نقول: هو معتل، إذاً ما كانت فاؤه حرفاً من حروف العلة نقول: هذا معتل، (فسم معتلاً) (فسم) (سمِّ) ه يعني (سمِّ) الماضي هذا المفعول الأول قد حذف، المفعول الأول محذوف أي الماضي المفتتح ببعض حروف العلة (سمِّ) ه (معتلاً)، (معتلاً) هذا اسم فاعل من اعتَلَّ، وسمه

(مثالاً كوَضَح) (وضح) على وزن فَعَلَ، أين فاؤه؟ الواو، إذاً وقعت الفاء حرفاً من حروف العلة، والمثال قد يكون مثالاً واوياً وقد يكون مثالاً يائياً، ولا يكون ألفياً، لِمَ؟ لأن الألف لا تقع في أول الكلمة، وإنما الذي يقع معنا هو الواو أو الياء، (كوَضَح) ويَسَرَ، يَسَرَ هذا مفتتح بالياء، لم سمي مثالاً؟ قيل: لأنه ماثل الصحيح يعني الحرف الصحيح، ماثل الحرف الصحيح في عدم تغيره واحتمال الحركات: الفتحة والضمة والكسرة، ولكن التعليل بالتسمية بكونه ماثل الصحيح هذا في الأغلب، وإلا قد يحذف حرف العلة الذي هو الواو كما في المضارع والأمر، وَعَدَ نقول: يَعِدُ، إذاً لم يماثل الصحيح، ووعد يعد نقول: الأمر عِدْ، إذاً حُذف الواو، هل هو مماثل للصحيح في هذا التركيب؟ الجواب: لا، إنما قصدهم – الصرفيون يعني قصدهم – أن المثال سمي مثالاً لكونه ماثل الحرف الصحيح في عدم تغيره يعني في الأغلب وفي الجملة، أما احتمال الحركات فإنه يكون مفتوحاً الواو وَعَدَ، ويكون مضموماً في المبني للمجهول وُعِدَ، ويكون مكسوراً في المصدر وِعْدَة وِجْهَة، إذاً قبل الواو الفتحة والضمة والكسرة.

وَنَاقِصَاً قُلْ كَغَزَا إِنِ اخْتُتِمْ ... بِهِ ....

(وناقصاً) هذا اسم فاعل من نقص، (قل) يعني سمه (ناقصاً)، (قل) هنا ضمن معنى سمه، سمه (ناقصاً)، (ناقصاً) هذا مفعول لـ (قل) مقدم عليه، متى؟ (إن اختتم به)، (إن) هذا حرف شرط، (اختتم) هذا فعل الشرط فعل ماضٍ مغير الصيغة، وهو فعل الشرط، (اختتم به) أي ببعض (حروف واي)، لم؟ لأن اللام لا تكون إلا واواً أو ياءًا، فإن وجدت ألفاً في آخر الفعل الثلاثي فهي إما منقلبة عن واو أو ياء، أما أن تكون الألف أصلية فلا، لا تكون أصلية، إذاً (وناقصاً قل كغزا) يعني مثل (غزا)، (غزا) أصلها غَزَوَ، إذاً هو واوي اللام، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وقد يكون يائي اللام رمى أصله رَمَيَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، (إن اختتم به) أي ببعض (حروف واي)، يعني إذا وقعت اللام واواً أو ياءً فهو معتل وناقص، معتل لم سمي معتلاً؟ لكون لامه حرفاً من حروف العلة، لم سمي ناقصاً؟ لأنه يُنقَص هذا الحرف إذا دخل عليه جازم، يقول: لم يغزُ لم يرمِ لم يخشَ، إذاً نقص حرف منه في آخره عند دخول الجازم، أو لكونه يُنقص الضمة في حالة الرفع يغزو يرمي يخشى، كذلك الفتحة على الألف يخشى لا تظهر الفتحة، إذاً نقص بعض الحركات.

....

وَإِنْ بِجَوْفِهِ اجْوَفَا عُلِمْ

(وَنَاقِصَاً قُلْ كَغَزَا إِنِ اخْتُتِمْ بِهِ) أين جواب الشرط؟ فقل ناقصاً يعني محذوفاً دل عليه (وناقصاً قل)، يعني فـ (قل ناقصاً)، يعني فسمه ناقصاً، (وإن بجوفه أجوفا عُلِمْ)، (وإن) هذا حرف شرط، (بجوفه) هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف، (وإن) كان بعض (حروف واي) كائناً (بجوفه) يعني في وسطه، الجوف هنا بمعنى الوسط، (أجوفاً عُلِمْ) هذا الأصل، الهمزة همزة قطع ولكنه أسقطها من أجل ضرورة الوزن، (بجوفهِ اجْوَفَاً) يعني تُسقط همزة القطع، عُلِمَ أجوفاً هذا الأصل، عُلِمَ أجوفاً، (علم) هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة، المفعول الأول رفع على أنه نائب فاعل، و (أجوفا) مفعول ثانٍ مقدم على (عُلِمَ) أي عُلِمَ الماضي أجوفا. إذاً البيت هذا أشار به إلى مسألتين، البيت الأول (فإن يكن ببعضها الماضي افتتح) إن وقعت الفاء واواً أو ياءًا فسمه معتلاً أو مثالاً، وإن وقعت اللام واواً أو ياءًا فسمه معتلاً أو ناقصاً، وإن وقعت الواو أو الياء وسط يعني عين الكلمة فسمه أجوفا، من الجوف وهو الوسط.

وَبِلَفِيْفٍ ذِي اقْتِرَانٍ سَمِّ إِنْ ... عَيْنٌ لَهُ مِنْهَا كَلاَمٍ تَسْتَبِنْ

(وبلفيف) انتقل مما دخله حرف علة واحد إلى النوع الثاني وهو مما دخله حرفا علة، (وبلفيف ذي اقتران سمِّ)، (سمِّ) (بلفيفٍ ذي اقتران)، (بلفيفٍ) هذا متعلق بقوله: (سمِّ)، يعني (سم) بـ (بلفيف)، متى؟ (إن عين له منها كلام تستبن)، (إن عينٌ) (إن) حرف شرط، أين فعله؟ محذوف، دلَّ عليه قوله: (تستبن) أصلها تستبين، إن تستبين إن تستبن عين، إن تظهر عين، إذاً (عينٌ) هذا فاعل لفعل الشرط المحذوف، (له) الضمير يعود على الماضي، (إن عين له) (إن عين) كائنة (له) للماضي، (منها) حال كونها كائنة (منها) أي من بعض (حروف واي)، حال كونها أيضاً كائنة (كلامٍ) للماضي، إذاً التركيب هكذا – هذه مشاكل النظم – (إن عين له منها كلامٍ) إن تستبن يعني تظهر، إن تظهر عين للماضي كلامٍ، يعني متى؟ إذا كانت العين واللام حرفي علة، إن تظهر العين له للماضي، (منها) يعني من (حروف واي)، (كلام) حال كونها (كلامٍ)، (منها) يعني من الماضي؛ لأن (كلام) لابد من جار ومجرور يقع صفة له، تقديره له (كلام) له، (تستبن) الأخير هذا تتميم هو دليل فعل الشرط، تستبينْ هذا الأصل سكنت النون فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء، (وبلفيف ذي اقتران سم إن عين له منها كلام) فسمه بلفيف، جواب الشرط محذوف دل عليه ما سبق، (بلفيف) فَعِيل إما أن

يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، سمي لفيفاً لالتفاف أحد حرفي العلة بالآخر، كل منهما التف على الآخر، (ذي اقتران) أي صاحب (اقتران)، الاقتران التوالي، يعني أن يكون العين واللام حرفي علة، هذا يسمى لفيفاً مقروناً، لم سمي لفيفاً؟ لالتفاف أحد حرفي العلة بالآخر، لم سمي مقروناً؟ للاقتران يعني لم يفصل بينهما حرف صحيح، تقول: قَوِيَ، قوي على وزن فَعِلَ الواو وقعت عين الكلمة والياء وقعت لام الكلمة، إذاً عينه ولامه حرفي علة، نسمي هذا لفيفاً مقروناً، لم لفيفاً؟ لالتفاف أو التفات أحد حرفي العلة بالآخر، لم مقروناً؟ للاقتران، لم سميناه لفيفاً مقروناً؟ لأنه لم يفصل بين حرفي العلة حرف صحيح مقابل للمفروق، (وبلفيف ذي اقتران) أي صاحب (اقتران سم) المفعول الأول محذوف أي الماضي، إن يستبن عين له أي الماضي منها أي حروف واي حال كونها كلام للماضي تستبن، هذا هو النوع الأول مما كان فيه حرفا علة، يسمى اللفيف المقرون، مثاله: قوي وحَيِيَ ورَوِيَ وطوى وشوى وهوى، طوى الواو والياء، طَوَيَ أصله تحركت الياء وانفتح ما قبلها.

وَإِنْ تَكُنْ فَاء لَهُ وَلاَمُ ... فَذُو افْتِرَاقٍ كَوَفَى الغُلاَمُ

يعني يكون الفاء حرفاً من حروف العلة واللام حرفاً من حروف العلة، إذاً اجتمع فيه حرفا علة إلا أن بينهما حرف صحيح، إذاً هذا نسميه اللفيف المفروق، لِمَ سمي لفيفًا؟ لالتفات أحد حرفي العلة بالآخر. لِمَ سمي مفروقًا؟ لأنه فرق بين الحرفين حرفي العلة بحرف صحيح، وفى الواو وقعت فاء الكلمة والألف هنا من الوفا لام الكلمة، فصل بينهما بالفاء وهو حرف صحيح، (وإن تكن) (إن) حرف شرط، (تكن) هذا فعل الشرط، (فاءٌ) اسم تكن، (له) يعني للماضي جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ (فاء)، (تكن فاء) كائنة (له) للماضي نعت له، (ولام) هذا معطوف على (فاء) حذف نعته يعني (ولام) له كائنة له، أين خبر (تكن)؟ (وإن تكن فاء) هذا اسمها، (له ولام) نعت ومعطوف عليه، الخبر محذوف تقديره منها، (وإن تكن فاء ولام) منها أي من (حروف واي)، (فذو افتراق)، (فـ) الماضي (ذو افتراق) يعني صاحب (افتراق) مصدر افترق يعني يسمى لفيفاً مفروقاً، لفيفاً لوجود الحرفين والالتفات، ومفروقاً لكونه افترق بحرف صحيح بينهما (كوفى الغلام) الكاف حرف تشبيه، (وفى) هذا فعل ماضٍ، و (الغلام) هذا فاعل، لكن هناك ضابط في المفروق: وهو أنه اللام لا تكون فيه إلا ياءًا والفاء لا تكون إلا واواً، هذا بالاستقراء والتتبع أن لام المفروق لا تكون إلا ياءًا وفاؤه لا تكون إلا واواً، ويأتي من بابين: وَقَي يقِي ووَلِيَ يَلِي، وَقَى يقِي فَعَلَ يَفعِلُ، وولي يلي فَعَلَ

يَفعِلُ. إذاً أشار بهذا البيت إلى أن النوع الثاني مما يدخله حرفا علة يسمى اللفيف المفروق، وهو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة. ثم أشار إلى ما ألحق بالمعتل وهو نوعان: المضاعف والمهموز، المضعف كما سبق في الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، فنسميه المضاعف، هذا في الثلاثي، أما في الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنسٍ وعينه ولامه الثانية من جنسٍ، هذا يسمى المضاعف الرباعي، لكن لا يبحثون فيه، لم؟ لأن التغيرات إنما تكون في المضاعف الثلاثي.

وَادْغِمْ لِمِثْلَي نَحْوُ يَازَيْدُ اكْفُفَا ... فَكُفَّ قُلْ وَسَمِّهِ الْمُضَاعَفَا

(وادغم لمثلي) (وادغم) هذا أمر من أَدْغَمَ يُدْغِمُ، أَدْغَمَ هذا على وزن أَفْعَلَ، الأمر منه أَفْعِلْ أَكْرِمْ، همزته همزة قطع، أين هي؟ حذفت للوزن، إذاً (وادغم) هذا أصله أدغم بهمزة القطع، حذفت من أجل الوزن، (وادغم) هذا أمر من الإدغام، والإدغام لغة عندهم: إدخال شيء في شيء. واصطلاحاً: إسكان أول الحرفين المتماثلين أو المتقاربين وإدراجه في الثاني. إسكان أول الحرفين المتماثلين، متماثلين دال ودال شَدَّ شَدَدَ، أو المتقاربين {قَالَت طَّائِفَةٌ} [آل عمران:72] {وَقَد تَّعْلَمُونَ} [الصف:5] هذان متقاربان وليسا مثلين وإدراجه في الثاني، (وادغم) أيها الصرفي مفعوله وصلته محذوفان (وادغم) أولاً كائناً (لمثلي نحو يا زيد اكففا)، (لمثلي) هذا تثنية مثل، والنون إذا أضيف المثنى تحذف عند الإضافة

وَتَسْقُطُ النُّونَانِ فِي الْإِضَافَهْ ... .

هنا لمثلين أصلها، وادغم لمثلين (نحو يا زيدُ) (نحو) قولك (يا زيدُ اكففا)، (اكففا) هذا أمر من الكف، أصله كَفَّ، (اكففا) هذا أمر من الكف، الألف هذه مبدلة عن النون نون التوكيد الخفيفة، قال: (أدغم لمثلي)، أين المثلان؟ الفاءان الأولى وقعت عيناً والثانية وقعت لاماً، (أدغم لمثلي اكففا)، متى؟ بقد نقل حركة الفاء الأولى إلى الكاف، يعني عندنا إعلال بالنقل تنقل حركة الفاء الأولى الضمة إلى الكاف قبلها، ثم تسقط همزة الوصل، لِمَ؟ لأنك جئت بها من أجل الابتداء بالساكن، فإذا نقلت الضمة إلى الكاف سكنت الفاء الأولى والثانية متحركة، فاجتمع مثلان فوجب الإدغام فتقول: كُفَّ، (فكُفَّ قل)، (كُفَّ) هذا مفعول لـ (قل) قُصد لفظه، (كُفَّ) بضم الكاف وشدِّ الفاء، من أين جاءت ضمة الكاف؟ نقول: هي حركة العين نقلت إلى الكاف الساكنة من أجل التوصل إلى إدغام الحرف الأول في الثاني؛ طلباً للخفة ودفعاً للثقل، (فكف قل

وسمه) أي بعد الإدغام (اكففا) هذا لا يسمى مضاعفاً، لكن لما أدغمت قلت: (كُفَّ)، (وسمه) بعد الإدغام (المضاعفا)، (المضاعفا) الألف هذه للإطلاق مفعول ثان لـ (سم)، (سمه) الضمير هذا هو المفعول الأول، و (المضاعفا) هذا المفعول الثاني، يسمى مضاعفاً لتضاعف بعض حروفه، ومأخوذ من ضَاعَفَ الشيء إذا زاد عليه فجعله اثنين. إذاً أشار بهذا البيت إلى أن ما كانت عينه ولامه من جنس واحد وجب إدغام الأول في الثاني ويسمى مضاعفاً.

مَهْمُوزٌ الَّذِي عَلَى الهَمْزِ اشْتَمَلْ ... نَحْوُ قَرَا سَأَلَ قَبْلَ مَا أَفَلْ

أشار بهذا البيت إلى النوع السابع وهو المهموز؛ لأن الأقسام ثمانية: المثال والأجوف والناقص، واللفيف المفروق واللفيف المقرون والمضاعف هذا السادس، والمهموز هذا السابع، (مهموز) هذا اسم مفعول من هَمَزَهُ فهو مهموز، هذا خبر مقدم، (مهموز) ما هو؟ (الذي على الهمز اشتمل)، (الذي) يعني الفعل (الذي)، (الذي) لابد من قيد عند البيان والإيضاح أي الفعل الذي اشتمل على الهمز، (اشتمل) هذا صلة (الذي)، (على الهمز) هذا متعلق بـ (اشتمل)، إذاً الفعل إذا اشتمل على همز مهموز، (الذي) مبتدأ اشتمل على الهمز صلته، أين خبره؟ مقدم عليه (مهموز)، (مهموز) هذا خبر مقدم، و (الذي) مبتدأ مؤخر، ثم المهموز الذي اشتمل على الهمز قد يكون فاء الكلمة فيسمى مهموز الفاء، وقد يكون الهمز عين الكلمة فيسمى مهموز العين، وقد يكون لام الكلمة فيسمى مهموز اللام، (نحو قرا) أصله قرأَ، أبدلت الهمزة ألفًا من أجل الوزن، قرأ أين الهمز؟ وقع لام الكلمة فنسميه مهموز اللام، (سأل) مهموز العين لكون عينه همزاً، (قبل ما أَفَلْ) (قبل) هذا مضاف للمصدر المصوغ من قوله: (ما أفل) تنازعه (قرأ وسأل)، (ما أفل) أَفَلَ فلانٌ إذا غاب، يقال: مهموز الفاء، لم سمي مهموز الفاء؟ لكون فائه همزاً، أَفَلَ فلانٌ عن البلد إذا غاب عنها. إذاً حاصل هذا البيت أن من الفعل ما يسمى مهموزاً إذا وقعت فاؤه أو عينه أو لامه همزاً.

ثُمَّ الصَّحِيْحُ مَا عَدَا الَّذِي ذُكِرْ ... كَاغْفِرْ لَنَا رَبِّي كَمَنَ لَهُ غُفِرْ

(ثم الصحيح) (ثم) هنا للترتيب والتراخي، ذكر المعتل أولاً (ثم الصحيح)، أي (ثم) الفعل (الصحيح)، أخر (الصحيح) عن المعتل مع كونه الأصل أن يبدأ بالصحيح ثم المعتل، ولكن التقسيم هنا أو التأخير من جهة التقسيم، أما في التصريف فالصحيح سابق على المعتل، ولذلك كل ما سبق مختص بالصحيح، قيل: قدَّمه يعني المعتل على

الصحيح لأن مفهومه وجودي والصحيح مفهومه عدمي، والوجود أشرف من العدم. مفهومه وجودي المعتل؛ لأن ما كانت فاءه أو عينه لا لامه حرفاً من حروف العلة هذا إثبات، الصحيح: ما خلت أصوله، هذا عدم نفي سلب، والوجود الإثبات مقدم على السلب والنفي، هكذا قيل. (ثم الصحيح) أي (ثم) الفعل (الصحيح) (الصحيح) هذا صفة مشبهة من الصحة ضد المرض، وحدُّه عندهم: ما سلمت أصوله يعني فاءه أو عينه أو لامه من حروف العلة. ومن فرّق بينه وبين السالم زاد عليه: ما سلمت حروفه من حروف العلة والهمز والتضعيف، هذا عند من فرق بين الصحيح والسالم؛ لأن السالم: هو ما خلا من حروف العلة، خلت أصوله من حروف العلة، لكنه مشتمل على همز أو تضعيف، شدَّ هل هذا صحيح، ليس بصحيح، لماذا؟ لكونه مضاعفاً، وشرط الصحيح عند بعضهم أن يسلم من حروف العلة ومن التضعيف ومن الهمز، سأل قرأ هذا سالم وليس بصحيح، وشدَّ ومدَّ هذا سالم وليس بصحيح، خَرَجَ؟ الصحيح: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمز والتضعيف. والسالم: ما سلمت أصوله من حروف العلة. كل سالم صحيح ولا عكس، يكون السالم ما هو؟ ما خلت أصوله من حروف العلة ومن الهمز والتضعيف، والصحيح: ما سلمت أصوله من حروف العلة فقط.

وَانْقَسَمَ الأُصُولُ عِنْدَ الْحَلِّ ... إِلَى صَحِيحٍ وَإِلَى مُعْتَلِّ
مُعْتَلُّهُمْ مَا فِيهِ حَرْفُ عِلَّةْ ... صَحِيحُهُمْ خِلَافُهُ مَحِلَّةْ

إذاً ما سلمت أصوله من حروف العلة فهو صحيح، ثم إن سلم من الهمز والتضعيف فهو سالم، إذاً شدَّ نقول: صحيح وليس بسالم، وقرأ صحيح وليس بسالم، هذا عند بعضهم، لكن الكثير على التسوية بين الصحيح والسالم، كل صحيح سالم وكل سالم صحيح، لِمَ؟ لأن المقابلة بين حروف العلة وغيرها، ما كانت فيه أحد حروف العلة فهو معتل، ما سلمت من حروف العلة فهو صحيح، سواء كان مهموزاً أو مضاعفاً. (ثم الصحيح) في عرفهم هو (ماعدا) أي الفعل الذي (عدا) يعني جاوز (الذي ذكر) آنفاً من الأقسام السابقة، المثال والأجوف ... الخ، مثاله: وذلك (كاغفر لنا ربي)، (اغفر لنا ربي) يعني (ك) الفعلين الكائنين في قولنا: (اغفر لنا)، (اغفر) هذا فعل دعاء، فاؤه الغين عينه الفاء لامه الراء، هل سلمت من حروف العلة نقول: نعم، إذاً هو صحيح، (كاغفر لنا ربي) يعني (اغفر لنا) معاشر المؤمنين يا (ربي كمن له غُفِرْ)، يعني (ك) مذنب (له غُفِرَ)، غفر له، (له) متعلق بـ (غفر) فعل ماضٍ مغير الصيغة نائبه ضمير الغفر، (غفر) أيضاً يقال فيه ما قيل في (اغفر) سلمت حروفه من أحرف العلة فنحكم عليه

أنه صحيح.

وجزاكم الله خيرا

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* تعريف المعتل والمضعف والمهموز.

* تعريف الإعلال والإبدال وذكر العلاقة بينهما.

* إعلال القلب شروطه وأحكامه.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يظل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا أما بعد:

وكان في الدرس السابق في خاتمة الفصل السابق وهو فصلٌ في الفوائد # لما سبق وكانت الفائدة الأخيرة في تقسيم # صحيحٍ ومعتل وقلنا الصحيح أقسام والمعتل أقسام فالصحيح فعل من الصحة أو صفةٌ مشبهة ما خلت أصوله عن حروف العلة يعني: الحق الذي يقابل هو العين أو للام حرف # صحيح وليس بحرفٍ من حروف العلة الثلاث والصحيح منقسم عنده إلى ثلاثة أقسام إلى سالم، ومهموزٍ، ومضاعف. السالم هو الصحيح من زيادة قيد وهو سلامته عن الهمز # ثم المهموز في ركنه كما عبر عنه (مَهْمُوزٌ الَّذِي عَلَى الهَمْزِ اشْتَمَلْ) ثلاثة أنواع لأنه قد تقع الهمزة في مقابلة # وقد تقع الهمزة في مقابلة العين فيسمى مهموز العين وقد تقع الهمزة في مقابلة اللام فيسمى مهموز اللام إذًا في نفسه هو ثلاثة أقسام # هو ما كنت عينه ولامه من جنس واحد مثل # ومد وشد وهذا خاص بالثلاثي وهو الذي يبحث عنه النحاة لما لأن الرباعي لا يحصل فيه قلب ولا إلى آخره # سواء كان # هما يستويان فزلزل ووسوس هذه يسمى مضاعفة رباعية ما كانت # ولامه الأولى من جنسٍ واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد زلزل # واللام الأولى بمعنى وزن فعلل والعين التي هي اللام واللام الثانية من جنس واحد هذا يذكره الصرفيون في # فيه لأن يقع عليه إعلام ولا إبدال أما المضاعف الثلاثي فهو الذي كما سيأتي اسند إلى ضمير مستتر له أحكام ثلاثة تعدد #

وإلى آخره إذًا يتغير أو يطرأ عليه تغير وإعلان وإبدال ونحو ذلك إذًا الصحيح ثلاثة أقسام سالمٌ، ومهموز، ومضاعفة. الثاني هو الصحيح بقيد سلامته من الهمز و# لذلك العلاقة بينهما العمو والخصوص المطلق أيهما أعم وأيهما أخص الصحيح أعم من السالم كل سالمٍ صحيح ولا عكس هذا الصحيح وأخره هنا الناظم

(79 – ثُمَّ الصَّحِيْحُ مَا عَدَا الَّذِي ذُكِرْ ** كَاغْفِرْ لَنَا رَبِّي كَمَنَ لَهُ غُفِرْ) هنا لأن المفهوم الصحيح وجوبي ومفهوم المحم مفهوم الصحيح عدمه # من حروف العلة إذ هذا عدم والمعتل وجود # فوق العلة # والوجود أشرف من العدم ثم المعتل هو ما كان أحد أصوت حرف من حروف العلة يعني: ما كان مقابلاً للفاء حرف من حروف العلة أو مقابلاً للعين حرف من حروف العلة أو مقابلاً للام حرف من حروف العلة قد يكون في الكلمة أو اللفظ حرفٌ واحد من حروف العلة قد يكون فاءً فقط وقد يكون عينًا فقط وقد يكون لامًا فقط الأول يسمى # والثاني يسمى الأجوف والثالث يسمى الناقص ثم هذا الذي فيه حرف واحد ثم قد يجتمع فيه حرفان وهذا له ثلاثة أقسام إما أن يكون الفاء والعين أو العين واللام أو الفاء واللام # مراده ليس عندنا # إما الفاء والعين حرفان حروف العلة وتكون اللام حرف صحيحًا أو العين واللام أو الفاء واللام ما الذي ينتفع في الإقامة الأول ما كانت فائه وعينه حرفا علة ما كانت فائه وعينه حرفي علة الفاء والعين مثل يوم يومٌ فائه وعينه حرفا علةٍ هل يوجد في الأفعال؟ الجواب لا إنما يختص بالأسماء ما كانت عينه ولامه حرفي علةٍ هذا يسمى لفيفًا مقرون ويوجد في الأسماء وفي الأفعال # وهوا ونوى وما كانت فائه ولامه حرفين علة هذا يوجد في الأسماء وفي الأفعال وقال وقيا هذا الأصل وقال الفاء واو واللام ياء واللام ياء والعين حرفٌ صحيح إذًا هذا تقسيمٌ آخر للمعتل وهو ما كان فيه ما كان فيه حرفان علةٍ هل تجتمع الفاء والعين واللام كلها حروف علة في الأسماء لا في الأفعال وفي الأسماء معدود قيل ياءٌ وواوٌ # جمع حروف العلة فهذه ثلاثة كلمات # فلا يذكر ولا يترتب عليه أحكامٌ بهذه المناسبة التي ختم بها الناظم رحمه الله تعالى المعتل # ختمه ببيان المعتل والمعتل قلنا ما اشتمل حرف من حروف العلة وسمي هذه الحروف الثلاث حروف علة لما لتغيره لأن العلة هي التغير إذًا هذه تغير يعني: قد تبدل الواو ألفًا أو تبدل الياء ألفًا قد تبدل الواو ياءً أو تبدل الياء واوًا أو تبدل الياء أو الواو همزٌ أو تبدل الهمزة باء أو واو أو تبدل الألف واء أو ياء إلى آخره إذًا كل منهما ينقلب ويتغير ويتبدل إلى العقل بهذه المناسبة عقد هذا الفصل أو الباب وجعله خاتمة لهذا النظم فقال رحمه الله تعالى: (بَابُ المُعْتَلاَّتِ

وَالْمُضَاعَفِ وَالْمَهْمُوْزِ) الأصل في التغير والتبديل هو للمعتل وألحق به الحاقًا المهموز والمضاف وإذا # أنه يعتري أحرف العلة (بَابُ الْمُعْتَلاَّتِ) أي: هذا باب بيان تصريف أفعال المعتلات. المعتلات هذا جمع معتل اسم فاعل أصله معتلٌ على وزن مفتعلٌ. مفتعلٌ، معتلٌ.

أدغمت اللام في اللام إذًا المعتلات هذا جمع معتل ومعتل هذا اسم فاعل أصله معتلٌ وسبق بيانه إذًا هذا بابُ بيان تصريف الأفعال المعتلات إذًا الأفعال المعتلات المثال والأجوف والناقص والنقيص المفروق والنقيصة المقرون هذه لها أحكام سواء كانت مجردة يعني: عن اتصال هذه الضمائر وإسناده إلى الضمائر ولها أحكام بعض اتصالها بالضمائر وهذا ما يسمى بالتفريق (وَالْمُضَاعَفِ) يعني: والفعل والفعل المضاعف لماذا؟ لأنه كحرف العلة من جهة التغير لما كان يتغير كما يتغير الفعل المعتل الذي فيه حرف من حروف العلة ألحق به في الأحكام وإن كانت أحكامه أقل من المعتل (وَالْمَهْمُوْزِ) يعني: والفعل المهموز المشتمل على همز سواء كان فعلاً عين أو لامًا (الْمُعْتَلاَّتِ) هذه كما سبق أنه يقرأ عليها تغير وأقترح أهل الصرف على تسمية تغير الذي يقرأ على الحروف عمومًا الإبدال والإعراب هذا بابٌ واسع وهو من أصعب أبواب الصرف الإبدال والإعراب # منه طرف # الواو ياء والياء واوًا والألف ياء والألف همزة كما سيأتي هذه مسائل فقط يعني: كرؤوس مسائل # الباب # ونحوها # الحروف المعتلة وغيرها يسمى بالإعلام والإبدال الإعلام والإبدال معناه تبديل وتغير هذا الأصل فيه من جهة المعنى اللغوي فكل إعلام فكل تغيرٍ إبدال لكن من جهة الاصطلاح خص الصرفيون التغير الذي يطرأ على حروف العلة على جهة الخصوص سمي إبدالاً سمي إعلامًا إن كان التغير الحاصل للحرف وهو حرف علة على جهة الخصوص الألف أو الواو والياء هذا يسمى إعلالاً وألحق به الهمزة لأن الهمزة قد تقلب إلى حرف من حروف العلة إذًا الأصل في مبحث الإعلام أنه يتعلق بالواو أو الياء أو الألف وألحق به الهمز لأن الهمزة قد تقلب ياءً أو واوًا وكل من الواو والياء حرفا علةٍ إذًا نقول الإعلال كما عرفه بعظم تغير حرف العلة للتخفيف لقلبه أو إرساله أو حذفت تغير حرف العلة إذًا التغير هنا مقيد ليس مطلقًا لحرف العلة الواو أو الياء أو الألف للتخفيف هذا بيان لعلةٍ التغير لما غيرة حروف العلة؟ للتخفيف بقلبه أو إرساله أو حذفه بقلبه جار ومجرور متعلق بقوله: تغير. تغير بأي شيء بقلبه يعني: يقلب الواو ألفًا يقلب الواو ياءً تقلب الياء واو هذا تغير بقلب الحلاف ذات الحرف يتغير من هيئةٍ # بالواو إلى هيئة #

بالألف بقلبه أو إرساله كما سبق أن حرف العلة يكون حرف علة إذا تحرك أما إذا سكن فهو حرف لين ومد وقد يجتمعان وقد يفترقان كما سبق # إذا تحركت الياء أو الواو نقول هذان الحرفان حرفا علةٍ قد يطرأ عليهما التشكيل # يقول يقْول هذا الأصل قلنا المراد هذا متحرك # نقلنا حركة الواو لما قبلها هذا يسمى إعلان بالنقل الحرف كما هو لكن حركة تنقل إلى ما قبله أو تسقط كلية يعني: لا تنقل أو حذفه قد يحذف حرف العلة كما في الأجوف قال إذا اسند إلى ضمير رفع المتحرك فقل قلت إذًا هذا حذف. حذف حرف العلة إذًا تغيرت تغير من الوجوب إلى العدم هذا يسمى تغيرًا نخلص من هذا أن الإعلال ثلاثة أنواع إعلال تغير حرف العلة ليحصل التخفيف # أقسامه ثلاثةٌ.

إما أن يكون إعلالاً بالقلب قول صار قال إذًا قلب رمي صار رمى قلبت الياء ألفًا هذا يسمى إعلال بالقلب وله شروط وله أحكام الثاني إعلال بالنقل الحرف كما هو لكن حركته تنقل إلى ما قبله أو تسقط بالكلية مثل يقول ويبيع يقول أصلها يقول بضم الواو نقلت إلى ما قبلها بيع أصلها يبيع بكسر الياء نقلت الكسرة إلى الباء لكونها ساكن هذا يسمى إعلان بالنقل وسيأتي بحثه وله شروط خمسة النوع الثالث وهو إعلان بالحذف هو إسقاط حرف العلة الواو أو الياء أو الألف هذا يسمى إعلان بالحذف قاضٍ أصلها قاضيُ # الضمة على الياء فسقطت التقى ساكنان # لا لأنه نكرة نون المنكر # قاضي الياء مع تنوين التقى ساكنان حذفنا الياء إذًا هذا حذف يسمى إعلالاً بالحذف لذلك تجد في كتب النحاة # عل إعلال قاضٍ ما المراد الحذف إعلال للحذف إذًا الإعلال ثلاثةُ أنواع الإعلال كما سبق أنه مقصور على حروف العلة هذا الأصل وألحق به الهمز إذا قيل لك لما ألحق الهمز بالإعلال وهو مختص بحروف العلة؟ فقل الهمز قد يقلب ألفًا يقلب واو أو ياء وهذان من حروف العلة الإعلال في معظمه مسائله أكثر مسائله يخضع بالقياس يعني: يكون مضبوط بقواعد قياسية م# هذا هو النوع الأول وهو الإعلال النوع الثاني الإبدال وهو أيضًا تغير لكنه على معنى كما سبق معنا وضع حرفٍ مكان حرفٍ آخر مطلقًا يعني: سواء كان حرف علة أم حرفًا صحيح وضع حرفٍ مكان حرفٍ حقيقة الإبدال جعل حرفٍ مكان غيره # فنقول جعل الحرف مكان حرفٍ آخر مطلقًا سواء كان الحرف حرف علة أو حرف صحيحًا يسمى إبدالاً فهو أعم من الإعلاء العلاقة بينهما العموم والخصوص المطلق إن كان التغير متعلقة أو متعلقة حروف العلة نقول اجتمعا وإن كان التغير متعلقة حرف صحيح تقول افترقا

وأطلق عليه أنه إبدال ولا يصدق عليه أنه إعلام يجتمعان في نحو قام ورمى قام رمى قام أصلها قوم حرك الواو وانفتح ما قبلها فقلب ألفًا هذا يسمى إعلانًا وإبدالاً لما سمي إعلانًا وإبدالاً؟ لأنه تغير معلق بحرف علةٍ فيصدق عليه أنه إعلال ويصدق عليه أنه إبدال رمى رمي. رمي هذا ناقص ياء حركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفا هذا من غير إعلالاً وإبدالاً إذًا اجتمعا لما إعلان لكونه تغير ومحل هذا التغير حرف علة كذلك هنا حصل إبدال حرف مكان حرف واوًا الألف مكان الياء إذًا جعل حرفٍ مكان حرف جعل حرفٍ وهو الياء الألف مكان حرفٍ وهو الياء مثل قال قول جعل حرفٍ الألف مكان الواو إذًا ما سبق عليهما أنه إبدالٌ وإعلان وينفرد الإبدال في نحو الأحكام السابقة التي مر معنا في افتعل.

افتعل نقول # أصله # تاء قلبت طاءً هل هو من حروف العلة ليس من حروف العلة جعل حرفٍ مكان حرفٍ جعل طاء مكان تاء فنقول هذا إبدالٌ ولا يسمى إعلان في الاصطلاح واذكر ثم واذكر أصله وإذا واذكر وأصله واذكر وإذ تكر التاء قلبت دالاً هذا الأصل قلبت دالاً إذًا التاء ليست من حروف العلة والدال ليست من حروف العلة وهذا جعل حرفٍ مكان حرفٍ آخر وهو حرف صحيح التاء حرف صحيح والدال حرف صحيح نسمي هذا إبدال ولا نسميه إعلالاً إذًا العلاقة بين الإبدال والإعلال العمور والخصوص المطلق كل إعلالٍ إبدالٍ ولا عكس الإبدال # في معظمه لا يخضع لقواعد قياسية مطردة هذا هو الغالب لذلك مفاعله أقل من مفاعل الإعلال مسائل الإبدال معدودة أما الإعلال فهذه كثيرة الإبدال هذا ينقسم إلى قسمين إبدالٌ لغوي وإبدال تصريفي الإبدال اللغوي هذا الذي مورده السماع فقط # قلنا معظمه لا يخضع لقواعد سياسية إذًا #بعضه # بعضه يخضع لقواعد سياسية مطردة الإبدال اللغوي هو ما سبق بيانه في بحث ميزان الصرف فيعرف القلب بأصله كما # أحكم ولاشتقاق # وصحة المقلوب مثل أيسر وقلة استعماله مستأنس فمثل آر من # وفي اجتماع الهمزة إن فقد عند الخليل نحو جاء فانتقم وفي امتناع الصرف من غيره ثبت على الأصح نحو أش أت# فإنها توزن # وهي ك أفعل لدى الكسائي وقال في # الفراء # والبناء أفعل هذا كله مبحثه اللغو السماع قلنا وجه أصله # عليه من أين أتينا بهذا برده إلى أصله السماع هل يخضع هذا لقاعدة مطردة # لا يتضح ليس موقوف على السماع هذا يسمى الإبدال اللغوي ويعرف القلب بأصله الذي ذكرناه في السابق ليس نحكم على الكلمة بأنها مبدلةٌ الإبدال التصريفي هذا الذي ذكرناه من

أمثال افتعل إذا وقعت فاء افتعل حرفًا من حروف الإطباق وجب قلب التاء طاءً هذا إبدال تصريفي إذا وقعت الفاء فاء افتعلت وذي أو دالاً أو ذا وجب قلب التاء دالاً نقول هذا إبدالٌ تصريفي شاء الناظم رحمه الله تعالى في بيان بعض المسائل الإعلام # مسائل الإعلام يعني: أهم ما يمكن أن يذكر في هذا الباب وهأهم مسألة هي مسألة قلب الواو والياء ألفًا قال تقلب الواو ياءً وقد تقلب الياء واوًا ولكلٍ أحكام وقد تقلب الواو والياء ألفًا رقد تقلب الألف باءً في مواضع وقد تقلب الألف واوًا الأولى ياءً وهذه واوًا هذه كل منهما ينقلب إلى الآخر لكن أشهر المسائل هي قلب الواو أو الياء ألفًا هذا يسمى إعلال بالقلب يعني: تغير حرف العلة بقلبه من أجل التخفيف واو نوي حركت للألف من بعد فتحٍ ك غزا الذي كفى واو اويًا حركت للألف واو أويًا أصلها أو ياءً واوًا هذا مفعول أول لقوله: أقلد.

أقلد هذا فعل أمر من القلب من القلب يعني: تغير الصورة انطق به هو في الأصل واوًا انطق به بصورةٍ مغايرة وعين هذه الصورة وهي كونه ألفًا أقلب ألفًا أقلب واوًا ألفًا واوًا هذا مفعول أول مقدر على اقلب ألفًا هذا هو المفعول الثاني أو ياءً أو هذا تنويع والتقسيم ياءً هذا معطوف على واوًا والمعطوف على المنصوب منصوب إذًا المسألة الأولى هي قلب الواو أو الياء ألفًا لينة اقلب هذا فعل أمر والأمر يقتضي الوجوب إذًا إذا توفرت الشروط التي ستذكر في الياء أو الياء في الياء أو الواو نقول وجب قلبها ألفًا اقلب واوًا أويًا ألفًا ثم ذكر الشرطين الشرط الأول كونهما محركين قال: حركا. حركا هذا فعل ماضي مغير الصيغة والألف هذه نائب فاعل تعود على الواو والياء والجملة صفة الواو والياء يعني: واوًا أو يًا محركين هذا هو شرط الأول في صدق قلب الواو أو الياء ألفًا متى إذا كان محركين هذا هو الشرط الأول إذا كان ساكنين تقول لا يجب قلب الواو أو الياء ألفًا لما؟ لأن شرط قلب الواو ألفًا أن يكونا محركين هنا قال: حرك أطلق ما مراده هل مراده عين حركةٍ أم مطلق حركة مطلق حركة كيف مطلق حركة يعني: إذا حركة الواو بفتحٍ أو ضمٍ أو كسرٍ إذا حركت الياء بفتحٍ أو ضمٍ أو كسرٍ نقول تحركت الواو بقطع النظر عن شخص الحركة وعن عين الحركة هذا هو الشرط الأول أن تكون الواو محركةً بأي جنسٍ بأي نوعٍ من جنس الحركة ضمةً أو فتحةً أو كسرةً كذلك الياء أن تكون محركة بأي نوعٍ من جنس الحركة ضمةً كانت أم فتحة أم كسرةً وهذا الشرط يخرج به ما إذا كانت ساكنةً سكون أصليًا فقولٌ هذا مصدر قولٌ على وزن فع هل نقول الواو هنا يجب قلبه ألفًا كما قلبيت في قول وبيع؟ نقول لا لما لأن شرط قلب

الواو ياءً تكون محركة بأي حركةٍ كانت وهنا ساكنة إذًا لا يجوز قلب الواو ألفًا في قولٍ وكذلك لا يجوز قلب الياء ألفًا في بيعٍ مصدران كلاهما مصدران الأول أخوف الواو الثاني أجوفٌ ياء هل يجوز قلب الواو والياء في المثالين السابقين أل؟ نقول لا يجوز لما؟ واوًا أويًا حرك وهتان الواو والياء ساكنتان سكونًا أصليًا وقد تكون الأصلية احتراز من السكون غير الأصل العرض وهذا فيما يقال فيه بقلب الواو ألفًا لاعتبار الحالين باعتبار ما كان وباعتبار ما يكون أو اقتفاء بجزء العلة على رأي بعض أقام قلنا أصله على وزن أفعل معتل العين بالواو أصله أقوم. أقوم. أق وم كيف قلبت الواو ألفًا تقول حصل إعلان بالنقل وهو نقل حركة الألف إلى ما قبل الحرف الساكن الصحيح فصار أقا تحركت القاف وواوٌ ساكنة ثم قال أقام كيف قلبة الواو ألفًا وهي ساكنة؟ نقول هذا السكون ليس سكونًا أصليًا كما هو في قولٍ وبيعٍ وإنما هو سكونٌ عارض وشرط قلب الواو ألفًا أو الياء ألفًا إذا كان محركين ضد السكون الأصلي أما المحركين أصالةً ثم سكنا عربًا للإعلال بالنقل فهو داخل في قوله: محركين. محركين إذًا الشرط الأول أنه تكون الواو محركةً وأن تكون الياء محركة بأي حركة كانت احترزنا بهذا عن الواو الساكنة سكون أصليًا والياء الساكنة سكون أصليًا فإنها تصح ولا تقلب ألفًا أما ما سكن عرضًا فنقول هذا داخل في المحرك كيف نقول أقام خاف يخاف.

يخاف أصلها يخوف خوف الماضي يخوف كيف قلبت الواو ألفًا وهنا لم تكتمل العلة وهي تحركها وانفتاح ما قبلها نقول حصل أولاً إعلال بالنقل نقلت حركة الواو وهي الفتحة إلى ما قبلها صار يقو يخا يخوفُ ثم صارت يخافُ كيف وهي ساكنة في الأصل نقول سكونها عرضي وليس بأصلي تحركت الياء باعتبار السابق وفتح ما قبلها باعتبار ال# لا فقلبت الواو ألفًا مثل # الشرط الثاني أن تكون هذه الحركة التي على الواو أو الياء أصلية لا عارضة وطارئة فإن كانت عارضةً وطارئةً نقول لا تقلب الواو ولا الياء ألفًا مثال للحركة العارضة قيل جيلٌ أصلها جيئلٌ ولد الضبع جيلٌ فيعلٌ جيلٌ الهمزة هذه عين الكلمة فيعلٌ عين الكلمة أريد التخفيف بحذف الهمزة ولكن بعد إسقاط حركتها على الحرف السابق وهو الياء أنه ساكن جي هذا ياء ساكن وهي زائدة جيئلٌ أسقط الحركة حركة الهمزة على الياء ثم حذف الهمزة فصار جيلٌ على وزن فعلٌ إذًا هل نقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فيجب قلبها ألفًا نقول لا لا يصح أن يقال جال تحركت الواو تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفًا فصارت جال تقول هذا لا يصح لما؟ لأن شرط تحرك الياء أن تكون الحركة أصلية وهذه الياء في الأصل ساكنة

وليست متحركة وهذه الفتحة حركةٌ طارئةٌ عارضةٌ والعبرة بالعقل لا بالعارض تومٌ هنا تحركت الواو وانفتح ما قبلها مثل قول هل يصح قلب الواو ألفًا في تومٍ نقول لا لما؟ لأن الواو هذه في الأصل ساكنة وهذه الحركة أسقطت من الهمز تخلص منها يعني: إرادة التخفيف منها أصلها توئمٌ مثل جيئلٌ فنقول توئمٌ أريد التخفيف بحذف الهمزة بعد إسقاط حركتها على الواو قبلها فحذفت الهمزة فصارت # تومٌ فعلٌ لا يصح أن نقلب الواو ألفًا لأنها محركة وفتح ما قبلها لما لأن شرط تكون حركة أصلية أن تكون الحركة أصلية وهذه الحركة عارضة وليست أصلية {وَلاَ تَنسَوُاْ الْفَضْلَ} [البقرة: 237]، {تَنسَوُاْ الْفَضْلَ}، {تَنسَوُاْ} هل يصح أن نقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فيجب قلبها ألفًا نقول لا لما أن الواو أصلها ساكن وهذه الحركة عارضة وهي حركة تقلص من التقاء الساكنين {وَلاَ تَنسَوُاْ الْفَضْلَ} إذًا الشرط الأول أن تكون الواو أو الياء محركين الشرط الثاني أن تكون هذه الحركة أصلية لا عارضة فإن كانت عارضةً لم يجز قلب الواو أو الياء ألفًا الشرط الثالث أن يكون ما قبلها مفتوحًا لذلك قال: (مِن بَعْدِ فَتْحٍ)، (80 – وَاوًا اوْ يًا حُرِّكَا اقْلِبْ أَلِفَا ** مِن بَعْدِ فَتْحٍ) يعني: حال كون الواو أو الياء كائنين من بعد فتحٍ حا# الواو أو الياء مطلق الحركة ضمة أو كسرة أو فتحة أما ما قبلها يجب عن # الحركة يعني: يجب أن تكون عين الفتحة فإن لم تكن فتحةً لا يجوز قلب الواو أو الياء ألفًا مثل لك بغذا قال: (كَغَزَا) غذا هذا ناقص الواو أصله غذو فعل غذو نقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فيجل قلب الواو ألفًا فصار غذا هذه الألف ليست أصلية لذلك نقول الفعل لا تقول فيه الألف أصلية يعني: إذا كانت في مقابلة الفاء أو العين أو اللام وإنما تكون منقلبة عن أصلها هذا في اعتبار حقيقة اللفظ أما باعتبار اللفظ فله أحكام تتعلق به إذًا غزا هذه ألف منقلبة عن واو

أصلها غزو تحركت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلب الواو ألفًا (كَغَزَا الَّذِيْ كَفَى) غزا فعل ماضي مبني على الفتح المقدر (الَّذِيْ) هذا اسم موصول فاعل (كَفَى) هذا أصله كفي نافضٌ ياءٌ كفي نقول تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلب الياء ألفا كفي إذًا مثل لنا # كفى والفاعل ضمير مستتر يعود على الذي والجملة صلة موصول لا محل لها من الإعراب إذًا (كَغَزَا الَّذِيْ كَفَى) مثل لك بمثالين لواوٍ تحقق فيها الشرطان أو الشروط وقلبت الواو ألفًا وياءٍ تحققت فيها الشروط وقلبت الياء ألفًا إذًا (مِن بَعْدِ فَتْحٍ) لا بد من تخصيص أن ما قبل الواو أو الياء لا بد أن يكون مفتوحًا أنظر في الأول قال ين حرك أطلق والثاني قال: (مِن بَعْدِ فَتْحٍ) هل هذا الإطلاق وهذا التشخيص مراد

نقول نعم مرد الأول مطلق ومراد إطلاقه والحكم يبقى على إطلاقه حتى يقيد حرك هذا فعلٌ ماضي والأفعال عمومًا من باب المطلق لا من باب العام (مِن بَعْدِ فَتْحٍ) هذا شخص فيه الحركة إذًا الشرط الثالث أن تقع الواو أو الياء بعد فتحٍ الشرط الرابع أن تكون الفتحة متصلة بنفس الكلمة لا تكون من كلمةٍ أخرى يمثل لها لهذا المنفصل كثير من الصرفيين لقولهم: إن عمر وجد يزيد في السوق إن عمر وتحركت الواو وانفتح ما قبلها وجد واو محركة بالفتحة وحركته أصلية وانفتح ما قبلها هل تقلب الواو ألفًا نقول لا لما لأن الفتحة التي على الحرف ليس من نفس الكلمة وإنما من كلمةٍ مستقلةٌ بذاتها عمر وجد لا نقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفًا وإلا ما بقي لنا واوٌ إن عمر وجد يزيد وجد يزيد.

يزيد الياء محركة يزيد وجد يزيد إذًا ياء محركة وفتح ما فبلها فوجب قلب الشيء ألفًا نقول لا شرط تحرك الكرف الذي قبل الواو أو الياء أن يكون من نفس الكلمة بهذا تخلق لأن الفاء لا يمكن أن تقلب ألفًا أليس كذلك إذا وقعت الواو أو الياء فاء الكلمة هل يمكن أن تقلب ألفًا لما ليس لها قبل وما قبلها منفصل عنها إذًا أن تكون الفتحة متعطلة بنفس الكلمة الخامس يعضهم يزيد في الشرط السابق يقول أن تكون متصلة يعني: أن تكون من نفس الكلمة وأنا يفصل بينهما قاصرٌ سواء كان ملحوظ به أو مقدر إذا قيل يبايعُ يقاولُ يبايعُ الياء تحركت يبايعُ الياء محركة من جنس الحركة # عند الصرفيين أن الحرف الساكن # غير حصين يعني: كأنه غير موجود فإذا قيل يبا باء مفتوحة ثم ألف ساكنة وهي حاجز غير حصيلة ثم ياء مكسورة هل يصح أن تقول تحركت الواو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فيجب قلبها ألفًا نقول لا لما لأن هذا الحاجز موجودٌ لفظًا فيجب اعتباره فاصلاً بين الحرفين كذلك فيما إذا كان الفتح مقفولاً عن حرف العلة بفاصلٍ مقدر وهذا بمثلون له بغزوٍ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ولم تقلب ألفًا غزوٍ رميٌ غزوٍ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ولا يجوز قلب الواو ألفًا لما لأن ثم قاصلاً بين الذاء والواو # على وزن # هذا أربعة أحرف وكلها محركة # هذا من الكلمة أو الكلمات في اللفظ هي أربعة أحرف والقاعدة عندهم بأنه فد يعترض هذا المثال على من يقعد أن العرب تكره # أربع متحركات فيما هو كلمةٌ واحدة نقول العرب لا يقولوا في الكلام كلمة مؤلفة من أربعة أحرف وكلها متحركة # أما كلها محركة فلا يوجد فيقال علل # هذا كلها محركة # هذا كلها محركة فنقول لا ليست كلها محركة ثم فاصل مقدر علبق هذا مخفف من علابق # هذا مخفف من # إذًا ثم فاصل مقدر

بين الحرفين علبق علابط # إذًا هل حصل # قل ليس ثم توال في الكلمة بل هذه الكلمة ليست رباعية بل هي جماسية عندهم في التصريف كما سبق عند المتقدمين التصريف خاص بماذا؟ بباب التمارين فإذا قيل غزوٍ هذا مصدر إت به على وزن علبق فكيف تأتي به تقول علبق غذوي علبق غذوي واوٌ ثم ياء علبق غذوي غذوٍ غذوٍ أصلها غذوي واوٌ ثم ياء فإذا قيل غذوٍ نقول حصل إعلانٌ # أليس كذلك غذوٍ هذا في # ثلاثة أين الرابع الذي هو الياء نقول علل إعلال # لما لكونه ياء ساكنة دخله التنوين التقى ساكنان فصار غذوٍ أصلها غذوي بالياء # غذوٍ تحركت الواو وانفتح ما قليها لما لم تقلب الواو ألفًا لما؟ لأننا نقول ثم فاصل لم تتصف الفتحة بحرف العلة غذوي الواو هذا لم يسبقها الذي وإنما سيفها ألف مقدرة لأن أصلها غذاوٍ علابقٌ غذاويٌ إذًا غذاوٍ نقول هذه الفتحة التي قبل الواو ليست مسوغة للواو أن تقلب ألفًا لما لأنها ليست متصلة بها الشرط الخامس إذا وقعت الواو أو الياء عينًا للكلمة وجب أن يقون ما قبله ما بعدها محركًا وجب أن يقون ما قبله ما بعدها أو بعدهما محركًا من جنس الحركة قطع النظر عن نوع الحركة طويل على وزن فعيل أين عين الكلمة الواو إذًا وقعت الواو عين الكلمة طوي تحركت الواو وحركاته أصلية وانفتح ما قبلها وحركة الفتحة أصلية وهو متصل بنفس الكلمة # كلها طويل هل نقول تحركت الواو

وانفتح ما قبلها ووجب قلبها ألفًا نقول لا لما لأن الشرط أن الواو إذا وقعت عينًا للكلمة وجب أن يكون ما بعدها محركًا لجواز قلبها ألفًا فإذا قيل طوي ما بعد الواو ساكن إذًا لا يجوز قلب الواو ألفًا لما لم تتوفر الشروط بكمالها لأنه لو حصل إعلال بالقلب وهذا عندهم قاعدة كبرى وقاعدة قواعد الإبدال والإعلال كلها قواعد صغري لذلك يشترط فيها عدم المانع يعني: لا تطبق قواعد الإبدال وقواعد الإعلال إلا إذا عدم المانع قد يوجد المقتضي وينتفي المانع فلا يصح قلب الواو أو الياء ألفًا فطويل لو قيل طويل اقلب الواو ألفًا طال التقى الساكنان تحذف الألف طل ماذا معنى طل؟ لا معنى له إذًا وقعنا في اللبس وقفا المعنى والقاعدة الكبرى أن مراعاة المعاني وعدم الإلباس وعدم الخفاء هذا قاعدة كبرى مقدمة على القواعد اللفظية مثل قواعد الإبدال والإعلام لأن هذا يتعلق باللفظ فقط لا يتعلق بالمعنى فإذا تعارض عندنا قاعدتان في مثل هذا الترتيب نقول القاعدة التي هي متعلقةٌ بالمعنى لصحة المعنى مقدمةٌ على القاعدة الصغرى وهي قلب الواو أو الياء ألفًا إذًا طويل لا يصح قلب الواو ألفًا لذلك اشترطُ أن يكون ما بعد حرف العلة محركًا لأن لو كان ساكنًا وقلبت الواو أو الياء ألفًا لالتقاء

ساكنان فحذف أحد الساكنين فوقع اللفظ إما إلى لفظٍ آخر يشتبه به وإما أن لا يكون له معنى بيانٌ {هَذَا بَيَانٌ} [آل عمران: 138] بيانٌ تحركت الياء وانفتح ما قبلها والحركة أصلية وانفتاح ما قبله متصل به ومن نفس الكلمة فل يجوز قلب الياء ألفًا لا يجوز لما لأننا لو قلبنا أول القاعدة اللفظية وهي أنه يشترط في الياء التي يجب حذف التي يجب قلبها ألفًا أن يكون م ابعدها محركًا وهنا انتفت لما قعدوا هذه القاعدة لأنه يؤدي إلى اللبس لو قلبت الواو أو الياء ألفًا لأدى إلى اللبس لو قيل بيان أخذ الياء من با التقى ساكنان بان بيان بان وقع في لبس بان قد تكون له معنى وهو أنه فعل ماضي لكن هل هو فعل ماضي بانٌ ليس له معنى ليس له معنى من جهة كونه اسمًا هذا لو جعل ماضيًا نقول له معا # فصار لفظًا آخرًا إذًا يجب أن يكون ما بعد الواو أو الياء إذا وقع عينًا للكلمة أن يكون محركًا فلو كان ما بعده ساكنًا لا يجوز قلب الواو أو الياء ألفًا الشرط السادس ألا يكون بعد الواو أو الياء إذا وقعتا لامًا ألف اثنين ولا ياء مشددة يعني: الحكم السابق متعلق بالواو والياء إذا وقعت # والآن إذا وقعت # نقول يشترط أن لا يليها ألف اثنين ولا ياءٌ مشددةٌ غذا نقول أصله غذوا تحركت الواو وانفتح ما قبلها وقلبت ألفًا إذا أريد إسناد هذا الفعل وهو ناقص واوي وهو ناقص واوي إذا أريد إسناده إلى ألف الاثنين وجب تصحيح الواو فتقول غذوا هنا تحركت الواو وانفتح ما قبلها هل يجوز قلبها ألفًا نقول لا يجوز لما؟ لأن عندنا شرطًا وهو أن الواو إذا وقعت لامًا وتوفرت فيها شروط السابقة لا يجوز قلبها ألفًا إذا كان يليها ألف اثنين لما؟ قعدوا هذه قاعدة لفظية لأنه لو قلبت الواو ألفًا لوقع اللبس والخفاء وهو إذا قيل غزوا بالواو # طبق القاعدة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا غزا ألفين التقى ساكنين # غزا ماذا حصل؟ هل هو مثنى أو

مفرد وقع لبسٌ ما تدري هل هو مثنى أو مفرد تقول وقع اللبس دفعًا لهذا اللبس قعدوا هذه القاعدة أته لا يجوز إذًا وقعت الواو لامًا أن تقلب الواو ألفًا إذا كان ما بعدها ساكن وهو ألف اثنين # كذلك أن لا يكون بعدها ياءٌ مشددة وهي واو # دمويٌ فعليٌ وقت اللام واوًا هل يجوز قلبها مع توفر الشروط السابقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها نقول لا.

لا يجوز قلبها بل يجب تصحيحها لما؟ لأن الأصل في أنه على قولٍ أنه يائي وعندهم أن المعتل سواء كان على وزن فتى أو دنيا أنه يجب قلب اللام واوًا لما؟ لأنه لو جعلت ياءً لأجتمع عندنا ثلاث يائات فيه ثقل فكل حرف علة قبل ياء النسب يجب قلبه واوًا لما لأن لا يجتمع عندنا ثلاث يائات لأن فيه ثقل دمويٌ علويٌ دمويٌ على القول بأنه ثقل وعليٌ هذه منقلبة عن ياء عليٌ أصله يعي فلما اتصلت به ياء النسب وجب قلب الياء واوًا كما قيل في عصويٌ دمويٌ دنيويٌ # هذا إذًا الشرط السادس أن لا يقع بعدهما ألف الاثنين أو ياء مشددة إذا وقعتا يعني: الواو والياء لامين الشرط السابع أن لا يكون أي: الواو والعين عين لفعل على زنة فعل بكسر العين أن لا يكون الواو ولا الياء عينًا لفعل على وزن فعل بكسر العين بشرط أن يكون الصفة المشبهة بعني: فاعله على وزن أفعل والمصدر على فعلٍ بهذه القيود إذا وقعت الواو أو الياء عينًا لفعلٍ على وزن فعل بكسر العين والصفة المشبهة واسم الفاعل منه على وزن أفعل والمصدر على فعلٍ تقول عور وحيد عور على وزن فعل وقعت عينه واوًا الصفة المشبهة أو اسم الفاعل على وزن أفعل المصدر على وزن فعلٍ في هذا التركيب عور لا نقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فيجب قلبها ماذا؟ ألفًا فلا نقول عار أراد # للقاعدة السابقة # المعنى فلا يصح أن يقال عار وحيد أحيد فهو حيدٌ هذا مصدر والأصل حيد على وزن فعل بكسر الياء العين حيِد اسم فاعله أو الصفة المشبهة على وزن أفعل أحيد المصدر حيدٌ في مثل هذه الأفعال بهذه الشروط لا يجوز قلب الواو أو الياء ألفًا لماذا؟ لأنك لو قلبتهما ألفين أوقعاك في اللبس ودفعًا للبس قعدت هذه القاعدة إذًا لا تقلب الواو لكن في الفعل الماضي ولا في مصدره ولا تطلب الياء لا في الفعل الماضي ولا في مصدره فلا يقال عور عار كذلك المصدر عورٌ تحققت الشروط فتقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فيجب قلبها ألف تقول لا لما؟ لأنك لو قلبت الواو ألفًا التبس المعنى عار عور عار من ماذا؟ من العار وعاور هذا عيبٌ أعور عور هذا عيبٌ # وعار الذي هو من الع# ونحوها هذا أمر مختلف إذًا التبس المعنى المراد بقلب الواو أو الياء ألفًا فدفعًا لهذا اللبس قعدت هذه القاعدة إذًا الشرط السابق السابع هذا بعضهم يجعله شرطين ألا تكون عينًا لفعلٍ على وزن فعل الشرط الثاني ألا تقع عين لمصدرٍ ماضيه على وزن فعل وأنا جمعت بينهما فهو شرط واحد إذًا عور لا يصح قلب الواو ألفًا لماذا؟ لأنه على وزن فعل والاسم فاعله # خوف يخاف لأن اسم الفاعل ليس على وزن أفعل وإنما هو على وزن فاعل فلما انتفت مفاعله على وزن أفعل صح قلب الواو ألفًا إذًا خوف على وزن فعل لما قلبت الواو ألفًا ولم تقلب في عور تقول لأن الشرط مقيد هنا لا بد من اعتباره عور لكون اسم فاعله على وزن فعل ولما كان خوف اسم فاعله على وزن فاعل

انتفى فصحت قلب الوا ألفًا الشرط التاسع أو الثامن أن لا يجتمع إعلان في كلمة واحدة استوى هوى نوى.

نوى أصله نوي على وزن فعل تحركت الياء وانتح ما قبلها فوجب قلب الياء ألفًا إذًا قلبت الياء ألفًا توفرت فيه شروط الإعلام نوى تحركت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلب الواو ألفًا نا نقول لا # الأول في اللام امتنع الإعلال الثاني لما لأنه لا يجتمع تغيران في كلمة واحدة هذا إجحاف بها لأنه حرفان حرفٌ واحد # فكيف بال# عليه حرف بأن يجمع عليه حرف آخر نقول لا إذا أجتمع حرفان علةٍ وكل منهما صح أن يقلب ألفًا عينًا أو لامًا نقول أعمل الإعلام في اللام وأبطل في العين لأنه # نقلب الألف الواو نقلبها ألفًا ونبطل اللام كما هي فنقول # لما قلبنا الثاني نقول للا الثاني لامٌ واللام ضعيف نوِي هذه الياء هي محل ظهور البناء إذًا محل لخلو الحركات والعين هذه يقولون محمية بين الفاعل واللام واللم # وما كان واقعًا طرفًا قد عرض نفسه للفتن فلذلك إذا اجتمع إعلالاً بصح إما أن يكون في العين أو اللام رجح اللام إذًا تعلل اللام لكونها طرفًا والطرف ضعيف أما العين فهي قيمة أقوى من اللام لأنها واقعة بين # حرفين فهي محمية حفظت نفسها فلذلك تصح ولا تقلب هذا هو الغالب والكثير فقد سمع إعلال العين دون اللام آيةٌ في الأصل أبي تحركت الياء الأولى وانفتح ما اقبلها وتحركت الياء الثانية وانفتح ما قبلها أي الياءين عين وأي الياءين اللام أبي الياء الأولى عين هي التي قلبت ألفًا فصار آية راية أصلها ربي بائان كل منهما توفر فيه شروط الإعلان فاعلة العين ولم تعل اللام لكن هذا نادر وقليل والأكثر في لغة العرب إعلال ماذا؟ اللام دون العين ما العلة لوقوعها طرفًا والطرف ضعيف والطرف محل التغير (وَاوًا اوْ يَا حُرِّكَا اقْلِبْ أَلِفَا ** مِن بَعْدِ فَتْحٍ كَغَزَا الَّذِيْ كَفَى) إذا توفرت هذه الشروط في الواو أو الياء نقول وجب قلب الواو أو الياء ألفًا إذًا متى يجب قلب الواو أو الياء ألفًا لا بد من ذكر هذه الشروط العشرة أو التسعة والمشهور عند الصرفيين أنهم يقولون تحركت الواو وانفتح ما قبلها هذا وازداد على # وهذا اختصارًا وهذا من باب الاختصار وليس من باب تتميم الشروط وإلا فيه نقل فقوله: (وَاوًا اوْ يَا حُرِّكَا اقْلِبْ أَلِفَا ** مِن بَعْدِ فَتْحٍ) قد يظن الظان أن الشروط أن ما يجب قلب الواو ألفًا أو الياء ألفًا إذا تحقق فيه شرطان وهو نحرك الواو أو الياء وفتح ما قبلها تقول لا قد يتحرك ويفتح ما قبلها ولا يقلب ألفًا # تحركت الياء والواو ولم يجب قلب الواو أو الياء ألفًا لماذا؟ لانتفاء بعض الشروط فالعوض عوضٌ هذه عو لم يفتح ما قبلها إذًا # لا الشرط

الثالث # تحركت الواو سور تحركت الواو ربما قبلها لم يفتح ما قبلها توالى تحركت الواو وانفتح ما قبلها لما لم تقلب ألفًا ما بعدها ساكن لأنها وقعت عينًا وما بعدها ساكن

(81 – ثُمَّ غَزَوْا وَغَزَتَا كَذَا غَزَتْ ** وَأَلِفٌ للسَّاكِنَيْنِ حُذِفَتْ) يبدأ الآن معنا يبين لنا الناسخ وأحكامه والأجوف وأحكامه ولم يذكر المثال لما؟ لأنه كالصحيح غالبًا ولو ذكر بعض المثال مثالاً أو مثالين هذا يعتبر كالاستثناء # الأصل المثال كالصحيح ولذلك نقول لو وقع إن عمر وجد الواو وقعت فاء الكلمة فلم تقلب ألفًا لما لأن ليس قبل الحرف لا بد الواو أن تقلب ألفًا ويكون قبلها # وأن يكون هذا الحرف محركًا بالفتح على جهة الخصوص هي لم يوجد حرف أصلاً حتى تقول يحرك بالفتح إذًا لا يمكن أن تقلب الواو أو الياء إذا وقعت فاء للكلمة ألفًا لانتفاء الشرط وهو كون ما قبلهما حرفًا محركًا بالفتح.

ونفق على هذا.

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* تكملة الإعلال بالقلب.

* تعريف الناقص وذكر أنواعه وشروطه وأحكامه.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيرا .. أما بعد: قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَاوًا اوْ يَا حُرِّكَا اقْلِبْ أَلِفَا ... مِن بَعْدِ فَتْحٍ كَغَزَا الَّذِيْ كَفَى

(واواً أو ياً حركا اقلب ألفا) يعنى واواً أو ياءاً محركين، (اقلب) الواو أو الياء المحركين ألفاً لينةً، متى؟ حال كونهما كائنين (من بعد فتح)، قلنا: (واواً أو ياً حركا) هذه قد تقيد بها بعض الشروط، (واواً أو ياً حركا) محركين بمطلق الحركة؛ لذلك أطلق ولم يخصص

حركة معينة، (حركا) بحركتين أصليتين أو بحركة أصلية، (من بعد فتحٍ) أيضاً (فتحٍ) أصلي مباشرٍ في نفس الكلمة، خص الفتحة احترازاً من الكسر أو الضم، عِوَضٌ هل نقول: تحركت الواو وتحرك ما قبلها فيجب قلب الواو ألفاً؟ نقول: لا، لِمَ؟ لأن الجزء الأول من العلة ثابت وهو تحرك الواو تحركت الواو نعم تحركت الواو لكن لابد من تمام الشرط وهو أن يفتح ما قبلها فإذا كسر لا تقلب الواو ألفاً، دُوَل لا نقول: تحركت الواو بالفتح فيجب قلبها، لِمَ؟ لأن جزء العلة لم يتم وهو انفتاح ما قبلها، إذاً (من بعد فتحٍ) هنا قيد أن ما قبل الواو أو الياء يجب أن يكون مفتوحاً، فلو كان مكسوراً أو مضموماً تعين تصحيح الواو أو الياء يقال فيه: سلمت الياء أو صحت الياء، كما قيل في عَوِرَ وحَيِدَ نعبر هنا صحت الياء، ليس المراد أنها حرف صحيح، وإنما سلمت وصحت عن القلب، يقابل القلب التصحيح والسلامة، إذا قيل: سلمت الواو، يعني لم تقلب ألفاً لم تقلب ياءاً، سلمت الياء يعني لم تقلب واوًا ولم تقلب ولم تقلب ألفًا. (كَغَزَا الَّذِيْ كَفَى) (غَزَا) هذا مثالٌ لناقص واوي، و (كَفَى) هذا مثالٌ لناقص يائي، والواو والياء قد تكون عيناً وقد تكون لاماً، الواو والياء كل منهما قد يكون عينًا للكلمة وقد يكون لامًا، وهنا مثَّل بمثالين لما كانت اللام حرفَ علة وهو واو في الأول وياء في الثاني، (غزا) أصله غَزَوَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً مع بقية الشروط، (كفى) أصله كَفَيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لوجود المقتضي مع بقية الشروط. ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:

ثُمَّ غَزَوْا وَغَزَتَا كَذَا غَزَتْ ... وَأَلِفٌ للسَّاكِنَيْنِ حُذِفَتْ
وَالقَلْبُ فِي جَمْعِ الإِنَاثِ مُنْتَفِي ... وَغَزَوَا كَذَا غَزَوْتُ فَاقْتَفِي

هذا هو ابتداء درسنا الليلة (ثم غَزَوْا) هذا إشارة منه إلى محل الواو والياء، الواو والياء تكون عيناً وتكون لاماً، وهل تكون فاءاً؟ نقول: نعم، لكن لا يتعلق بها القلب، لذلك قلنا: المثال المشهور عندهم إنَّ عمرَ وجدَ يَزيد في السوق، إن عمر وجد وجدَ هذا مثالٌ واوي، تحركت الواو وانفتح ما قبلها وهو راء عمر لا نقول: بالقلب هنا، لِمَ؟ لأن شرط القلب أن تكون الفتحة السابقة على حرف العلة متصلة بنفس الكلمة، وهنا منفصلة عنها عمرَ وَجد، كذلك وجدَ يَزيد ياء مسبوقة بدال مفتوحة، هل نقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها؟ الجواب: لا، إذاً سقط المثال الواوي واليائي، يتعلق به بعض أنواع الصرف كما سيأتي كما في الإعلال بالحذف وَعَدَ يَعِدُ، نقول: هذا حذف هذا إعلال تغير، هذا نسميه إعلالاً بالحذف لكن الإعلال بالقلب نقول: لا يتعلق بفاء الكلمة، لِمَ؟

لعدم وجود المقتضي، ما هو المقتضي؟ انفتاح ما قبل الواو أو الياء، فَيَسَرَ لا يمكن أن تقلب الياء ألفاً ممتنع لا يمكن أبداً، لِمَ؟ لأن الياء هي أول وشرط القلب أن تسبق بحرف مفتوح وهنا لا يوجد عندنا حرف. إذاً يبقى الكلام محصوراً في ما كانت عينه واواً أو ياءاً وما كانت لامه واواً أو ياءاً، بدأ الناظم رحمه الله تعالى بالناقص، وهو ما كانت لامه واواً أو ياءاً، وقدَّم النَّاقص على الأجوف وهو ما كانت عينه واواً أو ياءاً لِمَ؟ لأن اللام طرفٌ فإذا وقعت الواو أو الياء طرفاً كان التغيير فيها أكثر، كان التغيير وطرو المغيرات لها أكثر مما لو وقعت عيناً؛ لأنه كما سبق أنَّ العين متحصنة بالفاء واللام، وأما اللام، وقعت طرفاً، وإذا وقعت طرفاً كانت للتغيير أقرب، والصرف مبحثه ما هو؟ لِمَ سمي الصرف صرفاً؟ ما معنى الصرف لغة: التغيير، ولذلك قيل: التصريف التاء للمبالغة؛ لكثرة التغيرات الطارئة. إذاً أيهما أقرب لفن الصرف؟ ما كان معتل اللام، فإذا كا معتل اللام أقرب إلى فن الصرف لوجود وطرو التغيرات عليه فهو أولى بالتقديم من الأجوف الذي قد يتغير نعم لكنه أقل تغيراً من معتل اللام. إذاً الناقص كما سبق معنا هو ما كانت لامه واواً أو ياءاً. والواو والياء في الناقص لها أحوال، لا يمكن أن تكون الألف أصلية في فعلٍ ثلاثي بل تكون منقلبة عن أصل، والأصل هذا إما أن يكون واواً أو ياءاً، إذاً اللام قد تكون واواً وقد تكون ياءاً، بالتتبع لأنواع الناقص نقول: أنواعه ستة: لِمَ؟ لأنه إما أن يكون ناقصاً واوياً، وإما أن يكون ناقصاً يائياً، هذان النوعان هما الأساس إما أن يكون ناقصًا واويًا يعني لامه واو، وإما أن يكون ناقصًا يائيًا، ولكلٍ من هذين النوعين ثلاثة أحوال، ثلاثة في اثنين بستة.

أولاً نقول: ما كان ناقصاً واوياً قد تصح الواو، يعني تسلم من القلب فنقول: في مثل هذا ناقص واوي صحت لامه، يعني لم تقلب ألفاً ولم تقلب ياءاً، بَذُوَ على وزن فَعُلَ سَرُوَ بَذُوَ نقول: هذا ثلاثي وهو ناقص ولامه واوٌ لم تقلب ألفاً ولا يجوز قلبها ألفاً، ولم تقلب ياءاً ولا يجوز قلبها ياءاً، أما عدم جواز قلبها ألفاً لعدم وجود المقتضي بَذُوَ تحركت الواو ومتى تقلب الواو ألفاً؟ إذا تحركت وانفتح ما قبلها، وهل فتح ما قبلها هنا؟ لم يفتح، إذاً سقط ماذا؟ قلبها ألفاً، هل يمكن قلبها ياءاً؟ الجواب: لا، لِمَ؟ لأن شرط قلب الواو ياءاً إذا وقعت طرفاً يعني لام الكلمة كما سيأتي عندهم قاعدة عامة: كل واوٍ وقعت طرفاً يعني آخر الكلمة لام الكلمة إثر كسرٍ يعني بعد كسر وجب قلب الواو ياءاً، إذا وقعت الواو لام الكلمة وانكسر ما قبلها وجب قلب الواو ياءًا. وهل هذا الشرط متحقق في سَرُوَ؟ نقول: لا؛ لأن الواو نعم وقعت طرفاً، ولكن لم ينكسر ما

قبلها، إذاً امتنع قلبها ألفاً وامتنع قلبها ياءاً فصحَّت وسَلِمت من القلب، فنقول: هذه الحالة الأولى للواو، أن تصحَّ وتسلم من قلبها ألفاً أو ياءً لعدم وجود المقتضي في قلبها ألفًا، ولعدم وجود المقتضي في قلبها ياءًا. النوع الثاني: أن تقلب الواو ألفاً في نحو غزا، أصله غَزَوَ، هنا تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً، إذاً هو ناقص واوي وقلبت الواو ألفاً فيه، ليس كالأول، فنقول: غَزَا أصله غَزَوَ، دَعَا أصله دَعَوَ، سما أصله سَمَوَ، عَلاَ أصله عَلَوَ، تحركت الواو في الجميع وانفتح ما قبلها فوجب قلب الواو ألفاً، هذا النوع الثاني مما كانت لامه واواً أنه يجب قلب الواو ألفاً إذا تحقق الشرط وهو تحركها وانفتاح ما قبلها مع بقية الشروط، وهي موجودة في كل واوي على وزن فَعَلَ كما سيأتي.

الثالث: أن تكون اللام واواً وتقلب ياءاً نحو رَضِيَ، هذا من الرضوان، الرضوان مصدر على وزن فِعْلاَن، رضوا فعلا إذاً اللام واو رِضْوَا فِعْلاَ إذاً الواو هي لام الكلمة فإذا نظرت في المصدر وجدت أن اللام هي واو الكلمة، فإذا جئت في الفرع المشتق وهو الماضي وجدت رضي أين الواو؟ لا يوجد عندنا واو في اللفظ، لكن نستدل بالمصدر على أن رَضِيَ الياء هذه ليست ياء أصلية، وإنما هي منقلبة عن واوٍ بدليل المصدر فتقول: أصل رَضِيَ رَضِوَ على وزن فَعِلَ، رَضِوَ كيف قلبت الواو ياءاً؟ نقول: القاعدة العامة: أنَّ كل واوٍ وقعت متطرفة أو طرفاً أو لام كلمة سمّ ما شئت كل واو وقعت لام كلمة وكسر ما قبلها وجب قلب الواو ياءاً، فتقول: رَضِوَ وقعت الواو طرفاً لام الكلمة وانكسر ما قبلها فوجب قلب الواو ياءاً، رَضِيَ إذاً هذه الياء منقلبة عن واو وليست ياء أصلية، مثله قَوِيَ على وزن فَعِلَ هذه الياء ليست أصلية، ما الذي أدراك؟ تقول: المصدر القوة، قوة عينه ولامه واوان أدغمت الأولى في الثانية، إذاً لامه واوٌ أين هي من قَوِيَ؟ تقول: إذاً هذه الياء ليست ياءاً أصلية وإنما هي منقلبة عن واو بدليل المصدر ويقوى هذا فعل مضارع، ويُستدل به على المنقلب فقوي أصله قَوِوَ فَعِلَ، وقعت الواو طرفاً يعني لام الكلمة وانكسر ما قبلها فوجب قلب الواو ياءاً فصار قوي، إذاً قوي هذا من جهة الأصل هل هو ناقص واوي أم يائي؟ واوي باعتبار الأصل، لِمَ؟ لأن لامه في الأصل واو لأنه مأخوذٌ من القوة، حَظِيَ لو نظرت في المصدر فإذا به الحظوة الفَعْلَةُ، إذاً لامه واو تستدل بالمصدر على أن حَظِيَ على وزن فَعِلَ أن هذه الياء ليست أصلية، وإنما هي منقلبة عن واو، أصله حَظِوَ، وقعت الواو طرفاً إثر كسر فوجب قلبها ياءاً. إذاً إذا وقعت الواو لاماً لها ثلاثة أحوال: إما أن تصحَّ يعني تسلم من قلبها ألفاً أو ياءاً،

وإما أن تقلب ألفاً، وإما أن تقلب ياءاً. النوع الثاني وتحته ثلاثة أنواع إن وقعت الياء لام الكلمة: إما أن تصحَّ، وإما أن تقلب ألفاً، وإما أن تقلب واواً، على سنن ما مضى، إما أن تصح، يعني تسلم من القلب، رَقِيَ على وزن فَعِلَ، هذه الياء أصلية بدليل رقيت؛ لأن اتصال الفعل بضمير رفع متحرك يردُّه إلى أصله، دعا الألف هذه منقلبة عن واو، ما الدليل؟ دعوتُ، من أين جاءت هذه الواو؟ تقول: اتصال الضمير ضمير الرفع بالفعل يرد اللام إلى أصلها، إن كانت ألفاً منقلبة عن واو رجعت دَعَوْتُ، رَمَى رَمَيْتُ رجعت الياء، هنا تقول: رَقيت سلمت الياء، فدل على أن الياء هذه أصلية. إذاً رَقِيَ وبَقِيَ نقول: هذا على وزن فَعِلَ وهو ناقص يائي وصحَّت ياؤه، لم تقلب ألفاً ولم تقلب واواً، أما كونها لم تقلب ألفاً لعدم وجود المقتضي وهو أن الياء قد تحركت وهذا جزء علة، وهل انفتح ما قبلها؟ لا، إذاً سقط جواز قلب الياء ألفاً؛ لأنه لا تقلب الياء ألفاً إلا إذا تحركت وانفتح ما قبلها، وبقيَ ورقيَ هنا لم يُفتح ما قبل الياء، إذاً لا يمكن أن تقلب ألفاً، لا يمكن أن تقلب واواً؛ لأن القاعدة – انتبهوا للقواعد هذه، هذه أهم ما يذكر لأن القاعدة – كلُّ ياءٍ وقعت طرفاً بعد ضمٍ أو إثر ضمٍ وجب قلبها واواً.

كل ياءٍ وقعت طرفاً عكس الواو التي وقعت طرفاً كل ياءٍ وقعت طرفاً يعني لام الكلمة إثر ضمٍ يعني قبلها ضمة وجب قلب الياء واواً. وهنا في رَقِيَ وقعت الياء طرفاً ولم يضم ما قبلها إذاً لا يمكن قلبها واواً. إذاً الحالة الأولى من الناقص اليائي: أن تسلم وتصح الياء؛ لعدم وجود المقتضي لقلبها ألفاً ولعدم وجود المقتضي لقلبها واواً. الحالة الثانية: أن تقلب الياء ألفاً، نحو رَمَيَ، هذا من باب فَعَلَ وهو يائي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلب الياء ألفاً، كَفَى كَفَيَ، سَعَى أصله سَعَيَ سعيت إذاً رجعت الياء فكل ناقصٍ يائي تحقَّق فيه الشرط وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها مع بقية الشروط وجب قلب الياء ألفاً، هذه الحالة الثانية للناقص اليائي أن تقلب الياء ألفاً. الحالة الثالثة لليائي والسادسة باعتبار الناقص النوع السادس: أن تقلب الياء واواً، وهذا ليس له مثال في العربية إلا لفظٌ واحد: نَهُوَ على وزن فَعُلَ، نون هاء واو، أصله نَهُيَ بالياء وقعت الياء طرفاً إثر ضمٍ، نَهُوَ من باب فَعُلَ، كل ما كان من باب فَعُلَ وهو يائي اللام وجب قلب يائه واواً كما سيأتي، نَهُيَ نقول: وقعت الياء طرفاً يعني لام الكلمة، وضم ما قبلها أو إثر ضمٍ فوجب قلب الياء واواً، فقيل: نَهُوَ، ليس له مثالٌ ثانٍ إلا من باب النقل لأنه من باب فَعُلَ، قاعدة هذا الباب أنَّ كل ما كان من باب فَعُلَ وهو يائي اللام وجب قلب يائه واواً، فإذا قلت: قَضَى، قَضَى هذا ألفه منقلبة عن ياء قَضَى على وزن

فَعَلَ، كل ما كان على وزن فَعَلَ يجوز نقله إلى باب فَعُلَ للدلالة على التعدد وأنه صار صفة لازمة أو كاللازمة، فإذا أردت أن تنقل قضى إلى باب فَعُلَ تقول قَضُيَ فَعُلَ، طبق القاعدة وقعت الياء طرفاً يعني لام الكلمة وضم ما قبلها أو إثر ضمٍ فوجب قلب الياء واواً، فتقول: قَضُوَ، سعى ماذا تقولون؟ سَعُوَ، كيف جاء سَعُوَ؟ تقول: سعى الألف هذه منقلبة عن ياء، نقلته إلى باب فَعُلَ صار سَعُيَ، وقعت الياء لاماً إثر ضمٍ فوجب قلب الياء واواً صار سَعُوَ. إذاً ستة أنواع للناقص: إما أن تصح الواو، وإما أن تقلب ألفاً الواو، وإما أن تقلب الواو ياءاً، وإما أن تصح الياء، وإما أن تقلب الياء ألفاً، وإما أن تقلب الياء واواً، هذا نسميه ناقصاً ويدخل تحته هذه الأنواع الستة. الناقص الفعل الماضي الناقص له حالان كما ذكره الناظم هنا، هو ذكر الحالة الثانية وترك الحالة الأولى، له حالان: الحالة الأولى: تجرده عن إسناده إلى الضمائر، مجرد يعني لا يسند إلى ضمير رفع ساكن أو متحرك. الثاني: إسناده إلى الضمائر. ولكلٍ منهما أحكام، أما الفعل الماضي الناقص قبل إسناده إلى الضمائر فنقول: له حالان: إما أن يكون ثلاثياً مجرداً، وإما أن يزيد على الثلاثي. إما أن يكون ثلاثيا مجردًا هذا تجعله قسمًا برأسه، وإما أن يكون مزيدًا على الثلاثي يعني رباعياً وخماسياً وسداسياً، إن كان الناقص رباعياً أو خماسياً أو سداسياً سواءٌ كان واوي اللام أو يائي اللام وجب قلب لامه ألفاً.

كل لامٍ اعتلَّت في الرباعي وجب قلبها ألفاً سواءٌ كانت اللام واواً أو ياءاً، وكل لامٍ في الخماسي وجب قلبها ألفاً سواءٌ كانت اللام واواً أو ياءاً، وكل لامٍ في السداسي يجب قلبها ألفاً سواءٌ كانت اللام واواً أو ياءاً، لِمَ؟ قيل: لأنه بالاستقراء والتتبع لا تقع الياء والواو لاماً لواحدٍ من هذه الصيغ إلا وهي محركة الأصل مفتوح ما قبلها مع بقية الشروط. إذاً كل واوٍ أو ياءٍ وقعت لاماً للرباعي أو الخماسي أو السداسي فلابد أن تكون محركة الأصل مفتوح ما قبلها، فحينئذٍ وجد الشرط في قلبها ألفاً فتقلب ألفاً، سواءٌ كانت واواً أو ياءاً، أعطى نادى اهتدى اصطفى استدعى كلها، سلقى قلسى، سلقى أصله سَلْقَيَ، تحركت الياء وهي رابعة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً سلقى، قلسى أصله قَلْسَيَ، تحركت الياء وهي رابعة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، اصطفى أصلها اصْطَفَوَ، ثم قلبت الواو ياءاً فصارت اصْطَفَيَ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ماذا؟ فقلبت ألفاً، استدعى أصلها استدعَوَ، ثم قلبت الواو ياءاً ثم قلبت الياء ألفاً. الحاصل أن القاعدة في كل ناقصٍ رباعي أو خماسي أو سداسي يجب قلب لامه سواء كانت واواً أو ياءاً يجب قلب لامه ألفاً، إلا أنه يقال: إذا كانت لامه ياءاً قلبت ألفاً

مباشرة بدون واسطة، وإذا كانت واواً هناك واسطة بين قلب الواو ألفاً وهي قلب الواو أولاً ياءاً ثم تقلب الياء ألفاً، أعطى هذا رباعي وهو ناقص، أعطى الألف هذه منقلبة عن ياء لكن هل هذه الياء أصل؟ نقول: لا، بل هي منقلبة عن واو أصلها أَعْطَوَ على وزن أحسن، أَعْطَوَ كيف قلبت الواو ياءاً هنا؟ نقول: قاعدة كل واو وقعت رابعة فصاعداً وجب قلبها ياءاً.

قاعدة كل واوٍ سواءٌ كانت مفتوحة مضمومة مكسورة وقعت طرفاً وقعت رابعة يعني اللام، بقطع النظر عن حركة ما قبلها فصاعداً وجب قلب الواو ياءاً، يعني قد تكون اللام واواً في الرباعي فيجب قلبها ياءاً، قد تكون اللام أو الواو وقعت لاماً في الخماسي فيجب قلبها ياءاً، لِمَ وجب قلبها؟ لكونها خامسة، ليس عندنا علة إلا هذه لكونها خامسة، إذا وقعت اللام سادسة وجب قلبها ياءاً، أعطى أصله أَعْطَوَ وقعت الواو رابعة فوجب قلبها ياءاً، فصار أَعَطْيَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً، هذا مثالٌ لما وقعت الواو رابعة، لما وقعت خامسة اصطفى، اصطفى خماسي من الصفوة، أين الواو؟ نقول: اصطفى أصله اصطفوَ وقعت الواو خامسة، وكل واو وقعت رابعة فصاعداً وجب قلبها ياءاً، اصطفيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً، استدعى من الدعاء، دعا أصله دعا يدعو، إذاً الألف هذه منقلبة عن واو وهي لام الكلمة، إذاً أصل استدعى استدعوَ، وقعت الواو طرفاً سادسة هذا مثالٌ للسداسي، وقعت الواو لاماً سادسة فوجب قلب الواو ياءاً، استدعيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، إذاً الرباعي والخماسي والسداسي ما كانت لامه ياءاً قلبت ألفاً مباشرة بدون واسطة، وما كانت لامه واواً قلبت ياءاً أولاً ثم تقلب الياء ألفاً، إذاً قلبت إلى الألف بواسطة قلبها ياءاً، وتعتبر هذه القاعدة تحفظها كل واو وقعت رابعة فصاعداً وجب قلبها ياءاً، هذا في المجرد قبل اتصاله بالضمائر قبل إسناد الضمائر إليه وهو غير ثلاثي، أما الثلاثي المجرد فنقول: له أبنية ثلاثة: إما أن يكون من باب فَعَلَ أو فَعِل أو فَعُل، أما الباب الأول وهو فَعَلَ إن وقعت اللام واواً أو ياءاً مطلقاً بدون تفصيل وجب قلب الواو أو الياء ألفاً، ما كان من باب فَعَل وهو ناقص يائي أو واوي وجب قلب اللام ألفاً، لِمَ؟ لوجود المقتضي، غزا أصله غَزَوَ، هذا ناقصٌ واوي ومن باب فَعَلَ وهو ثلاثي مجرد من باب فعل، لامه واو، نقول: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، إذاً وجد المقتضي في باب فَعَلَ وهو واوي اللام، رمى أصله رَمَيَ من باب فَعَل وهو ناقصٌ يائي، وجد المقتضي لقلب الياء ألفاً وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها مع

بقية الشروط، رَمَيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلب الياء ألفاً، هذا باب فَعَل، إذاً الضابط في باب فَعَل نقول: إن كانت لامه واواً أو ياءاً بدون تفصيل وجب قلب الياء أو الواو ألفاً. واضح؟.

الباب الثاني وهو باب فَعِل بكسر العين نقول: هنا نفصِّل لأن اللام قد تكون واواً وقد تكون ياءاً، إن كانت ياءاً صحت وخذ المثال السابق رَقِيَ بَقِيَ هذا على وزن فَعِل، وعلى وزن فَعِلَ وهو يائي اللام، امتنع قلب الياء ألفاً لعدم وجود المقتضي وهو انفتاح ما قبل الياء، امتنع قلب الياء واواً لعدم وجود المقتضي وهو ضم ما قبل الياء، رَقِيَ نقول: يجب أن تصح الياء هنا؛ لأن الياء إما أن تقلب ألفاً وإما أن تقلب واواً ليس عندنا حال ثالثة، إذا لم تقلب ألفاً ولم تقلب واواً لعدم وجود المقتضي لهذين القلبين نقول: صحت، يعني يجب أن تبقى على حالها وتسلم من القلب، إذاً رَقِيَ وبَقِيَ نقول: على وزن فَعِلَ وهو ناقصٌ يائي صحت ياؤه لعدم وجود المقتضي لقلب الياء ألفاً أو واواً. ما كان على وزن فَعِلَ وهو واوي اللام نقول هنا: يجب قلب الواو ياءاً، فرَضِيَ أصله رضِوَ، وحَظِيَ أصله حَظِوَ، وقوي أصله قَوِوَ، إذاً هو على وزن فَعِلَ وهو واوي اللام وجب قلب الواو ياءاً، لِمَ؟ لوجود المقتضي، ما هو المقتضي لقلب الواو ياءاً هنا؟ تطرفت الواو متطرفة، يعني صارت طرفاً لام الكلمة إثر كسر، هذه التي ذكرها في البيت رقم (88)

وَإِنْ تُحَرَّكْ وَهْيَ لاَمُ كِلْمَةِ ... كَذَا ....

أي مثل الذي سبق أنها تقلب ياءاً، فرضِوَ نقول: تطرفت الواو ولا ننظر لحركتها، هي مبنية على الفتح لكن الحركة هنا لا أثر لها، إنما كونها لام الكلمة مع انكسار ما قبلها؛ لأنهم كرهوا نترك العلل لأنهم كرهوا اجتماع كسر مع واو، الانتقال من كسرٍ إلى واو رَضِو والا رَضِيَ أيهما أخف؟ رضي خفيفة على اللسان، أما رضِوَ تحتاج إلى سلم رَضِوَ على وزن فَعِلَ، فنقول: يجب قلب الواو ياءاً لمناسبة الكسرة؛ لأن الياء يناسبها كَسرُ ما قبلها. إذاً ما كان باب فَعِلَ نقول: ننظر في لامه، إن كانت ياءاً صحت، وإن كانت واواً ماذا؟ قلبت ياءاً. الباب الثالث: وهو ما كان على وزن فَعُلَ بضم العين، إما أن تكون لامه واواً أو ياءاً، إن كانت لام فَعُلَ واواً صحت، سَرُوَ بَذُوَ رَقُوَ على وزن فَعُلَ، صحَّت اللام وهي واوٌ لعدم وجود المقتضي لقلبها ألفاً وهو انفتاح ما قبلها مع تحركها،

وصحت الواو هنا لعدم وجود المقتضي لقلبها ياءاً وهو كسر ما قبلها، إذاً صحَّت وسلمت من قلبها ألفاً ومن قلبها ياءاً، فنقول: سَرُوَ ورَقُوَ هذا ناقصٌ واوي، صحت واوه سلمت من قلبها ألفاً أو ياءاً، ما كان على وزن فَعُلَ وهو يائي اللام يجب قلب الياء واواً، وقلنا: هذا ليس له إلا مثالٌ واحد وهو نَهُوَ، أو يكون من باب النقل قَضُوَ سَعُوَ رَمُوَ، رَمُوَ أصله رَمَيَ، نقلته إلى باب فَعُلَ رَمُيَ، نقول: تطرفت الياء وقعت لام الكلمة وضم ما قبلها إثر ضم فوجب قلب الياء واواً، هذا الثلاثي المجرد قبل إسناده إلى ضمائر. إذاً إذا أردنا ترتيب الأبواب هذه نقول: باب فَعَلَ كله يُقْلب ألفاً، إذاً يكون مختوماً بالألف، وطبعًا الألف فَعَل نقول: مختوم بالألف، وهذه الألف إما منقلبة عن واو أو ياء، باب فَعِلَ كله مختوم بالياء، قد تكون الياء أصلية وقد تكون الياء منقلبة عن واو، باب فَعُلَ كله مختوم بالواو، وقد تكون هذه الواو أصلية وقد تكون هذه الواو منقلبة عن ياء، وهذه ستة أنواع هي أنواع الناقص التي ذكرناها أولاً.

إذا أسند الفعل الماضي إلى الضمائر نقول: إذا أسند الماضي إلى الضمائر إن كان الضمير متحركاً مثل تاء ضربتُ ضربتِ ضربتَ ضربنَا إذا أسند الناقص إلى هذا الضمير ما صحت واوه وياؤه تسلم كالصحيح، ما صحت واوه سرو أسنده إلى تاء الفاعل سرُوْتُ كضربت ليس بينهما فرق، سَرُو سروْتُ سَرُو بفتح الواو، لِمَ؟ لأنه مبني على الفتح، وإذا اتصل به ضمير رفع متحرك بني معه على السكون، إذاً سكون الواو هنا سكون بناء على قول الجمهور، سرُوْتُ بَذُوْتُ رقُوْتُ، فنقول: أسند إلى التاء فصحَّت الواو كأنه لم يسند إليها، سَرُونا مثل ضَرَبْنا، سكنت الواو هنا لاتصالها بضمير رفع متحرك، إذاً إذا أسند الفعل الماضي الناقص إلى ضمير متحرك ما صحت واوه وياؤه سلمت هنا، تقول: بقيَ بقيت رَقِيَ رَقِيْت رَقِيْنا بقينا الياء هنا ساكنة لكونها متصلة بضمير رفع متحرك، ثم إن أسند الناقص الذي انقلبت ياؤه أو واوه ألفاً وقلنا: هذا في بابين، متى تقلب لامه ألفاً؟ ما زاد على الثلاثي هذا نوع كامل وهو الرباعي والخماسي والسداسي، والثلاثي الذي من باب فَعَلَ، واضح هذا؟ إذا أسند الفعل الماضي الناقص وكان مختوماً بالألف وهذا إما أن يكون رباعياً خماسياً سداسياً أو من باب فَعَلَ، ما كان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً قلبت ألفه ياءاً مطلقاً، أعطى أعطيت، اقتدى اقتديت، اصطفى اصطفيت، نادى ناديت نادينا، أعطينا قلبت الألف ياءاً، بقي ماذا؟ الثلاثي المجرد الذي على وزن فَعَل، فنقول: الثلاثي المجرد الذي على وزن فَعَل الذي قلبت ياؤه ألفاً أو واوه ألفاً عند اتصاله بضمير رفع متحرك وجب رد الألف إلى أصلها، فإن كانت

الألف منقلبة عن واو رجعت الواو، وإن كانت الألف منقلبة عن ياء رجعت الياء، غزا ماذا تقول: غزوت، غزا أنت أسندت إلى غزوت أو غزا أيهما؟ إلى غَزَوَ إلى الأصل فقلت غزوْت، سكنت الواو لاتصال الفعل بضمير رفع متحرك هو يمكن قلب الواو ألفاً؟ لا، (وَاوًا اوْ يًا حُرِّكَا) وهنا هل تحركت الواو؟ لم تتحرك الواو، إذاً لانتفاء المقتضي لقلب الواو ألفاً سلمت الواو وصحت الواو، فتقول: غزوت دعوت سموت علوت، وهذه لو لم يتصل بها الضمير لقلبت الواوات هذه إلى ألفات، إن كانت الألف منقلبة عن ياء وجب رد الألف ياءاً، فتقول: رميت سعيت، قضى قضيت، أليس كذلك؟ قضى قضيت قاضيان، أليس كذلك؟ قاضيان تقول: قضى الألف هذه منقلبة عن ياء، فإذا اتصل بها ضمير رفع متحرك رجعت إلى أصلها، إذاً نقول: الفعل الماضي الناقص إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك إن صحَّت واوه وياؤه سلمت، وإن كان آخره ألف إما أن يكون رباعياً أو خماسياً أو سداسياً قلبت الألف مطلقاً، سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء قلبت الألف ياءاً، أعطيت أعطينا استدعيت استدعينا اهتديت اهتدينا، وإن كان ثلاثياً وجب رد الألف إلى أصلها، دعوت ورميت.

الحالة الثانية: أن يتصل بالفعل تاء التأنيث الساكنة، إن اتصلت تاء التأنيث الساكنة بالفعل الماضي الناقص إن صحت واوه وياؤه سلمتا وانفتحتا، سرو ماذا تقول؟ سَرُوَتْ، هند سَرُوَتْ، هل تغيرت الواو؟ بقيت على حالها صحت، ولكن فتحت من أجل التاء، في الأصل ساكنة سرُوَت فتحت لأي شيء؟ سَرُوَ ايش إعرابه؟ فعل ماضٍ مبني على الفتح سرو ضرب تقول: ضربت هند إذاً الفتح هذا على أصله، هذا إن صحت واوه وياؤه، أما إن كان مختوماً بالألف فتحذف الألف في جميع أنواع الفعل سواء كان ثلاثياً أم رباعياً أم خماسياً أم سداسياً، وإن كانت اللام ألفاً حذفت في الثلاثي وغيره، دعا تقول: دعت حُذفت الألف، لِمَ؟ للتخلص من التقاء الساكنين، دعت، رمى رمت حذفت الألف وهي منقلبة عن ياء، دعت حذفت الألف وهي منقلبة عن واو، دعت ما وزنه؟ فعت حذفت اللام، فعت هذا وزن دعت ورمت، إذًا سقطت اللام تسقط من الوزن، أعطى أعطت، اهتدى اهتدت، نادى نادت، تحذف الألف مطلقاً.
إذا أسند الماضي إلى الضمير الساكن، إما أن يكون ألفاً وإما أن يكون واواً – ألف الاثنين أو واو الجماعة – أما إن أسند ما صحت واوه أو ياؤه إلى ألف الاثنين سلمتا، سرو تقول: سَرُوَا، هذا يعامل معاملة الصحيح كالسالم سروا، بقي بقيا إذاً لم يحصل تغيير، إذا أسند الفعل الناقص الذي صحت واوه وياؤه إلى ألف الاثنين نقول: سلم،

يعني لم تقلب الواو ولم يحصل حذف ولا غيره، وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياءاً فيما عدا الثلاثي، وردت إلى أصلها في الثلاثي، أعطى تقول: أعطيا، تقلب الألف ياءاً، اهتدى اهتديا تقلب الألف ياءاً، اصطفى اصطفيا، استدعى استدعيا.

إذاً ما كان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً نقول: قلبت الألف ياءاً، ما كان ثلاثياً يعامل معاملة التاء هناك، ردت الألف إلى أصلها غزا، تقول: غَزَوَ، رمى رَمَيَ، إذاً رجعت الألف إلى أصلها، إن أسند إلى واو الجماعة نقول: في جميع ما تقدم يجب حذف اللام، ما صحت واوه أو ياؤه، ما قلبت واوه ياءاً أو ياؤه واواً، أو قلبتا ألفاً في الجميع يجب حذف اللام، وما كان مفتوحاً قبل الألف بقي على فتحه، غزا أسنده إلى واو الجماعة غَزَوْا اشتروا؛ لأن ما قبل الألف مفتوح فيبقى على فتحه للدلالة على الألف المحذوفة؛ لأنه لا يجوز الحذف إلا إذا بقي دليل يدل عليه، فإذا كان قبل الألف مفتوحاً وجب أن يبقى على فتحه للدلالة على المحذوف، وإن كان آخره واواً أو ياءاً وقد صحتا نقول: أيضاً تحذف، سَرُوَ تقول: سَرُوا، إذاً سَرُوَ إذا أسندناه إلى واو الجماعة نقول: سَرُوا نحذف اللام التي هي الواو وتبقى الواو الساكنة وهي الفاعل ويضم ما قبله لمناسبة الواو، كذلك ما كان على وزن فَعِلَ رَضِيَ نقول: تحذف الياء إذا أسند إلى واو الجماعة ويضم ما قبلها، الأصل رَضِو يعني كسر فواو، وهنا لو بقيت الواو على حالها يجب قلبها ياءاً، أما نقول: إذا تطرفت الواو وكُسر ما قبلها وجب قلب الواو ياءاً، إذاً رَضِو كسر ما قبل الواو ووقعت الواو طرفاً نقول: فراراً من هذا لئلا يقلب الواو ياءاً فيلتبس بنات الواو ببنات الياء كما يقال فراراً من هذا قلبت الكسرة ضمة، إذاً كل فعلٍ ماض ناقص سواءٌ كان يائياً أو واوياً أو مختوماً بالألف وجب حذف اللام، وما كان قبل الألف مفتوحاً يبقى على فتحه مثل غَزَوا ورموا، وما كان مضموماً وجب بقاء ضمه، وما كان مكسوراً وجب تحويل الكسر إلى الضم لتسلم الواو من قلبها ياءاً، وأظن سبق معنا في الملحة نظم للسجاعي لهذه القاعدة، ما هي؟

وَاوُ الضَّمِيرِ إِنْ بِفِعْلٍ تَتَّصِلْ ... مُعْتَلَّ لَامٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ قُبِلْ
فَإِنْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا قَدْ فُتِحَا ... أَوْ ضُمَّ فَابْقِهِ كَمَا قَدْ وَضَحَا
وَاضْمُمْهُ حَتْماً إِنْ يَكُنْ ذَا كَسْرِ ... كَقَولِنَا رَضُوْا بِكُلِّ يُسْرِ

ما كان قبل اللام مفتوحاً أو مضموماً بقي على أصله سَرُوا دَعَوا غزوا، ما كان مكسوراً

وجب قلب الكسر ضمة لتسلم الواو من قلبها ياءاً.

ثُمَّ غَزَوْا وَغَزَتَا كَذَا غَزَتْ ... وَأَلِفٌ للسَّاكِنَيْنِ حُذِفَتْ

(ثم غزوا) (ثم) نقول في الناقص بعد إذا تقرر لديك أن الواو أو الياء إذا حركا قلبت ألفاً (من بعد فتحٍ)، وهذه قد تقع لاماً فيكون الفعل ناقصاً، (ثم) نقول في الناقص المسند لجمع المذكر الغائب: (غَزَوْا)، ماذا صنعنا؟ حذفنا الألف وأبقينا الفتحة قبل الواو، مع أن الواو يناسبها ما قبلها أن يكون مضموماً، لِمَ لم نقلب الفتحة ضمة؟ لأن الفتحة دليل على الألف المحذوفة، ولا يجوز الحذف إلا إذا بقي دليل يدل عليه، فلو قيل: غَزُو، لما بقي ما يدل على الألف المحذوفة. إذاً (غزوا) هذا إسناد الفعل الناقص الواوي إلى واو الجماعة، سقطت لامه وبقي ما قبل اللام مفتوحاً دلالة على الألف المحذوفة، (وغزتا) أي نقول في الناقص المسند إلى المثنى المؤنث: (غزتا)، ما أصله غزا؟ أصله غَزَوَتا على الأصل، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً غزاتا، التاء ساكنة أصالةً والفتحة هذه عارضة والعارض في حكم المعدوم، التقى ساكنان الألف وتاء التأنيث الساكنة فحذفنا الألف تخلصاً من التقاء الساكنين، لا تقل: التاء مفتوحة هنا، وإنما العبرة بالأصل، والحركة العارضة في حكم المعدوم، والدليل قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ – قُمِ اللَّيْلَ} [المزمل:1 – 2] (قم الليل) (قم) هذا فعل أمر أين عينه؟ محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، أين الساكنان؟ الميم ليست ساكنة؟ في الأصل، إذاً الحركة هذه الكسرة لا عبرة بها، لو كانت معتبرة ولها اعتبار ولها وجود ولها تسويغ ولها التفات لرجعت العين؛ لأنه لم يبق عندنا ساكنان. إذاً (قم الليل) الأصل أن الميم ساكنة، فالتقى ساكنان حذفت العين التي هو الواو (قم الليل) أصلها قوم، تحركت الميم للتخلص من التقاء الساكنين، لم يلتفت إلى هذه الحركة العارضة، فتقول: حركة الميم كحركة التاء هنا، كما أن الميم هناك الحركة لم يلتفت إليها في إرجاع عين الفعل لأنها حركة عارضة والعارض في حكم المعدوم، كذلك غزاتْ تقول هنا التاء وإن حركت لمناسبة الألف لأن الألف تدل على الاثنين نقول: لا عبرة بهذه الحركة لأنها حركة عارضة.

إذاً (غزتا) هذا أسند إلى المثنى المؤنث، (كذا غزت) أي مثل الذي ذكر من إسناد الناقص إلى واو الجماعة أو المثنى المؤنث (غَزَتْ) وهو ما أسند أو ما اتصل، لا نقول:

أسند، ما اتصل به تاء التأنيث، وإن شئت أن تعبر بالإسناد تقول: ما أسند إلى ضمير المفردة الغائبة هند غزت يصح هذا، هند غزت هي فأسند إلى ضمير المفردة الغائبة؛ لأنه في مثل هذا التركيب يجب التأنيث، (غزت) أصله غزاتْ، التقى ساكنان الألف والتاء فحذفت الألف، في هذه الثلاثة المواضع (غَزَوْا) (غزتا) (غزت) في الأول أسند الناقص إلى واو الجماعة، والثاني إلى المثنى المؤنث، والثالث اتصل به تاء التأنيث، (وألفٌ) يعني فيما ذكر من السابق يعني (للساكنين حذفت)، (وألفٌ) الألف هذه ليست أصلية، وإنما مبدلة فيما سبق من واوٍ أو ياءٍ في غير هذا المثال، كَفَوْا كَفَتا كَفَت، كفوا ما الذي حذف؟ الألف منقلبة عن ياء، كفتا حذفت الألف وهي منقلبة عن ياء، كفت حذفت الألف وهي منقلبة عن ياء، كما حذفت الألف في هذه المواضع الثلاث وهي منقلبة عن واو، إذاً (وألفٌ) هذا إعرابه مبتدأ، (للساكنين) (وألفٌ) مبدلة من واوٍ أو ياءٍ (للساكنين) يعني لدفع التقاء الساكنين، ليس لوجود الساكنين فقط، وإنما لدفع التقاء الساكنين (حذفت)، (حذفت) هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة ونائبه ضمير مستتر يعود على (ألف)، والجملة من الفعل والفاعل في موضع رفع خبر (ألفٌ). إذًا، (ثم غزوا وغزتا كذا غزت) نقول: تحذف اللام (غَزَوْا) ما وزنه؟ فَعَوْا، هذه اللام محذوفة أين هي؟ محذوفة. (غزتا) ما وزنه؟ فعتا، (غزت)؟ فعت.

وَالقَلْبُ فِي جَمْعِ الإِنَاثِ مُنْتَفِي ... وَغَزَوَا كَذَا غَزَوْتُ فَاقْتَفِي

(والقلب) يعني لواو الناقص ويائه ألفاً، (والقلب) لواو الناقص وياء الناقص (منتفي) الياء هذه للإشباع، لِمَ؟ لأنه اسم فاعل انتفى ينتفى منتفٍ،

وَنَوِّنِ الْمُنَكَّرَ الْمَنْقُوصَا ... فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا

وهنا خبر وقع، الأصل (والقلب في جمع الإناث منتفٍ)، (والقلب) مبتدأ، (منتفٍ) خبره مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، لِمَ؟ لأنه منقوص منَكَّر، وإذا كان منقوصاً منكراً وجب تنوينه إذا لم يحل بأل، وجب تنوينه فإذا نُوِّن التقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء، إذاً القلب منتفٍ في جمع الإناث يعني في الفعل المسند لضمير الإناث، يعني تصحَّ الواو وتصح الياء إذا أسند الناقص الواوي أو اليائي إذا أسند إلى جمع الإناث، فتقول في غزا: النسوة غَزَوْنَ، غزون صحَّت الواو لِمَ؟ لم صحَّت الواو؟ لسكونها، إذاً لعدم وجود المقتضي هكذا تعبر، لعدم وجود المقتضي، ما هو المقتضي؟ تحرك الواو وانفتاح ما قبلها، هل وجد انفتاح الواو هنا وتحرك الواو؟ لم

يوجد، إذاً غزون، كفين ماذا نقول؟ سلمت الياء هنا والقلب منتفٍ، يعني لا تقلب الياء ألفاً كما أنها لا تقلب الواو هناك غزون ألفاً لماذا؟ لعدم وجود المقتضي، رمينَ كفين سكنت الياء، ولابد أن تكون الياء محركة (واواً أو ياً حركا) وهنا لم تحرك، قلنا: قول وبيع لا يجوز قلب الواو أو الياء ألفاً، لِمَ؟ لسكونهما، هنا غزون ورمين أو كفين سكنت الواو والياء فلا يجوز قلبهما، ولذلك قال: (والقلب) يعني قلب الواو ألفاً في الناقص أو قلب الياء ألفاً في الناقص في الفعل المسند لضمير جمع الإناث (منتفٍ) يعني ممتنع، لماذا؟ لسكونهما، الياء هذه (منتفي) نقول: للإشباع؛ لأن الياء ياء المنقوص هنا يجب حذفها، (وغَزَوَا كذا) (وغزوا) يعني والقلب منتفٍ في الناقص المسند إلى ضمير المثنى المذكر، (وغَزَوَا كذا) أي مثل ما ذكر من امتناع أو انتفاء قلب الناقص المسند إلى جمع الإناث كذلك ينتفي قلب الواو أو الياء في الناقص المسند إلى ضمير المثنى المذكر، (غَزَوَا) أصله غزا، (غَزَوَا) لِمَ؟ هنا وجد المقتضي أم لا؟ وجد المقتضي وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها هذا الأصل، إذاً وجد المقتضي، لِمَ لم تقلب الواو ألفاً هنا؟ لوجود المانع، لابد من وجود المقتضي وانتفاء المانع حتى تقلب، وهنا وجد المقتضي ولكن وجد مانع، والمانع مقدم على المقتضي عندهم هنا، (غَزَوَا) لو قلبت الواو ألفاً اجتمع ألفان ساكنان حذفت الأولى صار غزا، غزا هل هو مفرد أو مثنى؟ الظاهر أنه مفرد، وهو يريد الإفراد أو التثنية؟ يريد التثنية، إذاً حصل اللبس، وهذا الباب كله من أوله إلى آخره قواعده مقررة ومقعدة على وفق عدم اللبس، كل قلبٍ أو حذفٍ أدى إلى وقوع لبسٍ نقول: لا تطبق القاعدة، ويعتبر اللبس مانعاً من تطبيق القاعدة.

إذاً (وغزوا) السابق (القلب في جمع الإناث منتفي) لعدم وجود المقتضي، (وغَزَوَا كذا) انتفى قلب الواو ألفاً لوجود المانع قيام المانع، (وغزوا كذا غَزَوْتُ) (غزوت) هنا ماذا حصل؟ أسند إلى ضمير رفع متحرك، وقلنا: إذا أسند الفعل الناقص إلى ضمير رفع متحرك إن كان ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً قلبت الألف ياءاً، أعطيت استدعيت ناديت اقتديت اقتفيت قُلبت الألف ياءاً، إن كان ثلاثياً لا تقلب الألف ياءاً هكذا قاعدة مطلقة، وإنما تُرَدُّ الألف إلى أصلها، فإن كان أصلها واواً رجعت، غَزَوْتُ أصله غزا، ثلاثي آخره ألفٌ اتصل أو أسند إليه ضمير رفع متحرك نقول: ننظر في أصل هذه الألف، ما أصلها؟ منقلبة عن واو لأنه من الغزو وهذا مصدر، والمصدر يدل على المقلوب، إذاً غزا الألف هذه منقلبة عن واو فتقول: غَزَوْتُ غَزَوْنَا، كما تقول: كفيتُ وكفينا، (فاقتفي) هذا أمر بالاقتفاء أي الإتباع، يعني اتبع ولا تبتدع، والياء هذه

للإشباع. إذاً بين لنا أحكام الفعل الماضي الناقص سواءٌ كان واوياً أو يائياً، وعلى الحالة الثانية وهي حالة إسناده إلى الضمائر، وترك الأولى لَعَلَّه لأنها لا تحتاج إلى تنصيص كما هو في الحالة الثانية، ويحال على المَوَقِّفِ، يقولون في الشروح إذا ترك بعض المسائل لوضوحها يقولون: أحال الناظم للمُوَقِّف، من هو الموقف؟ المدرس للمدرس، فأحال علينا الحالة الأولى ونظم الحالة الثانية، ثم ذكر الأجوف، وهذا يحتاج إلى مزيد إيضاح وبيان.

وغداً بإذن الله تعالى إن شاء الله غدًا في درس

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* سبب تقديم الناقص على الأجوف.
* تعريف الأجوف وذكر أنواعه وشروطه وأحكامه.
* بيان حذف الواو والياء.
* الإعلال بالنقل وشروطه.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا .. أما بعد: قال رحمه الله تعالى: (بَابُ المُعْتَلاَّتِ وَالمُضَاعَفِ وَالمَهْمُوْزِ) ذكر القاعدة الكبرى في هذا الباب: وهي قلب الواو أو الياء ألفاً، وذكرنا ذلك بشروطه، ثم محل هذا القلب أكثر ما يكون في الناقص والأجوف، وقدم الناقص على الأجوف وهو ما اعتلت لامه لم؟ لأنه أكثر تغيراً من الأجوف، لِمَ كان أكثر تغيرًا من الأجوف؟ لأن لامه طرف، والطرف هو محل التغيير، بخلاف الأجوف؛ لأن الواو أو الياء قد اكتنفاها الفاء أو اكتنفها الفاء واللام فهي محمية، لذلك ما يطرأ على الأجوف من الأحكام أقل مما يطرأ على الناقص، تقلبات الناقص أكثر وأحكام الناقص ومسائل الناقص أكثر من الأجوف، ذكرنا الناقص وما يتعلق به، وذكرنا الماضي فقط، لم نذكر المضارع ولا الأمر وإلاّ لكلٍ أحكام، ولكن من باب الاختصار نكتفي بالماضي لأنه الأصل، والمضارع والأمر هذا يأتيكم في المستقبل أو تقرؤونه أنتم أو من فهم الماضي

على وجهه وقاس المضارع والأمر على الماضي قد يدرك كثير من المسائل، ودرسنا الليلة في الأجوف، والأجوف كما سبق هو ما اعتلت عينه،

مُعْتَلُّ عَيْنِهِ يُسَمَّى أَجْوَفَا ... وَذَا ثَلَاثَةٍ كَطُفْتُ بِالصَّفَا

يسمى أجوف من الجوف وهو الوسط، لأن وسطه خلا عن حرف صحيح، وجاء محله حرف علة سمي أجوفاً لذلك، لأن وسطه من الجوف وهو الوسط ولكون الجوف خلا عن حرف صحيح وحّل محله حرف معتل سمي أجوفاً، (وذا ثلاثة) يعني يسمى ذا الثلاثة، لم؟ لكونه يعني ماضيه إذا اتصل بضمير رفع متحرك حذفت عينه للتخلص من التقاء الساكنين، فإذا جمعت الحروف الملفوظة ولا نقول: حروف الفعل؛ لأنه يصير اثنين لا يصير ثلاثة، قال إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك تقول: قلت، كم حرف هذه؟ ثلاثة، يسمى الأجوف ذا الثلاثة، لم؟ لكونه صار ذا الثلاثة أحرف عند اتصاله بضمير رفع متحرك وتحذف العين للتخلص من التقاء الساكنين، لكن هذا من باب التسامح والتجوز، لم؟ لأن الحقيقة أن الأجوف صفة للفعل لا للجملة، وقلت هذا جملة أو فعل؟ جملة، والفعل حرفان، فكيف يكون ذا ثلاثة؟ إما باعتبار هجائه دون الفعل، يعني هجاء الملفوظ به وهو قلت ثلاثة أحرف، وإما لكون الفاعل ينزل منزلة الجزء من فعله فسمي ذا الثلاثة، إذاً لم سمي الأجوف ذا الثلاثة؟ لكونه إذا اتصل بضمير رفع متحرك حذفت عينه وإلا هو ثلاثي في الأصل، حذفت عينه فصار حرفين، لكن مع التاء قلت ثلاثة أحرف، ما وجه عدّ التاء، إما أن تقول: النظر إلى اللفظ فقط وهو ثلاثة أحرف قلت، وإمَّا لكون الفاعل نزل منزلة الجزء من الكلمة، وقلت هذا ثلاثة أحرف، والثاني أولى كما قيل في الأمثلة الخمسة يفعلان، وتفعلان أن الإعراب إنما جعل بعد الفاعل لتنزيل الفاعل منزلة الجزء من فعله. إذاً الأجوف ما اعتلت عينه، ويسمى معتلاً لوقوع الواو أو الياء عيناً للكلمة، ثم إذا حصل لها قلب سمي الفعل مُعَلاًّ، يعني فرق بين المعتَلّ، هذا ليس خاص بالأجوف عموماً لأنه قد يخلط فيه بعض الطلاب وجود حرف العلة دون قلب هذا الفعل يسمى معتلاًّ، إذاً حصل إعلال قلبت الواو ألفاً أو الياء واواً أو الواو ياء أو الياء ألفاً نقول: هذا الفعل مُعَلّ، يعني دخله الإعلال، هل كل فعلٍ معتلٍ يدخله الإعلال؟ الجواب: لا، لذلك قلنا: عَوِرَ معتلّ أو معلّ؟ معتل وليس بمعلّ، لم؟ لأن الواو صحت ولم تقلب، لذلك عبرنا عن الواو هذه أنها صحيحة سلمت من القلب، إذاً هي واو صحيحة، لم واو صحيحة؟ لكونها لم تقلب مع وجود المقتضى، ووجد المقتضى ولم ينتفِ المانع، إذًا عَوِرَ نقول: هذا مُعْتلّ وليس بمعلّ.

إذاً حرف العلة كما سبق في الفعل لا يكون ألفاً أصلية، وإذا وجدت ألفاً في محل العين أو اللام ولا تكون في محل الفاء فلن تكون أصلاً البتّة، وإنما هي منقلبة عن واو أو عن ياء، أما وجود الألف الأصلية في محل العين أو اللام هذا متعذّر، إذاً عرفنا أنّ الناقص فيما سبق ما كانت لامه حرف علة، ثم قد يعتريه قلبٌ وقد لا يعتريه قلبٌ، إذا صحت الواو أو صحت الياء أو قلبت الواو ألفاً أو الياء ألفاً، يقال في الأجوف ما يقال في الناقص أن ما كانت عينه واواً هذه الواو قد تصح وقد تقلب ألفاً، وما كانت عينه ياءً قد تصح وقد تقلب الياء ألفاً، ولذلك يقال: أنواعه أربعة: ما كانت عينه واواً وقد صحت، نحو عَوِرَ وحَوِلَ، حول هذا واوي العين، إذاً هو أجوف واوي، حَوِلَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها لم تقلب ألفاً، لمَ؟ لوجود المانع، وهو أنه لو قلبت ألفاً لالتبس بلفظ آخر لصار حال من الحال، وحول ليس هو المحال، إذاً حول نقول: صحت عينه وجب هنا أن تصح وتسلم عينه، كذلك عور لا تقلب الواو ألفاً، قاول حاول نقول: هنا صحت العين وهي الواو. الثاني: أن تقلب الواو ألفاً، نحو قَوَلَ هذا عينه أجوف واوي، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً قال، صام صوم يصوم، خاف خَوِفَ، هذا أجوف واوي قلبت عينه ألفاً، فنقول: هو معتلّ مُعَلّ، كل مُعَلّ معتلّ ولا عكس. النوع الثالث: ما كانت عينه ياءً وقد صحت، نحو غَيِدَ حَيِدَ صَيِدَ بايع شايع، حيد كما سبق أن العلة موجودة المقتضى موجود وهو تحرك الياء وفتح ما قبلها لكن لا تقلب الياء ألفاً، لمَ؟ لوجود المانع وهو اللبس، فحيد يصير حاد، وصيد يصير صاد، وغيد يصير غاد، فيلتبس المعنى بلفظ آخر، بايع على وزن فاعل العين ياءٌ لِمَ لَمْ تقلب ألفاً؟ لعدم وجود المقتضى وهو فتح ما قبلها، هنا بايع ما قبل الياء ساكن، شايع ما قبل الياء ساكن، وشرط قلب الواو أو الياء ألفاً أن يُفتح ما قبلها، إذاً لابد أن يكون حرفاً صحيحاً فيتحرك ما قبله. الرابع: ما أصله ياءٌ قلبت ألفاً، نحو باع أصله بيع، جاع أصله جَيَعَ. إذاً عرفنا أن الأجوف على أربعة أنواع وهذا هو الغالب والدارج على ألسنة العرب، إذاً من هذه الأربعة لا تقلب الواو ياء ولا الياء واواً، ليس كالناقص، الناقص على ستة أنواع زاد بنوعين: وهو قلب الواو ياءً وقلب الياء واواً.

هنا هل يوجد في الأجوف الواوي أنه تقلب ياء أو الياء تقلب واو؟ في اللغة الفصحى لا يوجد، وإنما يوجد في لغة فرعية وهي في الأجوف الواوي أو العيني إذا بني للمجهول على لغةٍ، قال ابنه للمجهول، تقول: قيل، أصله أجوف واوي قلبت الواو ياءً، قيل

أصله قُوِلَ، قول استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها القاف بعد سلبه حركته، يعني أُسقطت الضمة قيل قول أسقطت الضمة فسكنت القاف، نقلت الكسرة إلى القاف فصار قِوْ، سكنت الواو وانكسر ما قبلها والقاعدة أن الواو إذا سكن وكسر ما قبلها قلبت الواو ياءً قيل، قيل هذا أصله أجوف واوي، قلبت واوه ياءً، لم يذكره في الأنواع أنا ما وجدت أحد ذكر هذا إلا الأربعة الأنواع فقط، لا يذكرون أن الواو تقلب ياءً، ولعلهم أن المبني للمجهول هذا فرع وليس بأصل، وإلا تقلب الواو ياءً في مثل قُوِل، كذلك في لغة فَقْعَس وبني دَبِير في الياء الأجوف بيع بُيِعَ، استثقلت الكسرة على الياء فأسقطت الكسرة التي على الياء، سكنت الياء وضم ما قبلها، والقاعدة: أن كل ياء ساكنة ضم ما قبلها قلبت الياء واواً صار بوع،

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ

إذًا قلبت الياء واوًا، هذه يجاب عنها بأنها لغة قليلة، والأول قيل يجاب عنه بأنه لغة فرعية أو أنه صيغة فرعية، ولعلهم لم يذكروه لهذا السبب، وإلا يمكن أن نعد الأجوف كم؟ ستة أنواع: صحة الواو، قلبها ألفاً، قلبها ياءاً في مثل قيل، كذلك الياء صحة الياء، قلبها ألفاً، قلبها واواً في لغة أو لغية، في نحو بوع الأجوف اليائي على لغة. هذه أربعة أنواع. الأجوف كالناقص له حالان: حال قبل إسناده إلى الضمائر، وحال بعد إسناده إلى الضمائر. قبل إسناده إلى الضمائر له حالان: حال تصح فيه الواو والياء، يعني تصحح عينه ولا يجوز قلبها ألفاً، يجب تصحيح عينه أي بقاءها على حالها واواً كانت أو ياءً، وهذا في مواضع: أولاً: أن يكون الأجوف الواوي أو اليائي على وزن فَعِلَ الوصف منه على وزن أفْعَل، وهذا مثّلنا له بعَوِرَ فهو أعور، وحَوِلَ فهو أحول، وحَيِدَ فهو أحيد، غَيِدَ فهو أغيد، في مثل هذه الصيغة نقول: يجب تصحيح عين الأجوف، يعني لا يجوز قلب الواو ألفاً ولا الياء ألفاً. إذاً إذا كان الوصف ليس على زنة أفْعَل وماضيه على صيغة فعِل نقول: تُعَلُّ عينه، يجب إعلال العين نحو خاف، خاف أصله خوِف على وزن فعِل، مثل عور الوصف منه على وزن أعور، خوف الوصف منه على وزن خائف، إذاً خوِف هذه تُعلّ عينه ولو كان على زنة فعِل، فنقول: خوف تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، لم أعمل المقتضى في خوف ولم يُعمل في عور؟ تقول: لكون الوصف في عور على وزن أفعَلَ ولكون الوصف في خوف على وزن فاعل، وشرط تصحيح عين فَعِلَ أن يكون الوصف منه على زنة أفعل. إذاً الموضع الأول الذي يجب فيه تصحيح العين مطلقاً واواً كانت أم ياءً: أن يكون على وزن فعِل بكسر العين

بشرط أن يكون الوصف منه على وزن أفعل، وإن كان على وزن فَعِلَ وليس الوصف على وزن أفعل أُعلت عينه. الثاني: أن يكون على وزن فاعل، نحو حاول قاول بايع شايع، وهذا واضح، لِمَ لَمْ تقلب الواو أو الياء ألفاً؟ الشرط المقتضي منتفٍ هنا، انتفى المقتضي، نعم تحركت الواو والياء ولكن لم ينفتح ما قبلها، بايع حاول قاول داين.

الموضع الثالث: أن يكون على مثال أو وزن تفاعل واوي العين أم يائيه، تقاول على وزن تفاعل، تهاون على وزن تفاعل، تبايع تداين، هنا يجب تصحيح العين واواً كانت أم ياءً، ما العلة؟ عدم وجود المقتضي كالعلة السابقة؛ لأن ما قبله ساكن، ويشترط في قلب الواو أو الياء ألفاً أن يفتح ما قبلهما. الموضع الرابع: أن يكون على وزن فعَّل بتشديد العين واوياً كان أم يائياً، أن يكون على مثال فعَّل سوَّل عوَّل سوَّف كوَّر بيَّن بيَّت صيَّر خيَّر، نقول في هذه المواضع: لا يجوز قلب الواو أو الياء ألفاً، لم؟ إذا أردنا أن نقلب سوّل الواو الأولى ساكنة والثانية متحركة، أيهما أحق بالقلب؟ سوّل أصلها قبل التضعيف سَوَلَ، مثل ضَرَّب أصله ضرب، إذاً هو على وزن فعل سوَل الواو الأولى متحركة، ثم لما زيدت الواو الثانية اجتمع مثلان، أريد الإدغام أسقطت حركة الأولى فسكنت فأدغمت في الواو الثانية، سكون الواو هنا هل هو أصلي أم عرضي؟ والمانع من قلب الواو ألفاً هل هو السكون الأصلي أم العرضي؟ الأصلي.

أمَّا لو سكن سكوناً عرضياً نقول: هذا لا يمنع من قلبها ألفاً، فلو قيل: سوّل ساول، ماذا حصل؟ التبس المعنى، إذاً في باب فعّل دفعاً للوقوع في اللبس صححت العين، وإلا المقتضي قد يقال بوجوده؛ لأن بعضهم ينازع في السكون العرضي هذا، قد لا يعتبره البعض، لئلا يؤدي إلى الالتباس صحت العين في باب فعّل. الخامس من المواضع التي تصح عين الأجوف واواً أو ياءً: ما كان على وزن تفعّل، تسوّل تقوّل تأوّل تطيَّب تريّث تصيّد، والعلة فيه كالعلة في سابقه وهو دفعاً للالباس. السادس: أن يكون على وزن افْعَلّ واوياً أو يائياً، احولّ اعورّ اسودّ ابيضّ اغيدّ، اسودّ هنا لِمَ لَمْ تعلّ العين؟ لأن الساكن قبلها احولّ اعورّ نقول: الفاء ساكنة والعين، لو اعتبرنا السكون العرضي أنه ليس بمانع وأن الأصل أنه محرك نقول: لن يفتح ما قبله، اعورّ إذا تحركت الواو الأولى نقول: ما قبله ساكن، إذاً لم يوجد المقتضى لعدم المقتضي صحت العين في مثل هذه الأمثلة. السابع: أن يكون على وزن افْعَالّ واوياً أو يائياً، لو قلنا: افعلَّ افعالَّ (وافعال ما قد صاحب اللامين)، هو نفسه الأول لكن بزيادة الألف، احوالَّ تحركت الواو، هل فتح ما قبلها؟ الجواب: لا، إذاً انتفى المقتضي، احوالّ اعوارّ، ابياضّ اسوادّ اغيادّ

كذلك، نقول: تحركت الياء أو الواو الأولى ولكن سكن ما قبلهما. الثامن: أن يكون على وزن افتعل وهذا خاصٌ بالواوي خاص الأجوف الواوي، أن يكون على وزن افتعل لكن بشرطين: أن تكون عينه واواً، أن يكون دالاً على المفاعلة والمشاركة. إذا وجد فيه هذان الشرطان افتعل نقول: لا يجوز قلب العين ألفاً، يعني صحت عينه، اجتوروا اشتوروا اشتوروا على وزن افتعلوا، أين العين؟ اشتو الواو، تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً، أليس كذلك؟ هذا الأصل، لكن نقول: لكونه دالاً على مشاركة ومفاعلة امتنع قلب الواو ألفاً، اشتاروا اشتوروا لو قلبت صار اشتاروا أشبه الفعل الماضي، لو كانت العين ياءً نحو ابتاعوا نقول: وجب قلب الياء ألفاً، ابتاعوا أصلها ابتَيَعوا تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً، اكتالوا أصلها اكتَيَلوا عينه ياءٌ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلب الياء ألفاً، كذلك لو كان واوياً وليس دالاً على المشاركة نقول: وجب قلب الواو ألفاً استاك أصله استوك، هل هناك مشاركة؟ ليس هناك مشاركة بين السواك والفاعل، وإنما الفعل من واحدٍ فقط، إذاً استاك أصله استوك على وزن افتعل، لو قيل لك: كيف قُلبت الواو في استاك واقتاد اقتيد كيف قلبت الواو ألفاً في استاك ولم تقلب الواو ألفاً في اجتوروا واشتوروا؟ تقول: لكون الشرط في تصحيح العين أن يكون دالاً على المفاعلة، فإن انتفت المفاعلة وجب قلب الواو ألفاً.

إذاً هذه الثمانية المواضع يجب فيها تصحيح العين واواً كانت أم ياءً، ماعدا ذلك نحو أفعل أقوم ماذا تقولون؟ أقام، أَقْوَمَ أَفْعَلَ وقعت العين واواً وأعلت، لماذا؟ لكونه ليس واحداً من المواضع الثمانية السابقة، كيف أُعل؟ أصله أقوم، أريد التخفيف فحصل إعلال بالنقل، نقلت حركة الواو إلى القاف قبلها، إذاً صار أَقَوْ تحركت القاف وسكنت الواو، ننظر إلى الأصل وفرعه فنقول: تحركت الواو باعتبار الأصل أقوَ وفتحت باعتبار الفرع فقلبت الواو ألفاً. إذاً ما كان على وزن أفعل وهو أجوف واوي أو يائي وجب قلب الواو أو الياء ألفاً، كذلك ما كان على وزن انفعل نحو انقاد انقَوَد من القود، انقود أصله، انقَوَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً، إماع أصله إمَّيَعَ يائي تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً، ما كان على وزن استفعل نحو استقام أصلها استقوم يقال فيها ما قيل في أقوم، تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار الآن فقلبت الواو ألفاً. إذاً هذه أحوال الفعل الماضي الأجوف قبل اتصاله بالضمائر له حالان: حال يجب فيها تصحيح عينه، وهي إذا كان واحداً من هذه الأمور

الثمانية. الحال الثانية: أنه يجب فيه إعلال عينه واواً كانت أم ياءً إذا لم يكن واحدً من هذه الأمثلة الثمانية.

الحال الثانية: اتصال الضمائر به، فنقول على الأصل: ما وجب فيه تصحيح عينه حكمه حكم السالم، يعني لا يحصل فيه تغيير ولا تبديل كالصحيح، ما وجب فيه تصحيح عينه لو قيل: حول أسنده إلى ضمير المخاطب، تقول: حولتَ غيد غيدت، هل حصل تغيير للعين؟ لم يحصل، إذاً هو كالصحيح، كأنك تقول: ضربتَ وضربنا حولنا، كذلك تقول: حولا حولوا أسندته إلى ألف الاثنين أسندته إلى واو الجماعة ولم يحصل فيه أي تغيير. إذاً إذا أسند الفعل الأجوف العيني أو الواوي مما وجب فيه تصحيح عينه إلى الضمائر فهو كالصحيح كالسالم، يعني لا يطرأ عليه أي تغيير. يبقى الحال الثانية: وهي ما أُعلت عينه، ما أعلت عينه إما أن يتصل بضمير ساكن أو تاء التأنيث الساكنة أو بضمير متحرك، إن اتصل بضمير ساكن كألف الاثنين أو واو الجماعة أو بتاء التأنيث الساكنة نقول: في هذه الحال لا تحذف عينه، تقول: قال هذا أجوف أُعل أم صححت عينه؟ أُعل، أسنده إلى ألف الاثنين قالا، هل حصل تغير؟ لا، بقيت ألفه كما هي، أسنده إلى واو الجماعة قالوا، هل حصل تغيير؟ لم يحصل تغيير، أسنده إلى تاء التأنيث الساكنة تقول: قالت. إذاً ما أُعل وأسند إلى ضمير ساكن ألف الاثنين أو واو الجماعة أو تاء التأنيث الساكنة بقيت الألف على حالها. الحال الثانية: أن يسند إلى ضمير متحرك فحينئذٍ يجب حذف عينه تخلصاً من التقاء الساكنين، لم؟ لأنه إذا اتصل الفعل بضمير رفع متحرك وجب تسكين لامه، وإذا سكنت لامه العين ألف وهي ساكنة يحصل من ذلك التقاء الساكنين فيجب حذف العين، قال أسنده إلى التاء قلت، أين العين؟ حذفت، أصلها قَوْلْتُ، الواو ساكنة التي قلبت ألفاً واللام ساكنة، الواو ساكنة على الأصل التي قلبت ألفاً، الألف ساكنة وإن كانت منقلبة عن واو، اللام ساكنة سكون بناء، التقى ساكنان الألف المنقلبة عن واو واللام، هل يمكن تحريك الأول هل يكمن تحريك الألف؟ لا يمكن تحريك الألف، إذاً ليس عندنا إلا حذف الأول العين فيجب حذفها، فتقول: قلت على وزن فلت، قال أسنده إلى ضمير إلى نا الدالة على المتكلمين فتقول: قلنا على وزن فلنا. إذاً إذا اتصل ضمير رفع متحرك بالفعل الأجوف المنقلبة ياؤه أو واوه ألفاً وجب حذف عينه، ابتاع تقول: ابتعت، ابتاع ابتعت، أجاب تقول: أجبت. إذاً حالان للفعل الأجوف: إما أن يتصل بضمير ساكن، وإما أن يتصل بضمير متحرك. الضمير الساكن اثنان فقط: ألف الاثنين

وواو الجماعة، والتاء هذه ليست بضمير بل هي حرف، فتكون الأشياء ثلاثة التي تتصل بالفعل، لكن يُعبَّر عن الألف والواو إذا أسند الفعل إلى ألف الاثنين أو أسند الفعل إلى واو الجماعة، ويعبّر عن تاء التأنيث إذا اتصل تاء التأنيث بالفعل، أو تقول: أسند إلى ضمير المفردة الغائبة إن كان هناك ضمير.

الواو إذا حذفت إما أن تكون مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة، الواو أو الياء التي هي عين الكلمة ما كان زائداً على الثلاثي لا إشكال تبقى فاؤه كما هي، لكن نقول: قلت وخفت نغاير بينهما، خفت أصله خوف، لم قيل: خفت، ولم قيل: قال قلت؟ ما زاد على الثلاثي فلا إشكال يبقى كما هو، أما الثلاثي فإما أن يكون من باب فَعِل أو فعَل أو فعُل، ما كان من باب فعِل وجب كسر الفاء مطلقاً، يعني سواء كانت عينه واواً أم ياءً، خاف خوف خاف تقول: خفت، مع كون العين واواً، هاب تقول: هِبْتُ، مع كون العين ياءً. إذاً ما كان على وزن فعِل إذا أسند إلى الضمير المتحرك وحذفت عينه كسرت فاؤه مطلقاً، سواء كانت العين واواً أم كانت ياءً هذا إن كان من باب فعِل، إن كان من باب فعَل بفتح العين فرق بين واويّه ويائيه، إن كان واواً ضمت فاؤه، وإن كان يائياً كسرت فاؤه فتقول: في الواوي قال أصله قول على وزن فعَل، إذاً هو على وزن فعل واوي العين، فإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك وحذفت عينه تضم الفاء، تقول: قلت لم؟ لكون عينه واواً، صام صوم صمت، با ع أصله بيع بعت، عاش عَيَشَ تقول: عِشْتُ، هذا إن كان من باب فعَل يفرق بين واويه ويائيه فتضم فاء الواوي وتكسر فاء اليائي، أما ما كان من باب فعُل فليس له إلا أن تضم فاؤه، طال أصله طَوُلَ، تقول: طُلت بضم الفاء، هذا في الثلاثي فقط، وما عداه يبقى على حاله. قال الناظم رحمه الله:

وَانْسُبْ لأَجْوَفَ كَقَالَ كَالَ مَا

ج ... لِكَغَزَا ثُمَّ كَفَى قَدِ انْتَمَى

كَغَزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ أَوْ

ج ... كِلْنَ بِضَمٍّ فَا وَكَسْرِها رَوَوْا

(وانسب) هذا أمر من نسب ينسُب من باب قتل يقتل نصر ينصر، الأمر منه (انسب) بضم همزة الوصل، (وانسب) لأجوف (انسب) أي اعزُ (لأجوف) أي (لـ) فعل (أجوف) معتل العين واوياً كان (كقال) أو يائياً كـ (كال)، (وانسب) أي اعزُ

(لأجوف)، (لأجوف) هذا جار ومجرور متعلق بفعل الأمر الذي هو (انسب)، (انسب) أيها الصرفي هذا إشارة إلى الفاعل (وانسب) أيها الصرفي (لـ) فعل (أجوف) اعتلت عينه أي وقعت واواً ومثّل له بـ (كقال) هذا جار ومجرور متعلق بـ (انسب)، (كقال) هذا أجوف واوي أصله قول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، و (كال) على حذف حرف العطف، وهذا جائز بإجماع في الشعر، (كال) أصله كيَل على وزن فَعَل وهو يائي العين، إذاً (لأجوف) هذا عام يشمل الواوي واليائي مثّل للأول بـ (قال) ومثّل للثاني بـ (كال). اعزُ ماذا؟ (مالكغزا ثم كفى قد انتمى) (انسب) أي اعز (لـ) لفعل (الأجوف) مطلقاً (ما) قد انتمى (لكغزا)، (ما) هذا اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به (انسب)، (انسب) (ما) هذا مفعول (انسب) أي ما الذي تنسبه؟ وهو قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما إثر فتح، (ما) تقول: بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والعامل فيه (انسب)، على أي شيء يصدق؟ (انسب) (ما) أي قلب الواو والياء ألفًا لتحركهما إثر فتحٍ، لذلك قال: (لكغزا ثم كفى) (لكغزا) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (انتمى) بمعنى انتسب، وجملة (انتمى) هي صلة الموصول، (ما) قلنا: اسم موصول، أين جملة الصلة؟ (قد انتمى)، (لكغزا) كيف دخلت اللام على الكاف؟ نقول: الكاف بمعنى مثل فهي اسمية، نقول: حرف الجار اللام هنا دخل على الاسم (لـ) مثل (غزا) هذا الأصل، والجار والمجرور متعلق بقوله: (انتمى) أي انتسب. إذاً قوله: (لكغزا) (لـ) مثل (غزا) في أي شيء؟ في قلب الواو ألفاً، فيكون قد شبه (قال) بـ (غزا)، في أي شيء مطلقاً؟ في قلب الواو ألفاً، أما محل الواو فهذا مختلف؛ لأن الأول أجوف والثاني ناقص، وإذا شُبّه شيء بشيء لا يقتضي المساواة من جميع الوجوه، هنا المشبه به فقط في قلب الواو ألفاً لكونها محركة إثر فتح، (ثم كفى) (ثم) بمعنى الواو ليس هنا ترتيب، (ثم كفى) شبه (كال) بـ (كفى) في ماذا؟ في قلب الياء ألفاً؛ لأن (غزا) أصله غزو، و (كفى) أصله كفي، الأول ناقص واوي، والثاني ناقص يائي، (قد انتمى) هو، فاعله ضمير (ما)، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

إذاً نأخذ من هذا أن الواو والياء المحركين بعد فتح يقلبان ألفاً في الأجوف كما يقلبان ألفاً في الناقص، المراد بهذا البيت أن الواو والياء المحركين إثر فتح يقلبان ألفاً في الأجوف كما يقلبان ألفاً في الناقص، ثم قال: (كغزت احذف ألفًا من قلن أو كلن)، (كغزت) يعني بعد أن بيّن لك أن الواو والياء يقلبان ألفاً مع وجودهما اثبتاهما هنا انتقل

إلى بيان موضع حذف الواو والياء، فقال: ويحذفان هذا تقدير، ويحذفان حذفاً كائناً (كغزت)، يعني (كـ) حذف ألف (غزت)، (غزت) أصله غزَوَت، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان إذا اتصلت تاء التأنيث الساكنة بالناقص وجب حذف لامه، إذاً يحذفان (كـ) ما يحذفان في (غزت احذف ألفاً من قلن)، (كغزت احذف ألفاً) (احذف) أيها الصرفي (ألفاً) منقلبة منقلبة عن واو أو ياء وقعت عيناً؛ لأن الكلام في الأجوف، كائناً (من قلن) من أجوف واوي أسند لنون الإناث، وهو ما أشرنا إليه أن المُعَلَّ إذا أسند إلى ضمير متحرك وجب حذف ألفه يعني عينه، (احذف ألفاً من قلن)، لِمَ؟ للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن اللام سكنت لاتصال النون نون الإناث بالفعل، ونون الإناث إذا اتصلت بالفعل الماضي بُني معها على السكون، والألف ساكنة فالتقى ساكنان إذاً تَحذف الألف من (قلن) كما تحذف الألف من غزا إذا اتصلت بتاء التأنيث الساكنة، (أو) من (كلن) يعني (احذف ألفاً من قلن أو) احذف ألفاً من (كلن) وهو فعل ماضٍ أجوف يائي أسند إلى نون الإناث، إذاً الواوي أو اليائي إذا أسند إلى نون الإناث وعمم الحكم إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك وجب حذف ألفه كما تحذف ألف غزا إذا اتصلت بها تاء التأنيث، (بضم فا وكسرها رووا) أراد أن يضبط لك فاء (قلن) وكاف (كلن) فقال:

كَغَزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ أَوْ

ج ... كِلْنَ بِضَمِّ فَا وَكَسْرِها رَوَوْا

(بضم) جار ومجرور متعلق بقوله: (رووا)، من الذي روى؟ العرب، (رووا بضم فا)، والضمير الفاعل يعود على (قلن) و (كلن)، روى العرب (قُلن بضم فا) وروى العرب (كِلن) بكسر الكاف، إذاً (بضم فا) هذا من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله (بضم فاء) قلن بالقصر، (بضم فاء) قلن، (وكسرها) الضمير يعود على فاء (كلن) وهي الكاف. إذاً ما ذكرناه سابقاً أن ما كان على وزن فعَل إن كان واوياً ضُمت فاؤه، وإن كان يائياً كسرت فاؤه، وإن كان على وزن فعِل نقول: مطلقاً تكسر فاؤه، وإن كان على وزن فعُل ضُمَّت مطلقاً فاؤه. إذاً بين لنا في هذين البيتين البيت الأول أنَّ الأجوف الواوي واليائي تقلب الواو أو الياء ألفاً لتحركها إثر فتح، ثم بيّن لنا أن هذه الألف تحذف إذا أسند الفعل إلى ضمير رفع متحرك، فيكون قد ذكر مسألتين من باب الأجوف، ثمّ انتقل إلى مسائل منثورة يذكرها الصرفيون تحت هذا الباب كل مسألة مستقلة عن الأخرى:

وَاليَاءُ إِنْ مَاقَبْلَهَا قَدِ انْكَسَرْ

ج ... فَابْقِ مِثَالُهُ خَشِيْتَ لِلضَّرَرْ
أَوْ ضُمَّ مَعْ سُكُوْنِهَا فَصَيِّرِ ... وَاوًا فَقُلْ يُوْسِرُ فِي كَيُيْسِرِ

الياء متى تقلب واواً ومتى تقلب ألفاً ومتى تصح؟ هو أراد أن يبين لنا في هذين البيتين هذه القاعدة، وهذه مرت معنا أمس في الناقص، فنقول: الياء تقلب ألفاً إذا تحركت وانفتح ما قبلها مع بقية الشروط، وتقلب الياء واواً إذا سكنت وضم ما قبلها، وإذا سكنت الياء أو تحركت وانكسر ما قبلها صحت، ما معنى صحت؟ يعني سلمت، إذاً الياء قد تصح وقد تقلب ألفاً وقد تقلب واواً، تصح إن كسر ما قبلها سواءٌ تحركت أم سكنت هذه قاعدة. القاعدة الثانية: أن الياء إذا سكنت وضم ما قبلها وجب قلب الياء واواً. الثالثة: أن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها وجب قلبها ألفاً. هو يريد بهذه الأبيات أن يبين لنا هذه القاعدة، فقال: (والياء) يعني مسمى (الياء) و (أل) هذه للعهد الذكري (واواً أو يًا حركا) يعني الياء السابقة المذكورة التي بين حالها أو حالتها الأولى أنها إن تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً مع بقية الشروط، (والياء) يعني سواء كانت ساكنة أو متحركة (إن ما قبلها قد انكسر) (إن) هذه شرطية، حذف شرطها فعل الشرط تقديره انكسر، (إن) انكسر (ما قبلها) (ما) أي الحرف الذي استقر قبلها الضمير يعود على الياء، (قد انكسر) الضمير يعود على (الياء)، ما حكمه؟ (فابقِ) هذا أمر من أبقى، إذاً همزته همزة قطع وسقطت هنا للوزن، (فابق) ـه والأصل (فأبق) ـه سقطت للوزن، أي أترك الياء على حالها، الياء إن انكسر ما قبلها سواء كانت متحركة أم ساكنة ما حكمها؟ قال (فأبق) ـه أي الياء على حاله لا تقلبها ألفاً ولا واواً، (مثاله) أي مثال الياء المكسور ما قبله (خشِيْت للضرر) هذه ياء ساكنة انكسر ما قبلها، هل يجوز قلبها واواً مع أنها ساكنة؟ نقول: لا، لِمَ؟ لعدم المقتضى وهو أن الياء تقلب واوًا إذا ضم ما قبلها، وهنا كسر ما قبلها، هل يجوز قلبها ألفاً؟ لا؛ لأنه لم تتحرك ولم يفتح ما قبلها، إذاً تصح الياء (خشِيْتُ) أو (خشِيْتَ) (للضرر) (اللام) هذه زائدة؛ لأنه متعدٍ بنفسه زيدت للضرورة، (الضرر) هذا اسم لما يُتضرر به، (خشِيَ) هذا مثال للياء المتحركة التي انكسر ما قبلها فوجب تصحيحها، (خشي) قلنا: (والياء) هذا يشمل الياء الساكنة والياء المتحركة إن انكسر ما قبلها وجب تصحيحها، خشي بقي رقي، قلنا: هذه لا يجوز أن تقلب ألفاً، لمَ؟ لانكسار ما قبلها، ولا يجوز قلبها واواً لعدم ضم ما قبلها وعدم سكونها، (خشيتُ) أو (خشيتَ) هذه الياء ساكنة وكُسر ما قبلها فوجب

تصحيحها، إذاً هذه القاعدة الأولى، وهي أن الياء سواءٌ كانت متحركة أم ساكنة إذا انكسر ما قبلها صحت، يعني لم تقلب ألفاً ولا واواً.

(أو ضم مع سكونها) (أو) هذا معطوف على فعل الشرط إن انكسر ما قبلها (أو ضم) (ضُمَّ) هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة، ضميره يعني ونائبه ضمير يعود على (ما قبلها)، (أو ضم) ما قبلها (مع سكونها)، (مع سكونها) (مع) هذا ظرف متعلق بقوله: (ضم) وهو مضاف، و (سكونها) مضاف إليه، والضمير يعود على الياء الساكنة من إضافة المصدر لفاعله، وهنا أعاد الضمير على بعض أفراد مرجعه وهذا جائز لغة؛ لأننا قلنا: (والياء) مطلقاً متحركة أو ساكنة، (مع سكونها) هذا تقييد للياء السابقة أنها مختصة بالساكن، ليس عوداً على بعض الأفراد السابق، وإنما هذا تقييد لها بكونها ساكنة، (أو ضم مع سكونها فصير واواً) (فصيِّر) هذا أمر من صيّر ينصب مفعولين مفعوله الثاني قوله: (واواً) أين مفعوله الأول؟ تقول: محذوف (فصير) الياء الساكنة التي ضم ما قبلها (واواً)، إذاً المفعول الثاني (واواً)، المفعول الأول تُقدِّره (فصير) الياءَ الساكنة إثر ضم (واواً)، إذاً إذا سكنت الياء وضم ما قبلها وجب قلب الياء واوًا، مثل له بقوله: (فقل يوسر في كييسر) أيسر مثل أكرم، أكرم تقول المضارع: يكرم، أصله يُأكرم، أيسر تقول: يُيْ يُكْ إذاً الياء الثانية ساكنة والياء الأولى مضمومة، إذاً وقعت الياء ساكنة إثر ضم فوجب قلبها واواً لذلك يقال: (يوسر) هذه الواو منقلبة عن ياء، لِمَ؟ لأن القاعدة أن كل ياء ساكنة وقعت إثر ضم وجب قلبها واواً، أيقظ تقول: يوقظ أصله، يُيْقِظ، وقعت الياء الثانية ساكنة إثر ضم فوجب قلبها واواً، أيقن يُيْقن سكنت الياء الثانية إثر ضم فوجب قلبها واواً، كذلك في اسم الفاعل موسر أصلها مُيْسر، مُيْقظ مُيْقن كلها تقول: موقن وموقظ وموسر هذا في اسم الفاعل، أصل الواو هذه منقلبة عن ياء. إذاً أشار بهذا البيت إلى أن الياء إذا سكنت وضم ما قبلها وجب قلب الياء الساكنة واواً، ثم انتقل إلى مسألة تتعلق بالواو فقال:

وَوَاوٌ اثْرَ كَسْرٍ إنْ تَسْكُنْ تَصِرْ ... يَاءً كَجِيْرَ بَعْدَ نَقْلٍ فِي جُوِرْ

كذلك الواو لها أحوال، سبق أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها وجب قلبها ألفاً، والواو إذا سكنت وكسر ما قبلها وجب قلبها ياءً، كل واو ساكنة إثر كسر وجب قلب الواو ياءًا، تقول: ميزان، ميزان نقول: هذا مأخوذ من الوزن، أين الواو؟ هي الياء في

ميزان، أصلها مِوزان، تقول: سكنت الواو إثر كسر فوجب قلب الواو ياءً، فتقول: موزان ميزان، ميعاد من الوعد، أين الواو؟ تقول: أصل ميعاد مِوْعاد سكنت الواو إثر كسر، والقاعدة أن الواو الساكنة إثر كسر يجب قلبها ياءً، كذلك إذا وقعت الواو متطرفة نقول: إثر كسر وجب قلبها ياءً، القاعدة التي سبقت الياء الساكنة في أثناء الكلمة تقول: ميعاد أصلها موعاد سكنت هنا لابد من تقييد؛ لذلك قال: (وواواً إثر كسر إن تسكن) قيدها بالسكون، أما إن وقعت طرفاً فهنا تكون محركة يعني لام الكلمة، إن وقعت طرفاً إثر كسر في الثلاثي وجب قلبها ياءً، هناك فرق بين قاعدتين: الياء الساكنة التي تقع فاءاً أو عيناً إن وقعت ساكنة إثر كسر قلبت ياءاً، الواو التي تقع لام الكلمة ولا تكون إلا محركة بأي حركة ضمة أو فتحة أو كسرة إن وقعت إثر كسر وجب قلبها ياءاً هذا في الثلاثي، ما زاد عن الثلاثي نقول: كل واوٍ وقعت متطرفةٍ وجب قلبها ياءاً، قلنا: أعطى اصطفى استدعى هنا لا ننظر إلى ما قبل الواو، وإنما ننظر للواو بذاتها فقط، هل وقعت لاماً أم لا، كل واوٍ وقعت لاماً في الرباعي أو الخماسي أو السداسي وجب قلبها ياءً، ولا تقول: ننظر إلى ما قبلها، أما في الثلاثي فلابد أن تكون الواو متحركة لأنها لام الكلمة، وأن تنظر إلى ما قبلها فتقلب ألفاً.

(وواوٌ إثر كسر) (وواوٌ) بالرفع أحسن، صوبوا) (وواوٌ إثر) (وواوٌ) هنا مبتدأ كائنة (إثر كسر)، (إثر) بالهمز لكنه سهّله من أجل الوزن، (وواواً إثر كسر) (إثر) أي عقب (كسر)، (إثر) هذا ظرف مكان، (وواواً إثر كسر) يعني بعد (كسر) وقع الكسر أولاً ثم جاءت الواو، (إن تسكن) هذا قيد، (إن تسكن) هذا فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بها، وفاعله ضمير مستتر يعود على الواو (إن تسكن) الواو (تصر) هذا جواب (إن)، أصلها تصير، أليس كذلك؟ لم حذفت الياء؟ للتخلص من التقاء الساكنين، لم سُكن؟ لكونه جواباً لـ (إن) جواب الشرط، (إن تسكن تصر) هذا مضارع صار الناقص، اسمه ضمير الواو الساكن، وخبره (ياءاً)، (تصر) هي (ياءاً)، (وواوٌ إثر كسر إن تسكن تصر ياءاً) يعني تقلب ياءً، هذه الواو الساكنة الواقعة عقب كسر حكمها أنه يجب قلبها ياءاً، مثّل (جير بعد نقل من جور)، (جير) هذا من الإجارة إذا أمنّه بعد خوف، أصله جُوِر مبني للمجهول على وزن فُعِل، (جُوِر) على وزن فُعِل، حصل إعلال بالنقل وهو أنه نقلت حركة العين وهي الواو استثقالاً إلى ما قبلها إلى الفاء، متى؟ بعد إسقاط حركتها، يعني أسقطت الضمة التي على الجيم فصارت ساكنة، ثم نقلنا حركة الواو الكسر إلى الجيم فصار جِوْ، هل وجد فيه الشرط (وواوٌ إثر كسر إن تسكن تصر ياءاً)؟

وجد؟، نقول: نعم، سكنت الواو إثر كسر، إذاً وجب قلبها ياءاً فقيل: (جير)، مثله قُوِل، نقول: استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى القاف بعد إسقاط حركة القاف صار قِوْل، سكنت الواو إثر كسر فوجب قلبها ياءً فصار قيل، خيف أصله خُوِفَ مغير الصيغة فُعِل، خُوِفَ تقول: استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد إسقاط حركتها صار خِوْف، سكنت الواو إثر كسر فقلبت ياءً. إذاً (كجير) وذلك (كجير)، (ك) قولك: (جير)، وذلك (ك) قولك: (جير) هذا ماضٍ أجوف مغير الصيغة (بعد نقل) (بعد) هذا ظرف زمان مضاف للمصدر (نقل) يعني (بعد نقل) حركة العين إلى الفاء سكنت الواو إثر كسر فقيل: (جير) (كجير بعد نقل في جور) (في جور) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (نقلٍ)، لم؟ لأنه مصدر والمصدر يصح أن يتعلق به الظرف والجار والمجرور، إذاً هذه القاعدة الأولى التي ذكرها في الواو، أنها متى ما سكنت الواو وانكسر ما قبلها وجب قلبها ياءاً، ومثله ميزان وميعاد، (وإن تحرك)، انتقل إلى وقوعها طرفاً:

وَإِنْ تُحَرَّكْ وَهْيَ لاَمُ كِلْمَةِ ... كَذَا فَقُلْ غَبِيْ مِنَ الغَبَاوَةِ

(وإن تحرك) (إن) حرف شرط، (تحرك) هذا فعل مضارع فعل الشرط مغير الصيغة، والنائب ضمير مستتر يعود على الواو، (وإن تحرك) أي الواو نائبه ضمير الواو، قال: (تحرك) أطلق، إذاً هل يشترط عين حركة؟ لا، (وإن تحرك) بضمة أو فتحة أو كسر (وهي لام الكلمة) والحال أنها أي الواو (لام كلمة) (وهي) ياء سكن الهاء للوزن (وهي لام كلمة) (لام) هذا خبر وهو مضاف، و (كلمة) مضاف إليه، (كلمة) بكسر الكاف وإسكان اللام لغة في كَلِمَة، (وهي لام كلمة) يعني والحال أن الواو تكون (لام الكلمة) يعني طرفاً آخر الفعل (كذا)، (وإن تحرك) (كذا)، (كذا) ما الذي شُبه به؟ قلبها ياءاً، يعني تابع لما سبق (وواواً إثر كسر إن تسكن تصر ياءاً) (كذا) مثل ذلك قلب الواو ياءاً (إن تحرك وهي لام كلمة)، لكن يجب تقييده (إثر كسر) (كذا) أي تقلب ياءاً عقب كسر، (غبي) أصلها الياء هذه منقلبة عن واو؛ ولذلك ذكر لك المصدر، إذا اشتبه عليك المسألة هل هي واو أو ياء ايت بالمصدر تعرف، (غباوة) إذاً فيه واو، إذاً (غبي) تقول: هذه الياء منقلبة عن واو، أصله غَبِوَ، هذا مثل ما ذكرناه بالأمس رَضِوَ قَوِوَ، وقعت الواو لام الكلمة طرفاً وانكسر ما قبلها فوجب قلب الواو ياءاً، غبو وقعت الواو طرفاً لام الكلمة إثر كسر فوجب قلب الواو ياءاً فقيل: (غبي)، كذلك في الناقص الواوي إذا بُني للمجهول كل ناقص واوي إذا بني للمجهول تقلب الواو ياءاً غزا غَزَوَ، ابنه للمجهول غُزِوَ، وقعت الواو لام الكلمة طرفاً مع انكسار ما قبلها فتقول: غُزِي،

دعا دَعَوَ دُعِوَ فُعِلَ وقعت الواو لام الكلمة وانكسر ما قبلها فوجب قلب الواو ياءاً فقيل: دُعِي. إذاً كل ناقص واوي تقلب واوه ياءاً إذا بني للمجهول، إذاً القاعدة الثانية التي ذكرها هنا: (وإن تحرك) يعني الواو (وهي لام كلمة) بعد كسر وجب قلبها ياءاً. ثم انتقل إلى بيان النوع الثاني من الإعلال النقل، وهو إعلال النقل سبق أن الإعلال ثلاثة أنواع: إعلال بالقلب وإعلال بالنقل وإعلال بالحذف، الإعلال بالحذف واضح صورته مثل؟ قلت، الأجوف ذكر في ضمنه الإعلال بالحذف وهو حذف العين عين الأجوف إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، الإعلال بالنقل المراد به أن تُنقل حركة الواو أو الياء إلى ما قبلها ولكن بشروط خمسة،

حَرَكَةٌ لِيَا كَوَاوٍ ....

(حركة) هذا مبتدأ كائنة (ليا) هذا بالقصر للوزن أصلها لياء، (حركة ليا) (حركة) مبتدأ كائنة (ليا كواو) (كـ) حركة (واو)، مقصوده أن الواو والياء محركان، (حركة لياء كـ) حركة (واو إن عقب) (إن) حرف شرط، أين فعل الشرط؟ تقول: كان مع اسمها المحذوفان، يعني فعل الشرط هو كان مع اسمها، وكان بعد إن كثيراً ما تحذف مع اسمها، وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ ... وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

إذاً (إن) فعل شرطها محذوف تقديره: (إن) كانا (عقب ما صح)، (إن) كانا أي الواو والياء كائنين (عقب) يعني بعد، (ما صح) (ما) اسم موصول بمعنى الذي يصدق على الحرف الذي صح، ما المراد بالحرف الصحيح؟ أن لا يكون حرف علة أن لا يكون واواً ولا ياءاً، وبالتأكيد أنه لا يكون ألفاً، (ما صح) حال كون الحرف الذي (صح ساكناً فنقلها يجب) (فنقلها) يعني نقل حركة الواو أو الياء إلى الحرف الذي صح وهو ساكن (يجب)، (حركة) مبتدأ (إن عقب ما صح ساكناً فنقلها يجب) قلنا: (إن) فعل الشرط محذوف، أين جواب الشرط؟ (فنقلها يجب) هذه الفاء واقعة في جواب الشرط، (نقلها) مبتدأ، والضمير يعود على الحركة، (يجب) ما الذي (يجب)؟ النقل، والجملة خبر (نقل)، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب (إن)، أين خبر (حركة)؟ (إن) مع فعل الشرط وجملة الجواب. مراده بذلك أن حركة الياء كحركة الواو إن جاءت الواو أو الياء محركين عقب حرف صحيح ساكن وجب نقل حركة الواو أو الياء إلى الحرف الصحيح الساكن الذي قبلها، هذا الذي يسمى بالإعلال بالنقل، ولكن له خمسة شروط: الأول: تحرك الواو والياء، أن تكون الياء والواو محركين، وهذا لابد منه إن سكنت الواو أو

سكنت الياء، ما الذي ينقل؟ عدم الحركة عدم، والعدم لا ينقل. الثاني: سكون ما قبلهما مع صحته، وهذان الشرطان نظمهما الناظم:

حَرَكَةٌ لِيَا كَوَاوٍ إِنْ عَقِبْ ... ما صح ساكناً ....

الثالث: أن لا يكون فعلهما للتعجب، ما أقْوَمه! هنا واو متحركة وقبلها حرف صحيح ساكن، هنا لا يجوز أن يقال بالإعلال بالنقل؛ لأنه فعل تعجب فيلتبس بغيره ما أقوَمه، ما أصيَحه ياء محركة قبلها حرف صحيح لا يجوز القول بالنقل، أقْوِم به هذا صيغة تعجب الواو مكسورة وقبلها حرف صحيح ساكن، أبْيِع به ياء مكسورة قبلها حرف ساكن. الشرط الرابع: أن لا يكون من المضاعف اللامي ابيضّ اسودّ لا يقال بالإعلال بالنقل. الخامس: أن لا يكون مااستحق الإعلال بالنقل مجتمعاً مع إعلال آخر، أن لا يكون مااستحق الإعلال بالنقل مجتمعاً مع حرف علة في نفس الكلمة ويمكن أن يُعَلّ، أهوى أصلة أَهوَيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قبلها ألفاً فصار أهوى، لو قيل بالإعلال بالنقل أهْوَى الواو محركة لو نقلناها إلى الهاء وهي حرف صحيح ساكن ماذا نقول؟ تحركت الواو باعتبار الأصل وفتح ما قبلها باعتبار الآن فوجب قلبها ألفاً، إذاً اجتمع إعلالان بالقلب في كلمة واحدة وهذا ليس جائزاً، لا يجوز أن يجتمع إعلالان بالقلب في كلمة واحدة لأنه ماذا؟ إجحاف بها، وذكرنا من الشروط العشرة أن لا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة، شوى أصله شَوَيَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً، شَوَى تحركت الواو وانفتح ما قبلها هل نقلب الواو ألفاً؟ لا، خرجت الكلمة عن لفظها، لئلا يجتمع فيه إعلالان لأنه يؤدي إلى الإجحاف، هذه خمسة شروط لابد من توفرها في الإعلال بالنقل. مثّل للإعلال بالنقل فقال: (مثال ذا) المذكور النقل في اللفظ: (يقول)، هذا مرَّ معنا كثيراً، (يقول) أصلها يَقْوُل على وزن يفعُل، نصر ينصر قال قول يقول، إذاً عينه مضمومة استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها وهو حرف صحيح ساكن فقيل: (يقُوْل) سكنت الواو الأصل أنها متحركة، (مثال ذا يقول أو) بالنقل في لفظ (يكيل) مثَّل للواو والياء، (يكيل) بكسر الكاف، أصلها يكْيِل، ماذا حصل؟ استثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى الكاف قبلها فصار (يكيل)، هذا يسمى إعلال بالنقل، تحركت الياء وقبلها حرف صحيح ساكن، (ثم) مثاله أيضاً (يخاف) النقل في لفظ (يخاف)، (يخاف) ما أصله؟ يخْوَف ماذا حصل؟ استثقلت الفتحة على الواو فنقلت إلى ما قبلها وهو حرف صحيح ساكن يخَوْف، ثم نقول: تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار الآن فقلبت الواو ألفاً.

قلبنا الواو حصل إعلال بالنقل في يَخَوْفُ على وزن يفعَل، وترتب على الإعلال بالنقل إعلال بالقلب وُجد ذلك في يفعل يخوف، لمَ لمْ نقل ذلك أيضًا في (يقول) و (يكيل)؟ – (يقول) – لما نقلنا الحركة في (يخاف) أعللنا الواو بالنقل؟ لِمَ لَمْ نقلب الواو؟ لأنه لم يفتح ما قبلها، المقتضى غير موجود في (يقول)؛ لأنه يرد السؤال كيف يخوف نقلنا الحركة ثم قلبنا الواو ألفًا، ونقلنا الحركة في (يقول) و (يكيل) ولم نقلب الواو ولا الياء ألفًا؟ نقول: المقتضي وجد في يخوف وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها، أما يقول يقُوْ لو قيل: تحركت الواو باعتبار الأصل ماذا حصل ثم؟ ضم ما قبلها وهذه ليست علة لقلب الواو ألفاً، كذلك (يكيل) لو قيل: تحركت الياء باعتبار الأصل كسر ما قبلها وسبق أن الياء إذا كسر ما قبلها صحت، يعني لا يجوز قلبها ألفاً، لذلك نصّ قال: (والألف عن واوٍ تقم) (والألف) يعني ألف (يخاف)، (والألف) هذا مبتدأ (عن واو) جار ومجرور متعلق بقوله: (تقم) أصله تقوم، أي تنقلب سكن للوقف فالتقى الساكنان الواو والميم فحَذف الواو، إذاً (والألف) في (يخاف) (عن واوٍ) هذا متعلق بـ (تقم) تنقلب ماذا؟ (والألف عن واوٍ تقم) أي تنقلب الواو ألفاً، اعكس الجملة تنقلب الواو ألفاً، لِمَ؟ لوجود المقتضي وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها وإن كان باعتبارين. إذاً خلاصة الإعلال بالنقل أن يقال: الواو والياء إن حركتا وكان ما قبلها حرف صحيح ساكن وجب نقل الحركة إلى ما قبلها، ثم إن وجد بعد ذلك داعي القلب قلبت الواو أو الياء ألفاً، وإن لم يوجد صحت الواو أو صحت الياء.

المسألة الأخيرة التي ذكرها متعلقة بالفعل المضارع (وإن هما) الضمير يعود على الواو والياء، (وإن) هذا حرف شرط، أين فعله؟ نقول: محذوف تقديره استقر، و (هما) هذا فاعل بالفعل المحذوف، (وإن هما) أي الواو والياء حال كونهما (محركين) وسيأتي أنه محرك بالضم، (في طرف مضارع) (في طرف) أي (في) آخر فعل (مضارع)، يعني إذا وقعت الواو أو الياء محركين (في) فعل (مضارع) أي فعل مضارع ناقص واوي أم يائي (لم ينتصب)، إذاً ماذا بقي معنا؟ أخرج الفعل المضارع المنصوب، ماذا بقي معنا؟ المرفوع والمجزوم، أين الواو والياء في المجزوم؟ لم يَغْزُ أين الياء؟ هو يبين لنا حركة الياء أو الواو إذا وقعت في آخر الفعل المضارع ناقص واوي أو يائي، إذا دخل الجازم على الناقص الواوي أو اليائي حذفت وسقط حرف العلة، إذاً لا يوجد عندنا حرف علة لا واو ولا ياء، هو في حكم العدم هو معدوم، إذاً لم يغزُ لم يرمِ ليس داخلاً معنا، لِمَ؟ لأن قوله:

(وإن هما محركين في طرف مضارع) خرج به المضارع المجزوم وبقي معنا المرفوع والمنصوب، المنصوب لخفة الفتحة تظهر على الواو والياء وتقدر في الألف، بقي معنا الفعل المضارع المرفوع، إذاً مقصوده بهذا أن الفعل المضارع الذي آخره واو أو ياء محركين قال: (وإن هما محركين في طرف) أي آخر فعل أي لامه (مضارع لم ينتصب) يعني بأن كان مرفوعاً لتجرده عن الناصب والجازم، وعليه لا يشمل المجزوم، (لم ينتصب) هو أي المضارع، ما حكمه؟ (سكن)، (إن هما محركين في) آخر الفعل المضارع (سكن) الياء والواو يغزو، (وإن هما محركين في طرف مضارع) مرفوع، يغزو أصلها يغزُوُ هذا الذي يعنيه، يغزو هذه واو محركة وقعت في طرف فعل مضارع مرفوع، يغزو زيد قال: (سكن) الواو هذه، لِمَ؟ للخفة دفعاً للثقل، واو ثقيلة هي حرف علة ثم ضُمَّت الواو قال: (سكن) هذه الواو من أجل دفع الثقل الحاصل بهذه الضمة، كذلك يَرْمِيُ في حالة الرفع تقول: يَرْمِيْ تسقط الضمة في حالة الرفع، لِمَ؟ دفعاً للثقل، (وإن هما محركين في طرف) يعني في آخر فعل (مضارع) مرفوع (لم ينتصب)، أما إن انتصب مفهومه فنقول: الفتحة تظهر لن يغزوَ لن يرميَ ليس هناك ثقلاً في الفتحة على الواو أو الياء، (سكن) هذا جواب (إن)، (سكن) هذا فعل أمر، وهل يجوز وقوع فعل الأمر جواباً للشرط؟ لا، إذاً أين الفاء؟ حذفت للضرورة، لضرورة الوزن، فـ (سكن) هذا جواب الشرط، والفاء سقطت من أجل الوزن، (تحف) هذا واقع في جواب (سكن) أي تعطى ما تريد مضارع مغير الصيغة، (سكن تحف) إذا وقع الفعل المضارع في جواب الطلب نقول: جُزِمَ به {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ} [الأنعام:151] (أتل) أين الواو؟ سقطت للجزم والعامل فيه وقوعه في جواب الطلب.

نَحْوُ الَّذِي جَا مِن رَّمَى أَوْ مِنْ عَفَا ... أَوْ مِنْ خَشِيْ وَيَاءَ ذَا اقْلِبْ أَلِفَا

(وياء ذا) بدون تنوين مضاف ومضاف إليه، (نحو الذي) يعني وذلك المضارع المرفوع الذي في طرفه واو أو ياء محركين (نحو) المضارع (الذي جاء) و (جا) هذا لغة في جاء بالقصر، وهنا للغة والوزن، (نحو) المضارع (الذي جاء) يعني صيغ وأخذ (من رمى)، ماذا تقول؟ يرمي الأصل فيه أنه مرفوع بالضمة فتقول: يَرْمِيُ، قال: (سكن) دفعاً للثقل، (نحو الذي جا من رمى) يعني (من) لفظ (رمى) أو (من) مصدر (رمى)؛ لأن المضارع مأخوذ من الفعل الماضي هذا باعتبار أن الماضي أصل للأفعال، وباعتبار أن الأصل هو المصدر تقول: (من) مصدر (رمى)، يعني يجوز أن تقدر لفظين (من) مصدر (رمى) أو (من) لفظ (رمى) الناقص اليائي (أو من عفا) الناقص الواوي، (من عفا)

يعفو، أصله يعفوُ بواو مضمومة في حالة الرفع، قال: (سكن) الواو وألقِ بالضمة دفعاً للثقل، هذا إعلال بالحذف، وعليه تقول: الإعلال بالحذف قد يكون حذفاً لحركة وقد يكون حذفاً لحرف، وهنا إعلال بحذف حركة، (أو من خشي) بإسكان الياء من أجل الوزن وأصله خشيَ، أو المضارع الذي جاء من لفظ (خشي) وسكن الياء من أجل الوزن، (وياء ذا اقلب ألفا) (وياء ذا اقلب) اقلب ياء (ذا)، المشار إليه (خشي)، قال: (اقلب ألفاً)، لِمَ؟ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنك تقول: يخشى، أصلها يخشَيُ، يعني لا تسقط الضمة لِمَ؟ لأن ثم قاعدة سابقة على ذلك وهي أن الياء تحركت وانفتح ما قبلها، يرمِيُ ليس عندنا داعي لقلب الياء ألفاً، لِمَ؟ لأنها تحركت وانكسر ما قبلها، إذاً لا يمكن قلبها ألفاً، يعفُوُ لا يمكن قلب الواو ألفاً مع كونها متحركة لأن ما قبلها مضموم، أما يخشَيُ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، لذلك قالوا: (وياء ذا) المشار إليه (خشي) (اقلب ألفاً) لِمَ؟ لوجود المقتضى، (ياء) هذا مفعول أول لـ (اقلب)، (ألفاً) مفعول ثانٍ. إذاً الخلاصة نقول: إذا كان الفعل المضارع المرفوع ناقصاً واوياً أو يائياً وجب إسقاط الضمة فيهما في الواو والياء، لِمَ؟ للثقل، أما يخشى هذا أصله يائي ولكن قبل الإسقاط وجدت القاعدة وهي تحرك الياء وانفتاح ما قبلها وعليه تكون الضمة مقدرة.

(واحذفهما في جمعه) أي الواو والياء المحركين من المضارع المختوم بهما (في) حال (جمعه)، يعني في حال إسناده إلى واو الجمع، ما كان على مثال يغزو واوي اللام إذا أسند إلى واو الجماعة وجب حذف الواو التي هي لام الكلمة، لِمَ؟ للتخلص من التقاء الساكنين، يغزُوُوْا هذا الأصل بواوين الأولى مضمومة والثانية ساكنة، لِمَ؟ إذا قلت: ضربُوْا الواو الثانية ساكنة وهي واو الجماعة، هي نفسها الواو في يغزُوُوْا، ضممت الباء من ضربوا لمناسبة الواو، هنا أيضاً يغزوا تضم الواو لمناسبة الواو فتقول: يغزُوُوْا، استثقلت الضمة على الواو فسقطت فالتقى ساكنان الواو الأولى التي هي لام الكلمة والواو التي هي فاعل فأسقطت الواو الأولى فصار يغزو، إذاً حذفت الواو عند إسناد الفعل إلى واو الجماعة، يرمي تقول: يرمِيُوْا، استثقلت الضمة على الياء، فماذا صنعنا؟ حذفناها، سكنت الياء مع واو ساكنة فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار يرمِوْا يعني ميم مكسورة ثم واو ساكنة، سكنت الواو وهي لام الكلمة وانكسر ما قبلها ماذا يحصل؟ الأصل أنه يجب قلب الواو ياءاً، لئلا تقلب الواو ياءاً في مثل هذا التركيب دفعاً لهذه القاعدة تحايلوا عليها قلبوا كسرة الميم ضمة فصار يرمون، يرمون الميم ضمت هنا

من أجل الواو، لم من أجل الواو؟ لأن الواو لو بقيت الميم قبلها مكسورة لوجب قلبها ياءاً فقيل يرمين، هذا التبس بماذا؟ النسوة يرمين، التبس بما أسند إلى نون الإناث، دفعاً لهذه القاعدة لئلا تطبق وجب قلب كسرة الميم ضمة، إذاً (واحذفهما في جمعه) والألف في يخشى أسندوه إلى واو الجماعة يخشَيُون يضربون، تقول: استثقلت الضمة على الياء فأسقطت فالتقى ساكنان فماذا حصل؟ حذفت الألف يخشون، بقيت الشين مفتوحة للدلالة على الألف المحذوفة، وهذه هي القاعدة التي ذكرها السجاعي:

وَاوُ الضَّمِيرِ إنْ بِفِعْلٍ تَتَّصِلْ ... مُعْتَلَّ لَامٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ قُبِلْ

فَإِنْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا قَدْ فُتِحَا ... أَوْ ضُمَّ فَابْقِهِ كَمَا قَدْ وَضَحَا

يعني إن كان ما قبل الواو مفتوح ابقه مفتوحاً مثل يخشى يخشون ابق الشين مفتوحة، وإن كان ما قبلها مضموم يغزون تُبق الضمة كما هي،

وَاضْمُمْهُ حَتْماً إِنْ يَكُنْ ذَا كَسْرِ ... كَقَولِنَا رَضُوْا بِكُلِّ يُسْرِ

(وَاضْمُمْهُ حَتْماً إِنْ يَكُنْ ذَا كَسْرِ) إن كان مكسور يجب أن يضم ما قبل الواو. إذًا إذا أسند الفعل المختوم بحرف علة وهو فعل مضارع إلى واو الجماعة وجب حذف اللام واواً أم ألفاً أم ياءاً، (لا التثنية)، (واحذفهما في جمعه لا) في حال (التثنية) مصدر ثنَّى المضعف، أي إذا أسند الفعل المضارع المختوم بواو أو ياء إلى ألف الاثنين بقيت اللام ولا يجوز حذفها، لِمَ؟ لانتفاء المقتضى، إنما حذفت هناك دفعاً لالتقاء الساكنين، وهنا لم يلتقِ ساكنان، يغزو أسنده إلى ألف الاثنين يغزوان يرميان يخشيان، إذاً ليس عندنا التقاء ساكنين، (وما كتغزين بذا مستويه) (وما) أي الأمثلة التي استقرت (كتغزين) يعني في الناقص المسند إلى الواحدة المخاطبة (بذا) أي بجمعه (مستويه) أي مماثلة للجمع في حذف اللام للساكنين، (ما) هذا مبتدأ، أين خبره؟ (مستويه)، (مستويه) هذا اسم فاعل استوى يستوي فهو مستوي ومستوية بالتأنيث، والذي (كتغزين) مماثلة (بذا)، (بذا) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (مستويه)، (بذا) أي بجمعه، (تغزين) تغزو أسنده إلى ياء ماذا تقول؟ تغزُوِين، ماذا حصل؟ استثقلت الكسرة على الواو فسقطت، ماذا حصل؟ التقى ساكنان تغزو ثم ياء ونون فحذفت أي واو؟ تغزوِين استثقلت الكسرة على الواو فألقيت فالتقى ساكنان الواو والياء، فحذفت الواو، ياء قبلها ضمة ماذا يحصل؟ تقلب واواً، دفعاً لهذه وجب كسر الزاي وجب قلب الضمة ضمة الزاي كسراً (تغزين)، (تغزين) حذفت لامه كما حذفت من يغزون هذا مقصوده، (وما كتغزين بذا) يعني بجمعه

(مستويه) مماثلة لها، كما أن الواو لام الكلمة من الفعل المعتل الناقص الواوي حذفت عند إسناده لواو الجماعة كذلك تحذف إذا أسند للمخاطبة إلى المخاطبة. إذاً الحاصل لهذه المسألة أن الفعل المضارع الناقص الواوي أو اليائي في حالة الرفع يُعَّل إعلالاً بحذف حركته، لِمَ؟ دفعاً للثقل، أما في حالة النصب فتبقى الواو مفتوحة لن يغزوَ لن يرميَ لخفة الفتحة، أما الضمة فهي ثقيلة على الواو وثقيلة على الياء فيجب إسقاطها طلباً للخفة، هذه الواو أو الياء إذا أسند الفعل إلى واو الجماعة وجب حذفهما، الواو والياء والألف، إذا أسند إلى ألف الاثنين نقول: صحت الواو والياء يعني لايجوز حذفهما، إذا أسند إلى الياء المخاطبة نقول: يجب حذف الواو وكذلك الياء كما حذفت من الجمع.

نقف على هذا

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* اسم الفاعل من الأجوف ومن الناقص.
* اسم المفعول من الأجوف.
* بيان أمر الغائب والمخاطب من الأجوف.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يظل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا أما بعد:

فهذا الباب معقود في باب المعتلات والمضاعف والمهموز فلا زال الحديث في المعتلات قال رحمه الله تعالى:

(**94** – وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُلْ قَائِلاَ ** بِأَلِفِ زَيْدٍ وَهَمْزٍ مَا تَلاَ)،

(وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ) # (فَاعِلِ اجْوَفٍ) باسم الهمز مع إضافة

(وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُلْ قَائِلاً ** بِأَلِفِ زَيْدٍ وَهَمْزٍ مَا تَلاَ) اسم فاعل كما سبق أنه من الثلاثي وهذه الأبيات كلها مضت معنا لكن نعاود عليها كما سبق أن اسم الفاعل يكون من الصفات ومن غير الصفات لما زاد على الثلاثة من الثلاثي قلنا الأصل فيه أنه على زنة فاعل وهذا كما نص عليه ابن مالك رحمه الله تعالى وفاعل صالح للكل إن حصل الحدوث نحو ذا غذًا جادلٌ جدل يعني: كل ما كان على وزن فعل المتعدي واللازم أو فعِل المتعدي واللازم أو فعل مع اللازم حينئذٍ يأتي # على زنة فعل وكا ما جاء دالاً على ذاتٍ وحدثً غير المستقيم وغير لازمٍ فهو صفةٌ مشبهة هذا هو الأصل صفةٌ مشبهة وما يذكر أحيانًا أن فرح فعل يأتي باسم الفاعل على فعل وفرح وفرِح فرحًا على وزن فعل فرِح فرحٌ على وزن # نقول هذا الأصل فيه أنه صفة مشبهة ولكن إن نقصد هذا مما يدل على أن المقاصد لها اعتبار بمدلولها الخاص المقاصد لها اعتبار في مدلولها الخاص إن كان مقصود بفرحٍ أن وفق لازمٌ فنقول حينئذٍ هو صفة مشبهة وإن كان مقصوده أن # يعني: طارق بعد أن لم ليكن وقد يزول نقول هذا اسم فاعل لكن الأصل كما قال ابن مالك: وفاعل صالح للكل يعني: كل الأوزان الثلاث فعل وفعل وفعل إن قصد الحدوث يعني: # الحدوث وجود الشيء بعد أن منه وهذا هو الفرق بين الصفة المشبهةٌ واسم الفاعل كل منهما يدل على ذات وكل منهما يدل على ذاتٍ متصفة بحدثٍ إلا أن اسم الفاعل يدل على حدثٍ لم يكن وصفة المشبهة تدل على حدثٍ لازمٍ ثابت مستقر لموصوفها وما زاد على الثلاثي قلنا يأتي اسم فاعل بالنظر إلى مضارعه فتقلب حرف أو يقلب حرف المضارع ميمًا مضمومًا ويكسر ما قبل آخره هذا اسم الفاعل مما زاد على الثلاثة فنقول دحرج يدحرج تقلب الياء ميمًا مضمومًا # قبل آخره يدحرج فهو مدحرجٌ استغفر يستغفر فهو مستغفرٌ انطلق ينطلق فهم منطلقٌ إذًا على وزن # نقول منطلق على وزن منفعل مستغفر على وزن مستفعل لأن الأصول صفة من الأصول # مستفعل هنا بين لنا أو ذكر مسألة تتعلق بالأجوف والأجوف كما سبق ما اعتلت عينه ما كان صحيحًا يأتي باسم الفاعل منه على زنة فاعل وهذا فاعل # فكتب تقول كاتب وضرب فهو ضارب كذلك المهموز أكل فهو آكل وأخذ فهو آخذ إلى آخره كذلك المضاعف قص فهو قاصٌ مد فهو مادٌ بقي معنا كذلك واعد فهو واعدٌ وعد يعد فهو واعد # هذا الأصل صالح للكل إن قصد الحدوث إذًا يأتي باسم الفاعل على زنة فاعل من الصحيح ولا تغير يطرأ على الوزن يأتي باسم الفاعل من المهموز ولا تغير يطرأ على الوزن كذلك من المضاعف كذلك من المثال الواوس والياء بقي معنى الأجوف والياء الأجوف والناقص عنون للأجوف بقوله: (وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُلْ قَائِلاً) الأجوف كما سبق ما اعتلت عينه يعني: ما كانت عينه حرف من

حروف العلة الواو أو الياء قلنا هذا على نوعين قد تصحح عينه وقد تعل يعني: تقلب الياء أو الواو ألفًا ما صحت عينه في ماضيه صحت فيه اسم فاعله لأنه قاعدة عنده في هذا الباب أن اسم الفاعل يطأ عليه ما يطرأ على فعله يعامل معاملة التأنيث إن صحح فعله صحح الصرفي عينه في اسم الفاعل لأن تلافي العين ما اعتلت عينه أو اعتلت عينه في

الماضي أيضًا اعتلت عينه في اسم الفاعل عور قلنا هذا مما صحت عينه لما لكونه على زنة فعل واسم الفاعل وهو # على زنة أفعل والمصدر على زنة فعلٍ قلنا # في الماضي وتصححه في مصدره عور فهو أعور وعورٌ عورٌ صححت في الماضي على زنة فعل وصححت في المصدر عور هذا ثلاثي اسم الفاعل يأتي منه على زنة فاعل إذًا نقول فيه عاورٌ بدون تغير عاورٌ كما نقول في كتب كاتبٌ وفي ضرب ضاربٌ لما لم تعل أو يطرأ تغير على عينه في اسم الفاعل نقول لصحتها في الماضي لأنه يجرى أو يجري اسم الفاعل في التغيرات وما يطرأ على عينه مجرى ماذا؟ فعله مجرى فاعله جرى مجرى فاعله جرى مجرى وأجرى مجرى إن كان من الثلاثي # وإن كان من الرباعي مجرى فنقول يجرى مجرى فعله إن أعلت عينه في الماضي أعلت في اسم فاعلها عدا هذه صحت عينه في ماضيه إذًا اسم الفاعل تصحح عينه يعني: لا تقلب همز هذا المقصود عينه يعني: لا تقلب همزة لماذا؟ لأنه لا يمكن أن نقول عاؤٌ هذه وجدت فيه أو وجد فيه مقتضي لقلب الواو ألفًا لما لكونه لم يتفتح ما قبله وشرط قلب الواو أن تتحرك ويفتحا ما قبلها وهنا عور فهو عاورٌ نقول عاورٌ لم يوجد علة قلب الواو ألفًا إذًا ما مراد بتصحيح عينه # فاعله نقول ألا تقلب همزة لأنه # بين أمرين إما أن تصحح يعني: لا تقلب همزة # وإما أن لا تقلب همزة وإما أن تعل يعني: تقلب الواو من قاول والياء من قاوٍ تقلب همزة هذا الذي يسمى إعلالاً في هذا الباب مثل # قلب وسبق أن الإعلال ألحق به الهمز أليس كذلك قلنا تغير يطرأ على حروف العلة بقلب حرف العلة أو بحذفه أو بتفسيره ألحق به الهمز لأن الهمزة يقلب واوًا ويقلب ياءً فألحق به في أحكامه فيدخل في باب الإبدال فيدخل في باب الإعلام إذًا نقول إن صححت عين فعل اسم الفاعل في الماضي يعني: لم تقلب ألفًا صحح عينه في اسم فاعله يعني: لم تقلب همزة فنقول في عور فهو عاورٌ وحول فهو حاولٌ وغيد فهو عايدٌ وحيد فهو حايدٌ إذًا لم # تغير وهنا عمل معاملة الصحيح إذًا ما صحت عينه عمل معاملة الصحيح إذًا ما صحت عينه وعمل معاملة الصحيح ما أعلت عينه في ماضيه هنا وقع الإعلال فيه وهو بقلب العين همزة واختلفوا

في علة ذلك أحسن ما يمكن أن يقال أن العين هنا حرف العلة وقع بعد ألفٍ زائدةٍ مجاورةٍ للطرف لأن عندهم القاعدة أن كل واوٍ أو ياءٍ وقعت طرفًا # وقعت طرفًا بعد ألفٍ زائدةٍ قلبت الواو أو الياء همزةً بناء الهمزة هذه منقلبة عن ياء بنيةٌ إذًا همزة هذه أين الياء الأخيرة والفعل بنيةُ تقول الهمزة هذه منقلبة عن ياء أصلها بنايٌ كتا كفاوٌ سماءٌ سماوٌ علاءٌ علاوٌ فإذا تصرفت الواو أو الياء وقعت الواو أو الياء بعد ألفٍ زائدة نقول وجب قلب الواو أو الياء همزة كذلك هنا وقعت ليست طرفًا # لكن هذا لا # وقعة مجاورة لطرفٍ فإذا قيل قال هذا أعلة فينه في ماضيه فاسم فاعله الأصل فيه قاولٌ على وزن فاعلٍ صارٍ على وزن قام تأتي باسم فاعل على وزن قاوِمٍ بالواو قائم هذا قلب الواو # با ع أصله بيع اسم فاعله بايعٌ قال هنا حرف العلة مقاوم يبايع وقع بعد ألفٍ زائدةٍ مجاورة للطرف أين طرف الذي هو اللام بايع العين هنا وقاوم الذي هو اللام لكن نقول القاعدة العامة أن كل ما

أعلت عينه في ماضيه قلبت عينه همزة في اسم فاعله ما العلة السماء. السماء من لغة العرب هكذا فرق العرب قالوا عاورٌ وحاولٌ وقالوا قائلٌ وفعيل # فنقول قاولٌ هذا هو الأصل فوقعت الواو بعد ألفٍ زائدةٍ مجاورةٍ للطرف على ما ذكره الصرفيون فقلبت الواو همزةً فصارت قائلٌ بايعٌ العين هي الياء وقعت بعد ألفٍ زائدةٍ مجاورة للطرف فقلبت الياء همزة فصار بائعًا صار بائعًا هنا قال: (وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ)، (وَفِي اسْمِ فَاعِلِ) اسم الفاعل كما سبق ما دل على ما حده نعم ما دل على حدثٍ معينٍ وذات مبهمة قام بها أو وقع منها قام بها الحدث أو وقع منها فرق بينه وبين اسم المفعول. اسم المفعول ما دل على حدثٍ معين وذات مبهمةٍ وقع عليها حدث فضارب يدل على ذاتٍ مبهمة من هو الضارب هل يفهم من لفظ ضارب لا يدل عليه إذًا لكن يدل على ذات من هي هذه الذات وما هي هذه الذات؟ لا يفهم من اللفظ لكن الحدث ما نوعه الضرب إذًا الضرب معين والذات مبهمةٌ وقع منها هذا الحدث الذي هو الضرب (وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ) يعني: اعتلت عينه هذا بإسقاط الهمزة (وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ) ومع التنوين (وَفِي اسْمِ فَاعِلِ) هذا جار ومجروره متعلق بقوله: (قُلْ) الآتي (وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ) يعني: اسم فاعلٍ فعل أجوفٍ يعني: اعتلت عينه وزد عليه أعلت عينه (قُلْ قَائِلاً) قل في اسم فاعل يقول قائلاً لأن الأصل قال أصل قال قول أعلت عيته في ماضيه فيجب أن تعل عينه في اسم فاعله بقلبها همزةً فقيل قائل.

قائل هذا اسم فاعل ليقول الذي ماضيه قال هناك خلاف هل مشتق من الماضي أو من المضارع لا خلاف # يترتب على هذا الخلاف إذًا قل في اسم فاعلٍ أجوفٍ ك يقول قائلاً قل في اسم فاعلٍ يقول قائلاً كال كونه يعني: قائلاً متلبسًا بألفِ زيدٍ الباء هذه الملابسة ألف مضاف وزيد مضافٍ إليه زيد هذا مصدر زاد يزيد زيدًا وزيادةً له مصدران زاد يزيد زيدًا وزيادةً والمراد به هنا من إطلاق المصدر مرادًا به اسم الفاعل بألفٍ زائدٍ بين فاء الكلمة وعينها فاعل ضارب ضرب بينهم الفاء والعين ضارب الضرب في فاء الكلمة والراء هي عين الكلمة إذًا (بِأَلِفِ زَيْدٍ) زائدة في بنية المضارع أو الماضي على قياس هذه الألف تم# للدلالة على اسم الفاعل فهي حرفٌ زائدٌ لمعنى لماذا؟ لأن الفرق بين مثلاً كاتب وكتب هي الألف إذًا كتب في اللفظ وكتاب كاتبٌ لم يفرق بينهما إلا بألف الفاعل إذًا ألف الفاعل هذه حرف زائدٌ على بنية الفعل سواء كان ماضيًا أو مضارعًا وله دلالة من جهة المعنى وهو له دلالة من جهة المعنى (وَهَمْزِ مَا تَلاَ)، (وَهَمْزِ مَا)، (وَهَمْزِ) هذا مصدر أضيف إلى مفعوله (وَهَمْزِ مَا)، (مَا) أي: قلب ما أي: الحرف الذي تلا الألف الزائدة ما الذي يث# الألف الزائدة في قاوم الواو لأنك زدت عمل بألف زيدٍ بين الفاء والعين والذي يتلوا الألف هو العين (وَهَمْزِ مَا تَلاَ) يعني: وقلب الحرف الذي يتلوا الألف الزائدة همزة هذا مراده (بِأَلِفِ زَيْدٍ) بألفٍ زائدةٍ بينهم الفاء والعين وقلب ما تلا يعني: الحرف الذي تلا يتلوا تابع الألف الزائدة قلبه ماذا؟ همزةً هذا مراده (بِأَلِفِ زَيْدٍ وَهَمْزِ مَا تَلاَ) إذًا له زيادةٌ وإعلانٌ بالقلب (بِأَلِفِ زَيْدٍ) أي: بزيادة ألفٍ تكون بين الفاء والعين تدل على انه اسم فاعل (وَهَمْزِ مَا تَلاَ) يعني: وهمز يعني: قلب الحرف الذي تلا الألف الزائدة وهي الواو في قاول والياء في بايع قاول الألف زيدت بين القاف والواو ما الذي يتبع الألف الواو أقلبه همزة التي هي العين فقل قائلٌ بايعٌ ما الذي يتلوا الألف الزائدة التي زيدت بين الفاء والعين الياء إذًا أقلبها همزةً فقل بائعٌ إذًا خلاصة هذا البيت أن اسم الفاعل من الأجوف الذي أعلت عينه في ماضيه يأتي به على زنة فاعل أيضًا لكن بقلب عينه همزة سواء كانت واوًا أو ياءً أما ما اعتلت عينه ولم تقلب ألفًا في ماضيه مثل عور وحيد فيجب أن تصحح يعني: تذكر كما هي ولا تقلب ألفًا ثم انتقل إلى بيان اسم الفاعل من الناقص والناقص كما سبق هو ما اعتلت لامه يعني: سواء كانت واوًا أو ياءً (95 – فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ إن لَّمْ يَنْتَصِبْ ** وَلاَ بِأَلْ وَحَذْفِ يَائِهِ يَجِبْ)، (فِي نَاقِصٍ) يعني: في اسم فاعل فعلٍ ناقصٍ هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (قُلْ) قل في اسم فاعلٍ فعلٍ ناقصٍ يعني: اعتلت لامه سواء كانت واوًا أم ياءً (غَازٍ) يعني: على زنة فاعل ولكن بحذف يائه إن كان مفردًا مجردًا من أل (غَازٍ) أصلها من الغزو الفين هي الفاء والزاي هي العين والواو قيل اللام إت بها على زنة فاعل تقول

فاعلٌ غازوٍ ما الذي حصل وهو منكر نون آخره والتقى ساكنان لما التقى ساكنان لأننا أسقطنا الضمة التي على الواو

واوٌ ثقيلة حرف علة وحركتها بالضمة أو بالكثرة فقيل أيضًا فأسقط رفعًا وجرًا الكسر والضم فسكنت الواو أو الياء فلما نون التقى ساكنان الواو والتنوين ما الذي يحصل لا يمكن تحريك الأول لما مع أن الأصل أن الأول عند التقاء الساكنين الأصل في التخلق من التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسر أو ما ينوب عنه وهنا ينس# تحريكه لما؟ نعم أي حركة الأصلية إذا حذفنا الحركة الأصلية التي هي حركة الإعراب التي جيء بالعامل من أجلها إذا حذفنا الحركة الأصلية التي هي حركة الإعراب دفعًا للثقل فهل تأتي بحركةٍ عارضةٍ فرعية نقول لا إذا امتنع الأول للثقل وهو الأصل أمتنع الثاني للثقل من باب الأولى وأحرى إذًا لا يمنك أن يحرك الواو في الناقص أو الياء في الناقص بحركة التخلص من التقاء الساكنين لما لأن لو حركنا غاز غازوي ل# حركناها بالكسر لحرف الجر لو حركناها بغازوٍ فاعل فاعلٍ غازوٍ نعم واوٌ ونون ساكنة غازوٍ نعم واوٌ ونون ساكنة التي هي التنوين لو حركنا الواو دفعًا للتخلص من التقاء الساكنين من بابٍ أولى أن يظهر الحركة التي هي حركة الإعراب لكن لما امتنعت حركة الإغراب بين الحركة الأصلية من بابٍ أولى أن لا نحركها بحركة فرعي حركة العارض ونقول امتنع تحريك الواو إذًا لم يبقى عندنا إلا أن نحذف الواو ولا نحذف النون لما؟ النون هذه كلمة والواو حرف النون هذا حرف معنى والواو حرف مبنى حرفُ مبنى لا يستقل بالمعنى وإنما هو جزء كلمة والمنتوين هذا كلمةٌ مستقلة تدل على معنى وهو التمكن قول التنوين هنا تنوين تمكين على الصحيح وليس تنوين عوض عن حرف يعني: يدل على تمكن اسم في باب الإعراب بحيث لم يشبه الحرف فيغنى ولا الفعل فيمنع من الصرف هذا هو التنوين التمكيني لإضافة الدال إلى المدلول تنوين التمكين ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين التمكن وتنوين الأصل أربعة أسماء وأربعة # لمسمى واحد تنوين يدل على أن مدخله قد تمكن في زاد الإعراب يعني: اسم خالي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع منم الصرف إذًا نقول غازٍ حذفت الواو هنا للتخلص من التقاء الساكنين ثم نقل التنوين من الواو إلى الزاي فصار الزاي هذا # ونقل التنوين في اللفظ إلى الزاي لأن محله الأصلي أن يتصل بآخر الكلمة وهو الواو أين الواو أسقطت للتخلص من التقاء الساكنين هل يذهب التنوين مع الحرف المحذوف للتخلص تقول لا إذ نقل التنوين من الواو التي حذفت للتخلص من التقاء الساكنين إلى الحرف الذي قبل الواو فصارت كالآخر لأن

التنوين يلحق آخر الكلمة أليس كذلك الصفتين محذوفة نقول نقل من الآخر المحذوف إلى ما قبله إذًا فيها قل غازٍ هذا الأصل سكنت الواو # فقلبت ياءً (إِن لَّمْ يَنْتَصِبْ) قيده الناظم هنا قال: (إِن لَّمْ يَنْتَصِبْ) الأحوال ثلاثة يعني: بأن كان مرفوعًا أو مجرورًا الاسم الناقص إما أن يكون مرفوعًا وإما أن يكون مجرورًا وإما أن يكون منصوبًا إن كان مرفوعًا أو مجرورًا أما أن يحلى بأل وأو يضاف أو أن لا يحلى بأل ولا يضاف هذا في حالة الرفع وفي حالة النقل إن حلي بأل أو أضيف نقول وجب إثبات الياء فتقول جاء قاضي # هنا أضيف هل ثبتت الياء؟ نعم ثبتت الياء لما ثبتت الياء؟ لكونه مضافًا إلى ما بعده لأنه

متى يحذف إذا نون وهنا غير منون قاضي مكةَ لم يحصل التنوين فهنا الياء محذوفة فالياء هنا ثابتةٌ لعدم وجود المقتضي لحذفها وهل يتعين حذف الياء ياء الناقض للتنوين فحسم؟ نقول لا لو قيل جاء قاضٍ البصرةِ كيف تعرب قاضٍ البصرةَ جاء قاضي البصرةِ جاء قاضي البصرةِ قاضي هذا فاعل وغير محلى بأل لكنه أضيف قلنا في قاضي مكةَ هنا أضيف وثبتت الياء لما ثبتت الياء لعدم وجود المقتضي لحذفها وهو التنويع قلنا هل يحفر حذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين مع التنوين فحسم؟ فقل لا قد يكون المضاف إليه محلى بأل فيلتقي الساكنان جاء قاضي البصرةِ قاضي البصرةِ ما تقول قاضي البصرةِ قاضي بصرةِ التقى ساكنان الياء واللام فتقول قاضي هذا فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وليس عندنا تنوين فالساكنان هما الياء واللام من ال # تعريف أل التعريف إذًا هنا أضيف وثبتت الياء كذلك إذا حلي بأل فحينئذٍ وقعًا ونصبًا يجب أن تثبت الياء رفعًا ونصبًا رفعًا وجرًا ونصبن يجب أن تثبت الياء فتقول جاء القاضي رؤية القاضي مررت بالقاضي جاء القاضي في الوقف هنا على الأفصح تثبت الياء لما نقول على الأفصح هناك لغةٌ بالحذف لكنها قليلة وهو الكبير المتعال أصلها متعالي أين الياء حذفت لغةٌ قليلة وكان الأفصح يعني: الأكثر استعمالاً # {لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ} [غافر:15] الأصل تلاقي هنا حل بأل وهو ناقصٌ وحذفت الياء نقول الأصل والأفصح يعني: الأكثر استعمال أن يوقف على المنقوص المحلى بأل بإثبات الياء هذا الأصل ويجوز لغة قليلةً أن تحذف هذه الياء وعليها # الجمهور وهو الكبير المتعال {لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ} هذا متى إذا حلي بأل أين الضمة التي على الياء أين الكسرة التي على الياء نقول حذفت للثقل لأن الياء هذه حرف علة والأصل في حرف العلة أنه ضعيف لا يحتمل الحركة فالضمة ثقيلو

والكسرة ثقيلة فأسقط أو أسقطتا أما الفتحة فلخفتها تظهر على الياء إذًا لقد رؤيةُ القاضي هذا إن كان محلاً بأل أو مضافًا إن كان منكرًا فهو الذي عنون له في (نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ) منقوصًا في رفعه وجره خصوصًا.

خصوصًا يعني: استثناء النقل فالنقل حينئذٍ يظهر عليه الفتحة أو تظهر عليه الفتحة لما لخفتها لذلك قال: (إِن لَّمْ يَنْتَصِبْ) # (فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ إِن لَّمْ يَنْتَصِبْ)، (إِن لَّمْ يَنْتَصِبْ) يعني: تحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين لما لكون الياء ساكنةً رفعًا وجرًا فلن تبقى حركة الرفع وهي الضمة ولا حركة الجر وهي الكسرة أما النقل فتظهر الفتحة لذلك إذا نون في حالة إذا نون في حالة تجرده عن أل هل نقول التقى ساكنان رؤيةُ قاضيًا هل هنا ساكنان لما أن اللام محركة بالفتح أما جاء قاضٍ ومررتُ بقاضٍ الياء ساكنة أسقطت الحركة حركة الرفع وحركة الجر أما في النقل بقية الحركة كما هي ونون فلم يلتقي عندنا ساكنان فبقية الياء كما هي لذلك قال: (إِن لَّمْ يَنْتَصِبْ)، (قُلْ غَازٍ إِن لَّمْ يَنْتَصِبْ) يعني: بأن كان مجرورًا أو مرفوعًا أما في حالة النقل سواء كان محلاً بأل أو مضافًا أو منكرًا فنقول حينئذٍ تثبت الياء (فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ) وهذا مقيد لأنه في حالت الدر يعني: في حالت الوقت هذا فيه لغتان إرجاع الياء وحذف الياء يجوز أن تقول جاء غاز هذا يلتبس جاء غاز أصلها غازي # حذفت الياء التقاء من التقاء الساكنين وهو التنوين ولك أن تقول جاء غازي بإثبات الياي {وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ} [الرعد: 7] هكذا قرأ الجمهور قرأ ابن كثير ولكل قومٍ هادي {وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ} [الرعد: 11] هكذا قرأ الجمهور من والي أثبت الياء ابن كثير {وَمَا لَهُم مِّنَ اللهِ مِن وَاقٍ} [الرعد: 34] قرأ الجمهور وما لهم من الله من واقي قراءة ابن كثير إذًا في حالة تنوينه مع عدم أل في الوصل # نقول لا تثبت الياء # لما لوجود ساكنين لذلك قيده هناك في الملحق ونون الاسم الفريد المنصرف إذا جريت قائمًا ولم تقف إذًا في حالة الوقف # خاص وفي حالة الدرج له حكمٌ خاص ف (غَازٍ) في درج الكلام هنا التقى ساكنان قطعًا لا يمكن أن يفصل فيه أما في حالة الوقت فقد ينظر إلى أن التنوين قد حذف فترجع إلى الياء وقد ينظر إلى أنه هنا سكونٌ عارض والعارض لا حكم له فيبقى حذف الياء لوجود التنوين لأن المحذوف لعلة وهو الوقت تنوين كالسابق فإن قلت جاء غازٍ كأنك صرفت النظر عن التنوين وإذا قلت جاء غا كأنك اعتبرت أن الوقف هنا ماذا؟ أن السكون هنا عارض في الوقف وكأنك التنوين موجود (فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ إِن لَّمْ يَنْتَصِبْ) يعني: إن لم بتنصيب بأن كان مرفوعًا أو مجرورًا (إِن لَّمْ يَنْتَصِبْ) إن حرف شرط هذا فعل الشرط

أين جوابه فقل غازٍ دل عليه # السابق إن لم ينتصب فقل غازٍ يعني: لم تحذف الياء في غير المفرد المذكر (وَلاَ بِأَلْ) وأنا يقترن بأل هذا المقصود ولا بأل وأن لا يقترن بأل فإن أقترن بها سقط التنوين لما لعدم وجوب التقاء الساكنين سقط التنوين ورجعة الياء الساكنة (وَحَذْفِ يَائِهِ يَجِبْ)، (وَحَذْفِ يَائِهِ) هذا من إضافة المصدر إلى مفعوله (يَائِهِ) يعني: ياء الناقص (يَجِبْ) للتخلص من التقاء الساكنين إلا في حالة النصب وفي حالة اتصاله ب أل أو إضافته إلى ما بعده إن لم يكن ما بعده أوله ساكنًا وهذا يقيد حذف ياء غازي ونحوه المنقوص إن كان مفردًا

مذكرً أما لو قيل جاءت غازيةٌ ورؤية غازيةً قل مررت بغازيةٍ أين الياء هنا ثابتة لما ثبتت لأنها ليست آخر كذلك تقول رأية الغازيين هذا ثابت لما مثنى حيث الغازيين هذا مثنى رؤية الغازين في جمع المذكر السالم تحذف. تحذف الياء الأصل غازين كضاربين غازيين # على الياء الأولى التي هي لام الكلمة فأسقطت التقى ساكنان ياء لام الفعل والياء التي علامة جمعٍ فسقطت الأولى للتخلص من التقاء الساكنين إذًا في حالت النصب متى تحذف ياء غازٍ نقول إذا كان مفردًا مذكرًا وجمع تصحيحٍ في هاتين الحالتين تحذف وإلا فتثبت ثم انتقل إلى مسألة وهي اسم المفعول من الناقل والأجوف

(96 – وَكَمَقُوْلٍ اسْمَ مَفْعُوْلٍ خُذَا ** بِالنَّقْلِ كَالْمَكِيْلِ وَاكْسِرْ فَاءَ ذَا)، (وَكَمَقُوْلٍ اسْمَ مَفْعُوْلٍ خُذَا) # من الأخذ ألف هذه مبدلةٌ من. من نون التوكيد الخفيفة # (اسْمَ مَفْعُوْلٍ) # ما دل على ذاتٍ مبهمةٍ وحد معينٍ ووقع عليها الحدث كمضروب ومخ# دل على ذاتٍ وقع عليها الحدث خد اسم مفعولٍ كمقولٍ حال كونه كمقولٍ الكاف هذه اسمية بمعنى مثل يعني: مثل يكون مثل هذا الوزن مثل مقولٍ اسم مفعولٍ خذا كمقولٍ نقول هذا حال مقدم على صاحبها اسم بمعنى مثل الذي هو الكاف حال من اسم المفعول بالنقل حال كونه متلبسًا بالنقل مقول أصله من قال.

قال ثلاثي يأتي باسم المفعول منه على زنة مفعول ضرب تقول مضروب الواو هذه زائدة وهي واو مفعول واو زائدة واو مفعول مكتوب الواو هذه زائدة واو مفعول لأنه ثلاثي أصله كتب اسم المفعول منه على زنة مفعول مكتوب لأن فيه واوٌ لأن فيه واوًا

واحدة وهي زائدة أما لو كانت عينه واوًا أو ياءً وهو الأجوف فهذا يحصل في إعلالٌ فإذا قيل قال يقول العين واو إذًا فيه واوٌ أصلية واسم المفعول من قال يأتي على زنة مفعول هنا واوٌ زائدة لكن المسموع عن لغة العرب أن اسم المفعول من قال مقول فيه واوٌ واحدة أين الواو الثانية حذف حصل إعلالٌ بالحذف وقبله إعلالٌ بالنقل صورته في الأجوف الواوي أن تقول قال يقول أصله اسم مفعول اسم المفعول منه مقولٌ واوين الأولى هي عين الكلمة وهي مضمومة والثانية هي واو مفعول الزائدة وهي ساكنة إذًا مقول أصله مقوُولٌ بواوين الأولى مضمومة واوان والأولى مضمومة هذا ثقلٌ على ثقل كأنها ثالاث واوات أريد التخفيف فحصل إعلالٌ للنقل نقلت حركة الواو الأولى الضمة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها مثل يقول السابق معنا فقيل مقو إذًا ضمت القاف أصلها مق مف الفاء ساكنة مق صارت مثول من أين جاءت هذه الضمة نقلت من الواو الأولى التي عين الكلمة إلى الفاء هذا يسمى إعلان بالنقل طلبًا للخفة التقى ساكنان لما أزلنا الضمة عن الواو الأولى صارت ساكنة والواو الثانية الوائدة ساكنة إذًا لا بد من حذفٍ أحدهما فأسقطت إحدى الواوين والله أعلم بها فذهب سبويه إلى أن التي أسقطت هي الواو الثانية وذهب أبو حسن الأخفش إلى أن الواو الأولى هي التي أسقطت فعلى مذهب سبويه وقول الجمهور أن الواو الثانية هي التي أسقطت إذًا الواو الزائدة ليست عين الكلمة صار مقول هذه الواو هي عين الكلمة وزنه مفعل بضم الفاء وإسكان العين مفعل هذا على مذهب سبويه أن الواو الثابتة في مقول وهو أجوف واوي أن الواو الثابت هي عين الكلمة والواو التي حذفت للتخلص من التقاء الساكنين هي الواو واو مفعولة الزائدة لما قد لأنها طرف وهي زائدة وهي أولى والباء التي معنا هي أصلية والأصل أنه قوة وله اعتبار وهي أيضًا عين مختلفة بفاءٍ ولام إذًا محصلة ومحمية أما على رأي أبي حسن الأخفش أن المحذوف هو عين الكلمة قال لأن الواو الزائدة هذه جيء بها لمعنى إذًا هي علامة والعلامة لو حذفت فات المقصود من الآنيان بها لكن رده سبويه بأن العلامة إذا حذفت التي لا يجوز حذفها إذا لم يدل دليلٌ بعد حذفها عليها وقد وجدت المفعول وه زيادة الميم في أوله فلذلك صح على مذهب سبويه وقد وجد المفعول وهو زيادة الميم في أوله فلذلك صح على مذهب سبويه ولذلك صار في الجمهور أن الواو المحذوفة في الواو الزائدة وحجة أبي حسن الأخفش أن الواو المحذوفة هي واو الأوجه التي هي العين لما قال لأن الواو الزائدة جيء بها لمعنى فلو حذفناها فات المعنى قال سبويه: لا إذا حذفناها لا يفوت المعنى بدليل وجود الميم في أولها لأن علامة اسم المفعول شيئان زيادة الميم في أوله والواو في أثنائه بين العين واللام إذًا لو

فات أحد العلامتين دلت العلامة الأخرى على ما دلت عليه العلامة المحذوفة وعليه على قول أبي الحسن نقول زون مقول مقُول حذفت

العين هذا في الأجوف الواوي ولا إشكال أما الأجوف العيني كباع وهنا مثل بمكين قال: (**96** – وَكَمَقُوْلٍ اسْمَ مَفْعُوْلٍ خُذَا ** بِالنَّقْلِ) يعني: للضمة من الواو إلى القاف ثم يلتقي ساكنان الواو واو الأزرق التي هي العين وواو مفعول ولا تاء أن تكون الحذف للأولى أو الثانية النتيجة واحدة وإنما يختلفان في الوزن فقط أما اللفظ فهو مقول # والواو هذه هل هي الأصلية أم الزائدة لا إشكال (كَالْمَكِيْلِ) هذا تشبيه لحذف أحد العين أو الواو الزائدة في أجوف الياء شبه الأجوف الياء بالأجوف الواوي يعني: يجد الإشكال الذي ورد في الواو يرد في نفس الإشكال في الأجوف الياء ماكيل أصله كال.

كال مكيل التي تقول مقيل أين الواو ألا نقول كال أصله كيل ويأتي اسم المفعول على زنة مفعول ولا نقول مكيول وإنما نقول مكيل نقول الأصل مكيل مكيُل هذا الأصل مكيُل إذا الواو ساكنة قبلها ياءٌ مضمومة الياء هي عين الكلمة والواو التي تليها هي واو مفعول على رأي سبويه أن الذي حذف هو واو مفعول فأصله قبل الحذف نقول حققنا حرفنا إعلال بالنقل استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها مق هذا الأصل ثم سكنت الواو الياء والواو التي تليها وهو مفعول ساكنة التقى ساكنان فحذفت الواو على رأي سبويه فحذفت الواو على رأي سبويه صار مكيل كاف مضمومة بعدها ياء ساكنة ثم لام لو أبقينا الياء على حالها لوجد قلب الياء واوًا لما سكنت الياء اثر ضمٍ والقاعدة أن الياء إذا سكنت بعد ضمٍ وجب قلبها واوًا فلو قلبت واوًا # ذوات الياء لذوات الواو لو قيل مكود ما تدري هل هذا واوي أم يائي فدفعًا لهذا الحرج قالوا إذًا نبدي ضمة الكاف كسرةً فصار مكين فصحت لأن الياء الساكنة التي كسر ما قبلها نقول تصح الياء ولا يجوز قلبها واوًا ولا ألفًا إذًا مكين على رأي سبويه ما وزنه مفعل لأن العين ثابتة بكسر الفاء وإسكان عليه العين ثابتة أما على رأي أبي الحسن وزنها مكين كيف جاءت مكين أصلها مكيون حصل إعلان بالنقل نقلت حركة الياء ضمة إلى الفاء فصار مكي التقى ساكنين الياء والواو حذفت الياء على رأي أبي الحسن لأنها عين فصار مقول التبست لذوات الواو لأن أصلها يائي فقلب الكسرة الضمة كسرة فسكنت الواو اسر كسرٍ فقلبت الواو ياءً فصار مكين سكنت الواو اسر

كسرٍ فقلبت الواو ياءً لأنه يريد أن يكون ظاهر اللفظ أنه يائي لو قيل مقول هذا التبس مثل مقول مقول هذا أجوف الواوي لو قيل مقول لظن أنه أيضًا أجوف واوي لكنه قلب الضمة كسرةً ليتوصل إلى قلب الواو ياءً (وَكَمَقُوْلٍ اسْمَ مَفْعُوْلٍ خُذَا ** بِالنَّقْلِ كَالْمَكِيْلِ) لما شبه المكين بالمقول خشي أن المقول مكين أن الطالب يظن أن الكف مضمومة كما ظنت في مقول القاف فقال (وَاكْسِرْ) أيها الصرفي (فَاءَ ذَا) الذي هو المكين لا تضن التشبيه من كل وجه إنما مقول بضم القاف ومكين بكسر الكاف (97 – وَمِثْلَي الْمَغْزُوِ حَتْمًا أَدْغِمَا ** كَذَاكَ مَخْشِيْ بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا)، (وَمِثْلَي الْمَغْزُوِ)، (مِثْلَيِ) هذا مثنى مثل أراد أن يبين لك الألف والمفعول من الناقص اسم المفعول من الناقص قد تكون لامه واو وقد تكون ياءً إن كانت واوًا فهي كالصحيح إلا أنه أجتمع مثلان الأول ساكن والثاني متحرك فوجب إدغام الأول في الثاني مثل مغزو.

مغزو أين المثلان أصله مغزوو ثم واوٌ أخرى مغزو مغزوو على وزن مفعول ائتي بها كما شئت مغزوو أجتمع واوان الأولى ساكنة التي هي واو مفعول والثانية متحركة التي هي لام الكلمة فوجب إدغام الأول في الثاني لوجود شرط الإدغام اجتمع مثلان فسكن أولهما فوجب إدغام الأول في الثاني دفعًا للثقل أما إن كان يائيًا إذًا الناقص الواوي كالصحيح لا إشكال فيه إلا أنهم يدغم مغزو على وزن على وزن ماذا؟ # المزغم لا يعتبر في الوزن الإدغام تحت # الأصل تقول مغزو على وزن مفعول أليس كذلك المدغم تقول شد على وزن فعل ولا فل تقول شد على وزن فعل فانطق بالأصل لأن كلا الحرفين منطوقٌ به فمغزو علة وزن مفعول هذا إن كان ناقصًا واويًا أما الناقص اليائي مثل له بخشي هذا ناقص يائي اسم المفعول يأتي على زنة مفعول مخش مخشِ مخشُ أليس كذلك مخشُوي يعني واوٌ ثمبعدها ياء لأن الواو تزاد بين العين واللام والعين هنا الشين ثم تضم مناسبة الواو إذًا مخشوي أجتمع عندنا ياءٌ وواوٌ وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء فصار # مضمومة بعدها ياءٌ مشددةٌ هل ينافي # ما قبلها مضمومة؟ الجواب لا فأبدلت الضمة كسرة فصار مخشي إذًا مخشي مثل ما قلنا السابق المرني مرني أصله مرنيُ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما السكون فقلبت الواو ياءً فأدغمت الياء في الياء مرضي # ميم مضمومة ثم ياء وهذا ثقيل ألياء لينة # فكسرة الميم تبعًا للياء فصار مرويٌ مثلها مروي هذا الحديث مرويٌ نفس الكلام (وَمِثْلَي الْمَغْزُوِ)، (مِثْلَيِ) هذا مثنى مثل أين النون حذفت للإضافة وتسقط النونان (وَمِثْلَي الْمَغْزُوِ) إذًا (مِثْلَيِ) هذا مضاف و (الْمَغْزُوِ) مضاف

إليه لإضافة الجزء لكله (مِثْلَيِ الْمَغْزُوِ) أي: الكفرين المتماثلين جنسًا وهما الواو واو التي هي العين وواو التي هي واو مفعول إذًا (مِثْلَيِ الْمَغْزُوِ) المراد بها الواوين اللام والواو الزائدة ليست العين اللام والواو الزائدة واو مفعول (حَتْمًا أَدْغِمَا)، (أَدْغِمَا) أدغما حتمًا الألف هذه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة أدغمًا مثلي المغزو إدغامًا حتمًا. حتمًا هذا مصدر بمعنى اسم المفعول بمعنى أوجب أي: إدغامًا حتمًا مصدر حتم بمعنى أوجب والمراد به اسم المفعول أي: المحتوم (مِثْلَيِ) هذا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء والعامل به أدغم إذًا تركيب الكلام وأدغمًا مثنى المغزو إدغامًا حتمًا هذا حتمًا صفة لموصوف محذوف # (كَذَاكَ مَخْشِيْ) مثل بالمغزو للناقص الواوي كذلك أي: مثل الناقص الواوي الناقص الياء المخشي الأصل فيه مخشيٌ بتشديد الياء فسكنه من أجل الضرورة والشين ساكنة وأحذف الشدة سكنه من أجل الضرورة والشين ساكنة وأحذف الشدة (كَذَاكَ مَخْشِيْ) حال كونٍ إدغام في مغشي ونحوه كائنًا بعد قلبٍ يعني: الواو مفعول # مع الياء وسبق إحداهما بالسكون (قُدِّمَا) أي: مقدمٍ يعني: قلب القلب حصل نقل (كَذَاكَ مَخْشِيْ بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا) يعني: وإدغام (بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا) يعني: المقدم أولاً القلب قلب الواو ياءً ثم حصل الإدغام إذًا الإدغام # والقلب أولاً ثم قال:

(98 – وَأَمْرُ غَائِبٍ أَتَى مِنْ أَجْوَفِ ** كَلِيَقُلْ وَأَصْلُهُ غَيْرُ خَفِيْ

99 – مُخَاطَبٌ مِنْهُ كَقُلْ بِالنَّقْلِ ** وَحَذْفِ هَمْزِهِ وَعَيْنِ الأَصْلِ) إذًا هذا سبم معنا (وَأَمْرُ غَائِبٍ)، (وَأَمْرُ) هذا مبتدأ وهو مضاف غائب هذا مضافٌ إليه وعند الحل نقول أمر شخصٍ غائبٍ يعني صيغة فعل الأمر المسند بضمير شخص غائب قلنا الأمر نوعان قد يكون لغائب وقد يكون لحار الغائب هذا له صيغة واحدة وهي المضارع المقرون بلام الأمر هذا للغائب مع الياء ليقل ليضرب هذا أمر للغائب وأما أمر الحاضر فهو المخصوص بصيغة أفعل إذًا (وَأَمْرُ غَائِبٍ) نقصد به المضارع المقرون بلام الأمر لكنه خاص بالفعل الأجوف الذي عينه حرف علة (وَأَمْرُ غَائِبٍ أَتَى مِنْ أَجْوَفِ)، (أَتَى) يعني: ورد عن العرب (أَمْرُ غَائِبٍ) هذا جملة خبر للمبتدأ (أَمْرُ غَائِبٍ أَتَى) أتى هو يعني: أمر الغائب والجملة في محل رفع خبر المبتدأ (مِنْ أَجْوَفِ) حال كونه من فعلٍ أجوف (كَلِيَقُلْ) يقل أصله يقول وأصله غير # فظهر أنه خفي ليقول هذا الأصل ليقول الياء مفتوحة وياء ساكنة والواو مضمومة # من باب يفعل فاستثقلت الضمة على الواو فحاصل إعلان بالنقل لقول سكنت اللام للجازم فالتقى ساكنان الواو التي هي عين الأجوف واللام التي سكنت من أجل الجازم فالتقى ساكنان حذفت العين لقل على وزن

ليقل حذفت العين لذلك قال (وَأَصْلُهُ) يعني: أصل ليقل غير خفي أصل ليقول حذفت اللام الضمة على اللام للجازم ثم نقلت حركة الواو # فالتقى الساكنان الواو واللام فحذفت الواو هذا أمر غائب من الأجوف (مُخَاطَبٌ مِنْهُ)، (مُخَاطَبٌ) يعني: وأمر شخص مخاطبٍ (مُخَاطَبٌ) هذا مبتدأ اسم مفعول خاطبه إذا كلمه حال كونه منه يعني: من الأجوف (كَقُلْ) يعني: من الأجوف (كَقُلْ) يعني: حال كونه كلفظ قل بالبقل قل هذا فعل أمر الموجه إلى المخاطب أو غائب تقول مخاطب فعل الأمر من حاضر والمخاطب يأتي على زنة افعل قل أصله خرج يخرج ما فعل أمر منه علم يعلم اعلم.

اعلم ماذا صنعت اعلم يعني: بحذف حرف المضاعف إذا كان الثاني ساكن أتينا بهمزة الوصل اعلم جلس يجلس اجلس ضرب يضرب اضرب علم يعلم اعلم خرج يخرج أُخرج لما ضممت الهمزة؟ قال يقول أليست مثل خرج يخرج كيف تقول أُقول مثل # هذا الأصل أُقول بضم الهمزة لأن العين مضمومة أُقول ماذا حصل؟ استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى القاف فصار أقُول التقاء الساكنان الواو اللام حذفنا الواو الهمزة جئنا بها من أجل أين الساكن حركة القاف # الهمزة صار قل واضح بع واحد يرفع من يأتي ببع # عبد الرحمن أصلها يبيع هذا المضارع يبيع مثل يضرب يبيع يضرب إذا أشكل عليك المعتل ائتي بمثالٍ صحيح مثله يبيع إذا أشكل عليك بع كيف تنطق به قل يبيع أصله يبيع من باب بيع يبيع ضرب يضرب ضرب بيع يبيعو فقل اضرب أبيع هذا الأصل اضرب أبيع استثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى ما قبلها فالتقاء ساكنان الياء والعين العين ساكنة للبناء حركت الباء جئنا بهمزة الوصل للتمكن من التقاء الساكن # فاستغنينا عنها بحركة الباء فصار بع إذًا قل بع أصله أبيع أقول يعني: لم يخرج عن صيغة افعل الأجوف لم يخرج عن صيغة افعل وإنما تحذف عينه للتخلص من التقاء الساكنين أين الساكنان العين نفسها الألف أو الواو بعد النقل ليست الألف الواو أو الياء الأصل أنها متحركة نقلت إلى ما قبلها طلبًا للخفة ثم سكنه فسكن اللام للجازم للبناء فالتقى ساكنان فحذفنا العين لذلك قال: (مُخَاطَبٌ مِنْهُ) يعني: من الأجوف (كَقُلْ) يعني: ككلم أو كلفظ قل حال كونه قل يعني: متلبسًا (بِالنَّقْلِ) نقل ماذا؟ العين # الفاء أصلها أقول هذا # أقول حركة الواو الضمة نقلناها إلى القاف إذًا (بِالنَّقْلِ) لحركة الواو للقاف العين للقاف (وَحَذْفِ هَمْزِهِ) حذفنا الهمزة لما؟ للاستغناء عنها بحركة الباء (وَعَيْنِ الأَصْلِ) له وهي واو المضارع (وَعَيْنِ الأَصْلِ) يعني: ماذا (عَيْنِ الأَصْلِ)؟ الواو أو الياء أقول الواو أبيع الياء إذًا حذفنا همزة الوصل لما للاستغناء عنها

بحركة ما بعدها وحذفنا عين الأصل يعني: عين الأصل الفعل المضارع له لأن مشتق من الفعل المضارع لما؟ للتخلص من التقاء الساكنين أين ساكنان الواو أو الياء بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما مع سكون البناء (100 – وَثَنِّهِ عَلَى كَقُوْلاَ)، (وَثَنِّهِ) أي: ائتي به حال إسناده لضمير الاثنين (وَثَنِّهِ) لا نقول الفعل يثنى لأن التثنية من علامة الاسم والمقصود هنا (وَثَنِّهِ) يعني ائتي به مسندًا لضمير الاثنين على ككولا على مثل قولا جار ومجرور متعلق بقوله: (ثَنِّهِ) والكاف هنا اسمية بمعنى مثل (قُوْلاَ) لم يقل على زنة قل حذفنا العين وقولا لم تحذف العين أولا # بهمزة الوصل تحرك الفاء التي هي القاف الثاني صارت لما لم تحذف الواو هنا في المثنى كما حذفت في المفرد لعدم التقاء الساكنين قولا اللام متحركة والواو ساكنة لم يلتقي عندنا ساكنان إذًا إذا اسند الأجوف فعل الأمر الأجوف للمخاطب إلى ألف الاثنين نقول صحت عينه يعني لم تحذف قولا ولم تقلب ألفًا لأنها ساكنة (وَالتَزِمْ ** مِن نَّاقِصٍ فِي ذَيْنِ حَذْفًا لِلمُتِمْ)، (وَالتَزِمْ) أمر من الالتزام حال كونهما أمرًا الغائب

والمخاطب كائنين من ناقص يعني: من مضارعٍ ناقصٍ معتل اللام في ذيل الناقص ما كانت لامه حرفًا من حروف العلة إذا أردت أمر غائبٍ من الناقص الواوي أو اليائي غزا يغذوا رمى يرمي غزا يغذوا ائتي به أمرًا للغائب # ليغذوا ماذا صنعت؟ أدخلت لنا الأمر والياء تكون للغائب والأخير اللام حذفت لما فعل مضارع معتل والفعل المضارع المعتل يلزم بحذف حرف العلة بقيده يرمي تقول ليرمي أدخلت لام الأمر جزم الفعل المضارع والياء هنا مفتوحة وهي للغائب ويرمي حذفت الياء من جازم عند سبويه عند الجازم # بالسكون إذًا تحذف الواو والياء إذا وقعت لامين كما تحذف إذا وقعت عينين إذا أسند للمخاطب طيب يغزوا فعل أمر للمخاطب تقول أغزوا لما ضممت الهمزة لأن العين مضمومة أغزوا ماذا صنعت؟ ليس بهمزة يغزوا حذفت حرف المضارعة الثاني ساكن جئت بهمزة الوصل حركنا للضمة صفة العين وحذفت حرف العلة أغزوا هذا فعل أمر مبني حذف حرف العلة يرمي نقول أرمي إذًا حذف لامين الكلمة واوًا أو ياءً إذا أسند إلى ماذا؟ إذا أسند إلى ضمير الغائب ليغز هو وإذا وإذا خوطب به أمرًا أغزوا أرمي لذلك قال: (وَالتَزِمْ ** مِن نَّاقِصٍ) يعني: من مضارعٍ معتل اللام (فِي ذَيْنِ) زين هذا مثنى ذا مشارٌ به لأن الغائب وأمر المخاطب متقدمين (حَذْفًا لِلمُتِمْ)، (حَذْفًا) هذا مفعول به يلتزم ألتزم حذفًا للمتم يعني: من حرف المتم ما هو الحرف المتم؟ الذي تمت به الكلمة اللام إذًا ألتزم حذفًا للحرف المتم بتخفيف الميم الأصل فيه متمٌ بالتشديد

ولكن خففوا من أجل الوزن (مِن نَّاقِصٍ فِي ذَيْنِ) والتزم حذفًا للحرف المتم الذي هو لام الكلمة من ناقصٍ من مضارعٍ ناقصٍ معتل اللام في ذين يعني: لأمر الغائب وأمر المخاطب المتقدمين إذًا خلاصة هذا البحث ثلاثة الأبيات الأخيرة أن أمر الغائب من الأجوف وأمر المخاطب بينهما فرقٌ هل هذا صحيح ليس بينهما فرق في ماذا؟ في الحذف أما في اللفظ فبينهما فرقٌ لأن أول مجزوم والثاني مبني وإنما اشتركا في حذف حرف العلة الذي هو العين عين الكلمة وإذا ثنيته نقول كلمة العين. العين لم تحذف الناقص كذلك في الأمر للغائب والأمر المخاطب يشتركان في ماذا؟ في حذف اللام وأن في اللفظ فبينهما فرق من جهة الإعراب والبناء.

ونقف على هذا.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* بيان حكم فاعل المعتل الواوي.
* حكم اللفيف من حيث اللام كاناقص في الإعلال وعدمه.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يظل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا.

لا زال الحديث في باب المعتلات والمضاعف والمهموز سبق الحديث في الدرس الماضي عن اسم الفاعل من الأجوف الواوي والياء ثم ذكر اسم الفاعل من الناقص الواوي والياء أيضًا ثم أنتقل إلى بيان اسم المفعول من الأجوف الواوي والياء كذلك ثم ذكر ختم المسألة السابقة بأمر الغائب من الأجوف والمخاطب وتسميته ثم ذكر أمر اللازم أو قال: (وَالتَزِمْ ** مِن نَّاقِصٍ فِي ذَيْنِ حَذْفًا لِلمُتِمْ) يعني: بين حكم الأمر بالأجوف ثم الحكم الأمر من الناقص ثم انتقل إلى بيان المشاة قال رحمه الله:

(101 – وَحَذْفُ فَا المُعْتَّلِ فِيْ مُسْتَقْبَلِ ** وَامْرٍ وَنَهْيٍ مَتَى تُعْلَمْ جَلِي

102 – بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا ** وَرِثَ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا)،

(وَحَذْفُ فَا المُعْتَّلِ فِيْ مُسْتَقْبَلِ ** وَامْرٍ وَنَهْيٍ مَتَى تُعْلَمْ جَلِي)

أراد بهذا البيت أن يبين لك حكم فاء المعتل المقصود بالمعتل هنا المثال الواوي لأن الياء كما سبق أنه كصحيح وهذا مسألة سبق شرحها ولكن على ما ذكره الناظم نقف مع # المثال عمومًا ما كانت فائه حرف علة يعني: حرف من حروف العلة وقلنا حروف العلة التي يمكن أن تقع فاءً الواو والياء والألف لا يمكن أن تقع الألف واوًا لا يمكن أن تقع الألف فاءً فعل لما؟ ساكن ولأن الألف قبل سكونها لأن الألف في الثلاثي لا تكون أصلية لا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء وهل توجد شروط قلب الواو أو الياء ألفًا إذا وقعت الواو أو الياء فاءً نقول لا لماذا؟ لأنه يشترط أن يكون ما قبلها مفتوح وهي أول الكلمة وعد تحركت الواو بحركة أصلية ولم ينفتح ما قبلها لا يوجد ما فيلها أصلاً إذًا لا يمكن قلبها ألفًا كذلك ينع على وزن فعل تحركت الياء وهي حركة أصلية ولم تنقلب ألف بل يتعذر قلبها ألفًا إذًا كل فعلٍ ثلاثي ألفه نقول لا يمكن أن تكون أصلية وإنما هي منقلبة عن واو أو ياء ولذلك لا تقع الألف فاء الكلمة إذًا المثال ما كانت فائه حرفًا من حروف العلة المراد بها هنا الواو والياء ولا تكون ألفًا لكن لما عوما المثال اليائي معاملة الصحيح صار كالصحيح يعني: إذا أطلق المثال نقول في الأصل إذا أردنا التأصيل وبيان المصطلح نقول المثال ما يصدق على ما كانت فائه واو أو ياء لكن في الاستعمال كثر استعمال الصرفيين إذا أطلقوا المثال وأرادوا به المثال الواوي لما لأن بحث الصرفيين في أي شيء في المتغيرات يعني الحروف التي تتغير أما الحرف الذي لا يتغير فلا بحث له فيه ما يطرأ عليه قلبٌ أو حذف أو إلى آخره فنقول الياء تثبت كالصحيح ينع يينع إينع هذا فعل يانعٌ مينوع اسم مفعول الياء كالحرف الصحيح مع كونها ماذا؟ مع كونها حرف علة في الأصل ولذلك في باب حذف لا يقول كله صحيح منع أن فيه صحيح مع أن فيه ياء ساكنة # يعدونه من باب فعل يفعل يئس ييئس يأس ييئس ويأس ييئس يعني: فيه وجهان القياس مع الشذوذ وهو القياس يأس ييئس هذا قياس يأس ييئس هذا شاذٌ وجهان فيهم من احسب ما وغرت وحرت # يأس هذا يأس هي التي فيها وجهان يقولون في مثل هذا الموطن يقولون وكلها صحيحة باب حسب يحسب ليس فيه من المعتل شيء مع أن يأس هذا فالأصل أنه معتل لما قالوا هذا وهم أهل الصبر يعني: الذين أصلوا هذا الفن نقول لكونهم يعاملون يأس وما على شاكلته معاملة الصحيح حكموا عليه بأنه صحيح فلا تنتقل عندما ترى اللامية ونحوها في هذا البيت يقولون ولم يلر من باب فعل بفعل إلا الصحيح المعتل لا يجد يأس هذا فائه ياء فهل لا هم أعلم فنقول هم # الأصل فقالوا إذا أطلق المثال الواوي أنصرف إذا أطلق المثال أنصرف إلى المثال الواوي أما اليائي فلكونه ذك الصحيح عومل معاملة الصحيح

ولم يستقل بمصطلحٍ خاص دون الواوي (101 – وَحَذْفُ فَا الْمُعْتَّلِ فِيْ مُسْتَقْبَلِ ** وَامْرٍ وَنَهْيٍ) قلنا هذه الواو (وَحَذْفُ فَا الْمُعْتَّلِ فِيْ مُسْتَقْبَلِ) حذف هذا مصدر مضاف لمفعوله أصل حذفك أنت لما نقول مضاف إلى مفعوله لأن الذي وقع عليه الحذف هو الفاء قد يضاف المصدر إلى الفاعل وقد يضاف إلى المفعول وحذفك فاء المفعول فاء المعتل هذا الأصل

وحذف نقول هذا مبتدأ وهو مصدرٌ مضافٍ لمفعوله مفعوله فاء # للوزن ولغةٌ أيضًا (فَا الْمُعْتَّلِ) فاء الفعل المعتل أي: أبي فائه واوٌ وهو مثال الواو لما قيدنا هنا المثال الواوي لأنه هو الذي ذكره الناظم لأنه قال:

(جَلِي

102 – بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا ** وَرِثَ) إذًا قيد بالأمثلةٌ المعتل الذي هو المثال قيدهوا بالواو (وَحَذْفُ فَا الْمُعْتَّلِ) أبي: حذف فالفعل المعتل الذي فائه واوٌ وهو المثال الواوي (فِيْ مُسْتَقْبَلِ ** وَامْرٍ وَنَهْيٍ) لم يذكر الماضي وعد ورث وهب لما لأنها كالصحيح لا يطرأ عليها تغير إنما نص على المستقبل والأمر والنهي ولم يذكر الماضي لما لكونه كالصحيح وعد يورث وصل وجب ولم يذكر اسم الفاعل ولم يذكر اسم المفعول لما لكونها # الماضي وعد اسم الفاعل منه واعدٌ فاعلٌ هل حصل أو طرق تغير للواو؟ الجواب لا وعد اسم المفعول منه موعودٌ سلمت الواو صحت الواو إذًا قوله: (فِيْ مُسْتَقْبَلِ) خصص المستقبل هنا الذي هو الفعل المضارِع (مُسْتَقْبَلِ) هذا اسم مفعول من استقبل يجوز فيه الفتك والكسر مستقبِلٍ بل الأفصح كما قال ياسين في حاشيته على مجيب الدا أن يكون بالكسر لأنه في مقابلة الماضي ماضي هذا اسم فاعل مضى إذًا الأصل يكون مستقبِلٍ بالكسر لكن استعمال النحاة بالفتح على أنه اسم مفعول وكان الأصل أن يستعمل باسم الفاعل لأنه استقبل يستقبل مستقبل ومستقبِل مستقبِل هذا اسم مفعول ومستقبل هذا اسم فاعل الأوفق من جهة التقعيد أن يكون أن يطلق على المضارع مستقبِلٌ لأنه في مقابلة الماضي الماضي مستقبل ولكن استعمالهم أضنه تخفيفًا لأنفع أخص على اللسان قيل مستقبلٌ (فِيْ مُسْتَقْبَلِ) اسم مفعول استقبل ويصح كسر مستقبل مستقبِل الباء الباء هي عين الكلمة مستفِعل مستفعل (فِيْ مُسْتَقْبَلِ ** وَامْرٍ) يعني: وفي فعل أمرٍ وفي فعل نهيٍ كلاهما الأمر والنهي قد سكون لغائبٍ وقد يكون لحاضرٍ كما سبق الأمر يكون لغائبٍ وهذا إذا كان في بصيغة المضارع ياء الغائب مع اللام ويكون لمخاطبٍ حاضر إذا كان بصيغة افعل وكذلك النهي يكون بصيغة

الغائب نحو لا يضرب ويكون بصيغة الحاضر المخاطب إذا قيل لا تضرب بتاء الخطاب وقلنا خاصة الثلاثة هذه دون الماضي والفاعل والمفعول لكونها لا تحذف إلا في هذه الثلاثة المواضع إذًا (وَحَذْفُ) قلنا هذا مبتدأ وهو مضاف و (فَا المُعْتَّلِ) مضاف إليه (فِيْ مُسْتَقْبَلِ) جار ومجرور متعلق بقوله: (وَحَذْفُ) لما تعلق به لقوله مصدر والمصدر من متعلقات الجار والمجرور و (وَامْرٍ وَنَهْيٍ) معطفان على (مُسْتَقْبَلِ)، (وَامْرٍ وَنَهْيٍ)، (وَامْرٍ) بإسقاط همزة القطع أصله أمر يأمر أمرًا همزته همزة قطع لكن الاتساع من أجل الوزن (وَنَهْيٍ مَتَى تُعْلَمْ جَلِي)، (مَتَى) هذا اسم زمان مضمن معنى الشرط (تُعْلَمْ) هذا فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بمتى على أنه فعل شرط لا على مجزوم بمتى (مَتَى تُعْلَمْ) إذًا هو مغير الصيغة يحتاج إلى نائب فاعل نائبه ضمير المستقبل والأمر والنهي معًا (مَتَى تُعْلَمْ) أي: المذكورات السابقة وهي المستقبل والأمر والنهي (مَتَى تُعْلَمْ) أين جواب شرط؟ أين جواب الشرط؟ (مَتَى تُعْلَمْ) نعم

تقديره نعم فاحذف فالمعتل دل عليه قوله: (وَحَذْفُ فَا المُعْتَّلِ) إذًا جواب (مَتَى تُعْلَمْ) تقول محذوف دل عليه قوله: (حَذْفُ فَا المُعْتَّلِ) إما تقدرها على أنها جملة اسمية مع حذف # وهو الفاء وإما أن تقدرها جملةً طابية أيضًا على تقدير حذف الفاء أما جلي فهذا اسم فاعل جلا بمعنى أنكشف وظهر خبر حذف (حَذْفُ فَا المُعْتَّلِ) ظهر يعني: ظاهرٌ ومنكشفٌ (مَتَى تُعْلَمْ) يعني: متى تبنى هذه المذكورات للفاعل لأن المستقبل والأمر والنهي قد يكون مبنيًا للمعلوم وقد يكون مبنيًا للمجهول وهنا (حَذْفُ فَا المُعْتَّلِ) في هذه المواضع الثلاثة المضارع والأمر والنهي إذا كانت مبنيةً للمعلوم أما إذا كانت مبنية للمجهول فحينئذٍ لا تحذف إذًا قوله: (مَتَى تُعْلَمْ) هذا شرطٌ ومفهومه شرطي معتبر لغةً كاد يكون إجماع ولا ينكره إلا من لا علم له بلغة العرب كما قال الشوكاني رحمه الله في إرشاد الفحول (مَتَى تُعْلَمْ) هذا شرطٌ ومفهومه أنها متى تبنى للمجهول لا تحذف فاء المعتل (جَلِي) قلنا هذا خبر (حَذْفُ) (جَلِي) هذا جلي ليس الفعلاً هذا اسم فاعل جلا بمعنى اكتشف وظهر أي حذف فالمعتل منكشفٌ وظاهرٌ بباب ما ك وهب بباب هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (جَلِي) وتعلق به لأنه اسم فاعل (جَلِي) يعني: ظهر ليس على إطلاقه كل بابٍ وقعت فيه الواو فاء الكلمة يجوز حذفها في المستقبل الأمر والنهي لا هو مقيدٌ بثلاثة أبوابٍ فقط مثل لها الناظم وذكر أبنيتها بالمثال فقال:

(جَلِي

102 – بِبَابِ مَا كَوَهَبَ) قلنا بباب هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (جَلِي)، (بِبَابِ مَا) أي: فعلٍ أستقر (كَوَهَبَ) وهب يهب وهب على وزن فعل إذًا يكون حذف فالمعتل واجبًا إذا وقعت الواو فاءً في باب فعل يفعل مثاله وهب يوهبُ هذا الأصل ولكنه نقل إلى باب يفعل من أجل إسقاط الواو لأن الواو إنما تسقط للثقل ما هو هذا الثقل وقوعها بين عدوتيها ما هذان العدوان؟ قالوا: الياء المفتوحة قبلها لأنها عبارة عن كسرتين يعني: الياء المفتوحة قبلها لأنها عبارة عن كسرتين والكسرة التي تليها لأنه يوهبُ يفعلُ هذا الأصل ويهِ وقعت الواو بين الياء المفتوحة قبلها وهي عبار عن كسرتين وبعدها كسرة فكأنه أجتمع أو وقعت بين ثلثة يائات واختلاف كسرات والواو في نفسها ثقيلة والكسرُ ثقيل أراد التخفيف فأسقطوا هذه الواو ثم لما كانت العين يوهِ يوهبُ يهِبوا هذا الأصل لما كانت العين حرفًا من حروف الحلق أستثقل الكسر عليها فنقل الكسر إلى الفتح تخفيفًا فصار يهبُ، يهبُ الأصل فيه ليس من باب يفعلُ وإلا كيف سقطت الواو؟ الواو لا تسقط إلا إذا وقعت بين عدوتيها فتقول إنه من باب يفعل أسقطت الواو ثم استثقلت الكسرة عار حرف الحلق الذي هو الهاء ففتح العين فصار يهبُ إذًا ما كان على وزن وهب يهبُ فعل يفعلُ يجبٌ حذف فائه في المستقبل يعني: في الفعل المضارع وهب ائتي به وهب يهبُ. يهبُ كيف تقول في الأمر بالغائب الذي يحسن الإجابة يشير؟ الأمر للغائب الأمر نوعان للغائب وللمخاطب للغائب ليهب ماذا صنع؟ كيف أتيت به كيف # الأمر الغائب على أي فعل الماضي أو يهب ماذا ليهب هذا؟ يهب ما نوعه فعل مضارع مستقبل ما الذي حصل أدخلت عليه لام الأمر ثم سكن آخره لكونه لام الأمر من الجواز ليهب أصلها ليوهبُ حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها صار ليهب بكسر الهاء استثقلت الكسرة على حرف الحلق فقلبت فتحتًا صار ليهب هذا الأمر للغائب من باب فعل يفعلوا الأمر للمخاطب هب الأصل فيه أوهب على وزن أضرب ما الذي حصل أوهب نعم.

حذفت الواو لما ذكرناها فيما سبق هذا حملاً على المضارع قلنا هب عد هذه حذفت واوها كما حذفت في المضارع ما العلة حملًا للأمر على المضارع لما حمل الأمر على المضارع لكونه قطعة منه ذكرنا هذا فيما سبق فقلنا عد يوعد وعد يعد عد وعد يعد يوعد هذا الأصل أسقطنا الواو لعلة تصريفية وهي وقوعها بين عدوتيها عد أين الواو حذفت هل وقعت بين عدوتيها؟ الجواب لا نقول حملاً لأمر على المضارع يعني: قياسًا

عليه والأصل السماع تقول هكذا سمية هكذا نطق العرب لكن من باب التعليم قالوا حمل الأمر على المضارع لكونه قطعتًا منه إذًا يهب هذا المضارع ليهب هذا أمر الغائب هب لما أسقطت أوهب اوهِب أضرب لما أسقطت الواو حملاً للأمر على المضارع لم نعد نحتاج إلى همزة الوصل لما؟ لأننا جلبناها من أجل تمكن الإقتداء بالساكن وهنا الساكن الذي هو الواو سقط صار هِب أو هَب نقلنا حركت الكسر إلى الفتح إذًا يهبُ ليهب هب النهي وقع (فِيْ مُسْتَقْبَلِ ** وَامْرٍ وَنَهْيٍ)، (وَنَهْيٍ) نهي الغائب نعم لا يهب أصلها لا يوهب سقطت الواو لوقوعها بين عدوتيها ثم نقلت كسرة الهاء إلى الفتح طلابًا للخفة لا يهب وللأم ولا النهي للمخاطب نعم لا تهب هذه النهاية والأصل لا توهب قطعت # حمل المخاطب على الغائب فالأصل السماع الأصل السماع إذًا تحذف من الأمر للغائب لا النهي للغائب لا يهب والنهي للمخاطب لا تهب الأصل لا توهب إذًا (بِبَابِ مَا كَوَهَبَ) هذا الباب الأول الذي تحذف فاء المثال منه ما كان على وزن فعل يفعل (اوْ كَوَعَدَا) بباب ما ك وهب كوع بإسقاط همزة أو للوزن أو استقر كوعد الذي ماضيه على وزن فعل بفتح العين في ومضارعه على يفعل بكسر العين فيه إذًا يكون الباب التالي الذي تسقط فاء المعتل فاء المثال فيه في المستقبل والأمر والنهي ما كان على وزن فعل يفعل فعل وعد قلنا لا تسقط لعدم وجود الموجود وعد يعد أصلها يوعدُ لا إشكال وقعت الواو بلين عدوتيها فسقطت يوعدٌ يعدُ الأمر عد أصلها أوعد فعل يفعل إذا أشكل عليك ائتي بصحيح فقل فعل يفعل وعد يعد وعد يعد هذا فيه إشكالات في النطق مثله ضرب يضرب كيف تأتي ب يضرب تقول يوعد كما تنطق يضرب انطق ب يوعدُ قد يشكل عليك أضرب أوعد أضرب أوعد نقول أوعد حذفت الواو حملاً للأمر على المضارع فسقطت الهمزة صار عد أوعد صار عد انتهى سقطت الهمزة للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها بعد إسقاط الواو حملاً له على المضارع أمر الغائب ليعد أصلها ليوعد ليضرب حصل فيه ما حصل في الأصل النهي للغائب لا يعد أصلها لا يوعد وللخطاب لا تعد أسم الفاعل واعدٌ إذً لمتثبت اسم مفعول موعود لا ت# هذا الباب الثاني ما كان على وزن فعل يفعلُ (وَرِثَ زِدْ)، (وَرِثَ) هذا قصد لفظه مفعول مقدم لقوله: (زِدْ) زد على ما سبق من البابين ورث الذي ماضيه بكسر العين ومضارعه بكسر العين ورث يرث هذا الأصل ورث يرث ورث يرث أصلها ورث يورث مثل يوعد لكن الفرق بين البابين نعم يوعد يورث ما الفرق بين البابين؟ هذا باب فعل وعد وهذا من باب فعل ورث يرث أصلها يورث هذا في المستقبل سقطت الواو لوقوعها بين عدوتيها الأمر للمخاطب أورث أضرب أو ائتي بكسرة بعدها واو ساكنة أورث وقعت الواو لا تقل وقعت

حذفت الواو حملاً لأمر على المضارع فسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها فصارت # على وزن عل لأن الفاء سقطت عل مثلها عد الأمر للغائب الأمر للغائب # ليرث أصلها ليورث والخطاب مخاطب # ليس الأمر النهي لا ترث لسم الفاعل وارثٌ سلمت الواو اسم المفعول موروث صحت الواو إذًا في هذه الأبواب الثلاثة فعل يفعل فعل يفعل فعل يفعل هي الأبواب التي تسقط الفاء في المستقبل والأمر والنهي في المستقبل والأمر والنهي لذلك بعضهم يشرق أو يقيد وجوب حذف الواو في فاء المعتل في شرطين الأول # واوًا أو أن يكون الماضي ثلاثيًا مجردًا أن يكون ماضيها ثلاثيًا مجردًا وعد تقول عد ورث رث فإن كان مزيدًا لم تحذف الواو لو قيل أوجب الفعل المضارع يوحي يكرم # رباعي مثل يجيب من أجاب الداعي تقول أوجب يوجب لا تسقط الواو هنا لما لأنها لم تقع بين عدوتيها لأنهم يشركون في الياء التي تكون قبل الواو وتكون علة في إسقاط الوزن وتكون مفتوحة فإذا كانت مضمومة فهي مناسبةٌ للواو من جنس الواو فتصح الواو أوعد مضارعه يُعدُ أكر يكرم يوعد إذًا صحت الواو لما صحت الواو فنقول وعد يعد تسقط الواو أوعد يُعد صحت الواو كيف سقطت من الأول وصحت في الثاني نقول الشرط أن يكون الماضي ثلاثيًا مجردًا فإن كان رباعيًا فما زاد فلا تسقط الواو لما؟ لعدم وجود الياي المفتوحة لا بد أن تكون الياء مفتوحة يوعد فتحت الواو يوجب لم تقع بين واو بين ياء مفتوحة ولا كسرةٍ الشر الثاني أن تكون عين المضارع مكسورة أن تكون عين المضارع مكسورةً سواء كان ماضيه على وزن فعِل بكسر العين أو على وزن فعل على وزن فعِل أو على وزن فعل ولذلك نقول ورث يرث وثق يثق أو مفتوحة وصل يصلُ وعد يعد وجب يجِبُ أما إن ضمت عين المضارع أو فتحت لم تحذف الواو إذا ضمت عين المضارع أو إذا ضمت عين المضارع أو فتحت الواو إذًا فعل يفعل في الأصل على ما قررنا الأصل في باب يفعل وإنما نقل إلى باب يفعل طلبًا للتخفيف إذًا تكون الأبواب الثلاثة وهب يهب وعد يعد وورث يرث المضارع كله في الأصل على وزن يفعل وإنما يهب نقول هذا فرع عن يفعل وليس أصلاً (101 – وَحَذْفُ فَا المُعْتَّلِ فِيْ مُسْتَقْبَلِ ** وَامْرٍ وَنَهْيٍ مَتَى تُعْلَمْ جَلِي

102 – بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا ** وَرِثَ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا)، (وَقَلَّ) ضد كثر قل هذا قل هذا فعل ماضي ضد كثر (وَقَلَّ مَا) يعني: بباب فعِل يفعلُ (قَدْ وَرَدَا) ورد فعل يفعل فعِل بكسر العين في الماضي يفعلُ بحذف الواو وهذا قليل قلنا إذا فتحت عين

المضارع الأصل عدم حذف الواو أليس كذلك إذا فتحت عين المضارع فالأصل عدم حذف الواو لكش شد منه لفظتان وعبر الناظم بقل وضعه يعبر الشذوذ وطأ يطأ وسع يسعوا هذا خلاف كبير في هذين اللفظين إنما مراد الناظم بهذا الشطر هما وطأ يطأ ووسع يسع وقل ما قد ورد يعني: ما كان على باب فعل بكسر العين في ماضيه ويفعل بفتح العين التي مضارعه قد ورد عن العرب والألف هذه لإطلاق ضميره أو فاعله ما هو يعود على ما إذًا (وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا) ما كان على باب فعل يفعلُ هذا قليل وبعضهم يعبر بالشذوذ ثم إذًا خلاصة هذه المسألة نقول ما كان مثالاً واويًا وأبوابه ثلاثةٌ فعل يفعل فعل يفعِل فعِل يفعِلُ وجب إسقاط الواو في المستقبل والأمر والنهي وما عدا هذه الثلاثة وجب ذكر الواو

(103 – ثُمَّ اللَّفِيْفُ لاَ بِقَيدٍ قَدْ حُكِمْ ** لِلاَمِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ

104 – وَكَالصَّحِيْحِ احْكُمْ لِعَيْنٍ مَاقُرِنْ ** وَفَاءِ مَفْرُوْقٍ كَمُعْتَّلٍ زُكِنْ

---

105 – وَأَمْرُ ذَا لِلْفَرْدِ قِهْ وَقِي قِيَا ** لاِثْنَيَنِ قُوْا وَقِيْنَ لِلْجَمْعِ اثْتِيَا)، (ثُمَّ اللَّفِيْفُ) ما فو اللفيف؟ فعيل لفيف أريد اللف اللفيف مأخوذ من # هذا الاصطلاح لفيف بمعنى لغوي مأخوذ من الالتفاف ألتف حرف العلة على حرف العلة سمي لفيفًا اللفيف في الأصل من الالتفاف ألتف هذا على هذا بعضهم يعبر بالخوض من اللف وهو الخلط واللفيف اصطلاحًا نعم ما كانت عينه ولامه حرف علة أو حرفي علة عينه ولامه فقط أو فائه ولامه أو فائه وعينه نعم اللفيف مطلقًا ما حوا حرفي علة قد يكون فاءً وعينًا رتبها قد يكون فاءً وعينًا وقد يكون عينًا ولامًا وقد يكون فاءًا ولامًا الثلاثة موجودةٌ في الأسماء وأمتنع واحد في الأفعال وهو ما كانت فائه وعينه حرفي علة هذا لا يوجد في الأفعال لا تتفه كليًا نقول لا يوجد فاء وعين ما كانت فائفع عين حرفي علة لا نقول بالتفصيل يحتمل ما كان فيه حرفي ما كان فيع حرفي علة نقول يحتمل أن يكون الفاء والعين هما الحرفان يوم على وزن فعل فائه وعينه حرفا علة إذًا وجب يومٌ هذا اسمٌ وفائه وعينه حرفا علة ماذا نسميه؟ نسميه لفيفًا فكيف نقول لا يوجد ما كانت فائه عينه حرفا علة نقول هذا ينفى عن الأفعال وهو موجود في الأسماء في خمسة ألفاظ أو ست أو سبع يوح من أسماء الشمس هذا فائق وعينه حرفا علةٍ أما الفاء أو العين هذا لا يوجدا في الأفعال والذي يوجد العين واللام أو العين واللام نحو شوى وطوى والذي يوجد أيضًا النوع الثاني الفاء واللام يسمى الأول اللفيف المقرون لاقتران حرفي العلة العين واللام ويسمى الثاني اللفيف المفروق لافتراق حرفي العلة بحرف صحيح (ثُمَّ

اللَّفِيْفُ) يعني: ثم الفعل اللفيف لأن البحث في الأفعال (ثُمَّ اللَّفِيْفُ لاَ بِقَيدٍ) يعني: مطلقًا ثم اللفيف مطلقًا لا بقيد قيده كونه مفروقًا أو مقرونًا اللفيف من حيث هو لا بقيد كونه مفروقًا ولا ممقرونًا إذًا الحكم هذا مشترك هناك حكم مشترك هناك حكم خاص الحكم الذي سيذكره مشترك ثم الفعل اللفيف مطلقًا لا مقيدًا بقيد من كونه مفروقًا أو مقرونًا (قَدْ حُكِمْ ** لِلاَمِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ)، (قَدْ حُكِمْ ** لِلاَمِهِ) للام التي في مطلقًا بما علم للام الناقص الفعل الذي لامه حرف علة من جهة إثبات الإعلان وعدمه متى تحذف هنا في الناقص؟ نعم متى تحذف الياء أو واو الناقص ومتى تثبت؟ أمر المخاطب وأمر الغائب # وأمر الغائي ليرمي ومتى تثبت بعد معد ذالك أرميا ثبتت وأرمُ هنا حذفت كيف معدا ذلك إذًا تحذف متى إذا كان أمرًا ولم يتصل به ألف الاثنين ونقول أيضًا إذا اتصلت به واو الجماعة أو تاء التأنيث رمت هندٌ رمت # قلنا هذا مطلقًا سواء كان ثلاثيًا أم غيره تحذف الألف متى تثبت أيضًا إذا كانت # ومنكر لم يضف ولم يحلى بأل حينئذٍ مثل غازٍ رامٍ نقول يجب حذف الياء إذًا ما ثبتت الياء هناك تثبت في اللفيف مطلقًا وما حذفت هناك تحذف هنا شوى وقاد شوى المضارِع منه واحد شوى يشوي الأمر المخاطب اشوي ماذا صنع؟ نعم الهمزة طيب أريد حذفنا الياء اشوِ الياء هذه مكسورة الواو مكسورة لما كسرة للدلالة على الياء المحذوفة هذا مثل أرمي أشوي مثل أرمي اسم الفاعل منه

شاوي هكذا شاوٍ الأمر للإثنين اشويا مثل أرميا تقليل واو الجماعة أشوا هكذا حذف شوى يشوي أرمي ائتي به بسابق تقول في أرميا أرموا إذًا أشوا حذفت الياء ثم حذفت في أرموا حذفت الياء كما حذفت في أرموا أسنده أو أتصل به أو صل به تاء التأنيث الساكنة شمت كما قيل رمت شوى هذا مثال اللفيف المقرون اللفيف المفروق وقا وقا يق الأمر منه هذا النتيجة أوقي مثل وقا يق أضرب أوقي ما الذي حصل حذفت الواو حملاً على المضارع حذفت الياء # لأنه مبني على حذف الياء # استغنينا عنها صار قي بالكسر وزنه عي لكن هنا يجب اتصاله بهاء السكت في المفرد المذكر فقط لما سيأتي هذا (ثُمَّ اللَّفِيْفُ) إذًا البيت هذا صار إلى أن حكم اللفيف من حيث اللام كحكم الناقص في الإعلال وعدمه ما ثبتت الياء هنا تثبتها في اللفيف مطلقًا سواء كان مقرونًا أو مفروقًا ومع علة الياء هنا بقلبٍ أو حذفٍ أو نقلٍ حركة نقول تعل هنا أيضًا يطوي أصلها يطويُ هذا إعلال بالنقل يطوي مثل يرمي استثقلت الضمة على الياء فحذفت صار يطوي إذًا هذا يطوي طوى يطوي هذا لفيفٌ مقرون حصل فيع إعلان بالنقل (ثُمَّ

اللَّفِيْفُ لاَ بِقَيدٍ) يعني: مطلقًا لا مقيدًا بقيدٍ من كونه مشروقًا أو مقرونًا (قَدْ حُكِمْ)، (قَدْ) قد هذا (قَدْ حُكِمْ) بققيدٍ جار ومجرور متعلق بقوله حكم (حُكِمْ) هذا فعل ماضي مغير الصيغة يحتاج إلى نائب فاعل أين نائبه الجار والمجرور (لِلاَمِهِ) الضمير يعود على اللفيف مطلقًا (بِمَا) جار ومجرور متعلق بقوله: (حُكِمْ) حكم بما لناقص حكم للامه (حُكِمْ ** لِلاَمِهِ) يعني: للام المفروق للام اللفيف مطلقًا بما حكم لفعلٍ ناقصٍ يعني بالحكم الذي ثبت لناقصٍ لفعلٍ ناقصٍ متعلق بقوله: (عُلِمْ
) بما علم لناقصٍ (عُلِمْ) هذا فعلٌ ماضي مغير الصيغة نائبه ضمير معتل نائبه ضمير ما نعم علم بما لناقص علم بمعنى ما والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول إذًا اللفيف مطلقًا يحكم للامه بما حكم للناقص من الإعلال وعدمه

(**104** – وَكَالصَّحِيْحِ احْكُمْ لِعَيْنِ مَاقُرِنْ ** وَفَاءِ مَفْرُوْقٍ كَمُعْتَّلٍ زُكِنْ)، (وَكَالصَّحِيْحِ) يعني: مثل الفعل الصحيح (احْكُمْ لِعَيْنِ) احكم حكمًا كالحكم الذي علم لعين الصحيح فالصحيح أحكم يعني: أحكم حكمًا كالحكم السابق لعين الصحيح ما الحكم السابق لعين الصحيح عدم الإعلال مطلقًا لا بقلبٍ ولا بحذفٍ ولا بإسكان يعني: النقل لا بقلب ولا بنقل ولا بحذف الذي يثبت لعين الصحيح أعطه لعين ما قرن إذًا المقرون لا يجوز إعلان عينه مطلقًا بأنواع الإعلان الثلاثة اللفيف المقرون له عينٌ وله لام لامه كالناقص وعينه كالصحيح إذًا لا تعل واضح هذه عينه كالصحيح لذلك قال:
(وَكَالصَّحِيْحِ) من ثبوت عينه وعدم إعلامها (احْكُمْ لِعَيْنِ مَاقُرِنْ) يعني: اللفيف الذي قرن فلا تتغير عين المقول يعني لا تعل ولا تنقل ولا تقلب ولا تحذف كعين الفعل الصحيح (وَفَاءِ مَفْرُوْقٍ كَمُعْتَّلٍ زُكِنْ)، (وَفَاءِ مَفْرُوْقٍ) المفروق هو نوعان اجتمعا في نوعٍ واحد أصله مثالٌ وناقص مثالٌ وناقصٌ لامه تعامل معاملة الناقص وفائه تعامل معاملة المثال إذًا يجمع بين حكمين (وَفَاءِ مَفْرُوْقٍ) يعني: وفاء لفيفٍ مفروقٍ (كَمُعْتَّلٍ) يعني كفاء معتلٍ والمراد بالمعتل هنا المثال الواوي (زُكِنْ) يعني: علم هذا فعل ماضي مغير الصيغة نائبه ضمير معتل (زُكِنْ) معتل صفة له الجملة صفة لمعتل يعني: معتلٍ نعلومٍ حكمه تقول مثلاً مثل هو سيأتي

(**105** – وَأَمْرُ ذَا لِلْفَرْدِ قِهْ وَقِي قِيَا)، (وَأَمْرُ ذَا)، (وَأَمْرُ) هذا مبتدأ (قِهْ) هذا خبره قصد لفظه (وَأَمْرُ ذَا) أمر هذا مصدر أمر يأمر أمرًا وهو مبتدأ و (ذَا) وهو مضاف وذا

مضاف إليه اسم إشارة ذا أي: اللفيف المفروق إذا أردت الأمر من اللفيف المفروق حال كونه للفرد المذكر تقول قه أصله يوق حذفت الواو حملاً له على مضارعه ثم استغني عن همزة الوصل فصار قي بالياء حذفت الياء للبناء صار قي على وزن عي ثم اجتنبت همزة السكوت لتغزر الوقف والابتداء برفٍ واحد لأنه إذا ابتدأ بحرف متحرك لا بد أن يقف عليه ولا يوقف إلا على الساكن وهذا يتعذر في حرفٍ واحد لأن الكسرة هذه لا يجوز تغيرها ولو من السكون لأنها دليلٌ على الياء المحذوفة فتقل قه إثبات للكسرة ونقل للكسرة الدالة على الياء المحذوفة هذه علة وعلةٌ أخرى أنه حرفٌ واحد والابتداء والوقف ضدان ولا يبتدئ إلا بمتحرك وقه متحرك ثم قف عليه على ساكن يتعذر هذا هذا متعذر إذًا قه هذا من مفرد أمر للمفرد المذكر (وَقِي) هذا أمر للمفردة المؤنثة (وَقِي) أصله ما أصله؟ أصله أوقيين الياء الأولى مكسورة وهي اللام والثانية هي ياء الفاعل فعل أوقيين حذفت الواو حملاً له على المضارع ثم حذفت الهمزة للاستغناء عنها صار قييلين بكسر الياء الأولى وإسكان الثانية استثقلت الكثرة على الياء الأولى فسقطت فالتقى ساكنان الياء التي هي لام الكلمة والياء التي هي الفاء فحذفت ياء الكلمة صار قيل النون هذه حذفت لما للبناء صار قي إذًا قيل هذا وزنه عي الياء هذه فاعل (قِيَا) أصله أوقيا أضربا حذفت الواو حملاً له على المضارع تغني عن ألف الوق# صار قيا لما لم تحذف الياء؟ وألف الاثنين ساكنة لتحركها إذًا لم يلتقي ساكنان حذفنا الياء قيين لأنه ألتقى ساكنان وهنا لم يلتقي ساكنان لذلك قال: (قِيَا ** لِاثْنَيْنِ) سواء كان مذكرًا أو مأنثًا قو {قُوا أَنفُسَكُمْ} [التحريم: 6] قة أصلها أو قيووا واوٌ مضمومة ثم واو أستثقل الصعود من كسرٍ إلى ضمٍ قِو هذا قاف مكسورة ثم واوٌ مضمومة استثقل الخروج من كسرٍ إلى ضمٍ فأسقطت حركة القاف صارت ساكنة هذا كله تمهيد من أجل تحويل ضمة الياء فأسقط حركت القاف ثم ياءٌ محركةٌ بالضم ثقيلة ما قبل حرفٌ صحيحٌ ساكن حصل إعلان بالنقل صار قيو ياءٌ ساكنة ثم واوٌ ساكنة التقى ساكنان الياء التي هي لامُ الكلمة مع الواو # لأنها فاعل وهي اسم والياء هذه حرف مبنى فحذفت الياء التي هي لام الكلمة صار قو واوٌ ساكنة إثر كسرٍ لا يناسبها لكن ما الذي سيحصل؟ تقلب ياءً هذه كارثة عندهم قي صار مثل الأمر للمؤنث المفرد المؤنث لو قيل قو وجب قلب الواو الساكنة هذه ياءً لسكونها اسر كسرٍ للقاعدة السابقة صار قي التبس دفعًا لهذه العلة قالوا نقلب الكسرة ضمةٌ ولتكون صفة للواو إذًا قو هذا للجمع المذكر قيل أصلها أوقين حذفت الواو حملاً له على مضارعِ ثم همزة الوصل استغناء عنها ثم صارت قين أين الياء أين لام الكلمة؟ هي الياء التي معنا لما ثبتت ولم

تحذف كما حذفت في جمع المذكر لعدم وجود ساكنين لما قين لأن النون هذه نون الإناث فاعلٌ وهي ضمير متصل متحرك إذًا لم يحصل التقاء ساكنين (لِاثْنَيْنِ قُوْا

وَقِيْنَ لِلْجَمْعِ) يعني: حال كون (قُوْا وَقِيْنَ) أمرين الجمع للجمع هذا حال من الفعلين (قُوْا وَقِيْنَ) حال كون (قُوْا وَقِيْنَ) أمرين للجمع المذكر باعتبار (قُوْا) والمؤنث باعتبار (قِيْنَ)، (اثْتِيَا) هذا ائتيا الألف هذا بدلٌ من نون التوكيد الخفيفة (اثْتِيَا) يعني: ائتي بالجمع على ما ذكر وما ذكر معه أيضًا ثم قال: (106 – وَمَا كَمَدٍّ مَصْدَرًا أَوْ مَدَّ مِنْ ** مُضَاعَفٍ فَهْوَ بِإِدْغَامٍ قَمِنْ) هذا يحتاج إلى شرح نأتي عليه غدًا بإذن الله تعالى. وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عناصر الدرس

* وجوب الإدغام في المصدر المضعف.
* مواضع يجب فيها إدغام الفعل الماضي المضعف.
* بيان المهموز وأحكامه.
* شرح خاتمة الناظم.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد: فانتهى الناظم رحمه الله تعالى من ذكر مسائل المعتلات، لأنه عنون لثلاثة أمور قال: (بَابُ الْمُعْتَلاَّتِ وَالْمُضَاعَفِ وَالْمَهْمُوْزِ) (باب المعتلات) وهذا ذكر مسائله أو بعض مسائله أهم ما يتعلق به أو يحتاجه المبتدئ، ثم ثنى بالمضاعف، ثم ثلث بالمهموز. وقدم المضاعف على المهموز لأن المضاعف أكثر تغييراً من المهموز، فهو أقرب إلى المعتل من المهموز، أما المهموز فالغالب أنه بل الأصل فيه أنه كالصحيح في سائر تصرفاته إلا ما استثني وذكر الناظم شيئًا من ذلك، قال رحمه الله تعالى:

وَمَا كَمَدٍّ مَصْدَرًا أَوْ مَدَّ مِنْ ... مُضَاعَفٍ فَهْوَ بِإِدْغَامٍ قَمِنْ

أَوْ كَمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنَا فَاظْهِرِ ... وَفِي كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافْرِرِ

(وما كمدٍّ مصدراً أو مدَّ) هنا غاير بين المصدر والفعل الماضي، (وما) أي اللفظ الذي استقر (كمد) من كونه مضاعفًا ساكن العين محرك اللام، وقلنا: المضاعف كما سبق أنه ما كانت عينه ولامه من جنس واحد. فإذا أطلق المضاعف في مثل هذه المباحث انصرف إلى المضاعف الثلاثي، لِمَ؟ لكونه هو الذي يطرأ عليه التغيير. أما المضاعف الرباعي: فهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنسٍ واحد وعينه ولامه الثانية من جنسٍ واحد، مثل زلزل، زلزل الزاي هنا وقعت فاءًا ولاماً أولى وهي من جنس واحد، زلزل، اللام وقعت عيناً ولاماً ثانية وهي من جنس واحد هذا يسمى مضاعفًا، لكنه كالصحيح مطلقاً بلا استثناء، وسوس وزلزل وغرغر نقول: هذا كالصحيح؛ لذلك إذا أطلق المضاعف عند الصرفيين انصرف إلى المضاعف الثلاثي. (وما كمدٍّ) أي اللفظ الذي استقر (كمدّ) مضاعف ساكن العين محرك اللام (مصدراً) هذا حال، حال كونه (مصدراً) يعني اسماً دالاً على الحدث، إذاً مدّ هذا ماضٍ يمدّ مدًّا، مدًّا هذا مضاعف، ما ضابطه؟ ساكن العين محرك اللام لأنه مصدر على وزن فَعْلٌ،
فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِيْ ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا

ردَّ ردًّا مدًّا شدًّا هذه مصادر، والأصل فيها أنها ساكنة العين محركة اللام، ساكنة العين سكون بِنْية، ومحركة اللام حركة إعراب، هذا الأصل، (وما كمدٍّ) (مدٍّ) هنا مجرور وعلامة جره الكسرة، فهو محرك فنقول في مثل هذا: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد وسكنت عينه وحركت لامه وجب إدغامه، وذلك في المصدر الذي على وزن فَعْلٍ بإسكان العين وتحريك اللام،
فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِيْ ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا

مدًّا شدًّا، (وما كمدٍّ مصدراً) إذاً هذا نقول: يجب إدغام عينه في لامه، لِمَ؟ لتوفر أمرين: الأول: كون عينه ولامه من جنس واحد. الثاني: وجود شرط الإدغام، وهو سكون الأول وتحريك الثاني. إذاً وجب الإدغام في المصدر المضاعف. إذاً (وما كمدٍّ) أي اللفظ الذي استقر (كمدٍّ) أي مضاعف وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، وسكنت عينه وتحركت لامه حال كونه (مصدراً) اسماً دالاً على الحدث، ما حكمه؟ وجب إدغام عينه في لامه. (أو مدَّ) (أو) هذه للتنويع والتقسيم، (مدَّ) يعني أو كلفظ (مدَّ) في كونه

مضاعف يشترك مع المصدر في كونه مضاعفا، إلا أن عينه ولامه متحركتان، (مدَّ) هذا على وزن فَعَلَ لأنه فعل ماضٍ، على وزن فَعَلَ، ما الذي أدرانا أنه على وزن فَعَلَ؟ لِمَ لَمْ نقل: على وزن فَعِل أو فَعُلَ؟ مدد هذه أخذناها من إثبات كونه على وزن فَعَلَ، قبل فكه على وزن فَعَلَ قبل أن نقول: مدَّ، العين ساكنة هنا العين ساكنة قطعاً، لِمَ؟ لأنه أدغم في اللام، نقول: مدَّ العين ساكنة، ما أصله؟ هل عندنا فعل ثلاثي ساكن العين؟ لا، لابد أن يكون بفتح أو ضم أو كسر فنقول: مدّ على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ، ما الذي يعين لنا واحدًا من هذه الأبواب الثلاثة؟ مدَّ زيد الحبل مدَّ المضاعف، يكون المضاعف المتعدي نقول: يأتي على وزن فَعْل، لكن هناك طريق أسلم من هذا وأيسر وهو النظر في مضارعه، تقول: (مدَّ) مضارعه يَمْدُدُ على وزن يَفْعُلُ، يمدَّ يمدُدُ على وزن يَفْعُلُ، تأتي تبرمج عقلك وترجع إلى الوراء فتقول: الأبواب ثلاثة، والمضارع إما أن يكون يَفْعُلُ أو يَفْعِلُ أو يَفْعَلُ، يَفْعُلُ يأتي من بابين فقط: من باب فَعَلَ يَفْعُلُ، ومن باب فَعُلَ يَفْعُلُ، هل عندنا فَعِلَ يَفْعُلُ؟ ليس عندنا فعِل يفعُل إذاً سقط، وفَضِلَ يفْضُلُ هذا من باب تداخل اللغات، إذًا سقط باب واحد لا يمكن أن يكون مدَّ مَدِدَ، لم؟ لأن مضارعه على وزن يَفْعُلُ، إذاً سقط الباب الثاني. بقي مشتركاً بين فَعَلَ وفَعُلَ فعَل وفعُل، يمدُدُ هل هو صفة لازمة ثابتة؟ الجواب: لا، وضابط فَعُلَ يَفْعُلُ: أنه يدل على غريزة وصفة ثابتة لازمة، إذاً سقط أن يكون من باب فَعُلَ. ماذا بقي؟ من باب فَعَلَ. بهذه الطريقة تصل إلى ما يُشكل عليك من مثل هذه المسائل، فتقول: (مدَّ) أصله مدَدَ، لم حكمت عليه بأنه من باب فَعَلَ لا فَعِلَ ولا فَعُلَ؟ نقول: لأن مضارعه على وزن يَفْعُلُ، ويَفْعُلُ لا يأتي من فَعِلَ فسقط الباب الثاني، وهذا يمدُدُ من جهة المعنى صفة ليست مستقرة ولا طبيعة ولا لازمة، فإذاً هو ليس من باب فعُل، ولم يبقَ عندنا إلا باب (فَعَلَ). إذاً (مدَّ) أصله مَدَدَ، ما الذي حصل؟ أُسقطت حركت العين، ولا نقول: نقلت؛ لأن النقل لا بد أن يكون الحرف السابق صحيحًا ساكناً، وهنا لا يمكن أن نسقط حركة الميم، وإلا التبست الأبنية، فتبقى الميم مفتوحة على أصلها ولا يجوز إسقاطها.

إذاً لا يمكن أن ننقل حركة الدال التي هي العين الأولى التي هي العين الدال الأولى إلى ما قبلها، فليس عندنا إلا أن نسقطها فسقطت، فنقول: سكنت الدال الأولى وتحركت اللام سكنت العين وتحركت اللام وكلاهما حرفان من جنس واحد فوجب الإدغام. إذاً (مدًّا) الذي هو مصدر (ومدَّ) الذي هو فعل ماضٍ نقول: (مدًّا) هذا عينه ساكنة

أصالة، و (مدَّ) الذي هو فعل ماضٍ عينه ساكنة عَرَضًا فرعًا ليست أصلية، وحينئذٍ (مدَّ) هذا فعل ماضٍ، هل كل فعل ماضٍ مضعف يجب الإدغام؟ الجواب: لا، وإنما هذا مقيد هنا بأربعة مواضع: الأول: إذا أسند إلى اسم ظاهر. الثاني: إذا أسند إلى ضمير مستتر. الثالث: إذا أسند إلى ضمير رفع ساكن وهو الألف والواو ألف الاثنين والواو. الرابع: إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة. في هذه المواضع الأربعة يجب الإدغام عين المضاعف في لامه بعد إسقاط حركة العين، لا بد من إسقاطها أولاً ثم تدغم العين في اللام، (مدَّ) تقول: مدَّ زيدٌ هنا أُسند إلى اسم ظاهر، الزيدان مدَّا أُسند إلى ألف الاثنين، الزيدون مدَّوا أسند إلى واو الجماعة، هند مدَّت مدَّت هند هذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة، زيد مدَّ الحبل، مدَّ هو ضمير مستتر، نقول: في هذه الأربعة المواضع: يجب الإدغام، إذا كان المضاعف فعلاً ماضياً في أربعة مواضع يجب الإدغام بعد إسقاط حركة عينه؛ ليستقيم لنا شرط الإدغام؛ لأن شرطه وجود المتماثلين أو المتقاربين، وهنا المتماثلان وجود المتماثلين مع سكون الأول وحركة الثاني. إذاً قوله: (وما كمدٍّ مصدراً) هذا يجب فيه الإدغام، (أو مدَّ) وهو فعل ماضٍ في الأربعة المواضع التي ذكرتها سابقاً، (من مضاعف) (من مضاعف) يعني حال كونهما أي مدًّا ومدَّ كائنين (من) باب المضاعف، هذا تفسير لما سبق؛ لأنه ذكر اللفظ فيغني عن التنصيص، والغالب في أحوال النحاة بل أصحاب المتون أنه إذا ذُكر المثال كفى عن التنصيص، هنا نص على أن مدًّا ومدَّ (من مضاعف)، يعني (وما كمدٍّ مصدراً أو مدَّ) الاثنان حال كونهما كائنين (من) باب الـ (مضاعف) مما عينه ولامه من جنس واحد (فهو بإدغام قمن)، (فهو) بإسكان الهاء للوزن، (فهو) الضمير يعود هنا على المذكور المصدر ساكن العين أصالة متحرك اللام أو الماضي متحرك العين واللام ثم سُكنت عينه عَرَضاً (فهو) أي المذكور (بإدغام قمن) (بإدغام) هذا مصدر أدغم، والجار والمجرور متعلق بقوله: (قمن) أي حقيق، ومراده أنه لازم، (فهو بإدغام قمن) (فهو) هذا مبتدأ، و (بإدغام) متعلق بقوله: (قمن)، و (قمن) هذا خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ (ما) في أول البيت، (وما) والذي هذا مبتدأ، أين خبره؟ جملةٌ وهي قوله: (فهو بإدغام قمن) أي الإدغام لازم، لماذا؟ قيل: لدفع الثقل اللازم من العود إلى التلفظ بالحرف بعد التلفظ به، مدَدَ تلفظ بالدال أولاً ثم عاد إلى الدال فتلفظ بها مرة أخرى، قالوا: هذا فيه ثقل، زوالاً ودفعاً لهذا الثقل وجب الإدغام.

إذاً الماضي نقول: له حالان: الحال الأولى: التي أشار لها بقوله: (أو مدَّ) بالقيود الأربعة التي ذكرتها، ثم ذكر لك الحال الثانية: وهي ما يجب فيه الفك ولا يجوز الإدغام قال: (أو كمددنَ أو مددنا فاظهر) (أو كمددن) (أو) ما كان من مضاعف في من مضاعف مثل (مددن)، (كمددنا) أي مثل (مددنا)، (مددنا) هذا مضاعف عينه ولامه من جنس واحد إلا أنه يجب فيه الإظهار ولا يجوز الإدغام، لِمَ؟ قيل: لأن عينه محركة ولامه ساكنة سكوناً أصلياً، لازماً لا يجوز العدول عن السكون إلى غيره لتمكن من الإدغام، لِمَ لزم السكون هنا؟ لأن الفاعل هنا النون، النون فاعل وكما سبق مراراً أن الفاعل ينزل منزلة الجزء من فعله، ولذلك هنا صار السكون كجزء من الكلمة. إذاً الحال الثانية: هي أن يتصل بالفعل الماضي ضمير رفع متحرك، سواء كان نا الدال على الفاعلين أو نون الإناث أو تاء المتكلم، مددتُ مددتَ مددتِ مددنا مددنَ، كذلك مددتما مددتم مددن، أو (كمددن) الأولى النون متحركة بالفتح وهي فاعل نون الإناث، وقوله: (أو مددنا) هذه بمد النون وفرق بينهما، أن الأولى نون الإناث والثانية نا الدالة على الفاعلين. إذاً إذا اتصل بالفعل الماضي ضمير رفع متحرك وهذا يشمل ثلاثة أشياء: تاء الفاعل نون الإناث نا الدالة على الفاعلين، حينئذٍ يجب الفك والإظهار، ويمتنع الإدغام، لِمَ امتنع الإدغام؟ لأن شرط الإدغام أن يكون الثاني محركًا وهنا ساكن ولا يجوز تحريكه، لِمَ كان السكون لازماً؟ لأن الفاعل نُزل منزلة الجزء من فعله؛ لأنه دفعاً لتوالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة جعل الفاعل كالجزء من الفعل، لذلك قال: (فاظهر)، (فاظهر) الهمزة هذه همزة وصل، والأصل أنه أمر من أظهر يظهر إظهاراً، والأمر أظهر بهمزة القطع كأكرم يكرم إكراماً أكرم، أكرم زيداً، تقول: أظهر، إلا أنه أسقط همزة القطع هنا من أجل الوزن، وهو أمر من أظهر تقول: همزته في الأصل همزة قطع وأسقطها من أجل أو سهلها من أجل الوزن، (فأظهر) أظهر ماذا؟ أين مفعوله؟ نقول: مفعوله محذوف، (فاظهر) أي أول مثليهما، (فاظهر) مفعوله محذوف أي أول مثليهما؛ لأنه هو الذي إذا رأينا وتأملنا وجدنا أن الذي يُظهر هو الأول، مدَّ النطق هنا بالثاني والأول أُدخل في الثاني؛ لأن الإدغام إدخال كما سبق، فإذا قيل: (فأظهر) أي أظهر الحرف الأول أظهر أولاً مثليهما ولا تدغمه في الثاني لسكونه يعني لسكون الثاني. إذاً هذه الحال الثانية وهي ما وجب فيه الإظهار وامتنع الإدغام. ثم قال: (وفي كلم يمد جوز كافرر) هذا ما جاز فيه الوجهان: الإدغام وعدم الإدغام.

إذاً تأخذ من هذا أن الإدغام قد يكون واجباً، وقد يكون ممتنعاً، وقد يكون جائزاً ثلاثة أنواع، وضبطها في كتب الصرف موسعة وفي كتب التجويد، الإدغام الواجب ما ذكره في الأول بقوله: (وما كمدٍّ أو مدَّ)، امتناع الإدغام كما ذكره في قوله: (أو كمددن أو مددنا)، (وفي كلم) يعني (وفي) قولك، (وفي ك) قولك: (لم يمدَّ)، ماذا تأخذ من هذا المثال؟ مضارع مجزوم في حيز الجزم، المضارع الذي لم يجزم يجب فيه الإدغام، كما سبق مثل مدَّ قلنا: هذا الأصل فيه مدد فَعَلَ، أُسقطت حركة العين للتوصل إلى تسكينه ليدغم في اللام المتحركة، يمد أصلها يمدد يَفْعُلُ، الميم ساكنة أريد إدغام الأول في الثاني، لِمَ أُريد إدغام الأول في الثاني؟ طلباً للخفة ودفعاً للثقل، من أين حصل هذا الثقل؟ التلفظ بالحرف بعد أن ذكره أولاً، فماذا حصل هنا؟ الحرف الذي قبل الدال الأولى ساكن، إذاً هل يمكن النقل الإعلال بالنقل أولا؟ نقول: نعم، إذاً هنا نلجأ إلى الإعلال بالنقل؛ لأنه أولى من إسقاط الحركة هكذا دون نقل، يَمْدُدُ دالان مضمومتان، يَمْدُدُ يَفْعُلُ يَقْتُلُ يَنْصُرُ، يَمْدُدُ نقول: دالان مضمومتان والميم ساكنة، حصل إعلال بالنقل نقلت حركة ضمة الدال الأولى إلى الميم فصارت الدال الأولى ساكنة والثانية متحركة، فأدغمت الدال الأولى في الثانية يَمُدُّ بالضم، إذا دخل عليه جازم نقول: الأول ساكن والثاني أيضاً ساكن، لِمَ سَكَن الثاني؟ للجزم، سكونه أصلي أو عارض؟ عارض، هذا هو علة جواز الإدغام دون إيجابه، لما كان الحرف في (مدَّ) متحرك اللام وجب الإدغام، ولما كانت اللام في (مددن) ساكنة سكونًا أصليًا وجب الإظهار وامتنع الإدغام، لما كانت اللام ساكنة سكوناً عَرَضِياً لا أصلياً جاز الوجهان: الإدغام والفك، لم أُدغمت؟ قيل: باعتبار أن أصل الدال محرك وأن دخول الجازم أمر عرضي، فاستصحبت الحال الأولى قبل دخول الجازم، كما قيل في يَخْوَف نظر إليه باعتبار الحالين نقول: تحركت الواو باعتبار الأصل وانفتح ما قبلها باعتبار الآن، نفس النظر تذكره في الفعل المضارع المضاعف المجزوم يمدد لم يمدَّ ولم يمدد، لك الإدغام ولك الفك، إذا فككت لا إشكال لم يَمْدُدْ، لم يَقْتُلْ هل حصل إعلال؟ لم يَمْدُدْ الميم ساكنة والدال الأولى مضمومة والدال الثانية سُكنت باعتبار دخول الجازم سكون جزم، إذاً لا إشكال في الفك، لِمَ لَمْ يدغم لم يمدد؟ نقول: لأن الثاني ساكن وشرط الإدغام أن يكون الأول ساكن والثاني متحرك، وهنا العكس الأول متحرك والثاني ساكن، إذاً لا يمكن الإدغام، فنعلل الفك بهذا التعليل.

(لم يمدَّ) بالإدغام قيل: نُظر إلى كون الثاني محركًا قبل دخول الجازم، إذاً الفعل المضارع المضاعف يجوز فيه الوجهان: الإدغام، وترك الإدغام، لكن إذا أُدغم جاز في حركة لامه ما جاز في فعل الأمر المضاعف، يعني يجوز فيه أوجه، قد يكون وجهين وقد يكون ثلاثة أوجه، كعضَّ وعضِّ ومدَّ مدَّ مدِّ مدُّ، هنا لم يمدد كم وجه؟ وجه واحد، لم يمدد وجه واحد، أما لم يمدَّ ففيه ثلاثة أوجه: لم يمدَّ بالفتح على التخفيف؛ لأنه لا بد من التخلص من التقاء الساكنين، أصله لم يمدد، لوحظ أن الثاني متحرك باعتبار الأصل وهو الآن ساكن، فالتقى ساكنان فحرك الثاني بالفتح طلباً للخفة، ويجوز فيه الكسر لم يمدِّ بكسر الدال، لِمَ؟ نظرًا إلى أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر، ولكن عندهم المرجح أو المقدم والأفصح الفتح على الكسر، لِمَ؟ لأن الأصل في الكسر أن يكون داخلاً على الأسماء لا الأفعال، الأصل أن يكون الكسر من خصائص وعلامات الأسماء لا الأفعال لا يدخل لا أصلاً ولا عَرَضًا، لا أصلاً يعني لا يكون مقتضى لعامل؛ لامتناع دخول حرف الجر والإضافة، لأننا نقول: لِمَ امتنع دخول الكسر على الفعل؟ لعدم وجود مقتضى الكسر هذا الجواب، لِمَ لَمْ يكسر الفعل؟ تقول: لأن الكسر له طريقان لا ثالث لهما: إما حرف جر وإما مضاف على الصحيح، والفعل لا يجر بحرف الجر فيظهر أثر الجر الحرف، ولا يضاف يكون مضافًا إليه فيظهر أثر المضاف، أما {هذا يوم ينفع} [المائدة:119] نقول كيف أضيف؟ تقول: أضيف (يوم) إلى الجملة لا إلى الفعل، والكلام في الفعل لا في الجملة، أما الجملة تكون مضافة إليها، والكلام في الفعل، إذاً لم يمدَّ أفصح من لم يمدِّ مع جوازه. الثالث هذا مقيد: وهو إتباع حركة اللام حركة العين لم يمُ الميم هذه ضمت، هل الميم هي العين؟ لا، الميم هي الفاء لم يَمُ، نقول: الميم هذه ضمت والأصل فيها السكون، وهذا الضم منقول إليها من عين الفعل. إذاً الأصل فيه أنه مضموم العين، فيجوز إتباع حركة اللام لحركة العين فتقول: لم يمُدُّ، هذا تُلْغِزُ به تقول: ما العامل للرفع في هذا الفعل لم يمدُّ؟ فيضيع الطالب، (لم يمدُّ) فعل مضارع مرفوع، ولم؟ فيضيع، فتقول: لم يمدُّ فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين هذا في يمدَّ يمدِّ، أما هنا اشتغال المحل بحركة الإتباع لم يمدُّ هذه الحركة حركة إتباع أُتبعت اللام للعين، وإن كان الأصل في جلبها لدفع التخلص من التقاء الساكنين، إلا أنه اختيرت الضمة دون غيرها إتباعاً؛ لأنك تقول: حرك من أجل التخلص من التقاء ساكنين، نقول: نعم هذا صحيح، لكن لِمَ كانت الضمة هي عين الحركة؟ تقول: إتباعاً، إذاً هي حركة إتباع وليست حركة تخلص من التقاء الساكنين؛ لأن الأصل أن يكون بالكسر، إذاً قوله: (وفي كلم يمدَّ جوز) يعني (جوز) الإدغام، (جوز) هذا أمر من التجويز (جوز

الإدغام) (كلم) (في كلم) جار ومجرور متعلق بقوله: (جوز)، (وجوز في كلم يمدَّ) (جوز) ماذا؟ الإدغام وتركه الوجهين، لم جاز ولم يجب؟ لكون الثاني ساكناً والأصل في الإدغام أن يكون الثاني متحركا.

طيب يرد إشكال إذا قلت: انتفى وجوب الإدغام بكون الثاني ساكنا وليس متحركاً، فكيف يجوز أن يقال: لم يمدَّ بالإدغام وقد انتفى الوجوب لانتفاء سببه؟ تقول هنا: لوحظ فيه أمران مثل ما قيل في يخوف، باعتبار أصله قبل دخول الجازم هو متحرك فأدغمناه، باعتبار الآن وهو السكون تركنا الإدغام، هكذا أمروها كما جاءت. (وفي كلم يمدَّ جوز كافرر) (كافرر) هذا شرحناه فيما سبق أليس كذلك؟ وقلنا: فعل الأمر من المضاعف هذا متى يجب الإدغام ومتى يجب الفك ومتى يجوز الوجهان؟ متى يجب؟ إذا قيل: مدْ، مدَّ يمدُّ مدْ، مدْ هذا ليس المد مدْ بر لا، مُدَّ هذا فعل أمر من مَدَّ يمدُّ مُدّ، مُدَّ قلنا: متى يجب الفك؟ ومتى يمتنع؟ متى يجب الفك ومتى يجب الإدغام ومتى يجوز فيه الوجهان؟ إذا أسند إلى ضمير رفع ساكن وجب الإدغام مُدَّا، ولا يصح أن يقال: امددا، مُدَّوا أسند إلى واو الجماعة، ولا يصح أن يقال: امددو، مُدِّي بالياء نؤكدها مُدِّي بالياء هذا أسند إلى ضمير رفع ساكن حينئذٍ يجب الإدغام.

إذاً إذا أسند فعل الأمر المضاعف إلى ضمير رفع ساكن وجب الإدغام، ولا يجوز الفك، فتقول: مدَّا مدَّوا مدّي، وإذا أسند إلى ضمير متحرك وجب الفك وهذا في نون الإناث، تقول: امددنَ، لِمَ وجب الفك هنا؟ لأن الثاني ساكن، ونوع السكون؟ أصلي وليس بعرضي، لو كان عرضي لجاز فيه الوجهان، هذا النوع الثاني، متى يجوز فيه الوجهان؟ إذا أسند إلى ضمير مستتر مخاطب، إذا كان للمخاطب تقول: يجوز فيه الوجهان الفك والإدغام، تقول: مُدّ يا زيد امدد يازيد، {وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ} [لقمان:19] {اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي} [طه:31] يجوز فيه الوجهان، وقلنا: لغة أهل الحجاز الفك، لغة أهل الحجاز الفك، وهي التي جاء بها التنزيل {وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ} [لقمان:19]، إذاً نقول إذا أسند فعل الأمر إلى الضمير المستتر ولا يكون إسناده إلا واجباً لأنه لا يرفع فاعلاً ظاهراً نقول: جاز الوجهان الفك والإدغام، الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل {اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي} [طه:31]، والإدغام، والإدغام كالفعل المضارع المضاعف المجزوم يجوز فيه ثلاثة أوجه، لذلك مثل هنا للمضارع المجزوم أو شَبَّه

المضارع المجزوم المضاعف بالأمر من المضاعف المسند إلى المذكر الواحد المخاطب الواحد (كافرر)، مدَّ مدِّ مدُّ يجوز فيه ثلاثة أوجه كما جاز في لم يمدَّ لم يمدِّ لم يمدُّ، مدَّ بالفتح تخلص من التقاء الساكنين بالفتح، مدِّ بالكسر تخلص من التقاء الساكنين بالكسر على الأصل، مدُّ تخلصاً بحركة الإتباع، لكن حركة الإتباع هذه قد تكون مجانسة للفتح وقد تكون مجانسة للكسر، فيكون في الفعل وجهان: عضَّ عَضِضَ هذا الأصل من باب فَعِلَ، عَضِضَ يعضُّ يَعْضَضُ هذا الأصل، يَعْضَضُ من باب يَفْعَلُ، تقول في الأمر: اِعضِض هذا الأمر، عَضِضَ يَعْضَضُ اِعضَضْ هذا بالفك اسمَع، سَمِع يَسْمَعُ، عَضِض يَعْضَضُ من باب فعِل يفعَل، تقول: اسْمَعْ اعضَضْ هكذا، لو أُدغمت تقول: عَضَّ، ولا تقل: عُضَّ يضم العين، العين مفتوحة دائماً تقول: عَضَّ، فتحت لِمَ؟ تخلصاً من التقاء الساكنين بالفتح، وتقول: عَضِّ، بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين بالكسر، ولا يصح أن تقول: عضُّ بالضم، لِمَ؟ لأنه في مدُّ جاءت إتباعا لحركة العين وحركة العين مضمومة، وهنا ليس عندنا حركة عين مضمومة بل هي مفتوحة. إذاً عضَّ الفتح يكون إتباعا ويكون تخلصاً من التقاء ساكنين، كذلك فرَّ يفرُّ، يفِرُّ من باب يَفْعِلُ يَفْرِرُ يَضْرِبُ، تقول بالفك: افرر مثل اضرب افرر، وإذا أدغمت تقول: فرِّ وفرَّ، ولا يجوز فرُّ بالضم، فرَّ بالفتح هذا تخلصاً من التقاء الساكنين بالفتح فقط، فرِّ بالكسر تخلصاً ويُحمل على أيضاً الإتباع لأن حركة العين مكسورة.

وَمَا كَمَدٍّ مَصْدَرًا أَوْ مَدَّ مِنْ ... مُضَاعَفٍ فَهْوَ بِإِدْغَامٍ قَمِنْ

أَوْ كَمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنَا فَاظْهِرِ ... وَفِي كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافْرِرِ

يعني جوز الإدغام في قولك: (لم يمدَّ) أو (في ك) قولك، تقدر بين الكاف و (لم) (وفي ك) قولك: (لم يمدَّ) (ك) ما جوزته في (افرر) وهو الفعل الأمر، فعل الأمر من المضاعف المسند إلى الواحد المذكر. إذاً هذا مما جاز فيه الوجهان، والعلة أن الثاني ساكن سكوناً عَرَضِيًا. ثم انتقل إلى بيان النوع الثالث وهو المهموز فقال:

مَهْمُوْزٌ ابْدِلْ هَمْزَهُ مَتَى سَكَنْ

ج ... بِمُقْتَضَى حَرَكَةٍ أَوِ اتْرُكَنْ

كَيَاكُلُ ايذَنْ يُومِنُوا واتْرُكْ مَتَى ... حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى

نَحْوُ قَرَا وَإِن يُحَرَّكْ هُوْ فَقَطْ ... كَاسْأَلْ كَذَا وَسَلْ أَجِزْ كَمَا انْضَبَطْ

وَحَذْفُ هَمْزِ خُذْ وَمُرْ كُل لاَّ تَقِسْ ... وَكَالصَّحِيْحِ غَيْرُهُ صَرِّفْ وَقِسْ

هذا الأصل يكون اختبار لكم لأنه شُرح فيما سبق، ما هو المهموز؟ ما كان أحد أصوله همزة. إذا وقعت الهمزة فاء الكلمة أو وقعت الهمزة عين الكلمة أو وقعت الهمزة لام الكلمة نقول: هذا مهموز، اسم مفعول من هَمَزَهُ، يعني أدخل فيه همزاً صيّر الفاء همزة وصير العين همزة وصير اللام همزة، أخذ سأل قرأ، المهموز كالصحيح هذا الأصل، القاعدة العامة أن المهموز كالصحيح، قال: (وكالصحيح غيره صرّف وقس)، يعني الأصل في المهموز أنه كالصحيح في سائر التصريفات في الفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول، فتقول في قرأ: هذا فعل ماضٍ، هل دخله إعلال؟ لا، قرأ يقرأ هل دخله شيء؟ لا، اقرأ مقروء قارئ، سأل يسأل اسأل هذا الأصل، سمع شذوذاً سل، اسأل هذا هو القياس، مسؤول هذا اسم مفعول، سائل هذا اسم فاعل. إذاً الأصل في المهموز أنه كالصحيح، إلا أنه قد تجري عليه بعض التغيرات فيما إذا وقعت الهمزة عيناً أو لاماً، وذكر العين فقط فيما أظن.

مَهْمُوْزٌ ابْدِلْ هَمْزَهُ مَتَى سَكَنْ

ج ... بِمُقْتَضَى حَرَكَةٍ أَوِ اتْرُكَنْ

(مهموز) أي فعل (مهموز)، (مهموز) هذا مبتدأ (ابدل) هذا همزته في النظم همزة وصل، والأصل أن همزته همزة قطع أبدل يبدل إبدالاً من باب أكرم يكرم إكراماً، فالأمر منه أكرم أبدل، سهّل همزته من أجل الوزن، ولكن هنا يقال: القى – هذا دائماً يمر لكني أتركه – (مهموز ابدل) (مهموز أبدل) هذا الأصل كأكرم، لا يقال: سقطت الهمزة هكذا مباشرة، وإنما يُقال: نقل حركة الهمزة إلى التنوين قبله؛ لأن التنوين ساكن، والباء من (ابدل) ساكن، إذاً سيلتقى ساكنان لأن الوصل هذه ستسقط، ما الذي نفعله؟ نقول: أُسقطت حركة الهمزة إلى التنوين قبله ثم حذفت، لأن حذف الهمزة مع حركتها عندهم كبيرة، ما تحذف هكذا، لابد بالتدرج تحذف الحركة أول والهمزة ثانية؛ لأن الهمزة المتحركة مستعصية ليست لينة هكذا مثل الساكنة، الساكنة لا، تبدل ألف وتبدل واو وتبدل ياء. إذاً (مهموز ابدل) التقى ساكنان فحركنا الأول، (مهموز) هذا مبتدأ، (ابدل) همزته همزة قطع هذا فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت أيها الصرفي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ على قول الجمهور من صحة وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ، وعلى قول بعضهم (مهموز) قولك: (ابدل) هذا فيه كلفة، (مهموز ابدل همزه) (ابدل) (همزه) (همزه) هذا مفعول به، والضمير هنا يعود على المهموز، كيف هَمْز المهموز هو مهموز كيف يُهْمز؟! ألا نقول: الضمير هنا

يعود على (مهموز)؟ تقدير الكلام: مهموز اِبدل همز المهموز، كيف همز المهموز؟ تقول: المهموز هذا علم فلم يلاحظ فيه الوصفية، فلذلك صح إضافته إلى همز، إذاً اِبدل همزه متى؟ متى نبدل همزه؟ قال: (متى سكن) ، إذا سكن الهمز وتحرك ما قبله تقول: اِبدل الهمزة من جنس حركة الحرف المتحرك السابق على الهمز الساكن، فإذا كان ما قبل الهمز الساكن حرفاً مفتوحاً نقول: اِبدل الهمز حرفاً من جنس حركة الحرف السابق، وحركة الفتحة أو الحركة التي هي الفتحة من جنسها من الحروف حروف العلة ما هو؟ الألف، إذاً اِبدل الهمزة ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، لم خصصت الألف؟ لأن الحرف من جنس الحركة السابقة، ولذلك يقولون: الألف هو عبارة عن حركتين، والواو هو عبارة عن حركتين، والياء عبارة عن حركتين – كسرتين وضمتين وفتحتين – ولذلك يقال: الضمة بنت الواو، والكسرة بنت الياء، والفتحة بنت الألف، وأظنهم قالوا: الألف خالة الواو أو العكس.

– نسيت الآن لكن فيها خالة – فنقول: إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوحاً يجوز لك لا يجب يجوز لك أن تبدل الهمزة ألفاً، يأكل هذا مضارِع أكل، نقول: يجوز لك هنا وقعت الهمزة ساكنة يَأْكُلُ، أليس من باب يَفْعُل؟ الهمزة ساكنة وفتح ما قبلها نقول: يجوز لك التصحيح أن تنطق بالهمزة كما هي، ويجوز لك طلب التخفيف بإبدال الهمزة ألفاً فتقول: (ياكل) بدون همزة، كذلك إذا كانت الهمزة ساكنة وقعت إثر حرف مضموم يجوز قلب الهمزة واوًا يؤمن يُؤْ هذه همزة ساكنة وقعت إثر حرف مضموم، يجوز لك التصحيح تبقيها كما هي تقول: يؤمن، ويجوز التخفيف، التخفيف لأن الهمزة من أقصى مخارج الحلق ففيه ثقل ثم ضم قبلها هذا فيه ثقل، فقالوا: يجوز إبدال الهمزة واواً، فقالوا: (يومن) والمومنون، تقول: والمومن، كذلك إذا وقعت الهمزة ساكنة إثر كسر يجوز لك التصحيح ويجوز قلب الهمزة ياءًا، ائذن هذا أمر من الإِذْن، ائذن هنا اجتمع همزتان وهذا في حد ذاته ثقل، ائذن الهمزة الثانية ساكنة وقعت إثر حرف مكسور يجوز لك التصحيح ائذن وهذا فيه نوع ثقل، ويجوز لك التخفيف بقلب الهمزة الثانية؛ لأنها هي التي وقع فيها الثقل يجوز قلبها ياءًا من جنس حركة الحرف السابق وهو الكسرة، فتقول: (اِيذن) بالياء. (مهموز ابدل همزهُ متى سكن) إذاً عرفنا الحال الأولى أن الهمز إذا سكنت وحرك ما قبلها يجوز لك فيها وجهان، إبدال الهمز حرفاً من حروف العلة واو أو ألف أو ياء، ما الذي يحدد؟ هو حركة الحرف السابق، إن كانت فتحة فتُقلب الهمزة ألفًا، وإن كانت ضمة قلبت الهمزة واواً، وإن كانت كسرة قلبت الهمزة ياءًا.

(مهموز ابدل همزهُ متى سكن) (متى) هذا اسم زمان مضمن معنى الشرط، (سَكَنَ) هذا فعل ماضٍ في محل جزم، يعني (متى سكن) الهمز، وعليه لا يكون أولاً هل يكون فاءً؟ إذًا في هذه الحال الأولى التي يجوز فيها وجهان لا يجوز أن يكون الهمز الساكن فاءًا؛ لأنه يمتنع أن يُبتدأ بالساكن أو يتعذر ويتعسر الابتداء بالساكن، (متى سكن) أين جواب (متى)؟ نقول: محذوف دليله (إبدل همزه) متى سكن الهمز فأبدل همزهُ، (بمقتضى حركة) (مقتضى) هذا اسم مفعول من اقتضى (مقتضى حركة) يعني بحرف علة مجانس لحركة كائنة للحرف الذي يليه الهمز، (بمقتضى حركة) يعني (بمقتضى) بحرف علة مجانس لحركة كائنة للحرف الذي يليه الهمز، (أو أتركن) (اتركن) هذا فعل أمر مبني على السكون؟ مبني على الفتح، لم؟ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، (أو اتركن) يعني اترك الهمز الساكن عقب حركة همزاً على حاله من غير إبداله ألفاً أو واواً أو ياءاً، (اتركن) الهمز على حاله ولا تبدله ألفاً ولا واواً ولا ياءاً، وذلك (كياكل) وذلك أي المذكور السابق مثاله (كياكل) يعني مثل (ياكل) يجوز فيه التخفيف (ياكل) ويجوز التحقيق (يأكل)، (ايذن) أصله إئذن كما سبق يجوز إئذن (وايذن) بقلب الهمزة الثانية ياءًا من جنس حركة الحرف السابق، (يومن) أصلها يؤمن أبدلت الهمزُ ماذا؟ واواً، أصلها آمن يؤمن، هذه الحالة الأولى، ثم أشار للحالة الثانية قال:

.... واتْرُكْ مَتَى ... حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى

إن تحرك الهمز وتحرك الحرف السابق وجب التصحيح هذا المراد، الحالة الأولى سكنت الهمزة وحُرك ما قبلها، طيب إذا تحركت الهمزة وحرك ما قبلها؟ قال: اتركه على حاله لا يجوز تغييره أو إبداله إلى ألف أو واو أو ياء، (واترك) أيها الصرفي، (واترك) هذا أمر من الترك، (واترك الهمز) باقياً على حاله لا تبدله ألفًا ولا واوًا ولا ياءًا، (متى حركته) (متى) هذه شرطية، و (حركته) هذا فعل الشرط، والضمير حركت أيها الصرفي والضمير المفعول يعود على الهمز، يعني همز متحرك عقب حرف متحرك، أشار إلى الشرط الثاني بقوله: (وسابق كذا أتى) (وسابق) أي (و) حرف (سابق) أي على الهمز، (سابق) هذا اسم فاعل سبق الواو هذه حالية، (وسابق) هذا مبتدأ، (أتى) هو ما الذي أتى؟ الحرف السابق، والجملة خبر المبتدأ (سابق) ، (وكذا) هذا حال من فاعل (أتى)، (أتى) سابق مثل ذا يعني مثل الهمز محرك، وسابق أتى مثل ذا (ذا) اسم إشارة المشار إليه الهمز، وسابق أتى حال كونه مثل الهمز محركًا، إذاً كل منهما محرك، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من (حركته) الضمير هنا المفعول به، الجملة التي تليه حالية. وذلك

(نحو قرا) وسهلت الهمزة هنا من أجل الوزن، (قرا) قَرَأَ تحرك الهمزة وتحركت الحرف السابق عليها، هل يجوز أن نقول: (قرا) هكذا نقلب الهمزة ألفًا؟ الجواب: لا، (وإن يحرك هو فقط) إذاً الحال الثانية: أن تتحرك الهمزة وما سبقها يجب التصحيح. الحالة الثالثة: أن يحرك هو فقط (وإن يحرك هو فقط) (وإن يحرك) (يحرك) هذا فعل مضارع مغير الصيغة، ونائبه ضمير يعود على الهمز، (هو) هذا تأكيد لنائب الفاعل، لماذا؟ لأن آخر المذكورين السابقين (حرّكته) (وسابق) ، والأصل في مرجع الضمير أن يعود إلى متأخر، فلئلا يُفهم أن قوله: (وإن يحرك) يعني السابق وإنما المراد الهمز قال: (هو)، تأكيد على أن المراد بالضمير هنا هو الهمز، يعني (وإن يحرك) الهمز (فقط) فحسب دون سابقه (كاسأل كذا وسل أجز كما انضبط) (اسأل) هذا فعل أمر من سأل يسأل، وقلنا: هذا مما استثني، (اسأل) افعل، افعل هذا لا إشكال فيه على القاعدة على القياس، أما (سل) هذا الذي يرد عليه السؤال، لم؟ لأن (اسأل) هنا واسأل العكس واسأل تحركت الهمزة وسكن ما قبلها، يجوز التحقيق والتصحيح للهمز فيبقى على حاله، ويجوز التخفيف يعني حذف الهمز بعد إلقاء حركتها إلى السين السابق، وحينئذ التقى ساكنان حذفنا الهمزة بعضهم يقول: حذفنا الهمزة، وبعضهم يقول: صارت الهمزة ألفا فالتقى ساكنان الألف مع اللام؛ لأن اللام مبنية على السكون فحذفت الهمزة صارت اِسَل على وزن اِفَل، اسل على وزن افل الهمزة هذه همزة الوصل، لم أتينا بها؟ للتوصل بالابتداء بالساكن؛ لأن (سل) أصله (اسأل)، يسأل حذفت حرف المضارعة الثاني ساكن لابد من همزة الوصل مثل يضرب، لما قيل: اسَل تحرك الحرف الثاني، إذاً لا داعي لهمزة الوصل فنسقطها فصار سل، إذاً يجوز الوجهان فيما إذا تحركت الهمز فقط دون سابقه.

إذا سكن الحرف السابق وتحركت الهمزة جاز التحقيق وجاز حذف الهمزة؛ لذا قال (وإن يحرك هو فقط) يعني وحده دون السابق (فقط) الفاء هذا قيل: لتحسين اللفظ أو الخط كعن، بمعنى حسب، وهو الاكتفاء بالشيء يقال: قطني أي حسبي، (كاسأل كذا وسل أجز) (وإن يحرك) هذا فعل الشرط، جوابه (أجز) على حذف فاء الجزاء ضرورة، إذا وقعت جملة الشرط طلبية فعل أمر وجب اقترانها بالفاء، وهنا أسقطها من أجل الضرورة، (كاسأل) الكاف هنا بمعنى مثل مفعول مقدم لقوله: (أجز) ، أجز (كاسأل كذا وسل) أي مثل (اسأل وسل) وَسَلِ القرية {وَسْأَلِ الْقَرْيَةَ} [يوسف:82]، لعله أتى بالواو من أجل الآتي؛ لأنه مثّل في الأصل بهذا في المطلوب مثل بقوله: (وسل القرية)

(واسأل القرية)، وإلا لو لم نحل الناظم هنا إلى الآيه لكان إشكال في الواو، (كما انضبط) أي (كـ) الذي (انضبط)، (انضبط) هذا انفعل مطاوع ضبطه بمعنى حفظه، وهذا الحكم التخفيف والتسهيل خاص بما إذا وقعت الهمزة عينًا، أما إذا وقعت الهمزة فاءًا فلا يجوز حذف الهمزة مطلقاً، فالأصل فيما إذا وقعت الهمزة فاء أن تذكر في فعل الأمر، وشذ بعض الألفاظ وهي ثلاثة أو أربعة ذكر الناظم ثلاثة، (وحذف همز خذ ومر كل لا تقس) (وحذف همز خذ) (خذ) هذا فعل أمر من أخذ يَأْخُذ يَفْعُل، يأخذ إذاً الثاني ساكن، إذا أردنا الأمر نسقط حرف المضارعة صار الثاني ساكن نأتي بهمزة الوصل ساكنة نحركها بالضم؛ لأن العين عين الفعل هنا مضموم من باب يفعُل مثل اُكتب، إذًا يكون الأصل في (خذ) أُأْخُذ، والحمد لله أنهم حذفوا الهمز وإلا لبقى إشكال، أُأْخذ هذه فيها ثقل على اللسان أأخذ، فحذفت فاء الكلمة الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، أُأْخذ حذفت الهمزة فصار أُخُذ، الخاء محركة والهمزة اجتلبت لأجل التمكن بالابتداء بالساكن، إذاً لا داعي لها استغنينا عنها بحركة العين، (خُذ) على وزن عُل، (ومُرْ) (مر) أصله أمر يَأْمر، أُأْمر الثاني ساكن حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة دوران هذه الكلمات على الألسنة، والعرب قاعدتها كل ما كثر استعماله على الألسنة وكان فيه نوع ثقل حاولوا مهما استطاعوا أن يصلوا إلى تخفيف اللفظ، أُأْمر هذا فيه ثقل فحذفت الهمزة الثانية وصار أُأْمُر اُمُر استغنينا عن همزة الوصل، (وكُلْ) أصلها اُأْكل، فصارت في تخفيفها مثل ما صار في أُأْخذ، إلا أن (خذ) (وكل) هذه مطلقاً لا يجوز عود الهمز سواء سبقت بعاطف أم لا، أما (مر) هذا فيه وجهان إن سبقت بحرف عاطف جاز عودة الهمزة {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ} [طه:132] ويصح أن تقول: ومُر أهلك ليس في القرآن، وإنما في النثر تقول: ومر أهلك وأمر أهلك يجوز الوجهان.

إذا وقعت (مر) بعد حرف عطف وهو الواو والفاء وثم جاز عودة الهمز، أما (خذ وكل) لا، دائماً سواء سبقها عاطف أم لا، بقي ماذا؟ كلمة واحدة فقط، (سل واسأل) ذكرناهما بقي رأى، قلنا: الأمر رأى يرى ره، رأى أصلها رَأَيَ تحركت الياء وفتح ما قبلها قلبت الياء ألف، المضارع يَرْأَيُ يَفْتَحُ من باب فتح يفتح، رَأَيَ فَتَحَ، يَرْأَيُ يَفْتَحُ، يَرْأَيُ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت، تحركت الياء بالضم يرأيُ تحركت الياء بالضم وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفًا صار يَرْأَى، أُريد التخفيف بإسقاط الهمز فنقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها يَرْ الذي هو الفاء ساكن إذاً صح النقل بالإعلال، نقلت حركة الهمز إلى ما قبلها فحذفت فصار يَرَى، الأمر احذف حرف المضارعة واحذف آخره لأنه

معتل للجازم صار ر ره مثل قِه لابد من هاء السكت، يجب أن يلحق بهاء السكت، (وحذف) هذا (حذف هَمْزٍ) هذا مبتدأ (حذف) من باب إضافة المصدر لمفعوله، (وحذف همز) (همز) هذا مضاف، و (خذ) مضاف إليه قصد لفظه من إضافة الجزء إلى الكل، (ومر وكل) معطوفان على (خذ)، (لا تقس) القياس هنا ما هو؟ إن كان هناك قياس فيكون بقلب الهمزة لا بحذفها، إن كان هناك قياس في مثل هذا يكون بقلب الهمزة لا بحذفها، لكن لم يسمع هذا في لغة العرب أنهم حذفوا أو قلبوا الهمزة في أول فعل الأمر، أليس كذلك؟ فلذلك نقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، حذف الهمز إذا وقعت فاءًا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، لذلك قال: (لا تقس) يعني لا تقس عليه على المذكور غيره. (وكالصحيح غيره صرف وقس) (وكالصحيح غيره صرِّف) وصرف كالصحيح وصرِّف تصريفاً كتصريف الفعل الصحيح وهو ما سلمت أصوله أو خلت أصوله من أحرف العلة، (وكالصحيح غيره صرف) (غيره) في الشرح يقول: غير الصحيح. وهذا فيه إشكال لكن نقول: (وكالصحيح غيره) أي غير المهموز؛ لأن البحث في المهموز، أما قول الشارح عليش هناك: (وكالصحيح غيره صرف) صرف تصريفاً كتصريف الصحيح، غيره غير الصحيح، كيف يستقيم هذا؟ لا يمكن أن يكون تصرف غير الصحيح كالصحيح، لا يأتي هذا، لكن لعل مراد الناظم هنا و (غيره) لذلك يُعد عند الأصوليين أن الضمير مما يرد عليه الإجمال يعني يحتاج إلى تبيين عندهم الضمير مما يرد عليه الإجمال، الإجمال قد يقع في الفعل وقد يقع في الاسم وقد يقع في الحرف، هنا في الاسم إذاً (وكالصحيح غيره صرف) يعني القاعدة العامة صرف (غيره) غير المذكور مما استثني في السابق تصريفاً كتصريف الصحيح (وقس) (وقس) غيره عليه، يعني اجعل الأمر مقيساً، انتهى الناظم رحمه الله تعالى من المهموز الذي هو العنوان الثالث من الباب الأخير (باب المعتلات والمضاعف والمهموز). ثم قال رحمه الله تعالى:

قَد تَمَّ مَا رُمْنَا مِنَ المقْصُوْدِ

ج ... فَاعْذِرْ حَدِيْثَ السِّنِّ يَاذَا الجُوْدِ

وَأَحْمَدُ الله مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلاَ

(قد تم) (قد) هذه للتحقيق (تم) بمعنى كَمُلَ (ما رمنا) (تم ما) اسم موصول بمعنى الذي فاعل وقصد به النظم أي النظمُ الذي (رمنا) بمعنى طلبنا وقصدنا و (نا) هنا دالة للتعظيم شكراً للنعمة، (من المقصود) أي (تم ما رمناه) أي حال كونه مأخوذًا (من) الكتاب المسمى بـ (المقصود) المنسوب للإمام الأعظم النعمان بن ثابت أبي حنيفة رحمه

الله تعالى، (فاعذر حديث السن يا ذا الجود) لما أنه قد يرد في النظم ما قد يُعترض عليه قال: (فاعذر) (فاعذر) هذا من باب ضرب اضرب، (فاعذر) عذر يعذِر اِعذر يعني ارفع اللوم عن الناظم؛ لأن العذر تقول: فلان معذور، أي رفعتُ عنه اللوم، إذاً (فاعذر) هذا أمر من عذر من باب ضرب يضرب عذر يعذر (فاعذر) فهو معذور، (حديث السن) يعني شخصًا ناظمًا للمعاني السابقة التي أشار إلى أصلها وهو كتاب المقصود (حديث) (حديث) هذا صفة مشبهة من حَدَث بمعنى تجدد، إلا أنه يطلق على الفتى الصغير، وهذا من تواضعه رحمه الله تعالى (فاعذر حديث السن) يعني صغير (السن) صغير العمر هذا فيه تواضع منه، وقد يكون حقيقة كما

وَلِبَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

الأخضري الذي نظم السلم في المنطق ليس في العقيدة، نظم السلم وعمره واحد وعشرون سنة،

وَلِبَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

هنا قد يكون (حديث السن) وعلى أصله يعني صغيرًا في السن، (يا ذا الجود) يعني (يا) صاحب (الجود) أي السخاء والكرم، وهذا فيه استعطاف وفيه إغراء له على التماس العذر ورفع اللوم عن الناظم وهذا كما قال صاحب الملحة:

وَإِنْ تَجِدْ عَيباً فَسُدَّ الْخَلَلَا

فَجَلَّ مَنْ لاَ عَيبَ فِيهِ وَعَلَا

هكذا يقال في النظم، وأقولها أيضاً في الشرح قد يكون هناك بعض السَقط أو بعض الخطأ أو سبق لسان

وَإِنْ تَجِدْ عَيباً فَسُدَّ الْخَلَلَا

فَجَلَّ مَنْ لاَ عَيبَ فِيهِ وَعَلَا

(وأحمد الله) ثم ختم بالحمد كما افتتح بالحمد (وأحمد الله) أي أُثني عليه الثناء اللائق للتوفيق على هذا النظم لتوفيقه أن ختم لي هذا النظم حال كوني (مصلياً) أي طالباً الصلاة وهي، ما هي الصلاة؟ ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى، هكذا قال ابن القيم رحمه الله تعالى. (وأحمد الله) أي أُثني عليه حال كوني (مصلياً) وهذه حال مقارنة ومقارنة كل شيء بِحَسَبِه، ومقارنة اللفظ باللفظ: وقوعه عَقِبَهُ هذا أصح ما يقال في مثل هذا

التركيب. (مصلياً) على من؟ قال: (على محمد) جار ومجرور متعلق بقوله: (مصلياً)؛ لأنه اسم فاعل محمد بن عبد الله بن عبد المطلب القرشي صلى الله عليه وآله وسلم، (وآله) (و) على (آله) وهم أتباعه على دينه، (ومن تلا) أي من تبع النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به. هكذا ختم الناظم رحمه الله تعالى بما بدأ به نظمه وهو الثناء على الله جل وعلا أولاً وآخرًا. ونقول نحن: الحمد لله الذي وفق على تيسير هذا الشرح ويسر إلى أن أتممنا هذا الكتاب فله الحمد أولاً وآخراً، وجزى الله الناظم وصاحب الأصل وجزى الله علماءنا قديماً وحديثًا على ما بذلوا للعلم وأعطوا أوقاتهم كتابة ونحو ذلك.

ونقف على هذا

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
